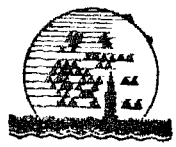

هموم مصر

وأزمة العقول الشابة

المحرر : د. أحمد عبد الله

Bibliotheca Alexandrina
0143816

- إبـ غانم
- أد ـمد
- أد رازق
- أث ـين
- حـ ـامد
- سامية سعيد إمام
- صالح سليمان
- عادل شعبان
- عصام فوزى
- فاتن محمد عدلى
- كمال حامد مغيث
- محمد محمد عبد البديع
- محمد عبد الحميد
- محمد على إبراهيم
- نورا عبد الله حسن
- هشام مبارك
- هويدا عدلى رومان
- سعيد المصرى

7506
962
ع ب د
ع هـ

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم التصنيف : 962
ع ب هـ
رقم التسجيل : ٩٦٥٨

هموم مصر

وأزمة العقول الشابة

تحرير :

د. أحمد عبد الله

هموم مصر
وأزمة العقول الشابة

المحرر
د. أحمد عبد الله

الناشر
مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الطبعة الأولى : ١٩٩٤

رقم الإيداع : ٤٥٧٢ / ٩٤

الجمع : مركز البحوث العربية

الغلاف والطبع : دار الطباعة المتميزة
ت :٢٩٩٧٩٤٢

حقوق الطبع محفوظة

المحتويات

- مقدمة المحرر ٧

أولا : البنية الاجتماعية المصرية: ٩

١) الطبقة الوسطى
(محمد عبد الحميد) ١١
٢) الطبقة العاملة الحضرية
(عادل شعبان) ٢٩
٣) التعقيب: د. السيد الحسينى ٤٧
٤) المناقشة. ٤٩

ثانيا : التغير الاجتماعى ونتائجه (١) : ٥٥

١) الانفتاح وتغير القيم الاجتماعية
(أحمد أنور) ٥٧
٢) الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية
(محمد عبد البديع) ٧٧
٣) التعقيب : د. أحمد زايد ٩٣
٤) المناقشة. ٩٧

ثالثا : التغير الاجتماعى ونتائجه (٢) : ١٠٥

١) تطور النخبة البرلمانية فى الصعيد (محافظة قنا)
(أحمد عبد الرازق) ١٠٧
٢) تعقيب: د. هدى زكريا ١٣٥
٣) الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ
(محمد على إبراهيم) ١٣٩

٤) التعقيب : د. هدى زكريا ١٦٣
٥) المناقشة. ١٦٦

رابعاً: الحركات الاجتماعية (نموذج الحركة العمالية): ١٧١
١) الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢ -١٩٩١
(هويدا عدلى رومان) ١٧٣
٢) تعقيب عبد المنعم الغزالى ١٩٧
٣) الحركة النقابية العمالية (دراسة حالة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر)
(سامية سعيد إمام) ٢٠١
٤) تعقيب : عبد المنعم الغزالى ٢٢١

خامسا: منظمات المجتمع السياسى (الأحزاب): ٢٢٥
١) حزب العمل فى الحياة السياسية المصرية
(نورا عبد الله) ٢٢٧
٢) حزب التجمع فى الحياة السياسية المصرية
(عصام فوزى) ٢٤٩
٣) التعقيب: د. وحيد عبد المجيد ٢٦٩
٤) المناقشة. ٢٧٥

سادساً: منظمات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية): ٢٨٧
١) الجمعيات الأهلية والمعوقات القانونية لنشأتها ونشاطها.
(أشرف حسين) ٢٨٩
٢) منظمات حقوق الإنسان (دراسة حالة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان)
(صالح سليمان) ٣٠٧
٣) التعقيب : د. مصطفى كامل السيد ٣٢٣
٤) المناقشة. ٣٢٦

سابعاً: الظاهرة الإسلامية: ٣٣٧
١) الغرب فى رؤية الحركة الإسلامية المصرية
(إبراهيم البيومى غانم) ٣٣٩

٢) التعقيب : نبيل عبد الفتاح ٣٧٥
٣) المناقشة. ٣٨٧

ثامناً التعليم: ٣٩٩
١) الازدواجية التعليمية والتماسك الوطنى
(كمال حامد مغيث) ٤٠١
٢) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل. ٤٢٥
٣) المعونة الأمريكية وأثرها على السياسة التعليمية
(فاتن عدلى) ٤٢٩
٤) تعقيب : د. محمد نعمان نوفل ٤٤٧
٥) المناقشة. ٤٥٠

تاسعا: الإعلام: ٤٥٧
١) أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية ١٩٧١- ١٩٨١
(حماد إبراهيم) ٢٥٩
٢) التعقيب : د. عبد العليم محمد عبد العليم ٤٨٩
٣) المناقشة. ٤٩٣

عاشراً: هموم الباحثين الشبان: ٥٠٣
١) ملاحظات أولية : د. محمد الجوهرى ٥٠٥
٢) أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى
(سعيد المصرى) ٥٠٩
٣) التعقيب : د. حسنين توفيق ٥٤٣
٤) شهادة بحثية عن معضلات دراسة الحركة الإسلامية : هشام مبارك ٥٥٧
٥) المناقشة. ٥٦٥

خاتمة: ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب ٥٧٧
(جلسة برئاسة السيد ياسين): ٥٧٩
(روجر أوين - سامى زبيدة - ريموند بيكر- روى متحدة - كارى روزيفسكى) ٥٨٩
تعقيب ختامى للدكتور أحمد عبد الله منسق الندوة ٦١٧

مقدمة

بين يدى القارئ الكريم أعمال ندوة علمية عقدت بالقاهرة فى شهر مايو ١٩٩٣. وقد رعت الندوة ثلاث مؤسسات علمية هى الجامعة الأمريكية بالقاهرة (قسم العلوم السياسية)، وجامعة عين شمس (مركز بحوث الشرق الأوسط، وجامعة هارفارد (مركز الشرق الأوسط). وقام محرر الكتاب بدور منسق الندوة. وشارك فيها بتقديم أوراق بحثية ثمانية عشر باحثا. كما شارك عشرة من أساتذة العلوم الاجتماعية كمعقبين على الأوراق المقدمة. وحضر من أمريكا وانجلترا للمشاركة فى النقاش والتعقيب خمسة من أساتذة العلوم الاجتماعية المتخصصين فى دراسة مصر ومجتمعات الشرق الأوسط. هذا بجانب العشرات من أفراد الجمهور باتجاهاتهم المتنوعة ومثابرتهم التى أثرت النقاش. ولذا كان اهتمامنا بأن يحتوى هذا الكتاب على نص المناقشات بجانب نص الأوراق المقدمة. فالتفاعل العلمى والفكرى لا يتضح إلا بنشر هذا وذاك.

وقد أقيمت الندوة تحت عنوان **"دراسة المجتمع المصرى.. وهموم الباحثين الشبان"**. وهو ما افترض تناولاً للواقع المدروس من مختلف زوايا الدرس، على نحو ما تبين مواد هذا الكتاب. كما افترض اهتماماً مخصصا للباحثين الشبان الذين لم يصلوا بأبحاثهم العلمية بعد لدرجة الدكتوراه. وقد اتخذ هذا الاهتمام الشكل التالى:

١) الاقتصار علي الباحثين الشبان في تقديم أوراق الندوة.

٢) دعوة كل منهم لعرض مشاكله كباحث شاب فى متن الورقة التى أعدها.

٣) تخصيص جلسة من جلسات الندوة لمناقشة هموم الباحثين الشبان.

٤) دعوة كبار الأساتذة المصريين والأجانب للتفاعل معهم فى إطار الندوة.

ولعلنا بذلك نكون قد قمنا بشئ من الواجب نحو تشجيع هؤلاء الشبان وتطوير قدراتهم. وهو واجب علمى ووطنى فى نفس الوقت، من حيث أن هؤلاء سيشكلون عصب الجماعة العلمية وقوام المقدرة المعرفية الوطنية فى حقل العلوم الاجتماعية. هذا بجانب ضرورة التعرف على منظور جيل الباحثين الشبان بالنسبة لمشكلات المجتمع المصرى التى يعكفون على دراستها بإمكانيات قليلة وبقدر كبير من القلق على المستقبل.

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نشكر هذه المجموعة من الشباب وأن نتمنى لهم انطلاقة أكبر فى محراب العلم. كما نكرر شكر كل من ساهم من الأفراد والمؤسسات فى إقام الندوة ونجاحها. وضمن الكثيرين الذين نقر لهم بهذا الفضل نخص بالذكر الدكتور "إينيدهيل" رئيسة قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية. وهى التى تحمست للندو ودفعت نجاحها فاقتربت بالجامعة الأمريكية نفسها درجة من الاهتمام بالهموم المصرية وذلك دون أن تتدخل في مضمون العمل الذى كان مسئولية منسق الندوة. ومعها م زملائها وتلاميذها نهى المكاوى، وخالد فهمى، وهبة شعبان، الذين بذلوا جه مشكوراً لإنجاح الندوة. ونرجو أخيراً أن يكون فى هذا الكتاب فائدة لأصحاب البي من المتخصصين وغير المتخصصين، الشبان وغير الشبان. فالكل مدعو للقراءة والفائدة لمن استفاد.

المحرر

أولاً:

البنية الاجتماعية المصرية

الطبقة الوسطى فى مصر

محمد عبد الحميد إبراهيم
مدرس علم الاجتماع المساعد
قسم الاجتماع- كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة:

حظى موضوع دراسة الطبقة الوسطى داخل الدرس السوسيولوجى للتكوينات والبنى الطبقية باهتمام لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين، سواء داخل المجتمعات الغربية أو فى بلدان العالم الثالث عموما أو فى المجتمع المصرى على وجه الخصوص. وتوالد هذا الاهتمام بناء على البروز المتزايد الذى أصبحت تحتله هذه الطبقة داخل الميدان الاجتماعى والاقتصادى من ناحية، وتأثيرها الفعال فى تشكيل البنى السياسية والثقافية داخل هذه المجتمعات من ناحية أخرى.

لكن دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، تستدعى كثيرا من القضايا والإشكاليات الخلافية التى تنعكس بالضرورة على فهم هذه الطبقة ودراستها، كما تنعكس - بنفس القدر - على فهم خصائصها ودورها (الفعلى والمحتمل) داخل المجتمع. وتتصل أولى هذه الإشكاليات بفهم طبيعة التكوين الاجتماعى والتركيب الطبقى للمجتمع. أما الإشكالية الثانية فتعد مترتبة على الإشكالية الأولى : لأن فهم طبيعة التركيب الاجتماعى والتكوين الطبقى سيترتب عليه فهم طبيعة الطبقة الوسطى من حيث البنية والتركيب ومن حيث الخصائص والأدوار التى تعزى لهذه الطبقة.

وعلى هذا ستنهض هذه الورقة على العناصر التالية:

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى : ملاحظات عامة.

(٢) الطبقة الوسطى فى سياق المجتمع المصرى.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

(١) إشكالية دراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى:

يواجه دارس البنية الاجتماعية المصرية بالعديد من المشكلات النابعة من طبيعة تطور هذه البنية من ناحية وطبيعة الهيكل الطبقى الخاص بها من ناحية ثانية، وطبيعة الطبقات أو الشرائح الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيك من ناحية ثالثة.

وإذا كنا لا نستطيع أن نحدد ماهية الطبقات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع إلا بناء على التحديد – القبلى لطبيعة نمط الإنتاج السائد داخل هذا المجتمع لأن الطبقات تتحدد من خلال وظائفهم داخل نمط الإنتاج(١) ، فإنه ليس ثمة اتفاق ، بين الباحثين ، على طبيعة نمط الإنتاج الذى ساد (أو يسود) المجتمع المصرى خلال تاريخه الحدي والمعاصر. وتتعدد ، فى ذلك، الاجتهادات التى حاولت تشخيص طبيعة نمط الإنتاج الخاص بهذا المجتمع . ويذه بعض الباحثين إلى أن المجتمع المصرى قد شهد سيادة نمط إنتاج واحد مهيمن، سواء كان هذا النمط نمطا إقطاع خالصا أو نمطا رأسماليا خالصا(٢). بينما يؤكد البعض على أن المجتمع لم يشهد سيادة هذه الأنماط فى شكل "النقى" لكنها تمت على أرضية "شرقية". ويصبح نمط الإنتاج الاقطاعى ، من ثم ، إقطاعا شرقيا، كما يصبح نم الإنتاج الرأسمالى "شبه رأسمالى شبه آسيوى"(٣).

ويعكس هذا الخلاف حقيقة أساسية مؤداها أن التطورات التى خبرها المجتمع المصرى لم تؤد إلى سيادة نمط إنتا واحد فى صورة "نقية" خالصة حيث كانت هذه التطورات تفضى دائما إلى أن تتخذ "أنماط الإنتاج، والتشكيلا الاجتماعية...تشكل التمفصل القائم علي تعدد العناصر المختلفة، وتعايشها تارة وتصارعها تارة أخرى"(٤) . وكا فى مجمله تطورا غير متساوق(٥).

وتنعكس الطبيعة النوعية لهذا التطور – بلا شك – على طبيعة التركيب الطبقى للمجتمع، كما تنعكس بنفس القدر على طبيعة الطبقات والشرائح الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيكل. فالتداخل والتجاور بين أنماط الإنتا المتنوعة، وعدم سيادة نمط إنتاج واحد فى صورة نقية، سيترتب عليه عدم تبلور طبقة "طرازية" كالطبقة الإقطاعية أ الطبقة الرأسمالية أو الطبقة العاملة. فالطبقة البرجوازية طبقة هشة وضعيفة وتابعة، فضلا عن أن معظم استثماراته تتم فى مجال التداول لا فى مجال الإنتاج، والطبقة العاملة لم تتبلور بعد بشكل واضح. أضف إلى ذلك طبيع الالتحام العضوى بين الرأسماليين وكبار الملاك، سواء تمثل ذلك فى تحول كبار المالكين والتجار إلى مصاف كبار ملا الأرض أو فى مساهمة عدد كبير من ملاك الأرض فى تأسيس الشركات المساهمة وفى إدارتها، الأمر الذى يفضى إل اندماج المصالح بين هاتين الفئتين فضلا عن الالتحام العضوى الذى يشكل ترابطا بين ملاك الأراضى ورجال الصناع حتى صارت القاعدة : أن أصبح ملاك الأراضى / رجال صناعة، وملاك الأراضى / تجارا (٦) وتصبح البنية الطبقي للمجتمع ككل، ذات طابع خاص(٧).

غير أن هذه الخصوصية يجب ألا تقودنا إلى الوقوع فى أسر النزعة التجزيئية المفرطة، بل تعنى ضرورة التحلي الملموس للواقع الملموس، خصوصا فى هذه الظروف الجديدة والمستجدة، كى نتمكن من الكشف عن خريطة التناقضا القائمة فى الاقتصاد والمجتمع(٨).

إن ما سبق يشير، فى مجمله، مشكلة الترسيم الطبقى وتحديد المواقع الطبقية، وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع. وتصبح هذه المشكلة أكثر حضورا فى حالة دراسة الطبقة الوسطى، وعند تحديد موقع هذه الطبقة بين الجماعات الطبقية الأخرى الموجودة فى المجتمع. وتؤكد العديد من الدراسات على الصعوبة البالغة فى دراسة هذه الطبقة . فمن الصعوبة بمكان أن نتوصل إلى تعريف جامع، كما أن هذا المصطلح (الطبقة الوسطى) مصطلح يتسم بالمرونة والمطاطية وعدم الوضوح مما يجعل من دراسة هذه الطبقة أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة ومحفوفة بالكثير من المخاطر العلمية والتطبيقية. وإذا ما أضيف إلى ذلك ندرة الدراسات الخاصة بهذه الطبقة تصبح المشكلة أكثر تعقيدا(٩).

ويكفى أن نشير هنا إلى أن النظر إلى هذه الطبقة يختلف باختلاف المنطلقات النظرية الخاصة بفهم البنية الطبقية للمجتمع ككل. فالقائلون بسيطرة نمط إنتاج واحد (سواء كان نمطا اقطاعيا أو نمط إنتاج رأسمالى) داخل المجتمع، سينظرون إلى الطبقة الوسطى على أنها طبقة غير موجودة، أو هى بالأحرى طبقة قيد التحول إلى أعلى (لتنضم إلى مصاف الطبقة العليا) أو إلى أسفل (لتلتحق بالطبقة الدنيا)، ولا تختلف الصورة كثيرا لدى القائلين بمفهوم "نمط الإنتاج الآسيوى" أو "الاستبداد الشرقى" حيث تحل الدولة - لدى هذا الفريق - محل نمط الإنتاج المسيطر الذى يقول به الفريق الأول. "وطبقا لهذه النظرية يمكن أن تشكل البيروقراطية طبقة حاكمة، فى وضع اجتماعى طبيعى خاص، يكون فيه الماء هو المورد الاقتصادى النادر والرى هو الوسيلة الأساسية للحصول عليه(١٠). وطالما أن الدولة هى مالك كل شئ والبيروقراطية هى أداتها الرئيسية فإن التصنيف الطبقى للجماعات الاجتماعية يتم بناء على قرب أو بعد هذه الجماعات من الدولة ومؤسساتها البيروقراطية : برجوازية الدولة، رأسمالية الدولة، البرجوازية البيروقراطية ، الجناح البيروقراطى للرأسمالية، الفئات البيروقراطية المتوسطة...إلخ.

والملاحظ أن كلا هذين الفريقين يعبر عما أسماه "رايت" E.O.Wright بالرؤية الاستقطابية البسيطة Simple Polarization (١١) التى تتمثل فى رسم الخريطة الطبقية، وكأنها طرفا نقيض : الطبقة الرأسمالية / الطبقة العاملة، الدولة / الفئات الاجتماعية. وواضح الطابع الاختزالى الذى يسم كلا منهما، حيث لم تؤد التطورات إلى سيادة نمط إنتاج واحد، وبالتالى لم تتكون طبقة / طبقات طرازية. ولم تختفى الطبقات المتبقية أو الفئات البينية(١٢).

إن التطورات التى مر بها المجتمع المصرى فيما قبل ١٩٥٢ قد صاحبها ظهور قوى اجتماعية لم تكن موجودة من قبل (الطبقة المتوسطة الجديدة حسب التسمية الشائعة لدى كثير من الباحثين)(١٣). وحاولت أن تلعب دورا سياسيا (واقتصاديا) مستقلا ومتميزا(١٤). كى تتمكن من تعديل خريطة المجتمع الطبقية لصالحها، وأن تشترك فى إدارة شئون المجتمع (سياسيا واقتصاديا) وحل المشكلات المتنوعة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التى ازداد تفاقمها وعجز النظام الليبرالى عن حلها، مما عجل بسقوط هذا النظام وقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولعبت هذه

القوى دورا حيويا فى مساندته. فقد كانت الخريطة الطبقية لمجتمع ما قبل ١٩٥٢ حسبما تؤكد العديد من الدراسات، تتسم بطابع التركيز الشديد الذى تجلى فى احتكار فئة قليلة لثروة المجتمع القومية المتمثلة فى الأرض ورأس المال . وكان من أبرز ملامح الهيكل الزراعى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ التركز الشديد فى ملكية الأرض والتزايد السريع لعدد الملاك الصغار بالنسبة لرقعة الأرض التى يملكونها. ففى ١٩٥٢ مثل كبار الملاك (المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ١ر٠٪ من إجمالى عدد ملاك الأرض، بينما استحوذوا على ٣٠٪ من الأراضى الزراعية وامتلكوا مع متوسطى الملاك (ملاك من خمسة إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض. وفى الجانب الآخر من الصورة لم تستحوذ الأغلبية العظمى من الملاك (٤ر٩٤٪) إلا على ٣٥٪ من إجمالى مساحة الأرض"(١٥).

كما أصبح تركز الملكية السمة الغالبة فى معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى سواء فى مجال التجارة أو التصدير أو الاستيراد أو الأنشطة الصناعية . فقد تركزت هذه الأنشطة – ملكية وإدارة – فى أيدى فئة قليلة . واحتكرت هذه الفئات بالطبع السلطة السياسية وسيرتها فى الاتجاه الذى يخدم مصالحها الطبقية الضيقة.

ترتب على ذلك – احتكار الثروة والسلطة – أن أصبحت الخريطة الطبقية غير معبرة عن الصورة الفعلية للقوى الاجتماعية والسياسية المتنامية، والتى اطرد نموها وازداد تواجدها فى المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ازدياد هذه القوى اتساعا، وإزاء عجز النظام السياسى عن حل مشكلات المجتمع الملحة : المشكلة الاقتصادية (بناء قاعدة صناعية واقتصاد وطنى قوى)، والمشكلة الاجتماعية (ازدياد حدة الفوارق الطبقية)، والمشكلة الوطنية (إجلاء المستعمر عن أرض الوطن)، تبلور لدى هذه القوى على اختلاف توجهاتها السياسية، اتفاق عام على رفض الأسس التى يقوم عليها النظام . وطرحت حلولا جذرية تجاوزت الحلول التقليدية التى كان يطرحها النظام لحل مشكلات المجتمع . فطالبت بضرورة تحديد الملكية وتأمين الأنشطة الاقتصادية الكبرى، وارتبط لديها مطلب التحرر الوطنى بالاستقلال الاقتصادى والاجتماعى، وظهر فى برامجها مطلب الثورة الشاملة(١٦) التى تهدف إلى تعديل الخريطة الطبقية كى تعبر عن القوى الحقيقية الموجودة فى المجتمع، وهى بذلك قد مهدت السبيل لقيام نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢. لكن التطورات التى مر بها المجتمع المصرى بعد ذلك كان لها أثرها الواضح على الخريطة الطبقية للمجتمع بشكل عام وعلى وضعية الطبقة الوسطى بشكل خاص.

(٢) الطبقة الوسطى فى سياق المجتمع المصرى :

يقال دائما فى أدبيات الحديث حول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنها كانت ثورة "الطبقة الوسطى المصرية" ، ولا شك أن فى ذلك جزءا كبيرا من الصحة، فقد رأينا فى ختام النقطة السابقة كيف مهدت ظروف ما قبل ١٩٥٢ إلى بروز قوى اجتماعية وسياسية جديدة رفضت أسس المجتمع القديم ، ونادت بتغييره. غير أن أيا من هذه القوى – لظروف ليس هذا موضع الخوض فيها – لم تفلح فى حسم الصراع لصالحها. وظهر الجيش "كقوة بارزة" استطاعت أن تحسم الصراع

عبر استيلائها على السلطة دون مقاومة تذكر ، وتأييد واسع النطاق من مختلف قطاعات المجتمع.

و لم يكن الجيش فى الواقع منبت الصلة عن هذه القوى، وكثيرة هى الدراسات التى وصفت الأصول الاجتماعية لقيادة انقلاب يوليو ١٩٥٢ على أنهم ينتمون فى معظمهم إلى أبناء الطبقة المتوسطة . كما أن الأهداف التى التقى حولها تنظيم الضباط الأحرار ووضعها مبررا لقيامه بحركة الجيش قد صيغت من برامج هذه القوى، بل أن هذه الأهداف" قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها، وبها قام تنظيم الضباط كصورة مصغرة لمشروع الجبهة الوطنية الذى لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه فى الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير"(١٧) ويمكن القول إجمالا أن هذه الطبقة المتوسطة من المتعلمين (الانتلجنسيا) سواء فى صورة المهنيين أو فى صورة الموظفون من مدنيين وعسكريين) هى التى مهدت الطريق سياسياً وإيديولوجيا لقيام ثورة عام ١٩٥٢(١٨).

بعد نجاح حركة الجيش تصاعد معدل التغيرات السياسية والاجتماعية وكذا الإجراءات التى اتخذها النظام كما ازداد معدل المؤسسات التى أنشأها النظام لتنفيذ هذه السياسات المتنوعة . ولعبت هذه السياسات وتلك الإجراءات دورا أساسيا - خلال الأربعين سنة الماضية - فى تثبيت اقدام الطبقة الوسطى من ناحية وتدعيم مراكزها من ناحية ثانية، وتوسيع قاعدتها سواء فى الريف أو فى الحضر من ناحية ثالثة. وتحتل العوامل التالية أهمية أساسية فى هذا الصدد:

(١) أن الحاصل النهائى لقوانين الإصلاح الزراعى فى الريف لم يكن فى مجال حل مشكلة الفلاحين المعدمين بقدر ما كان فى تركيز الثروة الاقتصادية وجانب يعتد به من التأثير الاجتماعى والسياسى فى طبقة متوسطى الملاك الزراعيين(١٩). فقد ازداد عدد الملاك المتوسطين (الشريحة من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا) من ٢٢ ألف إلى ٣٠ ألف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول.. بينما زادت المساحات التى يمتلكونها من الأراضى من ٦٥٤ ألف فدان إلى ٨١٨ ألف فدان . وفى ظل الهيكل الزراعى الذى تبلور بعد تطبيق القانونين الأول والثانى للإصلاح الزراعى نجد "أن الشريحة الأكثر وزنا اقتصاديا ونفوذا سياسيا هى شريحة متوسطى وأغنياء الفلاحين(٢٠). حيث ارتفع نصيبها من الأراضى الزراعية من ٨ر١٠٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٧ر١٣٪ سنة ١٩٦٥ كما زاد نصيب الفرد من هذه الشريحة من ٣ر٢٤ فدان إلى ١ر٢٨ فدان. وظل هذا الاتجاه واضحا من البداية وحتى آخر إجراء اتخذ فى مجال القوانين الزراعية فكل الإجراءات التى اتخذت كانت فى صالحهم على طول الخط(٢١) مما يعكس تقوية لمركزهم النسبى فى البناء الطبقى للريف المصرى(٢٢).

(٢) أدت عمليات التأميم وتمركز رأس المال والأخذ بنظام الإدارة الاقتصادية المركزية خلال الفترة الناصرية، إلى خلق أشكال جديدة من التمايز الاجتماعى والطبقى داخل الفئات والشرائح الاجتماعية فى المناطق الحضرية. فقد أدى التوسع الهائل فى الهياكل الفنية والإدارية داخل "قطاع الأعمال المنظم" فى الأجهزة الحكومية إلى النمو العددى

للشرائح المتوسطة التى تشكل الوظائف الفنية والمهنية، وكذلك المراتب الدنيا والمتوسطة من الوظائف الإشرافية والإدارية. وتضخم الجهاز البيروقراطى بصورة سرطانية منذ ١٩٥٢ حيث لم يكن عدد العاملين المدنيين يتجاوز فى تلك السنة ١٩٥ ألف موظف، فأصبح فى عام ١٩٨٠: ٢ر١ مليون أى تضاعف حوالى ٢٢ مرة فى تلك الفترة، ويعنى ذلك أن الجهاز البيروقراطى (المدنى فقط) يلتهم ١٩٪ من إجمالى عدد العاملين فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى (الإنتاجى وغير الإنتاجى)(٢٣).

(٣) يرتبط بذلك طبيعة التطور السريع للنظام التعليمى خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، مما أعطى بدوره دفعة كبيرة لنمو حجم ومراتب الفئات المتوسطة بشكل لم يسبق له مثيل(٢٤). حيث شهدت مصر توسعا هائلاً فى التعليم شمل جميع مراحله. فقد زاد عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية من (١ر٩٧٦ر٠٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٣ر٤٤٨ر٨٠٠) سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى (٤ر١٥٢ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية العامة من (١٣٨ر٠٠) سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ إلى (٧٦٨ر٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى (١ر٤٣٦ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وزاد عدد تلاميذ .التعليم الثانوى العام من (١٠٩ر٠٠٠) سنة ١٩٥٦ إلى (٢٤٤ر٠٠٠) سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى (٣٩٣ر٠٠٠) سنة ١٩٧٦/١٩٧٧(٢٥). وإجمالا فإن أعداد طلاب المرحلة الثانوية والتعليم الفنى قد ارتفعت من (٣٣٢ر٣٣٤) سنة ٦٤ إلي (٢ر١٩٩١ر٦٣٩) سنة ١٩٨٤ كما ارتفع عدد الطلاب فى معاهد التعليم المهنى والتطبيقى من (٢٧ر٣٧٧) سنة ١٩٦٤ إلى (٨٥ر٦٣٠) سنة ١٩٨٤. أما طلاب الجامعات والمعاهد العليا فقد ارتفع عددهم من (٤٢ر٤٩٤) سنة ١٩٥٢ إلى (١٢٩ر٢٠١) سنة ١٩٦٤ إلى (٢٢٧ر٨٧٨) عام ١٩٧٣/٧٢ إلى (٦٣٢ر٣٦٠) عام ١٩٨٤/٨٣ بزيادة تبلغ حوالى ١٧٧ر٥٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣/٧٢. كما ارتفع خريجو الجامعات والمعاهد العليا من (٣٧ر٩٣١) سنة ١٩٧٣ إلى (٥٩ر٨٣٢) سنة ١٩٧٦ إلى (١٠٢ر٣٨٧) سنة ١٩٨٥ . ولاشك أن هؤلاء الخريجين هم المصدر الأساسى لمهن الطبقة الوسطى(٢٦).

وتعكس التطورات السابقة النمو المذهل فى حجم هذه الطبقة بحيث يمكن القول - حسبما ذهب "جلال أمين" بحق - أن أهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تطورات خلال الأربعين عاما التى انقضت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ هو النمو المذهل فى حجم الطبقة الوسطى والتغير المذهل أيضا فى خصائصها(٢٧).

غير أن التقدير النسبى لحجم هذه الطبقة يعد موضع خلاف بين الباحثين وفى ذلك يرى "جلال أمين" أنها تشكل نسبة ٤٥٪ من مجموع السكان حسب تعداد ١٩٨٦(٢٨) . أما "محمود عبد الفضيل" فيرى أن هذا التقدير متحيز لأعلى ، لأنه يشمل النمو الطفرى والمؤقت فى الدخول عند لحظة تاريخية معينة وليس له صفة الدوام والاستقرار، ويرى - من ثم - أن نحو ٣٥٪ من جملة الأسر فى مصر يمكن اعتبارها فى صفوف الطبقة الوسطى بصفة دائمة ومتجددة(٢٩) أما "محمود عودة" فيرى أن حجم هذه الطبقة لا يتجاوز ٢٥٪ من السكان فى أقصى التقديرات(٣٠) بينما يرى "خلدون النقيب" أن حجم الطبقة الوسطى يمثل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية(٣١).

إن التباين الملحوظ بين هذه التقديرات يعد دالا على طبيعة التباين الشديد فى فهم هذه الطبقة الوسطى ذات السمة الطبقية "الملفزة". كما ينعكس هذا التباين على" تعريفها وعلي طبيعة الفئات الداخلة فى عدادها. ويتجلى هذا التباين فى فهم طبيعة الدور الذى لعبته هذه الطبقة فى تطور المجتمع. وفى ذلك يمكننا أن نميز بين رؤيتين متعارضتين.

الرؤية الأولى : ويجسدها "هالبرن"Manfred Halpern" وموروبيرجر "Morroe Berger" ومؤداها : أن هذه الطبقة استطاعت أن تقوم بدور تحديثى فى مجتمعات الشرق الأوسط بشكل عام وداخل المجتمع المصرى بشكل خاص(٣٢).

الرؤية الثانية: وتركز هذه الرؤية على الدور المحافظ (والرجعى) الذى لعبته هذه الطبقة فى استمرارية التخلف والتبعية للغرب، ومن ثم فشلها فى إنجاز مهام الثورة الوطنية (تحقيق الاستقلال أو فك الارتباط وحل المشكلة الاجتماعية والسياسية). ويعبر "سمير أمين" عن هذه الرؤية بوضوح حيث يقول : "إن الطبقة الوسطى بالمعنى الواسع وبجميع فئاتها أصبحت عاجزة تماما عن طرح بديل يفترض فك الارتباط، فلا تستطيع مختلف عناصر هذه الطبقة ولو مجرد تصور رؤية مستقبلية مثل هذه"(٣٣).

ويعول بعض الباحثين على طبيعة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة فى التسعينيات (نتيجة الجفاف التدريجى لمصادر الدخول الريعية والطفيلية) على أساس أن هذه الأزمة ستدفع هذه الطبقة دفعا لأن تلعب أدوارا أكثر تقدما "لأنها لن تعد قادرة على" الهروب إلى الإمام"من خلال الهجرة إلى الخارج أو التحول إلى "طبقة أعمال متريمة" فى الداخل، كما فعلت من قبل، بل ستجد نفسها وجها لوجه مع الأزمة تتفاعل معها وتشدها مرة أخرى إلى مواقع أكثر تقدما، ولتشكل رافدا أساسيا للتحالف الوطنى - الشعبى، ولا سيما المراتب الدنيا والوسطى من هذه الطبقة"(٣٤).

والحقيقة أن الدور المتناقض (تقدمى/ رجعى) الذى يعزى لهذه الطبقة يتأتى من طبيعة الخصائص والأدوار المتناقضة التى تسم هذه الطبقة . وفى ذلك تؤكد العديد من الدراسات على أن "اللاتجانس" يعد من أهم سمات هذه الطبقة(٣٥). لذا فإنها - وكما أشار "محمود عودة" - تعد مستودعا للعديد من أنساق القيم المختلفة(٣٦). كما تضم فى داخلها تيارات شتى تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهى من حيث طبيعة الأدوار التى تلعبها- تلعب دورا سياسيا واجتماعيا تقدميا فى بعض الفترات التاريخية ، كما تلعب دورا سياسيا واجتماعيا رجعيا فى فترات أخرى(٣٧).

والواقع أن هذه التباينات ، سواء فى تقدير حجم الطبقة الوسطى أو فى النظر إلى طبيعة الدور الذى قامت به تثير قضايا أساسية تتصل بمشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى.

(٣) مشكلات دراسة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى :

لا مهرب من الدخول فى خضم هذه المشكلة : مشكلة دراسة الطبقة الوسطى، لا من أجل حسم هذه المشكلة- فليس هذا بمقدور الباحث ولا هو بمستطيعه - بل من أجل طرح تساؤلات تشغل الباحث ، فضلا عن كونه واحداً من أبناء

الطبقة الوسطى، فهو مهموم بدراستها والتعرف على طبيعة تركيبها وخصائصها وكذا طبيعة التغيرات التى طرأت عليها خلال العشرين سنة الماضية(٣٨). وسوف نتناول طبيعة المشكلات التى تثيرها دراسة الطبقة الوسطى فى ضوء القضايا التالية :

أ- الطبقة الوسطى ومشكلة الوضع الطبقى .
ب- الطبقى الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء.
جـ- الدراسة الامبيريقية للطبقة الوسطى : المشكلات البحثية وهموم الباحث.

أ- الطبقة الوسطي ومشكلة الوضع الطبقى :

أشرنا فيما سبق إلى أن مشكلة الترسيم الطبقى وتحديد المواقع الطبقية وكذا تعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع تعد من أبرز المشكلات التى تواجه دارسى البنية الاجتماعية المصرية. خاصة وأننا إزاء بنية تتسم بسمات "نوعية" تنعكس على طبيعة هيكل التكوين الطبقى للمجتمع، كما تنعكس على طبيعة الجماعات الطبقية التى تشكل قوام هذا الهيكل . غير أن هذه المشكلة تصبح أكثر حضورا فى حالة دراسة الطبقة الوسطى، سواء عند تحديد موقع هذه الطبقة داخل التركيب الطبقى للمجتمع أو عند تحديد موقعها بالنسبة للجماعات الطبقية الأخرى الموجودة فى هذا المجتمع. الأمر الذى يجعل دراسة هذه الطبقية أو تحليلها عملية بالغة الصعوبة.

والحقيقة الأساسية التى تؤكدها العديد من الدراسات هى : النمو المذهل والاتساع المطرد الذى حققته الفئات "البينية" Intermediate التى استطاعت أن تحتل موقعا وسطا Middle بين البرجوازية والبروليتاريا. والأهم من ذلك هو أن هذه الفئات البينية إنما تجسد – عبر هذا الموقف الوسط – صفات تخص الطبقة العاملة (مثل عدم ملكية وسائل الإنتاج، وبيع قوة العمل) كما أنها تجسد فى نفس الوقت صفات تخص "البرجوازية" مثل الاشتراك بدرجات متفاوتة فى إدارة رأس المال، والسيطرة / التحكم التى تمارسها على الطبقة العاملة .

والحاصل أن هذه الفئات أصبحت تشكل تحديا مباشرا أمام تطبيق النموذج الطبقى الثنائى Two - Class Model (٣٩) وتعددت الاجتهادات التى قدمت لتحديد الوضع الطبقى لهذه الفئات، ومن أبرز هذه الاجتهادات مايلى(٤٠) :

١) أولى هذه الاجتهادات يضع كل هذه الفئة فعليا داخل الطبقة العاملة باستثناء نسبة ضئيلة من كبار المديرين والإداريين الذين يرتبطون مباشرة بالبرجوازية من خلال امتلاكهم لرأس المال حيث يرى أن كل العاملين بأجر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

(٢) اجتهاد آخر يضع العديد من فئات العاملين بأجر داخل قطاع من قطاعات البرجوازية الصغيرة وغالبا ما تعرف بـ

"البرجوازية الصغيرة الجديدة" New Petty Bourgeoisie للتمييز بينها وبين البرجوازية الصغيرة التقليدية، التى تضم أصحاب الصنائع ، وأصحاب الحوانيت والعاملين لحسابهم.

(٣) الاجتهاد الثالث يعتبر أن العاملين بأجر الذين يقعون خارج نطاق الطبقة العاملة ليسوا قطاعا من قطاعات البرجوازية الصغيرة بل يمثلون طبقة جديدة مستقلة بذاتها، تسمى "الطبقة الادارية المتخصصة" Professional Managerial Class .وتعرف هذه الطبقة من خلال الوظيفة المتخصصة التى تلعبها فى إعادة إنتاج العلاقات الطبقية أكثر من تعريفها بوضعها داخل العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

٤) الاجتهاد الرابع لا ينظر إلى هذه الفئة على أنها تشكل طبقة بقدر ما تشكل أوضاعا Locations تنتمى لأكثر من موقع طبقى فى وقت واحد. لذا فإن الفئة التى نطلق عليها "الطبقة الوسطى Middle Class تحتل ما يمكن أن نسميه بـ "الأوضاع الطبقية المتناقضة" Contradictory class locations.

تعكس هذه الاجتهادات طبيعة الخلاف المرتبط بوضعية الطبقة الوسطى داخل المجتمع. والجدير بالذكر أن هذه الاجتهادات قد تطورت داخل سياق التعقد الهائل الذى طرأ على بنية المجتمع الرأسمالى (الغربى) أساسا. مما استدعى ضرورة مراجعة أنماط التحليل الجديدة التى طرأت على بنية ذلك المجتمع.

والأمر لا يختلف فى حالة المجتمع المصرى، وذلك فيما يختص بضرورة البحث عن أطر تحليلية تلائم الطبيعة النوعية للتكوين الطبقى لهذا المجتمع، والتى أثرت بلاشك على وضعية الطبقة الوسطى داخل هذا التكوين . خاصة وأن هذه الطبقة قد ارتبطت فى نشأتها وتطورها واتساع حجم الفئات الاجتماعية والاقتصادية المكونة لها بقرارات وإجراءات كانت تصدر فى أغلبها عن الدولة.

وإذا كان الباحث يرى أن مدخل "المواقع الطبقية المتناقضة" يعد من أكثر الاجتهادات إغراء لتحليل الموقع الطبقى للطبقة الوسطى، من الناحية النظرية، إلا أن تعقيدات الواقع الإمبيريقى تحد من كفاءته النظرية وتظل مشكلة الوضع الطبقى للطبقة الوسطى واحدة من أهم المشكلات التى تثيرها دراسة هذه الطبقة .

ب- الطبقة الوسطى : مشكلة التعريف ومعايير الانتماء :

من أهم المشكلات التى تواجه دارس الطبقة الوسطى مشكلة تعريف هذه الطبقة وتعيين الجماعات الاجتماعية الداخلة فى عدادها، ويتضح ذلك عبر استعراض بعض المحاولات التى بذلت فى سبيل تعريف الطبقة الوسطى وتحديد الجماعات التى تنتمى إليها، وكذا المعايير التى تبرر انتماء هذه الجماعات ضمن فئات الطبقة الوسطى.

ويقدم لنا مورو بيرجر M. Berger واحدا من أقدم التعريفات الخاصة بالطبقة الوسطى حيث يرى أنها تتكون من جماعتين أساسيتين : الأولى : تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة، ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا ثروتهم لأن ينضموا لذوى النفوذ والجاه فى الحياة السياسية والاقتصادية وتشتمل الجماعة الثانية على جماعات أخرى مختلطة تضم المهنيين المستقلين الأطباء والمحامين والمديرين، والتقنيين ، وموظفى الإدارة(٤١).

أما "هالبرن" M.Halpern فيرى أن ذوى الرواتب يشكلون الغالبية العظمى للطبقة الوسطى، ويشملون المديرين والإداريين والصحفيين، ورجال القانون وضباط الجيش(٤٢).

ويرى " حنا بطاطو Hana Batatu أن المقصود بالفئات المتوسطة تلك الفئات ذات الطبيعة المركبة (أو المزدوجة) والتى تتعدد وظائفها، ولكن يجمع بينها امتلاكها لموقع أو مكان وسط بين هؤلاء الذين لا يملكون وبين كبار الملاك، وهذه الفئات تضم ضمن ما تضم عناصر وفئات : ضباط الجيش، موظفى الدولة، أرباب المهن الحرة، التجار، ملاك الأرض(٤٣).

أما "جيمس بيل Jemes Bill فيرى أن أعضاء هذه الطبقة ينخرطون فى المهن المتخصصة والتقنية والثقافية والفكرية والإدارية . وتضم المدرسين والمهندسين والكتاب والفنانين والصحفيين والبيروقراط، وضباط الجيش من ذوى الرواتب المتوسطة(٤٤).

ويرى "السيد الحسينى" أن الطبقة الوسطى الحضرية تضم قطاعا كبيرا من ذوى المهن الفنية العليا كالأطبا، والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمديرين وصغار التجار(٤٥).

وفى تقسيمه للبناء الطبقى فى المدينة المصرية يرى "محمد الجوهرى" أن الطبقة الوسطى تشتمل على :

- الطبقة الوسطى الكبيرة وتضم : كبار الملاك العقاريين، وأصحاب الشركات وطبقات المديرين ومن فى حكمهم.
- الطبقة الوسطى، وتضم : أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أكثر من ٥ عمال) ومتوسطى وكبار الموظفين .
- الطبقة الوسطى الصغيرة، وتضم: أصحاب الورش الحرفية والمتاجر (أقل من ٥ عمال) وصغار ومتوسطو الموظفين(٤٦).

أما "جلال أمين" فيرى أن الطبقة الوسطى الجديدة تضم ، مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة، المهنيين ، وغالبي تجار التجزيئية والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحا العقارات السكنية. ولكنها تختلف عن الطبقة الوسطى القديمة فى أنها تضم أيضا نسبة يعتد بها من الحرفيي والشرائح الأعلى دخلا من موظفى وعمال القطاع الصناعى العام والخاص(٤٧).

ويرى "محمود عودة" أن الطبقة الوسطى فى مصر تضم فئات متنوعة فى ارتباطاتها الاقتصادية، وانتماءاته الاجتماعية وأصولها التاريخية، أنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطى الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش ومتوسطى التجار والجانب الأعظم من موظفى الدولة مدنيين وعسكريين (فيما عدا الصفوة البيروقراطية والسياسي والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم) إضافة إلى أصحاب المهن الفنية الوسطى والعليا، ممن لا يرتبطون بوظائف حكومي والمثقفين وغيرهم شريطة عدم تغيير مهنهم أو تحويلها إلى مشروعات استثمارية(٤٨).

أما "خلدون النقيب" الذى يفضل مصطلح "الدرجات الوسطى" Middle Strata فيرى أن الطبقة الوسط الجديدة تضم : المهنيين والمدراء الأجراء والتقنيين المؤهلين وأشباه المهنيين والعاملين فى الإدارة الوسطى(٤٩).

وتدل هذه المحاولات التى قدمت لتعريف الطبقة الوسطى فى مجملها على التنوع واللاتجانس الذى تتسم به الجماعات التى يدخلها كل باحث فى عداد الطبقة الوسطى. فهى تضم كل الجماعات المهنية، بلا استثناء تقريبا، بدءا من المستويات والوظائف الإدارية العليا حتى أدنى الوظائف الإدارية والإشرافية، دون مراعاة للتباين الموجود بين هذه الجماعات، وتأثير هذا التباين على الوزن الطبقى لكل جماعة. وواضح أن هذه التعريفات تعتمد إلى حد كبير على المهنة أو الوظيفة كمعيار للانتماء للطبقة الوسطى. ولاشك أن هذا المعياريثير الكثير من التحفظات عندما نتخذه معياراً للتصنيف(٥٠). وهذا ينسحب أيضا على معيار الدخل والمستوى التعليمى كمعايير للانتماء للطبقة الوسطى. وكل ذلك من مشكلات تعريفية ومفهومية يثير الكثير من المشكلات التى تواجه الدراسة الإمبيريقية للطبقة الوسطى فى مصر.

جـ- الدراسة الإمبيريقية للطبقة الوسطى

المشكلات البحثية وهموم الباحث:

تثير الدراسة الإمبيريقية للطبقات عموما والطبقة الوسطى خصوصا مشكلات وهموم تواجه الباحث عند التصدى لهذه الموضوعات وعليه أن يجد لنفسه سبيلا فى حلها أو التعامل معها، هذا إذا أراد أن ينجز موضوع دراسته أو يحقق الهدف الذى يسعى إليه.

ومن الصعوبة بمكان أن نحدد متى تبدأ هذه المشكلات ، ومتى تنتهى ، فهى سلسلة متصلة الحلقات ، تؤثر كل حلقاتها، بالسلب أو بالإيجاب ، فى الحلقة التى تليها . كما أن هذه المشكلات ذات طابع تراكمى يتشكل عبر المراحل التعليمية المختلفة التى مر بها الباحث فى سنوات الدراسة المتنوعة.

فماذا سيكون حال الباحث الذى تخرج فى جامعات الأعداد الكبيرة وتربى على مناهج تعتمد فى أكثرها على الحفظ والتلقين ، وتتوارى فى ظلها مهارات الإبداع والابتكار ؟

على أية حال، نفترض أن الباحث قد أصبح مهموما بالبحث العلمى، فإن من أول شروط هذا الهم أن يكون الباحث واسع الاطلاع وعلى اتصال مستمر بأحدث منجزات العلم فى مجال تخصصه، فهل هذا يتوفر لنا كباحثين عبر المؤسسات التى ننتمى إليها ؟؟ وهل تسمح إمكاناتنا المادية كأفراد وسط ظروف قاهرة أصبحت لقمة العيش فيها الشغل الشاغل لدى كثيرين، بأن نتمكن من ذلك؟

المفترض فى مثل هذه الظروف أن تضطلع المؤسسة (الجامعة) بهذا العبء (توفير أحدث الإصدارات التى تصل الباحث بأحدث منجزات العلم فى مجال تخصصه). لكن ذلك أمر عزيز المنال، مما يجعلنا نلجأ إلى طرق تعتمد فى أغلبها على الصدفة ، أو نلجأ لمكتبة الجامعة الأمريكية التى تعاملنا كأننا مواطنون من الدرجة الثانية!.

إن كل هذه المشكلات تتصل فى مجموعها بالمشكلات المادية التى يواجهها صغار الباحثين والتى تحول بينهم وبين الإنفاق على بحوثهم ، سواء بشراء المراجع والدوريات اللازمة، أو تمويل الدراسات الميدانية التى يتطلبها موضوع البحث، أو عند إخراج الرسالة فى صورتها النهائية.

وإذا ما افترضنا - جدلا - أن الباحث استطاع ، بصورة ما ، أن يتحصل على المراجع والدوريات التى يحتاجها لموضوع بحثه، فهل يستطيع أن يتعامل مع هذه المراجع خاصة إذا ما كانت بلغة أجنبية؟ أعنى هل يتقن الباحث لغة أجنبية (أو أكثر) تمكنه من التعامل مع التراث الأجنبى المتصل بموضوع بحثه؟ إن اللغة تشكل عائقا لدى الكثير من الباحثين وتحول بينهم وبين التعامل الجيد مع التراث الأجنبى المتصل بالموضوعات التى يشتغلون بها.

إن المشكلات السابقة تواجه معظم الباحثين، فى مختلف التخصصات، وعلى اختلاف الموضوعات التي يهتمون بها. غير أن ثمة مشكلات أخرى تواجه الباحثين الذين يهتمون بموضوع الطبقات بشكل عام ، يمكننا أن نشير إلى أهمها، وذلك على النحو التالى :

١) مشكلة الإطار النظرى للباحث :

لا يستطيع دارس المجتمع أن يتصدى لمعالجة أى جانب من جوانب الحياة فى مجتمعه دون أن يتسلح بموقف نظرى واضح يهديه ويرشده ، خاصة إذا ما تصدينا للكلام عن موضوع الطبقات الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية ثمرة من ثمرات الفكر الماركسى، وكانت تلك الفكرة الماركسية باعثا لظهور نظريات ومحاولات أخرى فاصلة على الجانب الآخر، أعنى البرجوازى من العالم، ولذلك فإن أى محاولة جادة لتناول الطبقات لن تخرج ، إذا أمعنا فيها النظر ، عن اتخاذ أحد هذين الموقفين الإيديولوجيين منطلقا لها(٥١).

غير أن الباحث الذى يتخذ من الماركسية منطلقا له فى فهم وتحليل البناء الطبقى ، يواجه بمشكلات متعددة. فلا شك أن المنهج الماركسى أقدر المناهج على تحليل وفهم آليات التكوين الطبقى فى المجتمع ، لكن تطبيقه قد اتخذ مسارات عديدة جعلها أقرب إلى الاجتهادات الفردية، داخل الماركسية ، منها إلى المدارس النظرية المستقرة . يتضح ذلك إذا نظرنا، مثلا، إلي الاجتهادات المتنوعة التى حاولت تشخيص طبيعة نمط الإنتاج السائد فى المجتمع المصرى، وكذا تحديد طبيعة البنية الطبقية لهذا المجتمع. وينسحب الأمر نفسه على الاجتهادات التى حاولت تحديد الموقع الطبقى للطبقة الوسطى. وهى كلها اجتهادات تمت داخل النظرية الماركسية، وهذا ، فى جانب منه، يعد ميزة تحسب للماركسية (قدرتها على التطور والتجدد). لكن تبنى أى من هذه الاجتهادات فى حالة المجتمع المصرى - يكتنفه الكثير من الصعوبات والمحاذير.

٢) مشكلة البيانات المطلوبة:

إذا افترضنا أن الباحث قد حسم الإطار النظرى الذى ينطلق منه، وحدد من ثم ، الافتراضات التى يريد اختبارها ، عندئذ لابد له من "مادة" أو "بيانات" يستطيع من خلالها أن يدلل على صدق ما يفترضه، أو يفسر الظاهرة موضوع البحث. وتختلف طبيعة البيانات ، وتتنوع ، باختلاف الظاهرة موضوع الدراسة. كما تختلف مصادر الحصول على

هذه البيانات . وتنحصر هذه المصادر غالبا فى مصدرين :

مصدر مباشر، أى الحصول على البيانات من الناس أو العينة الممثلة لموضوع البحث.

مصدر غير مباشر، مثل الإحصاءات ، والسجلات ، أو أى مصادر تمكن الباحث من الحصول على بيانات تخص توزيع الدخل والملكية والنشاط الاقتصادى ..إلخ.

وكل مصدر من هذه المصادر يفرض مشكلاته الخاصة على الباحث.

فقد يواجه الباحث بمشكلة أن البيانات التى يحصل عليها من المصدر الأول – المباشر – غير صادقة سواء لأن هؤلاء الناس (العينة) لا يؤمنون بجدوى الذى يفعله الباحث أو أنهم يقولون عكس ما يعتقدون ، أو لظروف تتصل بطريقة الحصول على هذه البيانات .أما مشكلات المصدر غير المباشر ، مثل الإحصاءات أو السجلات، فتتمثل فى أن هذه المصادر قد تكون غير متوفرة أو متوفرة وغير كافية، أو تكون غير دقيقة.

٣) مشكلة الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات :

يواجه الباحث بمشكلة أساسية تتصل بأنسب الأدوات المنهجية التى تمكنه من الحصول على البيانات التى يحتاجها . وإذا كانت القاعدة هى أن الباحث يستخدم الأدوات التى تلائم موضوع بحثه وتناسب طبيعة البيانات المطلوبة، فإن هذه القاعدة تحتاج إلى مناقشة خاصة إذا ما استخدم الباحث أدوات لجمع البيانات تبدو مناسبة – مثل الاستبيان أو دراسة الحالة – فى موضوع دراسة الوعى الطبقى أو التوجهات الطبقية مثلا، فهذه الأدوات على الرغم من كونها تبدو مناسبة إلا أنها قاصرة سواء فى الحصول على البيانات أو فى حجم وعمق البيانات التى تحصل عليها.

٤) حدود الصدق فى المادة المتاحة:

تفرض المشكلات السابقة حدودا معينة للصدق الذى تتسم به البيانات التى يجمعها الباحث، كما تفرض حدودا معينة حول التعميمات التى يتوصل إليها الباحث.

وبعد .. فهذه بعض المشكلات والهموم التى تواجه الباحث، وهى مشكلات تثير قضية أعم، وأهم، تتصل بشروط إنتاج المعرفة فى مجتمع متخلف . وأشهد أن هذه المشكلات تمثل – لدى الكثير من أبناء جيلى– دافعا أساسيا يجعل من المعرفة التى ينتجونها ، تحديا لشروط إنتاجها.

***

الهوامش و المراجع

(١) انظر :

Bryan S. Turner, The Middle Classes and Entrepreneurship in Capitalist Development , Arab Studies Quarterly Vol.I, No. 2, Spring 1979, p. 126.

(٢) انظر ، محمد أنيس ، المجتمع المصرى فى ظل الإقطاع ، الكاتب ، السنة الرابعة ، العدد (٥١) ، يونيو ١٩٦٥ ، ص ٤٠ - أحمد زايد، حول دراسة البناء الاجتماعى لمصرفى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، إشراف دكتور محمد الجوهرى، العدد الأول، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١١١- ١٢٧.

(٣) انظر : إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ص ٨١، ٨٢ ونزيه نصيف الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، ١٩٨٩. ص ١٤، ص ٧٦.

(٤) الأيوبى ، الدولة المركزية ، ص ص٣٨-٣٩.

(٥) انظر ، أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٢٢٨.

(٦) انظر: عفاف لطفى السيد، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ -١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم ، المركز القومى العربى للبحث والنشر، القاهرة ، ١٩٨١، ص ٣٠٥-٣٠٦.

عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربى، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص١٠.

(٧) انظر : محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٠١-٢٠٢، ص ص ٢٠٣-٢٤٧.

(٨) انظر : محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبى وبدائل التكيف : الحالة المصرية، ورقة غير منشورة ، مركز البحوث العربية، د.ت ص ص ٢ ، ٣.

(٩) انظر : محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال السنة التاسعة والتسعون، سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤، ٢٥

" ، عاصم الدسوقى، مأزق الطبقة الوسطى ، الهلال ، السنة المائة، ديسمبر ، ١٩٩١، ص ٤٤.

(١٠) نزيه الأيوبى، الدولة المركزية فى مصر ، ص ١٥.

(١١) E.O. Wright, Varieties of Marxist Conceptions of Class Structure, Politics and Society, Vol.9 No.3, 1980, p. 327.

(١٢) انظر بالتفصيل :

Val Burris, Capital Accumulation and Rise of the New Middle Class, The Review of Radical

Political Economics , Vol . 21, No, 1, Spring 1980, pp. 17,18.

(١٣) انظر على سبيل المثال :

سعد زهران ، فى أصول السياسة المصرية، مقال تحليلى نقدى فى التاريخ السياسى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ص ٧٨.

(١٤) محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠-١٩٧٠ ، عالم المعرفة، الكويت، العدد (٣٥) نوفمبر ١٩٨٠ ص ٧٨.

(١٥) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢- ١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ص ٩-١٠.

(١٦) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ص ٥٨.

(١٧) طارق البشرى ، المرجع السابق ص ٥٨.

(١٨) نزيه نصيف الأيوبى ، المرجع السابق ، ص ٩٧.

(١٩) محمودعبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥، ٨٦.

(٢٠) فتحى عبد الفتاح ، الناصرية وتجربة الثورة من أعلى : المسألة الزراعية دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع . القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص٤٥ ، ص ١٣١.

(٢١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية، ص ٨٥.

(٢٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، معهد الإنماء العربى ، بيروت، الطبعة الأولى، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٢٣) صلاح العمروسى ، حول الرأسمالية الطفيلية ، دراسة نقدية ، دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٠٥.

(٢٤) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطفيلية ، ص ١١٨.

(٢٥) نزيه نصيف الأيوبى، سياسة التعليم فى مصر، دراسة سياسية وإدارية ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٧٨، ص ٤١.

(٢٦) انظر : خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر . دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩١ ، ص ص٢٦٢، ٢٦٣.

- سياسات التعليم الجامعى، دراسات وتوجيهات ، مصر حتى عام ٢٠٠٠، سلسلة دراسات تصدر عن المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٦، ص ١١٩.

(٢٧) جلال أمين، الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى، الهلال، أغسطس ١٩٩١، ص ٦٨.

(٢٨) جلال أمين ، المرجع السابق ، ص ٧٢.

(٢٩) محمود عبد الفضيل ، الطبقة الوسطى وأزمة المجتمع المصرى، الهلال يناير ١٩٩٢، ص١٩٢، ص ١٩٥.

(٣٠) محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٩.

(٣١) خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية فى المشرق العربى المعاصر ، ص ٢٧٦.

(٣٢) انظر :

Menfred Halpern , Egypt and the New Middle Class : Reaffirmations and New Explorations , Comparative Studies in Society and History , Vol. 11, No. 1, 1969.

- Morroe Berger, The Middle Class in The Arab World , in The Middle East in Transition , Studies in Contemparary History (ed.) by Walter Z. Laqueur, New York, Praeger , PP. 69.70.

(٣٤) سمير أمين ، تأملات حول طبيعة الرأسمالية فى مصر، الطليعة، القاهرة ، أبريل - يونيو ١٩٨٥، ص ١١٣.، وانظر كذلك عاصم الدسوقى، مأزق الطبقات الوسطى، الهلال ، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢٤) محمود عبد الفضيل ، التحالف الشعبى وبدائل التكيف : الحالة المصرية ص ١١.

(٣٥) انظر : محمود عودة، الطبقة الوسطى المصرية فى السلم الاجتماعى، الهلال، سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٦.

خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية فى المشرق العربى، ص ٢٧٠.

(٣٦) محمود عودة، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣٧) إنظر :

Dale L. Johnson, (ed.) Class and Social Development , Sage Publications, London, 1982:, P.9.

(٣٨) يعد الباحث رسالته للدكتوراه بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة فى موضوع : أثر التحولات الاجتماعية على بنية الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠: دراسة مقارنة بين نمطين حضريين، وذلك تحت إ شراف أ. د. محمود فهمى الكردى، أ.د. أحمد مجدى حجازى.

(٣٩) انظر : Val Burris, Op. cit., p, 17-18.

(٤٠) انظر : E.O. Wright, Op. Cit. p. 327.

(٤١) انظر : Morroe Berger, Op. Cit., P. 63.

(٤٢) انظر : Manfred Halpern, the Politics of Social Change in the Middle East and North Africa, Princeton Univ. Press, 1965, p.52.

(٤٣) نقلا عن : محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى ، ١١٥.

(٤٤) انظر : James A. Bill, Class Analysis and The Dialectics of Modernization in The Middle East, International Journal of Middle East Studies, 3 (1972) p. 433.

(٤٥) السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب السابع والثلاثون ، الطبعة الأولى، ١٩٨٠ ص ٣١٣.

(٤٦) انظر : محمد الجوهرى ، مقدمة الترجمة العربية لكتاب : بوتومور ، الطبقات فى المجتمع الحديث، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى وآخرون ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع ، الطبعة الثانية ١٩٧٩، ص ٤٥.

(٤٧) جلال أمين، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤٨) محمود عودة، مرجع سابق ص ٢٦.

(٤٩) انظر : خلدون حسن النقيب ، مرجع سابق ، ٢٧٠.

(٥٠) انظر : محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٥١) محمد الجوهرى، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات فى المجتمع الحديث، ص ١٥.

بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر

إشكاليات التعريف والبحث

عادل شعبان
باحث بمركز البحوث العربية

حفل تراث علم الاجتماع الغربى خلال النصف الأخير من هذا القرن بدراسات كثيرة ومتنوعة وذات أطر فكرية متباينة، حول البنية الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية. ونالت الطبقة العاملة نصيباً كبيراً من الاهتمام ضمن هذا التراث المتنوع فى اتجاهاته النظرية والإمبيريقية، واكتسبت هذه الإسهامات أهميتها بتأثير التغيرات التى حدثت فى بنية المجتمع الرأسمالى إلي الحد الذى يمكن معه القول إن الطبقة العاملة التى تحدث عنها تراث علم الاجتماع الكلاسيكى باتت محل خلاف نظرى كبير، وأن طبقة عاملة جديدة فى بنيتها ، وتركيبها، وأشكال وممارسات فعلها الجمعى باتت واضحة المعالم.

وإذا كانت الطبقة العاملة الغربية قد نالت هذا الاهتمام البحثى، فإنه من المؤسف أن نقول أن الطبقة العاملة المصرية لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام البحثى فى المجال السوسيولوجى. فالأدبيات المتاحة حول الطبقة العاملة المصرية تشير إلى غلبة الجانب التأريخى(١)، حيث تم التركيز على نشوء الطبقة العاملة وتطور تنظيماتها النقابية، وعلاقاتها بالقوى الاجتماعية الأخرى، كما نال التحليل التاريخى لتطور التشريعات العمالية أهمية فى هذا التناول. أما الاهتمام الأكاديمى(٢) لعلم الاجتماع فقد انحصر فى دراسات علم الاجتماع الصناعى ودراساته ذات التوجه النظرى المحدد، وتم التركيز ضمن هذا السياق على دراسة علاقة التنظيمات النقابية بمشكلات العمل، ومدى تكيف العمال المهاجرين بقطاعات الصناعة، أو تناول تأثيرات إصابات العمل على الإنتاجية.

وقد بدأ فى الآونة الأخيرة اهتمام علمى الاجتماع السياسى والحضرى بإشكاليات التركيب الاجتماعى والبنية الاجتماعية، خاصة مع رواج مقولات مدرسة التبعية فى مصر منذ السبعينيات والتى عنت بتحليل ظروف تخلف مجتمعات العالم الثالث، وركزت فى تحليلاتها على التركيب والبنية الاجتماعية لهذه المجتمعات .

وكان من المنطقى فى ضوء هذا القصور الواضح فى مجال فهم التركيب الاجتماعى أن يطرح على بساط البحث

أهمية دراسة بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر مع مايثيره هذا الموضوع من تساؤلات نظرية وإجرائية حول ماهي الطبقة العاملة؟ أى ماهى معايير الانتماء إليها؟ وما حدود هذه الطبقة، أى ماذا تضم، وماذا يستبعد منها، وتحت أى ظروف نظرية وإجرائية يتم الضم والاستبعاد. كما تثير الدراسة إشكاليات متعلقة بوضعية عمال الخدمات والتجارة، أيضاً تثير الدراسة موقع الأعمال الكتابية الطبقى، وأخيرا موقع العمال ذوى الياقات البيضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أوجه التباين والاختلاف بين طبيعة المحددات الاجتماعية للطبقة العاملة التى فرضتها ظروف التشكل الطبقى فى الرأسمالية الغربية، والمحددات الاجتماعية لتشكل هذه الطبقة فى العالم الثالث والمجتمع المصرى والتى أفرزت طبقة عاملة متميزة فى نوعيتها وتركيبها وخصائصها.

وفى إطار هذا الاهتمام بالموضوع نقترح أن تسير الدراسة وفقا لعناصر التحليل التالية :

١ - الإطار المفاهيمى للطبقة العاملة فى المجتمعات التابعة: مصر نموذجاً.

٢ - بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر .

٣ - المشكلات المنهجية والبحثية.

اولا: الإطار المفاهيمى للطبقة العاملة فى المجتمعات التابعة مصر نموذجاً:

لم تسر عملية البلترة أو التحول البروليتارى Proletarianisation فى العالم الثالث على وجه الإجمال بنفس طريقة البلترة التى وقعت فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث تم خلق بروليتاريا دائمة واسعة النطاق ومتحررة تما من ملكية وسائل الإنتاج ومعتمدة بالتالى على بيع قوة عملها. ففى العالم الثالث كانت هذه العملية شديدة التنو والتعقيد، ولم تشكل نمطا عاماً جديداً، ولعل القاسم المشترك بين تجارب بلترة بلدان العالم الثالث يشير إلى تأثيرا علاقات التغلغل الرأسمالى على البنية والتركيب الاجتماعى فى البلدان التابعة. و تجب الإشارة أيضاً إلى أن عمليا التراكم الرأسمالى التى جرت فى بلدان العالم الثالث تمت فى إطار من ندرة العمل، فالمراحل المبكرة من البلترة لم تـ فى ظل السوق الحرة للعمل ، وإنما استخدمت أشكالا من القهر غير الاقتصادى بشكل واسع . وتشير تجارب هـ المجتمعات إلى أن تراكم رأس المال فى هذه المجتمعات كثيراً ما تم على أرضية تكييف علاقات الإنتاج السابقة عل الرأسمالية مع النمط الرأسمالى بدلاً من تدمير هذه العلاقات قبل الرأسمالية مما يعنى أن عملية البلترة كانت جزئ ولم تكتمل معالمها فى العالم الثالث(٣).

وقد ثار الجدل لدى الباحثين والدارسين في علم الاجتماع الحضرى، عما إذا كانت العمالة الحضرية المتولدة حديثـ وكذلك المهاجرون الفقراء يشكلون الطبقة العاملة، أو البروليتاريا.. فالبعض ينازع فى ذلك، ويذيبون الطبقة العام تحت مصطلح فقراء الحضر Urban poor ، الذين يتصور أن همومهم وحركتهم خالية من أى ملامح مميزة للصر الطبقى. ولعل تساؤل بيترلويد هل هناك بروليتاريا فى العالم الثالث، وهل نشأت طبقة عاملة حضرية مع الن

الحضرى السريع الذى ظهر فى العقود الأخيرة مع زيادة التشغيل فى الصناعة التحويلية والخدمات(٤) يعبر عن تلك الرؤية.

وتكاد تتركز المناقشات حول التكوين الطبقى فى العالم الثالث وللطبقة العاملة تحديداً حول عدد قليل من القضايا التى توضحها النقاط التالية، وهى مفيدة من منظور بحثنا:

أولاً : نطاق الطبقة العاملة : يقصر البعض هذا التعبير على العاملين الأجريين فى الصناعة لأنهم يفترضون أن هذه الطبقة الصاعدة سوف تتزايد إلى حجم مثيلاتها فى المجتمعات الصناعية الغربية، بينما هناك آخرون يعتبرون أن الطبقة العاملة شاملة لكل فقراء الحضر.

ثانياً : التفرقة داخل مجموعة الفقراء الحضريين بين المستقرين باعتبارهم "أرستقراطية عمالية" -مع تحفظنا على تلك الارستقراطية- العمالية فليس كل عامل مستقر يعد فى هذه الارستقراطية، وبين الفقراء باعتبارهم بروليتاريا رثة.

ثالثاً : الأصول الريفية والروابط بين فقراء الحضر : فالعقلية الزراعية الريفية ونقص الانتماء الحضرى الذى يتضح من الرغبة فى العودة إلى القرية وشدة الروابط مع زملائهم الفلاحين، ونقصها مع زملائهم العمال، تجعل حتى العمال الصناعيين عاجزين عن القدرة على تكوين طبقة عاملة.

رابعاً : تفسير الحركة الاحتجاجية : قد يقوم البعض بالإضراب، ولكن مطالبهم لا تتعدى المطالبة بزيادة طفيفة فى الأجور، وحتى عندما يقوم فقراء الحضر بحركة احتجاجية لا تكون لديهم صورة واضحة عن أهدافهم(٥).

أما إذا انتقلنا إلى محاولة تحديد محددات لتبلور الطبقة العاملة إجرائياً، فسوف نشير إلى عدد من الدراسات التى اعتمدت على وضع أسس للتصنيف الطبقى. يحدد أ. س. سميث فى دراسته لظروف تشكل البروليتاريابأحد المصانع ثلاث محكات ومعايير للتفرقة بين شريحتين: العمال- الفلاحين و العمال بأجر المبلترين. وهذه المحكات هى:(٦)

أ - حجم ملكية العامل للأراضى فى الريف، وعما إذا كان العامل مرتبطا أو غير مرتبط بكل من الإنتاج الزراعى والصناعى كعمالة موسمية.

ب - مدة الإقامة فى المدينة، أى درجة التحضر والانفصال عن الثقافة الريفية .

ج - المدى الذى ينحدر إليه العامل من جيل سابق لأسر الطبقة العاملة.

ولاشك أن هذه المحكات والمحددات ذات أهمية كبيرة خاصة عند فحص المراحل الأولى لنشوء الطبقة العاملة فى مجتمعاتنا، حيث أن الملمح السائد لدى تشكل الطبقة العاملة أن الروابط الريفية وأصول العمال وخلفيتهم الأسرية تلعب دوراً فى التأثير على التشكل الطبقى وهى مسألة ذات أهمية خاصة فى السياق المصرى.

يحدد جول بينين وزخارى لوكمان فى عملهما الهام "العمال والحركة السياسية فى مصر"، أن هدفهما الأساسى

يتلخص فى الانكباب على دراسة انبثاق مجموعة جديدة من العمال الأجراء الحضريين منذ نهاية القرن التاسع عشر، يستخدمون فى مشاريع كبيرة نسبياً وحديثة فى الصناعة والنقل، ولا يملكون أى وسيلة من وسائل الإنتاج ويكتسبون عيشهم من بيع قوة عملهم. ويستبعدان العمال الأجراء الزراعيين الذين لا أرض لهم. إلا أنه يصعب فى إطار الثقافة والاقتصاد المصريين أن يعامل الأجراء الحضريون والريفيون باعتبارهم فئة واحدة من ناحية التحليل والاستقراء. غير أن الأعداد الكبيرة من الفلاحين الذين عملوا فى الصناعة أو النقل عملا مؤقتاً أو موسمياً يجب أن يعتبروا قسما من الطبقة العاملة الحضرية ، كذلك الحرفيين وغيرهم من الذين كانوا يملكون بعض وسائل الإنتاج ولكنهم كانوا عملياً تابعين تماماً للتجار أو لأصحاب المصانع. والعديد من الملاحظين يجب اعتبارهم جزءا من الطبقة العاملة. كما يستبعدان بعض الفئات الحضرية للبرجوازية الصغيرة الحضرية مثل الحرفيين المشتغلين وأصحاب الورش أو المشاريع الخدمية الصغيرة والموظفين الصغار ذوى الياقات البيضاء فى القطاع الخاص وموظفى الحكومة من المستويات الدنيا.(٧)

ويعرض محمد الجوهرى دراسته "نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصرى"، وهى محاولة نظرية متقدمة قياساً إلى الظرف التاريخى الذى عرضت فيه أوائل السبعينيات، وفى هذا الطرح النظرى يقسم الجوهرى البناء الطبقى الحضرى إلى أربع طبقات وهى: الطبقة المتوسطة الكبيرة وتضم كبار الملاك العقاريين وأصحاب الشركات، وطبقات المديرين ومن فى حكمهم، ثم الطبقة الوسطى وتضم أصحاب الورش الحرفية، والمتاجر (أكثر من ٥ عمال)، ومتوسطو وكبار الموظفين، ثم الطبقة الوسطى الصغيرة وتضم أصحاب الورش والمتاجر (أقل من ٥ عمال)وصغار ومتوسطى الموظفين، وأخيراً الطبقة العاملة وتضم العمال الصناعيين المهرة ، وعمال الحكومة، وعمال القطاع العام، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير المهرة والباعة الجائلين ومن فى حكمهم(٨).

بينما يعرض حسن رياض فى مؤلفه "مصر الناصرية" ، حدود الطبقة العاملة، حيث نجده يميز بين مايسميه البروليتاريا (الدنيا) ويقصد بها مجموع العمال اليدويين غير المؤهلين وغير المستقرين والذين يتقاضون أجورهم يوماً بيوم، ثم العمال التقليدين أى عمال المشروعات من النوع الحرفى، ثم البروليتاريا بمعناها الصحيح، أى عمال المصانع ومشروعات النقل من الطراز الحديث(٩).

ويستبعد عبد الباسط عبد المعطى "الموظفين على اختلاف مستوياتهم عند تحديد مكونات الطبقة العاملة". ويرى أنها تتألف من العمال المأجورين فى الزراعة، العاملين بأجر نقدى فقط، والعمال المشتغلين بالخدمات بأجر نقدى، وأخيرا العمال المأجورين فى الصيد والغابات(١٠). وتأتى محاولة نادر فرجانى فى تحديد علاقة ظاهرة الهجرة بمدى تبلور مؤشرات للطبقة العاملة. ويستند فى إطاره التحليلى إلى مايسميه الاعتماد على معيار السلوك فى سوق العمل، وذلك من خلال توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية. فالتصنيف المعتاد للحالة العملية يشمل: صاحب عمل ويديره- يعمل لحسابه- يعمل لدى الأسرة- يعمل لدي الغير. والفئة الأخيرة تقابل من يبيعون قوة عملهم. ويبدى نادر فرجانى تحفظاً حول معيار سلوك السوق باعتبار أن مصر تمتزج فيها آليات معقدة للتشغيل والملكية(٣٣).وفى دراسة

سعد حافظ "الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها، وخصائصها الهيكلية" يحاول أن يضع حدوداً للطبقة العاملة، فنجده يميز بين الطبقة العاملة وقوة العمل، حيث يرى هذا المفهوم مفهوماً إحصائياً سكانيا يستخدمه الدارسون لأسواق العمل والظواهر السكانية. وهو المفهوم الذى يقصر التحليل على مع ذلك الجزء من القوة البشرية القادرة على العمل والرغبة فيه بغض النظر عما إذا كان يعمل بالفعل من عدمه أو فى حالة بطالة أو تشغيل. ولا شك أن المفهوم يستوعب بعض مكونات الطبقة العاملة وليس كل مكونات الطبقة العاملة فى ذاتها . فالطبقة العاملة كما يرى سعد حافظ لا تتألف من أفرادها العاملين أو الراغبين في العمل فقط، بل أيضا أسرهم، فأسرة العامل جزء من طبقته والعامل حين يبيع قوة عمله، إنما يقايضها بما يقيم حياته وحياة أسرته التى يعول. ومن خلال دراسته نجده يستبعد شرائح التكنوقراط وشرائح البورجوازية الصغيرة التجارية والزراعية والعقارية كما استبعد منها العمالة الهامشية.

وفى نهاية هذا العرض لمحددات الطبقة العاملة نحاول أن نخرج بإطار عام يحكم الباحث فى تناوله لموضوع الطبقة العاملة:

١- بشكل عام نتفق مع نادر فرجانى وعبد الباسط عبد المعطى حول الأخذ بمعيار السلوك فى سوق العمل، وبشكل خاص فئة العاملين بأجر نقدى. مع تحفظنا أن هذا يمثل الحد الأعلى فى تحديد الطبقة العاملة، حيث يضم العاملين بأجر نقدى، والموظفين، وشرائح الإدارة العليا... إلخ

كما تختلف رؤيتنا مع سعد حافظ عندما حدد وزن الطبقة العاملة بإضافة أسرة العامل إليها مما أعطى تقديراً أعلى للطبقة العاملة. واختلافنا يكمن فى أن وزن الطبقة لا يقاس بالأفراد وأسرهم، خاصة وأن مصر شهدت حراكا اجتماعيا صاعدا بفعل السياسات الناصرية فى مجال التعليم وسياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة الخارجية إلى البلدان العربية النفطية التى أتاحت لبعض الفئات والشرائح الطبقية الصعود فى السلم الاجتماعى المصرى فى العقدين الأخيرين .

٢- رغم اختلافنا مع الطرح الذى قدمه محمد الجوهرى فى إطاره العام للتقسيم الطبقى الحضرى، إلا أننا نتفق معه حول الحدود التى طرحها للطبقة العاملة والتى تضم العمال الصناعيين والذين اعتبرهم ظاهرة حضرية ، وعمال القطاع العام والحكومة، والعمال الحرفيين وعمال الحرف غير الماهرة. مع إبداء تحفظنا حول الوضع الطبقى للباعة الجائلين ومن فى حكمهم حيث نستبعدهم من الطبقة العاملة فهم أقرب إلى البروليتاريا الرثة وهم خارج التقسيم الاجتماعي للعمل ويتعرضون للتهميش باستمرار، وهم نتاج أزمة النمو والتطور الرأسمالى التابع والمشوه.

تظل أمامنا إشكالية تحديد وضعية ثلاث شرائح: عمال الخدمات، وعمال التجارة، والكتبة. ونختلف مع طرح حسن رياض حول استبعاد عمال التجارة والخدمات من الطبقة العاملة نظراً لسلوكهم غير المتجانس،. وعدم إنتاجهم الفائض القيمة .فإستبعاد هؤلاء خارج الطبقة العاملة يمثل إهداراً لمكون أساسى للطبقة العاملة، بغض النظر عن سلوكهم غير المتجانس فى الفعل الجمعى المماثل للطبقة العاملة الصناعية، خاصة وأن الوزن الاجتماعى لعمال

الخدمات قد توسع بفعل السياسات الناصرية، وأصبحت بنيتهم متقاربة مع عمال الزراعة والصناعة. وتبقى أخيراً إشكالية تحديد الموقع الطبقى للعمال الكتبة رغم مايثيره موقعهم الطبقى من غموض. فعلى الرغم من أن موقعهم الطبقى غامض، فهم فى وضع سوقى بروليتارى ، ولكنهم أيضاً فى وضع عمل بورجوازى، ويتمثل ذلك فى الاستفادة من الحراك المهنى وفرص الترقى، كذلك التمتع بمزايا العمل المكتبى كالنظافة، وأيام الراحة، وتحديد ساعات العمل، والأجازات. ولذا نستبعدهم من حدود الطبقة العاملة.

تبقى فى النهاية إشكالية وضع المشرفين ورؤساء العمال، ويميز إبراهيم العيسوى بين الشرائح الأعلى والدنيا منهم(١٢)، فالشرائح الأعلى تملك سلطة الإشراف الفعلية على سير العمل، ويحتلون موقعا طبقياً متناقضاً حسب إطار أريك أولين رايت، أما الشرائح التى لا تملك الإشراف فإنها تضم إلى الطبقة العاملة(١٣).

وليس من شك أن المعايير التى صاغها إبراهيم العيسوى فى مؤلفه "نحو خريطة طبقية لمصر" تمثل أرضية مناسبة للاختبار فى حقل الواقع. وتتمثل هذه المعايير فيمايلى: ملكية وسائل الانتاج، الموقف فى سوق العمل، اتخاذ القرارات الرئيسية (المتعلقة باستخدامات الموارد فى الانتاج والتراكم)، وممارسة السلطة داخل النطاق المباشر للإنتاج، وممارسة السلطة على مستوى النظام فى مجموعة (أى ممارسة الوظيفة العمومية لرأس المال)، وأخيراً، ممارسة الاستغلال أو الخضوع له(١٤). وهى المؤشرات التى سوف نحاول تحليل الحالة المصرية من خلالها.

ثانيا: بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر:

إن تحديد الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعى فى المجتمع المصرى، من خلال تحليل التشكيلة الاجتماعية القائمة للتعرف على نمط الإنتاج المهيمن كمدخل لفهم البناء الطبقى ومكوناته وديناميات هذه المكونات، يمثل أهمية كبيرة عند تحليل بنية الطبقة العاملة وتحديد وزنها النسبى والاجتماعى(١٥) .

ويحدد عادل غنيم فى هذا السياق أن مصر عرفت خلال النصف قرن الأخير ثلاثة أنماط للتطور الاقتصادى والاجتماعى يمثل كل منها مرحلة تاريخية متميزة من مراحل التطور الرأسمالى وكان للمجتمع المصرى فى كل منها مصفوفته الخاصة (أساليب الإنتاج المكونة له) ومصفوفة التركيب الطبقى، ومن ثم كانت له فى كل مرحلة تناقضاته ودينامياته النوعية(١٦).

ويحدد هذه الأنماط الثلاثة على النحو التالى:

- نمط تطور رأسمالى مشوه وتابع لمجتمع شبه إقطاعى شبه مستعمر (١٩٤٥-١٩٥٢).
- نمط رأسمالية الدولة الوطنية (١٩٥٦-١٩٦٥).
- نمط رأسمالية الدولة التابعة (١٩٧٤- ١٩٨٢).

ولكى تتسق المعالجة لابد من تحديد عدد من الخصائص العامة للرأسمالية المصرية، فليس من شك أن تطور الطبقة

العاملة أو تقلص حجمها إنما يعود بالأساس إلى طبيعة وتوجهات هذه الرأسمالية، وبشكل خاص الرأسمالية الصناعية. ويحدد سعد حافظ خصائص الرأسمالية المصرية من خلال ضعف قاعدتها الإنتاجية، وتبعية هذه الرأسمالية للرأسمالية العالمية، وغلبة الطابع العائلى على ملكية أدوات الإنتاج ،وعدم تبلور الطبقات الرأسمالية الرئيسية للنظام الرأسمالى بصورة عامة، وأخيراً نزوع الرأسمالية المصرية نحو الفاشية.

وحقيقة الأمر أن هذه الخصائص لاتخص الرأسمالية المصرية المعاصرة فقط، بل أنها ذات صلة بالتطور التاريخى للرأسمالية المصرية، التى عجزت باستمرار على أن تطرح مشروعها النهضوى الذى كان مأمولاً أن تطرحه طوال هذا القرن. ورغم إقرارنا بتأثير علاقات التغلغل الرأسمالى التى لعبت دوراً هاماً فى تحديد هيكلية الرأسمالية المصرية، إلا أننا نسلم بحقيقة أن التطور الداخلى للمجتمع المصرى لعب الدور الأكبر فى إعاقة نمو وتطور هذه الرأسمالية. وإجمالا ترى الدراسة أن التناقض الطبقى بين طبقة كبار الملاك والرأسمالية الصناعية، كان واضحاً ومؤثراً فى الحركية الاجتماعية. وبفضل السيطرة السياسية التى دانت لطبقة كبار الملاك، بذلوا قصارى جهدهم للحد من الإنتاج الصناعى للرأسمالية المصرية. فعلى الرغم من النمو الملحوظ فى الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعى فى الفترة (٤٠-١٩٥٠) حيث زادت رؤوس الأموال الموظفة فى الشركات الصناعية من ٥ر٢٨ مليون جنيه عام ١٩٤٠، إلى ٨ر٥٦ مليون جنيه عام ١٩٥٠، فلم يكن القطاع الصناعى حتى عام ١٩٥٢ يمثل إلا إسهاما ضئيلا لا يزيد عن ١٥٪ من الإنتاج القومى، ولم يكن يؤمن فرص العمل لأكثر من ١٠٪ من قوة العمل (١٧). كان هذا التناقض الطبقى الواضح أحد العوامل التى دفعت الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على السلطة فى يوليو ١٩٥٢.

أدرك الضباط الأحرار منذ اللحظة الأولى أزمة المشروع الرأسمالى السابق ليوليو ١٩٥٢، الذى استند فى أساسه الطبقى إلى طبقة كبار الملاك، ودورهم الفاعل، فبدأوا فى توجيه سياساتهم تجاه هذه الطبقة للقضاء عليها وعلى نفوذها السياسى(١٨). وصدر قانون الإصلاح الزراعى الأول (سبتمبر ١٩٥٢) . وبدأ الضباط الأحرار فى توجيه أهدافهم ومشروعهم الرأسمالى نحو الرأسمالية الصناعية، وقدموا كل التسهيلات الممكنة التى تؤهلهم للقيام بالدور التنموى المأمول منهم وقد باءت هذه المحاولات بالفشل، حيث هبطت الاستثمارات الخاصة فى القطاع الصناعى من ٢٨,١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٢,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣. ويشير شريف حتاته إلى أنه فى ضوء تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ونشوء قطاع الدولة حدثت تغيرات جوهرية فى البنية الطبقية، فوفقا لإحصاء ١٩٥٢ كان عدد المشتغلين بأجر فى المنشآت المختلفة ١ مليون شخ تقريبا أى أقل من سدس عدد المشتغلين النشطين اقتصادياً باعتبار أن عددهم يبلغ ٦,٥ مليون شخص، بينما فى عام ١٩٦٨ وصل هذا العدد إلى ١,٨ مليون تقريباً أى ربع عدد المشتغلين النشطين، حيث أن عددهم وصل إلى ٧,٨ مليون. وهكذا زاد عدد الذين يتقاضون أجراً خلال نفس الفترة بنسبة ٨٠٪. وقد زاد عدد الطبقة العاملة خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٦٨) من ٣٠٠ ألف عامل إلى ٨٠٠ ألف عامل، أى بزيادة قدرها ٣٧٥٪ تقريبا (١٩). ويقترب هذا الرقم من تقديرات لطفى الخولى. (١٩٦٤) حيث قدر

الطبقة العاملة الصناعية بـ ٧٨٩ ألف عامل: ٢٥٨ ألف بقطاع المواصلات والموانئ وقناة السويس، ١٨ ألف بقطاع المبانى السكنية، ١٫٩٦٤ ألف بقطاع الخدمات، ٣٣٤ ألف بقطاع التشييد والبناء، ١٨ ألفاً بقطاع الكهرباء، ٣٫٨٨٢ ألف عامل زراعى. ويلغ مجموع الطبقة العاملة ككل ٧٫٢٦٣ مليون(٢٠).

ويقدر حسن رياض فى تحليله لبنية الطبقة العاملة بمستوياتها السابق الحديث عنها خلال ذات الفترة أن البروليتاريا الدنيا بلغت ١٨٦ ألفاً والعمال بأجر التقليديين ٤٠٠ ألف، والبرليتاريا الصناعية ٧٩٠ ألفاً، وأن نسبتهم إلى العدد الإجمالى للسكان على التوالى ٣٪، ٥٪، ١٠٪. ولعل تقديرات شريف حتاتة وحسن رياض ولطفى الخولى للعمال الصناعيين تقترب من بعضها البعض، وهو ما يعطى مصداقية لتقديرات بنية الطبقة العاملة الصناعية خلال تلك الفترة (٢١) .

ويحدد محمود عبد الفضيل العمال الأجراء، بأنهم "العمال اليدويون غير الزراعيين الذين يشتغلون فى الصناعة والتشييد والسكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة والخدمات فى القطاع المنظم"، أى الأجراء الذين يعيشون أساساً من بيع قوة عملهم ولا يتمتعون بأى قدر من الاستقلال فى عملهم، ويقدر عددهم بـ ٦٤٤ ألفاً. يتوزعون بين عمال الانتاج بـ ٤٧٤ ألفا و١٧٠ ألفاً من العمال شاغلو الدرجة ١١و ١٢(٢٢).

ويلاحظ بشكل عام أن قطاع الخدمات قد توسع خلال الفترة الناصرية وبلغت بنيته ضعف عدد العمالة الصناعية، ولم يستطع القطاع الصناعى خلال تلك الفترة رغم إنجازاته أن يستوعب تلك العمالة النازحة من الريف. كما تجب الإشارة إلى تعاظم دور قطاع الخدمات منذ منتصف السبعينيات إلى الحد الذى أمكنهم احتلال ثلث حجم الطبقة العاملة وبعض التقديرات أوصلتهم إلى النصف كما سوف يتضح لاحقاً.

وخلال الفترة ١٩٦١/ ١٩٦٦ تزايد الوزن النسبى للمنشآت التى يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل. ويشير الجدول رقم (١) إلى تزايد هذه المنشآت خلال تلك الفترة:

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية حسب الحجم

١٩٦١-١٩٦٧

فئة المشتغلين	١٩٦١		١٩٦٧/١٩٦٦	
	عددالمنشآت	٪	عدد المنشآت	٪
١٠-٤٩	٣١٨٣	٧٨ر٤	٤١٩٩	٧٩ر٨
٥٠-٩٩	٨٣٦	٩ر٣	٤٠٨	٨ر٧
١٠٠-٤٤٩	٣٨٨	٩ر٦	٤٠٩	٧ر٨
٥٠٠ فأكثر	١١١	٢ر٧	١٩٣	٣ر٧

* المصدر: بيانات التعداد الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ نقلا من شحاتة صيام، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر (١٩٣٠- ١٩٨٠) القاهرة ، دار المعارف، ١٩٩١، ص ١٥٤.

وتشير هذه الإحصاءات إلى توسع قطاع الصناعات صغيرة الحجم (١٠-٤٩ عامل) بنسبة ٥ر٧٥٪، بينما يلاحظ انخفاض المنشآت متوسطة الحجم (١٠٠-٤٤٩) بمقدار النصف تقريباً، وازدات المنشآت التى تستخدم أكثر من ٥٠٠ عامل، وهى المنشآت التى أعطتها الدولة أهمية كبيرة خلال تلك الفترة بنسبة ٥ر٥٧٪.

وإجمالاً شكل عمال الصناعة الآلية الكبيرة قلب الطبقة العاملة المصرية خلال الستينيات، فقد نمت الطبقة العاملة الصناعية بمعدلات لم يسبق لها مثيل. فتزايد وزنها النسبى فى هيكل القوى العاملة ، نتيجة لحركة التصنيع الواسعة التى تمت فى إطار الخطة الخمسية الأولى، فارتفع عدد العمال الصناعيين من ٧ر٦١٣ ألفا فى عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٨٤٤ ألفاً عام ١٩٦٥/١٩٦٤، بزيادة قدرها ٣٧٪. وزاد حجم الطبقة العاملة الصناعية من ٢ر١٠٪ إلى ٤ر١١٪ واستمرت زيادة عدد عمال الصناعة فى مصر إلى النصف الثانى من السبعينيات، وإن بمعدلات أقل كثيراً لتباطؤ حركة التصنيع خلال تلك الفترة(٢٣).

ويرجع محمد دويدار زيادة القوة العاملة طوال عقد الستينيات إلى التوسع الصناعى، ويضيف أن هذا لايمثل أهم العوامل التى أنتجت هذا الأثر، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار نوع الفنون الانتاجية المستخدمة فى الوحدات الصناعية الكبيرة الجديدة، وما تحدده من نسبة بين العمل ورأس المال. والظاهر كما يقول دويدار أن سلسلة التأميمات التى تمت ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٤، وما نتج عنها من إحلال المصريين محل الأجانب، وازدياد حجم الإدارة، وإنقاص عدد

ساعات العمل الأسبوعية من ٤٨ ساعة إلى ٤٢ ساعة، والتزام الدولة بتعيين الخريجين، هى العوامل ذات الأثر الأكبر على زيادة العمالة الصناعية (٢٤).

بدأت الدولة منذ ١٩٧٤ فى الأخذ بما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى، وتكمن فلسفة هذه السياسة فى إعطاء القطاع الخاص المحلى والأجنبى الفرصة للقيام بدور كبير فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبدء خروج الدولة من ممارسة تدخلها فى النشاط الاقتصادى، وهو الدور الذى كانت تقوم به خلال المرحلة الناصرية. وقد لوحظ منذ منتصف السبعينيات اختلال فى هيكل النمو الاقتصادى، وتشوه القطاعات غير الإنتاجية، وتراجع قطاعات الإنتاج المادى (الزراعة- الصناعة). فتشوه التركيب الاجتماعى للطبقة العاملة المصرية، وارتفع نصيب قطاع التجارة والمال وقطاع الخدمات فى بنيتها من ٢٦٪ عام ١٩٧١ إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٩. وتضاعف الوزن النسبى لعمال التشييد والبناء فى قوة العمل الإجمالية من ٣ر٢٪ عام ١٩٧١ إلى ٧ر٤٪ عام ١٩٧٩. وأصبح قطاع التشييد والبناء خلال تلك الفترة يشكل ثلث الطبقة العاملة(٢٥).

كما فقد القطاع العام كثيراً من عمالته سواء بالهجرة إلى الدول العربية النفطية أو العمل بالمشروعات الاستثمارية الجديدة التى أضافت عبئا جديداً إلى عدم تجانس الطبقة العاملة، حيث أضافت تناقضات جديدة بين عمال القطاع العام وعمال الشركات الاستثمارية وعمال القطاع الخاص. ويقدر نادر فرجانى حجم العمالة التى فقدتها الطبقة العاملة بـ ٩٠٠ألف عامل من جراء الهجرة الخارجية.

وبلغ معدل نمو العمالة فى القطاع العام الصناعى خلال تلك الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) مايزيد عن ٣٪ ليصل إلى ٥ر٦٠٥ ألف عامل فى عام ١٩٨١/٨٠، وهو رقم يقترب من إحصاءات جهاز التنظيم والإدارة لهيكل الوظائف فى مصر عام ١٩٨٣. وفيه يقدر عدد عمال القطاع العام بـ ٥٨٩٠٦٢ عامل، وصغار الموظفين بـ ٢٦٨ ٣٩٠ شخص، بينما بلغ متوسطو وكبار الموظفين ١٣٩١٦٧ شخص، أما الإدارة العليا فبلغت ٥٨١٩ شخص، كانت نسبتهم على التوالى ٧ر٥٨٪ ٨ر٢٦٪، ٨ر١٣٪، ٥٨ر٪. ويحتل عمال الغزل والنسيج مكان الصدارة بنسبة ٣٨٪ من عمال القطاع العام، ثم قطاع الصناعات المعدنية بنسبة ٣ر١١٪ضمن هذه التقديرات.

جدول رقم (٢)

هيكلية الطبقة العاملة حسب الفروع

شرائح الطبقة العاملة	بداية السبعينيات		بداية الثمانينيات		أواسط الثمانينيات	
	بالمليون	٪	بالمليون	٪	بالمليون	٪
بروليتاريا صناعية	١	٢٩	٢ر١	٣٠	٤ر١	٥ر٢٥
بروليتاريا خدمية وتجارية	٢ر١	٣٤	٤ر١	٣٥	٧ر٢	٤٩
بروليتاريا زراعية	٣ر١	٣٧	٤ر١	٣٥	٤ر١	٥ر٢٥
المجموع	٣,٥	١٠٠	-ر٤	١٠٠	٥ر٥	١٠٠

المصدر: ماتياس هانش، النهج، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، السنة السابعة، عدد ٣٢، ١٩٩٠، ص ٧٨.

وتوضح الإحصاءات السابقة ارتفاع نسبة بروليتاريا الخدمات بين مجموع الطبقة العاملة من الثلث تقريبا فى بداية السبعينات إلى النصف فى أواسط الثمانينيات. كما يلاحظ أن حجم الطبقة العاملة الزراعية والتجارية والخدمية يشكلان معاً ٥ر٧٤٪ من مجموع الطبقة العاملة وهو مايعكس اختلالا بين مكونات الطبقة العاملة المصرية.

وتقترب تقديرات سعد حافظ من تقديرات ماتياس هانش حيث يقدر حجم الطبقة العاملة بـ ٥ر٦ مليون يتوزعون على قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بنسبة ٦ر٣٠٪ ، ١٧ر٣١٪، ٤ر٣٠٪ على التوالى، وتكمن نقطه الخلاف بين تقديراتهما فيما يخص عمال الخدمات حيث أعطاها هانش تقديرات أعلى وصلت إلى النصف تقريبا(٢٦).

ويشير الجدول رقم (٣) إلى توزع الطبقة العاملة على القطاعات الصناعية حيث يحتل عمال الغزل والنسيج والملابس مكان الصدارة ضمن صفوف الطبقة العاملة، ويشكلون أكثر من نصف إجمالى قوة العمل فى القطاع العام. وقد تراجع وزنهم النسبى من ٥٣٪ فى عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٪ من قوة العمل الإجمالية فى قطاع الصناعة عام ١٩٨٠. ويأتى فى المرتبة التالية قطاع الصناعات المعدنية، ويبلغ نصيبه من العمالة فى القطاع الصناعى حوالى ٢٠٪ خلال تلك الفترة. ثم قطاع صناعة المواد الغذائية ١٥٪ تقريباً ، ويليه قطاع الصناعات الكيماوية بـ ١٠٪.

ومما لا شك فيه أن تغيرات قد حدثت فى بنية الطبقة العاملة خلال العقدين الأخيرين، خاصة مع تزايد أزمة البطالة، مما دفع كثيرا من الشباب العاطلين إلى العمل بالمدن الصناعية الجديدة. ومن المهم رصد وتقييم تجربة هذه المدن سواء من حيث مدى مشاركة الرأسمالية الصناعية فى التنمية وتوجهات هذه الرأسمالية من خلال نوع التصنيع المنتهج، وأيضاً مدى استقطاب هذه المشروعات للعمالة.

جدول رقم (٣)

عمال القطاع العام الصناعى

١٩٧٤ - ١٩٨٠

بالألف عامل

القطاع	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو ٪	السنوى
الغزل والنسيج والملابس	٦ر٢٦٦	٩ر٢٧٤	٩ر٢٨١	٥ر٢٩٢	٧ر٢٩٥	٥ر٢٩٥	٥٠	١ر٢
صناعات المواد الغذائية	٧ر٨٢	٤ر٨٢	٥ر٨٥	٧ر٨٧	٢ر٨٩	٢ر٩٠	١٥	٨ر١
الصناعات الكيماوية	٨ر٤٤	٦ر٤٩	٢ر٥٤	٦ر٥٦	٣ر٥٨	٨ر٦٢	١١	٠ر٧
الصناعات المعدنية الأساسية ومنتجاتها	٥ر٩٦	٩ر٢٢٠	٨ر١١٧	٣ر١١٦	٣ر١٢٢	٩ر١٢٠	٢٠	٦ر٤
التعدين والحراريات	٣ر٨	٣ر٨	٢ر٨	٧ر٢١	٩ر٢١	٠ر٢٢	٤	٥ر٢١
الإجمالى	٩و٤٩٨	١ر٥٢٦	٦ر٥٤٧	٨ر٥٧٤	٤ر٥٨٧	٤ر٥٩١	١٠٠	٣٠٥

المصدر : عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٥

والجدول رقم (٤) يوضح حجم المشروعات الصناعية، وحجم العمالة بهذه المشروعات ومتوسط عدد العمال بكل منشأة. ومن اللافت للنظر احتلال قطاعى الصناعات الغذائية والدوائية لأولوية عدد المشروعات وعدد العمال، وهى نتيجة منطقية تعكس توجهات الرأسمالية الصناعية المصرية، حيث أن هذه المشروعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وتحقق أرباحاً سريعة ومضمونة. ويلى ذلك الصناعات الهندسية.

جدول رقم (٤)

العمالة فى المنشآت الصناعية بالمدن الجديدة (١٩٨٧)

الصناعات	عدد المنشآت	عدد العمال	متوسط عدد العمال لكل منشأة
غزل ونسيج	٣٠	٣٨٤١	١٢٨
غذائية	٥٧	٣٧٢٤	٦٥
كيماوية	٨٥	٥٣٦٢	٦٣
مواد بناء	٤	١٠٣	٢٦
قوى	٣٨	٣٨٠٢	١٠٠
هندسية	٨٠	٥٤٤٩	٦٧
تعدينية	٨	٤٠٣	٥٠
معدنية	٤	٣٠١	٧٥
صناعات صغيرة	٤	١٦٠	٤٠
الجملة	٣١١	٢٣١٤٥	٧٤

المصدر: مكتب الاستثمار الصناعى بالمدن الجديدة، تقرير إنجازات الإدارة العامة للاستثمار بالمدن الجديدة، ص ٢.

ويكشف الحوار الذى دار مؤخراً فى جريدة الأهرام، عن الأزمة الحقيقية التى تواجه المدن الصناعية الجديدة. فعندما طلبت وزارة القوى العاملة والتدريب أسماء العاملين بهذه المشروعات الصناعية، لتجاوز ترشيحهم ضمن وظائف وزارة القوى العاملة، قدم الآلاف من العمال استقالاتهم الجماعية، مما يثير تساؤلات متعددة حول توجهات وطموحات هذه العمالة. وليس من شك أن المكاسب التى حصل عليها العمال بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ توفر أرضية ملائمة لمحاولة الحصول على وظيفة فى الحكومة والقطاع العام، فمزايا الأجور والأجازات وعدم الفصل، والاستفادة من بدل الوجبة الغذائية والحوافز والمنح التى تصرفها الدولة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام تشكل عوامل جذب لهذه العمالة.

يختلف الأمر فى القطاع الصناعى الاستثمارى، حيث لا يخضع العاملون بهذه المشروعات لقوانين العاملين المصرية، ويفتقدون إلى الإحساس بالاستقرار والأمان. فالعمال فى تلك المشروعات لا يحصلون على المكاسب التى يحصل عليها العمال بالقطاع العام والحكومة مما يجعل الحصول على الوظيفة فيهما آملاً كبيراً.

وإذا ماحاولنا إلقاء نظرة سريعة حول حصاد ماتم خلال المرحلة الناصرية والتالية لها، نجد أن الطبقة العاملة

الصناعية قد تدعمت خلال المرحلة الناصرية، وتوسع قطاع الخدمات نتيجة لعجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذه العمالة. بينما أتت السبعينيات بتوجهات جديدة أثرت فى تفتيت مكونات الطبقة العاملة بفعل انتهاج نمط من التصنيع مختلف عن المرحلة السابقة، كما تجدر الإشارة إلى أن الدولة الناصرية قد استوعبت الطبقة العاملة وتنظيماتها العمالية ضمن تنظيمها السياسى بعكس المرحلة الساداتية التى حاولت استمرار احتواء الحركة العمالية من خلال كون التنظيمات العمالية الرسمية أحد أجهزة الدولة الملحقة بها ، وذلك برغم التعددية السياسية ونمو القطاع الخاص .

ولعلنا نشير فى ختام هذه الدراسة إلى إشكالية عدم تجانس الطبقة العاملة ومكوناتها ، فمازال ما يقرب من ثلثى الطبقة العاملة لا يمارسون حقوقهم النقابية، ويتميزون بوعى نقابى وطبقى متدنى، ولا ينتظر منهم فعل جمعى فى المستقبل المنظور، وأن العبء الأكبر فى النضال الطبقى يقع على الطبقة العاملة الصناعية والتى تبلغ ٤ر١ مليون، وهو ما يطرح إشكالية تواجه الطبقة العاملة الصناعية الآن متعلقة بمدى ماتستطيع الطبقة العاملة الصناعية أن تتصدى له، أمام هذه الهجمة الشرسة التى تطرحها الدولة وتحالفها الطبقى الجديد الذى يستند إلى دعم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إن هذا ماسوف تجيب عليه الأيام القادمة من مسيرة تطورنا الاجتماعى فى مصر.

ثالثا: المشكلات المنهجية والبحثية :

(أ) دور المؤسسات البحثية الوطنية تجاه الباحثين الذين ينجزون مشروعات خاصة بالبنية الطبقية :

يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ ١٩٨٥ بإنجاز مشروع بحثى طموح حول الخريطة الاجتماعية المصرية، وكان من المأمول أن يستقطب المركز القومى الباحثين الذين ينجزون مشروعاتهم حول البنية الطبقية ليقدم لهم أوجه الدعم والمساندة باعتبار أن رسائلهم تندرج ضمن إطار المشروع البحثى للمركز. لكن الحاصل هو غياب ما يمكن تسميته بالرؤية المؤسسية المتكاملة، بين المراكز البحثية والباحثين، فكلا منهما يعمل فى اتجاه مختلف، ولاشك أن توافر تلك الرؤية المتكاملة ينعكس بالفائدة على حركة البحث العلمى والاجتماعى فى مصر.

(ب) غياب رؤية للتصنيف الطبقى فى إحصاءات الجهاز الإحصائى المؤسسى:

تميز المشروع الناصرى بطرح رؤية "للتحالف الطبقى". تستند هذه الرؤية إلى استيعاب كافة أشكال التناقضات الطبقية وقد انعكست تلك الرؤية فى منهجية وعمل الجهاز الإحصائى. فالتعدادات السكانية أو بحوث القوى العاملة بالعينة أوالإحصاء الصناعى السنوى، وتعداد المنشآت، لا تقدم إحصاءات تفيد فى التحليل الطبقى. وعلى سبيل المثال فهى تتعامل بمفهوم العاملين بدلا من العمال، مما يضعف معه تصنيف بنية الطبقة العاملة ويجعل الباحث فى مهمة شبه انتحارية فى تركيب الجداول أو تحليلها بما يتفق وإطاره البحثى المطروح.

(جـ) عينة الدراسة وإشكالياتها:

يقترب عدد سكان مصر الآن من ٦٠ مليون تقريباً، وتبلغ قوة العمل البشرية وفق آخر إحصاء (١٩٨٦) ١٣ مليون وتبلغ الطبقة العاملة وفق تصنيف سعد حافظ ٦ر٥ مليون مما يعنى أن الباحث الفرد عند دراسة بنية الطبقة العاملة لابد وأن تتوافر لديه عينة ذات طابع قومى تشمل كل خصائص الظاهرة المدروسة، لكن فى ضوء قلة الموارد والإمكانيات المادية وعدم الدعم المؤسسى يختار الباحث عينة هى الأقرب إلى تفسير الظاهرة، وبالتالى تظل إشكالية مدى تمثيل هذه العينة المختارة لتفسير كل خصائص الظاهرة محل تساؤل كبير؟.

(د) الحرية الأكاديمية والمفهوم الأمنى للعلم:

فى مجتمع يطرح الليبرالية شعاراً له وممارسة، يفترض أن ينعكس ذلك على حرية البحث العلمى والاجتماعى الذى يمثل البشر مادته الأساسية، لكن الحاصل أن الباحث الذى ينجز مشروعا خاصة بالبنية الطبقية والوعى السياسى والطبقى والمشاركة السياسية سوف يواجه بمشكلة تعترض طريقه. فعليه لكى يقوم بإنجاز العمل الميدانى أن يحصل على تصريح من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتحديداً جهات الأمن المسئولة. وعليه أن يقدم الأدوات التى سوف يعتمد عليها، وفى الغالب الأعم يتم الاعتراض على مثل هذه الموضوعات تحت حجة تهديد السلام الاجتماعى مما يجعل الباحث يلجأ إلى أطر وطرق مختلفة لإنجاز مشروعه. وغالباً ما تتم بشكل شخصى.

(هـ) الباحث الوطنى والباحث الأجنبى - الدور المؤسسى المتناقض:

منذ السبعينيات ومع الإقرار بالتوجهات الجديدة للسياسة المصرية، والمسماه بالانفتاح الاقتصادى، توافد على مصر أعداد هائلة من الباحثين الأجانب لدراسة المجتمع المصرى. وتباينت مواقف المؤسسات الوطنية تجاه هؤلاء الباحثين. وتشير تجربة الباحث الشخصية إلى إنه تعرف على إحدى الباحثات الأجنبيات تقوم بإنجاز دراسة تتناول الحركة العمالية فى مصر، وكان مأمولا أن يقدم لها الباحث الوطنى تسهيلات باعتباره أكثر دراية بمجتمعه . ولكن الحاصل أن الباحث اعتمد عليها فى الحصول على مادة علمية ووثائقية حصلت عليها من المؤسسات والتنظيمات العمالية بعد أن أوصدت هذه المؤسسات أبوابها أمام الباحث الوطنى تحت ذرائع بيروقراطية غير مقبولة .

الهوامش

(١) انظر مثلا: أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشوئها حتى ١٩٧٠، دار الغد العربى القاهرة، ١٩٨٧ .

رؤوف عباس، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

عبد السلام عبد الحليم عامر، ثورة يوليو والطبقة العاملة، سلسلة تاريخ المصريين، ١٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧.

عبد المنعم الغزالى، تاريخ الحركة النقابية من ١٨٩٩- ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨.

محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤-١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

جول بينين وآخرون، العمال والحركة السياسية فى مصر، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

ل.أ. فريد مان، التطور الرأسمالى فى مصر والطبقة العاملة المصرية ، ترجمة زهدى الشامى، دار العالم الجديد، القاهرة ،١٩٨٩.

(٢) عادل شعبان، حصر ببيلوجرافيا رسائل أقسام الاجتماع بالجامعات المصرية، نشرة مركز البحوث العربية، الإعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥

السيد حنفى عوض، التنظيمات النقابية العمالية وعلاقاتها بمشكلات العمل: دراسة ميدانية بين أعضاء اللجان النقابية فى بعض المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٨٠.

(٣) Loyd, P., A Third World Proletariat?, London, Allen & Unwin 1982. ·

-(٤) Ibid., 28

-(٥) BAYAT. A, Working Class & Revolution in Iran, London Zed Books, 1987. p. 36.

(٦)- جول بينين، مرجع سابق، ص ص ٢٦-٢٧ .

(٧)- محمد الجوهرى، نحو إطار نظرى لدراسة الطبقات فى البلاد النامية، مقدمة الترجمة العربية لكتاب بوتومور، الطبقات فى المجتمع الحديث، دار الكتاب القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٥.

(٨) – حسن رياض، مصر الناصرية ، منشور على الألة الكاتبة، بدون دار نشر وسنة نشر ، ص ٤١.

(٩) – د. عبد الباسط عبد المعطى، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة الاجتماعية فى مصر، ندوة الإطار الفكرى للعمل الفكرى العربى، الكويت المعهد العربى للتخطيط، ١٩٨١، ص ٣٦٣.

(١٠) – نادر فرجانى، علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة، القاهرة، قضايا فكرية ، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ٨٥.

(١١)- سعد حافظ ، الطبقة العاملة المصرية، ماهيتها وخصائصها الهيكلية، القاهرة، قضايا فكرية، العدد الخامس، مايو ١٩٨٧ ص ص ٢٦-٤٣.

(١٢)- إبراهيم العيسوى، نحو خريطة طبقية لمصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٩ ص ٤٩.

(١٣) - المرجع السابق، ص ٥٥.

(١٤) - عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ٨٢.

(١٥)- المرجع السابق ، ص ١٠٦

(١٦)- سعد حافظ، جدلية التطور الرأسمالى فى مصر ، القاهرة ، قضايا فكرية، العدد الثالث والرابع، أغسطس سبتمبر، ١٩٨٦.

(١٧)- تامر الميهى، الاستقلالية النسبية للدولة الناصرية، ندوة إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢ ص ١٥٦.

(١٨)- المرجع السابق ص ١٦٥.

(١٩) - شريف حتاتة، تحولات عصرية فى الطبقات الاجتماعية، الكاتب س. ١٠، عدد ٥ سبتمبر ١٩٧٠، ص ٢٨.

(٢٠)- لطفى الخولى، الطبقة العاملة بين الحركة النقابية والحركة السياسية، الطليعة، السنة الأولى، عدد ٥، مايو ١٩٦٥، ص ٧٠.

(٢١)- حسن رياض، مرجع سابق، ص ٤١.

(٢٢)- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢٣) المرجع السابق ، ص٣٩.

(٢٤) د. محمد دويدار، الاتجاه الريعى فى الاقتصاد المصرى، الاسكندرية، منشأة المعارف، د.ن، ص ٨٩.

(٢٥)- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ٤١٢.

(٢٦)- سعد حافظ ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

تعقيب الدكتور السيد الحسينى
على ورقتى "الطبقة العاملة" و"الطبقة الوسطى"

الطبقة الوسطى والطبقة العاملة تمثلان إشكالية معرفية. والباحثان يحاولان دراسة الطبقة العاملة والطبقة الوسطى فى السياق المصرى، لكنهما برهنا أنهما مطلعان على الأدبيات الغربية المتصلة بموضوع الطبقة الوسطي والطبقة العاملة، وحاولا أن يستخدما المفردات الموجودة فى علم الاجتماع الغربى بشكل عام فى فهم هذا الواقع وبالنسبة لدراسة الطبقة الوسطى أتساءل : هل نحن بحاجة إلى تمرين فكرى لكى نثبت أن هناك طبقة وسطى فى مصر بالمعنى الغربى ؟ الطبقة الوسطى هذه مفهوم "concept" ظهر فى إطار علم الاجتماع الغربى، وظهر لوصف مجتمع يتغير وله تركيبة معينة ، والأخذ بهذا المفهوم واستخدامه هنا، فى بعض الأحيان لا يكون مناسباً تماماً إننا فى مرحلة نحتاج فيها إلى الوصف ، أكثر من احتياجنا لمفهوم نحاول البرهنة على صدقه، أي أن نثبت إمبيريقيا صحته أو عدم صحته.

وعلى ما فى الورقتين من مجهود إلا أنهما تحويان قدرا كبيرا من **الوسوسة الفكرية** . وقد آن الوقت أن نتحرر من هذه الوسوسة . وهذا لا يعنى أن نستغنى عن المفاهيم قليلة الأهمية . وأقترح أيضا النظر للطبقة الوسطى المصرية من منظور دينامى وليس بشكل استاتيكى، يأخذ فى الاعتبار العوامل الحاكمة التى شهدتها مصر خلال هذا القرن، ومن أهمها التعليم والتصنيع والنمو البيروقراطى والثروة النفطية والدخول الريعية . وهناك مقالة رائدة كتبها الدكتور / سعد الدين إبراهيم فى مجلة "المنار" من ١٠ سنوات . وقد طرح أفكارا جديدة حول مفهوم الطبقة الوسطى وعالجها فى سياقها وفى تطورها. أيضا الطبقة الوسطى لها خصوصية فى المجتمع المصرى، فقضية الانتماء الدينى، والقرابى، والسياسى، هذه كلها مدخلات inputs ومكونات داخلة فى تكوينها. والاهتمام بالنظر للطبقة الوسطى لا يكفى فيه اعتبارات الدخل أو الموقع من وسائل الإنتاج، على أهمية هذه المتغيرات .إننا نعتقد أن هناك خصوصية بالنسبة للحالة المصرية عند تحديد الطبقة الوسطى. وأيضا هناك موقف الدولة من الطبقة الوسطى من أجل المحافظة عليها واستمرار وجودها ، فالطبقة الوسطى ليست موجودة ككيان هلامى، والطبقة تتفاعل مع الدولة، والدولة لها موقف معين من هذه الطبقة.

وهناك أيضا النظرة إلى الطبقة الوسطى بأجنحتها المختلفة ، لأنها تمثل كيانا ضخما جدا ، فلابد من تحليل مستوياتها، وأيضا فهم الآليات والميكانيزمات التى توجدها الطبقة الوسطى من أجل المحافظة على وجودها ، خاصة

مع استمرار الليبرالية والانفتاح على العالم الخارجى وانكماش المزايا التى كانت تحصل عليها من الدولة. وكذلك يجب الكشف عن منطق الاستمرار التاريخى للطبقة الوسطى بالذات، فمنذ القرن ال ١٩ وهى تؤدى وظائف ، قد تختلف هذه الوظائف من فترة لأخرى ولكنها تؤدى وظيفة هامة وأساسية . ولا يمكن فهم الطبقة دون الثقافة – حتى بالمفهوم الغربى – فالطبقة الوسطى لها ثقافة وفهم الطبقة الوسطى مسألة بالغة الأهمية. وفيما يتصل بالطبقة الوسطى وبسبب طبيعتها المطاطة لا يمكن فهم الطبقة فى مصر بدون فهم تطور القطاع غير الرسمى، و الأنشطة الطفيلية، والعلاقة بين العمل ورأس المال، وتأثير الثروة النفطية، وظهور أنماط إستهلاكية جديدة...إلخ كل هذه معطيات أساسية فى تصورنا وفى تحليلنا لهموم الطبقة الوسطى.

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فباختصار شديد، بالطبع الوضع أصعب قليلا. لأن الباحث يتحدث عن مفهوم الطبقة العاملة الحضرية، وهو مفهوم بالغ الصعوبة فى إطار المجتمع المصرى والعالم الثالث بشكل عام، وكنت أتوقع أن يتابع الجهود التى بذلت فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا فى الفترة السابقة، وكذلك بعض التصورات الجديدة للطبقة العاملة. بالنسبة للطبقة العاملة فى مصر لا يمكن فهمها أو تحديد حجمها أو فهم دورها بدون مجموعة من المتغيرات : معدلات النموالحضرى فى مصر، ومعدلات النمو الاقتصادى والعمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتطور والنمو الذى طرأ على القطاع الثالث وبالذات قطاع الخدمات لأنه يستوعب أعدادا كبيرة جداً من تلك الطبقة ، ونمو الأحياء العشوائية فى الحضر، والتطورات التى طرأت على قوانين العمل، والتنظيمات النقابية العمالية وأدوارها، وعلاقة الدولة بالتنظيمات العمالية، وأيضا الملامح الثقافية المميزة للطبقة العمالية الحضرية، والعلاقة المتغيرة بين العمل ورأس المال منذ مطلع السبعينيات ، ودور الثروة النفطية فى تمييع الوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة، والتغيرات والتحولات التكنولوجية فى مصر وتأثيرها على مفهوم الطبقة العاملة وخاصة الصناعات كثيفة رأس المال، والدور السياسى لفقراء المدن، ومظاهرات الطعام وأسباب افتقاد هذه المظاهرات ولماذا لم نسمع عنها من مدة طويلة، وموقع الطبقة العاملة من العنف الحضرى ومن الحركات الإسلامية ، فلا يمكن أن نتحدث عن الطبقة العاملة بعيدا عن العنف الحضرى والحركات الإسلامية.

المناقشة

- الأستاذ/ عبد العزيز شادى :

أود أن أضيف نقطتين :النقطة الأولى: خاصة بدور المتغير الخارجى فى تقييم الطبقة الوسطى فى مصر. أعتقد أنه دور هام للغاية ، سواء هذا المتغير متعلق بالنظام الاقتصادى الدولى أو متعلق ببعض المتغيرات الإقليمية مثل دور النفط مثلا فى تكوين الطبقة الوسطى فى مصر، أعتقد أنه من المهم جدا تناول دور هذا المتغير الخارجى والذى اعتقد أيضا أنه مستمر فى الوقت الحاضر. مثلا سياسات التكيف الاقتصادى اعتقد أن جزءا كبيرا منها سيؤثر على تكوين الطبقة الوسطى فى مصر وكذلك تكوين الطبقة العمالية. والنقطة الثانية متعلقة بالدور السياسي للطبقة الوسطى، المهم جدا أن نتناول هذا الدور. فإن سلمنا ضمنا أن هناك طبقة وسطى فى مصر فإن الدور السياسى لهذه الطبقة اعتقد أنه إيديولوجيا غير واضح. فهناك دور تاريخى للطبقة الوسطى، فى النظام الليبرالى يوجد دور للطبقة الوسطى ، وفى النظام السلطوى هناك دور للطبقة الوسطى، وفى نظام انفتاح اقتصادى هناك دور للطبقة الوسطى : ماهو الدور السياسى للطبقة الوسطى مع تغير الأنظمة السياسية وتغير البناء الاجتماعى؟

ونقطة أخيرة متعلقة ببعض الدراسات التى تقول أن هناك استمرارية تاريخية فى تكوين الطبقة الوسطى، على سبيل المثال من يتبع تكوين البرلمان المصرى فى فترات تاريخية معينة، يجد أن نفس الأسر أحيانا تظل موجودة فى البرلمان المصرى. هل هذا له علاقة بالطبقة الوسطى؟ هل هناك استمرارية تاريخية؟ ماهى المتغيرات التى تحكم هذه العملية؟

- الأستاذ / حسن الكاشف :

يجب إعادة تعريف الطبقة البرجوازية وهل هى مرادفة للطبقة الرأسمالية أو لا . وكذلك تحديد الطبقة الوسطى، وهل من الصحيح أن الطبقة الوسطى ممكن أن تتكون من ثلاث طبقات فرعية ، وسطى عليا ، وسطى وسطى، وسطى دنيا. وأخيرا أرى أن دراسة إشكالية الطبقة الوسطى فى مصر من جانب الباحثين تكمن فى إمكانية تحديد "حجم" الطبقة الوسطى وبأى الوسائل يمكن إجراء هذا التحديد.

- الأستاذ / كمال مغيث:

بالنسبة للطبقة العاملة من سنة ١٩٥٢ فى ظل نظام يوليو ليس كافيا أن نقول أنها طبقة نشأت فى نظام مشوه، شبه إقطاعى ، شبه رأسمالى، فالأمر مختلف الطبقة العاملة التى نشأت بعد ثورة يوليو بالفعل أنشأها نظام يوليو،

فهى نشأت فى مصانع النظام وآليات هذا النظام، مختلفة تماما عن الطبقة التى تنشأ وهى تحمل تناقضا رئيسيا بينها وبين الرأسمالية. هنا يكون الاستقطاب واضحا وكل طبقة مصالحها واضحة. وبالتالى لا يصح أن تطبق عليها المقولات التى نشأت فى ظل نمو الرأسمالية فى عصورها الكلاسيكية. أما بالنسبة للطبقة الوسطى فهى طبقة سريعة القفز ولا يمكن الإمساك بها، وهنا المشكلة الرئيسية. فهى طبقة تقفز بسرعة من النمط الصناعى إلى النمط البيروقراطى إلى النمط التجارى إلى النمط الزراعى، تقفز بسرعة من الدخل المتوسط نوعاً إلى الدخل الصغير نوعاً، وتقفز بسرعة من الأصول الريفية إلى الأصول الحضرية. وعلى هذا الأساس كان الأفضل أن نتحدث عن ديناميكيات وآليات عمل هذه الطبقة؟ متى تكون ثورية؟ ومتى تكون محافظة؟

- الأستاذ جول بينين :

أولاً أود أ أعبر عن تقديرى للعرضين اللذين اعتمدا على أبحاث ميدانية ممتازة، بالإضافة إلى الاهتمام بالأعمال المنشورة الحديثة التى كتبها مصريون بالعربية وأيضا أجانب. وأعتقد أنه من المهم أن نبقى بقدر الإمكان على الحوار المشترك بين المصريين والأجانب فى مناقشة هذه الأمور. وأعتقد أنه من الخطر أن نعتقد أننا حقيقة نعيش فى عالمين منفصلين.

أود أن أعلق على البحثين لأنهما يشتركان فى منهج واحد، وهو المنظور البنائى (Structualist) لتعريف الطبقة، ومحاولة تصنيف من يدخل ومن لا يدخل فى أى من الطبقة المتوسطة أو الطبقة العاملة. وأعتقد أن القيام بذلك بدون الانتباه إلى المشروع السياسى المرتبط بكل من هاتين الطبقتين يثير المشاكل.

إن مفهوم الطبقة المتوسطة ذاته مرتبط بالاقتصاد السياسى للرأسمالية منذ "ثروة الأمم"، وينطلق من المشروع الانفتاحى. ولذلك على سبيل المثال فى الولايات المتحدة فى الوسط الأكاديمى لا يوجد طبقة عاملة، كل هؤلاء الناس الذين يمكن اعتبارهم فى الطبقة العاملة يطلق عليهم فى الولايات المتحدة طبقة متوسطة، لأن ذلك جزء من المشروع السياسى البرجوازى.

فعندما نتكلم هنا فى مصر عن طبقة متوسطة أعتقد أنه من المهم أن نميز بين عناصر الطبقة المتوسطة التى تشارك حقيقة فى المشروع البرجوازى، فنستطيع أن نقول مثلا "منفتحين"، و "تكنوقراطيين" (technocrats) لكننا لا يمكن أن نقول على سبيل المثال موظفى الحكومة والطبقة المتوسطة التقليدية وطبقة صغار التجار وهكذا، وكذلك بالنسبة للطبقة العاملة فإن الطبقة العاملة كانت موجودة من قبل ظهور ماركس وأهميتها مرتبطة بالمشروع السياسى الماركسى، ولذلك عندما نتكلم عن الطبقة العاملة فى مصر من المهم أن نعرف أى من هذه المجموعات التى نطلق عليها الطبقة العاملة تندرج أولا أو تستطيع الاندماج أولا فى هذا المشروع السياسى.

– الأستاذ / أحمد أنور :

لى سؤال موجه للباحثين، وهو تعريف لإشكالية الطبقة حيث يفصلا بين موقف الطبقة من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ووعى الطبقة . فالوعى الطبقى هام جدا فى تحديد المفهوم، والوعى الطبقى سيحدد نقاطا كثيرة للإجابة على سؤال : ماهو الدور السياسى للطبقة ؟ وماهى القيم التى يعتنقها أفراد الطبقة؟ وماهى الإيديولوجية التى تميز هذه الطبقات؟ وهذا شئ مهم جدا فى التعريف .

– الأستاذ / سامى زبيدة:

أسأل سؤالا بسيطا عن الطبقة العاملة. وهى قضية فيها القطاع الخاص والقطاع العام، هناك أيضا **القطاع غير الرسمى**، وهو قطاع هام جدا فى مصر وفى كثير من بلاد العالم الثالث، وعن القطاع غير الرسمى أسأل هل هناك بحث ميدانى فى هذا الموضوع؟ والموقف الاجتماعى والسياسي من العمال فى هذا ؟ وعلاقة هذا القطاع بالمجتمعات الصغيرة والمحلية؟ هل هناك معلومات فى هذا الموضوع؟.

– د. أحمد عبد الله:

النقطة الأولى : لماذا عند المقارنة نلجأ إلى المقارنة مع الأطر الغربية المفهومية والعملية وحدها ؟ من النادر أن أجد فى الأوراق العلمية مقارنة مثلا مع مجتمعات أخرى فى العالم الثالث! يجوز المقارنة بين الهند ومصر مثلا بشأن حال الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، ويجوز أيضا المقارنة بين مصر والأرجنتين، المقارنة هنا تكون هامة وواردة على الأقل من حيث التشابه بين المشروعين البيرونى والناصرى. هناك ضعف فى أدبيات المقارنة بين الشعوب والمجتمعات ذات الأحوال المتشابهة كعالمين مختلفين. لكن يجوز أن نركز فى المقارنة على شعوب ومجتمعات العالم الثالث.

النقطة الثانية : خاصة بالأداء السياسى للطبقة. نحن هنا فى الحقيقة نتحدث عن البنية الاجتماعية، وكلمة بنية قد تثير فى ذهنى كلمة "الطوب" الذى يبنى به المبنى. لكنى أفضل اعتبار البنية مكونة من رمال الصحراء أو مياه المحيط، ففى مياه المحيط أمواج وفى رمال الصحراء رياح قد تدفعها فى اتجاهات متباينة . بعبارة أخرى البنية أيضا مفهوم دينامى متحرك ، وليست ثابتة، بل لعلها تتغير من يوم ليوم، فبنية الأمس ليست كبنية اليوم وليست كبنية الغد ويلزم هنا "**التحقيب**" التاريخى حتى لو ربط الذات بالموضوع . كأن نقول ماذا فعل طلعت حرب بشأن بنية الطبقتين الوسطى والعاملة فى مصر؟ وماذا فعل بها جمال الناصر؟ ثم ماذا فعل بها أنور السادات؟ وماذا يفعل بها اليوم؟ كما أن جزءا من دينامية البنية الاجتماعية يظهر فى التعبير السياسى للطبقات الاجتماعية عن نفسها. بل أكاد أرى الصراع الاجتماعى والسياسى المحلى نموذجا مصغرا لصراع المجتمع القومى بأكمله مع القوى المتنفذة على مستوى العالم. بعبارة أخرى إذا كانت الطبقات العاملة والوسطى فى دولة كمصر تدافع عن مصالحها دفاعا قويا،

فالأرجح أن يكون المجتمع المصرى ككل بما فيه طبقته الحاكمة البرجوازية يدافع عن مصالحه بنفس القوة إزاء الولايات المتحدة والسوق العالمى وصندوق النقد الدولى... إلخ أرى هنا نوعا من التوازى- غير الميكانيكى بالطبع – بين الدفاع عن المصالح على المستوى القومى بين الطبقات، والدفاع عن المصالح إزاء العالم الخارجى.

- د . السيد الحسينى :

سوف أعطى لنفسى الحق فى الرد على تعقيب د. سامى زبيدة وهو خاص بالقطاع غير الرسمى فى مصر، هل هناك دراسات فى مصر تناولت هذا الموضوع؟ بالطبع هنا مجموعة دراسات، وهنا فى الجامعة الأمريكية نفذت دراسة . وأنا حاليا أقوم بمشروع فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عن القطاع غير الرسمى فى الحضر المصرى، ومكان الدراسة القاهرة .

-الأستاذ / محمد عبد الحميد:

بالنسبة للملحوظات الخاصة بالورقة : بشكل عام المتغير الخارجى مهم فى تشكيل الطبقة الوسطى ولكن هذا المتغير لو اختزل الأمر فيه سيؤدى بنا إلى شكل من أشكال المبالغة واعتبار أن المتغيرات الخارجية هى الأساس فى تشكيل الطبقة الوسطى. وهذا الشكل به قدر من المبالغة أو قدر من الاهمال أو عدم اتخاذ اختصاصية الداخلى فى تحديد هيمنة الخارجى. وفيما يتعلق بالدور السياسى للطبقة الوسطى، ذكرت فى الورقة أن هذه الطبقة نتيجة أنها تضم أنساق قيم متنوعة ومتعددة كما تضم مجموعات تنتمى إلى انتماءات طبقية متباينة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، هذا يؤدى إلى أن هذه الطبقة تلعب أدوارا مختلفة باختلاف الظرف التاريخى . فهى من الممكن أن تلعب دورا تقدميا فى لحظة من لحظات التاريخ كما حدث فى المجتمع المصرى فى فترة تاريخية أخرى. وهى على أى حال طبقة لا تلعب دورها التاريخى إلا حينما تهدد تهديدا مباشرا . وفيما يتعلق بتعريف الطبقة البرجوازية ذكرت أن الطبقة البرجوازية هى طبقة ليست برجوازية طرازية وليست طبقة رأسمالية حقيقية، ولكنها طبقة رأسمالية يغلب عليها الطابع الطفيلى لأن معظم استثماراتها تتم فى مجال التداول وليس فى مجال إنشاء قاعدة صناعية أو إنشاء اقتصاد صناعى. واتفق مع بعض الملاحظات التى أثيرت حول ضرورة تعريف الطبقة وضرورة أن أحدد موقفى من الخلافات ، ولكننى فى الحقيقة بصدد إنجاز رسالتى العلمية عن الطبقة الوسطى وقد كنت أهرب متعمدا من تحديد التعريف لأنى لم أتوصل حتى هذه اللحظة إلى موقف مقنع فى هذا الموضوع.

-الأستاذ / عادل شعبان:

معظم الملاحظات كانت باتجاه الطبقة الوسطى، وذلك راجع إلى طبيعة الحضور الغالب عليه الطبقة الوسطى

.وبالنسبة للملاحظات (جول بينين) أنا متفق معك فى كل ما قلته وحققته. وبأمانة شديدة جدا لم أقرأ ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة فلايوجد وقت ولا يوجد نقود! وحول الجزء الخاص بدراسة الوعى ، فى بداية الدراسة ذكرت أننى لن أتكلم عن الوعى. لكن هناك إطار نظرى يحكم ما أعرضه، وقد ذكرت أنه غير ممكن دراسة تكوين طبقة بمعزل عن دراسة وعيها الطبقى . وفيما يخص الأستاذ كمال مغيث ، حقيقة هو فرق بين عمال يعملون فى قطاع خاص ، وعمال يعملون فى مصانع الدولة، وقد قمت بعمل دراسات حالة وخرجت بدلالة بسيطة. وفى هذه الدراسات كنت أركز على جيلين من الطبقة العاملة، الجيل القديم عندما سألته إلى أى طبقة تنتمى كان يقول إننى أنتمى للطبقة "الغلبانة" ، بينما العمال الذين نشأوا فى عهد عبد الناصر كانوا يقولون أنهم ينتمون للطبقة "الوسطى" ، وكان فى ذلك إجماع ، فهم حاصلون على دبلوم أى تعلموا. فالمسألة فيها جدل كثير وأرى أن التفرقة فيها قليل من التعسف.

ثانياً:

التغير الاجتماعى ونتائجه (١)

الانفتاح الاقتصادى وتغير القيم فى مصر

أحمد أنور محمد
مدرس مساعد بكلية التربية - جامعة عين شمس

اولا : القيم والانفتاح الاقتصادى فى مصر

القيم تبدو حاضرة فى سلوك الإنسان، وهى تؤثر فى هذا السلوك ، وتتغلغل فى حياة الناس وترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها، فهى ترتبط بدوافع السلوك وبالآمال والأهداف. والقيم نتاج للواقع الاقتصادى الاجتماعى فهى تعكس طبيعة علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع، وهى تعكس الوجود الاجتماعى للأفراد والطبقات فى مرحلة تاريخية محددة وداخل تكوين اقتصادى اجتماعى معين، ولذلك فإننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فى مجتمع ما فى فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لأنساق القيم السائدة، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة الأنساق القيمية من خلال تحليلنا لواقع العلاقات الإنتاجية(١).

وقد حاولنا فى دراسة ميدانية تبين إلى أى مدى تأثرت أنساق القيم فى المجتمع المصرى بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى السبعينيات.

ولا يمكن فهم التغيرات التى حدثت للقيم إلا بالرجوع إلى ما قبل تطبيق سياسة الانفتاح. فمن خلال استقراء الأحداث التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتضح لنا أن كبار الملاك كانت لهم السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالى كانت لهم القدرة على نشر قيمهم بين الأفراد. وذلك من خلال سيطرتهم على مختلف الأدوات المؤثرة على الوعى. ويمكن لنا أن نرصد هذه القيم من خلال سلوكهم الفعلى، فقد كانت الوسيلة الرئيسية فى استغلال أراضيهم هى تأجير الأراضى بدلا من زراعتها . فقد كانوا يستولون على الفائض فى شكل الإيجار ، وأدى ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أثمان الأراضى بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأس مال مدر للربح، وفى نفس الوقت

كانوا يسيطرون على الفلاحين بإغراقهم بالديون والإيجارات المتأخرة كما هجر بعض كبار الملاك الريف إلى المدن إذ أنه لم يكن يعنيهم استغلال ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما درجوا على تأجيرها فأطلق عليها "ظاهرة التغيب أو الملاك المتغيبون". كما رفض بعض كبار الملاك استثمار أموالهم فى الصناعة فى حين لجأ بعضهم إلى استثمار أموالهم فى صناعات استهلاكية كالمنسوجات والغذائيات ولذلك سيطرت الاحتكارات الأجنبية على النشاط الصناعى(٢). وباختصار فإن طبقة كبار الملاك كانت طبقة تملك ولا تعمل بل وتستولى على الفائض من العمل، تؤجر الأرض وتزرعها ، تعمل بالتجارة وتفضلها على استثمار أموالها فى الصناعة ، تبحث عن العوائد السهلة واليسيرة مثل السمسرة والمضاربات وبيع الأراضى وشراء العقارات، ولذلك انتشرت قيم التربح اليسير وترسخت قيم الفردية والأنانية.

وعندما قامت ثورة يوليو كان من أهدافها إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية للسيطرة على وسائل الإنتاج، فكان من الضرورى توجيه الضربات لرأس المال . فسيطرت الدولة على المصادر الأساسية للمدخرات القومية، ونقلت أدوات الإنتاج فى الصناعة والزراعة لتصبح فى مجموعها تحت سيطرة الدولة (٣). إلا أن هذه التغييرات لم تكن راديكالية جذرية تماما مما كان له انعكاساته على أنساق القيم. فعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعى ساهمت فى تغيير ملامح البناء الطبقى فى الريف، إلا أنه لم يكن تغييرا راديكاليا لأنه اقتصر على عزل العناصر الاقتصادية الكبيرة والأكثر غنى وسلطة، فقد كان الإصلاح الزراعى نظريا وتطبيقيا أكثر ميلا إلى توسيع قاعدة الملكية الصغيرة. كما أن إجراءات التأميم فى النصف الأول من الستينيات أدت إلى امتلاك الدولة لقسم مهم من الفائض الاقتصادى أمكن توجيهه لتنفيذ الأهداف القومية، إلا أنه ظهرت فئة البيروقراطية التى تضم الكوادر الإدارية والفنية والعسكرية التى تحتل مراكز القيادة فى الدولة وفى الإنتاج وكان لها تأثير هائل لا بقوتها المادية ولكن بوضعها الوظيفى ونفوذها الإدارى، فهى التى تحدد طريقة التصرف فى الفائض الاقتصادى المتولد فى قطاع الدولة بما تتخذه من قرارات استثمارية أو قرارات تتعلق بالعمالة والأجور، وتلعب دورا خطيرا فى إعادة توزيع الدخل القومى(٤). ومن هذا الموقع استطاعت أن تحصل لنفسها على امتيازات كبيرة، كما نشطت داخل القطاع العام لتكوين الثروات غير المشروعة مستغلة مواقعها منه ومن خلال الصفقات التى يعقدها مع القطاع الخاص. وتمثلت خطورة هذه الفئات البيروقراطية فى أنها كانت تخفى أهدافها الانتهازية والاستغلالية وراء شعارات اشتراكية ووطنية(٥).

وكما عجزت التجربة الناصرية عن تصفية الهياكل الاقتصادية القديمة تصفية جذرية عجزت أيضا عن تصفية الهياكل السياسية والثقافية، فقد كانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى، وجمع عبد الناصر بين سلطة تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها ، وأكدت النخبة السياسية على التنظيم السياسى الواحد كأداة لخلق التضامن والتكامل ، وتم تصفية الحركة الحزبية بكل فصائلها وفرقها ، وحرم العمال والفلاحون من المشاركة الحقيقية رغم النسبة الإجبارية لتمثيلهم فى المجالس المنتخبة نظرا لغياب المؤسسات السياسية التى تسمح لهم بالمشاركة(٦) . وأصبح

المصريون لا يسمعون إلا رأيا واحدا ووجهة نظر واحدة، ومن ثم كان النزوع الانسحابى والنظر للأحداث من موقف المتفرج وفقدان القدرة على الرفض والاعتراض والمقاومة. وسيطرت قيم السلبية وعدم المشاركة. كما يمكن القول إن التجربة الناصرية عجزت عن أن ترسخ قيما اشتراكية . ولم تصبح القيم التى أفرزتها التجربة الناصرية هى السلوك الحقيقى للجماهير، ولم يكن لها صفة الاستمرار النسبى. بل إن أبناء الطبقات الكادحة الذين أتاحت لهم المنجزات الاشتراكية فرصة الحراك إلى أعلى سرعان ما بدأوا يتبنون قيما وطموحات برجوازية استهلاكية مضادة لاستمرار التحول الاشتراكى(٧).

ولا شك أن السلبيات التى كانت كامنة فى التجربة الناصرية ذاتها مهدت لظهور قوى ضاغطة نادت بسياسة الانفتاح الاقتصادى. ومن أهم هذه القوى القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية فى الحكومة والقطاع العام، وكذلك كبار الرأسماليين الذين استمروا يتحكمون فى المقاولات وتجارة الجملة وتجارة الصادرات. وقد وجدت هذه القوى ظهيرا لها فى قوى ضغط دولية فى الرأسمالية العالمية، وإقليمية تمثلت فى الدول العربية البترولية. وبدأت تنادى بضرورة إعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتفكيك مركزة الاقتصاد بإنهاء سيطرة الدولة والقطاع العام فى مجال التجارة الداخلية والخارجية وبالشركات وأسواق المال والتعامل النقدى وسعر الصرف، وكذلك نحو مزيد من تخلى الدولة عن وظائفها الاجتماعية وإلغاء الأموال المخصصة لدعم السلع، والتخلى عن سياسة التخطيط والتسعير الجبرى والحماية الجمركية وتقييد الاستيراد وتقليص دور القطاع العام (٨).

وقد تم دمج مصر فى السوق الرأسمالى وذلك بفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتحول الاقتصاد المصرى بالتدريج إلى اقتصاد تحل فيه الاستثمارات والقروض الأجنبية محل المدخرات الوطنية، وتحل فيه الواردات الأجنبية محل منتجات الصناعة والزراعة المصرية، وتم تعبئة الفائض الاقتصادى وتحويله إلى الخارج. وقد تم تحطيم القيود أمام الانطلاق وذلك بفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية وتقديم كل التسهيلات للعمل فى جميع المجالات(٩) .

كما تميز نمط النمو فى عهد الانفتاح بتخلف قطاعات الإنتاج الرئيسية كالزراعة والصناعة بينما برزت قطاعات مرهونة للخارج مثل البترول والسياحة وقناة السويس. وانخفضت الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة وفقدت القرية وظيفتها الإنتاجية وتحولت إلى وحدة استهلاكية وانضمت إلى المدينة كمستهلك طفيلى. كما اتجهت سياسة الانفتاح إلى تصفية الصناعة عن طريق محاصرة القطاع العام، وتصفيته بمحاولات تحجيمه وتقليص وزنه داخل الاقتصاد الوطنى . وأصبحنا نستهلك ونستثمر ونستورد بشكل يفوق حجم ما ننتج وندخر ونصدر، فزادت حاجة مصر للاقتراض الخارجى بمعدلات مرتفعة، فزاد حجم الديون وارتفعت أعباء الديون فى شكل فوائد أو فى شكل الأقساط المستحقة عليها، وتمثلت الخطورة فى أن هناك قسطا من الديون قد أنفق على الاستهلاك ولم يوجه لاستثمار ما يولد عائدا يمكن استخدامه فى سداد الدين. وأغرقت البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة ، وحوصر بها إنتاج القطاع العام، خاصة فى ظل الدعاية المكثفة للسلع الأجنبية والتى جعلت المستهلك المصرى حتى بين محدودى الدخل يصدق أن كل

سلعة مستوردة هى سلعة متفوقة فى كل شئ عن السلعة المنتجة محليا، وبالتالى فقدت السلع المصنوعة المحلية سيادتها تدريجيا فى السوق المصرية وأصبح ينظر إليها على أنها سلع عادية جدا ولا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة تحت ماركات أجنبية تدفع فى مقابل الحصول على حق استخدامها مبالغ ضخمة للشركات الدولية(١٠).

ولا يعقل أن تتضافر السياسات الاقتصادية على نحو يؤدى إلى إغراق الأسواق بشتى صنوف السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد ثم يطلب من الفرد أن يتحلى بالقناعة وضبط النفس ويحجم عن الاقتراب من هذه المغريات، ولا يستقيم أن يمطر الناس بوابل من الإعلانات المغرية ثم ننصحهم بأن المصلحة القومية تقتضى ضبط الاستهلاك(١١).

وقد ساعد نمط الاستهلاك الترفى لرأسمالية الانفتاح على نشر القيم الاستهلاكية فى المجتمع، وذلك من خلال محاولات التقليد والمحاكاة. فزادت التطلعات الاستهلاكية ولهث الجميع خلف نمط الاستهلاك المستورد. فرأسمالية الانفتاح انصرفت إلى الإنفاق الترفى والتنافس فى الاستهلاك المظهرى، فقد كانت حريصة على الانفتاح بوضعها الاستغلالى لكى تعيش حياة البذخ والاستهلاك بشراهة إلى حد السفه، وتبدد الفوائض التى تتراكم بين أيديها. فهى رأسمالية لاتسلك مسلك الرأسمالية المعروفة بالاقتصاد فى الإنفاق والاستثمار فى تطوير قوى الإنتاج ، ولهذا تركزت استثماراتها فى أنشطة غير إنتاجية مثل المضاربات والعمولات والسمسرة والاستيراد والتصدير وجمعيات الإسكان وشركات تقسيم الأراضى والمقاولات والفنادق والسياحة والإسكان الفاخر والإدارى ومستحضرات التجميل والمياه المعدنية والغازية والعصائر والمكرونة وغيرها(١٢) . فهى تحاول تحقيق أكبر قدر من التكاثر المالى فى أقصر فترة ممكنة، ولذلك تعزف من إغراق أموالها فى استثمارات إنتاجية تحرمها من فرص اقتناص الربح السهل السريع. فهى غير معنية بتطوير الاقتصاد القومى وتابعة لرأس المال الأجنبى(١٣) وقد عمدت الرأسمالية الطفيلية إلى نشر قيم الاستهلاك واللاعمل واللا إنتاج فى المجتمع لكى تتلاءم مع الواقع الذى خلقته وتدعمه، وساعدها فى ذلك هيمنتها على وسائل الإعلام وإسباغ النخبة الحاكمة لها الحماية والأمان بل ومشاركتها فى عالم المال والأعمال.

وقد أفرزت سياسة الانفتاح ضغوطا تضخمية أسهمت فى ارتفاع الأسعار وتدهور أحوال الفئات الثابتة الدخل من أصحاب المرتبات والمعاشات. فى نفس الوقت أصبح هؤلاء غير قادرين على محاكاة أنماط الاستهلاك المرتفعة التى صنعتها القلة القادرة، ولا يملكون الإفلات من ضغوطها . فظهرت أوهام الحل الفردى التى وجدت لنفسها طريقا فى إمكانيات هجرة العمل فى شركات القطاع العام للعمل فى شركات الاستثمار خاصة بين أبرز الكفاءات، أو الهجرة إلى البلدان النفطية والتى ساهمت فى تدعيم قيم الاستهلاك وإهدار قيمة العمل المنتج، حيث يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد فى بلدان النفط حيث يجد أحدث ما وصل إليه العالم الغربى من فنون سلع الإنتاج الحديث (١٤)، ولم يسلم من أثر المحاكاة أى فئة من فئات العمالة المهاجرة، فقد كان المهاجرون يأتون أثناء زيارتهم لمصر بأنواع عديدة من السلع (تليفزيونات ملونة - فيديوهات وحتى مستحضرات التجميل والشامبوهات وغيرها). كما أننا نجد أن الجانب الكبير من استثمارات المهاجرين اتجه إلى أنشطة تزيد الدخل بدون

مجهود أو بأقل مجهود (شراء تاكسى – شقق مفروشة – شهادات استثمار – عقارات – محلات تجارية). وبذلك ساهمت الهجرة فى إتاحة مناخ موات للاستسهال كقيمة (١٥) . وبفعل أثر المشاهدة والمحاكاة حدث انتشار تلقائى للنمط الاستهلاكى المستورد للقابعين بالداخل، ولذلك كانت محاولتهم اللحاق بقوافل المهاجرين بالخارج قبل فوات الأوان حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد. ومن أهم الآثار التى ترتبت على هجرة الأيدى العاملة إهدار قيمة العمل المنتج، فقد حدث اهتزاز لتصور وجود علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، بمعنى أن الشخص المهاجر للأقطار العربية النفطية وإن كان يحصل على أضعاف مضاعفة من مستوى دخله بمصر إلا أن هذه الزيادة فى دخله لا ترتبط بزيادة فى مستوى إنتاجيته، بل ربما يعمل عدد ساعات أقل من تلك التى كان يعملها بمصر. ومعنى هذا أنه لم تعد هناك علاقة بين زيادة مستوى الدخل وزيادة مستوى الإنتاجية، أو بين عمليات رفع مستوى المعيشة وبين مقدار الجهد المطلوب(١٦).

ومن أهم ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادى التمايزالطبقى الحاد فى المجتمع والذى كان له انعكاساته على القيم السائدة. فقد تجلت مظاهر الاستقطاب الطبقى الحاد فيما يلى : بينما ينتشر فى المجتمع الأبراج السكنية الشاهقة والفنادق وشقق التمليك يقابلها سكان المقابر والعشش والمنازل القديمة الآيلة للسقوط، وبينما تنتشر فى المجتمع المستشفيات الفندقية الاستثمارية الخاصة نجد المستشفيات الحكومية التى فيها من مسببات المرض أكثر من مسببات الشفاء، وفى حين نجد السوبر ماركت المكيف الهواء على أنغام الموسيقى نجد التزاحم والتجمهر حول الجمعيات الاستهلاكية ومتاجر الكساء الشعبى، وغيرها عديد من مظاهر الاستقطاب الطبقى الحاد. وكان لذلك انعكاساته فى تفشى جرائم البغاء والرشوة والاختلاس وتجارة المخدرات وغيرها، والذى يعكس بدوره تفشى قيم الاستسهال والبحث عن أقصر الطرق للغنى والثراء.

كما انحسرت قيم التعليم والثقافة منذ تطبيق سياسة الانفتاح ، ذلك أن أفراد المجتمع شهدوا أن هناك طرقا للكسب السريع لا تحتاج إلى بذل الجهد فى تحصيل العلم. وسيطرت قيم الاستسهال والغش والتزوير فانتشر الغش بين الطلاب، وطالب أولياء الأمور بتخفيف المناهج وسهولة الامتحانات ، وأصبح المدرس لا يقوم بالتدريس فى المدرسة، وإنما خارج المدرسة حيث الدروس الخصوصية، وما ترتب على ذلك من إضعاف قيمة المدرسة الرسمية حيث أصبحت تحتل وجودا هامشيا لا يبرزه إلا احتفاظها بحق إصدار الشهادة وما ارتبط بذلك أيضا من تهديد لمبدأ تكافؤ الفرص.

وشهدت حقبة الانفتاح ارتباط التعليم بمدارس لغات ذات مصروفات خيالية بحيث لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء أغنياء الانفتاح. بينما تئن المدارس الحكومية بأوجه النقص والمشكلات مما أفقر الخدمة بها وزاد من تعثر الناس تعليم أبنائهم بها. وفى عصر استشراء الأنشطة التجارية ذات الطابع الأجنبى فى مصر من بنوك وفنادق وتوكيلات السياحة والبنوك الأجنبية وغيرها، ظهرت الحاجة إلى استخدام عمالة تتقن اللغات الأجنبية واللغة الانجليزية بصفة

خاصة. كل ذلك أدى إلى مزيد من الطلب الاجتماعى لتعلم اللغات الأجنبية ، ليس من أجل الاتصال بالثقافة أو قراءة المراجع والدوريات العلمية وإنما من أجل القيام بالأنشطة الطفيلية(١٧). وحتى الجامعة لم تسلم من الغزو الانفتاحى والإجهاز على قيمة التعليم. فظهرت صيحات تنادى بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح ممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم ، كما اضطرت أعداد كبيرة من خريجى الجامعات إلى مزاولة أعمال لا تمت إلى تخصصاتهم وربما إلى العلم عموما بصلة. بل وصل الأمر إلى حد اعتبار مدى قدرة المتعلمين من خريجى الجامعات على المشاركة فى مشروعات الانفتاح التجارية (مثل منافذ توزيع السلع الغذائية) معيارا للحكم على مدى نجاحهم لخلق جيل من التجار المثقفين. كما تأثر أستاذ الجامعة بالمناخ الانفتاحى فانصرف عن مهمته الحقيقية فى الإنتاج المبدع وأصبح أهم ما يشغله هو حجم الكتاب وسعره، وانتشرت الدروس الخصوصية فى الجامعة، كما أصبحت الإعارة تمثل بابا أوسع للخلاص لدى رجال الجامعة . وبدأت تنزوى قيم الإبداع الفكرى والإنتاج العلمى الأصيل(١٨).

وشهدت حقبة الانفتاح سيطرة الفن الطفيلى حيث ترك المجال رحبا للقطاع الخاص تسيطر عليه النزعة التجارية والرغبة فى المكسب ولو بالابتذال. ولذلك سيطرت أفلام الجنس والمخدرات والعنف التى تقوم على موضوعات تغذى الغرائز، وزاد استيراد الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية التى تمتلئ بالعنف والقسوة والخيانة والتآمر والغدر والبحث عن الثروة وتدعم فكرة تفوق الأجنبى وتبث القيم الرأسمالية(١٩).

وفى الوقت الذى شهدت فيه الساحة الثقافية سيطرة الفن الطفيلى ، نجد الساحة تمتلئ بالكتب الدينية والبرامج الدينية والصحف والمجلات الدينية التى تنادى بأن الفن حرام، وتنادى بأسلمة العلوم (طب إسلامى- اقتصاد إسلامى - إحصاء إسلامى وغيرها). وهذا يرجع أساسا إلى أن المناخ كما يفرز الفن الطفيلى يفرز العنف والتطرف . ولا شك أن ممارسات السلطة نفسها قد دعمت من قيم العنف والتطرف، وذلك عندما ساند السادات الإخوان المسلمين وتحالف معهم كسبا لود السعودية واستقطابا لأموالها عقب الطفرة النفطية فى أوائل السبعينيات ولمواجهة اليسار والشيوعية(٢٠). وقد تميز الخطاب الساداتى بسيادة المرجع الدينى الإسلامى والنصوص القرآنية، وضاعف التليفزيون من ساعات بث البرامج الدينية. وكان السادات يهدف من وراء ذلك إلى إخفاء التناقضات الاجتماعية والتأكيد على أن النظم السياسية ليست مسئولة عن الفقراء أو عن سوء توزيع الثروة ، ولا يمكن عمل شئ ضد إرادة الله وكل ماهو مطلوب هو الصبر والطاعة . واكتسبت كل القيم مضمونا سلبيا ، فالعدل هو قبول الناس أن يكونوا درجات وقبول التفاوت الفادح فى توزيع الثروة والنفوذ، والإيمان هو التسليم بالأمر الواقع ، وهى محاولات أسهمت فى تكريس قيم القدرية والاتكالية(٢١).

وفى حقبة الانفتاح نجد استمرارا للقيم التى تتعلق بدونية المرأة . وإذا كان الميراث الفكرى والدينى قد أدى إلى قهر المرأة وتبعيتها فإن المناخ الانفتاحى ساهم فى تعميق هذه القيم. وقد تجلى ذلك من خلال إظهار المرأة على أنها

جنس و أداة للمتعة ، وذلك من خلال الأفلام والإعلانات التليفزيونية التى تمتلئ بإشارات وإيماءات ذات مضمون جنسى. وكانت الصورة على الوجه الآخر هو كبت حرية المرأة وحرمانها من العمل ومنع الاختلاط بين الجنسين وانتشار الحجاب والنقاب(٢٢). ولذلك تراجعت قيم المساواة بمعناها الواسع بين الجنسين لتحل محلها قيم دونية المرأة وقهرها وتبعيتها.

وفى حقبة الانفتاح انتشرت قيم السلبية واللامبالاة . ولكن هذه القيم فى الحقيقة لها جذورها فى البنية الاجتماعية ، فتعود أساسا إلى القهر السياسى الذى تعرض له المصرى طوال التاريخ. فالطغيان الشرقى هو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله حتى اليوم. المتغير الوحيد هو الشكل : ملكية أو جمهورية ، مدنية أو عسكرية. كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى المسرف فى التمايز الطبقى أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم. ومما لا شك فيه أن الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة هو الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها لتفادى شرها وقهرها. وقد أفرز كل ذلك قيما عديدة : السلبية والخنوع والنفاق والخضوع وممالأة الحاكم وعدم الاكتراث بالمسائل العامة وعدم المشاركة السياسية (٢٣) . وقد ساهمت سياسة الانفتاح فى تعميق هذه القيم.

وقد تميزت هذه الحقبة بإحياء ترسانة القوانين المقيدة للحريات ولحقوق الإنسان من عهود سابقة والإضافة إليها عبر سلسلة من القوانين ، كما قامت باستبعاد الخصوم من المراكز القيادية ومن مجالات الفكر والفن والثقافة، ومن خلال الاعتقالات التى لم تتوقف حملاتها طوال هذه الحقبة، كما قامت الحكومة بعدة إجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعى. وحاصرت وسائل التعبير الطلابية وأغلقت عديدا من المجلات الثقافية. وبينما رفع السادات شعارى دولة المؤسسات وسيادة القانون، تحت دعاوى الحرية والديمقراطية ، تمكن من الانفراد بالحكم والاستئثار بالسلطة، وأصبح المصدر الفعلى الوحيد للسلطات . وحتى عندما سمح السادات بقيام الأحزاب كان فى ذهنه قواعد محددة توقع من الأحزاب المعارضة أن تلتزم بها ولا تحيد عنها، كما أنه سعى إلى رسم ساحة اللعب، بحيث يقصرها على أطراف معينة من خلال قانون الأحزاب الذى وصفه البعض بأنه "قانون منع قيام الأحزاب" لما تضمنه من قيود واشتراطات وسلطة تعسفية من جانب لجنة الأحزاب التى تضم أعضاء معينين من قبل الحكومة أو الحزب الحاكم. أى غابت الديمقراطية السياسية فى حقبة الانفتاح لأن ليبراليتها الاقتصادية لم تنعكس فى ليبرالية سياسية لأنها ليبرالية الكمبرادور والجهاز البيروقراطى للدولة وليست ليبرالية الإنتاج الاقتصادى الرأسمالى (٢٤).

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت محاولات دؤوبة لزرع الهزيمة فى وجدان المصريين بفرملة مشاعر الكراهية ضد الاستعمار والتخلى عن قيم الانتماء القومى، وروجت السلطة مقولات خاطئة (حرب اكتوبر هى آخر الحروب وأزمتنا الاقتصادية سببها حروبنا من أجل العرب وفلسطين). وبدأ الخط المنحاز للولايات المتحدة الأمريكية فى السياسة وخطته فى الصلح المنفرد مع إسرائيل. وتم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإذ بأعداء الحركة الوطنية على طول تاريخها ابتداء من الاستعمار التقليدى مرورا بالولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء بإسرائيل يصبحون حلفاء وأصدقاء ،

وتغيرت النظرة إلى إسرائيل فلم يعد قيامها مقرونا بقضية تشريد لشعب خارج أرضه، ولم تعد العلاقة العربية الصهيونية علاقة مُغْتَصَبْ بمُغْتَصِبْ، وعلاقة نفى لوجود أحد الطرفين وإنما صارت مسألة نزاع حدود واستعادة بترول سيناء وإعادة فتح القناة، فهى مسألة "حاجز نفسى" وميراث من الكراهية والأحقاد ويمكن إنهاءه بالحوار والمفاوضات(٢٥). كما عمقت سياسة السادات من التجزئة وأفسحت للصهيونية الطريق لتنفيذ مخططاتها وخرجت مصر من دائرة الصراع العربى الإسرائيلى. وفى الوقت نفسه قيست الوحدة العربية بميزان الكسب والخسارة، ونظر إلى العلاقات مع الدول العربية من منظور هجرة المصريين إلى هذه الدول العربية . وكان لكل ذلك أثره على إنهيار قيم العروبة والانتماء القومى.

وفى دراسته الميدانية لموضوع القيم استعان الباحث بتصنيف ثنائى يقسم القيم إلى قيم سلبية أو رجعية وقيم إيجابية أو تقدمية ، ونقصد بالقيم السلبية أو الرجعية القيم التى تبرر استغلا طبقة معينة لباقى الطبقات، والقيم التى تدعم الفردية، والقيم التى تدعو إلى الحفاظ على ماهو كائن وترفض التغيير، والقيم التى ترفض العقلانية والعملية والقيم التى تقهر المرأة معنويا وماديا، والقيم التى تبرر خداع الجماهير وقهرها من جانب السلطة. أما ما نقصده بالقيم الايجابية أو التقدمية فهى القيم المرتبطة بأسلوب إنتاج تقدمى وإقامة علاقات إنتاجية عادلة وقيم المساواة بين الجنسين وقيم العقلانية والعلمية والمشاركة والانتماء والجماعية والتعاون .

ثانيا الدراسة الميدانية :

هناك مقاييس صممت خصيصا لقياس القيم مثل اختبار فرنون والبروت واختبار برنس واختبار تفهم الموضوع، ولكن هذه المقاييس أقرب إلى الدراسات النفسية التى تحصر دراسة القيم فى البناء النفسى للفرد وبمعزل عن الإطار الاجتماعى، ولذلك فإن هناك أساليب أخرى مثل أسلوب دراسة الحالة والمقابلة والاستبيان والملاحظة قد تكون أكثر ملائمة لدراسة القيم فى إطارها الاجتماعى. وفى ضوء ذلك استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان.

وتم تصميم استمارة بها مائة سؤال موزعة على خمس مجموعات ، كل مجموعة تعكس نسقا قيميا من الأنساق الفرعية : وهى قيم العمل والإنتاج فى مقابل قيم التربح اليسير والاستهلاكية ، وقيم التعليم والثقافة فى مقابل قيم الاستفادة العينية والتكاسل فى التحصيل الثقافى، وقيم العقلانية والعلمية فى مقابل قيم الغيبية الاتكالية، وقيم المساواة بين الجنسين فى مقابل قيم دونية المرأة، وقيم الانتماء والمشاركة فى مقابل قيم السلبية واللامبالاة.

وتركزت الدراسة الميدانية فى محافظة القاهرة . أما العينة التى اعتمد عليها الباحث فهى عينة عمدية أو مقصودة وتشمل ٢٦٠ مفردة وتم اختيارها وفقا للتصنيف التالى : - العمال وتتضمن ست شرائح عمال مهرة مدربين أو عمال المصانع (٢٠ مفردة)، وعمال نصف مهرة وغير مهرة (٢٠ مفردة) وحرفيين (٢٠ مفردة)، وأشباه البروليتاريا مثل عمال النظافة والسعاه والتمورجية (٢٠ مفردة)، والشرائح الرثة من الطبقة العاملة مثل ما سحى أحذية والعاطلين

(٢٠ مفردة) ثم طلبة لهم انتماء للطبقة العاملة (١٠ مفردات) ثم البرجوازية وتتضمن شرائح : البرجوازية العقارية (مقاولون) ٢٠ مفردة، والبرجوازية التجارية (كبار تجار الجملة) ٢٠ مفردة، والبرجوازية الصناعية الوطنية ١٠ مفردات، والبرجوازية الكومبرادرية (الاستيراد والتصدير) ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبرجوازية ١٠ مفردات. ثم البيروقراط والتكنوقراط وتتضمن أربعة شرائح: صغار الموظفين الإداريين ٢٠ مفردة ، وكبار الموظفين ذوى تعليم عالى ٢٠ مفردة، والمديرون والمهنيون ذوو النشاط الخاص ٢٠ مفردة، وطلبة لهم انتماء للبيروقراط ١٠ مفردات.

وقد روعى فى تحليل النتائج عدة مستويات : مستوى الدخل وتم تقسيمه إلى : دخل منخفض وهو أقل من ٣٠٠ جنيها مصريا فى الشهر للفرد، ودخل متوسط وهو أكثر من ٣٠٠ إلى ١٠٠٠، ودخل مرتفع وهو أكثر من ١٠٠٠ جنيه فى الشهر. ثم مستوى التعليم وتم تقسيمه إلى : أميون وذوو تعليم منخفض ، ثم تعليم متوسط، ثم تعليم مرتفع. ثم المهنة : عمال وبرجوازية وبيروقراط وتكنوقراط. والنوع ذكور وإناث.

وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن رأسمالية الانفتاح هى أكثر الطبقات استهلاكا على الرغم من أنها رأسمالية غير منتجة، فهى لا تساهم فى العملية الإنتاجية ولكنها تستولى على فائض العملية الإنتاجية وتحقق أرباحا. فقد أكدت النتائج ارتفاع نسبة اقتناء السلع الاستهلاكية والترفيهية بين الرأسمالية الطفيلية ويشمل السيارات بنسبة (٧٤ر٨٩٪) والفيديوهات بنسبة (٣١ر٩٢٪) والبوتاجازات الحديثة بنسبة ١٥ر٩٦٪ والتحف بنسبة ٣٦ر ٧٤٪ والتكييفات بنسبة ٠٨ر٧٣٪ والغسالات الفول أوتوماتيك بنسبة ٣١ر٩٢٪ والسجاجيد الفاخرة بنسبة ٨ر٨٣٪ والنجف المستورد الفاخر بنسبة ١ر٦٤٪ . كما نجد نسبة من لديهم شقق تمليك ٩٠و٩٣٪ وغير ذلك من السلع التى تد ل على أن كل مافى الأسواق من سلع أساسية وترفيهية أصبح فى حوزتهم.

أما ذوو الدخل المنخفض فكان من الطبيعى أن ينخفض تماما اقتناؤهم لهذه السلع. ولكن ذلك لا يعكس عدم وجود قيم استهلاكية لديهم، ولكنه يعكس فقط انخفاض قدرتهم المادية على الشراء كما سوف يتضح من النتائج التالية :

- أثبتت النتائج ارتفاع عوائد التملك على حساب العائد من العمل لدى الطبقة البرجوازية، فقد كانت عوائد التملك والتى تشمل المبانى والأسهم والسندات وريع الأرض نسبتها (٩٢ر٩٨٪)، بينما العائد من العمل نسبته (٢٨ر١٪). بينما الأمر مختلف تماما عند ذوى الدخل المنخفض فعوائد التملك نسبتها (١٨ر٩٪) بينما العائد من العمل نسبته (٨٥ر٨٠٪)، ولاشك أن ارتفاع عوائد التملك فى مقابل العائد من العمل لذوى الدخل المرتفع إنما يعكس على الفور أن هناك دخولا بلا مجهود وهذا يؤثر فى المحصلة النهائية على انهيار قيم العمل المنتج ، حيث أن الدخول هنا لا ترتبط بجهد حقيقى وإنما ترتبط بعوائد سهلة يسيرة، وتنتشر هذه القيم بين الطبقات المختلفة.

- أثبتت النتائج رغبة المبحوثين فى استثمار أموالهم فى أنشطة غير إنتاجية، فقد فضلت نسبة ٢٥ر٢٠٪ من أفراد الطبقة البرجوازية استثمار أموالهم فى مشروعات تجارية غذائية مثل محلات الفول والطعمية والكشرى والسوبر ماركت أو محلات للكبدة والسجق والكفتة والهامبورجر، وجاءت الاستجابة مرتفعة لدى العمال بنسبة (١٨ر٢٨٪)

ولدى البيروقراط والتكنوقراط بنسبة (٢١ر٤٣)، ثم جاءت استجابة وضع الأموال فى البنك والحصول على أرباح شهرية أو سنوية بنسبة (١٥ر١٩٪) لدى البرجوازية و(١٥ر٩٠٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط و(٢٨ر٢٧٪) لدى العمال ثم جاءت استجابة شراء سيارات للنقل سرفيس وتاكسيات وشراء سيارات قديمة وإصلاحها وبيعها وتوكيلات قطع الغيار بنسبة (١٠ر١٣٪) لدى البرجوازية و(١١ر٨٢٪) لدى العمال، فى حين انخفضت لدى البيروقراط والتكنوقراط إلى (١ر٤٣٪). وجاءت الاستجابات الأخرى للرغبة فى استثمار الأموال على النحو التالى: شراء الأرض وبيعها، المشروعات السياحية والمطاعم السياحية والفنادق وعمارات التمليك والإيجارات والشقق المفروشة، لكى تكتمل الصورة ويتضح لنا أن الرغبة فى استثمار الأموال ينصب أساسا على أنشطة تدر ربحا سهلا وسريعا وبأقل مجهود أو بدون مجهود. ولذلك جاءت الرغبة في استثمار الأموال فى أنشطة إنتاجية منخفضة، فمثلا جاءت استجابة "أرغب فى استثمار الأموال فى مشروعات صناعية أو بناء مصنع أو ورشة إنتاجية" بنسبة (٦ر٣٦٪) لدى العمال و(١٤ر٠٥٪) لدى البرجوازية و(١٠٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. كما جاءت استجابة "أرغب فى استثمار الأموال في عمل مشروع زراعى واستصلاح أراضى وزراعتها" بنسبة (٧ر٢٧٪) لدى العمال وبنسبة (٢ر٣٥٪) لدى البرجوازية وبنسبة (٧ر١٤٪) لدى البيروقراط والتكنوقراط. وإذا كانت رأسمالية الانفتاح ترفض الاستثمار الإنتاجى فهذا يتسق تماما مع تكوينها ونشأتها ولكن عندما يرغب العمال فى استثمار أموالهم فى أنشطة طفيلية فهنا مكمن الخطورة، لأن العمال هم المنتجون أساسا وعندما تنتشر بينهم قيم الاستسهال والربح السهل السريع فإن ذلك يقوض مستقبل التنمية فى مصر.

– وقد كانت استجابات المبحوثين عن التجديدات التى قاموا بها فى منازلهم أو التى يرغبون القيام بها تعكس القيم الاستهلاكية فى المجتمع . فقد أكد (٨٥٪) من أفراد البرجوازية بأنهم قاموا بتجديد كل شئ فى المنزل ولا يحتاجون إلى عمل أي شئ آخر، فقد قاموا بتجديد منازلهم بالموكيت والسيراميك والستائر المعدنية والقيشانى وورق الحائط والألوميتال والزجاج الفاميه والباركيه ورخام الأرضية وتجليد بالخشب وغيرها. وكان من الطبيعى أن ينتقل هذا الفهم الاستهلاكى والرغبة فى إجراء تجديدات فى المنزل إلى ذوى الدخل المنخفض، فقد أكدت نسبة (٤١ر٩٤٪) أنهم يرغبون فى تجديد منازلهم بنفس هذه الأشياء وأحدث مافى الأسواق. بينما جاءت استجابة "أرغب فى تزويد المنزل بالمكتب أو عمل مكتبة" بنسبة (٢ر٥٦٪) لذوى الدخل المنخفض .

– وبينما القيم الاستهلاكية تنتشر فى المجتمع بكل شرائحه وطبقاته يكون لعالم البضائع سطوة على الإنسان وفكره بشكل لا يستطيع معه الإنسان أن يكون له موقف رافض لانتشار هذا الطوفان الجارف من السلع الاستهلاكية، ولذلك فهى لا تثير فى نفس المصرى أو وجدانه أى نوع من الرفض أو الاستهجان إزاء الأنواع العديدة حتى ولو لم يكن فى مقدرته شرائها. فقد رأى (٤٥ر١٦٪) من ذوى الدخل المنخفض أنه لا توجد سلع ترفيهية واستفزازية إلا ماهو محرم دينيا كالخمور والمخدرات والقمار والبغاء، بينما السيارات أو القصور أو التحف والغازات والانتيكات

والابليكات فمن لديه المقدرة المادية فمن حقه أن يقتنى ما يشاء منها. وهذا يؤكد تعرض ذوى الدخل المنخفض إلى عملية تزييف لوعيهم وغياب الوعى الطبقى لديهم وذلك يفضى إلى تسليمهم بأن عالم البضائع لا سلطان لهم عليه وإنما هم خاضعون له.

- أثبتت النتائج تفضيل أفراد العينة للمنتج الأجنبى على المنتج المحلى، ولا شك أن ذلك يخلق مناخا خصبا لتشجيع الاستيراد ويعكس تفشى القيم الاستهلاكية. فجاء تفضيل السلع المستوردة على المحلية بنسبة (٩٧ر٥٨٪)) لذوى الدخل المرتفع وجاءت بنسبة (٤٨ر٣٥٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٥٨ر٣٧٪) لذوى الدخل المتوسط. ولابد أن نذكر أن نسبة (٥٢ر٦٤٪) من ذوى الدخل المنخفض فضلت المحلى على المستورد وكذلك نسبة (٤٢ر٦٢٪) من ذوى الدخل المتوسط فضلت المحلى على المستورد، إلا أن ذلك فى الحقيقة لا يعكس موقفا وطنيا يشجع الصناعة الوطنية ولكن تقف وراءه أسباب أخرى ذكرها المبحوثون وهى أن المستورد ثمنه غالى والسلعة المحلية رخيصة ويمكن إصلاحها وتوافر قطع غيارها.

- وقد حاولت الدراسة معرفة موقف المبحوثين من الاستيراد ، وقد أثبتت النتائج موقف المبحوثين السلبى تجاه كل ماهو مستورد. فقد جاءت استجابة "من المفروض أن الدولة تستورد كل شئ" بنسبة (١٣ر١٦٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٤٩ر٢٣٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٦٢ر٣٤٪) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب منع استيراد أدوات التجميل والبارفانات والشامبوهات والروائح والعطور" بنسبة (٤٥ر٦٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٣٨ر٧٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٣٨ر١٪) لذوى الدخل المرتفع، فى حين جاءت استجابة "المفروض أن الدولة لا تستورد أى شئ ونحاول أن نصنع كل حاجة فى بلدنا أو نعتمد على الذات" بنسبة (٢٣ر٣٪) لدى ذوى الدخل المرتفع وبنسبة (٣٠ر٤٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٨٥ر٣٪) لذوى الدخل المنخفض، وهنا نرى أن المناخ مهيئ تماما عند الأفراد لقبول المنتج الأجنبى وتشجيع الاستيراد حتى يشبع التطلعات الاستهلاكية لديهم. بل وحتى ذوى الدخل المنخفض والمتوسط لا يرفضون الاستيراد ولا يجدون فى ذلك ضررا على مصلحتهم بل ومصلحة الوطن، وهذا يؤكد أن القيم الاستهلاكية جرفت الجميع دون استثناء.

- أثبتت النتائج أن نوعية المهن التى يفضلها الآباء للأبناء ترتبط بالعائد المادى أو المكسب الذى يحصل عليه من وراء هذه المهنة، ولم ترتبط التفضيلات بنوع المهنة أو قيمة ما تقدمه أو نفعه للوطن. فقد أثبتت النتائج تفضيل (١٥ر٢٦٪) من أفراد العينة لمهنة (الأعمال الحرة - المقاولات- رجال الأعمال والمقاولات) وجاءت استجابة مهنة (ضابط شرطة أو ضابط جيش) بنسبة (٣١ر١٢٪). ويؤكد المبحوثون أن هؤلاء هم أصحاب السلطة فى البلد أو على حد تعبيرهم (البلد بتاعتهم)، هذا بينما انخفضت استجابات أستاذ جامعة بنسبة (٣١ر٢٪) والصحفى بنسبة (٣٨ر٪) ومجال القضاء بنسبة (٤٦ر٣٪) والمحاسب بنسبة (٣٨ر٪) ومحلل ومبرمج كومبيوتر بنسبة (٩٢ر١٪).

- أثبتت النتائج أن تصورات الآباء عن مستقبل الأبناء تكمن خلفها قيم اللاعمل واللاإنتاج، فالآباء يفضلون

تأمين مستقبل أولادهم على النحو التالى: "وضع مبلغ للأولاد فى البنك للحصول على عائد مادى" بنسبة (٢٦ر٢٣٪) لذوى الدخل المنخفض و(٢٤ر٣٦٪) لذوى الدخل المتوسط و(٣١ر٤٢٪) لذوى الدخل المرتفع. ثم جاءت استجابة "حجز شقق للأبناء أو شراء عمارة ولكل واحد شقة" بنسبة (٣٥ر١٩٪) لذوى الدخل المنخفض وبنسبة (٤٥ر١٧٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٩٥ر١٧٪) لذوى الدخل المرتفع. فى حين جاءت استجابة "اعلمهم احسن تعليم" بنسبة (صفر ٪) لذوى الدخل المنخفض بنسبة (٣٤ر١٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٥٦ر٢٪) لذوى الدخل المرتفع، كما جاءت استجابة "يجب أن يعتمد الأبناء على أنفسهم وأن يبنى الابن مستقبله بالجهد والعرق" بنسبة (صفر٪) لذوى الدخل المنخفض، وبنسبة (٠٤ر٦٪) لذوى الدخل المتوسط وبنسبة (٤١ر٦٪) لذوى الدخل المرتفع. وهذا يعنى تربية الجيل القادم على التكاسل والاستسهال.

- وقد أثبتت النتائج تراجع القيم الثقافية وذلك من خلال استجابات المبحوثين عن كيفية قضاء وقت الفراغ،فقد جاءت الاستجابات فى المقهى بنسبة (١٥ر١٦٪) وفى النادى بنسبة (٦٩ر١٢٪) وفى البيت بنسبة (٥٠٪) بينما ذكر (٧٧ر٠٪) أنهم يقضون وقت فراغهم فى القراءة أو فى المكتبات.

- جاءت رغبة المبحوثين فى الإنفاق على الأبناء فى شراء الكتب أو على مكتبات أو تعليم الأبناء تعليما أفضل بنسبة (٥٪) من العينة ككل بينما أوجه الإنفاق المفضلة هى حجز شقة أو وضع مبلغ فى البنك.

- جاءت استجابة أفراد العينة ككل بالنسبة للمهن المفضلة (أستاذ جامعة أو باحث) بنسبة (٣١ر٢٪) هى المهنة التى ترتبط بالتفوق وتحصيل العلم والمعرفة.

- أثبتت النتائج أن فرصة الهجرة إلى الدول العربية النفطية أو الحصول على عقد عمل أفضل كثيرا من مواصلة مراحل التعليم للحصول على الماجستير والدكتوراه أو مواصلة مراحل التعليم إلى مراحل أعلى جاءت هذه الاستجابة بنسبة (٠٨ر٤٨٪) . وأظهرت استجابات المبحوثين أن من أسباب تفضيل السفر للخارج عن التعليم هو أن الاستمرار فى التعليم ليس له أى فائدة. وهذا يؤكد تراجع قيم التعليم فى حقبة الانفتاح.

- تشير النتائج إلى أن الميراث الاستعمارى مازال له تأثير وخاصة فيما يتعلق بتحقير العمل اليدوى، فجاء تفضيل التعليم الثانوى العام بنسبة (٦٩ر٦٢٪) وكانت أسباب تفضيل هذا النوع من التعليم تؤكد أن هذا التعليم يؤدى إلى الجامعة وإلى اكتساب مكانة بنسبة (٣١ر٤٣٪)، ثم استجابات أخرى مثل العمل اليدوى غير المحترم والنظرة إليه متدنية أو التعليم الفنى هو تعليم الفقراء أو أن الدولة لا تهتم بالتعليم الفنى.

- أثبتت النتائج أن نوعية البرامج التى يفضل المبحوثون سماعها فى الراديو هى القرآن الكريم بنسبة (٥٠٪) لذوى التعليم المنخفض و(٣٣ر٤٠٪) لذوى التعليم المتوسط و ٥٧ر٢٨٪) لذوى التعليم العالى، ثم يليها فى الاستجابة الأغانى والمسلسلات والبرامج الرياضية أما البرامج الثقافية فجاءت بنسبة (٢ر١٠٪) لذوى التعليم المنخفض و٪بنسبة (٥٠ر٥٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (١٤ر١٧٪) لذوى التعليم العالى.

وفى مشاهدة التليفزيون يفضل أفراد العينة الأفلام والمسلسلات بنسبة (٣٩ر٧١٪) لذوى التعليم المنخفض ثم (٢٢ر٩٩٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (٢٧ر٦٧٪) لذوى التعليم العالى، ثم يليها فى الترتيب كرة القدم بنسبة (٢٢ر٠١٪) لذوى التعليم الفنى وبنسبة (٢٦ر٤٤٪) لذوى التعليم المتوسط و (٣٣ر٣٣٪) لذوى التعليم المنخفض و(١٦ر٠٩٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة (١١ر٤٣٪) لذوى التعليم العالى. وهذا يوضح انحسار القيم الثقافية.

- أما عن نوعية الجرائد المفضلة فدلت النتائج على أن (٥٥ر٨٥٪) يفضلون قراءة الجرائد الرسمية، ونجد أن نسبة (٣ر٠٨٪) تفضل قراءة المعارضة . بل أن ما يفضلون قراءته فى الجريدة الرسمية هى أخبار كرة القدم بنسبة (٢٥ر٣٤٪) ثم صفحة الفن بنسبة (١٩و٢٣٪) ثم الحوادث بنسبة (١١ر٩٢٪) ثم الأخبار الدينية بنسبة (٦ر٥٤٪). ويتضح لنا الاهتمام بالرياضة ونجومها وكذلك الفن ونجومه، وهو أحد افرازات مناخ الانفتاح حيث أصبح هؤلاء نجوم المجتمع وتتصدر أخبارهم وسائل الإعلام. وتؤكد النسبة التالية هذا المعنى أيضا فنجد نسبة (٥٥ر٣٨٪) من أفراد العينة لا يقرأون مجلات وحتى من يقرأ مجلات فإنها مجلات الكواكب وحواء والموعد بنسبة (١١ر١٥٪)، ومجلات آخر ساعة والمصور بنسبة (١٥٪) ثم المجلات الرياضية كالصقر والأهرام الرياضى، وكما نرى فهى مجلات تهتم بالفن والرياضة أما المجلات الثقافية ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فجاءت بنسبة (٧ر٣١٪).

- أما عن نوعية الكتب المفضلة فقد كانت نسبة ٥٠ر٣٨٪ يقرأون الكتب، ولكن نوعية الكتب المقروءة هى الكتب الدينية بنسبة (٣٣ر٨٥٪) بينما الكتب السياسية والاقتصادية والثقافية جاءت بنسبة (٤ر٣٣٪).

- أثبتت النتائج رفض المبحوثين بنسبة (٤٩ر٢٣٪) لنقل الأعضاء من إنسان سليم إلى آخر مريض أو من متوفى حديثا إلى إنسان مريض، كما رفض المبحوثون بنسبة (٢٠ر٧٧٪) أطفال الأنابيب على الرغم من تقدم علم الهندسة الوراثية ، كما رفضت نسبة (٤٦ر٥٤٪) تحديد نوع الجنين فى الشهور الأولى من الحمل لأن هذا تدخل فى العلم الإلهى.

- أثبتت النتائج أن (٥١ر٤٪) من أفراد العينة تعتقد فى وجود الجن والأشباح، وكان تبرير هذا الاعتقاد راجعا إلى وجود ذلك فى نصوص صريحة فى القرآن. كذلك أثبتت النتائج أن نسبة (٧٥ر٧٧٪) من أفراد العينة يعتقدون فى العين الشريرة ويؤمنون بالحسد .

- أثبتت النتائج تراجع قيم العقلانية والعلمية. فقد أكد (٨٣ر٨٪) أن كل شئ فى الحياة مقدر ومكتوب وأن "المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين". كما أن نسبة (٦١ر٩٢٪) رفضت التخطيط للمستقبل لأن المستقبل لا يعلمه الإنسان.

- أثبتت النتائج أن استجابات المبحوثين فيما يتعلق بأسباب التفاوت الطبقى جاءت كالتالى: "أن الأرزاق دى حاجة بتاعة ربنا" بنسبة (٥٨ر٨٢٪) لذوى التعليم المنخفض وبنسبة (٥٧ر٤٧٪) لذوى التعليم المتوسط وبنسبة

(٣٨ر٥٢٪) لذوى التعليم العالى. ثم جاءت استجابة "الدنيا حظوظ وكل واحد بيأخذ حظه"، بينما جاءت مسئولية الحكام عن التفاوت الطبقى بنسبة (٩٤ر٢٪) لذوى التعليم المنخفض و(٣٠ر٢٪) لذوى التعليم المتوسط و(٩٥ر٠٪) لذوى التعليم العالى.

- وأثبتت النتائج أن من أهم أسباب هزيمة ١٩٦٧ هى "غضب ربنا علينا" بنسبة (٣٥ر٥٧٪) للتعليم المنخفض و(٢ر ٤٨٪) للتعليم المتوسط و (١٩ر ٥٦٪) للتعليم العالى،بينما جاءت مساعدة الدول الكبرى لإسرائيل بنسبة (صفر٪) للتعليم المنخفض ونسبة (٣٠ر٢٪) للتعليم المتوسط ونسبة ٠(٩ر١٪) للتعليم العالى، وجاء غياب الديمقراطية بنسبة (صفر٪) لكل من التعليم المتوسط والمنخفض ونسبة (٩٠ر١٪) للتعليم العالى.

- أثبتت النتائج أن حل مشكلات مجتمعنا يكون "بالرجوع إلى الدين والتمسك به" بنسبة (٤٧ر٢٦٪) لذوى التعليم المنخفض و(٦٣ر٣٥٪) لذوى التعليم المتوسط و(٦٧ر٢٦٪) لذوى التعليم العالى، ثم جاء بعدها فى الترتيب أن "يكون المسئولون عارفين ربنا كويس" بنسبة (٢٥٪) و ٩٠ر١٦٪) و٢٠٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالى على التوالى، فى حين جاء تعمير الصحراء وبناء المصانع واستيعاب التكنولوجيا بنسبة (٩٤ر٢٪) و(٣٠ر٢٪) و(٩٠ر١٪) لكل من التعليم المنخفض والمتوسط والعالى.

أي جاءت التفسيرات العقلانية والعلمية لحل مشكلات مجتمعنا بنسب منخفضة جدا .

- أثبتت النتائج الميدانية أن ٤٦ر٥٣٪) من العينة ترفض عمل المرأة وكانت مبرراتهم فى ذلك أن "من الأفضل أن تعتنى ببيتها وأولادها" بنسبة (١٥ر٣٦٪)، ثم تليها "عمل المرأة حرام" بنسبة (٦٩ر٧٪) "والعمل بهدلة للمرأة" بنسبة (٦٩ر٧٪)، ثم لأنها "هتصرف مرتبها كله على شراء الملابس" بنسبة (٦٩ر٢٪)، ثم "الرجال لا يجدون عملا بسبب عمل المرأة" بنسبة (٥٤ر١٪) .

أما من وافق من المبحوثين على نزول المرأة ميدان العمل فنجد أنه قد جعل ذلك فى مهنى محددة وهى السكرتارية والحسابات والمطابخ والتفصيل والتريكو والتمريض ومربية حضانة وبائعة ومذيعة.

- رفض أفراد العينة بنسبة (٨٠ر٥٣٪) أن تعمل المرأة فى مراكز قيادية، وكانت التبريرات أن المرأة لا يمكن أن ترأس الرجال ولا تصلح لشغل مركز قيادى لأنها عاطفية ولا تستطيع اتخاذ قرارات حكيمة.

- أثبتت النتائج أن (٨٠ر٣٥٪) من أفراد العينة غير موافقين على الاختلاط بين الجنسين فى أماكن الدراسة والعمل. لأن الاختلاط يولد الانحرافات كما أن الاختلاط ضد الدين أساسا.

- أثبتت النتائج أن (٧٧ر٦٥٪) من أفراد العينة يؤكدون أن أعمال المنزل كلها مسئولية المرأة سواء كانت أما أم زوجة أم أختا أم بنتا. كما أن معاملة البنت بشدة عن الولد جاءت بنسبة (٩٢ر٣٢٪) بين أفراد العينة.

كما أكدت نسبة (٨٠ر٣٨٪) من أفراد العينة أن الرجل هو المسئول عن كل حاجة فى البيت سواء كانت كبيرة أم صغيرة لأنه هو الذى ينفق على المنزل فمن الطبيعى أن تكون له السلطة.

- أثبتت النتائج استسلام المرأة لتبعيتها حيث ارتضيت بقهرها ودونيتها فقد كانت استجابات الإناث بعدم الموافقة على عمل المرأة بنسبة (٣٩ر٣٥٪).

- أما عن قيم الانتماء فقد تم تقسيمها إلى أربعة مستويات: قيم الانتماء للأسرة، وقيم الانتماء المحلى، وقيم الانتماء القطرى، وقيم الانتماء القومى.

وقد أثبتت النتائج وجود قيم الانتماء للأسرة بشكل واضح وذلك من خلال استجابات المبحوثين. فنسبة (٧٧ر٤٥٪) من أفراد العينة يقضون وقت فراغهم مع الأسرة فى المنزل. كما اتضح وجود الانتماء للأسرة من استجابات المبحوثين عن زيارة الأهل كل يوم أو يومين بنسبة (٧٧ر١٠٪) وكل أسبوع بنسبة (٢٣ر٣١٪) وكذلك شهر بنسبة (٩٢ر١١٪)، وكذلك الاشتراك فى حل مشاكل الأهل بنسبة (١٥ر٣١٪) وكذلك مساعدتهم فى الأزمات المادية بنسبة (٣٥٪). إلا أن هذه الدوائر الضيقة من الانتماء لا تنعكس فى المستويات الأخرى كالمستوى المحلى والقطرى.

- أثبتت النتائج أن (٩٢ر٦٦٪) لا تشارك فى خدمة أهل الحى وكانت التبريرات "مش فاضى" و "أنا فى حالى لا أحب المشاكل". أما من شارك فى خدمة أهل الحى فتمثلت هذه المشاركة فى السعى لإدخال المجارى والمياه وحل المشاجرات، والجنازات، وتشجير الشارع أو عمل حديقة وجمع تبرعات بالمسجد. وهذه خدمات اجتماعية هى فى حقيقة الأمر تقع فى نطاق اختصاص أجهزة حكومية مسئولة، كما أن انغماس الجمهور فى حل هذه المشكلات يصرفه عن المشاركة فى العملية السياسية بمعناها الواسع.

- أثبتت النتائج سلبية المبحوثين وعزوفهم عن المشاركة السياسية وذلك من خلال استجاباتهم عن كيفية المساهمة فى حل مشكلات مجتمعية. فكانت الدعاء إلى الله ٪بنسبة (٩٢ر٥١٪) ، كما جاءت استجابة "ماليش دعوة بحاجة وخلينى فى نفسى" بنسبة (٣٨ر١٥٪)، ثم "أسافر للخارج لكى ارتاح من المشاكل" بنسبة (٤٦ر٨٪). أما الاستجابات التى تعكس قيم المشاركة فقد جاءت بنسبة (٤٦ر١٨٪) والتى تؤكد على العمل والاشتراك فى حزب أو نقابة من أجل حل المشكلات.

- أثبتت النتائج أن اهتمامات المبحوثين بالنوازع الأنانية الضيقة كانت على حساب الانتماء للوطن. فقد أكدت نسبة (٤٦ر٤٨٪) من أفراد العينة أن نجاح الابن فى إحدى المراحل الدراسية هو أهم ما يشغله، ثم حصول الفرد على عقد عمل بالخارج بنسبة (٢٠٪) ،ثم يأتى فى النهاية انتصار الوطن فى إحدى المعارك السياسية أو العسكرية.

- أثبتت النتائج العزوف عن المشاركة السياسية فقد أوضح (١٥ر٧١٪) من أفراد العينة أنه لا توجد لديهم بطاقة انتخاب، وكانت تبريراتهم تنحصر فى (مش فاضى - مشغول - معرفش). وحتى من لديه بطاقة انتخاب ونسبتهم (٢٧٪) نجد أن (٢٣ر٢٩٪) منهم لا يذهبون للإدلاء بأصواتهم. وأكد المبحوثون "صوتى ليس له قيمة ومفيش نزاهة والحكومة بتنجح اللى هى عايزاه وبالتزوير". أى أن السلبية والعزوف عن المشاركة له أسبابه فى المحيط الاجتماعى من حيث غياب الديمقراطية وأساليب القهر والقمع التى تجعل من كلمة السياسة ترتبط فى الأذهان

بالاعتقال والمخاطرة وضياع المستقبل.

- أثبتت النتائج غياب الانتماء القومى العربى. فقد رفض المبحوثون الاهتمام بقضية فلسطين بنسبة (٩٢ر٥٦٪)، وقد اتفقت هذه الاستجابة مع ما روجته وسائل الاعلام من أن المعاناة الاقتصادية سببها حروبنا من أجل فلسطين. ولذلك جاءت استجابات المبحوثين على النحو التالى : بلدنا تعبت واحنا محتاجين كل قرش والفلسطينيون تجار شعارات وبينكروا فضل مصر، والفلسطينيون باعوا أرضهم، والفلسطينيون أغنياء ومليونيرات فى العالم، والفلسطينيون خونة وطبعهم الغدر. فالشعب الفلسطينى لم يعد شعبا مشردا وأرضه مغتصبة. وهذا يدل على تدهور قيم الانتماء القومى. بل أننا نجد أن نسبة (٨٠ر٣٨٪) من الموافقين على الاهتمام بالقضية يرجع ذلك أساسا إلى أن فلسطين دولة اسلامية فالانتماء الإسلامى هو الأساس وليس الانتماء العربى.

- أثبتت النتائج أن (٨٠ر٦٨٪) يوافقون على تدعيم العلاقات والتعاون مع الدول العربية إلا أن هذا لا يعكس روح الانتماء القومى لأن استجابات المبحوثين كانت تعكس الروح النفعية، فمثلا نتعاون مع الدول الخليجية النفطية وليس مع الدول الفقيرة كاليمن والسودان والأردن. فالدول النفطية تنعش السياحة وتعطينا مساعدات كما أنها تستوعب عمالة. أى أن العروبة هنا تقاس بمقياس نفعى بحت. وهذا نتاج طبيعى لسياسة الانفتاح التى تغرس قيم الانتماء لمن يعطى المساعدات فقط.

ثالثا : أهم المشكلات التى صادفت الباحث أثناء إجراء الدراسة :

أ- مشكلات عامة :

- عدم وجود مكتبات شاملة بها أحدث المراجع العلمية عربية وأجنبية سوى مكتبة الجامعة الأمريكية التى تشترط دفع قيمة اشتراك سنوى مرتفع.
- ارتفاع أثمان الكتب والمجلات العلمية مما يجعل الباحث عاجزا عن شراء معظمها على أهميتها.
- إنفاق الباحث على الدراسة يتكلف نفقات مرتفعة وخاصة طبع استمارة الاستبيان وكتابة الرسالة على الآلة الكاتبة ثم تصويرها، وهذا غير تصوير بعض المقالات أو بعض الفصول من الكتب وغيرها التى قد تصل إلى عدة آلاف من الجنيهات وذلك على نفقة الباحث ثم تعوضه الجامعة بمكافأة هزيلة جدا من بضعة مئات من الجنيهات وهذا لا يشجعه على الاستمرار فى البحث العلمى.
- الهموم الحياتية للباحث وأهمها تدبير مسكن وتجهيز شقة والإنفاق على الملابس والغذاء والعلاج. وهى تؤثر على الإنتاج العلمى تأثيرا سلبيا حيث ينصرف ذهن الباحث إلى محاولة تدبير هذه النفقات.
- مشكلة إتقان اللغة الأجنبية تؤثر على الإنتاج العلمى ، وجعلت الباحث لا يستطيع الاطلاع على التراث الغربى. وهذه مشكلة يعانى منها الباحثون فى مصر وترتبط أساسا بنظام تعليمى لا يساعد على إتقان اللغة.

وتكتمل المشكلة عندما لا تساهم الجامعة بمساعدة الباحثين على إتقان اللغة وإعداد دورات لتعليمهم على نفقة الجامعة.

ويرتبط بذلك نظام البعثات فى الجامعات المصرية والذى يسير ببطء شديد، والأعداد التى يتم اختيارها قليلة جدا ، بل أن شروط الاختيار تتطلب إتقان اللغة، وهذا غير متوافر أصلا، فالدولة لا تنفق على الباحثين لتعليمهم فى الخارج ولا فى إعدادهم فى الداخل.

- انعكاس الظروف المجتمعية على العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة، مما جعل علاقات الصراع والعداء تسيطر على علاقات الزمالة والتعاون وهو ما يؤثر على مسيرة البحث العلمى.

ب- مشكلات البحث الميدانى :

- التعقيدات الأمنية والإدارية التى تقوم بها المؤسسات المختلفة عند إجراء البحث الميدانى . فكان يطلب من الباحث موافقة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بل أن بعض المسئولين كان يرفض إجراء المقابلات . وهذا لغياب الوعى العلمى بأهمية هذه البحوث.

- رفض المبحوثين وخاصة شريحة البرجوازية الكومبرادورية مقابلة الباحث، ولذلك لم يستطع الباحث إجراء الاستبيان إلا مع عشرة أفراد منهم وذلك بصعوبة بالغة . كما رفضت باقى شرائح البرجوازية الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم أرباحهم وحجم إنفاقهم على الملبس والمأكل والترفيه نظرا لضخامة المبالغ التى ينفقونها.

- رفضت نسبة كبيرة من المبحوثين الإجابة على الأسئلة التى تتعلق بأمور سياسية، واعتبروا أن السياسة ليست من اختصاصاتهم لأن "لها الناس اللى بيفهموا فيها". وهذا يعكس مناخ القهر السائد فى المجتمع.

- عدم تعاون المبحوثين عموما مع البحث. وهذا يرجع أساسا إلى عدم وعى المبحوثين بأهمية البحوث بالإضافة إلى يأسهم من التغيير ، فهم مؤمنون بأنه لا جدوى من البحوث.

- وأخيرا فإن اختزال دور الجامعة من مؤسسة بحثية وتعليمية إلى مؤسسة تعليمية فقط تقوم بتعليم الطلاب قد أدى إلى انتشار الكتب المدرسية والدروس الخصوصية والملخصات على حساب المراجع العلمية الجادة وإجراء البحوث الجادة.

الهوامش والمراجع

١- سمير نعيم أحمد، ماهية أنساق القيم وعوامل تشكلها وتغيرها فى مصر، مجلة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٨٢ - ص ١٢٣ - ١٢٦.

٢- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦، ١٠٧.

٣- باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠، ص ٢٥ .

٤- إيغور بيليايف وافغينى بريماكوف، مصر فى عهد عبد الناصر، تعريب عبد الرحمن الخميسى، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥.

٥- عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة ، الطليعة/ السنة الرابعة، العدد ٢ فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٢.

٦- على الدين هلال ، تطور الإيديولوجية الرأسمالية فى مصر، الديمقراطية والاشتراكية ، الفكر العربى، السنة الأولى، نوفمبر ١٩٧٨، ص ٢١، ٢٢.

٧- إبراهيم سعد الدين، الفكر فى المجتمع الاشتراكى، الكاتب ، يناير، ١٩٦٥، ص ٦-٢٩.

٨- جوده عبد الخالق وآخرون ، الانفتاح . الجذور . الحصاد. المستقبل، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢- ص ص ٢٩٦- ٣٦٩.

٩- محمد دويدار ، الاقتصاد العربى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات العربية الأسكندرية، ١٩٧٨ - ص ٥٣٧.

١٠- إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح، كتاب الأهالى، العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٢.

١١- جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر، المركز العربى للبحث، القاهرة ١٩٨٢، ص ٩٦، ٩٧.

١٢- فؤدا مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، مركز البحوث العربية ، ١٩٨٧ ص ٣٧ .

١٣- عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، جزأين، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢ ،ص ٤٩٦، ٤٩٧.

١٤- جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٦، ٩٧.

١٥- نادر فرجانى، الهجرة إلى النفط : أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٧ ، ٥٨.

١٦- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ط٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢ ص ٤٢، ٤٣.

١٧- سعيد اسماعيل على، محنة التعليم فى مصر، كتاب الأهالى، نوفمبر ، ١٩٨٤، ص ١٠٢.

١٨- محمد نور فرحات ، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٧٠، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٢٠، ٢٣.

١٩- عادل حمودة ، الهجرة إلى العنف، دار سيناء للنشر ، ١٩٨٧ ،ص٢٦٥، ٢٦٦ .

٢٠- نبيل عبد الفتاح ، الانفتاح كنموذج للتنمية، ندوة مفاهيم التنمية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش ايبرت، ديسمبر، ١٩٨٠.

٢١- حسن حنفى، الدين والثورة فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، مكتبة مدبولى ، بدون تاريخ.

٢٢- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، دراسات عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، ط٢ ، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ٢ ٤٢- ٤٣.

٢٣- جمال حمدان ، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى، والرابع كتاب الهلال، ص ٥٩٤-٥٩٨.

٢٤- محمد حسنين هيكل، خريف الغضب :قصة بداية ونهاية السادات، ط٤، بيروت ، ١٩٨٣- ص ٣٧٣، ٣٨٧.

٢٥- محمد فرج ، أزمة الانتماء فى مصر، مواقف (مجلة غير دورية)، بدون تاريخ.

الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية
فى السبعينيات والثمانينيات

محمد محمد عبد البديع
مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة- قسم الاجتماع

مقدمة:

لا أحد يزعم أن الجريمة الاقتصادية ظاهرة جديدة فى المجتمع المصرى. إلا أنه يمكن القول إن ثمة اهتماما بدرسها خلال السنوات الأخيرة. وربما يرجع ذلك إلى أن الجريمة الاقتصادية قد برزت خلال العقدين الماضيين وكأنها قد اخترقت نسيج المجتمع، فأصبحت تمثل عنصر توتر فى قلب النظام السياسى، فضلا عن الآثار السلبية العديدة التى تمارسها داخل الهيكل الاقتصادى للمجتمع. وكنتيجة لهذه الأهمية فقد ظهرت بعض الدراسات التى تناولت أشكالا مختلفة من الجرائم الاقتصادية(١). والمتأمل لهذه الدراسات يلحظ أنها قد قدمت فهما للانحراف الاقتصادى والجريمة الاقتصادية يكاد يختزلها إلى ذلك النمط من السلوك المنحرف الذى يرتبط بأداء الوظائف الحكومية فقط (٢) مما أدى إلى غياب انحراف جرائم دوائر الأعمال الخاصة عن نطاق اهتمامها.

ولعل محاولة الوصول إلى رؤية أكثر اتساعا للجرائم الاقتصادية تفرض علينا أن نأخذ فى الاعتبار التحولات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد المصرى، والتى سمحت بحضور مكثف لدوائر الأعمال الخاصة وعلاقاتها المتشابكة مع جهاز الدولة. ولهذا فإن نظرتنا للجرائم الاقتصادية ينبغى أن تمتد لتحيط ليس فقط بانحراف وفساد الموظف الحكومى، ولكن ينبغى أن تتضمن أيضا ممارسات هذه الدوائر المتداخلة أو المتقاطعة.

وتحاول هذه الورقة أن تقدم رؤية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر عبر سياقات بنائية ، بحيث تكشف كيفية انتظام آليات ممارسة بعض صور الجرائم الاقتصادية فى نفس خطوط الآليات التى حكمت جانبا كبيرا من تطور البنية الاجتماعية والثقافية. ويتأسس الطرح هنا على افتراض مؤداه : أن تحولات الأنساق الأساسية

للمجتمع قد تتولد عنه صيغ جديدة من الجريمة الاقتصادية مرتبطة بعناصر جديدة تعكس صورة علاقات اجتماعية جديدة، مما قد يؤدى إلى اختفاء بعض الملامح القديمة (بل وربما بعض الصور القديمة) أو تأثرها شدة وضعفا أو ظهور ملامح أو صور جديدة لهذه الجريمة.

ووفقا لهذا فإننا سوف ندخل فى تحليل عبر مستويات ثلاثة : المستوى الأول نحاول تقديم رؤية لخصوصية الجرائم الاقتصادية فى العالم الثالث، ونعرض فيه لبعض الدراسات والتحليلات التى حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية فى سياق عمليات التحول التى تخبرها مجتمعاته، بهدف إثارة حوار فى الذهن أثناء التعامل مع سياق مصر النوعى. أما المستوى الثانى : فهو تحليل للظروف البنائية المتغيرة للمجتمع المصرى فى السبعينيات، والتى نفترض أنها كانت فاعلة فى تشكيل وصياغة ملامح جانب هام من أبرز صور الجرائم الاقتصادية. ثم يأتى المستوى الثالث: وفيه نحاول استكشاف أبعاد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات. ونختم بحديث قصير عن وضعية المرأة داخل منظومة الجرائم الاقتصادية. وهو ما يمثل محاولة للاختلاف مع بعض نتائج الدراسات السابقة ونختم بعرض لبعض المشكلات المنهجية فى دراسة الجريمة الاقتصادية فى مصر كإجراء وظيفى للاستبصار بطبيعة القيود المفروضة على تناول صور هذه الجريمة، وبالتالى صعوبة بناء تصورات تتسم بالدقة حولها.

أولا : خصوصية الجريمة الاقتصادية فى العالم الثالث :

من الجدير بالأهمية أن نقرر هنا أن الجرائم الاقتصادية ليست حكرا فقط على مجتمعات العالم الثالث ، بل أن هناك أشكالا عديدة فى الدول المتقدمة أيضا . غير أن أهمية دراستها فى المجتمعات النامية تأتى من كونها أكثر التصاقا بطبيعة التحولات النوعية التى تخبرها هذه المجتمعات الأخيرة ، بحيث أصبحت تمثل خطرا حقيقيا فى بعض الأحيان (٣). وقد عكست Hoogvelt وجهة النظر هذه عندما أشارت إلى أن ممارسة الفساد فى المجتمعات النامية المعاصرة تعد أكثر استشراء وتغلغلا فى هذه المجتمعات عنها فى المجتمعات المتقدمة ، بل أنها أكثر انتشارا وتغلغلا فى نمط الحياة اليومية فى المجتمعات النامية حتى أنها تؤدى إلى تمزيق الحياة الاقتصادية فى هذه المجتمعات(٤) . ولا شك أن دلالة هذا الفهم تشير إلى ضرورة التمييز بين الجرائم الاقتصادية التى تجرى فى مجتمعات نامية عن تلك التى تقع فى مجتمعات متقدمة. من حيث الآليات المحركة لها، وحجم تأثيرها فى البناءات والوظائف المختلفة فى المجتمع. ويستلزم هذا الفهم تقديم عرض مختصر لبعض التحليلات التى حاولت تفسير الجرائم الاقتصادية فى سياق عمليات التحول التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث، ولنتمكن من خلاله من تطوير رؤية خاصة بواقع هذه الجريمة فى السياق المصرى النوعى.

تمثل قضية التنمية وعلاقتها بالجريمة بشكل عام والجريمة الاقتصادية بشكل خاص محور اهتمام عديد من الدراسات ، بحيث دائما ما يتم تناول الصور المختلفة للجرائم الاقتصادية ، والتى قد تتراوح ما بين أفعال السرقة وجرائم الملكية المختلفة والفساد فى مجال الأعمال الحكومية، على أنها أحد الإفرازات الناتجة عن عمليات التنمية التى تحدث فى المجتمعات النامية(٥).

وتظهر فى هذا الإطار الجرائم التى يقترفها كبار الموظفين وبعض رجال السياسة، والتى قد تتمثل فى العمولات والاختلاسات . إذ يؤدى انخراط المستويات الإدارية العليا فى ممارسة أفعال غير مشروعة إلى تزايد وانتشار هذه الأفعال فى المستويات الإدارية الدنيا، وذلك فى ظل حالة الاستياء التى تسود هؤلاء من جراء عدم تعرض كبار الساسة وكبار الموظفين للعقاب القانونى الرادع والواجب فى مثل هذه الحالات(٦)، ويساهم تزاوج وتفاعل هذه الأفعال غير المشروعة فى المستويات الإدارية العليا والدنيا فى إعاقة عمليات التنمية فى هذه المجتمعات وفقدان الفاعلية الحقيقية لها، بالإضافة إلى سيادة حالة من عدم الاحترام من جانب أفراد هذه المجتمعات لدولاب العمل السياسى والحكومى.

وقد تطور تحليل جاء عبر دراسة Hoogvelt حيث نظرت إلى صور الانحراف الاقتصادى التى تحدث فى المجتمعات النامية، والتى تخبر حالة من التحول تؤدى إلى تراكب عناصر من الأشكال الاجتماعية الآفلة مع عناصر من الأشكال الاجتماعية الآخذة فى التنامى، بحيث يظهر النسق الاجتماعى وكأنه يفتقر إلى التجانس والاتساق بين مكوناته وفى أدائه لوظائفه. ففى مثل هذه المجتمعات يفهم الانحراف الاقتصادى باعتباره عملية من الاتجار Process of Trade ومن ثم فهى تأخذ شكلا نمطيا. فالقوة تجارة من أجل الثروة ، والثروة تجارة من أجل الهيبة Prestige والهيبة تجارة من أجل الثروة، والثروة تجارة من أجل القوة.وهكذا حلقات متصلة. وتفرق هوجفلت بين مستويات الفساد كعملية :

١- الفساد على مستوى صناعة القانون.

٢- الفساد على مستوى تطبيق القانون.

ومن خلال هذا التقسيم يمكن تمييز أربعة أشكال مختلفة للفساد .

أولا : الرشوة على مستوى صناعة القانون. ويعد هذا الشكل من أعلى مستويات الفساد ، وتتم فيه عملية من التأثير السياسى غير الرسمى بواسطة الصفوات الاقتصادية لتوجيه آلة إصدار القوانين بما يخدم مصالح هذه الصفوات.

ثانيا : الابتزاز على مستوى صناعة القانون. ويمارس هذا النوع من الفساد من خلال الصفوات السياسية، والتى تختص بصياغة القوانين والسياسات وتعمل من خلال هذا على دعم وتثبيت القوة فى المجتمع. ويندرج تحت هذا النوع من الفساد ممارسات كبار الموظفين والسياسيين.

ثالثا: الفساد عند مستوى تطبيق القانون. ويضم هذه الفئة من الجرائم الصغيرة التى يرتكبها متوسطو وصغار الموظفين الذين لا يستطيعون ممارسة الفساد عند مستوى صناعة القانون وذلك بحكم المواقع التى يشغلونها فى النسق التنظيمى .

رابعا : وفيه نتحول إلى أسفل قاع هرم الفساد ، ويشمل ذلك السلوك المتصل بالجمهور العام فى تعامله مع صغار الموظفين فى أسفل السلم البيروقراطى(٧).

وهكذا تبدو ممارسة الفساد والجرائم الاقتصادية فى المجتمعات النامية وكأنها تأخذ تدرجا هرميا يبدأ من الجماعات التى تشغل مواقع متميزة فى البناء الاجتماعى ويمثل سلوكها أهم صور الانحراف، وينتهى بالجماعات التى تشغل مواقع متدنية فى هذا البناء وتعتبر جرائمهم أقل خطورة من النوع الأول.

إلا أن هناك بعض الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى الافتراضات الضمنية الكامنة هنا .فالجرائم الاقتصادية تبدو وكأنها أحد المصاحبات اللازمة لعملية التحول فى المجتمع ، أو أنها نتيجة طبيعية للدخول فى تنظيمات أكثر حداثة. أى أن استمرار الانحراف الاقتصادى هو رهن استمرار حالة التراكب واللاتجانس بين الأشكال القديمة للتنظيم والأشكال الحديثة. وهنا يبدو وأن ثمة نظرة معيارية فالمجتمع الذى استطاع أن يستقر فى الحداثة (نموذج المجتمع الغربى المثالى) هو المجتمع الذى تختفى فيه أو تقل مظاهر الانحراف والإجرام الاقتصادى. ووفقا لهذا فإن مجتمعات العالم الثالث سوف تظل تعانى من تزايد حالات الانحراف الاقتصادى طالما أنها لم تدخل فى إطار هذا النموذج المثالى. وترتيبا على هذا الفهم فإن الجريمة الاقتصادية يتم تناولها كما لو كانت ظاهرة مرضية طارئة فى المجتمع، تمثل عنصر تحدى أو عامل إعاقة أو أثرا جانبيا لعملية تحديث ناجحة بالضرورة. ورغم الاهتمام بعنصر القوة فى التحليلات السابقة إلا أنه ظهر بصورة مجردة ومنفصلا عن طبيعة وخصوصية التركيب الطبقى فى العالم الثالث.

وفى ضوء ما سبق تنطلق هذه المحاولة من مخالفة الافتراض الذى يرى أن الجريمة تعد أحد مصاحبات عمليات التنمية، وذلك بدلالة خبرة التحول فى المجتمع المصرى. كما أن محاولة الاقتراب هنا لا ترى فى الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية، بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسى والثقافى والاقتصادى والمتصل بتوجهات الإيديولوجية الرسمية فى لحظة تاريخية معينة. وتأسيسا على ذلك فإن محاولة تلمس بعض الملامح الجديدة لهذه الجريمة تستلزم الدخول إلى المسرح الاجتماعى الذى تكونت فى ثناياه ، لتقديم استعراض مختصر لأهم تغيرات البنية الاجتماعية فى المجتمع المصرى ولتوضيح ارتباط آليات البنية الاجتماعية المتغيرة بملامح الجريمة الاقتصادية.

ثانيا : التحولات الاجتماعية منذ مطلع السبعينيات : سياق تشكيل الملامح الجديدة:

جاءت السبعينيات لتعلن عن فصل جديد فى التاريخ المصرى ، وتمثلت البداية فى عملية الإقصاء الدرامى للجناح اليسارى فى مايو ١٩٧١، وكافتتاحية لمشهد جديد ينبئ بتغيرات عميقة سوف يشهدها المجتمع المصرى على كافة الأصعدة، فتوالت مجموعة من القوانين والإجراءات والترتيبات كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمل التنظيمات السياسية والاقتصادية والسياسية الخارجية، مع استبدال مجموعة الأفكار والمفاهيم التى شكلت المناخ الفكرى للنظام(٨). فعلى المستوى السياسى شن هجوم ضارى على مفهوم الحزب الواحد تمخض عن تجربة المنابر السياسية، ثم إصدار قانون الأحزاب فى مايو ١٩٧٧ وبما يعنى قبول مبدأ التعددية الحزبية فى سياق افتراض دعم فكرة الحرية

السياسية. وقد مثلت الصيغة الليبرالية التى طرحت فى هذه الفترة مطلبا وظيفيا لإحياء نموذج الرأسمالية الخاصة بشكل رسمى وقانونى، وبمثابة تعهد لمختلف الفئات التى شكلت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الجديدة بعدم تجاوزهم فى عملية اتخاذ القرار. وقد أدت هذه المحاولة لحقن الليبرالية فى دماء النسق مع استمرار عنصر القهر السياسى إلى تزايد الاضطراب البنائى(٩).

وعلى المستوى الاقتصادى فقد انتهجت القيادة السياسية خطوات أطلقت المجال متسعا أمام القطاع الخاص. مع السماح للاستثمار العربى بممارسة نشاطه من خلال سلسلة من القوانين التى أعادت تشكيل طريقة عمل النظام الاقتصادى سواء فيما يتعلق بآلياته الداخلية أو فيما يتصل بعلاقاته بالنظام العالمى، وليتجه نحو مزيد من الخضوع والاندماج، ولتتقلص سيطرة الدولة المركزية على التحكم فى حركة الاقتصاد . وكنتيجة لهذه الإجراءات فقد ظهر الاقتصاد المصرى كما لو كان منقسما إلى أجزاء عديدة لكل منها قواعده وآلياته الخاصة. فهناك القطاع الخاص المحلى، والقطاع العام، والقطاع المحلى المختلط- وفيه تتوزع الملكية بين رأس المال العام والخاص - وقطاع الشركات المشتركة ذات الملكية المختلطة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبى، ثم فروع الشركات الأجنبية والشركات دولية النشاط والمملوكة ملكية خاصة لرأس المال الأجنبى(١٠). كما ظهر أيضا ما يمكن تسميته قطاع الاقتصاد الإسلامى ممثلا فى البنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال، هكذا أجزاء عديدة غير متساوقة، بل لقد أصبح لكل جزء من هذه القطاعات سوق وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والأجور والتمويل(١١). وكنتيجة لهذا الخليط أن ظهرت بالتوازى مع التجزؤ والتعدد أشكال الممارسات الضارة بالهيكل الاقتصادى ، بعضها مشروع بحكم القانون وبعضها شبه مشروع والآخر غير مشروع.

وقد ترتب على كل هذا مزيد من الاختلال والتشوه فى البناء الطبقى المصرى مع ما صاحب ذلك من ازدياد التفاوت فى توزيع الدخل، وتدهور أوضاع الفئات الوسطى العريضة التى استطاعت أن تحقق قدرا من الاستقرار خلال الفترة السابقة على السبعينيات.

وفى ظل هذه الظروف لم تظهر إمكانيات خلق تنمية ذاتية حقيقية فى المجتمع المصرى كما أن نمط التحول الذى حدث لم يحمل مؤشراتها فى المستقبل القريب أو البعيد، حيث قامت عملية نمو مثقل من البداية بعبء دين خارجى هائل مع انقلاب معدلات التضخم وتفاقم معدلات البطالة. وبكل ما يعنيه ذلك من توليد لضغوط اجتماعية وسياسية لا يسهل التنبؤ بعواقبها . كما أنه لا يخضع لسيطرة صانع القرار المصرى بسبب الاعتماد على عوامل خارجية (الارتباط الشديد بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية). فإخفاق وعجز سياسات السبعينيات والثمانينيات يعزى إلى نظام سياسى مخترق لا يستطيع طرح أهداف جمعية فى ظل حالة الاستغراق فى علاقة عدم تكافؤ وتناقض فى المصالح مع الآخر المسيطر. كما يعزى أيضا إلى الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية، والتى لم تتطور منذ نشأتها من أجل تطوير قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالا لبنية الإلحاق بالنظام العالمى، والتى استأنفت نموها منذ مجئ

السبعينيات – وحتى الآن – بأساليب غلب عليها الطابع الطفيلى من أجل الحصول على فرصة الكسب السريع، وبحيث أضحى هذا الطابع كما لو كان هو الأسلوب الأمثل للممارسة الاقتصادية، فاتسعت نطاقاته لدى فئات عديدة فى حدود الفرص التى يمكن أن تتاح لها.

ومن الملفت للنظر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تشكلت مع السبعينيات (وربما حتى الآن) قد تحددت إلى حد كبير من خلال آليات غير رسمية مثل العائلة والشلة(١٢). وقد انعكس هذا فى تركيب الصفوة وبعض العناصر التى تم تصعيدها إلى مراكز قيادية عليا، كما تجلى أيضا فى خصائص وحركة الرأسمالية المصرية خلال هذه الفترة . ولاشك أن هذه العناصر تتصل أكثر ما تتصل بجوهر الثقافة التقليدية فى المجتمع والتى تم توظيف عديد من عناصرها أيضا فى الخطاب السياسى الرسمى : العائلة المصرية ، كبير العائلة ، أخلاق القرية، قانون العيب......إلخ . فهى عناصر تؤكد على الطاعة والإذعان وعدم الاختلاف ، وبالتالى تناقض مفهوم دولة المؤسسات وسيادة القانون وقضية الديمقراطية والتى طالما ترددت أيضا فى ذات الخطاب بغرض إضفاء الشرعية على تحولات النظام. ومن غير المتوقع وفقا للمحددات السابقة إنتاج فعل يتسم بالرشد والعقلانية على مستوى السياسة والاقتصاد، وليظهر بديلا عنه فعل يتسم بعدم الاتساق واللامعيارية.

ولئن كان المجتمع المصرى قد شهد تحولا حاسما على الصعيد الاقتصادى والسياسى والطبقى، فانه قد خبر أيضا تحولا هائلا على مستوى منظومة القيم الحاكمة للسلوك، بحيث تناسب مع تحولات الأصعدة الأخرى. ومن المظاهر الدالة على هذا التحول تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، مع استبدال مفهوم العمل لمفهوم المكسب، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة. وانعكس هذا فى انخفاض أسهم العلم والتعليم كمؤشرات أساسية للمكانة الاجتماعية.(١٣) كما سادت قيم الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تعلو على مصالح الجماعة والمجتمع، فبرزت الحلول الفردية باعتبارها حلولا مثلى. ومع انغماس برجوازية السبعينيات فى أنماط من السلوك الاستهلاكى الترفى والاستفزازى، وغزو السلع الكمالية والمظهرية ، فقد جاء نمو القيم الاستهلاكية نموا سرطانيا مع انتشارها وشيوعها كنمط عام لدى فئات مختلفة. هذا بالإضافة إلى الأوضاع الجديدة التى تشكلت من خلال الهجرة إلى بلاد النفط، لتساهم هذه التحولات القيمية فى النهاية فى تأصيل الحس المادى لدى معظم فئات المجتمع، ولتؤدى إلى استلاب ثراء وعمق قيمة الانتماء للوطن بحيث تتقلص إلى أدنى مستوياتها. ورغم انبهار صفوة السبعينيات بالنموذج الغربى وترويجها لقيمه فى أكثر أشكالها ابتذالا- خاصة الطراز الأمريكى منها- إلا أنها قد عمدت أيضا فى نفس الوقت إلى استثمار وتوظيف عنصر الدين بطريقة مؤثرة وفعالة، ولأهداف عديدة منها: تمرير وتدعيم وتبيئة السياسات الجديدة، ووقف نمو وتجميد الاتجاهات المعارضة لهذه السياسات، ثم تبرير شرعية ومشروعية التسلطية الجديدة. وقد تشكلت من خلال توظيف هذا العنصر عملية استنفار واستغلال للمشاعر الدينية للجماهير لقبول تحولات

تتناقض بصورة واضحة مع مصالحها الحيوية. وسوف تتجلى آثار استثمار هذا العنصر وعناصر أخرى- فيما بعد - على المستوى الجرمى فى الجزء القادم من المعالجة.

هكذا بدأت المكونات الأساسية للبناء الاجتماعى وكأنها تدخل فى علاقة تدابر أو تنافر، بحيث تظهر كما لو كانت تحكمها علاقات الإضافة لأشياء مختلفة ومتناقضة . وتنعكس هذه التناقضات فى اختلال بعض المعايير التى تحكم السلوك، حيث يوجد العديد من المواقف التى تختل فيها معايير الصواب والخطأ ، يصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ، ومعايير الالتزام ، يصبح كسر القوانين والتملص من المسئولية مظهرا شائعا للسلوك(١٤) . وبفعل هذا التفكيك والتناقض يخلق مناخ يؤدى إلى تسهيل ممارسة الانحراف بشكل عام والاقتصادى منه خاصة، بحيث لا يصبح وقفا على جماعة (خارجية موصومة أو ذات ثقافة خاصة) بقدر ما ينسرب فى جماعات عديدة مختلفة وفى مجالات مختلفة. فأحد الملامح المميزة للانحراف الاقتصادى فى السبعينيات أنه لا يشترط جدولا خاصا لقيم الفاعلين مفارقا لجدول القيم السائد فى المجتمع، بل إنه قد يعكس تعلقا شديدا بهذا الجدول العام.

ثالثا : ملامح جديدة للجريمة الاقتصادية فى المجتمع المصرى

تتجه المعالجة هنا إلى محاولة الاقتراب من ذلك النوع من الجرائم الاقتصادية الذى يحدث فى الدوائر العليا للمجتمع، والتى لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية(١٥) ويصعب دراستها من خلال الأساليب التقليدية المتبعة فى دراسة الجريمة. وتكمن أهمية هذا الاقتراب فى كونها عنصر تبصير بالآفاق الجديدة التى يمكن أن تصل إليها الجريمة الاقتصادية. والشروط الحاكمة لها فى سياقها التاريخى النوعى.

وقد عكست المحاكمات التى جرت مع مطلع الثمانينيات جانبا من الانحرافات والجرائم الاقتصادية المستترة، والتى تتزاوج ما بين عناصر من كبار رجال المال والأعمال وعناصر من كبار البيروقراط، بل وبعض العناصر التى تنتمى إلى الصفوة السياسية . ولعله من المفيد فى هذا الصدد- فى ظل غياب البيانات المنظمة والمتاحة حسبما أشرنا سابقا(١٦) - محاولة قراءة بعض الملامح الخاصة بالجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالعناصر السابقة من خلال وقائع بعض المحاكمات التى تمت بشأن مجموعة من القضايا(١٧). تأسيسا على افتراضين: الأول يشير إلى أن الدين والعائلة والشلة قد مثلت آليات أساسية كامنة فى منطق العلاقات السياسية والاقتصادية، فالمتغيرت الاجتماعية التى حدثت قد عمقت من فاعليتها. كما أن النموذج النوعى الجديد للتسلط ذى الوجه الليبرالى الذى ظهر مع السبعينيات قد اعتمد إلى حد كبير على كثافة تشغيل هذه الآليات فى مجال الفعل السياسى والاقتصادى، وبما يعنى إمكانية انعكاسه على مستوى فعل الجريمة الاقتصادية. كما يمكن أن نفترض أيضا أن الجرائم الاقتصادية من أكثر صور الجرائم التى قد ترتبط بتوزيعات مختلفة للقوة. ويتضمن هذا الافتراض قضية ضمنية تشير إلى أنه قد لايوجد نظام واحد

للقوة بل أنها قد تتوزع بين جماعات قليلة، كما أن مصادر هذه القوة قد تختلف فى بعض العناصر وتتشابه فى عناصر أخرى من جماعة إلى جماعة، ويرتكز التفاعل بين الجماعات على علاقات تتراوح ما بين التحالف والصراع. وتعد المصالح الخاصة بكل جماعة المحدد الرئيسى لبروز أحد هذه العلاقات. ووفقا لهذا يمكن تصور أشكال مختلفة من الجرائم الاقتصادية فى ارتباطها بأشكال مختلفة من القوة.

١- جرائم الصفوة السياسية :

وتشمل الممارسات غير المشروطة لعناصر فى مركز القرار السياسي. ويستمد هؤلاء قوتهم من استنادهم إلى الأسس الشرعية القانونية للسلطة التى يرتكزون عليها مباشرة. وفى هذا الشكل يتم استخدام القوة لتحقيق أهداف أكثر من تلك التى منحتها وسمحت بها القوانين لموضوعات ومجالات معينة، ومن أمثلة ممارستهم الرشاوى كبيرة الحجم ، والعمولات الضخمة (سلاح- بترول- مواد تموينية- مقاولات...إلخ).

٢- جرائم أولى القوة المشتقة:

وهى ممارسات غير مشروعة وغير قانونية تتم استنادا إلى سلطة ملاصقة لها أو قوة أصيلة مثل الصفوة السياسية فى الشكل السابق. وتضفى هذه الأخيرة- كنواة مشعة للقوة- من النفوذ والهيبة مايجعل أولى القوة المشتقة فى وضع شبيه بنمط القوة الأول. وهو ما يسمح بمرور أو تمرير سلوك وممارسات الأشخاص الذين يمتلكون هذه القوة رغم مخالفتها للقانون. ومن الأمثلة الدالة على هذا الشكل الأفعال التى اقترفها الأشخاص الذين كانوا على صلة بالرئيس السابق، والذين صدرت بشأنهم أحكام قضائية.

٣- الجرائم التى تستند إلى العائلة :

وفى هذا الشكل فإن الانحرافات الاقتصادية تتم من خلال شبكة العلاقات العائلية. ولا تقتصر العائلة هنا على الزوج والزوجة والأبناء ، بل تمتد لتشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة والأقارب والأصهار. فبعض الكيانات الاقتصادية (التى ظهرت كشركات ومارست صورا متباينة من الجرائم الاقتصادية) لاتقترب كثيرا من حقيقة وواقع الشركات الاقتصادية، إذ أن أبرز سماتها يتمثل فى الدمج الكامل بين الملكية والإدارة والعائلة، وهى بهذا الشكل تعد أكثر اقترابا من فكرة العائلة المتحدة بحكم علاقات الدم والمصاهرة(١٨).

٤- الجرائم التى تستند إلى قوة الشلة:

والشلة هنا جماعة أولية صغيرة العدد تربطها علاقات شخصية قوية ينتشر أفرادها فى دوائر وحلقات مختلفة ويدعمون بصورة متبادلة الأنشطة غير المشروعة القائمة بينهم. ولقد كشفت تحقيقات جهاز المدعى العام الاشتراكى

لكبار تجار العملة وتهريب النقد الأجنبى والنصب على البنوك والأغذية الفاسدة وغيرها من القضايا التى نظرت أمام جهات مختلفة، عن دور هذه العلاقات فى دعم وممارسة سلوك الإجرام الاقتصادى بصور مختلفة(١٩).

٥- الجرائم التى تستند إلى قوة التراث الدينى والتاريخ:

وتبدو الأفعال التى تندرج تحت هذا الشكل وكأنها تستدعى عناصر من قوة الماضى الدينى المقدس فى التاريخ لتمارس من خلالها مخالفة القانون فى الحاضر . ويتم فى هذا الشكل توظيف الخطاب الدينى لتأكيد أن الأنشطة الاقتصادية التى تتم تجرى وفق القواعد الإسلامية وبعيدا عن شبهة الربا. ولعل أوضح تجسيد لها يتمثل فى الممارسات غير المشروعة التى انخرطت فيها شركات توظيف الأموال، حيث استخدمت عناصر عديدة من الرموز التى تمتلك قدرا كبيرا من القداسة. فالأسماء يمكن أن تكون (الهدى، بدر، الريان، الهلال ، السعد) كما أن أشخاصا من أبرز رجال الدين يمكن أن يكونوا إما أعضاء فى مجالس الإدارة ، أو معلنين عن مشروعات وأنشطة هذه الشركات، أو مستشارين لها.

ولا تفهم الأشكال السابقة بصورة منفردة إذ نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. ويثير ذلك قضية التشابك والترابط بين جهاز الدولة ممثلا فى كبار البيروقراط وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى فى عالم الأعمال الحرة. وبحيث تتشكل لنا التنويعات التالية:

١- الترابط العضوى بين كبار البيروقراط فى جهاز الدولة ورجال المال والأعمال. ومن صوره إدارة القطاع العام لمصلحة (وحساب) القطاع الخاص بصورة منظمة فيما يعد أحد أهم العوامل الفاعلة فى استنزاف وتخريب هذا القطاع. وبالتالى اتساع حجم الضرر الواقع بالاقتصاد القومى ولينتهى الأمر بالخصخصة بعد استنفاذ مهمة هذه الإدارة .

٢- الترابط العضوى بين عناصر من رجال المال والأعمال وعناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى من داخل هذه الفئة، وبحيث يصعب أحيانا إقامة فصل واضح بينهما.

٣- الترابط العضوى القائم بين عناصر من الصفوة السياسية وبين عالم التجارة والأعمال.

٤- الترابط العضوى بين عناصر من الصفوة السياسية وبعض عناصر الانحراف والإجرام الاقتصادى.

وتثير المعالجة السابقة قضية الدور الذى تلعبه الجريمة الاقتصادية والانحراف الاقتصادى فى إعادة انتاج النظام السياسى. وتتبدى دلالة هذه القضية فى بعض الوقائع، منها: مساهمة بعض العناصر المنخرطة فى ممارسة الانحراف الاقتصادى المجرم قانونا (والتى صدرت بشأنها أحكام قضائية فيما بعد) فى تأسيس وتمويل المشروعات والشركات التى يرعاها الحزب الوطنى الحاكم (مثل الشركة الوطنية للأمن الغذائى والتى تأسست فى أواخر حكم الرئيس السابق وكان أحد المساهمين فيها). كما تمثل شركة دار مايو الوطنية للنشر والتى كانت تهدف أساسا إلى إصدار جريدة خاصة بالحزب الوطنى وإنجازاته فى المجتمع، نموذجا آخر لهذا الترابط وإعادة الإنتاج(٢٠).

كما تثير المعالجة السابقة قضية وجود شكل من التوازى والتداخل بين الميكانيزمات الأساسية التى حكمت بعض

رموز الجرائم الاقتصادية وخصائص الرأسمالية التى ظهرت مع السبعينيات . إذ توازت الأنشطة الاقتصادية التى راجت فى هذه الفترة مع تزايد صور معينة من الجرائم الاقتصادية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة كالتالى : تزايد أعداد البنوك التى تم تأسيسها يتوازى مع تزايد نطاق جرائم الائتمان والنصب على البنوك، مع تزايد نطاق الاتجار فى العملات الأجنبية وتهريبها إلى الخارج. وظهور مشروعات الأمن الغذائى ارتبط به تزايد الاتجار فى الأغذية الفاسدة، وتزايد استيرادها مع تزايد جرائم غش السلع عموما. ويعد عام ١٩٧٧ هو بداية ارتفاع المؤشر الإحصائى لجرائم التموين ، مع استمرار الارتفاع فى السنوات التالية(٢١). وهو نفس العام الذى شهد بداية اهتزاز السوق الداخلية للتجارة، والذى شهد أيضا كرد فعل الاضطرابات العنيفة فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، وهو ما يعتبر أحد النتائج المبكرة للسياسات الاقتصادية التى بدأ تنفيذها. كما توازى اتساع دوائر الاتجار فى العملة وتزايد نطاق سوقها السوداء مع اتساع نطاق سوق تزوير العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى. وتزامن معه أيضا اتساع نطاق سوق تجارة المخدرات. كما أن تزايد عمليات الاستيراد من الخارج قد صاحبها تزايد جرائم التهريب . وربما يمكن إجمالا أن نقول إن تفكيك سيطرة الدولة على حركة الاقتصاد وإطلاق حرية النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص قد انعكس على المستوى الجرمى فى تضخم أعداد جرائم التهرب الضريبى وتزايد جرائم رجال الأعمال والشركات.

وهكذا يبدو أن نسق المشروعية لا ينفصل عن نسق اللامشروعية بل أن هذا الأخير محكوم بنفس الاعتبارات التى تحكم النسق الأول. فهناك من العناصر التى تنتظم فى ممارسة الانحراف والجريمة الاقتصادية من يشاركون بفاعلية فى عضوية النظم والتنظيمات الشرعية التقليدية (المقررة اجتماعيا)، سواء كانت تنظيمات اقتصادية أو سياسية. بل أن هناك من صور الجرائم ما قد يمارس انطلاقا من- أو اختباء وراء- عناصر تراثية مقدسة (إيديولوجيا شركات توظيف الأموال). وهنا إذا ما سلمنا افتراضا بوجود نسقين للقيم أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر ، فإن فهمنا للعلاقة القائمة بينهما يجب أن يختلف عن الافتراض الضمنى السائد فى دراسات الجريمة(٢٢). إذ يقتضى الأمر صياغة أكثر جدلية. وربما يمكن الافتراض أن ثمة ارتباط وتشابك بين نسقين أحدهما مقرر اجتماعيا والآخر غير مقرر، ومن ثم تبادلية فى التأثير . فقادة المشروع غير القانونى يشاركون بقوة فى المؤسسات الشرعية والسياسية بل ويمارسون فى بعض الأحيان تأثيرا على الجماهير. ومن خلال مشاركتهم فى البناء الرسمى للتنظيم بل فى بناء القوة الرسمى على المستوى المحلى والقومى فإنهم يدعمون مشاركتهم فى النسق الإجرامى غير الرسمى (توفير الحماية وغيرها من أوجه الدعم). كما أنهم يقومون بتوظيف عناصر عديدة (أشخاص وقرارات) من داخل النسق المقرر اجتماعيا لخدمة النسق الآخر. وهنا فإن العناصر التى تمارس الإجرام الاقتصادى تنتمى تماما إلى الثقافة السائدة. كما أنها قد تمثل عنصرا نشيطا فى إطار هذه الثقافة . ويرتبط بهذا الفهم قضية أخرى تشير إلى أن نسق توظيف الوسائل غير المشروعة فى الجرائم الاقتصادية يتسم بالإتاحة الأكثر مرونة لدى الجماعات التى تشغل مواقع متميزة فى البناء الاجتماعى، عنه لدى الجماعات الأدنى. وذلك لأن الندرة هى قانون الوسائل المشروعة واللامشروعة أيضا.

رابعا : المرأة وبعض صور الجرائم الاقتصادية:

ثمة تصور تقليدى يشير إلى أن نسبة ممارسة المرأة للجريمة بصورة عامة تنخفض عن الرجل، ويزداد هذا الانخفاض فى حالة الجرائم الاقتصادية. ودائما ما يتم رد هذا التصور إلى الطبيعة البيولوجية للمرأة، أو أنها تصبح - بفعل طبيعتها - أكثر اقترابا من أنماط معينة للسلوك المنحرف كالبغاء على سبيل المثال، وتحول بينها وبين أنماط أخرى. كما يظهر عامل التقاليد والعادات التى تحكم سلوكها، كأحد الموانع القوية لممارسة المرأة للجريمة الاقتصادية(٢٣). وتبدو المرأة فى ضوء هذا التصور وكأنها تمتلك حصانة طبيعية ضد هذه الجرائم . فإلى أى مدى يتسم هذا التصور بالمصداقية والواقعية فى ضوء البيانات الإحصائية (القاصرة) وذلك خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥ وعلى مستوى ثلاث جرائم هى الرشوة والاختلاس وتزوير الأوراق المالية؟

تشير القراءة الأولى للبيانات الواردة فى جدول توزيع المتهمين فى الجرائم السابقة وفقا لمتغير النوع (ذكر/ أنثى) إلى أن نسبة ممارسة المرأة لجريمة الاختلاس لم تتجاوز ٣٪ من إجمالى الفترة، وبلغت نسبة المرأة فى جريمة الرشوة ٤٪ ، فى حين كانت النسبة فى جريمة تزوير الأواق المالية ٣٪ بالنسبة لإجمالى السنين. كما بلغت أعلى نسبة لانخراط المرأة فى ممارسة إحدى هذه الجرائم ٨٪ فى تزوير الأوراق المالية فى عام ١٩٧٧. ووصلت أعلى نسبة لها فى جريمة الاختلاس إلى ٤٪ فى عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، أما بالنسبة لجريمة الرشوة فقد كانت نسبتها فى عام ١٩٧٦ تصل إلى ٦٪ ثم تصاعدت فى عام ١٩٨١ لتبلغ ٧٪. ولاشك أن القراءة الأولى لهذه البيانات توحى بالانخفاض الواضح لمشاركة المرأة فى هذه الجرائم. إلا أن إضافة بيان آخر إلى بيان عدد المتهمين يمكن أن يعدل كثيرا من تصورنا لهذا الانخفاض فى النسبة.

نسبة الإناث العاملات من قوة العمل المصرية(٢٤)

البنوك	النسبة
١٩٧٥	٪٧٫٨
١٩٧٦	٪٨
١٩٧٧	٪٨٫١
١٩٧٨	٪٨٫٣
١٩٧٩	٪٨٫٤
١٩٨٠	٪٨٫٦
١٩٨١	٪٨٫٨
١٩٨٢	٪٨٫٩
١٩٨٣	٪٩
١٩٨٤	٪٩٫٢
١٩٨٥	٪٩٫٣

يشير هذا الجدول إلى أن نسبة عمالة المرأة إلى الرجل فى المجتمع المصرى ماتزال غير متكافئة إلى حد بعيد. وبالتالى فالقراءة المتعجلة لإحصاءات جرائم المرأة مقارنة بالرجل تقود إلى صياغة تصورات خاطئة بالنسبة لموقف المرأة من الجرائم الاقتصادية. وخاصة بالنسبة لجريمتى الاختلاس والرشوة. فالنسب السابقة والتى دلت على انخفاض عدد المتهمات تفهم الآن بصورة متضاعفة. بل أنه يمكن القول أننا لا نستطيع أن نجد فارقا نوعيا فى الإتيان بهذه الصور الإجرامية بين كلا من الرجل والمرأة . وهكذا تسقط دعاوى القيم الخاصة الحاكمة للمرأة أو الطبيعة البيولوجية التى تفرض عليها نمطا بعينه من الانحراف والجريمة. وربما يفهم هذا التواجد الملموس للمرأة كأحد الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى فى لحظات تحوله (انظر نموذج المرأة الحديدية، أو صاحبة عمارة الموت). فإذا ماسلمنا بأن انتظام المرأة فى ممارسة هذه الصور الإجرامية لم يكن أمرا مألوفا بحكم اعتمادها التقليدى – تاريخيا – على الرجل العصب الاقتصادي للأسرة، وإذا ما جاز لنا أن نقبل التغيرات التى طرأت على هذا الدور الكلاسيكى للرجل فى الأسرة المصرية، ومشاركة المرأة المتزايدة له فى هذا الدور فى السنين الأخيرة، فإننا سوف نقبل أيضا من خلال التحليل السابق بداية دخول المرأة كوافد متعاظم الحضور فى هذه الصور الإجرامية، أو يمكن القول أن سوق هذه الجرائم قد اتسع ليضم إليه وافدين جدد.

خامسا : مشكلات منهجية فى دراسة الجرائم الاقتصادية فى مصر :

تتصل هذه المشكلات أكثر ما تتصل بنوعية البيانات التى يمكن أن يعتمد عليها فى دراسة هذا النمط من الجريمة . فلاشك أن الأسلوب الإحصائى يعد أكثر الأساليب التى تتيح إمكانيات هامة ومفيدة لدراسة الجرائم الاقتصادية، ورغم هذا فهناك من القيود والحدود التى تقلل من جدوى الانتفاع بهذا الأسلوب . منها عدم تمثيل الإحصاءات الرسمية للحجم الواقعى للسلوك. فنظم الفهرسة الإحصائية قد لاتعكس حقيقة الواقع الإجرامى فى المجتمع إذ دائما ما يكشف الواقع عن معدلات متزايدة لممارسة الجرائم الاقتصادية أكثر مما تكشف عنه الإحصاءات الجنائية. فمن الصعب قبول تقرير إحصائى يشير على سبيل المثال إلى أن عدد جرائم الرشوة فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٤ لم يتجاوز ٩٠ واقعة خلال أحد هذه الأعوام، بل أنه ينخفض عن هذا كثيرا فى عديد من السنوات. وبالإضافة إلى مشكلة دقة حجم التمثيل فإن هناك مشكلة أخرى تتصل بغياب عدد من أهم صور الجرائم الاقتصادية عن الجداول الإحصائية مثل الجرائم التى تتصل بنشاط البنوك. كما أن هناك من الجرائم ما لا يقدم فيها موقف الجانى مما يؤدى إلى تغيير خصائص الفاعلين المتهمين . ولربما يكشف لنا الواقع عن خصائص اجتماعية– طبقية – مغايرة لما تقدمه لنا سجلات الإحصاءات الرسمية بالإضافة إلى الأعداد الأخرى من الجرائم التى لاتصل على الإطلاق إلى أيدى الجهات الشرطية سواء بالجانى الحقيقى أو الجانى المزيف. وعلى هذا فان الاعتماد على الإحصاءات الرسمية لا يؤدى بنا إلى صياغة حقيقية دقيقة لواقع الجرائم الاقتصادية فى المجتمع المصرى. فجانب كبير من أهم الجرائم الاقتصادية، خاصة التى تحدث فى الدوائر العليا للمجتمع، لا يمكن معالجته من خلال مصدر ثابت منظم للبيانات. ومن المتوقع فى هذه الحالة – ووفقا لما سبق– أن تعكس البيانات الإحصائية المتاحة والميسورة الجرائم الصغيرة . كما أن بناء تصورات عن هذه الجرائم سوف يتحدد فقط من خلال نوعية البيانات المتوفرة عنها.

الهوامش

(١) من هذه الدراسات : سهير لطفى، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام فى المناطق الحضرية - دراسة لعلاقة التنمية الاجتماعية فى قسم الساحل بمحافظة القاهرة ١٩٥٢-١٩٧١، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٧.
وأيضا عزة كريم : تحليل سوسيولوجى لجريمة الاختلاس مع دراسة تطبيقية على بعض التنظيمات فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع جامعة القاهرة، ١٩٨٣. بالإضافة إلى الدراسة التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عام ١٩٧٦ عن الرشوة والاختلاس والانحراف الإدارى. ومن مظاهر الاهتمام الحديث بالجرائم الاقتصادية الندوة التى عقدت فى ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ بعنوان الجرائم الاقتصادية المستحدثة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢) صدر هذا الفهم من طبيعة تصور الباحثين لهذه الفترة - الستينيات - أى تعاظم سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية مع غياب وجود فاعلية دوائر الأعمال الخاصة.

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

. Clainard Marshall and Daniel Abbott, Crrime in
. Developing Countries: A Comparative Perspective,
.John Wiley & Sons, New York, 1973, PP.35-36.

(٤) Ankie, M. Hoogvelt, The Sociology of Developing Societies, The Macmillan Press, London, 1976, p. 127.

(٥) Clainard Marshall, Op. Cit. P.36.

(٦) Arnold Heidenheimer, Political Corruption: Reading in Comparative Analysis, Holt Rinehart and Winston, New York, 1970, PP. 540-544.

(٧) Ankie M. Hoogvelt, Op. Cit., PP. 129-136.

(٨) انظر على سبيل المثال بعض الأعمال التى عالجت هذه القضايا:
سعد الدين إبراهيم (محرر) . مصر فى ربع قرن : دراسات فى التنمية والتغيير الاجتماعى، معهد الإنماء العربى، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ وأيضا عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، دار المستقبل العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣. وأيضا جودة عبد الخالق وآخرون ، الانفتاح الاقتصادى: الجذور ، الحصاد، المستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
ويمكن مراجعة سلسلة القوانين التى صدرت فى أحد هذه الأعمال السابقة.

(٩) يعرف البناء الاجتماعى أقوى لحظات استقراره وازدهاره فى الفترات التاريخية التى شهدت ظهور سلطة مركزية قوية تحاول أن تضع الكل فى واحد ،وتقلل من الأسباب المؤدية إلى عدم تساوق التطور . مزيد من التفاصيل فى أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٢٣٧.

(١٠) محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢٢.

(١١) إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الأهالى، ١٩٨٤، ص ١٧.

(١٢) حول تغيرات القيم انظر سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، سلسلة التخطيط ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مذكرة غير منشورة، القاهرة، ١٩٨٠.

(١٣) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt, Weidnfeld and Nicolson, 1980 p.421.

انظر أيضا جورج لينشوفسكى، الصفوة السياسية فى الشرق الأوسط- ترجمة عادل الهوارى، دار الموقف العربى، ط١ ، القاهرة، ٥.ت.

(١٤) أحمد زايد ، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٢٤.

(١٥) انظر تقارير الأمن العام ، الصادرة عن وزارة الداخلية خلال الأعوام ١٩٧٥-١٩٨٥.

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات البيانات الاحصائية انظر:

Peter Eglin , The Meaning and Use of Offical Statistics in The Explanation of Deviance , in R. I. Anddersonand J. A. Hughes, Classic Disputes in Sociology, Allen and Unwin, London- Boston, 1987, PP. 184-195.

وقد كشفت خبرة الباحث فى هذه الدراسة الميدانية عن تعدد مواقف تقديم جانى غير حقيقى فى بعض الجرائم الاقتصادية (كحالات جرائم التموين وبعض الأنشطة التجارية الأخرى) إذ يتم تقديم أحد العاملين فى هذه الأنشطة على أنه الفاعل الأصلى للسلوك غير القانونى المجرم الذى وقع أثناء تأدية العمل. كما أن هناك من الأشخاص من يتم استخدامه خصيصا للقيام بهذا الدور.

(١٧) لاشك أن تاريخ المحاكمات التى جرت لأهم صور الجرائم الاقتصادية فى المجتمع المصرى يعد أمرا ذا دلالة ، فالجانب الأكبر منها لم يتم الكشف عنه إلا بعد وفاة الرئيس السابق محمد أنور السادات.

(١٨) انظر تفاصيل عديدة عن هذه الشركات فى محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

(١٩) من النماذج البارزة وثرية الدلالات هنا القضايا التى اتهم فيها : سامى على حسن وعلى عبد الله الجمال، ورشاد عثمان، وتوفيق عبد الحى، وأحمد سلطان نائب رئيس وزراء أسبق، وماجد محمد موسى، ولطفى محمد موسى، وعصمت السادات وزكريا توفيق عبد الفتاح الوزير الأسبق الذى ثبت القضاء تورطه فى قضية توفيق عبد الحى، وأحمد نوح وزير أسبق. وحول نصوص الاتهام والحكم فى هذه القضايا يمكن الرجوع إلى عبد الله إمام، محاكمة عصر - قضية عصمت السادات، روز اليوسف القاهرة ١٩٨٣، وأيضا سامية سعيد ، من يملك مصر : دراسة تحليلة للأصول التاريخية لنخبة الانفتاح فى المجتمع

المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦. وأيضا فاروق فهمى ، محاكمة تجار العملة، مؤسسة آمون، القاهرة د.ت، كما أورد عادل حسين فى كتابه المشار إليه سابقا وقائع عديدة.

(٢٠) ذكرت هذه الوقائع فى سامية سعيد، مرجع سابق.

(٢١) انظر تقارير الأمن العام منذ مطلع السبعينيات.

(٢٢) والتى تشير باختصار إلى فكرة الثقافة الخاصة للمجرم التى تتناقض مع الثقافة السائدة.

(٢٣) نموذج هذا التوجه : حسن صادق المرصفاوى، الإجرام والعقاب فى مصر، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٣، وأيضا عزة كريم فى الرسالة العلمية المشار إليها سابقا.

(٢٤) World Tables from the Data Files of the World Bank, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1988-1989, pp. 238-239.

يضم هذا الجدول جميع الإناث العاملات فى قسم الأحداث أى اللاتى لم يبلغن السن القانونية بعد، بينما لا تضمن الجداول الخاصة بتسبب جريمة المرأة (الإناث) فى سن الأحداث.

تعقيب د. أحمد زايد
على ورقة "الانفتاح وتغير القيم"
وورقة "الجريمة الاقتصادية"

ورقة الزميل / أحمد أنور تحاول أن تلقى الضوء على التغيرات التى أصابت نسق القيم فى سبعينيات وثمانينيات هذا القرن، ووسيلته إلى ذلك هى تحليل تاريخى للمجتمع المصرى والتغيرات التى حدثت فيه، ثم تحليل ميدانى مستعيناً باستبيان لا كتشاف بعض مظاهر التغير فى نسق القيم. وتعليقى على الورقة يتبلور حول قضية أنا شخصيا دائما أود أن أثيرها ودائما تسبب لى القلق فى قراءاتى للبحوث المصرية، وهى قضية الاتساق النظرى، أو الاتساق الذى يبدو من أول البحث إلى آخره . ومن المعروف لنا جميعا أن المنهج فى جوهره منطق واتساق، وأنا عندما أبدأ فى طرح أطروحات نظرية فلابد أن أدلل عليها بشئ يومئ بوجود هذا الاتساق المنهجى أو المنطقى فى البحث. هذه مشكلة أطرحها لأن هذه الورقة فى اعتقادى قد بدأت بتحليلات واسعة النطاق ، منطلقة من قضايا نظرية أيضا واسعة النطاق، ولكنها انتهت إلى إثارة قضايا قد ترتبط أكثر إما بأطر نظرية أخرى غير الإطار الذى بدأنا منه، وإما بدراسة قد تصل إلى درجة الاهتمام بالبنية السيكولوجية للأفراد . أى أنها أقرب إلى "الاتجاهات" منها إلى دراسة "القيم". هذه قضية محورية وسوف أحاول أن أدلل على هذا الكلام.

عندما بدأ التحليل التاريخى مثلا للقيم أو للمجتمع المصرى، يبدو أن الإشارة إلى أنساق القيم ترتبط إلى حد كبير بنسق القيم المسيطرة . على سبيل المثال ، انتشار قيم التربح اليسير والفردية والأنانية ، ثم فى العهد الناصرى النزوع الانسحابى والنظر إلى الأحداث من موقع المتفرج، والسلبية وعدم المشاركة ، ثم فى السبعينيات والثمانينيات النزوع الاستهلاكى. واضح أنه توجد منظومة تتغير ، والسؤال المطروح : هل هذه القيم والمتغيرات التى تحدث تاريخيا تحدث بين الشرائح الاجتماعية بنفس الطريقة وبنفس الدرجة؟ أنا هنا أتحفظ على التعميم. وهذا التعميم التاريخى يثير أيضا قضايا عديدة غير هذه القضية الهامة ، من هذه القضايا الفرعية: هل صحيح مثلا أن الناصرية قد أدت إلى سلبية وعدم مشاركة؟هل تستطيع تصديق هذه القضية بسهولة ونحن نقرأ دراسات مثل دراسة إيليا حريق عن التعبئة السياسية للفلاحين ودراسة بايندر عن الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، ودراسات مصرية أخرى أجريت كانت على مستوى المشاركة السياسية فى العهد الناصرى وتفيد بأنه كان أكثر بكثير من مستوى المشاركة فى أيامنا هذه.

قضية أخرى فرعية تتصل بتدهور قيمة التعليم فى عهد الانفتاح أعتقد أن الكلام إذا تم طرحه بهذه الطريقة يكون

أقرب إلى الكلام الصحفى منه إلى الكلام العلمى، لأننى لا أعتقد أن قيمة التعليم فى المجتمع المصرى انقضت. ولكن ما حدث هو ازدياد طبقية التعليم، فهناك فارق بين مدى تمسك الناس بالقيمة ومدى ارتباط هذا النوع من السلوك بأطر طبقية وظروف طبقية جديدة ظهرت مع السياسة الانفتاحية. التعليم فى عهد الانفتاح لم يختصر كقيمة أو لم يقل كقيمة، وإنما هذا الشخص الذى تراه يعمل مثلا فى مهن مثل السباكة هو نفسه يريد أن يعلم ابنه وإذا أتيحت له الفرصة لتعليم ابنه سوف يعلمه.

وأشير بشكل سريع إلى بعض الاشياء المرتبطة بالطرح النظرى. فمثلا الحديث عن الطغيان الشرقى وفى نفس الوقت التغير الحادث فى المجتمع المصرى هو نمط جمهورية أم ملكية؟ وهل التمايز الطبقى أفرز الانسحابية المفرطة للجماهير أم الطغيان القاهر للحاكم؟، أعتقد أن هذا النص ، سواء هو نص جمال حمدان أو غيره لأن هناك إشارة لجمال حمدان بعد ذلك مباشرة يجب أن نأخذه بتحفظ من الناحية العلمية لأن المجتمع الشرقى مجتمع بطبيعته كلمة "الطبقات" كلمة لا تناسبه، المجتمع الشرقى سواء ناس ، حكام، دولة لا أستطيع أن أتحدث فيه عن تمايز طبقى بشكل هكذا على علاته. أنا هنا أشير إلى أى مدى ممكن أن تتداخل المفاهيم وتتناقض دون وعى صحيح بتشريطها وبتحديدها بدقة. وعندما ننتقل إلى دراسة الموضوع فى الواقع ، وكنا قد انطلقنا من قبل من أطروحات تبدو فى شكلها العام ماركسية ، وأحاول أن أدرس القيم فى ضوء ثنائياته العمل والإنتاج فى مقابل التربح والاستهلاك ، والتعليم والثقافة فى مقابل التكاسل فى التحصيل، والعقلانية فى مقابل الغيبية، والمساواة فى مقابل الدونية، والمشاركة فى مقابل السلبية، فالسؤال الذى أسأله لزميلى الباحث هو : أليست هذه ثنائيات نظرية التحديث؟

إن الماركسية- وهذا خطأ شائع ليس عند أحد فقط ولكن عند كثيرين، ترتبط فقط بالتحليل التاريخى. والانطباع الذى أخذته عند قراءة هذه الثنائيات هو أننى بصدد نظرية التحديث، أنه يوجد ثقافة تقليدية غيبية فى مقابل ثقافة عقلانية، عمل منتج وتكنولوجيا فى مقابل أعمال غير محددة ، وهذه صياغة تبدو معيارية فيها ثنائية لا تخرجنا من دائرة التحليلات التى نود أن ننقدها أو أن ننطلق من نقدها . ثم تستمر فى الدراسة فتكتشف وجود استبيان، فيه بعض هذه الأشياء، مثل الموقف من الاستيراد ، الموقف من تأمين المستقبل ، نوعية البرامج التليفزيونية والجرائد. وهنا يأتى إلى ذهنى مباشرة "دانيال ليرنر" وعنوان كتابه بالإنجليزية "نقل الأعضاء والعلاقات بالدول العربية"، هذه قضايا حقيقية تمس القيم، ولكن القضايا التى انتقيتها ووصفتها هنا تبدو وكأنها "اتجاهات". وهناك فرق واضح جدا بين دراسة الاتجاهات ودراسة القيم . إننا فى اتجاهات الناس ماذا تكون؟ وماهى؟ ورأى الناس فى هذه المواقف؟ فتتحول المسألة إلى دراسة اتجاهات، فأجد نفسى فى نهاية البحث بعيدا عن المنطلقات النظرية التى بدأت بها.

تبقى قضيتان فرعيتان جدا، كل قضية منها كانت تحتاج إلى تحليل آخر، وتبدو كل قضية منها وكأنها توجد هكذا بشكل سريع ثم يتم تحليلها. القضية الأولى هى قضية استهلاك القرية، إن القرية تحولت إلى وحدة استهلاكية مثلها مثل المدينة فى عهد الإنفتاح وأنا لا أدرى ولا أعرف لماذا يقبل السوسيولوجيون هذه المقولة دون مناقشة "القرية

تحولت إلى استهلاكية" وأدعو إلى تأمل الصياغة فى النص : تحولت إلى قرية استهلاكية مثلها مثل المدينة". كأن النص يوحى بأنها لم تكن مستهلكة من قبل، وأنها يجب أن تكون منتجة وليست مستهلكة. وهذا قول شائع عامى، يصدق إلا إذا قمنا بتحليل قضايا الاستهلاك من منظور آخر وهو أن هناك نزعة استهلاكية عالمية، تنتشر على مستوى عالمى، وقد حضرت مع الاستاذ سامى زبيدة مؤتمرا حول هذا الموضوع ، وهذه الثقافة العالمية تصل إلى أبعد القرى، وتؤثر عليها ، والناس هنا وهناك يتأثرون بها ويدمجون هذه الثقافة فى ثقافتهم الشعبية. فمن الممكن أن نحللها من منظورات أخرى غير هذه المقولة والتى اعتبرها مقولة مبسطة جدا.

والقضية الثانية هى قضية هامة جدا، أنه فى فترة الانفتاح ظهر التطرف و"الفن الطفيلى". وهذه ملاحظة ذكية، ولكنها كانت تحتاج إلى سؤال : كيف يظهر فن طفيلى؟ أنا أفكر هنا فى هذه الثقافة الاستهلاكية التى أشرت إليها- وينتشر فى نفس الوقت هذا السلوك المتطرف الذى يبنى فى المجتمع المدنى أشياء وعلاقات تختلف عن علاقات الدولة؟ نحتاج إلى خيال وطرح أكثر عمقا لتغير تلك الظاهرة ، أو لا تطلق القضية هكذا، وكل هذه الإشارات ماهى إلا محاولة لكى نفكر بشكل أفضل.

أما ورقة محمد عبد البديع ، فالهدف منها هو دراسة الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات ، ولكى يحقق الهدف قدم لنا تحليلا على مستوى نظرى ثم إمبريقى تاريخى وانتهى بقضية المرأة، ولا أدرى لماذا أقحم موضوع المرأة فى النهاية. أولا هو عرض فى الجزء الأول من الورقة تحليلا لأهم النظريات التى تفسر الجرائم الاقتصادية فى العالم الثالث، ومعظم هذه النظريات تؤكد على أن الجريمة هنا أو الجرائم الاقتصادية هى إفراز لمرحلة تحول ، أو أنها أمور طبيعية ناتجة عن سوء التنظيم، ناتجة عن سوء استخدام القوة، ناتجة عن ظواهر تبدو طبيعية فى ظروف التحول الاجتماعى الاقتصادى فى العالم الثالث. وهنا البدء من افتراضات ننقدها ولكن دون القدرة على تجاوزها. فبمجرد الانتهاء من نقد أو من عرض هذه الأطروحات ذكر الباحث عبارة قال فيها : "كما أن محاولة الاقتراب هنا لاترى فى الجريمة الاقتصادية مشكلة أخلاقية كما كانت ترى النظريات السابقة بقدر ما تنظر إليها كتجسيد لأوضاع اجتماعية لها مضمونها السياسى والاقتصادى والثقافى والمتصل بتوجهات إيديولوجية رسمية فى لحظة تاريخية معينة". أنا لا اعتقد أن هذه العبارة تجعلنا نتجاوز التحليل السابق بل إنها عبارة تدخل فى صلب نظرية التحديث، هذه النظرية التى تود أن تنقدها أو ترفضها تسلم بهذه العبارة، وهذه العبارة فى اعتقادى لا تأتى بجديد. كان يجب هنا أن تفتح أفقا لتفسير آخر ربما يرتبط بإشارتك إلى الحداثة، وإلى الحداثة الموجودة فى المجتمع الغربى. وأشرت فى الخاتمة إلى نسق المشروعية وعدم المشروعية ، وهذه الإشارة كانت تصلح لأن تطور لنفسك أساسا فى التفسير المختلف دون أن تقع فى نفس المأزق وهو عدم القدرة على تجاوز الأطروحات النظرية التى تبدأ منها أو التى ترفضها . إن الخلاف هنا ليس على هذه الظواهر، ظواهر عدم التنظيم واستخدام القوة، ولكن الخلاف على تفسيرها، وأنا اعتقد أن الورقة لم تستطع أن تقدم التفسير البديل واكتفت بنقدالتفسير الأول الشائع، ولذلك فقد وقعت فى

مأزق؟ ماقد تسمية التفسير التاريخى الإمبريقى ، أى تحليل تاريخى ثم خلفه مباشرة بعض البيانات عن أنماط من الجرائم دون أن توضع فى سياق. هذا الكلام ينصب أيضا على التحليل التاريخى، فمثلا التحليل التاريخى انتهى إلى القول بأن التفكك والتناقض يخلق مناخا يسهل عملية الانحراف . واعتقد أن هذه قضية كامنة، بمعنى أن التفكك والتناقض يخلقان مناخا يسهل عملية الانحراف، وكل ماانتهى إليه التحليل التاريخى هو هذه النتيجة ، وهذه القضية من الممكن أن ننظر إليها فى ضوء نظرية دور كايم عن التفكك الاجتماعى أو تفسخ التضامن الاجتماعى.

وعندما انتقل الباحث إلي تنميط الجرائم ، صنفها إلى حوالى خمسة أنماط رئيسية، جرائم صفوة، جرائم القوة، الجرائم العائلية، جرائم الشلة، ثم الجرائم الدينية واعتقد أن هذا التصنيف يعانى من مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى أن هناك علاقة وثيقة بين جرائم الصفوة وجرائم القوة، لأن الصفوة تمتلك القوة وبالتالى سوف يمكن لها أن تمارس جرائم مرتبطة بالقوة. والمشكلة الأخرى التى يعانى منها هذا التصنيف أنه غير موحد المعيار، فبدأ بصفوة جماعة، ثم القوة وهى صفة نصف بها الأشخاص ، وبعد ذلك العائلة والشلة والدين، فهل يمكن أن تصنف الجرائم بشكل آخر مبنى على نوعية الجريمة نفسها؟ نوع الجريمة نفسها يمكن أن يكون أساسا فى التصنيف ويعطى تصنيفا موحدا للجرائم . والسؤال الأخير فى موضوع التصنيف: هل الجرائم الاقتصادية المستحدثة تحدث فى الدوائر الاقتصادية العليا فقط؟ أى هل الاتهام دائما موجه للصفوة ؟ إن التغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى أتت إلى وجود أشكال خطيرة من الجرائم الاقتصادية على مستوى العلاقات اليومية ، على مستوى التفاعلات التى تظهر فى المصالح الحكومية ، هذه أشكال من الجريمة يمكن أن تصنف باعتبارها جرائم اقتصادية، ولكنها فى الدوائر العليا . فلا يجب أن نشير دائما بالاتهام إلى دوائر بعينها متهمة فى كل شئ . والباحث فى علم الاجتماع يجب أن تكون لديه القدرة على أن يرى المجتمع ككل، وأن يفسر الظاهرة فى سياقاتها المختلفة ، سواء تحدث عن الدوائر العليا أو عن أى دوائر أخرى. وأنا لم أفهم الإشارة إلى المرأة، لماذا هذا الجدول عن عمالة المرأة . هل تريد القياس عليه ونقول أنه طالما وضع المرأة فى الإحصاءات الرسمية قليل أو ضعيف فجرائمها الرسمية ستكون قليلة ولذلك لا يجب أن نطبق هذه الإحصاءات ؟ أم ماذا بالتحديد ؟ هذه قضية لم تكن واضحة . ونحن كنا بحاجة أيضا إلى أن نتعرف بدقة على طبيعة الجرائم التى ترتكبها المرأة. فإذا كنت أنت تدعى أن المرأة مثلها مثل الرجل ترتكب جرائم اقتصادية كان يجب عليك أن توضح لنا ماهى نوعية هذه الجرائم التى ترتكبها المرأة.

المناقشة

- د. سعد الدين إبراهيم:

أود فى البداية أن أنوه بالجهد الصادق للزميلين ، وواضح أن هناك جهدا كبيرا بذل سواء فى هذه الأوراق أو الأوراق التى كانت فى الجلسات السابقة، ولكن أود أن أنبه إلى بعض المثالب التى أشار إلى جزء منها د. أحمد زايد وهو أن هناك نوعا من السلفية المنهجية والنظرية فى هذه الأوراق . وأنا حينما كنت أداعب الأخ عادل شعبان وهو يقول أنه لم يقرأ شيئا بعد البنيوية كنت أقصد هذا، فيبدو أن هناك توقفا عند مستوى قراءات معينة. وقد حرصت على النظر فى الببليوجرافيا المرفقة بكل ورقة لكى أعرف آخر ما قرأه الباحث ، ووجدت أن هناك نوعاً من التلكؤ الأكاديمى أو الفكرى فى متابعة ما يحدث فى العالم شرقا وغربا وحتى فى العالم الثالث الذى هو أقرب إلينا ، لا يقل عن ١٠ سنين. فعلم الاجتماع فى مصر رغم الجهد المشكور الذى بذل فيه إنما هو متخلف ١٠ أو ١٥ سنة تقريبا عما يحدث فى أماكن أخرى مثل الهند والأرجنتين وكل بلاد أمريكا اللاتينية، ولن نتحدث عن أمريكا. هناك نوع من التخلف فى قوالب نظرية ومنهجية قديمة ثبت أنه رغم ما أسهمت به فى حينه من تقدم فى علم الاجتماع إلا أن علم الاجتماع تجاوزها وأحداث العالم تجاوزتها، وهذا يحدث مشاكل وخلط فى الأوراق.

بالنسبة لورقة الأخ محمد عبد البديع، عند سماعى لكلامك قلت أين لوسى أرتين، والمرأة الحديدية، فى كل الجزء الأخير الذى أقحمت فيه موضوع المرأة؟ فجريمة لوسى آرتين هذه، لو استخدمنا تنيفاتك النظرية، أين نضعها؟ هل هى جريمة اقتصادية؟ أم جريمة جنسية؟ أم خليط بين الاثنين؟ أم جريمة سياسية ؟ فيها كاتب محكمة، وفيها رجل البريد الذى كان يعطل إنذارات المحكمة. هناك القضايا التى لا تستطيع تصنيفها أو التعامل معها وفق القوالب التى صنعتها لنفسك ، لأنه فى النهاية إذا كان هذا العلم الاجتماعى سيثير أى مواطن خارج هذه القاعة أو خارج قاعة جامعة القاهرة وعين شمس فلابد أنه يجيب بشكل أكثر مما تجيبه به الصحافة سواء صحافة الحكومة أو صحافة المعارضة ، تفهمه أكثر وتعطى له إطارا يفهم به أكثر ما يحدث حوله.

نفس الشئ ينطبق على ورقة الأخ أحمد أنور. لقد وجدت فيها فصامية شديدة جدا، حينما بدأت بدأت بإطار نظرى راديكالى ماركسى، ثم حينما أتت للتطبيق استخدمت المنهجية الوظيفية حتى فى قياسك للطبقات وفى القيم، وكل هذه تفريخات من المدرسة الوظيفية، لأنك تقيس الطبقة بالدخل ، بالتعليم، والمهنة . هذا هو قياسك للطبقة كما يفعل الوظيفيون فى الغرب، رغم أنك نقدت كل هذه المفاهيم ، تقول أن دراسة القيم فيما قبل كانت تنبع من إطار مثالى ، أي الحق والفضيلة والخير والشر، هذا حسن وهذا ردئ وأنت تنقد هذا. ثم الجزء الأخير فى عرضك كله أتى

بأحكام اخلاقية كاملة ومطلقة وصارمة ، لا يعجبك القيم التى كانت فى العصر الملكى ولا العصر الناصرى ولا العص
الساداتى وكذلك على ما يبدو لا يعجبك الوضع الحالى . إذن كانت هذه القيم فى أى عصر من تلك العصور هى نت
لتربة اقتصادية اجتماعية كما قلت لنا فى الجزء الأول، إذن لا لزوم لإصدار أحكام أخلاقية عليها. وأنا أسمع ه
الكلام كنت أفكر وأتساءل لو لم يكن أجرى البحث على ٢٦٥ مفردة وكان الباحث قد جلس فى غرفة وطلبنا منه عم
نقد للمجتمع المصرى كما يراه الآن، دون الخروج إلى بحث اجتماعى أو سحب عينة أو أى شئ، أكاد أجزم أنك كن
ستنتهى لنفس الخلاصات بمعنى أنه مسبقا أنت تدين عصر الانفتاح – ومعظمنا يدين عصر الانفتاح – ولكن ليس
المشكلة فى إدانة العصر أخلاقيا أو ممارسات الانفتاح أخلاقيا فالمشكلة هى كيف نفهم ما يحدث وآلياته وبشك
محايد أثناء البحث إلى أن نصل إلى نتائج ثم نأخذ منها موقفا سواء كان الموقف سياسيا أو أخلاقيا . أنا شعرت أ
يوجد خلط شديد جدا بين هذه المستويات. الإطار المقارن أيضا كان غائبا قليلا من الورقة ، تغير القيم الذى يحد
عندنا ، هل هو فعلا نتيجة سياسات الانفتاح أم نتيجة تغيرات تحدث فى العالم كله؟.

ومسألة القرية والمدينة – إلخ وكل "الأفنديات" على رأى السادات الجالسين فى المدينة يقولون أن الفلاح
يشاهدون التليفزيون ولم يعودوا يعملون كما كانوا فى الماضى. هو يشهد فى المدينة ويسهر كما يريد وبعد ذلك يدع
القرية . هذا حكم أخلاقى أيضا وحكم يوجد به شئ من التخبوية المستترة حتى إذا كان الباحث يدعى أن إطا
ماركسى.

-الأستاذة/ فاتن عدلى :

لى ملاحظة منهجية على ورقة الزميل محمد عبد البديع وعنوانها "الجريمة الاقتصادية والتحولات الاجتماعية ف
السبعينيات والثمانينيات". العنوان مضلل إلى حد كبير، وقد انعكس ذلك على الورقة نفسها. فإذا نظرنا فى بدا
البحث (أولا) نجد أن هذا الجزء يتحدث عن خصوصية الجريمة فى العالم الثالث دون أى إشارة إلى مصر بشكل خاص
، الجزأ الخاص بخصوصية العالم الثالث استحوذ على ثلث الورقة تقريبا مما أخل بالتوازن النسبى لمضمون الور
نفسها. النقطة الثانية موضوع المرأة . إذا كنت ترى أن جريمة المرأة متمركزة أساسا فى قطاع البغاء، فعملية البغا
عملية ثنائية يقوم بها الرجل والمرأة، وكون أن المرأة فقط التى تدان فهذه قضية أخرى. لذلك كان من الأفضل أ
يكون لموضوع المرأة بحث مستقل إذا كنت ترى أن موضوع المرأة به جزء من الخصوصية.

-الأستاذ/ ريموند بيكر:

أود أن أعلق تعليقا مختصراً يدعم أهمية الموضوع وهو التركيز على القيم. فإذا كنا بصدد ربط الحالة المصري
ببعض الاتجاهات العالمية الهامة، يبدو لى أن هذه الحالة مهمة للغاية . إذ أن فترة ناصر وفشل التجربة الناصرية فى

الاشتراكية كثيراً ما يربطا ويستخدما كدليل على الفشل العالمى للمشروع. لذلك فالجدال حول ناصر يشمل ثلاث مسائل متناصرة. الأولى فشل مشروع عالمى وهو فكرة الوعى الاشتراكى، والممارسات الاشتراكية التى لم تكتمل ، وهذا هو أحد أوجه الفكرة . وهنالك النقد الإسلامى وترك الدين كوجه آخر. فالمسألة الأولى هى أن فى صميم الناصرية يوجد فراغ ثقافى وهذا ما يفسر الفشل.

المسألة الثانية فى الحقيقة هى العامل الخارجى، هى مناقشة مرتبطة مثلاً بجلال أمين . المسألة الثالثة هى فى الحقيقة الضعف الكبير فى سياسة البرنامج ، وهو بالدرجة الأولى الفشل فى التوقف عن الاستيراد . لذلك أعتقد أن الجدل حول الناصرية جدل مهم وهو متصل بالمشروع الأكبر أى دور القيم. لذا فأعتقد أن هذا النوع من الأبحاث الذى تقومون به يمكن أن يساهم بطرق مفيدة فى تحديد تلك التفسيرات الأكثر إقناعاً وكيف تسنى لبحثكم تناول هذا الموضوع.

على صعيد آخر، أعتقد أن هناك بعض الاتجاهات العالمية التى أشار إليها سعد الدين إبراهيم وذات الآثار القوية والعنيفة موجودة هنا فى مصر–هنا أعنى بهذا دور القيم فى مرحلة الانفتاح. مرة ثانية أعتقد أن الحالة المصرية يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً وهاماً فى النقاش العالمى عما إذا كنا قد انتقلنا إلى العصر مابعد المادى (Post material age) حيث عناصر البناء الضخمة مثل القيم لها أهمية كبيرة. لذلك يبدو لى أن بحثكم يدور حول موضوع هام كما يبدو لى أن مصر مثل هام وأن المواد المنشورة عن مصر يمكن أن تسهم فى هذا النقاش الكبير والذى أعتقد أنه يسيطر على الكتابات والأعمال المنشورة منذ حوالى عشر سنوات حسبما ذكر الدكتور سعد الدين إبراهيم.

-الأستاذ/ عادل شعبان:

اختلف مع الزميل أحمد أنور ، فهناك فرق بين الخطاب الإيديولوجى والخطاب العلمى الرصين، وأتصور أن مشكلة أحمد أن الإطار الإيديولوجى غالب على الورقة فى مجملها وغالب على التحليل، وهذا من شأنه أن سبب مشاكل متعددة. النقطة الثانية، خاصة بمنهجية دراسة القيم فى المجتمع المصرى، أتصور أن المنهجية التى تعاملت بها مع دراسة القيم فى المجتمع المصرى تتسم بالمحدودية قليلا بمعنى أن المجتمع المصرى يضم سمات وخصائص عامة تميز الشخصية المصرية من المهم بمكان – عبر تاريخ المجتمع المصرى هناك ثوابت لموضوع الشخصية– وأنا أعرض لموضوع القيم وتغيرها يكون فى ذهنى هذه السمات العامة للشخصية المصرية. كذلك لاحظت أنك عولت كثيرا على الهجرة إلي الدول النفطية . لن اختلف معك ولكنى سأشير إلى رؤية مقابلة لهذه الرؤية فى دراسة قام بها د. نادر فرجانى ، وقد رأى مقارنة ظاهرة الهجرة والانفتاح الاقتصادى أن التأثيرات التى أنتجها الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت أكثر عنفا من الهجرة إلى الدول اللفطية.

- د . أحمد عبد الله:

بالنسبة للأخ أحمد أنور ، يتضح من دراسته أنه يعبر عن نوع من منهجية "المطلقية المادية" إذا جاز التعبير، فبينما ينقد المثاليين فهو أيضاً مثالى فى انطلاقه من الأطروحة المادية. وليست المشكلة أن الأخ أحمد لا يعجبه العجب وإنما المشكلة هى الخطأ فى المنهج الأصلى الذى تبناه فالمنهج الأصلى يفترض أن هناك تعبيرات لغوية تعبر بحد ذاتها عن قيم ممجوجة أى سلبية وهذا غير صحيح ، لأن كل التعبيرات فى تصورى لها جانب ممكن أن يكون سلبيا وجانب يمكن أن يكون إيجابيا .

خذ كلمة "الانانية"، ما العيب فى الأنانية؟ الأنانية منسوبة للأنا البشرية فإذا افترضت أن كلمة الأنانية سيئة فأنت تجرم الوجود البشرى نفسه . وكلمة "الفردية"، ما العيب فى الفردية؟ "الربح" ما العيب فى الربح؟ "الإيمان بالغيب" ما العيب فى الإيمان بالغيب و "الروحانية"؟ شئ مفزع بالطبع أن يقول الأخ أحمد أن الروحانية شئ سلبى، غير معقول ، فى تاريخ الإنسان كله أنه يبحث عن نوع من الإشباع الروحى بجانب الإشباع المادى. المشكلة ليست فى التعبير وإنما فى الصفة المكيفة Qualifying adjective التى تضاف للتعبير. "الربح" مثلا ، هناك الربح القائم على مجهود والربح القائم على النصب والنهب، نفس الكلمة لكن التجليات تختلف . إذن ما المانع فى "الفردية" بمعنى اعتداد الإنسان بنفسه، جهده الفردى، صعوده بناء على طاقته وجهده ، وهى غير الفردية التى تعنى أنك تسير على أجساد الآخرين. الفيصل إذن فى التجليات فى الممارسة وليس فى التعبير فى حد ذاته. أما أن نضع قائمة سوداء وقائمة بيضاء للتعبيرات، فهذا خطأ فى المنهج منذ البداية. ويلزم دائما معرفة وضبط للصفة المكيفة للتعبير الذى تطرحه أو للمصطلح الذى نستخدمه .

النقطة الثانية تتعلق فعلا بتحيزات الطبقة الوسطى المصرية. عبر العقد المنصرم من الزمان ما حضرت مؤتمرا علميا إلا وانتقد فيه مثقفو الطبقة الوسطى ميل الفلاحين المصريين إلي "المنجهة" والتفرج على الفيديو. وما المانع؟ أليس من حق الفلاحين بالفعل أن يشاهدوا الفيديو الذى هو من مخترعات العصر؟ أنا أرى أن من حقهم ركوب السيارة الشبح أيضا. فكل ما أنجزه العصر هو حق للبشر. لكن الإشكالية "توزيعية". من يحصل على ماذا وبأى مجهود؟ هذا هو السؤال. أما أن تنفى عن فئة اجتماعية منذ البداية حقها أن تتطلع لمنجزات العصر لأنهم فلاحون لا يصح أن يشاهدوا الفيديو أو السينما فهذا غير معقول . هذه تحيزات بل حزازات الطبقة الوسطى المصرية فى تناولها لقضايا التطور الاجتماعى.

بالنسبة للأخ محمد مازال عندى كلمة له . هو يستخدم تعبيرا مهذبا وكلمة "الجريمة الاقتصادية" ويقصد فى الحقيقة "الفساد" أو الفساد العام. وقدم مقدمة نظرية طويلة حول الظاهرة وشروطها فى مختلف الأدبيات، لكنه لم يسبر أغوار الواقع المصرى ،لأن مصر نموذج ممتاز فى الفساد . والأصالة هنا تتجلى أكثر ما تتجلى فى إبداعات العقل المصرى فى الفساد ، العقل المصرى مثلا قد يفشل فى مواجهة زلزال طبيعى، ولكنه يبدع فى إخفاء عمليات سرقة

المال العام، لا تستطيع أن تضبط موظف فى سرقة إلا بالصدفة البحتة، ولذلك ما يذهب إلى الجهاز القضائى من قضايا الفساد هو تقريبا بنسبة ١: ١٠٠٠٠ من ممارسات الفساد الحقيقية. وحول مسألة هيكلية الفساد التى أشرت إليها فإن الفساد يبدأ من أعلى. لابد أن تفسد الصفوة الحاكمة لكى يصبح شيمة أهل البيت كلهم الفساد . هذا صحيح ، ولكن أريد أن أقول أنه يوجد هنا إشكالية فى الموضوع . ماذا لو أتتك صفوة حاكمة مخلصة ، ونظيفة اليد، وغير فاسدة ، وقررت الإصلاح بعد مرحلة تاريخية من انتشار الفساد حتى أصبح هو النظام العام؟ أصبح ٥/٤ من المجتمع فاسدين ، ثم جاءت صفوة نزيهة تريد معالجة الفساد ، ألا تعتقد أن هذه عملية تاريخية من أصعب ما يمكن لاستدراك ماتم مراكمته تاريخيا ؟ اعتقد أنك محتاج لأن تنظر إلى المسألة بالمقلوب أيضا ، مدى تجذر ظاهرة الفساد – جريمة اقتصادية كما يروق لك – فى الواقع الاجتماعى بحيث تصبح هى النظام العام وليس الاستثناء، مما يجعل المهمة فى المستقبل صعبة حتى لو أن صفوة نزيهة طرحت أطروحات الإصلاح والتطهير والتغيير السياسى.

-الدكتور مصطفى عبد العال:

هناك نقطة سأحاول أن أجعلها نقطة عامة أكثر منها متوجهة خصوصا لبحث الأستاذ أحمد أنور. وهى أن هناك كما ضخما من العاطفية فى كلامك، فهل هذا مرجعه لك كأحمد أنور أم إلى حالة الفساد العلمى التى تجبر شباب الباحثين على الانضمام إلى شللية سياسية وشللية علمية، فلابد للباحث أن يجد مكانا يقف فيه مع الآخرين حتى يكون تحت مظلتهم. لاحظت من المقولات الخاصة أن أزماتنا الاقتصادية سببها الحرب ، هل هذه شديدة الخطأ فعلا ؟ هل لم تشكل الحروب بدرجة ما نوعا من الأزمة الاقتصادية؟ أنا أرى هنا أن كلامك عاطفى جدا أكثر من أن يكون فيه شئ من البحث.

النقطة الثانية بخصوص دمج مصرفى النظام الرأسمالى العالمى، هل تم دمج مصرفى النظام الرأسمالى فعلا؟ أنا أتصور أن هذا لم يحدث- ياريت يتم الدمج – فالذى حدث نوع من الإلحاق الردئ ببعض تشوهات النظام الرأسمالى العالمى ، إنما لم يتم دمج بالفعل كما تقول.

وقضية الاستغلال ، أنت مندهش أن الأفراد يريدون أن يستثمروا فى الكبدة والتاكسى! شخص لديه ٢٠٠٠٠ جنيه، فى ماذا سوف يستثمرهم خلاف ذلك؟ لايوجد إمكانية للاستثمارات التى تراها أنت وطنية ومنتجة لتنقل المجتمع نقلة نوعية . النقطة الأخيرة هى مسألة أنك تحكم بشكل فاشى جدا على أن بعض البشر يرون أن السلعة الوطنية سلعة أقل جودة من السلعة الأجنبية. هل الوطنية تستلزم الكذب على الذات؟ المهم التجويد فى السلعة . وفى النهاية آمل أن يخف ثقل العواجيز عليكم لتقفوا تحت مظلتهم، وأن تبذلوا أنتم أيضا جهدا حقيقيا لكى تخرجوا من الإطار العاطفى.

-الأستاذ سعيد عبد المسيح

نقطتان خاصتان ببحث الأستاذ أحمد أنور . النقطة الأولى ، هو تناول أثر تجربة الانفتاح الاقتصادى على القيم فى المجتمع المصرى، القيم السلبية والقيم الإيجابية. ولكن كل ما ذكرت فى البحث هو قيم سلبية ، وأنا لا أعتقد أن كل تجربة الانفتاح الاقتصادى سوداوية بهذه الصورة . فهناك قيم إيجابية أثرت بالإضافة إلى القيم السلبية التى نتجت عن الانفتاح الاقتصادى . النقطة الثانية تصب فى النقطة الأولى، وهى ماهى القيم السلبية التى تمثل استمرارية فى المجتمع المصرى بحيث تقف على حقيقة تجربة الانفتاح الاقتصادى من القيم السلبية التى تركتها على المجتمع المصرى؟

- متحدث :

فى البحث الذى تحدث عن الجريمة، قلت الجريمة الدينية وطرحت فكرة شركات توظيف الأموال (مقاطعة : أنا قلت جريمة اقتصادية تأخذ طابعا دينيا لكى يكون الكلام واضحا - الباحث).واعتقد أن هذا الكلام يحتاج لمزيد من التدقيق بالنظر للشخصيات الدينية التى ذكرت حضرتك أنها تعاونت مع هذه الشركات أو أسهمت بدوافع معينة فى إطار ظروف معينة، لا الكلام بإطلاقه وعلى عواهنه أن هناك شخصيات دينية مارست تعاونا مع انحراف اقتصادي. وهل تعتقد أن شركات توظيف الأموال كانت انحرافا اقتصاديا أم أن الحكومة قالت أنها انحراف اقتصادى فبذلك أصبحت انحرافا اقتصاديا ؟

-الأستاذ/ محمد عبد البديع

اعتقد أن قضية تعايش وتداخل الأطر المشروعة واللامشروعة في المجتمع المصرى والخضوع لاعتبارات متشابهة حاكمة لآليات عمل كل منهما، ربما تمثل نقطة البداية الأكثر ملاءمة فى فهم مظاهر عديدة للجريمة الاقتصادية فى مصر. خاصة عندما يفهم هذا التداخل والتعايش لهذه الأطر فى ضوء اعتبارات جوهرية خاصة ببنية اجتماعية وثقافية لا تشهد درجة عالية من التعارض والصراع بين ترتيبات متناقضة بقدر ما تشهد من تعايش بينها. وربما يمثل هذا الفهم أساساً لتطوير تفسير يتجاوز التحليلات التى ارتبطت بنظرية التحديث.

وهناك ملاحظة خاصة بالعبارة الخاصة بالحكم الأخلاقى والحكم الاجتماعى على الجريمة والتى استند إليها استاذى المعقب والتى وصفها بأنها عبارة لا تأتي بجديد، بالفعل هذه العبارة لا تأتى بجديد. كما أنها قد لا تؤهل لتقديم تفسير بديل غير أننى أميل إلى التحفظ بشأن التأكيد على أنها عبارة تدخل في صلب نظرية التحديث واتصور أن ثمة موقعا لها أيضا فى أطر نظرية أخرى قد تتناقض مع نظرية التحديث، فنظرة الماركسية للجريمة ربما تصدق هذه العبارة عليها أيضا.

مسألة مأزق التفسير التاريخى الإمبريقى مسألة شديدة الأهمية أعتقد أننى بحاجة إلى التفكير فيها بشكل مختلف. هناك ملاحظة خاصة بما أثير حول التنميط. لم يعمد الباحث إلى تقديم تنميط للجرائم. ولكن الورقة اقتصرت فقط على استعراض بعض الملامح التى ترتبط بخصائص تقترب من الفاعلين أكثر مما ترتبط بتوزيعات لفعل الجريمة الاقتصادية. ظهر من التعقيب أن جرائم الصفوة وضعت في مقابل جرائم أولى القوة المشتقة. فالصفوة بالضرورة ترتكز إلى قوة شرعية قانونية وتمارس مخالفاتها من خلالها واستنادا إليها، ثم يأتى أول القوة المشتقة ليستمدوا قوتهم من القوة الأصلية التى تحوزها الصفوة. ويتجسد هذا الموقف من خلال الأتباع - الأصدقاء الأقارب..الخ). ومن الجدير بالذكر أن هذه الأشكال جميعها لا تفهم بصورة منفصلة بالضرورة إذ يمكن أن نجد تداخلا بين صورتين أو أكثر. وربما يكون فى هذا بعض الرد أو الإجابة على تعليق الدكتور سعد الدين إبراهيم.

بالنسبة لتعليق الأستاذة فاتن عدلى حول التوازن بين مكونات الورقة حيث تقول أن الجزء الخاص بالعالم الثالث قد شغل ثلث الورقة أعتقد أن المسألة لا تقاس بالحجم والوزن. وكنت اتمنى أن استمع منها إلى نقد فى مضمون الورقة ذاتها. أما الملاحظة التى ذكرتها حول البغاء وجريمة المرأة، لا أعرف من أين أتت بهذا الكلام. فجرائم المرأة لا تتركز فقط فى البغاء بل تشمل صوراً أخرى من الجريمة، وهذا ماحاولت التأكيد عليه.

ثالثاً :

التغير الاجتماعى ونتائجه (٢)

تطور النخبة البرلمانية فى الصعيد

(حالة محافظة قنا)

أحمد عبد الرازق
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

أ- أهمية الدراسة

لماذا اختار الباحث هذا الموضوع؟ يرجع ذلك لأنه مهتم بالواقع الصعيدى لكونه صعيديا، ومن ناحية أخرى لأن المجتمع الصعيدى لم يدرس بعد بصورة كافية لعدم اهتمام الباحثين به.

والباحث يسعى لتطوير وتنمية المجتمع الصعيدى. وهو ما يستلزم إخضاع هذا المجتمع لأساليب وقواعد البحث العلمى حتى يتاح له الفهم والمعرفة الدقيقة والملموسة والمعاشة فى إطار الخصوصية التاريخية والاجتماعية والديمغرافية . وبالتالى يمكن الحصول على نتائج عملية تعمل على تطور ونمو هذا المجتمع. ومن خلال ملاحظة الباحث لظاهرة تأثير ونفوذ العصبية العائلية والقبلية فى اختيار أعضاء المجالس النيابية فى صعيد مصر، بالرغم من مرور ١٣٠ عاما على بدء التجربة النيابية فى مصر (١٨٦٦) ، دار تساؤل الباحث لمحاولة دراسة النخبة البرلمانية بصورة علمية لتفهم آلياتها وقوانينها الخاصة.

ب- تعريفات لمصطلحات الدراسة

١- النخبة (elite)

يعتبر مفهوم النخبة مفهوما محوريا فى التحليل الاجتماعى وتستخدمه كافة الاتجاهات الفكرية.. حيث يتم ربط بين النخبة والطبقة فى دراسة البناء الاجتماعى والسياسى(١). ويرى ماركس أن الطبقة الحاكمة تستند إلى أساس اقتصادى يمكنها من التحكم فى مصادر القوة(٢). ويعرفها الدكتور محمد الجوهرى بأنها "أصحاب مواقع السلطة

والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحياة السياسية"(٣). بينما نجد تعريف النخبة فى قاموس المصطلحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (السامى بيان وآخرون) بأنها كلمة تدل على "الشئ الأفضل والأكثر ثقافة". بينما يعرفها البعض بأنها السمو ورفعة المكان فهى جماعة من الناس تشكل كيانا مرموقا فى المجتمع.

لكننا حين نستخدم هذا المفهوم لا نفعل ذلك بصورة مجردة، إنما فى إطار علاقة هذه النخبة وما تتمتع به من قوة الأنشطة المختلفة، والأطر الثقافية لها، وعلاقتها بالسلطة المركزية، والثبات والتحول فى تركيب هذه النخبة.

من خلال هذا البحث نتعرف على أشهر الأفراد والعائلات وأكثرها تأثيرا فى بناء القوة السياسية فى المجتمع الصعيدى، والتعرف على بعض المراكز الوظيفية ذات الثقل السياسى والاجتماعى ، والتعرف على درجة التأثير التى يمارسها أصحاب هذه المراكز. والنخبة البرلمانية لصعيد مصر تستخدم نفوذها القوى ليس من خلال القوة الاقتصادية الخالصة، إنما من سلطتها السياسية التى تهيئ لها المناخ لامتلاك القوة الاقتصادية وجزء يسير من هذه النخبة (أعيان الريف) استحق مكانا فى تلك النخب بعيدا عن السلطة بفضل التمايزات الطبقية التى نمت فى الريف.

٢- الصعيد :

يقصد به الإقليم الذى يبدأ من الجيزة شمالا حتى أسوان جنوبا . ونحلله على أساس وحدة سبع محافظات (الفيوم / بنى سويف/ المنيا/ أسيوط/ سوهاج/قنا/ أسوان).

حيث يتم استبعاد الوادى الجديد والبحر الأحمر لأنها امتدادات للوادى القديم . وقد تم التركيز على شمال قنا بصورة أساسية. وتأتى سوهاج وأسيوط فى المرتبة الثانية من التركيز.

جـ- منهج الدراسة

نظراً لخصوصية الصعيد فضل الباحث الابتعاد عن التطبيق الميكانيكى للمناهج الغربية،بل استخدم منهج النخبة/ الصفوة كوحدة للتحليل الاجتماعى السياسى فى سياقها الاقتصادى والتاريخى. ولأن النخبة البرلمانية فى صعيد مصر ليست نخبة أفراد إنما نخب (أسر وعائلات وقبائل) فهى نخب لا تظهر بصورة نقية مثل كل الظواهر الاجتماعية.

وأصبح استخدام النهج الامبريقى ضرورة مهمة لمساعدة الباحث فى تنقية النخبة مما هو متشابك وعالق بها. فالمصادر التاريخية لتلك النخبة تقدمها لنا فى حالة تواجدها وتفاعلها التاريخى، بينما المصادر الميدانية تضفى على تلك النخبة تواجدها المعاش وتفاعلها المعاصر.

د- الفترة الزمنية للدراسة

وقع الاختيار على عصر محمد على كمرحلة تاريخية فاصلة ، حيث نخبة قديمة لا تحتكر الحياة السياسية كما فى السابق وإنما تخضع للسلطة المركزية، ونخبة جديدة تم زرعها بعد أن ألغى محمد على الالتزام وأعطى آلاف الأفدنة

الزراعية لأسرته(٤) فى صعيد مصر ولخاصته من كبار رجال الدولة وموظفيها من أتراك وشركس وأرمن(٥).

لذا فمستوى الدراسة الزمنى ثلاث مراحل:

أ- مرحلة ما قبل محمد علي.

ب- مرحلة حكم أسرة محمد على ١٨٠٥ - ١٩٥٢.

جـ- مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢ - حتى الآن.

هـ- صعوبات الدراسة

كانت النية تستهدف دراسة النخبة "السياسية" فى صعيد مصر، ولكن لعدم توافر بيانات عن عناصر هذه النخبة بعد ٢٣ يوليو (نخبة الجهاز الإدارى، نخبة التنظيمات السياسية الحكومية) فقد اقتصرت الدراسة علي النخبة "البرلمانية". حيث توفرت لنا مادة غنية وبيانات دقيقة عن المجالس النيابية من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٨ فى كتاب محمد صبحى خليل تاريخ الحياة النيابية(٦). ولم نجد بيانات عن المجالس النيابية من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ إلا دراسة تحليلية لمجلس سنة ١٩٥٠(٧). ولكن بدون وجود بيانات عن أسماء أعضاء هذا المجلس . أما بعد ثورة يوليو فإننا رجعنا لأعداد الوقائع المصرية المنشورة فيها نتائج انتخابات تلك المجالس (عدد ٥٣ مكرر ١٩٥٧/٧/١١، عدد ٥٤ مكرر ١٩٥٧/٧/١٧، عدد ٢١ مكرر ٦٤/٣/١٣، عدد ٢٣ مكرر ١٩٦٤/٣/٢١، عدد ٩ تابع ٦٩/٦/١١، عدد ١٣ تابع ١٩٧٠/١/١٥، عدد ٢٤٩ تابع ١٩٧١/٣/١٠، عدد ٧١/١١/٦٢٥٥، ٧٦/١٠/٣٠، ١٩٧٦/١١/١٧).

ساعد الباحث إلمامه بالتكوينات العائلية والقبلية فى صعيد مصر، ومعرفته لخريطة التواجد العائلى والقبلى فى مراكز صعيد مصر، مما سهل للباحث تحليل نخبة مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولذا أعطينا بانوراما عامة للنخبة البرلمانية الصعيدية وركزنا على نخبة قنا. وكان التركيز على نخبة شمال قنا(٨) بصورة مكثفة لتجانسها كوحدة تحليل اجتماعى سياسى. ولكن الباحث لم يقف مكتوف الأيدى لمحاولة استكمال البيانات الخاصة بأعضاء مجلس الشعب ١٩٤٢ - ١٩٥٠.إلا أن دخوله للاطلاع فى مكتبة مجلس الشعب يحتاج موافقة الأجهزة الأمنية التى تحتاج للحصول عليها عدة أشهر. ولا يوجد أيضا مطبوع يشمل حصرا شاملا لأعضاء المجالس النيابية فى مصر حتى الآن. ويرجع ذلك لتقصير الأمانة العامة للمجلس وعدم رغبتها فى توثيق هذه البيانات.وكانت الدراسات السابقة فى معظمها تهتم بالتحليل السياسى لانتماءات أعضاء المجالس النيابية ولا تبحث عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية لهذه النخبة.

ولأن الدراسات التاريخية فى معظمها دراسات موسوعية ولا توجد دراسات تاريخية تهتم بالمسائل المحلية الصعيدية، وبعضها تاريخ للحكام وليس تاريخا للشعوب، وجد الباحث صعوبة فى الحصول على المعلومات التاريخية الخاصة بهذه الدراسة ورجع لعدة مراجع ومصادر تاريخية للحصول على صورة عامة عن تاريخ الصعيد.

ولأن مفهوم النخبة فى التحليل الاجتماعى مفهوم حديث الاستخدام فقد ألقى علينا ذلك مسئولية البحث عن

البيانات التى تتسق مع مثل هذا المفهوم، حيث أدواته هى أدوات مؤسسية وليست أدوات بحثية صالحة للأفراد.

خطة البحث:

١- مقدمة : بانوراما صعيدية

٢- التطور التاريخى للنخبة فى صعيد مصر:

  أ- النخبة السياسية فى صعيد مصر قبل محمد على وصراعها مع محمد على.

  ب- النخبة السياسية والبرلمانية فى صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩.

  جـ- تحليل النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو (١٩٢٤ - ١٩٤٢).

  د- تحليل النخبة البرلمانية بعد ثورة يوليو(١٩٥٧- ١٩٩٠).

٣- نتائج الدراسة

بانوراما صعيدية

يقصد بالصعيد الإقليم الذى يبدأ من الجيزة شمالا إلى أسوان جنوبا ويشمل أيضا الفيوم. ولكن هنا نركز بصورة أساسية على الصعيد الأعلى (سوهاج / قنا/ أسوان) نظرا لإمكان اعتبار كل الصعيد وحدة للتحليل للسمات الآتية التى نجدها فى كل محافظات الصعيد: وجود قبائل عربية وأشراف ، وأقباط، وتحكم عائلات فى الحياة السياسية منذ الفتح العربى حتى الآن. على سبيل المثال شريف أخميم الأمير محمد الأخميمى ملتزم مديرية جرجا فى العصر المملوكى، وعربان الصعيد فى المنيا والفيوم الذين كانوا يديرون شئونهم بأنفسهم منذ العصر المملوكى حتى محمد على لدرجة اعتراف الدولة بهم، وجعلت لهم أربعة نواب من ثمانية لعربان مصر. وكذلك هوارة شمال قنا وجنوب سوهاج وتوليهم إدارة إقليم جرجا منذ عهد السلطان الناصر برقوق حتى محمد على. فلقد كان الصعيد عدة إمارات يربطها بالسلطة المركزية بالقاهرة دفع الجزية والخراج ويتولى مشايخ القبائل إدارة الشئون الحياتية لأبناء قبائلهم . وهنا نحاول إلقاء الضوء على بعض خصائص إقليم الصعيد وتعداد محافظاته السبع (أسوان / قنا/ أسيوط/ سوهاج/ المنيا/ بنى سويف/ الفيوم) ثلث عدد السكان.

ويبلغ عدد سكان محافظة قنا ٦ر٢ مليون نسمة موزعين على ١٢ مركزا ومدينة و١٥٨ قرية بتوابعها . وسكان محافظة سوهاج ٣ ملايين نسمة موزعين على ١١ مركزا، و٢٧٠ قرية بخلاف النجوع(٩).

أما مساحة الأراضى الزراعية فى صعيد مصر بما فيه محافظة الجيزة فتبلغ ٧٥٧ر٢ مليون فدان تقترب من نصف مساحة الأراضى المزروعة فى مصر(١٠)، ومزروعة كالآت:ى ٩٣ ألف فدان فى أسوان، و٣٧٦ ألف فدان فى قنا ، و٣٢٨ ألف فدان فى سوهاج، و٤٢٢ ألف فدان فى أسيوط ، و٤٢٧ ألف فدان فى المنيا، و٣٤٦ ألف فدان فى الفيوم، و٢٨٩ ألف فدان فى بنى سويف، و١٩٥ ألف فدان فى الجيزة. وحينما قامت الثورة وأصدرت قوانين الإصلاح الزراعى

تم الاستيلاء على ٢٤٣ ألف فدان من أراضى كبار ملاك الأراضى من ٨١٠ ألف فدان تم الاستيلاء عليها على المستوى القومى(١١). واستصلح أهالى الصعيد ٧٨٠ ألف فدان بواقع ٣ر٢٢٪.

من إجمالى الأراضى التى تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ حتى ١٩٨٧(١٢). وعرف الصعيد الصناعة منذ بداية القرن التاسع عشر مع نهضة محمد على الصناعية. وأهم الصناعات فى الصعيد صناعة السكر فى قنا وأسوان والمنيا والجيزة (الحوامدية، نجع حمادى، دشنا ، قوص، أرمنت، إدفو، كوم امبو وأبو قرقاص) وصناعة الألومنيوم فى نجع حمادي والأسمدة الكيماوية والغزل والنسيج فى قنا وسوهاج والمنيا وأسيوط وبنى سويف. وهناك مدن صناعية منذ القدم مثل أخميم. ومع وجود هذه المصانع إلا أن أغلب أهالى الصعيد يعملون بالزراعة ولايتعدى عدد العاملين فى المنشآت الخاصة غير الزراعية فى المحافظات السبع من الإجمالى القومى (٥٠٦١٠٣ عامل) مما جعل محافظات الصعيد من المحافظات الطاردة للسكان، حيث كانت نسب الهجرة منها أعلى من نسب الهجرة إليها. وكانت فى قنا (٢ر٤٪ و٤ر٢٪) وفى سوهاج (١٥٪ و٢٪) وفى أسيوط (٧ر١٢٪ و٣٪) وفى المنيا (٥٪ و٢ر٣٪) حيث ١٥٪ من سكان محافظة قنا يعملون بالخارج (١٣).

وتشير الدراسات فى معهد التخطيط القومى لمتوسط الأجر فى جنوب الصعيد (قنا وسوهاج وريف أسوان) والذى لا يزيد على ٥٠٠ جنيها فى السنة بينما متوسط الأجر فى مصر ٢١٠٨ جنيها (بحث ميدانى) بالرغم من أن متوسط الإنتاجية يصل إلى ٣٨٠٩ جنيها.

أولا - النخبة السياسية فى الصعيد قبل حكم محمد على*

يقول محمد فريد فى كتابه الدولة العلية العثمانية إن مصر كانت أيام المماليك شبه مستقلة ولم تصبح دولة موحدة مثلما حدث أيام حكم الخلافة الإسلامية. حيث كانت النظم السياسية فى مصر المملوكية تنقسم فيها السلطة بين الأمراء، ورجال الدين، وشيوخ الطوائف والقبائل فى المدن والريف. وكانت مهمة الأمراء جباية الضرائب، والمحافظة على الأمن ، والسير إلى الحروب. أما دور رجال الدين والعلماء فمقتصر على التشريع وإضفاء الشرعية على الحكام.

وكان شيوخ الطوائف فى المدن يديرون شئون طوائفهم ، بينما الديمقراطية شبه المشاعية تحكم القبائل فى الريف . حيث يتولى شيوخ تلك القبائل جانبا كبيرا من وظائف الدولة الخاصة برعاية شئون أفراد قبائلهم ، وكان الصعيد يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن سلطة المماليك، وتهيمن عليه نخبة من شيوخ القبائل العربية التى تسكن فيه(١٤) وهى نخبة أوليجار شية، حيث تسيطر مجموعة من الأسر السياسية وتتسلط على الحياة الاقتصادية فيه.

---

* حيث أنه لم تكن هناك حياة نيابية، أصبحت دراسة النخبة السياسية فى الصعيد بصورتها الشاملة مهمة لإلقاء الضوء على النخبة البرلمانية القادمة.

وكانت علاقة تلك النخبة بالمماليك متمثلة فى دفع الخراج والجزية مقابل أن يتركهم المماليك يحكمون الصعيد من الباطن.

وكان شيوخ القبائل العربية ملتزمين لأراضى الصعيد، يقومون بتقسيمها على أبناء قبائلهم لزراعتها . وانتقل التزام مديرية جرجا من الأمير محمد الأخميمى الشريف إلى أمراء هوارة فى عهد الناصر بن برقوق. وهى نخبة متمردة حينما تسمح لها الظروف بالتمرد على الحكام تسعى من أجل الاستقلال بالصعيد (١٥). وتاريخ عربان الصعيد فى التمرد يرجع إلى أيام عثمان بن عفان، حيث لعبوا دوراً فى تهييج الثوار عليه (١٦) وقاتلوا عمال بنى أمية قتالا مريرا وأقاموا بالصعيد آخر أيامهم خلافة مستقلة وحاربوا عمال هارون الرشيد وغلبوهم (١٧). وأقاموا بمنفلوط سنة ١٣٠٠ حكومة مستقلة بسطت سلطانها على الصعيد، وفرضت الضرائب على أهله وأنشأت جيشا لا يقل عن جيش الدولة نظاما واستعدادا (١٨). وظلوا بعد ذلك الخطر الدائم الذى أقض مضجع الدولة الأيوبية والمملوكية((١٩). وليس من بين مؤرخى العصر من يذكر نزاعا بين أمراء المماليك أو انتقالا للحكم من يد إلى يد إلا ذكر ثورة عربان الصعيد أو الاستعانة بفرسانهم فى حروبهم الداخلية والخارجية.

جمهورية همام فى الصعيد

تحالفت القبائل العربية مع العثمانيين ثم المماليك ثم قاوموا حكم العثمانيين الجديد وسيطروا على الأقاليم خارج المدن. ففى الصعيد سيطرت الهوارة (٢٠) واعترف العثمانيون للهوارة باليد العليا على الصعيد الأوسط والأعلى، نظير وعدهم بجمع المال والغلال المقررة للدولة. وكان شيخ الهوارة خاضعا للانتخاب . ونجد فى كتابات علماء الحملة الفرنسية تسجيلا أن سكان الصعيد - الأغنياء منهم والفقراء، المسلمين والمسيحيين على السواء - كانوا ولا يزالون يعتزون بذكرى حكم الهوارة بسبب الأمن الذى أقره لهم ورعايته لشبكة الرى وازدهار الزراعة ومنع مشايخ القرى من المظالم ومن سرقة الملتزمين. ولكن حاول على بك الكبير ضمن طموحاته أن يعيد الصعيد للسلطة ويقضى على نفوذ الهوارة فأعلن شيخ مشايخ الهوارة الأمير همام استقلال الصعيد، ودعا إلى ملكية الأرض للفلاح، وانتخبته جمعية عمومية من مشايخ القبائل حاكما للصعيد واعتبر هذه الجمعية معاونة له فى الحكم (٢١). ولكن محمد أبو الدهب هزم الأمير همام فى معركة أسيوط عام ١٧٦٩ وزالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ حسب قول الجبرتى.

نخبة الصعيد تقاوم الحملة الفرنسية

تسجل روايات وتقارير علماء الحملة أن عربان مصر والقبائل العربية فى الصعيد بصورة خاصة اشتركوا تقريبا فى جميع معارك المقاومة المسلحة. وكانت القوات التى تتصدى للجنود الفرنسيين من فرسان هوارة وبقية القبائل العربية فى الصعيد (٢٢). فبجانب فرسان المماليك قاوم الصعيد الحملة الفرنسية فى ٢٠ موقعة: منفلوط وأسيوط والمنيا

وبنى سويف وطهطا وجرجا والبلينا وسمهود وفرشوط وأبنود...إلخ. ونجحت مقاومة نخبة القبائل العربية فى الصعيد فى إجبار الحملة الفرنسية على التواجد المحدود فى حمايتى أسوان، والقصير وأن يحكم الصعيد باسم الفرنسيين أحد أمراء المماليك (المتحالف مع تلك النخبة) شرط أن يتعهد بدفع الخراج والجزية لهم (٢٣).

ولكن ما هى الأسباب التى جعلت نخبة القبائل العربية فى صعيد مصر قبل محمد على تهيمن وتسيطر على الصعيد؟ إن هناك أسبابا اقتصادية وفرت لهذه النخبة إمكانية استقلالها. عرفت مصر فى ظل الولاة الفاطميين "القبالة" أو "الضمانة" (استئجار حق الجباية للخراج) . وكان من ضمن من يقومون بهذه الأعمال مشايخ القبائل. وحينما ضعف النفوذ العربى فى الدولة العباسية تركت القبائل العربية العاصمة ومهنة الحرب إلى الزراعة، أو أقطعتها السلطات أراضى زراعية للقبيلة وليس للأفراد وتركت مهمة تقسيم الأراضى على أبناء القبيلة لشيخها. واحتفظت القبائل البدوية بالكثير من سمات المشاعية، فالمنطقة التى تقطنها القبيلة ملك مشترك لأفرادها وإذا كانت أرضها قفرا رمليا سيقت القطعان دون قيود، وإذا كانت أرضا خصبة استزرعوها بواسطة الفلاحين أو أسرى القبيلة وعبيدها ومواليها وخدمها واقتسمت نتائجها بين عائلات القبيلة اقتساما عادلا. ساعد فى ذلك طبيعة الأراضى الزراعية من جرجا شمالا حتى الشلال، حيث كانت مشاعا تسمى أراضى "المساحة" (نظرا لرى الحياض) يتم تقسيمها كل عام ويكلف الفلاحون بزراعتها لمدة سنة واحدة دون إجبار من خلال مشايخ القبائل الذين تعاملت معهم السلطات كملتزمين، وتحول التزام إقليم جرجا من الأمير محمد الأخيمى الشريف زعيم القبائل العربية الحجازية فى صعيد مصر فى حكم الناصر بن برقوق ١٢٠٠م إلى أمراء قبيلة هوارة اليمنية.

وخفف من وطأة نظام الالتزام فى الصعيد وجود صلة قرابة بين الفلاح والملتزم، و لم يكن فلاح الوجه القبلى مرتبطا بالأراضى (فلاح قرارى) مثلما كان فلاح الوجه البحرى.

إن ملكية الأراضى (رقبة أو استغلال) حجر الزاوية فى فهم الأساس الاقتصادى للنخبة السياسية فى صعيد مصر قبل محد على. ولكن لماذا تدهور الدور السياسى المستقل لنخبة مشايخ القبائل العربية فى صعيد مصر فى ظل العصر المملوكى والعثمانى، فلم يعودوا يطالبون بالحكم على مصر ولا يدعون أنهم أحق فيه من المماليك بل رضوا بأن يصبحوا فى مرتبة الحلفاء للفريق المملوكى الذى تنازع السلطة المركزية، ولكنهم حافظوا طوال هذه الفترة على أن تكون لهم قوات مسلحة خاصة بهم؟

صراع محمد على مع نخبة صعيد مصر

ذكرنا فى السابق أن شيوخ القبائل العربية فى الصعيد كانوا حلفاء الفريق المملوكى الذى يتنازع السلطة المركزية، لذا فإنهم واجهوا سلطة محمد على ١٨٠٥ مع المماليك المناوئين له، حيث كان للمماليك حكم الصعيد فى ظل الحملة الفرنسية. فدعم عرب الفيوم الألفى فى صراعه مع محمد على، وكانوا حلفاء للألفى الذى حكم الصعيد حتى عام

١٨١٢ (سبع سنوات بعد تولية محمد على الحكم).

وعمقت سياسات محمد على عداء تلك النخبة له مما أدى إلى قيام تمردات وانتفاضات شعبية فى الصعيد. فقد قامت ثورة فى ريف الصعيد ضد الجباة والعساكر، وأحرقت الحكومة عدة قرى وقتلت سكانها ١٨١٢(٢٤). حيث عبأ شيخ يدعى أحمد ولقب بالصلاح ٤٠ ألف رجل ضد الحكومة وعين حكاما من أتباعه، و بسط نفوذه على المنطقة الواقعة من جرجا شمالا حتى أسوان لمدة سنتين ١٨٢٠ إلى ١٨٢١.

وتزعم تاجر مغربى اسمه ابن إدريس* انتفاضة شعبية سميت بالانتفاضة المهدوية امتدت من إسنا إلى فرشوط حيث أخذ جمرك القصير لنفسه، بجانب تمردات عشوائية تمثلت فى إحراق فلاحى الصعيد محاصيلهم ١٨٣٠ احتجاجا على احتكار محمد على لتجارة المحاصيل. وكذلك أشعل عمال مصنع النسيج بأسيوط النارفيه عام ١٨٢٤.

الإجراءات التى قام بها محمد على لترويض هذه النخبة

١- عين إبنه إبراهيم الكبير حاكما للصعيد ١٨١٢ وتعامل مع الصعيد مثلما تعامل مع باقى البلدان التى ضمها إلى حكمه.

٢- ألغى الالتزام سنة ١٨٠٨ وصادر الأراضى الزراعية التى كانت بحوزة القبائل العربية وشيوخها، ثم اقتطعها لأسرته وخاصته وكبار موظفيه من أكراد وشركس وأقباط وشوام**. حيث كانت الأراضى الزراعية التى تملكها أسرة محمد على وكبار موظفيها (والتى تم إقطاعها لهم) تقع فى المناطق التى تقطنها القبائل العربية صاحبة النفوذ فى السابق، مثل أراضى البرنس يوسف كمال فى نجع حمادى (هوارة) وأراضى الدائرة السنية فى إسنا وأسوان (الجعافرة والمطاعنات). أما أراضى خاصته فكانت فى نطاق قبائل أولاد على فى المنيا وهوارة جنوب سوهاج (جرجا وبندار) كذلك أشراف سوهاج (البطارسة والشريعى... إلخ).

٣- كان محمد على سياسيا ماهرا اكتشف أن العصبية القبلية والتزام شيوخها للأراضى هى التى كانت تدفع الصعيد للتمرد فى السابق فعمل على إيجاد نخبة جديدة موالية له ولأسرته من بعده، فقوى من نفوذ بعض الأسر (حزين، ستيت، عبد النور، بطرس) وأزكى أسباب التنافس بين القبائل فضرب هوارة بيد من حديد وتحالف مع أشراف أخميم ليستردوا نفوذهم.

---

* جد لأحد أفراد النخبة السياسية بمحافظة قنا شغل مقعد مجلس الشعب عدة مرات ممثلاً لدائرة الأقصر، وله طريقة صوفية يعد اتباعها بالآلاف منتشرة فى قرى قنا وأسوان والسودان.

** استولت ثورة يوليو على ٢٤٣ ألف فدان من الصعيد بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى يملك معظمها أفراد من الأسرة المالكة (محمد على)، وأراضى أخرى كان يملكها كبار موظفى العهد الملكى: بطرس فى أولاد طوق وبرديس والبلينا وغالى فى بنى سويف وتكلافى بهجورة، وسلطان والشريعى فى المنيا.

٤- أنشأ جيشا حديثا بدلا من الجيش المملوكى المكون من جنود أجانب فى أوجاقات عثمانية أو بيوت مملوكية، مدربا تدريبا حديثا ومطبقة فيه النظم العسكرية العصرية وقادراً على قمع تمردات العشائر البدوية فى صعيد مصر . حيث أصاب المجتمع القبلى فى الصعيد التفكك والتحلل نتيجة تحول جزء منه إلى الاستقرار الزراعى بعد إصلاح الترع والمصارف فى الصعيد وتمليك المشايخ الأبعديات وتوظيفهم فى الجهاز الحكومى ، وأخيرا نجح محمد على فى تجريد نخبة الصعيد مما تملكه من أسلحة وفرسان ، ولكن كان الاحتلال الإنجليزى لمصر هو الذى قضى على تسلح عربان الصعيد.

ثانيا - عناصر النخبة البرلمانية فى صعيد مصر قبل ثورة ١٩١٩

أولا: عناصر النخبة البرلمانية فى قنا

مثل شمال قنا فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كل من محمد أفندى أبو سحلى والشيخ أحمد خلف الله عمدة "هو" الهمامى الهوارى وعلى أغا أبو يحيى. هؤلاء الثلاثة عمداء الأسر التى شكلت النخبة البرلمانية : آل سحلى، وهوارة الهمامية نجع حمادى، وهوارة أولاد يحيى ودشنا . بعد ذلك يأتى تمثيل بطون قبائل هوارة الشمال : الشيخ محمد عبد العال والشيخ محمد سلام هوارة أبو تشت (الوشوشات)، وإبراهيم على أفندى هوارة دشنا البلابيش، ومحمد عمر أفندى (جد فهمى عمر البرلمانى الحالى) همامى هوارى، فى المجالس النيابية اللاحقة . أما جنوب قنا فيظهر تمثيله فى الشيخ طايع سلامة ومتولى حزين. وهذه المجالس وضعت خميرة للنخبة البرلمانية القادمة فى قنا، سواء فى مجالس ثورة ١٩١٩ أو مجالس ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثانيا: النخبة البرلمانية فى بقية الصعيد

أ- نخبة سوهاج

كان حميد أبو ستيت (عميد أسرة ستيت) نائبا عن البلينا فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وأحمد حمادى (عمدة بلصفورة) نائبا عن سوهاج، والشيخ عبد الرحمن عمدة طما ممثلا لها، وعبد الشهيد بطرس (٢٦) نائبا لبرديس ،ثم ظهرت أسرة عبد النور لتمثيل جرجا ١٨٧٦، وظهرت بعد ذلك أسر النخبة البرلمانية الثالثة أبو رحاب وأبو كريشة فى المنشاة عام ١٩٠٢. ثم بعد ذلك الهمامية بأولاد إسماعيل (٢٧) والشريف بأخميم (٢٨) ورضوان بأولاد طوق (٢٩) وعبد الآخر فى طهطا ١٩١٤.

ب- نخبة أسيوط

كان سليمان عبد العال نائبا فى مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ عن ساحل سليم (جد السياسى محمد محمود باشا) ونظير محفوظ رشوان عمدة الحواتكة ممثلا لمنفلوط فى البرلمان عام ١٨٨١. ثم جاء ظهور عائلات خشبة

والهلالى، فجاء على خشبة (تجار بندر أسيوط) فى الجمعية العمومية عام ١٨٨٥. والهلالى فى الجمعية ١٨٩٦ – ١٨٩٩، وفى المجالس المتأخرة تظهر أسر دوس والكسان وويصا.

جـ- نخبة المنيا

عين سلطان باشا عضوا فى مجلس شورى النواب ١٨٨٦، وإبراهيم الشريعى عمدة سمالوط ممثلا لسمالوط فى هذا المجلس، والتونى فى ملوى فى برلمان ١٩١٤، والسعدى بك وعبد الرازق فى المنيا ١٨٨٣.

د- نخبة الفيوم

تيسير خليفة الهوارى* فى مجلس ١٨٦٦ وحمد الباسل فى برلمان ١٩١٤ وظهور خافت لآل سيف النصر.

هـ- نخبة الجيزة

عامر أغا الزمر عمدة ناهية ممثل للجيزة فى مجلس شورى النواب ١٨٦٦، ثم يبدأ ظهور أسرة عزام وأبو هميلة والدالى فى باقى المجالس.

تجديد هيكل النخبة

بدأت مشاركة عائلات غير النخبة التقليدية السابقة على محمد على. وهى نخب عائلات وليست نخب قبائل، ومنها العائلات القبطية والعائلات غير العربية.

أ- النخبة القبطية والشامية: **

التحديث الذى أجراه على مصر محمد على استلزم زيادة استخدام كوادر إدارية لتولى أعمال السجلات والكتابة الإدارية والتجارة، وكان الأقباط فى مصر يحتكرون تلك الأعمال ويشاركهم فيها المسيحيون الشوام والجاليات الأجنبية الأفرنجية أو المشرقية الشركس والأكراد والأرناؤوط.

من هنا نفهم ظهور أسماء بطرس وحكيم وعبد النور فى سوهاج كأفراد فى النخبة السياسية، وعبيد فى قنا (نسيب المعلم الجوهرى، منافس المعلم يعقوب فى تولى الوظائف الإدارية العليا). وأدى زيادة نفوذ الطبقة الوسطى فى تولى وظائف جهاز الدولة الحديثة لظهور العائلات المسيحية فى أسيوط (دوس والكسان وويصا.....إلخ). وفى بنى سويف كانت النخبة القبطية فى أسره غالى التى لعب أفرادها دوراً هاما فى تحديث محمد على .

---

* هوارة الفيوم أقارب هوارة قنا وسوهاج نظرا لأن الحكام المماليك كانوا حينما يتمرد هوارة الجنوب يستعينون بهوارة بحرى وهوارة الفيوم فى وجههم فانفصمت الصلة.

** من التقاليد الشرقية أن يحاط الحكام بمجموعات من الأجانب والذميين للاستعانة بهم فى إدارة شئون الدولة. والدولة الفاطمية استعانت بالأقباط فى تولى وظائف الجباية وظهر المعلم غالى فى إدارة شئون محمد على وسياسته الدينية السمحة فالمعلم غالى أدار شئون محمد على الخاصة التجارية.

ب- عناصر من غير الأشراف والقبائل العربية:

هى عناصر تنتمى إلى عائلات تسكن مدن الصعيد مثل عائلة حزين فى بندر إسنا، وعائلة سحلى فى فرشوط والشريعى فى سمالوط. وهى نتيجة طبيعية لإرادة سلطة محمد على فى إضعاف نفوذ القبائل العربية المتمردة على حكمه : حزين لمواجهة القبائل العربية المطاعنات والمحاميد فى إسنا وأرمنت، وسحلى لمناوأة قبائل الهوارة (الهمامية) فى الأساس، وبجاتو (محمد أفندى بجاتو جندى ترقى لرتبة ضابط فى جيش محمد على فى السودان) لمواجهة نفوذ هوارة أولاد يحيى والبلابيش فى دشنا، وستيت فى البلينا للقضاء على نفوذ هوارة البلينا وجرجا (بندار، عمر عبد العزيز الهوارى) *

جـ- التغيرات التى تمت على النخبة السابقة:

كفت النخبة التقليدية عن التمرد وقبلت مشروعية سلطة محمد على بعد أن نجحت سياسته فى إضعافها . ومن عناصر تلك السياسة نجاح محمد على فى تجريد هؤلاء من أسلحتهم بعد أن جردهم من نفوذهم الاقتصادى فقبلوا مشاركة الآخرين فى اقتسام السلطة والنفوذ السياسى، وأزكت السلطة نيران المنافسة بين عناصر تلك النخبة بمساعدة طرف ضد الآخر واستقدام أسرة محمد على شريف مكة "طالب" بعد سقوط الحكم الامبراطورى إلى قنا وإقطاعه هو قبيلته أراضى شاسعة فى بندر ومركز قنا لإضعاف نفوذ وقبيلة حجازة العربية جنوبا، وكذلك مناوأة هوارة دشنا وهوارة حميدات فى قنا.

وقد ضرب نفوذ آل الشريف أحفاد الأمير الأخميمى بمساعدة أعراب أبو كريشة وأبو دياب فى جرجا والمنشاة وأخميم، ومشاركة أسرتى أبو رحاب وأبو كريشة الشريف فى النفوذ فى سوهاج. وبدلا من هيمنة الهمامية على هوارة الشمال تفسح النخبة مكانا لممثلى بطون الهوارة (مثل محمد عبد العال بك) من هوارة أبو تشت.

ثالثا - النخبة البرلمانية (١٩١٩-١٩٥٢)

شهدت الفترة السابقة على ثورة سنة ١٩١٩ عدة أشكال نيابية اختير أعضاؤها بالتعيين ولكن بعد ثورة سنة ١٩١٩ أصبح اختيار أعضاء المجالس النيابية بالانتخاب. وبلغت المجالس النيابية فى الفترة ١٩-١٩٥٢ عشرة مجالس(٣٠).

حيث توفر لدينا معلومات وبيانات عن أسماء أعضاء ٧ مجالس نيابية منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٨، وتعثر الحصول على معلومات عن برلمان سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥، وحللنا الانتماءات السياسة لنواب الصعيد فى برلمان ١٩٥٠. اخترنا المجالس النيابية السبعة المتوفرة عنها بيانات عينة للبحث ونظراً لاشتمالها على مجالس تم اختيار

---

* أمير قبائل هوارة فى عصر الدولة المملوكية وله محاولات للاستقلال.

أعضائها بدون تدخل حكومى وبنزاهة ، وأيضا اشتملت مجالس شاب اختيار اعضائها التدخل السافر فى الانتخاب ، فهى بذلك تصبح عينة مناسبة لتقديم صورة حقيقية عن النخبة البرلمانية فى صعيد مصر فى المجالس النيابية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢. وأعددنا قراءة تحليلية للانتماءات السياسية لنواب الصعيد فى مجلس سنة ١٩٥٠ تساعدنا على فهم طبيعة الانتماءات السياسية لعائلات النخبة.

تحليل عام لعائلات النخبة

أ-تركيب النخبة:

احتكرت ٢١ عائلة(٣١) التمثيل النيابى للصعيد بخلاف محافظة قنا حيث احتكرت ٥ عائلات تمثيلها النيابى(٣٢). بينما وفقا لما جاء فى تحليل مجلة روز اليوسف عن نتائج انتخابات مجلس ١٩٥٠ فإن هناك حوالى ٣١ عائلة احتكرت العمل البرلمانى فى مصر.

ب-الانتماء السياسى لعناصر النخبة

١- عائلات النخبة الأساسية وفدية اختفت من مجلس ١٩٢٩ (مجلس صدقى الشهير حينما قاطع الوفد هذا المجلس). كان عدد نواب الصعيد الوفديين ٥٨ عضوا فى مجلس ١٩٥٠ من ١٢٤ عضوا على مستوى مصر. ولكن هذه النسبة كانت ضئيلة بالنسبة لتمثيل الوفد فى هذا المجلس، حيث كان عدد نواب الوفد ٢٢٨ عضوا من ٣٥٠ عضوا.

٢- انتماء بعض نواب الصعيد لأحزاب الأقلية حيث بلغ نواب الصعيد من الأحرار الدستوريين ١٦ نائبا من ٢٦ نائبا فى مجلس ١٩٥٠. يرجع ذلك لأن قيادات الأحرار الدستوريين كانت من النخبة البرلمانية الصعيدية محمد محمود باشا فى أسيوط ، هارون أبو سحلى فى قنا ... إلخ. وكذلك انتمى بعض نواب الصعيد للسعديين حيث كان عددهم فى مجلس ١٩٥٠ ثمانية عشر عضوا من ثمانى وعشرين عضوا على المستوى القومى.

ج-توسع النخبة

١- أضافت مجالس التزوير عائلات للنخبة البرلمانية فى الصعيد عامر فى سمالوط ووالى فى الفيوم.

٢- بينما أدت زيادة المقاعد المخصصة للصعيد لدخول عائلات جديدة مثل كيلانى فى ديروط والدربى فى قنا وسيف النصر فى الفيوم ورحاب وأبو كريشة فى المنشاة.

٣- ولكن التوسع انصب على زيادة عدد عائلات النخبة القبطية ، فبدلا من اقتصارها على غالى وعبد النور وبطرس أضيف إليها الكسان والخياط وواصف(٣٣).

جدول (١)

بيان بتواجد عائلات النخبة في الصعيد*

الرقم المسلسل	العائلة	الدائرة	التواجد البرلماني	ملاحظات
١	القاياتي	العدمة	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	في بعض المجالس
٢	الشريعي	سمالوط	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	تمثل بأكثر من نائب
٣	قرشي	ديروط	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٥	
٤	كيلاني	//	١٩٣٨	
٥	خشبة	بندر أسيوط	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩. ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٦	للوم بك	بني مزار	١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٧	السعدي	العدوة	٢٤، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
٨	حمادي	سوهاج	٢٤، ١٩٢٦. ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	أكثر من مقعد
٩	أبور رحاب	المنشاة	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥.	أكثر من مقعد
١٠	عبد النور	جرجا	٢٤، ١٩٢٦، ١٩٢٩	
١١	الشريف	أخميم	٢٤، ٢٦، ١٩٣٥.	أكثر من مقعد
١٢	عبد الآخر	طهطا	٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٣	أبو ستيت	البلينا	٢٥،، ١٩٢٦، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٤	بطرس	برديس	٢٤، ١٩٣٥، ١٩٣٨	
١٥	رشوان محفوظ	منفلوط	٢٤، ٢٩، ١٩٣٥.	
١٦	الزمر	إمبابة	٢٤. ١٩٢٦. ١٩٢٩. ١٩٣٥. ١٩٣٨	
١٧	عزام	البدرشين	٢٤. ٢٦. ١٩٢٩، ١٩٣٥	
١٨	دوس	أسيوط	٢٤. ١٩٣٥	
١٩	محمد محمود سلميان	ساحل سليم	٢٤. ١٩٢٦. ١٩٣٥. ١٩٣٨	مقعدان
٢٠	الخياط	أسيوط	٢٤، ٢٩، ١٩٣٥	
٢١	رضوان	أولاد طوم	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٨	
٢٢	عبد الرحمن	طما	٢٤، ٢٦، ٢٩، ١٩٣٨،	
٢٣	عبد الرازق	المنيا	٢٤. ٢٦. ٢٩، ١٩٣٥،١٩٣٨	
٢٤	عامر	سمالوط	١٩٣١	
٢٥	الباسل	الفيوم	،٢٦. ٢٩. ١٩٣٥، ١٩٣٨	أكثر من مقعد

* استبعدنا عائلات قنا لأننا أفردنا لها جدولا آخر رقم (٣).

جدول (٢)

الاتجاهات السياسية لنواب
الصعيد فى مجلس ١٩٥٠

المحافظة	وفد	دستوريين	سعديين	مستقلين		ملاحظات
أسوان	٣	١	–			
قنا	١٠	٣	٣			
جرجا	١٣	٢	٤			أصبحت سوهاج
أسيوط	١٠	٧	٤			
المنيا	٥	١	٥			
الفيوم	٧	٢	–			
بنى سويف	١٠	–	٢			
إجمالى نواب الصعيد	٥٨	١٦	١٨	١٤*	١٠٦	١٢٤ بنواب الجيزة
إجمالى مصر	٢٢٨	٢٦	٢٨	٣٠	٣١٢	

* ١٤ نائبا مستقلا لم يعرف توزيعهم على محافظات الصعيد.

جدول (٣)

بيان توزيع مقاعد وأفراد
النخبة فى شمال قنا

العائلة	المقاعد	عدد أفراد النخبة *	الدائرة
هوارة الهمامية	٨	٤	الرئيسية
هوارة دشنا	٤	٢	دشنا/ أولاد عمر
هوارة أبوتشت	٩	٥	أبو شوشة / بخانس
هوارة	٢١	١١	
أشراف	٣	٢	دشنا / أولاد عمرو
سحلى	٧	٣	فرشوط
أقباط	١	١	
فئات أخرى	٣	٢	
الإجمالى	٣٥	١٨	

نتائج تحليلية

أ) بالنسبة للمقاعد

١- بقى للهوارة والأشراف، أى النخبة السابقة، ٢٤ مقعداً أى حوالى ٧٠٪ من المقاعد.

٢- نصيب آل أبو سحلى ٧ مقاعد بنسبة ٢٠٪.

٣- الأقباط والفئات الأخرى ٤ مقاعد بنسبة ١٠٪ تقريبا.

ب) بالنسبة لأفراد النخبة استحوذ الهوارة والأشراف على ٣/٢ عدد أفراد النخبة بينما بقية الفئات بما فيها آل سحلى ٣/١ عدد الأفراد.

جدول (٤)

بيان أفراد النخبة فى شمال قنا

أ- هوارة الهمامية (الدائرة الرئيسية بنجع حمادى)

١- عبد الستار حسن عمران من ١٩٢٤ حتى ١٩٣٥ امتدادا للشيخ محمد.

٢- همام أحمد خلف الله أحمد خلف عضو مجلس شورى النواب ١٨٦٦

٣-محمد أحمد عمر ١٩٣٨ (جد فهمى عمر عضو مجلس الشعب الحالى).

٤ عبد الوهاب محمد سليم ١٩٣٨

ب- هوارة دشنا

٥- حسن محمد الوكيل ٢٤، ٢٦، ١٩٢٩، امتداد على أغا يحيى

٦- إبراهيم حسن محمد السيد ١٩٣٥

ج- هوارة أبو تشت (أبو شوشة / بخانس / الوشوشات)

٧- محمد عبد العال بك ١٩٢٤

٨- عبد الحليم أحمد سليم ٢٦، ٢٨، ١٩٣٥/ عم لعضو مجلس الشورى الحالى.

٩- توفيق محمد خليفة ١٩٢٥.

١٠- محمد إبراهيم بربرى القليعى ١٩٣٨ (دائرة بخانس).

١١- أحمد على الدربى ١٩٣٨.

د- بيت أبو سحلى

١٢- هارون سليم أبو سحلى ٢٤، ٢٦ ثم وكيلا لإدارة الأمن العام.

١٣- يحيى سليم أبو سحلى ٢٩، ١٩٣١.

١٤- عبد الفتاح محمود أبو سحلى ١٩٣٥، ١٩٣٨. امتداد محمد أفندى أبو سحلى عضو مجلس شورى ١٨٦٦.

هـ- أشراف قنا (عن دائرة أولاد عمر ودشنا)

١٥- عمر أحمد حامد بك. ٣٠، ١٩٣٥.

١٦- مهنا بك ١٩٣٨.

و- فئات أخرى

١٧- تكلا باشا ١٩٢٤

١٨- حافظ الكحلى ١٩٢٥

ونحاول الآن تحليل النخبة البرلمانية لمحافظة قنا خلال الفترة ما بين ثورتى سنة ١٩١٩ و ١٩٥٢:

*** تركيب النخبة (الشمال*) :**

١ - ١٨ نائبا لشغل ٣٥ مقعدا.
٢- خمسة نواب أعضاء فى ثلاثة مجالس.
٣- ثلاثة نواب أعضاء فى مجلسين.
٤- عشرة نواب أعضاء لمجلس واحد.

واحتفظت عائلات النخبة السابقة بعضوية تلك المجالس:

أ/ هوارة الهمامية (الرئيسية) .
ب/ هوارة البلابيش وأولاد يحيى (دشنا)،
جـ/ أشراف قنا.
د/ أسرة أبو سحلى لتمثيل فرشوط.

أما تركيب النخبة فى جنوب قنا:

احتفظت أسرة حزين بتمثيل إسنا، وظهر تمثيل قبطى ملحوظ (أربعة مقاعد فى برلمان ١٩٢٤)، وظهور أسرتى العمارى والعديسى والشيخ محمدد محمود القوصى.

*** الانتماء السياسى لتلك النخبة:**

انتمى نواب الهوارة والأشراف والأقباط لحزب الوفد، بينما كان انتماء أسرتى سحلى وحزين لأحزاب الأقلية، وكان انتماء العناصر التى تنافس النخبة التقليدية فى قبائل هوارة والأشراف لأحزاب الأقلية أيضا.

*** توسيع النخبة :**

أدت زيادة المقاعد المخصصة لقنا للسماح بدخول عناصر جديدة حيث كانت تمثل بـ٤ نواب، اثنين عن الشمال واثنين عن الجنوب (إسنا) ، أصبحت فى مجلس ١٩٢٤ أربعة عشر مقعدا مما أدى لتوسيع النخبة بزيادة أفرادها فى الشمال من بطون قبائل هوارة (هوارة أبو تشت) غير الممثلة فى السابق، أما فى الجنوب فبرزت النخبة القبطية وبعض العائلات الأخرى.

***الاستمرارية:**

استمرار أبناء وأحفاد عناصر النخبة القديمة فى التواجد : أحفاد محمد أبو سحلى فى فرشوط وأحفاد خلف الله الهمامى فى الرئيسية وأحفاد على أغا يحيى فى دشنا واستمرار متولى حزين فى إسنا وبكوات الأشراف بقنا.

*** النخبة الجديدة:**

تشمل نخبة نواب الأقباط ونواب بطون هوارة الشمال وبعض عائلات الجنوب وبعض المهنيين (وقود ثورة ١٩١٩).

---

* شمال قنا يمثل وحدة تحليل لتجانس سكانها العرقى، حيث يقطن فيه قبائل الهوارة والأشراف وعدد من القبائل العربية الأخرى يبدأ من قنا جنوبا إلى أبو تشت شمالا.

أولا: نواب الأقباط:

لم يكن للأقباط تمثيل فى النخبة السابقة. ظهر تمثيلهم فى برلمان سنة ١٩٢٤ (برلمان الثورة) بخمسة نواب هم : وليم مكرم عبيد قنا، تكلا بك نجع حمادى، ذكرى القديس المطاعنة، اندراوس بك الأقصر، الطبيب كامل قوص ونقاده. بعضهم استمر فى التواجد فى المجالس التالية والبعض الآخر اختفى وتستطيع القول إن كلا من اندراوس باشا وتكلا بك كان تواجدهما البرلمانى يرجع لنفوذهما الإقطاعى(*) . ولكن مكرم عبيد وكامل يرجع تواجدهما لكونهما وفديين ، أما ذكرى قديس فيرجع تواجده البرلمانى لكونه موظف الدائرة السنية فى الكيمان، ولكن المناخ الديمقراطى الذى ساد بعد ثورة ١٩١٩ يعتبر من أهم العوامل التى أدت إلى ظهور هذه النخبة القبطية.

ثانيا: نواب بطون هوارة غير الممثلة فى النخبة القديمة:

أدت زيادة عدد الدوائر الانتخابية فى قنا لظهور عدة دوائر جديدة منها ، هى دائرة أبو شوشة ودائرة بخانس. والدائرتان ناخبوهما من هوارة أبو تشت،ولذا شغل نخبة هوارة أبو تشت ٩ مقاعد، بينما كان تواجدهم فى السابق محدودا وظهر فى بداية القرن العشرين فى عايد بك.

ثالثا: نواب الفئات الأخرى:

تشمل نواب عائلات ظهرت مع الانقلابات الدستورية مثل عائلة العمارى فى الأقصر، أو عائلات رفضت أن تمثل دوائرها النخبة القبطية مثل آل الشيخ فى قوص.

ولكن إذا كان الأفندية والمهنيون وأعيان الريف هم وقود ثورة ١٩١٩ ، فإن ممثليهم السياسيين شغلوا مقاعد فى النخبة ، وأبرز مثال على ذلك القطب الوفدى فى نجع حمادى حافظ الكحلى عضو مجلس ١٩٢٥.

(*) يمتلك تكلا بك الآلاف من الأفدنة ببهجورة فى نجع حمادى ويمتلك أيضا أندراوس باشا عدة آلاف من الأفدنة فى الأقصر.

رابعا - النخبة البرلمانية فى الصعيد
بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

بلغ عدد التشكيلات فى عهد الثورة عشرة مجالس نيابية (٣٤) تم انتخاب أعضائها بالانتخاب المباشر الفردى ماعدا ٨٤ و١٩٨٧ حيث أجريت انتخاباتهما وفق نظام القوائم الحزبية النسبية.

أ/الانتماء السياسى:

انتمى غالبية أعضاء تلك المجالس للتنظيمات السياسية الحكومية (هيئة التحرير/ الاتحاد القومى / الاتحاد الاشتراكى) ثم بعد الأخذ بنظام تعدد الأحزاب سنة ١٩٧٦ انتمت أغلبية أعضاء المجالس التالية للأحزاب الحكومية حزب مصر العربى الاشتراكى والحزب الوطنى الديمقراطى. وانتمت تلك المجالس لثلاثة عهود: عهد الثورة (العهد الناصرى) وفترة السادات والفترة الحالية.

فى العهد الناصرى قامت سلطة يوليو بإجراءات اقتصادية واجتماعية لتقليص نفوذ العائلات القديمة، تمثلت فى صدور قوانين الإصلاح الزراعى لتحديد ملكية الأراضى الزراعية وإجراء بعض التأميمات، وفى عام ١٩٦٤ تطبيق مبدأ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس التشريعية.

وكانت صورة النخبة البرلمانية قبل يوليو ١٩٥٢ كما رسمتها مجلة روز اليوسف فى تعليقها على نتائج انتخابات ١٩٥٠ ، حيث سيطرت ٣١ أسرة على الحياة النيابية فى مصر ، منها ١٣ أسرة يمثلها نائبان وأربع أسر يمثلها ثلاثة نواب وأسرة واحدة يمثلها أربعة ، بجانب وجود ١٩ أسرة ممثلة فى مجلسى النواب والشورى ، عشر أسر منها تمثل بعضوين و٦ أسر بثلاثة أعضاء وأسرتين بأربعة أعضاء وأسرتين بستة نواب .

ب/النخبة الجديد:

شاركت العائلات القديمة السابق ذكرها بعض العناصر الجديدة التى يمكن أن نطلق عليها نخبة يوليوية (نسبة ليوليو ١٩٥٢) مثل عامر ومكادى ومحمد عثمان اسماعيل، وإيهاب مقلد وفوزى العمدة ، ومشالى، ونصار والغول.

وكان حجم الأقباط فى النخبة الجديدة قليلا تمثل فى نائب المراغة صبحى سليمان ونائب صدفا جميل جورجى.

تركيب النخبة:

استمر نفوذ معظم العائلات القديمة لنخبة البرلمان ، حيث تواجدت فى المجالس التشريعية لثورة يوليو (٣٥) بينما اختفت النخب القبطية (الخياط والكسان وويصا وعبد النور وبطرس وعبيد). وما يؤكد على ذلك ماجاء فى رسالة الدكتوراه غير المنشورة بكلية الاقتصاد للدكتور سيد عبد المطلب "المشاركة السياسية فى مصر" أن ٥١ عضوا حازوا على عدد مقاعد يبلغ ٨٩ مقعدا لمحافظات المنيا وأسيوط وقنا (مجالس الثورة حتى ١٩٧٦). فمثلا احتفظ الدكتور اسماعيل معتوق بعضوية ٥ مجالس (٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧١، ٧٦) عن بندر قنا حتى وفاته (استمرار نفوذ أشراف قنا).

جدول (٥)

بيان أفراد النخبة فى شمال قنا

أ-النخبة العائلية التقليدية والجديدة:

هوارة الهمامية (الرئيسية)

١- فهمى عمر (رئيس الإذاعة المصرية السابق، حفيد محمد أحمد عضو مجلس ١٩٣٨) عضو لمجالس ٩٠، ٨٧، ٨٤ عن الحزب الوطنى.

٢- العمدة لطفى (عمدة الرئيسية/ نخبة يوليوية). عضو مجلس ١٩٧٩ عن الحزب الوطنى.

٣- محمد رشاد خلف الله (حفيد الشيخ خلف الله عضو مجلس شورى النواب ١٨٦٦) عضو لمجلس ١٩٧٦ عن حزب مصر وعضو أيضا عن مجلس ١٩٦٩ (الاتحاد الاشتراكى).

٤- محمد همام خلف الله (ابن عم العضو السابق) عضو عن مجلس ١٩٥٧.

٥- عبد اللاه محمد عبد اللاه عضو مجلس ١٩٧١ (مقاول) نخبة جديدة.

٦- عبد الحميد عبد الستار عمران عضو مجلس ١٩٦٤ (والده عضو مجالس ما بين ٢٤ و١٩٣٥).

هوارة دشنا

٧- مختار عشمان عضو لمجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧١، ١٩٦٤ من هوارة البلابيش.

٨- محمد حسن الوكيل عضو مجلس ٨٧ عن الوفد وعضو مجالس ٦٤، ١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكى، والده عضو عن الوفد فى المجالس السابقة على الثورة.

٩- الدكتور السباعى (طبيب) عضو مجلس ٨٤ عن الوطنى.

هوارة أولاد لهم

١٠- أحمد فخرى قنديل عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن الوطنى وعضو مجلس ٨٤ عن الوفد، وعضو مجلس ١٩٦٩ (عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى/ نخبة يوليوية).

١١- فخرى قنديل عضو مجلس ١٩٥٧ (والد النائب السابق).

هوارة أبو تشت وحلفاؤهم

١٢- عبد العزيز عبد الرحيم عضو مجلس ٩٠ توفى ١٩٩٢ وعضو مجالس ٧١، ٧٩ عن الوطنى (نخبة يوليوية / عضو قيادى فى الاتحاد الاشتراكى والتعاون الزراعى).

١٣- مصطفى الدربى عضو مجلس ٩٠ عن الوطنى وأمين الحزب (عمه عضو مجالس قبل الثورة وأخوه عضو مجالس الثورة).

١٤- أبو القاسم حمادى انتخب فى أبريل ١٩٩٢ فى الانتخابات التكميلية بعد وفاة عبد العزيز أحمد عبد الرحيم المنتفع من الإصلاح الزراعى (يوليوى / ساداتى/ مباركى).

١٥- مصطفى وزيرى (عمدة) عضو مجلس ٨٧ عن الحزب الوطنى وترشح فى انتخابات ٩٠ مستقلا ولم يحقق النجاح (نخبة جديدة).

١٦- محمد أمين عيسى عضو مجلس ١٩٨٤ عن الحزب الوطنى (أخوه محامى عام لمحافظة قنا ١٩٨٤/ نخبة جديدة) .

١٧- أحمد عيسى عضو مجلس ٧١، ١٩٧٩ ابن الشيخ محمد عيسى عضو مجلس الشورى قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (خضع لقوانين الحراسة/ نخبة تقليدية).

١٨- عبد المبدى أحمد الأمين عضو مجلس ١٩٧٦، ١٩٦٤ وحاول تشكيل قبيلة رابعة تضم كل السكان غير المنتمين لقبائل الهوارة الثلاث المشهورة (الوشوشات / السماعنة/ القليعات).

١٩- فاروق الدربى عضو مجلسى ١٩٧٦، ١٩٦٩ ابن أخ عضو مجلس ١٩٣٨، يعمل بالخارجية.

٢٠- محمد على إسماعيل عضو مجلس ١٩٦٩، مقاول أنفار.

٢١- أحمد أنور توفيق عضو مجلس ١٩٦٤، اختفى بعد ذلك عن العمل العام.

٢٢- على عبد العزيز عضو مجلس ١٩٥٧، ابن عم عضو المجلس عبد الحليم محمد سليم ٢٦، ١٩٣٥ وابنه عضو مجلس شورى حاليا.

٢٣- مصطفى سباق عليان عضو مجلس ١٩٥٧ ونائب ١٩٥٠، عم عضو مجلس الشورى الحالى.

آل أبو سحلى

٢٤- محمد بركات أبو سحلى (رئيس مجلس إدارة شركة مطاحن جنوب الصعيد) عضو مجالس ٨٤ وطنى، و٧٦ عن حزب مصر، و١٩٦٩ عن الاتحاد الاشتراكى.

٢٥- محمود عبد الفتاح أبو سحلى عضو مجلس ١٩٧٩، أخوه أنور أبو سحلى وزير العدل سنة ١٩٧٩، ووالده عضو مجالس ما قبل ٢٣ يوليو وخضعت أسرته للحراسة.

٢٦- عبد الحميد هارون أبو سحلى عضو مجلس ٥٧، ١٩٦٤ ، توفى وأكمل أخوه عبد العزيز أبو سحلى المدة، والده هارون أبو سحلى أبرز قيادات حزب الأحرار الدستوريين قبل يوليو ١٩٥٢ وعضو مجلس نواب.

ب- النخبة الفردية الجديدة

٢٧- اللواء عبد المنعم عوض عضو مجلس ٩٠، ١٩٨٧ عن دائرة دشنا وأمين الحزب الوطنى الحالى فى قنا، عمل مديرا لمباحث أمن الدولة بأسيوط وسكرتيرا عاما لمحافظة قنا.

٢٨- عبد الرحيم الغول عضو مجالس ٩٠، ٨٤، ٨٧ عن الوطنى ، ٧٩، ٧٦ عن حزب مصر، ١٩٧١ عن الاتحاد الاشتراكى (كان موظفا صغيرا فى مركز شرطة نجع حمادى قبل أن يصبح عضوا لمجلس الشعب/ نخبة جديدة ساداتية / نجع حمادى).

٢٩- فايز أبو الوفا عضو مجالس ٩٠، ٧٩، ١٩٧٦ عن الحزب الوطنى وحزب مصر العربى (أحد ست نواب أجريت معهم تحقيقات بسبب تجارة المخدرات / دشنا).

٣٠- اسماعيل الشعينى عضو مجلس ١٩٩٠ و ١٩٨٧.

٣١- محمد عبد النبى الشعينى عضو مجالس ٨٧، ٨٤، ٧٩، ٧٦، ٦٩، ٦٤، ١٩٥٧ وبعد وفاته شغل مقعده ابن عمه فى الانتخابات التكميلية للدائرة (وطنى/ حزب مصر / اتحاد اشتراكى/ اتحاد قومى/ هيئة تحرير) وهو مقاول أنفار لعمال التراحيل.

٣٢- فؤاد أبو زيد عضو مجالس ٧٦، ٧١ ، ٦٩، ٥٧، عن دائرة دشنا، عضو مجلس شورى حاليا ولعدة مرات.

٣٣- إبراهيم القاضى عضو مجلس ٧١، ١٩٦٤ (عن دائرة فرشوط / مأمور ضرائب).

٣٤- عبد المنصف ثابت عضو مجلس ١٩٧١ عن الدائرة الرئيسية (عمدة إحدى قرى نجع حمادى).

جدول (٦)

بيان توزيع أعداد المقاعد

عناصر النخبة	المقاعد	أفراد النخبة	الدائرة
هوارة الهمامية	٩	٦	الرئيسية / نجع حمادى
هوارة البلابيش	٩	٣	دشنا
هوارة أولاد نجم	٥	٢	فرشوط / نجع حمادى
هوارة أبو تشت وحلفاؤهم	١٦	١٢	أبو تشت
	٢٩	٢٣	
آل سحلى	٦	٣	(فرشوط / نجع حمادى
فئات أخرى	٢٧	٨	أربعة دوائر سبق ذكرها
أقباط	-	-	نخبة جديدة).
الإجمالى	٧٢	٣٤	

نتائج :

أ- نصيب الهوارة ٣٩ مقعدا أى حوالى ٥٥٪.

ب- نصيب بيت أبو سحلى ٦ مقاعد حوالى ١٠٪.

جـ- النخبة الجديدة ٢٧ مقعدا حوالى ٣٥٪.

تحليل نخبة قنا :

أ- تركيب النخبة

زاد عدد عناصرها إلى ٣٤ بسبب زيادة المقاعد المخصصة لشمال قنا (٧٢ مقعد بدلا من ٣٥ مقعدا قبل ثورة يوليو) منهم ١٤ عضوا من النخبة القديمة وعشرون نخبة جديدة:

١- شغل عشرة نواب عضوية أكثر من ثلاث مجالس نيابية أحدهما محمد عبد النبى الشعبى الذى ظل عضوا حتى وفاته فى ٧ مجالس ، والثانى عبد الرحيم الغول وهو عضو فى مجالس منذ ١٩٧١ وحتى الآن، والثالث جمع بين عضويتى مجلس الشعب ومجلس الشورى (فؤاد أبو زيد) حيث ترك مجلس الشعب ليشغل عضوية مجلس الشورى. وإجمالى ما شغلوا من مقاعد ٤١ مقعدا من ٧٢ مقعدا.

٢- شغل ثمانية نواب عضوية مجلسين من المجالس النيابية العشرة حيث شغلوا ١٦ مقعدا .

٣- بينما حصل باقى النخبة وعددهم ١٦ نائبا على بقية المقاعد.

الانتماء السياسى لهذه النخبة

انتمى أغلبية أفراد النخبة للتنظيمات السياسية الحكومية ماعدا اثنين مثل الوفد بعد عودة الوفد أحدهما استرده الوطنى مرة ثانية (أحمد فخرى قنديل) والآخر استمر على وفديته.

التغيرات التى طرأت على النخبة

أدت زيادة المقاعد لدخول عناصر جديدة للنخبة بخلاف امتدادات النخبة التقليدية . تمثل ذلك فى ٨ نواب شغلوا ٢٧ مقعدا . هذه المجموعة شكلت عنصر الاستمرار لأنها نخبة أفراد وليست نخبة عائلات . أما التغير الذى طرأ على النخبة التقليدية فكان:

- حصلت هوارة الهمامية (الرئيسية) على ٥٠٪ من مقاعد الدائرة الرئيسية بدلا من استحوازها على جميع المقاعد قبل ٢٣ يوليو.
- وكذلك حصل آل أبو سحلى على ٣٣٪ من مقاعد دائرة فرشوط بينما كانوا يشغلون ١٠٠٪ من مقاعد دائرة فرشوط قبل الثورة.

قدمت النخبة التقليدية عناصر ملائمة للتغيرات الجديدة. فظهر فى نخبة الهمامية نائبان نخ جديدة ونخبة هوارة دشنا نائب جديد بجانب نائب يوليوى (مختار عثمان) ، ووجدت قبيلة أولاد نج مكانا لها وسط قبائل هوارة بعد الثورة، حيث حصلت على ٥ مقاعد شغل ٤ مقاعد منها أحم فخرى قنديل ابن ثورة يوليو، أما أسرة سحلى فقادها جناح كبار الموظفين وتوارى نفوذ كبار الملا لفترة الستينيات.

النخبة الجديدة

تتكون من ٢٠ عنصرا من ٣٤ عنصرا تكون النخبة البرلمانية ، منهم ٨ أشخاص غير منتمي لقبائل ممتدة.

أما باقى النخبة الجديدة (١٢ نائبا) فانتماؤهم العائلى للنخبة التقليدية ولكنهم ممثلين عن صعو الطبقة الوسطى فى ظل الثورة. منهم نائبان عمد يمثلان الفلاحين حسب تعريفات الثورة، ونائبا مقاولا أنفار. وبذلك حافظت نخبة ما قبل يوليو على تواجدها دون احتكار وهيمنة بجانب نخ جديدة تنتمى ليوليو / للسادات (الفساد).

• نخبة جنوب قنا

احتفظت النخبة السابقة بتواجدها وخاصة نخبة أشراف قنا (٣ مقاعد من ٤ مقاعد مخصص لدائرتى مركز وبندر قنا) واستمر تواجد آل حزين والعمارى وآل الشيخ فى إسنا والأقصر وقوص وغاب نواب الأقباط عن مجالس الثورة.

ومن حيث الانتماء السياسى انتمى معظم أعضاء مجالس ما بعد ٢٣ يوليو للتنظيما والأحزاب الحكومية فيما عدا أربعة نواب للمعارضة منهم ٣ نواب انتموا للوفد ٨٤، ٨٧ (طاهر حزي وتاج الدين ياسين الشريف والشيخ محمد محمود الحجازى) أما النائب الرابع فانتمى لحزب العم سنة ٨٧ من مطاعنات إسنا.

جدول (٧)

النخبة البرلمانية قبل ثورة يوليو وبعدها

(شمال قنا)

	عائلات النخبة	مجالس قبل الثورة			مجالس بعد الثورة			ملاحظات
		عدد المقاعد	عدد الأفراد	نسبة التمثيل	عدد المقاعد	عدد الأفراد	نسبة التمثيل	
دشنا	أولاد يحيى	٤	٢	٤٠٪	٩	٣	٥٠٪	أحدهم من أفراد نخبة قبل يوليو (وفدى)
	هوارة	٣	٢	٣٠٪	٩	٣	٥٠٪	نخبة الثورة
	فئات أخرى اشراف	٣	٢	٣٠٪				أصبحوا فى دائرة بندر قنا الرئيسية
الرئيسية	هوارة الهمامية	٨	٤	٨٩٪	٩	٦	٥٠٪	نائبان من النخبة الجديدة بعد الثورة
	فئات أخرى	-	-		٩	٣	٥٠٪	نائبان أبناء عمومة (مقاولو أنفار)
	أقباط	١	تكلابك	١١٪	-	-	-	اختفى الأقباط بعد يوليو
فرشوط	آل سحلى	٧	٣	١٠٠٪	٦	٣	٣٠٪	تنحى كبار ملاك لصالح كبار الموظفين
	هوارة النخبة	-	-	-	٥	٢	٢٥٪	ظهرا مع يوليو (الأب وابنه)
	فئات أخرى	-	-	-	٩	٢	٤٥٪	الغول لسبع مرات بعد يوليو
أبو تشت	القليقات هوارة الوشوشات	٣	١	٢٣٪	٣ر٥	٣	٢٠ر٦٪	أكمل نائب دوره، اثنان نخبة جديدة
	هوارة	٥	٣	٥٥٪	٥ر٥	٣	٣٢ر٤٪	٣ نخبة جديدة يوليوية
	السماعنة	-			١	١	٥ر٩٪	نخبة قديمة
	حلفاء سماعنة							
	هوارة	١	١	١٢٪	٣	٢	١٧ر٦٪	أبناء النخبة القديمة
	حلفاء قليقات	-			١	١	٥ر٩٪	نخبة جديدة (مقاول أنفار)
	حلفاء وشوشات	-			٣	٢	١٧ر٦٪	نخبة يوليو، نخبة الانفتاح
	إجمالى النخبة	٣٥	١٩	٠	٧٣	٣٤		

الهوامش

١- موسكا، الطبقة الحاكمة.

٢- باريتو، الصفوة والمجتمع، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨، ترجمة محمد الجوهرى، ص ٦.

٣- محمد الجوهرى، البناء السياسى فى ريف مصر، دار المعارف، ص ٤٢١.

٤- الدائرة السنية تمتلك الآلاف من الأفدنة الزراعية فى كيمان اسنا ، المنيا وبنى سويف واقتطع محمد على لرفاعة الطهطاوى الآلاف من الأفدنة .. طهطا ...إلخ.

٥- نفس المرجع السابق.

٦- محمد صبحى خليل، تاريخ الحياة النيابية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة. كتاب يعتبر من أهم الكتب التى اهتمت بتوثيق الحياة النيابية والتى ظهرت فى الفترة قبل ١٩٤٢.

٧- عزة وهبى، برلمان ١٩٥٠، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٨- جاء فى تقسيم الدوائر الكبيرة فى ظل القوائم الحزبية ١٩٨٤ تقسيم قنا لدائرتين، أولا فى جنوب ومقرها بندر قنا والثانية فى شمال ومقرها نجع حمادى وتشمل دشنا ونجع حمادى وفرشوط وأبو تشت. جاء هذا التقسيم ملائما لخريطة التواجد القبلى والعائلى حيث يقطن هوارة قنا شمالها وأشراف قنا جنوبها.

٩- المصور، ١٩٩٣/٤/١٦.

١٠- إبراهيم أحمد، الجغرافيا لحوض النيل، معهد الدراسات العربية ص ٢٢.

١١- العائلات التى خضعت لقوانين الإصلاح الزراعى فى الصعيد أراضى الأسرة الحاكمة البرنس يوسف كمال فى نجع حمادى وأرمنت (قنا) وأراضى الدائرة السنية وبعض الأسر القبطية مثل بطرس فى أولاد طوق (سوهاج) ودوس والكسان والخياط فى أسيوط.

١٢- مجموعة باحثين ، المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، مركز البحوث العربية ص ١٠١.

١٣- سيد عبد المطلب،المشاركة السياسية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٤- يرجع البعض التواجد العربى فى الصعيد إلى ما قبل الفتح الإسلامى ، ولكن الثابت أنه منذ ضعف النفوذ العربى فى الدولة العباسية هجرت بعض القبائل العربية للصعيد فاستقرت فيه قبائل جهينة مع الدولة الفاطمية واستوطنت قبائل هوارة وبنى سليم الصعيد (صبحى وحيدة، المسألة المصرية ، مدبولى، طبعة منقحة).

١٥- د. ليلى عبد الحميد، الصعيد فى حكم شيخ العرب همام ، دار المعارف.

١٦- ابن قتيبة: تاريخ الخلفاء الراشدين.

١٧- خطط المقريزى.

١٨- لطفى السيد، القبائل العربية فى مصر.

١٩- معركة بين قبيلة عركى فرشوط وسلاطين المماليك ، المصدر السابق.

٢٠- أحمد صادق سعد، تاريخ العرب الاجتماعى، دار الحداثة.

٢١- لويس عوض، تطور الفكر السياسى فى مصر، الهيئة العامة للكتاب.

٢٢- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية فى مصر، مطبعة النهضة ، ١٩٣١.

٢٣- عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية فى مصر ، مطبعة النهضة ، ١٩٣١.

٢٤- شفيق غربال، محمد على الكبير ، الهلال.

٢٥- كانت الأوقاف فى الصعيد ٦٠٠ ألف فدان بداية عهد محمد على (أحمد صادق سعد، مصدر سابق).

٢٦- أسرة بطرس كانت تمتلك الآلاف من الأفدنة فى برويس والبلينا وأولاد طوق (مصطفى الفقى ، الأقباط والسياسة فى مصر، مدبولى).

٢٧- أبناء عمومة همامية قنا السابق ذكرهم.

٢٨- أحفاد الأمير محمد الأخميمى الشريف ملتزم فى عصر الناصر بن قلاون.

٢٩- آل رضوان من هوارة البلابيش أقارب هوارة دشنا البلابيش.

٣٠- برلمان ١٩١٩ -١٩٥٢:

أ- برلمانات توافرت لدينا عنها بيانات دقيقة : برلمان ١٩٢٤، برلمان ١٩٢٥ برلمان ، ١٩٢٩ وهو برلمان صدقى الشهير ، برلمان ١٩٣١، برلمان ١٩٣٥ (كتاب محمد صبحى خليل، تاريخ الحياة النيابية فى مصر).

ب- برلمانات لم تتوفر عنها بيانات، برلمان ١٩٤٢، برلمان ١٩٤٥.

جـ- برلمان ١٩٥٠ توجد دراسة تحليلة سياسية عنه (رسالة ماجستير غير منشورة لعزة وهبى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٣١- عائلات النخبة:

أ- عائلات الجيزة : الزمر، عزام، أبو هميلة.

ب- الفيوم : الباسل ، سيف النصر ، هوارة ،

جـ- المنيا: الشريعى، القاياتى، التونى والسعدى، - أسيوط: خشبة ، الهلالى ، محفوظ ، محمد محمود، ويصا، الكسان ، الخياط.

هـ- سوهاج: رضوان ، ستيت ، عبد النور، بطرس، أبو رحاب ، أبو كريشة، الشريف، عبد الآخر، عبد الرحمن.

٣٢- هوارة الهمامية (انظر الجدول ٣) نجع حمادى/ هوارة البلابيش وأولاد يحيى/ دشنا بيت أبو سحلى/ فرشوط، آل حزين/ إسنا ، الأشراف . وانظر الجدول رقم (٤).

٣٣- كان من أهم نتائج ١٩١٩ أن دفعت الأقباط إلى العمل السياسى وتمثل ذلك فى :

أ- فوز ٥ نواب أقباط لتمثيل دوائر (نجع حمادى / المطاعن/ الأقصر/ قوص/ نقادة) فى قنا من ١٤ دائرة المحافظة فى مجلس ١٩٢٤.

ب- ٥ نواب عن أسيوط من عشرين نائبا لتمثيل دوائر (بندر أسيوط وضبو وبنى رافع وباجور) فى برلمان ١٩٣٥.

جـ- ٥ نواب من ١٨ نائبا لتمثيل سوهاج فى مجلس ١٩٣٠.

٣٤- مجالس عام ٥٧، ٦٤، ٧١، ٧٩، ٨٧، ١٩٩٠ الحالى.

وعدد أعضاء مجلس سنة ١٩٥٧ كان ٣٥٠ نائبا، أما مجلس ١٩٦٤ فكان ٣٦٠ نائبا. أما عدد المجلس الحالى فهو ٤٨٠ نائبا .

٣٥- عائلات النخبة القديمة التى حافظت على نفوذها فى الجيزة الزمر وأبو هميلة وعزام/ فى الفيوم سيف النصر والباسل ووالى/ فى المنيا القاياتى والسعدى والتونى فى أسيوط خشبة وقرشى وكيلانى ومحفوظ ومحمد محمود / وفى سوهاج أبو رحاب وستيت ورضوان وكريشة وعبد الرحمن وعبد الآخر والشريف/ فى قنا حزين وستيت والأشراف وهوارة والعمارى / وفى أسوان مشالى.

تعقيب الدكتورة هدى زكريا
على ورقة "تطور النخبة البرلمانية فى صعيد مصر"

هذه ورقة جادة ، حافلة بالمعلومات التى نفتقدها ، تنتمى إلى علم الاجتماع السياسي وبالتحديد إلى الدراسات المعنية بدراسة الصفوة السياسية، وتدخل ضمن تلك الدراسات التى عنى فى الآونة الأخيرة بدراستها ، وهى المجتمعات المحلية السياسية. ونشكر الباحث اتجاهه لدراسة الصعيد لندرة الدراسات الخاصة بالمنطقة ولصعوبة انطلاق الباحثين للمجتمع الصعيدى بحكم انغلاقه وصرامته . ولكن لكون الباحث صعيديا صار الأمر ممكنا إلى حد ما ، ورغم اعجابى بتغير "بانوراما الصعيد" إلا أنى أجد ما تحت عنوان البانوراما وتعنى النظرة الكلية الشاملة - نزعة نحو التجزئ . وأعتقد أن السبب ليس سوء نية فيه بقدر ماهو الرغبة فى تقديم كل ما يعرفه الباحث باعتباره من الباحثين المنتمين للمجتمعات المغلقة التى تتمتع بعلاقات الوجه للوجه. إذ يبدو لنا أحيانا أن الباحث يتحدث عن مجتمعه إلي نوع من الناس الذين يعرفون هذا المجتمع حق المعرفة. فيحدثنا أحيانا عن أسرة ويتصور أننا نعرف هذه الأسرة دون أن يقدم لنا الأرضية الاجتماعية التى تقف عليها هذه المعلومات. هذا الجزء لا أقصد به انتقاده وإنما أقول له ببساطة أن هذه الورقة ممكن أن آخذها وأقوم بعمل تحليل سوسيولوجى عليها. بمعنى أنه قدم لنا المعلومات لكننا نحتاج لقراءة سوسيولوجية لهذه المعلومات مرة أخرى. فالخريطة الجغرافية للصعيد ذات خصوصية، والخريطة التاريخية للصعيد ذات خصوصية، وكلاهما يجب أن تقف فوقها الخريطة السوسيولوجية. وبينما الباحث يناقش هذه الأمور نجد أنه استغرق فى المسألة التاريخية لجاذبيتها ولأن المعلومات التاريخية غالبة. أما التحليل على المستوى السوسيولوجى فأعتقد أنه سيقوم به فيما بعد لأننى غير متصورة أن الأمر انتهى على ذلك وأن الورقة قابلة للتطوير، والمفروض أن معطيات التاريخ ومعطيات الجغرافيا فى مقدمة معطيات السوسيولوجيا. فأنا أسمع الآن بحثا فى تاريخ الصفوة ولكننى لم أسمع كيفية تكون الصفوة عبر التاريخ . وبالتالى كثرة الحديث عن الأسر كان يمكن أن تحله عملية التحليل السوسيولوجى التى نقول عنها، التاريخ يتحدث عن عائلات تمتد وتمثل على المستوى السياسى، وهذه العائلات والتى هى النخب فى الصعيد تمر عليها أحداث تاريخية تتأثر بها وتؤثر فيها .

وجميعنا يعرف أن الصعيد فى مصر مستقل إلى حد كبير ، صعب وقوى الشكيمة، ومن الصعب فى التاريخ أن تتعامل معه الحكومة باعتباره الشمال لاعتبارات كثيرة أساسها جغرافى. وفكرة القبلية التى تمتد عبر التاريخ حتى هذه اللحظة ليست مصادفة. ونحن نلاحظ أن كل تاريخ يقف عند حدود الصعيد، الحملات تقف ، سيطرة الدولة تقف. ولكن هنا أريد من الباحث أن يتخلص من صعيديته، يعنى لا يقول سوف أريكم أن الصعيد لم تستطع الحكومة

السيطرة عليه ، إنه يقول ذلك بشكل أقرب إلى التحدى منه إلى الحديث عن كيف نشأ الأمر. ومن المهم جدا أن أعرف لماذا ظلت عائلة تتمتع بثبات فى التمثيل السياسى، فهى موجودة فى عصر محمد على وموجودة فى برلمان التسعينيات...لماذا؟ فكرة الثبات والتحول العائلى جديرة من الباحث برؤية أكثر تعمقاً لأن هناك تحولات حدثت. هو يذكر لى فجأة أن النخبة القبطية دخلت التمثيل السياسى، لكن دخول النخبة القبطية لا يتمتع منه بتحليل كبير ولا يفهمنى التفاصيل، ولكن ماحدث أنه فجأة نكتشف أنهم دخلوا وتكتشف أيضا أنهم خرجوا فى المرحلة مابعد يوليو، ولا أعراف أيضا لماذا خرجوا. هل كانت ثورة يوليو ذات توجه إسلامى مثلا؟

والباحث يوحى لى باستمرار أن النخبة آخذة فى التوسع بمعنى أن هناك ثباتا عائليا يضاف إليه عائلات أخرى تدخل منطقة النخبة دون أن تخرج العائلات الأولى، إذن النخبة فى الصعيد تقبل التوسع كلما أضيفت عوامل هذا التوسع. يعنى الحكم يجامل المجموعة التى وقفت بجواره فى ثورة ١٩١٩ فتتوسع النخبة وبالتالى يدخل بالذات العنصر المسيحى؟ لهذا كان يجب على الأقل أن يقول لنا الباحث أن ثورة ١٩١٩ أنجزت ما يسمى بوحدة وطنية حقيقية دفعت بنخبة مسيحية إلى قلب التمثيل السياسى.

نقطة ثانية هى كلمة "الفئات الأخرى". الباحث استخدمها كأن هناك مجموعة عائلات فى ذهنه، وعندما أتت عائلة ثانية أطلق عليها الفئات الأخرى، أى أن هذه خارجة عن الفريق الذى تعرفه. والأدق ألا يقول الفئات الأخرى وإنما يقول "الشرائح الاجتماعية" التى بدأت تفرض نفسها على النخبة، خصوصاً أننا نعرف جيدا أن عصر محمد على كون وساهم فى تكوين نخبة الإنجاز ، نحن نعرف أن رفاعة الطهطاوى صعيدى وهو الذى أوفده محمد على خصيصا ضمن هذا الفريق من البشر الذى بدأ يكون الفئة الاجتماعية المسئولة عن النهضة والتى وقفت فى وجه الاستعمار بقيادات عسكرية فيما بعد. هذا الجزء بالتحديد لم يعطه الباحث قدرا كبيرا من الاهتمام ، وقد وضح وكأنه يظن أن محمد على "فتوة" ذهب ليضرب أشراف الصعيد لكنهم صمدوا أمامه، بهذا المعنى تقلص الأمر واختزل .

وأصبح من الضرورى إعادة النظر فى مسألة الصفوة عند محمد على والصفوة فى عهد عبد الناصر . ويبدو أن الباحث لا يكن احتراما كثيرا لمرحلة يوليو، لأنه فى أعماقه - رغم أن هذه حالة نفسية -إنما يظهر على الصفحات أن يوليو أتت بأفراد لا تستحق ولا يذكر أصولهم الطبقية. والعائلات جميع العائلات أعلنت أنها من يوليو لأن يوليو صعيدية أيضا فى شخص عبد الناصر الذى تضامنت معه تلك العائلات ودخلت راضية تحت سيطرة الدولة ولم تدخل بفعل سيطرة الدولة. هنا الحوار الخاص بالورقة ما بين الصفوة وما بين الدولة مفقود، يعنى أننا طوال الوقت نرى أن الصفوة تعلو وتهبط مثل "الحدوتة" لكن لا تقف على أى موجات تعلو بها أو تخفضها .

ومسألة التواجد العائلى فى التمثيل النيابى كانت موضوعة فى شكل جداول الناس يمكن أن تسرقها من أحمد عبد الرازق ، تأخذ الجداول وتعمل لها تحليلا.

وهنا يلح على سؤال ؟ كيف تواجدت العائلات الصعيدية فى الإدارات؟ بمعنى أنها موجودة فى التمثيل النيابى،

لكن هل هى موجودة فى الإدارة؟ لأننا نلاحظ أن هناك دائما حرصا أن تتواجد العائلات فى الإدارة لكى تهيمن ضمن جهاز الدولة نفسه . ونعرف ذلك عن عائلات كثيرة فى الشمال ولا أعرف هل هذا حدث فى الجنوب ؟ إن العائلات تتواجد فى الإدارة وتطالب باستمرار أن تكون جزءا من جهاز الدولة. أي لم تكن العائلات فى الصعيد مجرد فريق يلاعب فريقا، وإنما كان هناك فترات كثيرة يتداخل فيها الفريقان لمصلحة الطرفين معاً، العائلات التى ذكرها الباحث، ألم تنجح هذه العائلات والأسر القديمة فى اختراق نظام يوليو؟ هو يذكر عامر - والى - مكادي- خشبة - الهلالى - حزين، هذه الأسر ظلت باقية قبل وبعد ثورة يوليو.

وأخيرا لم أجد فى المراجع رسالة الدكتور أحمد زايد الخاصة بالتفاعل الاجتماعى بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة مع أن هذه الرسالة كانت كفيلة بأن تضع لك منهجا فى فهم الصفوة الصعيدية أيضا. أتمنى فيما بعد عند تطوير ورقتك أن تضعها فى حوار مستمر مع الصفوات المحلية فى المجتمع المصرى، لأنه توجد دراسات بدأت تنشط فى هذا المجال وبالتالى سوف يتضح لنا حقيقة تلك الخصوصية التى سعى الباحث لإثباتها ولم تظهر لنا بوضوح .

الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ

محمد على إبراهيم
مدرس مساعد بقسم العلوم الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة القاهرة

مقدمــــة

يمثل الخطاب الروائى عند نجيب محفوظ ميدانا خصبا لاختبار الفرضيات والأطروحات التى أسر عنها التطور المعرفى والمنهجى فى حقل علم اجتماع الأدب ، ذلك نظرا لاعتبارات متعددة أهمها أن نجيب محفوظ يعد فى الواقع المؤسس الفعلى للفن الروائى العربى - مع الاعتراف بريادة هيكل / زينب، والحكيم / عودة الروح ويوميات نائب فى الارياف. هذا على مستوى الإنتاج الادبى(١٠). ولأنه، ثانيا ، قد ساهم بدور كبير فى ظهور " الجمهور الروائى " خاصة من الطبقة الوسطى. هذا على مستوى عملية الاستهلاك أو التلقى الأدبى. فضلا عن أنه ، ثالثا ، يعد من بين الكتاب القلائل الذين شيدوا لأنفسهم رؤية للعالم ذات أبعاد اجتماعية وسياسية ظل محافظا عليها ، وذلك على مستوى الايديولوجية أو رؤية العالم ، وهى ذات المستويات أو المجالات التى هى بمثابة مناط اهتمام هذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع.

إن أعمال نجيب محفوظ تظل باستمرار فى حالة " بوح " دائم ، وطرح مستمر لمشكلات الواقع الاجتماعى لدرجة أنه أصبح لدينا عالم قائم بذاته يشهد طبقات اجتماعية (عليا ووسطى ودنيا) ويحفل بعمليات اجتماعية متعددة (صراع وحراك اجتماعيين) ويموج بقوى وأحزاب سياسية (اليمين واليسار والوسط) وتتجاذبه نزعات واتجاهات فكرية (علمانية ودينية) . ولعل تشكيل هذا العالم بتلك المواصفات قد أغرى بعض الباحثين والنقاد ، فأسرفوا فى حكمهم على ماهيته - وفى علاقته بالواقع الفعلى - فزعموا أنه تمثيل لهذا الواقع ، ليس هذا فحسب بل ظنوا أنه الواقع ذاته وأن شخوصه - كما ذهب د/على الراعى - يقدمون للمجتمع مرآة خلاقة فيرى فيها المجتمع صورته الحقيقية. وكما

ذهب المؤرخ د. عبد العظيم رمضان فى مقال له بعنوان " نجيب محفوظ : المؤرخ والسياسى الوطنى" قائلا: إن ا الذى لعبه نجيب محفوظ فى كتابه تاريخ المجتمع المصرى مماثل للدور الذى لعبه " المؤرخ الأمين " وعندما كتبت ت "تطور الحركة الوطنية فى مصر" فى ثلاثة مجلدات وكتب نجيب محفوظ " ثلاثيته" فى ثلاثة مجلدات كان ع التطابق بين التاريخ السياسى الذى أكتبه والتاريخ الاجتماعى الذى يكتبه نجيب محفوظ يثير الدهشة: فكأن ن محفوظ يترجم اجتماعيا ما أكتبه تاريخيا، وكأن ما يكتبه نجيب محفوظ سيناريو لما كتبته فى تطور ا الوطنية؟!(٢).

ولكن مهما يكن من أمر هذا الإسراف فى القول النقدى فإننا نستطيع أن نزعم أن أعمال نجيب محفوظ تش بالفعل عالما قائما بذاته ، ولكنه - على مايذهب الناقد إبراهيم فتحى - رغم كل مايزخر به من تفصيلات خا للأشياء يركز عليها الكاتب ، وبكل ما نكاد نلمسه بأيدينا من حركات ومواقف جسدية مسجلة بإسهاب دقيق إلا - هذا العالم - يرتكز على أساس فكرى محدد ، وتنطلق مسيرته فوق سلم محدد من القيم - المحفوظية - وأن ي يستمد هيكله من مواجهة العالم الواقعى بجدول محدد من القيم المعيارية وتخضع عناصره لمجال جاذبية موحد يت من مقدسات فكرية راسخة كالجبال.

ومن قلب هذا العالم / البناء سنحاول الوقوف أمام إحدى العمليات الاجتماعية البالغة الأهمية التى انشغل الخطاب الروائى المحفوظى. تلك التى نسجت خيوط المأساة الدامية التى تبدأ بها أعماله والتى تظل المقصلة التى برقاب شخوصه من أبناء الطبقة الوسطى، أى عملية الحراك الاجتماعى (الصاعد الهابط). حيث سنحاول أن على قصة الحراك الاجتماعى فى هذه الأعمال: طبيعتها وأهميتها، والقنوات التى أتاحها الكاتب أمام شخ الروائية للصعود من خلالها، والقيم التى تعبر بها، فضلا عن حجم الأحداث والحقائق التاريخية وتفاصيل ا اليومية وعلاقاتها بهذه المأساة الدامية، ودور رؤية الكاتب - نجيب محفوظ - فى تشكيلها.

اولا : قنوات الحراك الاجتماعى

حينما أراد نجيب محفوظ تأسيس مشروعه الروائى - على الصعيد الاجتماعى - أدرك بحسه الروائى الع المشكلة الكبرى فى حياة قطاعات عريضة من أبناء الطبقة الوسطى ، وهى المشكلة المتصلة بتحقيق حراك اجتم صاعد على سلم المكانة والهيبة الاجتماعية. وحينما قام بمعالجتها روائيا قدم لشخصياته الروائية التى يزعم منتقاة من الواقع قنوات ومنافذ " بعينها " للصعود الاجتماعى أراد من خلالها - فيما يصرح - نقد الواقع الاجتم الذى يصوره(٣) .

تكشف القراءة السوسيولوجية لأعماله أن هذا الاختيار لم يخرج بحال عن القنوات التالية:

(١) الزواج.

(٢) الوساطة والشفاعة .

(٣) الشذوذ والانتظام فى سلك الدعارة ·
(٤) الانتماء السياسى والتنظيم الحزبى ·

(١) الزواج:

يقوم الزواج كعملية اجتماعية – وكقناة للصعود الاجتماعى – فى أعمال نجيب محفوظ بثلاث وظائف أساسية للشخصيات الروائية بصفة عامة وللشخصيات المتطلعة الى الحراك الاجتماعى بصفة خاصة. فهو أولا ، وسيلة أساسية للحراك الاجتماعى الصاعد ، وهو ثانيا ، أداة رئيسية لتدعيم الأوضاع والعلاقات الطبقية ، وهو أخيرا ، وسيلة للتأمين ضد الفقر ومواجهة للعوز من خلال الدخول فى علاقات اجتماعية جديدة ·

وقد تجلت هذه الوظائف بوضوح فى مجمل أعماله. فتقدم رواية "القاهرة الجديدة " صورا عديدة من زواج " المصلحة " الذى يحقق للشخصيات الرئيسية طائفة من الوظائف ، أهمها ، تحقيق الطموح وإشباع التطلع والنهم – الطبقى – لمحجوب عبد الدايم – للولوج إلى عالم الطبقة الاستقراطية وتجنب الوقوع – لإحسان شحاته – فى براثن الفقر والعوز من جانب آخر·

فالزواج فى هذه الرواية ، هو الثمن الحقيقى للحصول على الوظيفة – من الدرجة السادسة – ومسوغ لإتمام عقد زواج من فتاة – إحسان – أفقدها قاسم بك عذريتها ، ويمهد السبيل لهذه الزيجة " سالم الأخشيدى " أحد المتسلقين الجدد ، المرتد عن دوره السياسى فى الحركة الطلابية ، الساعى إلى خدمة مولاه عسى أن يحظى بدرجة أو ترقية على السلم الوظيفى ·

ولقد أذعن محجوب عبد الدايم لهذه الزيجة ليس مدفوعا فى ذلك بآلام الفقر وتقلصات المعدة، بل كان الطموح الشره والتطلع المفرط إلى عالم الطبقة الأرستقراطية هما الدافع وراء قبوله الخضوع لشروط – وقبول– هذه الزيجة ، وذلك كله بعد أن سلبه نجيب محفوظ أية فضيلة تحول دون القبول ، وأودعه – فى الوقت نفسه – نسقا من القيم تحتل فيه كلمة" طظ " مكانة مرموقة تؤكد الموافقة وتدعم القبول وتحض عليه(٤).

ولئن حرص نجيب محفوظ على أن يظل الزواج " الوظيفة / الدرجة السادسة " هو وسيلة محجوب للصعود الاجتماعى – فى بدء الرواية – ثم أداته للسقوط (الحقيقى) المدوى فى نهاية الرواية ، فإنه لم يبد كذلك بالنسبة لإحسان شحاته ، التى مالبثت أن جاءت لتوقع على عقد زواجها من محجوب بعد أن مهرت عقد سقوطها الفعلى. ومن ثم فالزواج الذى أصبح وسيلتها للصعود ، لم يعد أكثر من مجرد مبرر لضمان وجودها واستمرارها استمرارا مشروعا لتقتات – هى وأسرتها وزوجها – على مائدة امتيازات الطبقة الارستقراطية فى حدودها المعتمة · بعد أن سلبها أحد رموز هذه الطبقة – عن قناعة – أعز ماتملكه (عذريتها) · وهنا تبدو واضحة الوظيفة الثانية للزواج، أى وظيفة التأمين ضد العوز عبر سقوطها ومن خلال ساقيها وردفيها وجمالها الذى تخشى عليه عوادى الفقر وسوء التغذية.

كذلك تطرح رواية "خان الخليلى" نفس الوظائف السابقة للزواج كقناة للصعود الاجتماعى ولتدعيم الوضع الطبة
فنجد أنه فى الوقت الذى أخفق فيه " احمد عاكف " عن تحقيق حراك اجتماعى صاعد من خلال "التعليم " لجده
اهتمامه للزواج ، ولكنه يواجه إخفاقا مماثلا فى الاقتران بكريمة أحد تجار غمرة " حيث مرتبه صغير وعمره كبير". ول
على المقابل من هذا يطرح نجيب محفوظ أمام شخصياته أنماطا أخرى من زواج " المصلحة " تسعى إليه " كريمة يو
بهله " أحد تجار العطارين التى تروم " سليمان عته " أحد رواد قهوة الزهرة رغم تكوينه الخلقى الذى جعل الب
يصفه " بالقرد " إذ يرجع سعيها إلى هذه الزيجة إلى إدراكها لأهمية الدور الذى تلعبه فى حياتها ، لما تحققه من تأ
لوضعها الطبقى ، خاصة وأن المال – كما ترى –نصف الجمال، وهى ترغب الزواج منه وتراهن على موته أملا
استحقاقها معاشه بعد وفاته (٥).

ثم تتجلى أهمية الزواج " كقناة للصعود " بوضوح فى رواية " زقاق المدق " عبر عدة مستويات لتحقيق نا
الوظائف السابقة. ففى هذا العمل نجد " حميدة " وهى تعزم على رفض الاقتران " بعباس الحلو " نظرا لتماثل وض
الطبقى ، نظرا لأنها تحلم " بالمال والجاه والقوة والسيطرة " وهى أشياء يعجز عباس الحلو عن الوفاء بها أو إشباع
ليس لهذا فحسب ترفض الزواج منه ، بل لكون هذه الزيجة سوف تمثل عثرة إضافية جديدة فى حياتها مما يحول
طموحها وتطلعها الدائم إلى عالم الطبقة العليا . لهذا كثيرا ماكانت تتساءل " كيف تكون حياتها فى كنفه لوصد
الأيام أمله ؟ إنه فقير ، رزقه كفاف يومه ، ولسوف يأخذها من الطابق الثانى ببيت سنية عفيفى إلى الطابق الأر
فى بيت السيد رضوان(٦). فموقفها الرافض قد تحدد – إذن – بناء على وعيها وإدراكها للعلاقة بين الوضع الط
لعباس الحلو من جانب، وبناء على تطلعها إلى الحياة التى ترومها من جانب آخر ، فضلا عن أن وجود عباس الحلو
حياتها من شأنه أن يعمل على ترسيخ وتدعيم وتثبيت أقدامها فى شريحتها الطبقية ، بل قد يهبطها إلى شريحة أ
إذا ماقبلت الزواج منه وهو ماقد يهدد أحلامها ويبدد تطلعاتها .

كذلك تتبلور نظرة حميدة " الطبقية " للزواج كقناة للصعود الاجتماعى حيث حلمت – بتوق – الزواج من ال
سليم علوان صاحب الوكالة ، وهو ماجاء تأكيده فى رغبة الأم حين قالت " إذا تزوج رجل مثل السيد سليم علوان
فتاة فى الواقع إنما يتزوج من أهلها جميعا ، كالنيل اذا فاض أغرق البلاد".

ثم يأتى الزواج فى " بداية ونهاية " مقترنا بنفس المعايير ، ليؤدى ذات الوظائف المتصلة به كمصعد للح
الاجتماعى ، فنجد أنه فى ظل حالة الحراك الاجتماعى الهابط الذى اعترى أسرة " كامل على " حرص الابن الأ
حسنين على الزواج من بهية " بنت جارهم الموظف بالحكومة وذلك حرصا منه على مواجهة رياح التغير التى عص
بموقعه، وسعيا إلى التشبث بوضعه الطبقى على السلم الاجتماعى ، ورغبة فى الحفاظ على المقومات السابقة لمكا
الاجتماعية. ولكن سرعان ماتتغير هذه الوظيفة الاجتماعية للزواج تغيرا حادا – مع التغير الملحوظ فى مكا
الاجتماعية – ليتخلى عن الحلم بهذه الزيجة ، بل اعتبرها قيدا وأصفادا على أحلامه المتمثلة فى الرغبة من رك

الطبقة العليا ، والانصهار فى عالم الطبقة العليا من خلال الاقتران بكريمة " احمد بك يسرى " حيث فتاة من هذه الطبقة - فى نظره - لاتعد بالنسبة له " شهوة فحسب " ولكنها قوة وعزة إذا ركبها ركب طبقة بأكملها. هذا فى الوقت الذى تحلم فيه أخته " نفيسة " بالزواج من سليمان جابر " ابن البقال " نظرا لافتقادها لمقومات الحراك ، المال والجمال والجاه ، فضلا عن فقدها لعذريتها ، وكأن هناك قوتين تتحكمان فى مصير هذه الأسرة، قوة ترغب فى الصعود بها وقوة تحرص على البقاء عليها كما هى، ولكن مصيرها - المسبق الذى أعده نجيب محفوظ -أن يساهم الاثنان فى تحطيمها.

كذلك حرص نجيب محفوظ على إبراز وإظهار الأهمية الاجتماعية للزواج لدى شخصياته المتعددة فى الثلاثية . فها هى الأسرة - أسرة السيد أحمد عبد الجواد- ترفض بصراحة مجرد فكرة اقتران أحد أعضائها - فهمى - بالزواج من مريم لمجرد أنها دونهم من حيث المكانة ، ويأتى تفسيرا لهذا الرفض قول أحدهم - خديجة: " إن مريم جميلة " ولكنها دون فهمى بمراحل بعيدة . . . سيكون قاضيا يوما ، فهل تتصورين مريم زوجا لقاضى كبير المقام ". ويأتى تفسير آخر - مبرر للرفض - يؤكد على القيم الاجتماعية المرتبطة بهذه الزيجة : "يستطيع فهمى أن يتزوج بفتاة أجمل من مريم مائة مرة ، وفى الوقت نفسه تكون متعلمة وغنية وبنت بك أو حتى باشا ".

كما تطرح الرواية صورا أخرى تكشف عن أهمية الزواج كسبيل لاكتساب مكانة جديدة . فنجد السيد أحمد عبد الجواد يسعد أيما سعادة بزواج ابنتيه (خديجة وعائشة) بعضوين (إبراهيم وخليل) من العائلة الشوكتية ، رغم افتقارهما إلى كثير من المقومات الأخرى للمكانة الاجتماعية كالتعليم والوظيفة(٧) . ولعل مصدر سعادته أن العائلة الشوكتية كما ينظر إليها السيد أحمد عبد الجواد " أناس صداقتهم شرف لا لأصلهم التركى فحسب ، ولكن لمرتبتهم الاجتماعية وعقاراتهم الكثيرة مابين الحمزاوى وبين القصرين " . وهى النظرة التى تكشف عن أهمية الوظيفة الثالثة للزواج فى عالم نجيب محفوظ ، المتصلة بترسيخ الوضع الطبقى من خلال دخول أعضاء جدد من الطبقة الأعلى إلى مجال أسرته . وسيتكرر مثل هذا الموقف حينما يرغب حفيده أحمد شوكت الزواج من سوسن " ابنة أحد العمال " فيواجه بنفس الرفض والمقاومة فالأسرة تستجيب فقط إلى قدوم أعضاء جدد حققوا حراكا صاعدا فقط ، لهذا نجد ثمه ترحيب " بفؤاد الحمزاوى " وكيل النيابة بأن يكون زوجا لنعيمة - الحاصلة على الشهادة الابتدائية فقط - حفيدة أحمد عبد الجواد لأنه سيصبح قاضيا أو مستشارا فى حين رفض سوسن حماد خشية مما سيترتب على هذا التلاحم الطبقى من نتائج تراها خديجة - الأم - حين تقول لأحمد شوكت: "إنك لاتتزوج من فتاة فحسب ولكن من أسرتها كلها ونحن أهلك نتزوج معك بالتبعية".

ولعل الأمر الهام فى هذا الصدد أن الجيل الثالث ولئن قد نجح فى تحطيم الحدود الطبقية من خلال دخوله فى علاقات من خلال الزواج من بين الطبقات المختلفة، إلا أن هذا النجاح قد أدى إلى انصهار جميع النقائض فى وحدة واحدة سواء من خلال القرابة الدموية أو قرابة المصاهرة . الأمر الذى أسفر عن تشويه خريطة التسلسل القرابى ونقائها.

فالسيد أحمد عبد الجواد الذى كان فى يوم من الأيام أحد عشاق زنوبة العودة أصبح – بعد زواجها من ابنه ياسين – الأب القانونى – أى الحمو – لها، وهى ابنة أخت زبيدة العالمة سلطانة الطرب سابقا مدمنة الكوكايين والحطام الإنسانى لحظة ميلاد كريمة : وكريمة هذه – ابنة زنوبة وابنة ياسين –ستتزوج من عبد المنعم شوكت المنتمى إلى الإخوان المسلمين والذى يمتد بأصوله الطبقية من ناحية الأب إلى جذور تركية . والفاعل الرئيسى وراء وحدة هذه النقائض هو الزواج – كوسيلة للصعود واكتساب المكانة – الذى يعلق عليه الكاتب أهمية كبرى فى إعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى روائيا .

ورغم التغيرات الاجتماعية – الروائية – التى أعقبت مرحلة الثلاثية ، فقد استمرت نفس الأهمية للزواج، ولكن هذا الاهتمام قد جاء مقرونا باهتمام مواز للقنوات الأخرى للحراك . فالزواج فى هذه المرحلة كان بمثابة الميكانيزم الحيوى لإعادة التوازن إلى الفئات التى قوضتها ثورة يوليو . والنماذج الواضحة لهذا متعددة ، فهذا عيسى الدباغ – المترنح على صفحات السمان والخريف – الذى فقد ماضيه ومستقبله السياسى بفعل إقصائه عن مواقع التأثير يمنح جل اهتمامه للزواج كوسيلة لإنقاذ هيبته الاجتماعية التى عصفت بها رياح التغيير ، يسعى إلى الزواج/ الاجتماعى بفتاة من رموز الطبقة العليا ، ووجد ضالته فى " سلوى " ابنة قريبة على بك سليمان حيث أن هذه الزيجة – فى حالة تحققها – هى فقط التى يمكن أن تعيد إليه التوازن المفقود. فالزواج – هنا – ليس قرارا فرديا خاصا وإنما هو حدث اجتماعى ترتبط به تغيرات اجتماعية وايديولوجية فضلا عن أهميته كشريان حيوى سواء فى الصعود أو الهبوط على السلم الاجتماعى. والنموذج الجلى على ذلك يتمثل فى زواج " حسن الدباغ " ابن عم عيسى الذى كان من أشد المعارضين لنظام ماقبل الثورة وأشد المدافعين عن ثورة يوليو ، إذ تزوج من " سلوى " رمز النظام القديم كدلالة على الالتحام وإبراز لدوره الاجتماعى .

ولكن رغم هذه الأهمية للزواج كقناة للحراك فى مرحلة ماقبل الثورة / الثلاثية فإن نجيب محفوظ قد عمد إلى توظيفه ليس كأداة للصعود وحسب، ولكن أيضا كميكانيزم للصراع الشرائحى والفئوى داخل أجنحة الطبقة الوسطى ذاتها فيما بعد الثورة / الثلاثية. والنموذج على ذلك ماتطرحه رواية "اللص والكلاب". فنجد أنه بالرغم من اتجاه سعيد مهران إلى الزواج من نفس طبقته الاجتماعية كمظهر لعلاقات التدعيم الطبقى بين أجنحة الطبقة الوسطى إلا أن نجيب محفوظ لم يدع – من خلال أحداثه الروائية –هذا اللقاء الطبقى يكتمل دونما مشكلات ، فإذا بزوجته " نبوية " تقترف الخيانة – عقب دخوله السجن – مع أحد أتباعه ، وإذا بثمرة هذا اللقاء – ابنته – تشكل أحد الأسباب الجوهرية لأزمته ، حيث تنكرت له ، وهو جزء من الإنكار العام الذى واجهه سعيد .

ويستمر نفس التصور هو التصور السائد فى رواية " ميرامار " حيث ترفض زهرة الزواج من " محمود أبو العباس " صاحب مكتبة بيع الكتب والجرائد أملا فى الزواج من سرحان البحيرى الذى يرفضها ويتنكر لها، إذ أن هذا الأخير يتحكم فى تصوراته المتصلة بالزواج نفس الوظائف التى أوردناها، فضلا عن اعتبارات أخرى كثيرة. فالزواج فى

تصوره " مؤسسة . . شركة . . لها لوائح ومؤهلات وإجراءات والزواج إذا لم يرفع من ناحية الأسرة فما جدواه ؟". كما يستمر نفس التصور ثابتا فى روايات مرحلة السبعينيات – الحب فوق هضبة الهرم – والثمانينيات- يوم قتل الزعيم -حيث عجز علوان فواز محتشمى الواضح عن إتمام الزواج من ابنة طبقته الاجتماعية- وندة سليمان – هذا فى الوقت الذى استطاع فيه أحد رجال الانفتاح اقتناصها كجزء من الديكور الاجتماعى العام وأداة لإتمام الصفقات التجارية المشبوهة.

(٢) الوساطة والشفاعة :

ولئن استطاعت بعض الشخصيات – الروائية من الطبقة الوسطى – أو لم تستطع أن تصعد السلم الاجتماعى لاكتساب رموز المكانة الاجتماعية عبر الزواج، فإن نجيب محفوظ لم يضن على قطاع آخر من الشخصيات بأن يقدم لها منافذ أخرى للتسلق الاجتماعى ، تحقق لهم مايسعون إليه. ومن هذه القنوات والمنافذ " الشفاعة والوساطة". وطبيعى أن يكون الشفيع هو أحد أعضاء الطبقة العليا والمشفوع له هو أحد أفراد الطبقة الوسطى أو الدنيا . إذ يتوقف مصيره على حجم الشفاعة – والشفيع – وأهميتها.

وتفصح أعمال نجيب محفوظ عن أهمية هذه القناة وإن جاءت من حيث فعاليتها فى المرتبة التالية على الزواج . ولعل أبرز النماذج الدالة على فعالية هذه القناة – تاريخيا – حالة سالم الاخشيدى المرتد عن دوره السياسى ومحجوب عبد الدايم وحسنين الذى لجأ إلى أحمد بك يسرى وسيطا وشفيعا لإنهاء إجراءات المعاش – أولا – وإلحاقه بالكلية الحربية ثانيا ، كذلك بالنسبة لرضوان ياسين فى الثلاثية – حيث تجلت أهمية هذه القناة على لسان ياسين قائلا: "وهل يوجد رزق بدون وساطة فى هذه الدنيا ، الوساطة ؟مالها ؟ هل تتم حركة كبيرة أو صغيرة بدون وساطة ؟ وهل ترقى مخلوق فى هذه الإدارة فى هذه الوزارة دون وساطة؟".

ومن المحقق أن الوظيفة التى حققتها هذه القناة لم تكن تستهدف الحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعى أو "الوعى به من جانب الشفعاء". ولم تكن تحت فعالية علاقات العائلة الممتدة التى يخدم كبيرها صغيرها ، وإنما هى تعبير عن امتلاك رموز القوة (لدى الطبقة العليا) والسيطرة وخضوع الطبقة الأدنى، وكأن هذه العلاقة هى مفتاح العلاقات الطبقية بينهما. وتأكيدا لهذا المثال الذى تطرحه رواية بداية ونهاية للعلاقة بين رب الأسرة كامل على " والبك " " أحمد يسرى " الذى كثيرا مالجأت إليه الأسرة لمساعدتها . حيث أنه لولا " البك " ماحصل حسين على وظيفة مدرس فى إحدى مدارس طنطا ، ولولا البك لما استطاع حسنين الالتحاق بالكلية الحربية: "جئتك ياسعادة البك مستنجدا بشفاعتك فى إلحاقى بالكلية الحربية ومهما يكن من أمر شفاعتك أهم من كل شىء" ورغم إدراك البك بأن هذا طلب أرستقراطى ، غير أنه ساعده وتشفع له للالتحاق بها . ثم تمضى الأحداث الروائية لتؤكد أن العلاقة بين الرجل – كامل على – والبك كانت علاقة صداقة من الدرجة الثالثة ، يسهر فى قصره ويعزف له العود ويتمتع بهداياه

" وقد غاب عن المرأة – الأم – أنه كان يحبه ويقربه ويود سمره دون أن يعده ندا له ، أو صديقا كسائر البكوات والباشوات ".

(٣) الانحراف ·· والانتظام فى سلك الدعارة :

وحينما يكف الزواج والشفاعة عن القيام بوظائفهما فى الصعود الاجتماعى يدفع نجيب محفوظ بشخصياته الروائية إلى الاعتماد على نفسها والبحث فى مقوماتها ومهاراتها علها تكتشف فى ذاتها مايمكنها من الصعود ، وما يمنحها الصبر على المضى فى طريق الحراك الاجتماعى المسدود دونما مؤازرة من أحد. عليها أن تخوض تجربة الانحراف وتنتظم فى سلك الدعارة ، كمنفذ اجتماعى جديد يقدمه نجيب محفوظ للمتسلقة من أبناء الطبقة الوسطى ، حيث أن قدرات الإنسان- المحفوظى – لاتقل عن مهارات القرد فى اعتماده على نفسه. خاصة وأن اصل المتاعب "مهارة قرد" كما قالها محفوظ فى السطور الأخيرة من "ثرثرة فوق النيل" مبررا أن الفقر هو الدافع الرئيسى وراء الانحراف واللوذ بهذه القناة(٨).

فتطرح رواية "القاهرة الجديدة" هذه القناة لتلعب دورا بالغ الأهمية فى مصائر الشخصيات وقدرتها على تحقيق ذاتها . فتأتى شخصيات محجوب عبد الدايم وإحسان شحاته لتمثل التجسيد الفعلى لفعالية هذه القناة كما تظهر شخصيات عديدة فى "خان الخليلى" لتؤكد المضمون الاجتماعى لهذه القناة . فهناك على سبيل المثال " عباس شفه " وزوجته عليات الفائزة . وهناك فى "زقاق المدق" تظهر حميدة لتؤكد أن الانتظام فى سلك الدعارة هو الوسيلة المثلى الوحيدة المتاحة – بالاختيار – لتحقيق حلمها بالصعود الاجتماعى ، رغم أنها – كما يقرر نجيب محفوظ –" عاهرة بالسليقة". وهناك المعلم كرشة الذى أصابت غرائزه انحراف لايختلف عن انحرافا معتقداته السياسية . كذلك ترشح الثلاثية شخصيات عديدة لم تستطع أن تحقق عبورها الاجتماعى إلى الشريحة الأعلى إلا من خلال الانتظام فى سلك الدعارة أمثال رضوان ياسين " المرشح للمال والجاه " الذى اتخذ من هذه القناة أداة حيوية لتقلد المناصب الرفيعة فى السلك السياسى ، للدرجة التى اختلطت فيها الوسيلة بالسياسة. ويجىء تأكيد هذا المعنى على لسان الأب – ياسين – حين يقول لمأمون: " أتنوى الإضراب عن الزواج ؟ لن أسمح بهذا ماحييت. ولكن انتظر حتى تعودوا للحكم ثم تزوج زواجا سياسيا رائعا". وكأن الصعود من خلال الانتظام فى سلك الدعارة كما تومىء الأعمال لايختلف عن الصعود من خلال الانتماء الحزبى. خاصة وأن هذا السبيل – الانحراف/الدعارة –قد مهد الطريق أمام رضوان ياسين لأن يصل إلى درجة سكرتير الوزير، هذا فى الوقت الذى لايزال فيه أترابه يبحثون بلا جدوى عن فرصة حياة فى سوق العمل .

(٤) الانتماء السياسى والتنظيم الحزبى :

وكما لم يضن – نجيب محفوظ أن يقدم الانحراف والانخراط فى سلك الدعارة كأحد المنافذ الهامة للصعود أو التسلق الاجتماعيين أمام شخصياته الروائية ، فإنه لم يبخل أن يقدم لقطاع آخر منفذا جديدا يحقق نفس الوظيفة

السابقة. شريطة أن يكون الفرد قادرا على الانخراط بتنظيم حزبى يعبر عن انتمائه السياسى ويبذل مافى وسعه من انتهازية عقائدية فى سبيل أن يصعد درجة على السلم الاجتماعى . وتتجلى فعالية هذه القناة فى مجمل أعماله فهى - على سبيل المثال - فى الثلاثية تمثل أداة رضوان ياسين الحيوية - بجانب انحرافه - للانتقال من شريحته الطبقية إلى أخرى أعلى . فهو الذى قال فيه إبراهيم شوكت: " هذا الشاب على صلة بكبار الساسة ، شاب ذكى ، وقد ضمن بذلك مستقبلا ماهرا ". بل إنه يعلق أهمية كبرى على هذه القناة - كوسيلة للصعود الاجتماعى - حين يعبر عن تصوره للعلاقة بين السياسة والحراك الاجتماعى فيقول: " ليس الشباب اليوم كما كانوا فى الماضى، السياسة غيرت كل شىء ، فكل كبير له مريدوه منهم ، والطموح الذى يريد أن يشق طريقه وسبيله فى الحياة لابد له من كبير يرجع إليه ". وبالفعل استطاع رضوان ياسين أن يضمن صعود السلم الوظيفى من خلال نشاطه السياسى وانتمائه إلى أحد الأجنحة المنشقة عن حزب الوفد.

ثم طرحت أعمال نجيب محفوظ فيما بعد الثورة / الثلاثية قضية العلاقة بين انغلاق وانفتاح الحراك الاجتماعى وبين التغيرات السياسية. والنموذج الجلى لهذا ماتقدمه " اللص والكلاب " إذ استطاع الطالب الريفى الرث الشياب - رؤوف علوان - أن يحقق معدلات مرتفعة من الصعود الاجتماعى ! بان فترة التغيرات السياسية التى أعقبت ثورة يوليو من خلال ادعائه الانتماء - زيفا- إلى نظام ثورة يوليو ، فصعد من مجرد محرر صغير بمجلة ." النذير " إلى صحفى مرموق فى مجلة " الزهرة " يرفل فى أفضل ثياب ويقطن قصر أحد الذين كان يندد بهم من قبل ويدعو إلى الثورة الاجتماعية عليهم فى مرحلة ماقبل الثورة .

كما يطرح نموذجا عكسيا فى "السمان والخريف"، حيث الهبوط المدوى الذى اعترى مكانة عيسى الدباغ لمجرد انتمائه إلى الوفد. ذلك بعد قيام الثورة ، هذا فى الوقت الذى صعد فيه حسن الدباغ المؤيد للثورة والرافض لنظام ماقبلها . فضلا عن عامر وجدى وطلبة مرزوق وسرحان البحيرى ومنصور باهى الذين يرقدون على صفحات "ميرامار" وغيرهم كثير من النماذج الدالة على فعالية هذه القناة.

*****

المهم أن هذا العرض الوصفى لأهم قنوات الحراك الاجتماعى التى طرحها نجيب محفوظ لإعادة تشكيل حياة الطبقة الوسطى ، يمكن أن يصل بنا إلى مجموعة من النتائج العامة الخاصة بملامح البناء الطبقى الذى تطرحه أعمال نجيب محفوظ وعلاقته بأزمة الحراك الاجتماعى لشخصياته الروائية ، منها :

أولا : أن البناء الطبقى الذى تصوره لأعماله الروائية هو بناء يشتمل على طبقات ثلاث تضم عناصر اجتماعية متباينة ، طبقة ارستقراطية أو بورجوازية كبيرة وطبقة وسطى وطبقة دنيا تضم فقراء المدينة (القاهرة) والشحاذين والمعدمين .

ثانيا : اختفاء الطبقة الفلاحية والعاملة من خريطة هذه الأعمال .

ثالثا : أن هذا التحديد للبناء الطبقى لايعكس أية ملامح تكشف عن مرونته إلا من خلال القنوات التى اختارها الكاتب ، فهو بناء جامد ، يفصل بين طبقاته جدار سميك يصعب اجتيازه من خلال القنوات المشروعة للحراك الاجتماعى ، وفضلا عن ثبات هذا البناء ، فهو يحول فى الوقت نفسه دون بلورة صراع بين هذه الطبقات رغم تناقضاتها ، ويحول فى الوقت نفسه دون إمكانية الحراك الاجتماعى بين طبقاته ، أو حتى بين الشرائح المختلفة داخل الطبقة ·

رابعا : أن التحديد السابق للبناء الطبقى ، دفع الأعمال إلى تصوير مقومات المكانة الاجتماعية ، على أنها مقومات موروثة وليست مكتسبة، بحيث أن التقيم الاجتماعى للأدوار الاجتماعية والشخصيات لا ينهض على أساس عوامل تتصل بالكفاءة والإنجاز ولكن تتصل بالأصول الإجتماعية والطبقية بحيث تظل الشخصية – إذا أرادت لنفسها النجاه من مقصلة الكاتب – أسيرة لهذه الأصول لاتتجاوزها. المال والجمال والجاه والأصل الطبقى مقومات أساسية تطرحها وتصورها هذه الأعمال الروائية للمكانة الاجتماعية · ومن ثم تصبح عملية الحراك الاجتماعى لهذه الشخصيات هى مجرد اكتساب أو فقدان هذه المقومات فضلا عن استعدادها المسبق – الدائم للتنازلات المتعددة فى سبيل اكتسابها ·

خامسا : أن تأكيد الأعمال الأدبية على هذه المقومات انعكس بدوره فى طبيعة نماذج الشخصيات التى يطرحها ويصورها نجيب محفوظ فنجد الانتهازى ، والقواد ، والمغامر ، والمرتد ، والخائن ، والبلطجى ، وصانع العاهات ، وهى نماذج من الطبيعى أن تطرح جانبا كل الفضائل أملا فى الصعود الاجتماعى ، حتى لو كانت هذه الفضائل تتصل بالأبوة أو البنوة أو الشرف (محجوب – حسنين – ونفيسة – وغيرهم). أما الشخصيات ذات الالتزام الاجتماعى والإيديولوجى (مثل على طه ، عبد المنعم شوكت، عثمان خليل) فمصيرها إلى المقصلة كما تؤكد الأحداث الروائية.

سادسا : هذا يعنى – بطبيعة الحال – أن الواقع الاجتماعى الذى تصوره هذه الأعمال لا أمل فيه أو منه ، لأنه واقع مغرق فى التشاؤم والفساد ولاسبيل إلى النجاة منه إلا بدفع ثمن باهظ قد تكون الحياة ذاتها. وفى سياق واقع كهذا فمن المتوقع أن تنتهج الشخصيات الروائية الساعية إلى الحراك الاجتماعى نهجا فرديا بعيدا عن صور التنظيم الطبقى · من هنا فليس من المستغرب أن تواجه هذه الشخصيات أزمة شاملة عبر مراحل تطورها المختلفة وهى أزمة الحراك الاجتماعى. ولكن السؤال الآن: هل مصدر هذه الأزمة يعزى إلى الواقع الاجتماعى ذاته الذى صورته عدسة نجيب محفوظ المظلمة أم إلى المقومات النفسية للشخصية التى رسمها نجيب محفوظ ؟ أم إلى رؤية نجيب محفوظ الذاتية للواقع الاجتماعى والشخصية معا ؟ هذا ماسنحاول الإجابة عليه فى السطور القادمة ·

سابعا : أزمة الحراك الاجتماعى : السير فى طريق مسدود :

لاشك أن التناول السابق لقنوات الحراك الاجتماعى من شأنه أن يكشف أن المجتمع الذى يصوره نجيب محفوظ ، لايمكن الشخصية (المتطلعة) من تحقيق ذاتها إلا بعد أن تدفع ثمنا باهظا يجسد فى النهاية استعدادها المطلق

للتنازل عن كل القيم والفضائل فى سبيل هذا الصعود.

ورغم أن هذا الثمن يختلف باختلاف الوضع الاجتماعى والطبقى للشخصية، فمن المتوقع أن تكون الشخصيات البرجوازية الصغيرة - التى تسكن عالمه الروائى - هى أكثرها دفعا للثمن وتحملا لأوزار المجتمع المأزوم ، لأنها أكثرها خوفا من السقوط إلى الطبقة الأدنى ، وأكثرها رغبة فى الصعود إلى الطبقة الأعلى ، وأشدها حرصا على الاحتفاظ بموطىء قدم (البقاء ضد رياح التغيير) فى هذا المجتمع. ولكن مع ذلك فإن الأسباب والمظاهر والحلول (سواء الفردية أو الطبقية) التى تطرحها هذه الأعمال تظل متعددة ومتباينة. لكننا يمكن أن نلاحظ أن محفوظ فى معالجته للأسباب الكامنة وراء أزمة الحراك الاجتماعى قد قدم شخصياته الفنية وقد اكتملت ملامحها منذ البداية ، وتبدو فعالية أزمتها فى اللحظة التى تبدأ تمارس فعلها الاجتماعى ، فهى شخصيات مهددة من الداخل لأنها تحمل بذور تدميرها التى يغرسها فيها الكاتب عبر خصائصها النفسية، كما أنها محاصرة من الخارج بعوامل فنائها التى لا قبل لها بمواجهتها.

فأزمة هذه الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى تبدأ فى اللحظة التى تصطدم فيها بالقدر ، والقدر فى أعمال نجيب محفوظ يتجلى فى صور ثلاث . فقد يكون القدر نفسيا وقد يكون اجتماعيا وقد يكون ميتافيزيقيا . فهو إذن القدر - المصدر الذى تنبع منه أزمات شخصياته، وهو الذى يوجهها فى النهاية إلى مصيرها المحتوم. والأزمة فى هذه الأعمال ولدى تلك الشخصية تتجسد فى صراع بين القدر الميتافيزيقى (سواء تمثل فى الموت أو المجهول أو الفكرة المجردة الغامضة) والقدر النفسى (سواء تمثل فى خصائص الشخصية نفسيا أو سيكولوجية كالتمرد على واقع الطبقة أو الغريزة الجامحة التى تسيطر على فعل الشخصية). ويمكن إبراز أثر هذه الأقدار من خلال استخراج فئات تحليلية تمثل الأقدار الثلاثة:

(١) القدر ... الموت

فلئن أوحت الأعمال الروائية بأن الفقر أو العوز هو السبب الرئيسى المباشر وراء أزمة السقوط والانهيار التى تحاصر الشخصيات البرجوازية الصغيرة ، غير أن القراءة السوسيولوجية تكشف عن غير ذلك ، إذ يأتى الموت ليقوم بهذا الدور الرئيسى. وقد احتفظ المؤلف للآباء بأكبر نصيب من هذا الموت الفجائى أو الاعتباطى. والأب فى أعماله فى بداية الرواية قد يموت معنويا حين يصاب بمرض يعجزه عن الكسب والإنفاق على أسرته كما حدث فى القاهرة الجديدة ، أو قد يموت باختفائه من أول الرواية ليقوم الابن بدور الأب البديل كما حدث فى رواية خان الخليلى.

وقد ترتب على هذه البداية (القدرية) تغييرات هائلة فى مصائر شخصياته مما يشير إلى أن نجيب محفوظ قد واجه شخصياته منذ البداية بقوة لاسبيل إلى ردها أو مواجهتها ، بل إنه - مع ذلك - يترك هذه الشخصيات تواجه قدرها الاجتماعى (الواقع الطبقى المرير) بسمات شخصية غرسها بداخلها - تقود الشخصية إلى مصيرها الذى حدده الكاتب - وتمثل هى الأخرى قدرا سيكولوجيا يتجسد فى طابع الشخصية ونسقها القيمى والمعرفى المهترىء.

(٢) اهتراء نسق القيم

ويأتى نسق القيم – فى المرتبة التالية للقدر – لدى الشخصيات البرجوازية الصغيرة كسبب جديد لأزمتها – ليجسد الخصائص النفسية والاجتماعية لها. إذ يكشف هذا النسق عن الدور الذى يلعبه فى توجيهه الشخصيات إلى مصيرها المحتوم المتمثل فى السقوط والانهيار. حيث تبدو هذه الشخصيات المتطلعة – من خلال نسقها القيمى– ساقطة بالفطرة أو السليقة.

والشواهد على ذلك عديدة. فنجد أن " طظ " تحتل مكانة الصدارة فى نسق قيم محجوب عبد الدايم ، فهى أداته الحقيقية فى تحقيق أهدافه وكل الأشياء تتحطم على صخرة هذا المبدأ. فالدين + العلم + الفلسفة + الأخلاق = طظ. فضلا عن أنه حدد غايته فى دنياه فى ضوء قانون استقاه من نخالة الفلسفات المتناقضة ، اللذة والقوة بأيسر الوسائل والسبل ، دون مراعاة لخلق أودين أو فضيلة. كما أنه وجد ضالته فى " إبليس " فى السماء وسالم الأخشيدى فى الأرض ، فهما فى تصوره المثل الأعلى للرفض والتمرد ·

كذلك كان لنسق القيم الذى يحكم الفعل الاجتماعى لدى حميدة فى"زقاق المدق" الدور البارز فى التعجيل بسقوطها ووأد أحلامها ، فهى – كما قدمها نجيب محفوظ – عاهرة بالسليقة ، كانت الأخلاق أهون شىء على نفسها المتمردة، بل إنها تمنت أن تكون ابنة أحد الباشوات حتى ولو على سبيل الحرام ·

وبجانبها يرقد حسنين فى بداية ونهاية ملتحفا نسقا قيميا ينطوى على قدر كبير من التناقض مادى النزعة ، جذبه جسد بهية فتعلق بها لجسدها وليرتفع من خلاله من مستوى الطابق الأول فى منزله إلى الطابق الثالث ، وجذبه جسد ابنة أحمد بك يسرى فخالها ركوبا يركب بها طبقة بأكملها. فنسق القيم التى أودعها نجيب محفوظ فى شخصياته المتطلعة هو سبيلها ووسيلتها إلى رحلة السقوط والانهيار التى تنتظرها فى آخر الرواية ·

(٣) التطلع الطبقى

وبجانب نسق القيم المهترىء الذى يوجه الفعل الاجتماعى لدى هذه الشخصيات والذى سيقودها إلى مصيرها المحتوم تنطوى هذه الشخصيات على نزوع قوى نحو التطلع إلى عالم الطبقة الأعلى. فالشخصيات الساعية إلى تحقيق حراك اجتماعى صاعد هدفها الأولى بلوغ عالم هذه الطبقة ، ويبدو هذا واضحا من خلال التقرير الذى يقدمه الكاتب عنها منذ الصفحات الأول فى الروايات ، وكأنه بهذا التقرير يمهد لها السبيل إلى المأساة التى تفصح عن وجهها مع نهاية كل عمل ·

فعلى سبيل المثال يكشف التطلع الطبقى عن وجهه لدى محجوب عبد الدايم عندما يحدد اتجاه طموحه قائلا " ماذا عليه لو نشر فى الإعلانات المبوبة بالأهرام يقول : شاب فى الرابعة والعشرين ليسانسية طوع أمر كل رذيلة" · فهو " عن طيب خاطر يبذل كرامته وعفته وضميره نظير إشباع طموحه لو أمكنه أن يصير عظيما ولو بجريمة ترمى به إلى

حبال المشنقة لما تردد فهو كما رسم حدوده الكاتب على استعداد مسبق للتنازل عن أى شىء فى سبيل إشباع طموحاته وتطلعه إلى الارتباط بعالم الطبقة العليا. وكأن هذا الطموح الذى يعبر عن التطلع يمثل قدرا سيكولوجيا غرسه الكاتب فى شخصيته ليقودها إلى النهاية المأساوية .

ولم يكن محجوب فحسب هو الذى يتحرق شوقا إلى ركوب الطبقة العليا فى القاهرة الجديدة ، بل كانت هناك تنتظره على الجانب الآخر إحسان شحاته المحبوبة السابقة لعلى طه الاشتراكى الزائف ، وهناك فى خان الخليلى أحمد عاكف الذى يعلن القدر الميتافيزيقى الذى حاصره بإحالة والده إلى المعاش ، ويتأسف على عدم تحقيق طموحه قائلا: " فاتتنا أخصب فترة فى تاريخ مصر . تلك الفترة التى تستهيين باعتبارات السن والجاه الموروث ويقفز فيها الشبان إلى كراسى الوزارة ". وهناك أيضا حميدة فى "زقاق المدق" التى دفعها تطلعها إلى حياة النعيم والثياب والآنية الفاخرة إلى الخروج من الزقاق لتعود مرة أخرى محمولة على الايدى. وهناك حسنين فى بداية ونهاية النموذج المثالى للتطلع والطموح الطبقى الذى طالما تساءل: "كيف صار البك – أحمد يسرى – غنيا"؟

٤- التمرد على الوضع الطبقى والاجتماعي

ويأتى الوضع الاجتماعى والموقع الطبقى للشخصيات كحصار جديد يمثل فى الوقت نفسه قدرا اجتماعيا يتفاعل مع القدرين السابقين (الميتافيزيقى والسيكولوجى). فالتمرد عنصر رئيس يوجه الفعل الاجتماعى لدى الشخصية الساعية إلى الحراك الصاعد أملا فى تمزيق القشرة الاجتماعية السميكة التى تنفصل بينها وبين الطبقة الأعلى. ويأخذ التمرد الاجتماعى فى روايات نجيب محفوظ صور ثلاث ، تبدأ بالتمرد على الأسرة، ثم تمتد إلى التمرد على الطبقة الاجتماعية ثم تنتهى إلى التمرد على المجتمع بأسره بعلاقاته وأنظمته .

ويتجلى التمرد لدى محجوب عبد الدايم فى تمرده على كافة الأوضاع التى تحول دون تحقيق طموحاته ، رافضا لعناصر واقعه الاجتماعى – بادئا بأسرته معتمدا على القانون الذى صاغه لنفسه والقائل " بأن أسرتى لن تورثنى شيئا أسعد به فلا يجوز أن أرث عنها ماأشقى به". أو أن يتساءل وهو ينتف حاجبه الأيسر:

لماذا قدر له أن يولد فى ذلك البيت ؟ ماذا ورث عن والديه سوى الهوان والفقر والد مامة ؟ أليس ظلما أن يرسف فى هذه الأغلال قبل أن يرى النور؟" ولو كان ابن حد بس بك مثلا لكان له جسم غير هذا الجسم ووجه غير هذا الوجه وحظ غير هذا الحظ".؟

أما مرجع التمرد عند أحمد عاكف – القاطن بخان الخليلى – فيرجع إلى اختفائه فى تحقيق المكانة الاجتماعية التى يتطلع اليها ، إذ أصاب هذا الإخفاق آماله:" طعنة قتاله دامية فامتلأت نفسه سخطا وغضبا ومرارة وكمدا ووقر فى أعماقه أنه شهيد مضطهد ، وعبقرية مقبورة وضحية مظلومة للحظ العاثر ". فترتب على ذلك أن تعاظم تمرده ورفضه لهذا الواقع الذى حال دون صعوده على السلم الاجتماعى. " فامتلأت نفسه سخطا وغضبا على الدنيا والناس والعظمة والعظماء خاصة". وما العظمة ؟ العظمة كما تعرفها مصر " الظروف المواتية ".

وتأتى حميدة – الهاربة من جلدها الاجتماعى – فى زقاق المدق لتجسد بوضوح هذا التمرد ، رافضة تمام الرفض واقعها الطبقى الاجتماعى . فالزقاق إذن طبقتها الاجتماعية التى تحاصرها والتى تود الفكاك من إسارها. فهو – الزقاق / الطبقة – فى نظرها زقاق العدم لهذا كثيرا ماكانت تتأسف على وجودها به ، إذ إنه لايحقق لها سوى الحسرة والألم ، وهو ما أكدته دائما حين تقول: " آه ياخسارتك ياحميدة .. لماذا توجدين فى هذا الزقاق ؟ فمن أهله – هذه حسنية الفرانة جالسة على عتبة الفرن كالزكيبة .. وهذا المعلم كرشة القهوجى مطاطىء الرأس كالنائم وماهو بالنائم".

ويشارك حسين كرشة حميدة فى تمرده على الزقاق / الطبقة فهو يريد أن يحيا حياة أخرى مثل تلك التى يسمونها فى بلاد الانجليز – كما يقول – بحبوحة العيش، فالزقاق / الطبقة كما يراه " لايحوى إلا الموتى ... ومادمت منه فلن تحتاج يوما للدفن فعليك الرحمة ". لهذا يقرر هجرته لأنه فى نظره " زقاق المدق أناس بهائم فماذا يضطرنى إلى البقاء فى هذه الحياة ؟ سأحمل ثيابى وأذهب إلى غير رجعة" .

ويمتد هذا التمرد بجذوره ليصل إلى حسنين – فى بداية ونهاية – والذى يعلن عن تمرده منذ الصفحات الأولى للرواية حتى حين تشييع جنازة والده ، فانحصر تفكيره فى المشيعين فلم ير أحد يملأ العين إلا جارهم الكريم فريد أفندى محمد. أما زوج خالته فكان فى حكم العمال وليس عم جابر البقال بخير منه ، والحلاق أد هى وأنفر ، ونفر غيابهم أشرف من حضورهم. فانقبض صدره وغشيه كدر وضيق لأنهم دلالة مرة على واقعه الطبقى الذى يرفضه ويتمرد عليه. ليس هذا فحسب ، بل امتد به هذا التمرد إلى نطاق أسرته فكثيرا ماكان يضيق بحياة أسرته البائسة ويتساءل: " كيف يمكنهم أن يتحملوا هذه المصائب التى تتوالى عليهم تباعا ، كيف نطيق هذه الحياة ؟ إنه من الظلم أن نعد أنفسنا من الأحياء أراجع حياتنا جملة فلا اجد بها خيرا أبداً .

ولئن أتاح هذا التحليل السابق التعرف على حجم الدور الذى لعبه كل قدر من الأقدار الثلاثة فى نسج خيوط أزمة الشخصيات المتطلعة إلى الصعود الاجتماعى من البرجوازية الصغيرة ، غير أن الأزمة الفعلية تبدأ فى التحقق عندما تصطدم هذه الشخصيات بتلك الأقدار وعلى الأخص القدر الميتافيزيقى (حين ترفض الشخصية فكرة أن يكون الموت هو النهاية) أو تتجاهل الشخصية قدرها الاجتماعى (طبقتها الاجتماعية) وتسعى إلى الانسلاخ عنه ، أو أن تنساق وراء قدرها النفسى (وتلبى النداء لغرائزها المتأججة وتطلعها القاسى) بحثا عن وظيفة مرموقة (محجوب) أو مجد يعرف عبقرية مدفونة (عاكف) أو ثياب جديدة خارج الزقاق (حميدة) أو نجمة لامعة فوق الاكتاف (حسنين) .

وتبدأ خيوط هذه الأزمة فى التعقيد والتداخل عندما تخرس تلك الشخصيات المتطلعة تجربة الحلول الفردية لحل أزمتها الاجتماعية الخاصة بالحراك الاجتماعى، معتمدة فى ذلك على مهارتها الفردية، ومستندة إلى نسق قيمها المهترىء عبر قنوات خاصة للصعود أعدها نجيب محفوظ مسبقا لتكون فى نهاية كل عمل منافذ للسقوط فى الطريق المسدود، حيث تكتشف أن الطريق الذى توهمته فى البداية طريقا للصعود هو فى الحقيقة طريق السقوط والانهيار والنطح فى الصخو، إذ ستظل هذه الشخصيات محاصرة بماضيها الاجتماعى الذى لاتستطيع التخلص من أحفاده ومن

ثم لاتجد هذه الشخصيات أمامها سوى طريق الانتحار الإرادى - كنفيسة وحسنين- أو الموت الاضطرارى- كحميدة- أو التفكير فى محاولة بدء المرحلة من جديد ·

ثانيا : الأزمة : وجذور رؤية نجيب محفوظ :

ورغم هذه المأساة الدامية - المتصلة بعملية الحراك الاجتماعى - التى تنتهى إليها روايات نجيب محفوظ، ورغم هذا الحصار الحديدى (والقدرى) بتنويعاته الثلاثة - المتحكم فى حركة الفعل الاجتماعى - ومن خلال الإسهاب فى سرد تفاصيل الحياة اليومية لشخصياته الروائية، فما زلنا نجد من يزعم بواقعية أعماله ومازالت تتردد أصداء الذين يزعمون من النقاد أن السبب المباشر وراء هذه الأزمة يعزى إلى التسلسل الطبقى المتحجر ·

وفى مواجهة هذا الزعم - ومن أجل التعرف على مصادر الأزمة الجاثمة على عالمه الروائى - ينبغى أن نضع الكلية الفنية لنجيب محفوظ - مجمل خطابه الروائى - وجها لوجه أمام الكلية التاريخية. ليس من أجل محاكمة النص باسم التاريخ أو محاكمة الكاتب باسم الواقع ، ولكن من أجل إثبات فرضية واكتشاف هدف · أما الفرضية فمؤداها أنه إذا كانت الطبقة الوسطى الصغيرة - بصفوتها وجماهيرها - مأزومة بالفعل فى سياق الكلية التاريخية ، فإن أزمتها هذه ازدادت حدة وعمقا وتعقيدا عندما وجدت التجلى الفنى لها على مستوى الكلية الفنية. أما الاكتشاف فيتمثل فى تحديد طبيعة العلاقة بين أزمة الحراك الاجتماعى لدى الطبقة البرجوازية الصغيرة - على مستوى النص - وبين رؤية نجيب محفوظ للواقع الاجتماعى. ويأتى هذا الإثبات وذاك الاكتشاف اعتمادا على مفهومين رئيسيين من مفاهيم علم اجتماع الأدب - كأدوات تفسيرية - هما "نمط الرؤية" و" القص الواقعى".

فالمفهوم الأول " نمط الرؤية " يشدنا مباشرة إلى إيديولوجية الكاتب ورؤيته والميكانيزمات المسؤولة عن عملية الاختيار - سواء اختيار الموضوعات أو الشخصيات - التى تكشف عن طبيعة وعيه - كأديب - بدوره الاجتماعى · والمفهوم الثانى - - القص الواقعى - يردنا مباشرة إلى الكلية التاريخية ، حيث معطيات الحياة اليومية ، فنرصد دورها فى تشكيل العالم الروائى للكاتب لنحدد ما أهمية تلك " الواقعية " التى وصفت بها أعمال نجيب محفوظ ، والتى جاءت استجابات النقاد والقراء لها بالغة التنافر والتعارض ·

من هنا ، يمكن أن نصل إلى جذور رؤية نجيب محفوظ ودورها فى تشكيل هذا العالم الروائى المأزوم من خلال الوقوف أمام بعض المحكات - الدالة - يمكن النظر إليها باعتبارها وسائط تقع مابين النص (القول الأدبى) والمرجع (الواقع الاجتماعى) هى موقف الأعمال الأدبية من قضيتى الحراك والصراع الاجتماعيين ، ومدى قدرتها على صياغة صور وأنماط العلاقات الاجتماعية باعتبارها من العمليات الأساسية للتشكيل الفنى للواقع الاجتماعى على مستوى العمل الروائى، وموقف الأعمال من قضية العلاقة بين الوعى الفعلى والوعى الممكن لدى الشخصيات الروائية، وحجم الحقيقة التاريخية (ومدى صدقها) وطبيعة نظرة الروائى إليها ، باعتبارها أحد المقومات التى تشكل مجمل عالمه الروائى.

أولا : الأعمال الأدبية بين تكريس أزمة الحراك وإلغاء فعالية الصراع واختزال العلاقات الطبقية :

بدا فيما سبق أن نجيب محفوظ قد عمد إلى إعادة تشكيل الواقع (روائيا) من خلال مجموعة من قنوات الحراك الاجتماعي: الزواج والوساطة والمحسوبية ، والانتماء الحزبى والانتظام فى سلك الدعارة للانتقال من وضع طبقى إلى وضع طبقى آخر . ولئن كان من حق الكاتب أن ينتقى من هذه القنوات مايعينه على طرح موضوعه الروائى ، فإن من حق الباحث (والناقد) أن يناقشه فيما أدى إليه هذا الانتقاء . . وفى هذا الصدد يعتقد الباحث أن اختيار نجيب محفوظ لهذه القنوات لم يمكنه من معالجة الأزمة معالجة اجتماعية، رغم الزعم بصفة الواقعية الاجتماعية من جانب ، وأدى به إلى مايشبه التناقض فى البناء الفنى لهذه الأعمال من جانب آخر .

فأهم مانلاحظه على هذا الاختيار أنه حصر الكاتب فى تصور ثابت للمجتمع (تجلى فى كل أعماله) مؤداه ، أنه رغم تدرجه الطبقى ، إلا أنه يسمح بالانتقال من شريحة طبقية إلى شريحة أخرى شريطة التنازل الدائم عن أى قدرات متصلة بالكفاءة والإنجاز . هذا يعنى أنه مجتمع مشوه - من الداخل (بفعل استعداد أفراده للتنازل الدائم من أجل الصعود) ومن الخارج (بفعل عوامل السيطرة التى تمارسها فئة بعينها على مقدرات الأمور) . ولأن هذا المجتمع ثابت (فى تصور الكاتب) فقد ترتب على ذلك ، أن ظلت قنوات الحراك الاجتماعى (فى الأعمال الروائية) ثابتة هى الأخرى ، فالأهمية الوظيفية للزواج (وغيره من المصاعد) ظلت ثابتة منذ العمل الأول حتى آخر عمل .

وقد ترتب على اختيار هذه القنوات (والتصور الثابت لها) تماثل وثبات الخصائص الاجتماعية (بل والبيولوجية) والنفسية للشخصيات التى تحاول الصعود من خلالها . لذا لم نرى اختلافا جوهريا بين شخصية كل من محجوب عبد الدايم وحسنين أو بين على طه وأحمد راشد أو بين مأمون رضوان وعبد المنعم شوكت ، أو بين عثمان خليل وأحمد شوكت ، أو بين رؤوف علوان ومنصور باهى ، أو بين نفيسة وحميدة ونساء العوامة ، فالتماثل هو الخاصية الجوهرية بين هذه النماذج الثابتة ، والاختلاف والتمايز فيما بينهما لايبدو إلا فى درجة التأثر بتقلصات المعدة أو الطموح والتطلع أو فى مدى التحكم فى غرائزها وردود أفعالها تجاه الأوضاع الاجتماعية القائمة .

ولقد أثر هذا التماثل وذاك الثبات فى قدرة الأعمال الأدبية على تصوير المكانة والفعل الاجتماعى المرتبط بها . إذ تحدد ت المكانة فى هذه الأعمال - بسبب التماثل والثبات - على ضوء اعتبارات موروثة اجتماعيا كالجنس والسن، أو الانتساب لطبقة بعينها ، ولم تتحدد على ضوء اعتبارات مكتسبة تتصل بالكفاءة والإنجاز . والشاهد على ذلك ، أن هذه الأعمال لم تخلق بعد شخصية من الطبقة العليا قدمت أفعالا وتنازلات تتصل بقيم الكرامة أو الشرف ، فى حين قدمت أبناء الطبقة الوسطى وهم يتنافسون فى تقديم تلك التنازلات مقابل الصعود درجة على السلم الاجتماعى . وكأن الانتماء الطبقى قدر لامفر منه ، يخلق تماثلا وثباتا فى الأفعال الاجتماعية لأبناء الطبقة جميعهم دون تمييز أو اختلاف .

ومما يؤكد أن هذه الأعمال تقيد الشخصية بحدود موقعها الطبقى (كقالب سرمدى لايتغير) أنها ما أن تتمكن من إحراز مكانة مكتسبة من خلال التعليم - خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى - وتستعد لرحلة الحراك الاجتماعى ، إلا ويضع الكاتب أمامها واحدة أو اكثر من قنوات الحراك التى أعدها سلفا على مقاييس رؤيته الذاتية.

ثم يعد أن تعبر هذه القناة وتحقق حلمها بالصعود يحاصرها الكاتب بماضيها الاجتماعى (الذى هو وضعها الطبقى فى الأساس) كقدر اجتماعى ليقضى على أية مكاسب أو امتيازات حققتها خلال رحلة الصعود ، كعقاب أو قصاص أخلاقى من جانب الكاتب إزاء محاولتها الخروج عن جلدها الاجتماعى ، أى وضعها وموقعها الطبقى .

إذن فليست قضية انغلاق قنوات الحراك الاجتماعى هى المعوق الرئيسى أمام الشخصية الروائية (وسبب أزمتها الاجتماعية) فى انتقالها من طبقة إلى أخرى أو من شريحة إلى أخرى داخل نفس الطبقة فحسب ، ولكن يظهر معوق آخر رئيسى يتمثل فى علاقة الشخصية بطبقتها الاجتماعية كسبب جديد لأزمتها .

وهنا قد يذهب قائل بأن المشكلة لاتتصل بوعى نجيب محفوظ بانغلاق أو انفتاح قنوات الحراك الاجتماعى ، أو صلابة ومرونة البناء الطبقى ، ولكن المشكلة تكمن أساسا فى البناء الطبقى السميك والواقع الاجتماعى الذى لايتيح إمكانية الصعود عبر قنوات شرعية ، الأمر الذى تجلى - بصدق - فى الأوضاع الغريبة التى يحفل بها عالم نجيب محفوظ. إن ماقامت به الأعمال إنما هو مجرد إبراز وتسجيل الأزمة الناجمة عن عدم إتاحة فرص الصعود عبر القنوات الشرعية .

ولكن سرعان مايفقد هذا المذهب مصداقيته على ضوء اعتبارين. الأول أن مهمة الكاتب " الكبير " لاتقتصر على مجرد تسجيل الواقع (الأزمة) كما تفعل عدسة الكاميرا ، ولكنها تتجاوز ذلك إلى إعادة اكتشاف وتفسير هذا الواقع (المأزوم بافتراض) على مستوى الفكر للعثور على إمكانيات تغييره. الاعتبار الثانى ، أنه إذا كان المجتمع مأزوما بهذه الصورة ، وقنوات الحراك الاجتماعى الشرعية مغلقة بهذه الدرجة التى صورتها الأعمال الأدبية المحفوظية، فإن من المفترض أن تقدم هذه الأعمال لصور من الصراع الطبقى . بيد أن ذلك لم يتحقق هذا فى الوقت الذى أكدت فيه هذه الأعمال على وجود أزمة تتصل بالحراك الاجتماعى وبصلابة البناء الطبقى .

ومع ذلك ، فلم يطرح البناء الروائى لمعالم هذا الصراع أو حتى إمكانيات تولده ، واكتفى بأن ربط المصائر المهلكة للشخصيات بما غرسه الكاتب فيها من خصائص مثل الطموح والتطلع لتعانى بعد ذلك من صراع فى دورها ذاتها. ومن هنا فإن نجيب محفوظ اختزل الصراع الطبقى (الموجه إلى الطبقات الأخرى) إلى صراع شرائحى أو فئوى (بين شرائح الطبقة وفئاتها) وإلى صراع فى الدور الاجتماعى (الموجه إلى الشخصية ذاتها) وذلك خلال رحلة صعودها الاجتماعى .

وإذا انبرى من يؤكد أن البناء - والعالم الروائى لمحفوظ - يحفل بمظاهر متعددة للصراع الاجتماعى والطبقى، فهنا نتساءل، إذا كان الأمر كذلك فلم يصر الكاتب على إرغام شخصياته الصاعدة على دفع ضرائب باهظة - تتجسد فى مصيرها المأسوى- كمقابل لرغبتها فى الصعود الاجتماعى؟. إننا لم نجد وسط هذا الزحام من الشخصيات التى

تسكن عالمه الروائى سوى إنها تتنافس فى الإسراع إلي مصيرها المظلم مسلوبة القدرة والإرادة على اتخاذ الموقف النقيض الذى يمكنها من تعديل الموقف الاجتماعى برمته . فهل من شأن هذه الأنماط من الشخصيات أن تدين حقا الواقع ، أو أنها تصلح أداة النقد الواقع الاجتماعى؟!

تأتى الإجابة على هذا السؤال حينما نتأمل تصريحات نجيب محفوظ ورأيه فى أحد أعماله على سبيل المثال – بداية ونهاية – فيقول مدافعا عن نهاياته المتشائمة القاسية بحجج مختلفة: " إن خاتمة الأسرة المصرية التى تناولتها فى قصة "بداية ونهاية" وهى أسرة حقيقية أعرض قصتها منتهية هكذا بمأساة حتى أستطيع أن أشحن عواطف القراء بانفعالات كالتى بعثتنى على كتابتها ". فهو هنا يؤكدأان الرواية كانت تعبيرا عن رؤيته الذاتية وليست تعبيرا عن رؤية "ذات" – طبقة اجتماعية – مجاوزة لذاته الفردية .

ورغم هذا الاعتراف – أن أدبه وثيقة تسجيلية أخلاقية للأديب لا للتاريخ أو الواقع – حول دوره كأديب وتصوره لوظيفة الأدب، نجد على الجانب الآخر ساحة النقد وقد ازدحمت بالأقوال النقدية التى تدور معظمها حول وصف وتصنيف أعمال نجيب محفوظ بالواقعية لمجرد اغتناء هذه الأعمال بالتفاصيل الدقيقة عن الحياة اليومية لدرجة أن يصر أحد الكتاب أن أعمال نجيب محفوظ قد جاءت واقعية النظرة من حيث اهتمامه بذكر التفاصيل وسردها بصورة تصويرية بديعة تنطبق تماما على الواقع الحى ذاته. وكأن حدود الواقعية – كأسلوب فى التعبير الأدبى – تبدأ وتنتهى عند مجرد تصوير الواقع.

لاشك أن تصريحات نجيب محفوظ ذاتها قد ساهمت فى هذا الخلط السائد فى بعض الأقوال النقدية حيث يقول فى موضع آخر : "حين كنت مشغولا بالحياة ودلالتها كان أنسب أسلوب هو الأسلوب الواقعى الذى قدمت به أعمال لسنوات طويلة ، كانت التفاصيل سواء فى البيئة أو الأشخاص أو الأحداث على قدر كبير من الأهمية ، وهو أسلوب يعكس الحياة فى جملتها".

فواضح من هذا التصريح أن الكاتب قد اعتمد الأسلوب كأداة " ليعكس " من خلاله الحياة – وهذه هى حدود الواقعية عنده – وليس ليقدم أو يطرح "رؤية" جماعية لقطاع اجتماعى ينتمى إليه ويمثله بغية تجاوز مواقعه المتعارضة. من ثم فإن الأسلوب الواقعى فى الكتابة الروائية – بهذا المفهوم – ليس وحده معيارا كافيا للحكم على هذه الأعمال بالواقعية ، بدليل تخلى نجيب محفوظ عن هذا الأسلوب خلال مرحلة مابعد الثلاثية.

ثانيا : الحقيقة التاريخية بين الالتزام والعاطفة :

ورغم إدراك الباحث أن العمل الفنى الأدبى لكيفية ذهنية قائمة بذاتها مستقل بعلاقاته وحقيقته عن الواقع ، وليس منفصلا عنه ، إلا أن انطواء أعمال نجيب محفوظ على بعض الأحداث التاريخية ، واغتنائها بالتفاصيل المتنوعة من معطيات الحياة اليومية ، فضلا عن تصريحاته والأحكام العامة التى يصدرها بعض النقاد حول البعد التاريخى وحدود الواقعية التى تكتنف هذه الأعمال ، قد توحى للقارىء بأن هذه الأعمال تعد- فى ذاتها – سجلا

اجتماعيا تاريخيا لتطور المجتمع المصرى(٩) . كل هذا يدعو الباحث إلى الوقوف أمام الحقيقة التاريخية التى تنطوى عليها أعمال نجيب محفوظ .

فقد ذهب عبد العظيم رمضان فى مقاله السابق الإشارة إلى " أن الدور الذى لعبه نجيب محفوظ فى كتابة تاريخ المجتمع المصرى مماثل للدور الذى يلعبه المؤرخ الأمين". يذهب نجيب محفوظ مذهبا نقيضا ليؤكد أنه لم يكتب تاريخ مصر الاجتماعى روائيا على هذا النحو الذى أراده له المؤرخ فيقول " الحق إننى لم اكتب الثلاثية لأورخ لمصر بل لم أكتب القصص التاريخية (عبث الأقدار - رادوبيس - كفاح طيبة) لأقدم تاريخا بأمانة ، وما دفعنى فى الحالتين إلا حبى لأماكن وأشخاص وقيم". إنه - أى التاريخ الذى يقدمه - لايعتمد على المراجع ولكنه يعتمد أولا وأخيرا على القلب والعاطفة والوجدان.

ورغم جلاء التعارض الذى يصل إلى حد التنافر بين التصريحين ، نتساءل أيهما أصدق - للوصول إلى الحقيقة التاريخية - المؤرخ الذى (فقد خدعته هتافات المظاهرات - ثورة ١٩١٩ - فى هذه الأعمال) يوثق المادة التاريخية بالقرائن العلمية ، أم نصدق الأديب الذى قدم لوحته الفنية بما فيها من أصداء تاريخية اعتمادا على القلب والعاطفة والوجدان؟

فإن اتفقنا - مؤقتا - مع الكاتب فيما يذهب إليه من أن التاريخ الذى يقدمه لايعتمد على المراجع أو الوثائق ، وإنما يعتمد على القلب والعاطفة ، ودافعه إلى ذلك حبه لقيم بعينها وأشخاص بعينها وأماكن بعينها ، فكان من الطبيعى أن يتبلور ذلك على خريطة أعماله. فما هى القيم التى دفع من أجلها إلى الكتابة ، بل هل هى القيم الليبرالية التى بدت نماذجها فى الأعمال الأدبية غائبة عن وعيها ، تكتنفها حيرة أبدية وتردد وتناقض دائمين كما بدأت بكمال عبد الجواد - فى الثلاثية - وانتهت بعامر وجدى فى ميرامار ، مرورا بعيسى الدباغ فى السمان والخريف؟ هل كان دافعه إلى الكتابة حبه للتيار السياسى (الوفد) لهذا الفكر الذى كان يعزف بذكاء على أوتار العاطفة الوطنية للجماهير الشعبية فى سعيه الحثيث لطرق بوابات السلطة للحصول عليها أو المشاركة فيها من أجل تدعيم المصالح الاقتصادية لطبقته الآخذه فى النمو ؟

لم تستند القيم الفكرية الليبرالية - فى هذه الأعمال - على نماذج لبطل إيجابى يوضع فى مركز الأحداث .. ومن هنا فإن نهاية الليبرالية فى عالم نجيب محفوظ مثل بدايتها تذوب فى الأصداء الغائبة. ومن ثم قلما نرى فيها مايومىء بتعلق يدفع إلى الكتابة أو التأريخ الفنى كما ينظر إليه الكاتب .

وإن لم تكن القيم الليبرالية - افتراضا - هى التى دفعته إلي التأريخ الروائى وإنما كانت القيم الاشتراكية هى باعثه وراء ذلك ، فهل من المعقول أن هذا التعلق والحب يجعل الكاتب لايرى فيها سوى التناقض (ممثلا فى على طه) أو التشوه والنظرة الواحدية (أحمد راشد) أو الانتماء البورجوازى (أحمد شوكت) أو الغياب الدائم وراء قضبان السجون (عثمان خليل) أو النكوص والخيانة (منصور باهى)؟.

وإذا لم نجد فى الخصائص الاجتماعية لهذه الشخصيات مايدفع إلى الكتابة أو التأريخ فهل تعلقه بالازدواجية والتناقض بين القول والفعل (مثلا فى احمد عبد الجواد)، أو الذاتية المطلقة (حسنين) أو الاستعداد للسقوط (محجوب) أو البحث عن إجابة لسؤال قديم (عمر الحمزاوى) أو السلبية (اعضاء العوامة) أو ادعاء باشتراكية زائفة (سرحان البحيرى) هل تعلقه بهؤلاء هو الذى حفزه إلى التأريخ؟.

وإن كنا ننأى بالضمير الأخلاقى لنجيب محفوظ عن حب لمثل هؤلاء سواء فى رسمه لشخصياتهم أو تقديمه لأفعالهم الاجتماعية، فهل يكون حبه للشخصيات والقيم الدينية باعثه الجوهرى إلى التأريخ لها كما يحلو لكاتب الروحية الإسلامية محمد حسن عبد الله أن يذهب ؟ .

نلاحظ أيضا نزوعا نحو التوفيقية يغلف الفعل الاجتماعى (لمأمون رضوان) أو اكتفاء ببيع كثير وربح قليل واستعدادا للذهاب إلى الحجاز فى الوقت الذى تسقط فيه حميدة (رضوان الحسينى) أو تناقضا وانتماء برجوازيا (عبد المنعم شوكت) أو ركونا نحو السلبية والبقاء على هامش المدنية (الشيخ على الجنيدى).

وإذا لم نعثر فى هذه الأعمال - بعد تحليلها - على ما يوحى بتعلق أو حب يدفع إلى التأريخ الفنى ، فالسبب وراء ذلك - كم يعتقد الباحث - يرجع إلى اختفاء البطل الإيجابى الذى يصنع التاريخ بشكل واع فى هذه الأعمال، كمركز لقوى اجتماعية طبقية من الزاوية الاجتماعية. فلم تفصح الأعمال عن موقف صريح ومحدد يتبناه الكاتب ويعبر عن رؤية - جماعية - تتجسد فى شخصياته أو القيم التى تطرحها (وإن أفصحت عن موقع أخلاقى). ولهذا السبب - أيضا - نجد تفسيرا لموقف الدهشة والاستغراب الذى انتهى إليه لويس عوض حين قال: " ماعرفت كاتبا رضى عنه اليمين والوسط واليسار ، ورضى عنه القديم والحديث ومن هم بين بين ، مثل نجيب محفوظ". ولهذا السبب - كذلك - تعددت وتصارعت الأنظمة الفكرية للنقاد إزاء أعمال نجيب محفوظ ، كل يراه من زاويته لاستيعابه داخل نظامه الفكرى المناقض للآخر .

إن أعمال نجيب محفوظ لم تكن تعبيرا عن رؤية جماعية طبقية ولكنها كانت تعبيرا عن رؤية ذاتية خالصة هى رؤية الكاتب للطبقة والواقع الاجتماعى برمته . تلك الرؤية التى تنتظم بداخلها مستويات عدة ، منها مايتصل بموقف الكاتب من الإنسان ، والطبقة والتغيير الاجتماعى والايديولوجيا والأنظمة السياسية . ومن قلب هذه الرؤية يمكن أن نعثر على تفسير للأسباب التى جعلت هذا العالم الروائى مأزوما بهذه الدرجة ، ويمكن أن نجد تفسيرا لمصائر الشخصيات التى تتدهور مسرعة نحو مصيرها المحتوم ، ومن ثم نعثر على الأسباب التى حالت دون قدرة هذه الأعمال الروائية على أن تكون تعبيرا عن رؤية جماعية أى رؤية طبقية. أما مصدر الحصول على أبعاد ومقومات هذه الرؤية
والتصريحات المختلفة التى أدلى بها. هذا بالإضافة
، خاصة وأن نجيب محفوظ قد دخل الأدب من باب

ن .

تلك الرؤية التى يمكن رصدها - بإيجاز - فى إيمان يقينى بالقدر ودوره فى حياة الإنسان وعجزه الدائم عن مواجهته ، ذلك القدر الذى أفصح عن وجهه بوضوح فى مجمل أعماله ، والذى تمثل فى الموت أو المصادفة.

هذا بالإضافة إلى موقف نجيب محفوظ وتصنيفه للإنسان الخير والشرير، وارتباطهما معا بمصائرهما. فالشخصيات المادية شخصيات مرفوضة فى ضوء رؤية الكاتب ومصيرها مصير محجوب وإحسان وحسنين والحمزاوى والبحيرى، وهى ذات الشخصيات الساعية إلى الحراك الاجتماعى. وهو مايفسر لنا لماذا كانت هذه الشخصيات تسعى دائما نحو الهاوية. فى حين أن الشخصيات القانعة الراضية ، الروحية، مأمون رضوان وعبد المنعم شوك والشيخ الجنيدى ، وعامر وجدى ، قد نجت من هذا المصير لأنها استطاعت أن تتغلب على دوافعها المادية ، وقنعت بقدرها ولم تسع إلى مواجهته.

وبعد هذه القراءة لقصة الحراك الاجتماعى فى أعمال نجيب محفوظ واكتشاف أبعاد هذه الأزمة وعلاقتها برؤية نجيب محفوظ للواقع والإنسان نقول إنه مهما كان الاختلاف مع هذه الرؤية، ومهما كانت خصوصيتها البالغة التفرد، فإنها أثمرت فى النهاية تأسيسا فعليا لفن الرواية العربية الذى لم يولد بشكل حقيقى إلا مع ميلاد أعمال نجيب محفوظ، ولعلنا نجد فى هذا تبريرا للخصوصية التى تنطوى عليها رؤيته حيث الانشغال بإخلاص وجد وصبر بتأسيس هذا الفن الذى خلق بدوره جمهوره الروائى وطوابير النقاد من مختلف المدارس والإتجاهات. فقد أثرى بالفعل-الحركة النقدية فى مصر، لدرجة اننا لم نجد قاصا عربيا كتب عنه ماكتب عن نجيب محفوظ، الأمر الذى نشط دماء الحياة الثقافية فى مصر. ويكفى أخيرا أن نقول إن أكبر جائزة عالمية قد شرفت بحصول كاتب مصر الكبير "نجيب محفوظ" عليها، وفى هذا تتويج لفن الرواية العربية الذى كرس له نجيب محفوظ حياته وقلمه.

* المشكلات البحثية

رغم هذه الرحلة الممتعة فى رحاب أعمال نجيب محفوظ إلا أن ثمة مشكلات قد واجهت هذا البحث يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أولا : مشكلة موضوعية :

وتنطوى على طائفة من المشكلات الفرعية المتصلة بحداثة هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ومشكلاته التطبيقية ومجالات البحث فيه .

فواضح أن الاهتمام الأكاديمى فى مصر بقضايا هذا الفرع مازال محدد النطاق ، فلولا الجهود الفردية والشحذ المستمر من جانب بعض الأساتذة من علماء الاجتماع أمثال محمد الجوهرى ومحمد على محمد وسمير نعيم - لدفع طلابهم للاهتمام بهذا الفرع لتعثرت مسيرة هذا الفرع منذ بدأ الاهتمام به فى الحقل الأكاديمى المصرى ، ولكن الظاهرة اللافتة - والتى تستحق الدراسة - الملازمة لهذا الاهتمام أن نجد انقطاعا شبه تام فى الاستمرار من جانب الباحثين

الذين انشغلوا فى بدء دراساتهم العليا – الماجستير – بهذا المجال(١٠). ولكن بؤرة اهتمامهم فى مرحلة الدكتوراة شغلتها قضايا أخرى تختلف قربا أو بعد عن هذا الحقل العلمى. ولعل أسباب هذا الانقطاع تعزى إلى عدم القدرة على إنجاز مشروع بحثى متكامل – فى الأقسام العلمية – يجذب اهتمام شباب الباحثين ويحظى بقدر من الاستمرارية والتواصل العلميين. كما تعزى إلى النظرة غير الجادة من جانب جمهور الباحثين لقضايا هذا الفرع والتصور الخاطىء أنه اقرب إلى حقل الدراسات الأدبية منه إلى علم الاجتماع، الأمر الذى وصل إلى حد النظر إليه باعتباره ترفا علميا أولى بالجهود البحثية أن تتوجه إلى غيره من مجالات البحث .

وقد انبثق عن هذه المشكلة مشكلة أخرى ترتبت عليها واجهها الباحث فى دراسته ، وتمثلت فى النقص الشديد – الذى وصل إلى حد الإفقار المطلق فى المكتبة العربية– فيما يتصل بتراث هذا الفرع التطبيقى. نظرا لتقلص الاهتمام بهذا الفرع ، بدا للباحث أنه يبدأ من فراغ وعليه أن يكون لنفسه رصيده الخاص من البحوث والدراسات السابقة التى من شأنها أن تمهد له السبيل فى ارتياد غمار الفرع الجديد(١١) وكان عليه – لتجاوز هذه العقبة – التوجه إلى المكتبة الأوربية – الانجليزية – للوقوف على ماانتهى إليه التطور المعرفى والمنهجى فى هذا الصدد .

ثانيا : المشكلات الذاتية :

وهى وثيقة الاتصال بالمشكلات ذات الطابع الموضوعى، إذ أن التوجه إلى المكتبة الأوروبية لم يكن بالأمر الميسور، بل واجهته أيضا – وترتبت عليه – بعض المشكلات. منها أولا تعاظم الأعباء المادية الناتجة عن هذا التوجه وخاصة فيما يتصل بارتفاع المؤلفات الأجنبية (يصل متوسط سعر المؤلف الاجنبى الواحد الى مائة وخمسين جنيه). ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة بفضل الدور الذى تفضيل به كل من أستاذى فتحى ابو العينين (جامعة عين شمس) وأحمد زايد (جامعة القاهرة) حيث تحملا عن طيب خاطر وبدافع من الالتزام الأخلاقى والعلمى نحو تلاميذهم عبء توفير هذه المادة العلمية سعيا إلى ازالة هذه العقبة. وكذلك بفضل المساهمة التى أبداها الزملاء من شباب الباحثين الذين انخرطوا فى هذا الحقل (صالح سليمان – جامعة عين شمس – ومحمد عبد الحميد وسناء بدوى جامعة القاهرة) حيث قاموا بتدوير وتمرير ماتقع عليه أيديهم من بحوث ومقالات فيما بيننا بغية الإفادة المشتركة وسعيا إلى تجاوز هذه العقبة . أما المشكلة الثانية التى ترتبت على التوجه إلى المكتبة الاوربية ، فتمثلت فى اقتطاع ماينهاز العامين ونصف العام – من عمر هذه الدراسة – فى الاطلاع والترجمة لتراث هذا الفرع وخاصة فيما يتصل بمناهج البحث، وذلك قبل الاقتراب من موضوع البحث الأساسي . الأمر الذى ترتب عليه أن أصبح الباحث أسيرا لمفاهيم ونظريات قد يصعب تطبيقها على النص موضوع الدراسة – نظرا لخصوصية الحوار المنهجى الأوربى من جانب، ونظرا لخصوصية العلاقة بين المنتج الثقافى والشرط الاجتماعى – العربى – من جانب آخر . ولكن أمكن التغلب على هذه المشكلة وتحطم أغلال هذا الأمر بفضل القيادة المحكمة للإشراف المشترك الذى وجه هذه الدراسة . حيث أشرف عليها أستاذان جليلان أعلام فى مجالهما. فمن الجانب السوسيولوجى كان يدفعنى أستاذى محمد الجوهرى إلى البحث عن طبيعة

العلاقة بين ماهو اجتماعى وما هو ثقافى والوقوف على الشروط الاجتماعية للمعرفة – وخاصة فيما يتصل بالمنتج الثقافى، حيث أثمر هذا الدفع تحقيق قدر من التوازن فى المراوحة مابين النص والواقع الاجتماعى، وهو ماكان من الصعوبة ان يتحقق دون توجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل ما أسطره من حروف. أما عن الجانب الأدبى، لقد استطاع العالم الراحل أستاذى عبد المحسن طه بدر أولا أن يحطم نظرة الانبهار التى اصابتنى بالمتاهة الاوروبية مؤكدا لى أن المنهج ماهو إلا استجابة لمطلب اجتماعى تفرضه شروط اجتماعية وتاريخية بعينها ، مما خلق لدى قدرا من المرونة ساعدنى على الاقتراب – الهادىء – من النص العربى – أعمال نجيب محفوظ – بعد الاقتراب منه لما يناهز العامين ونصف العام

تلك هى أهم المشكلات التى واجهت الباحث وكيفية مواجهتها والتى شكلت جانبا من الخبرة البحثية فى مجال جديد من مجالات علم الاجتماع .

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

الهوامش

(١) الملاحظ أن نجيب محفوظ خلال الفترة من ١٩٣٢ إلي ١٩٧٠ قد نشر حوالى اثنين وعشرين عملا فى حوالى ثمانية وثلاثين عاما ، بينما فى خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥ أى خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة نشر نفس المعدل أى اثنين وعشرين عملا أو يزيد قليلا .

(٢) لاحظ أنه بهذه الأحكام يكون نجيب محفوظ مؤرخا اجتماعيا ، وتارة أخرى يصبح سيناريست الحركة الوطنية كما يراه المؤرخ د. عبد العظيم رمضان .

(٣) لاشك أن نهوض المشروع الروائى لنجيب محفوظ على هذه القضية واختيار مادته الروائية من هذه الطبقة وزعمه أن شخصياته تمثيل للواقع وأعماله نقدا لها هو الذى جعلنا نزعم أن نجيب محفوظ يعد المؤسس الحقيقى للجمهور الروائى الذى تتسع دائرته باطراد .

(٤) الملاحظ أن اعتماد نجيب محفوظ على هذا النمط من زواج المصلحة كوسيلة لنقد الواقع - كما زعم - لم يؤد الغرض منه، وذلك لأنه استند إلى شخصية ساقطة سلفا كافرة بكل القيم ، لايضيره أن يصعد على ساق زوجته - من خلال هذه القناة - أو بغير ذلك من الأساليب.

(٥) قدم أحمد راشد أحمد الشخوص الهامة فى الرواية تفسيرا اجتماعيا لهذه الزيجة قائلا: " انظر إلى المال كيف استبدل الحسن : إن اقبح مافى عالمنا هو خضوع كل الخصائص والقيم السامية للضروريات الحيوانية فكيف سامت الحسناء نفسها قبول يد هذا الدميم القرد ! لن يكون اجتماعهما زواجا ولكنه جريمة مزدوجة تعد من ناحية سرقة ومن ناحية اخرى اغتصابا ! ولن يزال جمالها فاضحا لقبحه وقبحه فاضحا لجشعها". ولكن الغريب أنه رغم دقة هذا التفسير إلا أن نجيب محفوظ قد جعل صاحبه بعين واحدة والأخرى زجاج فضلا عن أنه يرتدى دائما نظارة سوداء كأنه لايرى الحقيقة بوضوح وإذا رآها فلن يرى إلا نصفها، وذلك فقط لأنه يؤمن بالمادية والتفسير المادى للحياة

(٦) تبدو هنا براعة نجيب محفوظ الفنية فى رصده للعلاقة بين المكان والمكانة - الاجتماعية - فحميدة تبرر رفضها الزواج من عباس لأنه لو تحقق له هذا فسوف تهبط حتى على مستوى موقعها فى إطار المكان من الدور الثانى إلى الدور الارضى، وكذلك تبدو هذه البراعة فى "بداية ونهاية" فحينما هبطت المكانة الاجتماعية للأسرة صاحبها هبوط فى سياق الموقع المكانى فسقطت من الدور العلوى إلى البدروم، كتجسيد حتمى على حراكها الاجتماعى الهابط.

(٧) الجدير بالذكر أن السيد احمد عبد الجواد سبق أن رفض زواج ابنته عائشة من حسن ابراهيم الضابط فى قسم الجمالية حرصا منه على الالتحام برموز من الطبقة التى تمثل تدعيما لوضعه الطبقى .

(٨) تطرح رؤية نجيب محفوظ تصورا غريبا عن علاقة الانحراف بالطبقة الاجتماعية، فيقول: أنا أعتقد مثلا أن نفيسة فى بداية ونهاية لو كانت من الطبقة الارستقراطية لما كانت هناك مشكلات جنسية ولا انحرافات -- فالارستقراطية تحل مشاكلها فى هذا الميدان بالتحرر ، والطبقات الشعبية تحلها بالاعتراف بالجنس والزواج المبكر، أما الطبقة الوسطى فظروفها تؤدى إلى التعقيد والمشاكل المختلفة فى هذا الميدان وكأن انحراف شخصياته يرجع إلى كونهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

(٩) يذهب على الراعى إلى أن نجيب محفوظ ينظر إلى شخصياته نظرة موضوعية فيضع لكل منها أساسا معينا ، فكما يقول: " فما أشك أن الباحثين الاجتماعيين سيجدون فيها - أى فى الثلاثية - فى مقبل الأيام عونا كبيرا على إعادة بناء الحقيقة الاجتماعية التى تمثلها. " انظر مجلة المصور ٢١/١٠/١٩٨٨ عدد خاص عن نجيب محفوظ ص ٢١، ٢٢.

(١٠) يستثنى من قاعدة الانقطاع هذه صاحب الريادة فى هذا الفرع فتحى أبو العينين الذى واصل الانشغال بقضايا هذا الفرع فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه، وتنطبق القاعدة على أولئك الذين انشغلوا بها فى مرحلة الماجستير وهم محمد على بدوى (جامعة الاسكندرية) وصالح سليمان (جامعة عين شمس) وسناء بدوى ومحمد عبد الحميد إبراهيم وصاحب هذه الدراسة (جامعة القاهرة).

(١١) لم تنشر المكتبة العربية - وحتى إنجاز هذه الدراسات - سوى لدراستين باللغة العربية إحداهما لفتحى أبو العينين - صاحب الريادة فى هذا المجال - وتمثل أطروحته لدرجة الماجستير، والثانية للسيد ياسين وهو مؤلف أقرب إلى المدخل فى علم اجتماع الأدب . ويعتقد الباحث أن هذه المشكلة ربما واجهت كذلك كل من انشغل بهذا الفرع من الزملاء الذين سبق الإشارة إليهم .

تعقيب الدكتورة هدى زكريا
على ورقة "الحراك الاجتماعى فى رؤية نجيب محفوظ"

الواقع أن وقوف الباحث فى هذه المنطقة التى يتنازعها النفوذ النظرى لعملاقين هما علم الاجتماع والأدب فى فترة التحول وما قبل اكتمال الأدوات البحثية فى المجال، أمر يستحق أن نحييه معا. فهناك من يتجهون نحو دراسة مجالات المابين in between متسلحين بالحماس وبالإخلاص والدأب نحو الأصعب . ولعلنا هنا نتصدر لمنطقة يسيطر عليها النقاد أكثر مما يسيطر عليها علماء الاجتماع. فيجب أن نعترف أن علماء الاجتماع لا يزالون فى خطواتهم الأولى بصدد الأدب، ولذلك لابد أن نعانى من الاجتذاب الطبيعى لتراث النقد الأدبى، أعنى أن الباحث فى علم الاجتماع فى العادة ينجذب دون أن يقصد نحو تحليلات النقاد فى الأدب أكثر من تحليلات علماء الاجتماع فى الأدب لخصوبة هذا المجال وضخامة إنتاجه. وبالتالى نحن باستمرار أمام إغراء أن نقترب من النص الأدبى فنقع فى رفضه أو الإعجاب به والحكم القيمى عليه ، وهو ما سيرفضه أصحاب الرؤية العلمية التى تتصور أنه من الضرورى أن نتسلح بأدوات البحث الحريصة على البحث عن الثابت والظاهر والملموس والقابل للملاحظة.

وسوف أقوم بحوار مع الباحث، بمعنى أن هذه الدراسة يمكن أن تستكمل بشكل ما. لقد تخيلت أن محمدا بدأ الخطوة الأولى حيث تحدث عن أزمة الحراك عند نجيب محفوظ ، فصعد فى ذهنى فكرة أخرى . أن أضع نفسى معه فى سياق تاريخى فى علم اجتماع الأدب وأقول إذا كان جمال الغيطانى فى قصته (رسالة المصائر والبصائر) قد اختار الشاب الفندقى، والتى سأعتبرها فى نفس الوقت مماثلة فى نفس الوضع الاجتماعى والطبقى لمحجوب عبد الدايم، أجد أن محجوب عبد الدايم أكثر حرية وأكثر فرصا، لأن الشاب الفندقى فى قصة جمال الغيطانى من الطبقة المتوسطة ويعمل فى الفندق ويتصور أنه بدأ يحقق الحراك الاجتماعى بصورة مثلى من خلال قنوات طبيعية، فإذا به يكتشف أنه قد بيع دون أن يختار . بمعنى أنه عندما مارس عمله فقط بدأ المجتمع يصفه فى سياق العلاقات الاقتصادية الجديدة التى بدأت تحكم المجتمع والنسق القيمى الجديد ، ففوجئ هذا الشاب أنه قد تم بيعه دون أن يختار. محجوب عبد الدايم اختار، كان يملك فرصة التراجع، أما الشاب الفندقى فلم يستطع لأنه وباختصار شديد فوجئ أن ضمن عمله فى الفندق عندما أعجب بإحدى السائحات الأجنبيات وذهب لعمل علاقة معها أعطاه الفندق ثمن العلاقة لأنه بالفعل يوظفه لعمل العلاقات مع السائحين ضمن ضيافتهم فى الفندق. وفوجئ الشاب أنه لا يختار صنع العلاقات وإنما هو مفعول به وليس فاعلا . وهنا أقول أنه ربما كان المطلوب ليس فقط أن نقوم بعمل سياق تاريخى للحراك الاجتماعى،

بل تقوم بدراسة سياق تاريخى لعلم اجتماع الأدب أيضا. كيف يتعامل الأديب فى كل مرحلة تاريخية فى قضية الأزمة؟ فالأزمة لدى الطبقة الوسطى فى الثلاثينيات ، وهناك أزمة فى الثمانينيات ، ثم الأزمة على أرضيتها الاجتماعية تختلف وبالتالى تختلف المعاناة، ولذلك أقترح أننا نضع أنفسنا دائما فى حوار مقارن.

الجزء الثانى الذى أود مناقشته هو موقع يوليو عند نجيب محفوظ، وهو جدير بالتأمل . لأننى غير معترضة على القول أن نجيب محفوظ يسد قنوات الحراك الاجتماعى عن أبطاله، لأنها كانت مسدودة فى الواقع وإنما هو صاغها على شكل – لن نقول الحراك الاجتماعى الهابط سنقول السقوط وهو كان دائما يستخدم شخصيات معدة للسقوط سلفا ، فى ظل مجتمع كانت الطبقة المسيطرة فيه فى الثلاثينيات تأخذ قراراتها فى مجلس النواب بحيث تسد قنوات الحراك فى الواقع. فالطبقة ترفض رفع الضريبة قرش صاغ على الفدان فى السنة لأن هذا يؤثر على مصالحها الطبقية. ترفض أن تسمح بالصعود الاجتماعى الذى صنعته طبقات رأسمالية مستنيرة فى أوربا، وتوقف الحراك ، وتوقف تجدد الدماء فى البنية الاجتماعية. وأعتقد أن نجيب محفوظ يؤكد هذا بمنطق آخر وبرؤية أخرى .

وإذا أصر الباحث أن يتعامل مع الشخصيات البارزة داخل العمل الأدبى، فأنا سوف أذهب إلى الشخصيات المطموسة المختفية داخل العمل الأدبى لنجيب محفوظ. فينكشف لنا أن نجيب محفوظ لعب دورا حقيقيا فى أن يبرز لنا هم الطبقة الوسطى الذى ساهم فيما بعد فى فعل اجتماعى وسياسى هو ثورة يوليو. إن انغلاق طريق الحراك هو المحرك الأساسى لثورة يوليو لكن نجيب محفوظ لم يتسامح مع هؤلاء، هذا الفيلق العسكرى الذى أخذ على عاتقه أن يحل مشكلة الحراك الاجتماعى بنفسه بأن يسعى إلى قلب السلطة. لو لاحظنا أن كل القرارات التى أخذتها ثورة يوليو، مجانية تعليم – إصلاح زراعى....إلخ، يحل هذه المشكلة. نجد نجيب محفوظ رغم تطلعه الدفين لإحداث حراك، إلا أنه عندما أخذت السلطة العسكرية هذا الدور إذ به ينتظرها خارج التجربة فى منطقة من يسقطون من ضحايا هذا الماضى لأنه من الغريب أن كل الناس الذين بدأ فى وضعهم فى قصه فيما بعد لم يعتنى كثيرا أن يضعهم فى سياق القصة. فى "بداية ونهاية" نرى سلوكيات ، "القاهرة ٣٠" نرى البطل يتحرك فى الشارع ، لكن بعد الثورة نجده يجمع الناس بشكل افتعالى مقصود فى "ثرثرة فوق النيل" لابد أن تتجمع الشخصيات وليس لديه الوقت لأن يعمل لهم حركية رغم أن عينيه لم تكن باستطاعتها أن ترصد حركة طبقة بأكملها كانت تتحرك بالفعل صعودا . لكنه فى هذه الحركة التى جاءت على حين بغتة وضد كل القيم التى رأى أنه يجب أن تسيطر اجتماعيا فى ذلك الوقت. وأنا أتذكر جملة كان يقولها كمال عبد الجواد عن حبيبته عايدة وهو البطل الذى يحب البنت البرجوازية ، يقول جملة ممكن أن أفسر بها كل موقف نجيب محفرظ الذى كان دائما يرى شخصيته فى شخصية كمال عبد الجواد: "الذين يحبون لا يتزوجون". وهذه كانت غريبة، هو ضد الفعل الكامل للحب ولذلك هو يتطلع لعايدة وهى رمز الطبقة باعتبارها لحظة يجب أن تقدمها الطبقة الأعلى للطبقة الأدنى منها. ويبدو – والله أعلم – أن نجيب محفوظ تصور أن الحراك يجب أن يتم بصورة غير التى حملها الواقع . ويلاحظ أن قادة يوليو البعض منهم كان يقول أن شخصيات نجيب

محفوظ كانت فى خلفيته الذهنية وهو يحاول أن يعمل التغيير الاجتماعى. أما نجيب محفوظ نفسه فكان فى منطقة أخرى، كان يتحدث باستمرار عمن استفادوا من ثورة يوليو باعتبارهم الانتهازيين (سرحان البحيرى) فى حوار وديلوج مع "عامر وجدى" "الوفدى القديم، طوال الوقت يعتقد أن ثمة قيمة ضربت بقيام هؤلاء العسكريين بإحداث الحراك بالقوة. ويبدو أن هذا يتسق مع تصوره أن هناك خلطا اجتماعيا غير مرئى، لكنه فى خياله ويبدأ بسببه عمل ثرثرة فوق النيل. ويتحدث عن سقوط البطل الوفدى القديم فى قصصه الجديدة. وهذا يقودنا إلى تحديد دور الأديب ، فهو لا يعكس الواقع وإنما يعيد بناء الواقع . هل كان نجيب محفوظ ثوريا ؟

المناقشة

- د. سعد الدين إبراهيم :

سوف أبدأ بالورقة الأخيرة وهى ورقة الأخ محمد. وأول انطباع عندى أن لغتها جميلة وهذا على غير عادة الاجتماعيين فى مصر فى الفترة الأخيرة .. لغتهم لم تعد جميلة . واللغة أداة توصيل هامة وجزء من عدم تأ المجتمع هو أن لغتنا لم تعد جذابة كما كانت لغة أجيال أخرى من المشتغلين بهذا المجال. وربما تكون هذه اللغة نابعة من أنك تدرس موضوع اجتماع الأدب وبحكم الصفة وبحكم قراءتك لنصوص أدبية كثيرة يبدو أن عليك. أو العكس، فربما أنك أنت أساسا أديب مستتر أو كنت تريد أن تكون أديبا ولكن حظك العاثر جع اجتماع فظهرت مواهبك الأدبية فى الورقة. ولكن أود أن أشير إلى خلط بين شيئين لدى العاملين فى م الاجتماع الأدبى. الشئ الأول هو دراسة المجتمع من خلال الأدب، وهو شئ ممكن، أن تدرس ظواهر اجتماعية ع خلال أعمال الأدب. مثال أعمال ديكنز أو أى أديب آخر فى أى مجتمع تستطيع أن تفهم طبيعة المجتمع الذ فيه. وهذا اسمه دراسة المجتمع من خلال الأدب. وهذا فنيا مختلف عن علم الاجتماع الأدبى، ماسمعته اليوم ه المجتمع أو شريحة من المجتمع أو ظاهرة أو عملية اجتماعية اسمها "الحراك الاجتماعى" من خلال نصو فأرجو إذا كان هذا التمييز واضحا فى أذهانكم سأنتقل للحديث عن كيف يمكن دراسة علم اجتماع أدب حقيقى لأعمال نجيب محفوظ. هى ستكون دراسة لنجيب محفوظ وعالم نجيب محفوظ وليس للعوالم التى يح أعماله الأدبية . ما قالته الدكتورة هدى أنك تقترب من الناقد أكثر منك من عالم الاجتماع . فماسمعته أ أسئلة تفيد أن كل شخصيات نجيب محفوظ شخصيات مأزومة، وهذا طبيعى فكل الشخصيات الروائي شخصيات مأزومة سواء عند نجيب محفوظ أو عند غير نجيب محفوظ. لأنك لا تكتب عن أشخاص عاديين الدرامى بطبيعته يتحدث عن شخصيات مأزومة. وموقف نجيب من ثورة يوليو أعتقد أن فيه عدم فهم. لأ وكمثقف ومفكر هو ناقد فى كل العصور.

فقد كان ناقدا لعصر ما قبل الثورة مثل رواية "السمان والخريف" ، وكان كلامه عن الانتهازية فى الرواية الذى عاصر آخر وزارة وفدية ، كانت كل حياته مبنية على الانتهازية كآلية من آليات الصعود الاجتما الزواج ، وما حدث أن ابن عمه الذى انضم إلى الثورة كان انتهازيا مثله أيضا وأخذ البنت التى كان من المفر يتزوجها قريبه. إذن ما يتعامل معه نجيب محفوظ هنا هو ظاهرة ، وظاهرة مثل ظاهرة الانتهازية لاتقف ع سياسى بعينه. حقيقة أنه عاش معظم حياته فى عهد الثورة ومعظم إنتاجه بعد ١٩٥٢ جعل مسألة رؤيت ككاتب تخلط بموقفه السياسى من الثورة. موقفه السياسى من الثورة مثل موقف ٩٠٪ من الجماهير العربي

كان يحلم مع هذه الثورة، كانت هناك وعود ثم لم تصدق هذه الوعود فأصيب هو كما أصبنا جميعا بخيبة أمل. كأبناء طبقة وسطى أصبنا بخيبة أمل فى هذه الثورة التى كنا نظن أنها واعدة ثم خذلتنا. ولم يكن موقفا برجوازيا من البداية ولكن كان موقف تأييد ثم كان أمينا مع نفسه حينما بدأت بوادر الانحراف على الثورة ، فبدأ يعكس هذه الأمور أيضا فى أعماله الروائية.

أما آليات الحراك فقد أخذت جزءا كبيرا جدا فى أعمال نجيب محفوظ التى أتيح لى قراءتها وهى ليست آليات الحراك بقدر ماهى آليات البقاء، الناس كيف تتفاوض مع واقعها لكى تعيش . وغير الشخصيات الرئيسية هناك شخصيات فرعية كثيرة جدا ، وهذه الشخصيات الثانوية كلها تصارع من أجل البقاء. وهذا قد لايقل أهمية فى تعرفنا على الجوانب غير المطروحة فى أعمال نجيب محفوظ. ولم تكن هذه الشخصيات فى حراك اجتماعى ولكن كان لديها آليات للبقاء.

أما ورقة الأخ أحمد عبد الرازق فقد أعجبت جدا بما فيها من مادة وبالإضافة إلى ملاحظات الدكتورة هدى لى ملحوظتان أو ثلاثة عن تكثيف التحليل السوسيولوجى فى هذه المادة الغنية جدا هناك نموذج اخوتنا فى المغرب قاموا به وربما يمكن الاستفادة منه، وهو نموذج قد يكون من أيام ابن خلدون فى علم الاجتماع الخلدونى، وهو بلاد السيبة وبلاد المخزن وهو الجزء من الدولة الذى تحت سيطرة الحكومة المركزية وتمارس فيه السلطة. والجزء الثانى الذى يبعد عن المركز هو بلاد السيبة. هذا المفهوم يفيدك جدا فى الجزء التاريخى ويفيدك أيضا وأنت تطور هذا العمل فى دراسة النخبة وتوسيعها . وماذا عن من خذلتهم النخبة من أتباعها فى النخب المحلية؟ هل النخب المحلية خذلت حينما انضمت إلى نخب وطنية أوسع؟ ماذا حدث لأبناء تلك القبائل؟ ماذا حدث لقبيلة الباسل مثلا؟ هؤلاء هم أبناء بلاد السيبة الذين زحفوا إلى القاهرة ، هؤلاء هم الذين زحفوا إلى المنيرة الغربية. لديك هنا مادة تستطيع أن تخرج منها بأشياء أخرى غير دراسة النخبة فقط ولكن كجزء من دراسة المجتمع المصرى.

- د. أحمد زايد:

بالنسبة لورقة الأستاذ أحمد عبد الرازق أنا لا أعتقد أنه يصلح عنوان "النخبة" لهذه الورقة . لأن كل الورقة عبارة عن مادة أمبيريقية مجموعة من الميدان أو من خلال وثائق عن العائلات. واعتقد أنك لو قلت "الأصول العائلية" لنخب الصعيد سيكون أفضل من إطلاق كلمة نخب الصعيد على علتها. وإن كنت آخذ عليك كما قالت الدكتورة هدى أنك تريد عمل "علم اجتماع صعيدى" وليس فقط نخبة صعيدية ! أى سوسيولوجيا وسياسة صعيدية! ولم يتضح بشكل جيد فى الورقة كيف تحدثت عن صفوة قديمة وصفوة جديدة، فلم تحدد ما المعيار الذى بناء عليه تستطيع أن تقول أن هذه العائلة أو هذا الشخص أو هذا العضو فى البرلمان ينضم إلى الصفوة الجديدة أو هذا العضو ينضم إلى الصفوة القديمة. وعلاقة الصفوة بالدولة، كيف تغيرت هذه العلاقة فى المراحل التاريخية المختلفة. وما قاله د. سعد عن السيبة

والمخزن صياغة أخرى لعلاقة الدولة بتلك النخب . فعلى مر التاريخ وجدنا أنواعا من الاتفاق والتحالفات، الابتعاد والاقتراب ما بين الصفوة وبعضها، وما بين الدولة والصفوة، وما بين الصفوة القديمة والجديدة. أقصد أن هناك علاقات يجب أن تأخذها فى اعتبارك والمطلوب أن تتعمق قليلا فى التحليلات السوسيولوجية.

وبالنسبة لورقة الزميل محمد على فقد كنت سعيدا جدا أثناء سماع المداخلة لأنه يعبر عن شباب جامعة القاهرة وسوف أضيف لملاحظة الدكتور سعد الدين إبراهيم ملاحظة حول كيف يمكن لعالم الاجتماع أن يستفيد من دراسة الأدب. فقد سمعنا اليوم تحليلات سوسيولوجية أكدت على بعض الحقائق فيما يتصل بدراسة المجتمع المصرى، وفيما يتصل بطبيعة الطبقة فى إلقاء الضوء على الظاهرة الاجتماعية ، ويمكن من خلال النص الأدبى أن تدرس ظاهرة. ونستطيع الاستفادة من النص الأدبى أيضا لمراجعة بعض الأطروحات النظرية التى قد تسلم بها، وقد تكون بعيدة عن الواقع مثل مسألة "الطبقة" هذه ، الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة، أى مراجعة بعض الأفكار حول تقسيمات الطبقات، حول العلاقة بين الطبقات ، حول أساليب الصعود . فلو قمت أنا بدراسة ميدانية درست فيها قنوات الصعود أو أشكال الصعود فى الواقع وقارنتها بأشكال الصعود والحراك الاجتماعى التى تحدثت عنها يمكن أن أقوم بشكل من أشكال المراجعة بهدف التحسين من المفهومات وتسهيل الفهم . هذه الدراسة أيضا تجعلنا نهتم بقضية هامة جدا وهى أننا نميل فى دراستنا إلى التركيز على الأشكال البنيوية ونترك التفاعلات البسيطة التى قد تتدخل فيها السيكولوجيا والجوانب الداخلية، فمن الأهمية بمكان أن نتعرف على الطريقة التى يبنى بها الأفراد حياتهم تحت شكل بنية اجتماعية معينة. أنا أعتقد أن دراسة النص الأدبى ممكن أن تفيدنا فى ذلك خاصة إذا قارنا مثلا بين شخصيات معينة فى فترة الستينيات وشخصيات معينة فى الوقت الحاضر. فى النص الأدبى أنا لا أقول أن هذه الشخصيات هى تكرار لما هو موجود فى الواقع ، إنما على الأقل تلفت نظرنا لكى نهتم فى تحليلاتنا للواقع بالطريقة التى يبنى بها الأفراد أنفسهم وعلاقاتهم تحت شكل تنظيم اجتماعى معين. وهنا أشير إلى أستاذنا الدكتور عبد المحسن طه بدر رحمه الله وهو الذى أشرف على رسالة الماجستير للباحث مع الأستاذ الدكتور الجوهرى وقد تذكرته بينما نسمع هذه اللغة الجميلة.

- الأستاذ / كمال مغيث:

بالنسبة لورقة الزميل أحمد عبد الرازق هناك ميزة أساسية فى هذه الورقة وهى أن المعلومات التى توجد بها معلومات طازجة وليست معلومات مجففة أو معلبة مثل المعلومات التى تعودنا استخدامها من الكتب والمنقولة عن كتب أخرى وهكذا. وهناك نوعان من الملاحظات عليها الملاحظة الأولى تتصل بالدقة التاريخية. كان لابد أن يكون الباحث دقيقا قليلا فى كتابة التواريخ والأحداث . فعندما تحدث عن وفاة الألفى عام ١٨١٢ وكان من الممكن اعتبارها خطأ مطبعيا لو لم تكن كتبت بعدها "سبع سنوات بعد حكم محمد على". والحقيقة أن الألفى مات سنة ١٨٠٧ أثناء المؤامرة بين المماليك وحملة فريزر والمعروف أنها ١٨٠٧. هذا ينطبق على تاريخ إلغاء نظام الالتزام

وغيرها. وهناك شئ خاص بالمصطلحات، فأنت تتكلم بالتحديد بعد برلمان الثورة العرابية، لكن مرة تقول "البرلمان ١٩١٤" ومرة أخرى تقول "الجمعية العمومية". أعتقد أن المسميات يجب أن تكون دقيقة فمصر لم تر بعد دستور ١٨٨٢ دستورا آخر حتى دستور ١٩٢٣، وكانت الجمعية التشريعية بالتعيين وليس بالانتخاب، الجمعية التشريعية وبعد ذلك مجلس شورى القوانين. ننتقل إلى جمهورية همام، أنت تتحدث على اعتبار أن همام قام بعمل جمهورية، وأنا لا أعتقد أن هذا الكلام تاريخى. قال ذلك لويس عوض من منطلقاته القومية، ولكن التاريخ يقول غير ذلك. هذا الشيخ همام هو ابن الشيخ أحمد شيخ الهوارة ابن الشيخ يوسف، وبالتالى هو عريق فى المشيخة وفى السلطة. وكل ماحدث أن الظروف ساعدت همام فى منتصف القرن الثامن عشر حين وصل اهتراء النظام المركزى إلى حد جعل فردا قويا فى بولاق الدكرور يقوم بعمل جمهورية. وماحدث بعد خمس أو ست سنوات أول ما استقر الأمر لعلى بك الكبير أنهى هذا الموضوع تماما. ولم يكن هناك عند همام انتخاب أو برلمان، ولكنه رأى أنه لكى يستطيع مواجهة هؤلاء المماليك أو هذه العصابات القومية كان لابد له أن ينظم علاقته بالأقباط والفلاحين. ولكن أن نقول جمهورية بهذا الشكل فهذا خطأ.

نأتى إلى تحليل ديناميكية التغيرات. هناك تغيرات أساسية أنت أشرت لبعضها بمنتهى السرعة، مثال الرى الدائم بعد إنشاء القناطر الخيرية، اللائحة السعيدية وتمليك الأرض، بيع أراضى الدائرة السنية وكانت مليون فدان، وكان لابد أن نرى متى تقدم الاقتصادى وتراجع الاجتماعى وتقدم الثقافى وتراجع السياسى وهكذا.

سأنتقل إلى ورقة الأستاذ محمد على. الحقيقة أنك ظلمت نجيب محفوظ ظلما فادحا، والدكتورة هدى متواطئة معك فى هذا الظلم، فنجيب محفوظ فترة ابداعه تصل إلى حوالى ٦٠ سنة من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف التسعينيات، أما أنت فقد أتيت على أعماله من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ وقلت أن هذا هو نجيب محفوظ، وهذا الكلام غير دقيق. الشئ الثانى تقول أن الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين غائبة لديه، وهذا مقياس عبثى جدا. هل أستطيع أن أقول لعبد الرحمن الشرقاوى فى "الأرض" لا يوجد عمال ولايوجد برجوازيون من المدينة. غير صحيح، الرجل صادق مع نفسه وهؤلاء هم عالمه وواقعه وهذا هو الذى يستطيع نجيب محفوظ الكتابة فيه. هل تستطيع أن تسأل إحسان عبد القدوس عن الطبقة العاملة وهو برجوازى أصلا؟ ننتقل إلى النماذج المنتقاة وكلها نماذج سيئة جدا، تؤكد وجهة نظرك. ولكن كان هناك نماذج أخرى جيدة. هناك فؤاد ابن جبل الحمزاوى ابن فلاح ومع هذا قال أحمد عبد الجواد ياريت تناسبه، وبنت المطبعجى الشيوعية وهى متعلمة وتعرف طريقها جيدا، وعلى طه وغيره. أنت انتقائي للغاية. نقطة أخيرة بالنسبة لرواية التاريخ. لقد قال عبد العظيم رمضان أن هذا عمل تاريخى وقد أتيت بعبد العظيم رمضان لتضرب به نجيب محفوظ بينما نجيب محفوظ قال إننى كتبت التاريخ بوجدانى وقد كان صادقا مع نفسه وكتب بوجدانه بالفعل بدليل أنه لم يدافع عن أحد.

رابعاً:

الحركات الاجتماعية

(نموذج الحركة العمالية)

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية

١٩٨٢- ١٩٩١

هويدا عدلى رومان

باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

فى ضوء التغيرات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع المصرى فى الوقت الراهن والمتمثلة فى تحرير الاقتصاد والأخذ بآليات السوق، وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى والتى كانت قد اضطلعت به منذ الستينيات وحتى السنوات القليلة الماضية بدرجة أو بأخرى، فإنه من المفيد التعرف على موقف الطبقة العاملة المصرية من هذه التغيرات، خاصة وأنها إحدى الجماعات المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه السياسات. وعلى هذا فإن دراسة الحركة الاحتجاجية لهذه الطبقة كإحدى الآليات الهامة للتعامل مع الواقع الجديد بمتغيراته يعد أساسى لاستشراف مستقبل الحركة العمالية فى مصر.

ونقصد بالحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية إجرائيا كل أشكال الاحتجاج الجمعى التى يقوم بها العمال سواء كانوا منظمين نقابيا أو غير ذلك فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو امتناع عن صرف الأجور احتجاجا على أوضاع معينة متعلقة بظروف العمل والأجور وأحوال المعيشة وأى مطالب أخرى سواء كانت متعلقة بالسياسات الاقتصادية أو غيرها من قضايا ذات طابع سياسى.

يقتضى الخوض فى هذا الموضوع إيضاح أمرين بداية؛ الأول يتعلق بوجود فجوة واسعة بين الشكل التنظيمى للطبقة العاملة المصرية والممثل فى التنظيم النقابى الرسمى من ناحية والطبقة العاملة المصرية ككل من ناحية أخرى. فالتنظيم النقابى لا يضم سوى ٣٠٪ من حجم الطبقة العاملة. وهذا على حد تصريح أحمد العماوى رئيس الاتحاد العام لنقابات

عمال مصر فى افتتاحه للجمعية العمومية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى دورته النقابية ٩١-١٩٩٥(١). أما النسبة الباقية فإنها تقع خارج الإطار التنظيمى أى عمالة غير منظمة نقابياً. ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن هذه النسبة المنظمة تتسم بأنها عمالة متجانسة ونشطة وعلى درجة ما من الوعى، فهى موزعة بين ثلاثة قطاعات؛ الزراعة والصناعة والخدمات، وإن كان لقطاع الخدمات ثقل أكبر نتيجة لتضخم وضعه فى الاقتصاد المصرى بعد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٢) . وطبقا لتقرير البنك الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢، فإن قطاع الخدمات حظى بنسبة ١ر٥٤٪ من قوة العمل ٨٦-١٩٨٩(٣). هذا ناهيك عن وجود نسبة كبيرة من ال ٣٠٪ تعد عضوية دفترية أو شكلية وتتركز أساسا بين عمال الزراعة والصناعات الصغيرة.

أما الأمر الثانى فمتعلق بما يثيره استخدام مفهوم "الطبقة" من تحفظات عند توصيف الحركة العمالية فى مصر. تضم هذه الطبقة (مجازا) العمال الأجراء فى المدن والقرى المصرية، ولها خصائص أساسية لا تزال تمارس تأثيرها فى وحدة وجود هذه الطبقة ومن ثم تجانس وعيها نسبيا وحركتها النوعية والعامة. ومن هذه الخصائص:

- غلبة الأصول الريفية عليها وخاصة الطبقة العاملة فى الصناعة، مما أثر فى علاقاتها وانتماءاتها وقيمها ووعيها.
- لعبت الهجرة الريفية الحضرية دوراً مطردا فى عدم تجانسها سواء من حيث الخصائص الاجتماعية أو الثقافية.
- ولادة الطبقة العاملة فى المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها . فعلى مراحل طويلة من حركتها، لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها، سواء من قبل الاستعمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التى أثرت فى تنظيماتها وقياداتها.
- تخلف الفن الإنتاجى فى الزراعة والصناعة مما أدى إلى تحجيم فرص نمو وعيها الطبقى.
- ازدواجية الموقع الاجتماعى لبعض جماعاتها وأفرادها حيث الجمع بين مهنتين كالعمل فى الصناعة والزراعة أو العمل فى القطاع العام والخاص(٤)، وكذلك العمل بأجر صباحا والعمل فى مشروع خاص بعد الظهر.
- الهجرة إلى بلدان النفط والتى استنزفت العناصر الأكثر مهارة وديناميكية ووعيا فى الطبقة العاملة، فضلا عن تعرض الموقع الطبقى للعائدين للاهتزاز بعد أن حققوا قدرا من التراكم المالى وانتقلوا لصفوف البرجوازية الصغيرة(٥). كل هذه الخصائص تحد من تجانس الطبقة العاملة المصرية ومن ثم تؤثر بالسلب فى وعيها وبالتالى قدرتها على القيام بدور.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلين الآتيين:

١ - هل هناك علاقة بين صعود وهبوط الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية وتبنى نوعية معينة من السياسات الاقتصادية؟.

٢ - هل يمكن تفسير هذه الحركة الاحتجاجية فى ضوء علاقة العمال بتنظيمهم النقابى وعلاقة هذا الأخير بالدولة؟.

اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١:

يمكن استخلاص بعض الدلالات عن اتجاهات الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية اعتمادا على الجداول الملحقة بنهاية الدراسة، التى رصدت الحركة الاحتجاجية من عدة زوايا؛ سواء من حيث تاريخ التحرك والمدة التى استغرقها، والشركة أو المنشأة التى وقع فيها، وأسبابه ومطالباته، وعدد المشاركين فيه، وتطور هذا التحرك وموقف التنظيم النقابى منه وكذلك موقف الإدارة والسلطة السياسية، وأخيراً ماترتب عليه من نتائج.

- تعد الفترة من ٨٢-١٩٨٤، طبقا لما هو متاح من بيانات، فترة هدوء نسبى، فلم ترصد الصحف القومية والحزبية وكذلك التقارير الاستراتيجية السنوية التى تصدر عن جريدة الأهرام أى احتجاجات عمالية. وبالطبع مع قيام احتمال الشك فى مثل هذا الأمر، فإنه يمكن تفسير ذلك الهدوء فى ضوء تغير القيادة السياسية فى ذلك الوقت وترقب العمال لما سيؤول إليه الأمر.
- تمثل الفترة ٨٤-١٩٩١ مرحلة تصاعد الحركة الاحتجاجية، والتى بلغت ذروتها فى الأعوام ٨٨ -١٩٩١. فقد بلغ عدد الاحتجاجات الجمعية فى تلك الفترة أيا كان شكلها (إضراب- تظاهر- امتناع جماعى عن صرف الأجور أو أى مستحقات مالية أخرى) ٧٥ تحركا. استأثرت الأعوام ٨٨- ١٩٩١ بـ ٥٦ احتجاج أى بنسبة ٧٥٪ من حجم الحركة الاحتجاجية، وبمتوسط ١٤ احتجاجا سنوياً. وقد كان عام ١٩٩١ أقل الأعوام فى كم التحركات بالمقارنة بالأعوام الثلاث التى سبقته، وربما يعود ذلك إلى انشغال الحركة العمالية فى ذلك الوقت بالانتخابات النقابية التى بدأ الإعداد لها من النصف الثانى من ذلك العام.

ولتفسير هذا التصاعد فى الحركة الاحتجاجية يمكن افتراض وجود علاقة بين هذه الظاهرة وتبنى سياسات اقتصادية معينة، واتخاذ اجراءات تبغى الإسراع بالتخصيصية. وجدير بالذكر أن الدولة من منتصف السبعينيات وهى تسير فى هذا الاتجاه وإن كان بخطوات حذرة، وربما بدأ هذا بانهاء احتكارها لبعض القطاعات مثل قطاع المال والبنوك، وكذلك فصل الملكية العامة عن الإدارة فى قطاع الفنادق، وأخيراً البيع الجزئى أو الكلى للمشروعات المملوكة للقطاع العام أو الحكومة للقطاع الخاص وللمستثمرين الأجانب والذى تتسارع خطاه الآن(٦).

ولكن هل بالفعل هذه العلاقة المفترضة بين تصاعد الحركة الاحتجاجية وتبنى سياسات الخصخصة تعد علاقة مباشرة، بمعنى هل هذه السياسات هى السبب المباشر الذى دفع العمال للاضراب أو الاحتجاج؟

فى ضوء ما أشرنا إليه سلفا عن سمات الطبقة العاملة المصرية وفى ضوء ماسيرد عن الطبيعة المطلبية للحركة الاحتجاجية توا، فإن الميل لافتراض وجود هذه العلاقة المباشرة. والتى تحتاج لدرجة مرتفعة من الوعى، أمر بعيد الاحتمال، وعلى هذا يمكن القول أن تصاعد الحركة الاحتجاجية كان نتيجة سعى قيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال فى هذه الفترة نتيجة إدراكهم أن السياسات الجديدة تعبر عن سعى الدولة نحو التخلى عن دورها الاجتماعى، وأن توازن القوى أصبح فى غير صالح الطبقة العاملة - إلى تقليص المزايا والمنافع التى يحصل عليها العمال بقدر

الإمكان. وما يدلل على ذلك أن الطبيعة الفئوية الجزئية كانت غالبة على الحركة المطلبية للعمال. وإن كان من المتوقع أن يزداد إدراك العمال لهذه العلاقة المباشرة الآن بصورة أوضح بعد أن تأكدت نوايا الدولة فى بيع وحدات القطاع العام، بل والتلميح بضرورة خفض العمالة .

- كانت الموضوعات الفئوية وبالتحديد المتعلقة بالأجور والأسعار والحوافز والأرباح من أكثر الموضوعات إثارة للعمال وكانت وراء قيام الأغلبية العظمى من الاحتجاجات. وقد اتسم الطرح بالطابع الجزئى بمعنى أنه كان ينحصر فى إطار القضايا الضيقة سابقة الذكر، وفى إطار الوحدة الإنتاجية، وليس فى إطار المطالبة بسياسة شاملة للأجور على المستوى القومى. وعلى ذلك فإن مسألة وضع هذه المطالب فى سياقها الأوسع وهو السياسة الاقتصادية المتبعة ككل لم يكن وارداً. وجدير بالذكر أن حتى هذه المطالبات لم تكن جديدة ولكنها مطالبات قديمة ومتراكمة، تماطل الإدارة فى الوفاء بها.

وعلى الرغم من توافر تراث نضالى عمالى لا بأس به خاصة فى قطاعات معينة مثل قطاع النسيج سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها وحتى الوقت الراهن، فإن الباحثة لم تلحظ أن لهذا التراث النضالى أثر فى حدوث نقله كيفية فى الطبيعة المطلبية للحركة الاحتجاجية فى هذا القطاع أو غيره.

وأخيراً فقد اتسم البعد السياسى بالخفوت فى الحركة المطلبية. وحتى إن ظهر، فالفضل يعود فى الغالب لقوى اليسار فى هذا الصدد .

وربما يصلح التفسير القائل بأن أحد العوامل المحددة لغلبة الطابع السياسى على نشاط الطبقة العاملة فى بعض النظم السياسية هو إمكانية الوصول للقوة السياسية، وذلك من خلال قبول مسألة تداول السلطة بين أحزاب محافظة وأخرى عمالية أو يسارية، وبالتالى إمكانية نقل الصراع من المجال الاقتصادى للمجال السياسى(٧). وهذه العملية غير واردة لدى النظام السياسى المصرى الذى لا يقبل بقيام أى أحزاب على أساس طبقى(٨). فضلا عن ضعف اليسار وعدم تجذره فى صفوف الحركة العمالية، والنقطة الأهم غياب احتمال حدوث تداول سلمى للسلطة.

- عند توزيع الحركة الاحتجاجية على قطاعات الاقتصاد القومى، يحظى قطاع الصناعة بنصيب الأسد ٦٠ إضرابا من ٧٥ إضرابا أى بنسبة ٨٠٪، أما الـ ٢٠٪ الباقية فهى موزعة بين قطاعى الخدمات والزراعة. وربما يعود ذلك إلى إرتفاع مستوى الوعى لدى عمال الصناعة بالمقارنة بعمال الخدمات والزراعة نتيجة تجمعهم فى مكان واحد وتبلور مواقفهم وتجانسها لحد كبير، فضلا عن تقدم فنونهم الإنتاجية بدرجة تفوق عمال الخدمات والزراعة الذين يعانون من التشتت التنظيمى وضعف الوعى الجمعى.
- وفيما يتعلق بتوزيع الحركة الاحتجاجية على القطاع العام والخاص والاستثمارى، يلاحظ أن القطاع العام حظى بحوالى ٤٦ إضراب أى بنسبة ٥ر٦١٪ من حجم الحركة الاحتجاجية(٩)، وهذا بسبب ضخامة عدد العمال فى هذا القطاع، إذ يبلغ عدد العمال فى بعض المصانع ٢٠ أو ٣٠ ألف عامل، فضلا عما يوفره الإطار التشريعى من

ضمانات ضد الفصل بالمقارنة بعمال القطاع الخاص والاستثمارى والذين قد يتعرضون لفصل جماعى أو إغلاق صاحب العمل للمنشأة أو حتى تغيير النشاط.

- يحتل قطاع النسيج المرتبة الأولى داخل قطاع الصناعة من حيث عدد الإضرابات ٢٢ احتجاجا، يليه قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والإنتاج الحربى ١٩ احتجاجا.
- لا يلجأ العمال إلى الإضراب إلا بعد استنفاذ كافة الطرق السلمية الأخرى للحصول على مطالبهم، مثل رفع الشكاوى والتظلمات والسعى لتوسيط النقابة العامة أو طلب مقابلة الإدارة أو التهديد بالإضراب . وعندما تفشل كافة هذه الآليات يكون اللجوء للإضراب هو السلاح الأخير.
- بخصوص دور التنظيم النقابى فى هذا الصدد، يلاحظ أن أغلب أعمال الاحتجاج الجمعى– باستثناءات قليلة للغاية – تحدث بدون موافقة التنظيم النقابى ورغما عنه. وينحصر دوره أما فى إدانة الإضراب أو التبرؤ منه واعتباره من عمل قلة ضالة. وفى أحسن الأحوال يقوم بدور الوساطة بين الإدارة والعمال. وعادة ما يحدث هذا بعد تدهور الموقف تدهوراً شديداً. وقد طالب العمال فى عديد من الإضرابات بحل اللجنة النقابية أو سحب الثقة منها واتهامها بعدم تمثيلها للمصالح العمالية. مما يدل على ضعف فاعلية التنظيم النقابى، وعدم مصداقيته فى التعبير عن العمال واتساع الفجوة بين الطرفين.
- أما فيما يتعلق بآليات تعامل السلطة السياسية مع الاحتجاجات العمالية، فانها تنحصر في ثلاث؛ الآلية الأمنية وذلك لتصفية الاحتجاج او محاصرته ثم الآلية الثانية وهي الاستجابة لبعض المطالب ، وقد تلجأ السلطة السياسية الي تعميم المطلب علي بقية المصانع اذا وجدت ا لأجواء مشوبة بالتوتر وتهدد لتصاعد الاحتجاجات في مواقع أخرى. أما الآلية الثالثة فتتعلق بالتعامل مع قادة الإضراب ، فإذا لم تتمكن من استبعادهم سواء بالفصل أو النقل فإنها تلجأ إلى استيعابهم، ومن أبرز الأمثلة ما حدث لأحد قادة إضراب الحديد والصلب فى ١٩٨٩، والذى وصل إلى مجلس الشعب ثم أصبح عضوا فى الحزب الوطنى .
- تتسم الأعمال الاحتجاجية بافتقارها إلى درجة متقدمة من التنظيم بما يضمن استمراريتها وممارستها أقصى ضغط ممكن حتى تتحقق مطالبها، فاقصى مدة يمكن أن يستغرقها إضراب لا تزيد بحال من الأحوال عن ثلاثة أيام. هذا فضلا عن وهن عملية تحويل هذه التحركات الجمعية إلى روابط تنظيمية دائمة أو شبه دائمة يمكن أن تلعب دور البديل للتنظيم النقابى مستقبلا، وذلك باستثناءات قليلة من أبرزها رابطة سائقى قطارات السكك الحديدية فى إضراب ١٩٨٦ والتى تبنت مطالب السائقين(١٠)، وبعض الأشكال التنظيمية الأخرى مثل لجان الإنتاج والتى أسسها اليسار فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ١٩٨٧، ولجان الدفاع عن القطاع العام فى بعض المصانع(١١) وأيضاً مركز الدراسات النقابية بحلوان والذى من بين أهدافه العمل على بلورة تصور صحيح عن الحركة النقابية بإدارة الحوار حول القضايا والأفكار المطروحة للنقاش والمتداولة فى أوساط الحركة العمالية ومحاولة خلق مناخ صحى لتبادل وجهات النظر حول القضايا الخلافية المثيرة للجدل مثل التعددية النقابية واستقلالية الحركة النقابية (١٢). وربما يفرض هذا الأمر حدوداً على تصور إمكانية وجود تعددية تنظيمية نقابية فى مصر مستقبلاً

تكون هذه الروابط نواتها خاصة فى القطاعات العمالية النشطة مثل قطاع النسيج أو قطاع الصناعات الهند والمعدنية.

– فى حدود ماهو متاح من بيانات عن النتائج المترتبة على الأعمال الاحتجاجية، حوالى ٢٤ إضرابا بالفعل نجحوا تحقيق مطالبهم أوتلقوا وعد بالاستجابة . وقد توصلت الباحثة من خلال لقاءاتها مع بعض القيادات العم والنقابية إلى أن الإضراب بالفعل يعد وسيلة فعالة إلى حد كبير لتحقيق المطالب.

ويمكن القول أن فاعلية هذه الآلية تعتمد على عدة عوامل منها مدى حساسية وخطورة الصناعة التى يقع الإضراب بالنسبة للاقتصاد القومى، وكذلك مدى اتساع الإضراب وانتشاره سواء عبر المنشأة أم عبر منطقة جغر ذات تركز صناعى مثل المحلة الكبرى أو كفر الدوار أو شبرا الخيمة، وعدد المشاركين فى التحرك، وأخيراً مدته ود تنظيمه.

سعياً نحو التفسير

بينما تعد ممارسات الاحتجاج الجمعى إحدى الآليات المشروعة والمنظمة التى يلجأ إليها أى تنظيم نقابى فى ا الرأسمالية، فالإضراب أحد أدوات العمل الجماعى للطبقة العاملة فى صراعها من أجل توزيع الدخل القومى(٣ فإن المجتمع المصرى يمثل وضع مختلف. فكما رأينا كيف تعبر الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية عن ا الفجوة بين التنظيم النقابى وقواعده العمالية، ومايعنيه ذلك من عجز هذا التنظيم عن استيعاب عماله، خاصة الجماعات التى تقوم بهذه الأعمال الاحتجاجية ليسوا من خارجه ولكنهم ضمن عضويته خاصة فى المواقع الصناعيا

وربما يجد ذلك تفسيره فى طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم النقابى والتى اتخذت الصياغة الإدماجية بد صدور القانون ٨ لعام ١٩٥٨ والذى قنن تبعية التنظيم النقابى للتنظيم السياسى الواحد (١٤)، ثم صدور العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذى استبدل مبدأ التعددية النقابية بمبدأ واحدية وهيراركية التنظيم ال واحتكاره لتمثيل فئات معينة بما لايدع مجالا للتنافس على تمثيل الحركة العمالية بين جماعات مختلفة(١٥).

والمقصود بالإدماجية Corporatism طبقا لـ Schmitter تقسيم المجتمع إلى جماعات أو إقامة نظام لت المصالح فى عدد محدود من الجماعات ذات تنظيم هيراركى، غير متنافسة، إلزامية، يوافق النظام السياسى قيامها وتحتكر تمثيل فئات معينة ويتحكم النظام السياسى فى اختيارها لقادتها وممارستها لنشاطها(١٦).

وجدير بالذكر أنه بينما تمثل نظرية العقد الاجتماعى الأساس النظرى الكلاسيكى للإدماجية، فإن تدخل الدو كثير من الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقيامها بتأميم كثير من الصناعات عقب الحرب العالمية الثانية من تحقيق التراكم الرأسمالى والحد من الصراعات الطبقية فى المجتمع يعد الأساس التطبيقى للإدماجية(١٧).

وعودة مرة أخرى لمصر، فقد كان المنطق وراء هذه الصياغة الإدماجية فى ذلك الوقت هو الزعم بتغير وظيفة ا فى المجتمع الاشتراكى من الدفاع عن حقوق العمال للمساهمة فى زيادة الإنتاج وتعظيم فعالية النظام الاقته

وبالتالى مادام النظام يقف بالكامل للدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة، فإن النضال المستقل للطبقة العاملة أصبح غير ذى معنى بل وضار(١٨).

وكان لهذا الدور المرسوم للتنظيم النقابى - والذى لم يتغير حتى وقتنا الراهن رغم سقوط مبرراته من حيث تغير الظروف الاقتصادية والسياسية - ثمنا فادحا ، وهو انتداب العمال عن تنظيمهم النقابى، هذا التنظيم الذى تحول إلى مؤسسة شبة حكومية Semi - State.

وعلى الرغم من تضخم حجم التنظيم النقابى واتساع موارده، فإن تأثيره على صنع السياسة كان ضعيفا ولازال . والمتتبع لهذه النقطة، يلاحظ أن الاتحاد العام لنقابات العمال لم يتوانى عن إبداء الرأى فى كثير من السياسات الاقتصادية بدءا من عقده مؤتمر للأجور والأسعار فى ديسمبر ١٩٧٦ والذى طرح منه استراتيجية لإصلاح هيكل الأجور(١٩)، مرورا بمشروعات تطوير القطاع العام ثم بيعه واختلافه مع النظام السياسى فى تحديد أسباب خسائر القطاع العام وكذلك أسلوب تقييم أدائه وبيعه، وتقديمه مشروعا بديلا لإصلاح القطاع العام(٢٠) ومع ذلك لم تأخذ الحكومة بأى من اقتراحاته.

وهنا تختلف الباحثة مع روبرت بيانكى الذى يرى أن فترة السادات ومبارك شهدت اعطاء مساحة أكبر للتنظيم النقابى للمشاركة فى صنع السياسة وبالتالى ممارسة التأثير على السياسات الاقتصادية (٢١)، وأن هناك تحول فى اتجاه علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالحكومة من العلاقة واحدية الاتجاه والتى تهدف إلى السيطرة على التنظيم النقابى إلى علاقة تبادلية تهدف لمنح القيادات العمالية الرسمية وسائل جديدة للدفاع عن مصالح العمال(٢٢). فربما يكون هذا صحيحا على المستوى الشكلى، فالقانون ٣٥ لعام ١٩٧٦ نص على ضرورة مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال فى صنع السياسة(٢٣) إلا أن الواقع أكد أن هذه المشاركة تنحصر فقط فى السماح بالتعبير عن الرأى دون الأخذ به.

وعلى هذا فإن أى محاولة لاستشراف المستقبل تقتضى مناقشة عدد من الإشكاليات :

- هل سينجح التنظيم النقابى فى استيعاب الحركة العمالية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا النجاح يتوقف على إمكانية الاستقلال عن السلطة السياسية والسعى للاضطلاع بدور جديد؟
- ماذا عن مستقبل الحركة العمالية فى ضوء سياسات بيع القطاع العام ومايترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمالة الفائضة، وهل نوعية المالك الجديد سيكون لها أثر على الحركة العمالية بمعنى هل سيختلف وضع العمال فى ظل رأسمالية احتكارية مرتبطة بالشركات الدولية عن رأسمالية وطنية أو غير احتكارية مما يؤدى إلى تعظيم الملكية الشعبية للأصول الإنتاجية للمجتمع ؟ .
- هل من المتوقع أن تؤدى الظروف الجديدة إلى رفع درجة تسييس الحركة العمالية كمحاولة للخروج من المأزق والبحث عن مصدر قوة جديد وذلك بتحالفها مع بعض القوى السياسية القائمة ، هذا مع أخذنا فى الاعتبار مدى الضعف الشديد الذى تعانى منه التجربة الحزبية فى مصر؟.

المشاكل التى تواجه الباحثين الشبان

تتراوح المشاكل التى تواجه الباحثين الشبان فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة من مشاكل عامة إلى مشاكل نوعية أو خاصة. ومن أبرز المشاكل العامة .

- المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق فى الدراسات العليا فى بعض الكليات.
- المشاكل المتعلقة بالمؤسسات التى يعمل فيها الباحثون.
- المشاكل المتعلقة بالمناخ البحثى السائد.

أما عن المشاكل المتعلقة بالنظام المطبق فى الدراسات العليا فى بعض الكليات وأعنى على وجه التحديد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. فقد تم استحداث لائحة جديدة تحكم هذه المسألة فى العام السابق، هدفها النظرى لاجدال عليه وهو الرقى بمستوى، الطالب العلمى. ولكن المشكلة فى التطبيق، فالفجوة كانت متسعة اتساع السماء والأرض بين الهدف النظرى والتطبيق. نصت اللائحة على استحداث سنة تمهيدية لمدة عام كامل وامتحان تأهيلى لمدة ثلاثة شهور. أى ٣ شهور قبل الإعداد لخطة الدكتوراه. لكن ماذا استفدنا كطلبة من كل هذا، لا تجنى إن قلت أقل من ٣٠٪ فى مجالات تخصصنا. وسوف أسوق حقيقتين للتدليل على ذلك. أولهما أننا تلقينا كورسات السنة التمهيدية لطلبة تمهيدى ماجستير، فكيف يستقيم ذلك؟ هذا لا يعنى سوى شئ واحد هو إهدار أربع سنوات من عمر طالب الدكتوراه وهى الفترة التى استغرقها للإعداد للماجستير. أما الحقيقة الثانية، فهى عدم الاهتمام فى هذه السنة بالمواد التى تخصص فيها الطالب فى الماجستير وينوى التخصص فيها فى الدكتوراه أيضا، فكيف الاهتمام ببناء الطالب كما يشاع؟.

- أما بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالمؤسسة التى يعمل فيها الباحث فتتركز فى ضعف وقلة المنح الدراسية للخارج الواردة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والتى تعد قناة هامة لفتح أفق أى طالب علم على التطورات فى العالم الخارجى.

- أما فيما يتعلق بالمناخ الثقافى الذى يحيط بالبحث العلمى فإن هذا المناخ يكرس أو يعمق إلى حد كبير الفجوة بين الأجيال بتركيزه على شخصيات بعينها نراها تحتكر إعداد الدراسات وحضور المؤتمرات وإلقاء الأوراق فيها.

الهوامش

(١) خطاب أحمد العماوى الرئيس السابق لاتحاد نقابات عمال مصر فى افتتاح الجمعية العمومية للاتحاد للدورة النقابية ٩١-١٩٩٥.

(٢) انظر المزيد :

Abd El - Fadil, M., The Political Economy of Nasserism, A Study in Empolyment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-1972, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1980, P.41.

كذلك : عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤- ١٩٨٢، (القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦).

(٣) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ص ١٥٩ .

يجدر التنويه أن هذه النسبة تمثل نسبة قوة العمل سواء عمال أم أصحاب أعمال فى قطاع الخدمات.

(٤) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، (القاهرة :المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨)، ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر من ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٦٨.

(٦) انظر المزيد :

El Sayyid, M., Privatization, The Egyptian Debate, Cairo Papers in Social Science, Volume 13, Monograph 4, winter 1990.

(٧) انظر المزيد عن هذا الموضوع :

Humphries, C., Explaining Cross - National Variation in Levels of Strike Activities, Comparative Politics, January 1990, P.P 164-169.

(٨) قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بتعديلاته المختلفة.

(٩) استبعدت الباحثة كل المنشآت التى تشككت هل هى قطاع عام أم قطاع خاص، وحسبت النسبة على أساس المنشآت المؤكد أنها قطاع عام.

(١٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٧.

(١١) حسن بدوى، التحركات الجماعية للعمال من ٨٨-١٩٩١ وتأثيرها فى معركة الانتخابات النقابية، ندوة الحركة العمالية المصرية فى الانتخابات النقابية عام ١٩٩١ (دراسات ميدانية)، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الخدمات النقابية، ٢٥- ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.

(١٢) دار الخدمات النقابية بحلوان، حول استقلالية الحركة العمالية.

s, D., On The Political Economy of Long Run Trend in Strike Activities, British Journal (١٣)
litical Science, April 1978, P. 165.

(١٤) هويدا عدلى رومان، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(١٥) مرجع سابق، ص ١٣١.

itter, P., "Still the Century of Corporatism" in Pike, F., S Stritch, T. (ed), The New Cor- (١٦)
sm, Social Political Structures in The Iberian World, (London: Univ of Notre Dame
1974), P. 93.

(١٧) انظر المزيد

bruch, G., & Schmitter, P., (ed), Patterns of Corporatist Policy- Making, (London : SAGE,
rn Politics, 1982).

(١٨) هويدا عدلى، مرجع سابق ، ص ١٣١.

(١٩) انظر المزيد من التفاصيل عن موقف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من القضايا والسياسة الاقتصادية:

هويدا عدلى، مرجع سابق، ص ٢١٢-٢٣٠.

(٢٠) انظر المزيد فى :

هويدا عدلى ، المشاركة السياسية للعمال المصريين المصريين ١٩٧٦ - ١٩٩١، دراسة غير منشورة.

hi, R., Unrvly Corporatism, Associational Life in Twentieth - Century Egypt, Oxfrd: (٢١)
d University Press), 1989, P. 129.

P. 134 (٢٢)

(٢٣) النشرة التشريعية ، مايو ١٩٧٦.

ملاحق الدراسة

الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١ *

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الإدارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
١ - ٣ سبتمبر ١٩٨٤	مصنع النسيج بكفر الدوار	المطالبة بالغاء رفع اسعار بعض المواد الأساسية والغاء القانون الجديد للتأمينات الاجتماعية الذى يزيد من قيمة الخصم من أجور العمال وكذلك المطالبة باقالة كلا من وزير الشئون الاجتماعية ووزير العمل وسحب الثقة من اللجنة النقابية	١٥ ألف عامل		المطالبة بسحب الثقة من اللجنة النقابية. فقد حاولت اللجنة اقناع العمال باستلام رواتبهم الا أن العمال رفضوا وهاجموا اللجنة النقابية وطالبوا باستقالة رئيس الاتحاد العام للعمال الذى لا يعبر عن مطالبهم	لجأوا من البداية الى ارسال برقيات للاتحاد العام للعمال يعلنوا عن رفضهم لقانون التأمينات الاجتماعية	اضطرت الحكومة الى الغاء بعض قرارات رفع الاسعار واعلن مبارك فى نفس الليلة تجميد اسعار بعض السلع عند اسعار عام١٩٨٢ وأعلن عن رغبته فى مشاورة المعارضة فى استراتيجية معالجة قضية الدعم.
١٩ نوفمبر ١٩٨٤ من الساعة٩-٤،٣٠	شركة شبرا للصناعات الهندسية (مصنع٢٧حربى)	الاحتجاج على قرار رئيس مجلس الادارة بمنح العمال حوافز ثمانية ايام فقط عن الأشهر الاربع الاخيرة،وخصم عشرة أيام للعامل الذى يتغيب يوماً واحداً وكذلك المطالبة بتوفير الخامات للأنتاج وتغيير ادارة المصنع	٤ آلاف عامل	حضور مساعد وزير الداخلية للمصنع مع قوات الأمن			تم اقرار حق العمال فى صرف ١٥ يوم كحوافز للعمال دون استقطاع شئ
ديسمبر ١٩٨٥	مصنع ١٨حربى بأبى زعبل	الاحتجاج على قرار رئيس مجلس الادارة الجديد للمصنع بالغاءه قرار رئيس المجلس السابق بضم سبعة ايام اجر اضافى على المرتب الأساسى لكافة العاملين		حدثت مفاوضات بين وفد العمال ورئيس مجلس الادارة بحضور مصطفى منجى رئيس نقابة الانتاج الحربى	قيام النقابة بدور وساطى		تم التوصل الى حل وسط

* تم الاعتماد فى رصد الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية على أرشيف جريدة الأهرام وأرشيف جريدة الأهالى وتقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك ندوة الحركة العمالية المصرية فى الانتخابات النقابية عام ١٩٩١ والتى عقدها مركز البحوث العربية ٢٥ - ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
٢٨ - ٣١ يناير ١٩٨٦	شركة اسكو بشبرا الخيمة	صرف نصف كيلو لبن للعامل يومياً ورفع بدل الوجبة الغذائية الى ١٥ جنيه وصرف بدل طبيعة العمل على اساس الأجر الفعلى المدفوع لكل عامل	حوالى ١٨ ألف عامل	تطويق قوات الأمن المركزى للمصنع	اجرت اللجنة النقابية بالاشتراك مع النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج مفاوضات مع المسئولين بوزارة الصناعة والقوى العاملة	لم يلجأ العمال للاضراب مباشرة، بل لجأوا فى البداية للقضاء وعندما صدر الحكم القضائى لصالحهم، رفضت الحكومة تنفيذ الحكم وكذلك الاتفاق الذى كانت قد توصلت اليه من خلال التفاوض مع النقابة ولذلك اضطر العمال الى اللجوء الى الاضراب	
٧ - ٨ فبراير ١٩٨٦	شركة مصر للغزل والنسيج	المطالبة باحتساب ايام الجمع باجر وكذلك العطلات الرسمية مثل باقى موظفى الدولة ورفع بدل التغذية من ٣ جنيه الى ١٥ جنيه وزيادة بدل طبيعة العمل	٤٥٠ عامل بالوردية الأولى ثم تزايد العدد حتى وصل الى ٢٥٠٠ عامل		زعمت اللجنة النقابية ان العمال لم يمهلوها الوقت الكافى لعرض المشكلة واضافت انها تنتظر الحكم القضائى الذى صدر لصالح عمال اسكو للمطالبة بنفس المميزات وقد وصف العمال اللجنة بانها لا تمثلهم	تقدم العمال بمطالبهم الى اللجنة النقابية فى ٢٥ يناير ١٩٨٦ وذلك قبل اللجوء الى الاضراب.	
فبراير ١٩٨٦ ثلاثة ايام	شركة آراب الاستشارية للصناعات الكهربائية بالعاشر من رمضان	الاحتجاج على اضطهاد ادارة الشركة للعمال المؤقتين وفصل اعداد كبيرة من العمال وتزوير عقود العمل وخفض البدلات والحوافز وفرض القيود على نشاط اللجنة النقابية ورفض تمثيلها باللجان الفرعية بالشركة	٧٠٠ عامل	ابلغت ادارة الشركة وزارة الداخلية وطالبت بالتدخل لفض الاعتصام مدعية ان الاضراب يقوده بعض المتطرفين لاغراض سياسية	ابلغ العمال قرار الاعتصام للنقابة العامة للصناعات الهندسية وقد اوفدت اليوم نائبها		تم التوصل الى اتفاق بين العمال والادارة يقضى بحل مشاكل العمال

تابع الحركة الأحتجاجية للطبقة العاملة المصرية من ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
١٨ مارس ١٩٨٦	فندق سفير بالزمالك	الاحتجاج على اتجاه الادارة لانهاء خدمة ٧٠ عامل توفيراً للنفقات	١٨٠ عامل				تراجعت الشركة المالكة وأكدت فى اجتماعها بالعاملين تمسكها بجميع العاملين.
٧ يوليو ١٩٨٦ توقف عشر ساعات عن العمل	سائقى قطارات السكك الحديدية	مراجعة اوضاعهم الوظيفية وانشاء صندوق للتأمين عليهم ضد الحوادث وزيادة بدل المبيت ومضاعفة الحوافز اربعة اضعاف	٩ آلاف سائق ومساعد	اقتحمت قوات الأمن رابطة سائقى قطارات السكك الحديدية التى اعتصموا بها وتم تقديم ٣٧ سائق للمحاكمة وحل الرابطة	وقفت النقابة العامة ضد الاضراب، بينما تبنت الرابطة مطالب السائقين	منذ عام ١٩٨٢ والسائقون يطالبون بمراجعة اوضاعهم الوظيفية وانشاء صندوق للتأمين وقدموا مطالبهم لوزير النقل والمواصلات ١٩٨٥ والذى احال مطالبهم لرئيس هيئة السكك الحديدية والذى بدوره لم يستجب مما اضطر السائقين الى اللجوء للاضراب وبدأ الاعتصام فى ٨٦/٧/٢ بمقر رابطة سائقى قطارات السكك الحديدية عندما لم يحضر الوزير لمقابلة السائقين طبقاً للأتفاق	اصدر القضاء حكمه ببراءة كافة المتهمين فى القضية والاعتراف بحقهم فى الاضراب استناداً لتصديق الحكومة المصرية على الاتفاقيات الدولية التى تعترف للعمال بالحق فى الاضراب
٢٠ يوليو ١٩٨٦	عمال اتيكو للصناعات الخشبية	الاعتراض على امتناع الادارة عن صرف مرتباتهم وتصفيتهم من ٢٠٠٠ عامل الى ٩٥٠ عامل	٥٠٠ عامل			ارسلوا قبّل الاعتصام برقيام لمبارك وتلقوا وعد بالحل ولكن لم يتم تنفيذ شئ ولذا اعتصموا بمقر الاتحاد العام للعمال	
٢ أغسطس ٨٦ ١٠ صباحاً- ٧ مساءاً	عمال اتيكو للمرة الثانية	استمرار أمتناع الادارة عن صرف رواتبهم وتسريح العمال	٥٠٠ عامل				

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى . أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
٥ أغسطس ١٩٨٦ يومين متتالين لمدة ثلاث ساعات يوميا	جراج المنيب جنوب الجيزة	زيادة الحوافز والاجور والتى لم تعد متناسبة مع تكاليف المعيشة	١٥٠٠ سائق ومحصل	تدخلت الشرطة لفض الاضراب وقرر رئيس هيئة النقل العام نقل رئيس الادارة المركزية لمكان آخر بسبب الاضراب			
سبتمبر ١٩٨٦	عمال مترو الأنفاق	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					اضطرت الادارة للتراجع وصرف المنحة
سبتمبر ١٩٨٦	اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					
سبتمبر ١٩٨٦	مصنع البطاريات المصرية	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					
سبتمبر ١٩٨٦	عمال ورش الرى	احتجاجاً على عدم صرف منحة المدارس					
٣ فبراير ١٩٨٧ يومين	عمال الحديد والصلب بحلوان	الاحتجاج على خصم عشرة أيام من قيمة المكافأة حيث أنه كان مقرر صرف ٤٠يوم مكافأة وكان الخصم بحجة توجيه المبالغ لاصلاح وتحسين المرافق الداخلية للمصنع					كان هناك وعد من المسئولين باعادة النظر فى الأمر

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ، ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
١٩٨٧	شركة النقل الخفيف	تخفيض الحافز الجماعى من ٢٧ يوم الى ١٢ يوم		أحاطت قوات الأمن المركزى بالمصنع واعتقلت ١٢ عامل منهم عضو بمجلس الادارة واربعة من اللجنة النقابية	اتخذت اللجنة النقابية موقف مضاد للعمال اذ وافقت على خفض الحوافز		تراجعت الادارة عن قرار خفض الحوافز
مايو ١٩٨٧	مصنع غزل الفيوم	الاحتجاج على كساد المخزون من المنتج وتلفه واجبار ٥٠٠ عامل على الاستقالة فضلا عن مسائل متعلقة بالاجور والحوافز	١٥٠ عامل				
يونيو ١٩٨٧	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	زيادة الحوافز فضلا عن بعض المطالبات الفئوية الاخرى مثل تعديل العلاوات الدورية واعادة صرف حصة العمال من الأقمشة الشعبية ودفع بدل الغذاء الشهرى	١٥٠٠ عامل		توجه العمال الى مقر نقابتهم الفرعية ولكن لم يقابلهم احد من النقابة بل بادرت النقابة بابلاغ جهات الأمن عن المتظاهرين	طالب العمال فى البداية مقابلة رئيس مجلس الادارة وعندما لم يستجب نظموا مسيرة سلمية	
٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٨	الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبى زعبل	الاحتجاج على عدم صرف الحوافز عن العام الماضى				قبل الاضراب تقدم العمال بمذكرة لرئيس الشركة مطالبين بصرف الحوافز	
٢٨ أبريل ١٩٨٨	مكتب بيع الأسمنت	الاحتجاج على قرار رئيس المكتب بعدم تحديد عقودهم	٩٠٠ عامل				اضطر رئيس المكتب للتراجع عقب الاعتصام
مايو ١٩٨٨	الشركة اليونانية للاسمنت بالسويس (مبدل ابيست)	المطالبة بصرف منحة مايو					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
مايو ١٩٨٨	ورش عربات السكك الحديدية بكوم ابو راضى بالواسطى	صرف منحة أول مايو والحوافز المتأخرة من خمسة شهور	٥٠٠ عامل				
يونيو ١٩٨٨	عمال شركة تريكونا	تأخر صرف الحوافز					اضطر رئيس الشركة للموافقة على صرف الحوافز
يوليو ١٩٨٨	عمال المحطة الزراعية الآلية فى السنطة غربية	مطالبات متعلقة بالحوافز والتأمين الصحى				ارسلوا فى البداية مذكرة الى رئيس الوزراء تحوى مطاليهم وعندما لم يستجب لجأوا للاضراب	
أغسطس ١٩٨٨	عمال مشروع المبنى الجديد للقصر العينى	صرف علاوة الـ ١٥٪					استجابت ادارة المشروع الى المطلب
١٠ أغسطس ١٩٨٨	شركة الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى (حدثت اضرابات جزئية فى بعض مواقع الشركة مثل الحوامدية وطموه)	تأخر صرف المرتبات وتخفيض البدلات بنسبة ٥٪ وخصم ٥٠٪ من مكافآت الانتاج والغاء بعض الحوافز		تدخلت قوات الأمن لفض التظاهر			
أغسطس ١٩٨٨	مشروع الصالحية	امتناع الادارة عن صرف العلاوة الدورية المقررة من أول يوليو				لجأ العمال للشرطة لاثبات الواقعة وهى قيام الادارة باعداد شرائط المرتبات الجديدة ثم استبدالها بشرائط أخرى غير شاملة للزيادة	

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
أغسطس ١٩٨٨	الشركة اليونانية للأسمنت بالسويس (ميدل ايست) (امتناع عن صرف الرواتب)	خفض الحوافز وتغيير نظام ساعات العمل				هذا هو التحرك الثالث، وكان أول احتجاج، الاضراب عن العمل قبل ذلك بمدة اسابيع مطالبين بصرف منحة مايو وقبل ذلك اعتصموا احتجاجاً على صرف الشركة مرتباتهم بالعملة المصرية مخالفة للعقود وقد ارسلوا برقيات تعبر عن مواقفهم للجهات المسئولة	
سبتمبر ١٩٨٨	شركة النصر للسيارات (امتناع عن قبض الحوافز)	عدم التزام الادارة بالاتفاق الذى تم مسبقاً مع العاملين بصرف ٤٠ يوم حوافز شهرية تحت التسوية	٩٠٠٠ عامل				وعدت الشركة بتعديل نظام الحوافز على أن ينهى العمال اضرابهم
سبتمبر ١٩٨٨ يوم واحد	عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	الغاء منحة المدارس ورفع اسعار بعض السلع	٣٠ ألف عامل	امر وزير الداخلية باغلاق المصنع لمدة ثلاثة ايام وتم اعتقال العديد من المضربين ونقل البعض لشركات أخرى بعيدة عن مجال الغزل والنسيج	اجتمعت الجمعية العمومية للاتحاد العام للعمال وطالبت بالافراج الفورى عن المعتقلين وادانت سياسة اجهزة الأمن فى مواجهة العمال، بينما اللجنة النقابية اختفت من الصورة اثناء الاضراب		صرف المنحة تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع السكر والالومنيوم بنجع حمادى	الغاء منحة المدارس				كان قد طالبوا بلقاء المسئولين ورئيس مجلس الادارة لبحث الالغاء	صرف المنحت تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	عمال السكك الحديدية بسوهاج	الاحتجاج على الغاء منحة المدارس					صرف المنحة تحت مسمى مختلف

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية : ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع التجهيز بالمحلة الكبرى	الاحتجاج على الغاء منحة المدارس					صرف المنحة تحت مسمى مختلف
سبتمبر ١٩٨٨	مصنع ٩٩٩ حربى	الاحتجاج على الغاء منحة المدارس					صرف المنحة تحت مسمى مختلف
يناير ١٩٨٩	شركة القناه لاعمال الموانى بالاسماعيلية (اضراب عن الطعام)	الاحتجاج على فصل العمال المؤقتين		تدخلت الشرطة لفض الاضراب			
يناير ١٩٨٩	عمال وفنيو شركة سادلمى الايطالية بدمياط	عدم توفير بعض الخدمات لهم		هددت الشرطة بالتدخل لفض الاضراب			
يناير ١٩٨٩	عمال الوردية النهارية بشركة النصر للأسمدة والكيماويات بالسويس	احتجاجاً على أمور خاصة بالحوافز	٦٠٠ عامل				
يناير ١٩٨٩	شركة الفنادق المصرية	احتجاجاً على مسائل متعلقة بالحوافز والارباح		تدخلت الشرطة لفض الاضراب			
فبراير ١٩٨٩	اضراب عمال حمالى القطن بالاسكندرية وامتناعهم عن صرف الارباح	أمور متعلقة بالعلاوات والارباح					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية . ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
فبراير ١٩٨٩	اضراب بعض عمال شركة ايديال بمقر اتحاد نقابات عمال مصر	احتجاجاً على فصلهم					
فبراير ١٩٨٩ ٣ أيام	عمال شركة أسمنت حلوان	الاعتراض على خفض الحوافز					وعد ببحث الأمر
مارس ١٩٨٩	عمال شركة الحراريات بجنوب سيناء (اضراب عن الطعام)	الحرمان من صرف نصف قيمة بدل الوجبات الغذائية					
مارس ١٩٨٩	مصنع الطائرات بحلوان التابع للهيئة العربية للتصنيع	احتجاجاً على تدهور الاوضاع الوظيفية والمطالبة بتحسين المعاملة داخل المصنع					وعد بالاستجابة
ابريل ١٩٨٩	عمال ادارة النسيج التابعين للشركة الاهلية بالاسكندرية (امتناع عن صرف الحوافز)	احتجاجاً على امور مالية					
ابريل ١٩٨٩	عمال شركة الدقهلية للغزل والنسيج بالمنصورة	اعتراضاً على مسائل مالية					

تابع الحركة الأحتجاجية للطبقة العاملة المصرية من ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابي أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجي	النتائج
ابريل ١٩٨٩	عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية	احتجاجاً على تأخر صرف مرتباتهم		حاصرت الشرطة المتظاهرين		تكرار هذا الاضراب ثلاث مرات	
يونيو ١٩٨٩	اضراب عمال شركة العبد ببنى سويف	احتجاجاً على تصفية العمال وتشريدهم					
يونيو ١٩٨٩	تجمهر عمال ورش الصاج المطروق بميت غمر	احتجاجاً على محاولات الاستيلاء على اراضى الورش					
يوليو ١٩٨٩	اضراب عمال الحديد والصلب بحلوان	احتجاجاً على احجام الشركة عن رفع قيمة الحوافز واسلوب معاملة الادارة للعمال الذين تبنوا هذه المطالب		تدخلت قوات الأمن واقتحمت المصنع لفض الاضراب			
١ أغسطس ١٩٨٩	عمال مصنع الحديد والصلب بحلوان	تجدد الاضراب لنفس الاسباب السابقة		تدخلت قوات الأمن لفض الاضراب وتم القبض على قادته	قررت نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية صرف اعانات عاملة لاسر العاملين المحتجزين وتم تشكيل فريق من من المحامين للدفاع عن العمال الا ان جريدة العمال الناطقة بلسان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هاجمت العمال مما دفع عمال الحديد والصلب بجمع توقيعات لسحب الثقة من نقابتهم		تم تحقيق بعض المطالب خاصة الفئوية

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك وعدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
سبتمبر ١٩٨٩	عمال شركة اسكو	احتجاجاً على منع الاجازات فى الوردية المسائية وقصرها على الوردية الصباحية					
سبتمبر ١٩٨٩	شركة الدقهلية للأمن الغذائى	امتناع الشركة عن صرف مرتبات العمال لمدة ثلاثة شهور بالاضافة الى صرف العلاوات الدورية والاجتماعية المستحقة ٨٨ - ٨٩					
نوفمبر ١٩٨٩	عمال جمعية فرفرة القطن بالاسكندرية (اضراب عن الطعام)	احتجاجاً على عدم صرف مرتباتهم من عدة شهور	٩٠٠ عامل	تم اعتقال زعماء الاضراب			
ديسمبر ١٩٨٩	عمال شركة ايوبكو (فرع حلوان)	احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم من عدة شهور	١٥٠ عامل				
ديسمبر ١٩٨٩	اضراب عمال فرفرة القطن بالاسكندرية						
يناير ١٩٩٠	مصنع ٣٦ حربى (الامتناع عن استلام المرتبات)	احتجاجاً على رفض ادارة المصنع صرف الحوافز السنوية	٥٠٠٠ عامل	حاصرت قوات الأمن المصنع			
فبراير ١٩٩٠	عمال أسمنت طرة (افران ٨، ٩ والمحاجر) الامتناع عن صرف المرتبات	احتجاجاً على خفض الحوافز بنسبة تصل الى ٥٠٪ واتهام الادارة بالفساد وانها سبب خسارة الشركة					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
فبراير ١٩٩٠ يومين	عمال شركة السيوف للغزل والنسيج	خفض مكافأة تنفيذ الخطة من ٧٥ يوم الى ٦٥ يوم		حاصرت قوات الأمن المصنع			
فبراير ١٩٩٠	عمال شركة الدلتا الصناعية بالماظة	خفض الحوافز المقررة لهم من ١٢٥٪ الى ٨٠٪	١٥٠٠ عامل		تدخل نائب رئيس نقابة الصناعات الهندسية وتم الاتفاق على عقد اجتماع طارئ لمجلس ادارة الشركة لبحث موضوع الحوافز		
فبراير ١٩٩٠ ٣ أيام	عمال الآلات والورش التابعة للمصانع الحربية بحلوان (امتناع عن صرف المرتبات)	المطالبة برفع قيمة بدل الوجبة الغذائية وتعديل مؤشرات صرف الحوافز والارباح عن العام الماضى وكذلك المتأخر من صرفها			قدمت نقابة الانتاج الحربى مذكرة لوزير الانتاج الحربى تطالب بسرعة صرف الارباح		
مايو ١٩٩٠	شركة النصر للدخان والسجاير	احتجاجاً على قرار الشركة بزيادة انتاجها دون أن يترتب على ذلك زيادة فى الحوافز المقررة للعاملين					
مايو ١٩٩٠	عمال البوتاجاز بمركز التوزيع بحلوان	احتجاجاً على قيمة العمولة التى حددها وزير البترول بعد زيادة اسعار الانابيب					
يونيو ١٩٩٠	عمال سجاد المحلة	المطالبة بزيادة بدل الوجبة الغذائية من ٣ الى ٦ جنيه ورفع المرتبات المجمدة من عام ٨٣ وصرف العلاوة المقررة عن عام ٨٨	٣٠٠٠ عامل		تقدمت اللجنة النقابية بالمصنع باستقالة جماعية احتجاجاً على عدم استجابة الادارة لمطالب العمال		انهى العمال اضرابهم بعد تلقى وعد محافظ الغربية بتنفيذ مطالبهم بعد ان التقى بوفد من العمال

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية .. ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
يوليو ١٩٩٠	عمال ميكانيكية ضبط النسيج بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج (امتناع عن صرف الحوافز)	احتجاجاً على تخفيض الحوافز		حاصرت قوات الأمن الشركة	توسطت النقابة العامة واللجنة النقابية بين العمال والادارة		تم الصرف فوراً وكاملا
اغسطس ١٩٩٠	عمال شركة البرارى للاستثمارات بالاسماعيلية	احتجاجاً على تأخر صرف مرتباتهم وعدم صرف منحة مايو لمدة عامين				قدم العمال فى البداية مذكرة بمطالبهم للادارة وحاولوا اكثر من مرة مقابلة رئيس الشركة ولكنه رفض	
اكتوبر ١٩٩٠	شركة الدلتا للغزل والنسيج	احتجاجاً على فساد تصرفات رئيس اللجنة النقابية مالياً وادارياً وانحيازه للادارة على حساب العمال			اعتصم اعضاء اللجنة النقابية داخل مبنى نقاباتهم بعد ان وقفت النقابة منهم موقفاً سلبيا فى نزاعهم المثار مع رئيس اللجنة		سحب الثقة من اللجنة
ديسمبر ١٩٩٠	عمال شركة الشرق الاوسط لاستصلاح الاراضى بالمنيب	احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم					
يناير ١٩٩١ يومين	شركة النصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	احتجاجاً على امتناع الادارة عن صرف حوافز انجاز الخطة للعمال بدعوى عدم انجاز المستهدف					

تابع الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٤ - ١٩٩١

تاريخ التحرك ومدته	الشركة أو المنشأة	الأسباب والمطالبات	عدد المشاركين	موقف الادارة والسلطة السياسية	موقف التنظيم النقابى أو الموقف منه	تطور التحرك الاحتجاجى	النتائج
١٢ يناير ١٩٩١	الشركة القومية للاسمنت بحلوان	احتجاجاً على قرار وزير الاسكان بتخفيض الارباح عن عام ١٩٩٠ بقرار من وزير الاسكان رغم انهم حققوا المستهدف من الخطة	٣٠٠٠ عامل	اختفت الادارة العليا اثناء الاضراب وتولى الأمن التفاوض مباشرة مع العمال	رفضت النقابة المذكرة الجماعية التى رفعها العمال للمطالبة بصرف الحافز المميز للعمال مما دفعهم لمهاجمتها فى الاضراب	قبل الاضراب بعدة شهور قام العمال بجمع توقيعاتهم على مذكرة جماعية للمطالبة بصرف الحافز المميز للعمال	تم الاستجابة لمطالب العمال
فبراير ١٩٩١ ٣ أيام	شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الاراضى	احتجاجاً على عدم صرف رواتب شهر يناير	٧٠٠ عامل	فشلت مباحث أمن الدولة فى فض الاعتصام			تم اجراء مفاوضات بين ادارة الشركة والعمال للوصول لتسوية
فبراير ١٩٩١	عمال الترسانة البحرية بالاسكندرية	احتجاجاً على امتناع الادارة عن صرف الجزء العينى من الوجبة الغذائية من عدة شهور ومماطلتها فى تحديد موعد صرف الارباح السنوية					استجابت الادارة لمطالب العمال
ابريل ١٩٩١	عمال مصنع غزل ميت غمر (امتناع عن صرف الرواتب)	احتجاجاً على موافقة الادارة والنقابة على زيادة اشتراكات صندوق الزمالة للضعف والاصرار على التكامل مع أحد شركات التأمين المشكوك فى علاقتها بالمسئولين بالشركة	٧٠٠٠ عامل	تدخلت قوات الأمن لفض الاضراب			
مايو ١٩٩١	سائقى الاجرة بالبحيرة (تهديد بالاضراب)	احتجاجاً على رفع اسعار البنزين والمطالبة برفع الاجرة		فشل رجال المرور فى البحيرة لاجبار السائقين على العمل			
يونيو ١٩٩١	عمال الشركة الامريكية للصياغة بالعاشر من رمضان	احتجاجاً على محاولة تصفيتها والاستغناء عن العمال	٢٠٠ عامل				

تعقيب عبدالمنعم الغزالى
على ورقة " الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ١٩٨٢-١٩٩١"

الورقة التى ألقتها الأستاذة هويدا عدلى - عن الحركة الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية ٨٢-١٩٩١ قد اعتذرت فى نهايتها وقبل إيرادها للجداول التى جدولت فيها الحركات الاحتجاجية حتى عشر سنوات بأن المشاكل التى واجهتها جعلت الإلمام بموضوع الحركة الاحتجاجية يأتى غير مكتمل، الأمر الذى جعلها تتشكك كثيرا فى إمكانية أن تواجه الحركة النقابية المصرية مشاكل المستقبل والمتغيرات العديدة فى المجالين الاقتصادى والسياسى وقد يأتى هذا التشكك لدى الباحثة من رؤيتها التاريخية لنشأه الطبقه العاملة - فهى كما ترى :- " ولادة الطبقة العاملة فى المدينة ولادة مشوهة من حيث استقلالها .. فعلى مراحل طويلة من حركتها لم تسلم من الهيمنة ومحاولة السيطرة عليها سواء من قبل الاستعمار أو البرجوازية المحلية أو سلطة الدولة التى أثرت فى تنظيماتها وقياداتها".

وهو قول يظلم الحركة النقابية العمالية فى مصر منذ نشأتها بداية هذا القرن ، فقد وجدت الحركة النقابية المصرية منذ أول صدام لها مع رأس المال مستقلة عن كل حزب وعن كل سلطة، وكان صدامها هذا من أجل المطالب هو مع الاستعمار الاجنبى لأن صدامها كان مع شركات مملوكة ملكية كاملة لأجانب ، ولم تكن أبدا ولادتها مشوهة وليس هذا هو مجال لشرح هذا حتى على نحو مختصر .

ولقد تأثرت الحركة الإضرابية العمالية طيلة التاريخ العمالى بوسائل القهر التى اتبعت معها سواء على أيدى السلطات البريطانية أو على أيدى القوى السياسية التى حكمت مصر بعد صدور دستور ١٩٢٣ وحل أول اتحاد لعمال مصر فى ١٩٢٤. ورغم كل وسائل القهر تلك فإن العمال قد تحدوا كل القوانين المانعة للإضرابات والمحرمة لها.

وقد حدث ذلك بعد استمرار نفس الوضع إثر ثورة ٢٣ يوليو. بل إنه رغم القمع الوحشى لحركة عمال كفر الدوار فى اغسطس لم تمنع العمال أن يواصلوا حركاتهم الاحتجاجية والإضرابية، ففى الفترة مثلا بين ١٩٥٢و ١٩٥٨ كان عدد المنازعات العمالية ٣٩٢٥٨ ، ٦١٨٤١ ، ٤٦٤١٥ ، ٣٢٠٥٧ ، ٣٥٨٣٦ ، ٣٧١٦٦. ومتوسط عدد النزاعات فى السنوات التالية ١٩٥٢ كان ٤٥٦٣٥. (المصدر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات بالقطر المصرى -١٩٥٨-١٩٥٩).

وسنجد كذلك أن الحركة الاضرابية فى مصر فى بداية الستينيات وأوائل السبعينيات سجلت تصاعدا. فمثلا عام ١٩٧١ كان عدد المشاركين ١١٤٢٥ ، وفى عام ١٩٧٥ كان عددهم ٤٠٥٢٧.

وتقول الباحثة بمناسبة الحديث عن الخصخصة - أن توازن القوى أصبح فى غير صالح الطبقة العاملة. والحقيقة

التى أوكد عليها أن توازن القوى من ناحية الحركة المطلبية لم يكن أبدا فى صالح الطبقة العاملة وذلك بسبب استمرار القوانين المحرمة للاضرابات والصادرة منذ بداية العشرينيات عن طريق السلطة البريطانية أوبعد ذلك عن طريق القوانين الصادرة من الحكومات المختلفة والتى استمر العمل بها حتى بعد ثورة ٢٣ يوليو وحيث غلظت العقوبة بحق العمال المشاركين فى إضرابات.

ورغم ذلك فالحركة الاحتجاجية لم تتوقف حتى يومنا هذا. ويمكن لأى متتبع عن قرب للحركة العمالية أن يتفاءل بأنها ستقف ليس فقط كطبقة محرومة من حقوق كثيرة بل وكطبقة وطنية لتحافظ على مكتسبات اكتسبتها ولتمنع - أوتحد من - أى قهر لها.

كذلك فإن الباحثة تربط بين التعددية والاستقلالية. وهى تتعاطف مع التعددية النقابية لا أدرى لماذا؟ إن عمال مصر ناضلوا طيلة تاريخهم ضد التعددية لأنها لا تجعلهم أصحاب قرار واحد لأنها تقسمهم شيعا واحزابا ، لأنها تضعف موقفهم فى مواجهة رأس المال الموحد القرار والإرادة فى اتحاداته وغرفه بل وفى السلطة. ووحدة الفعل والتنظيم النقابى لا ترفض التعددية داخله ، ولكنها ترفض أن تكون المعارك بين جماعات العمال المختلفة ، وليس بينها وهى متحدة مع رأس المال المتحد ... واستقلال الحركة العمالية النقابية لا يعنى فقط استقلاليتها عن السلطة وعن الإدارة الرأسمالية إنما استقلالها أيضا عن الأحزاب والجماعات السياسية ، دون تحريم لانتماء هذا الفريق أو ذاك من العمل لهذا الحزب أو ذاك. ولايعنى ذلك إبعاد النشاط النقابى العمالى عن العمل السياسى ، فالعمل السياسى هنا هو العمل الوطنى، وكل نشاط معاد للديكتاتورية أوعدوان على حقوق الإنسان أو دعوة عنصرية فاشية. وكل نشاط ضد القيادات البيروقراطية فى العمل النقابى هو نشاط سياسى.

ولى ملاحظات حول جدولة الحركات الاحتجاجية ويمكن الاكتفاء بإبداء الملاحظتين التاليتين:-

الملاحظة الأولى :-

حول إضراب عمال السكك الحديدية (والذى نظمته الرابطة وهى ليست تنظيما نقابيا) فإن الباحثة تركت خانة النتائج خالية تماما ، بينما أن حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ جاء بقاعدة هامة للإقرار بشرعية الإضراب. وهو يعتبر من أهم سلسلة أحكام القضاء التى انتصرت لحق العمال فى الإضراب منذ عام ١٩٣٩.

إن هذا الحكم قرر مشروعية الاضراب ، وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الاضراب - الذى صار حقا مشروعا من حيث المبدأ ولايجوز العصف به أو تحريمه على الاطلاق والا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته. وذلك لأننا عندما نتحدث عن المستقبل - فيجب أن نتحدث عن هذا الحكم باعتباره مكسبا للنضال العمالى تماما مثلما هو مكسب تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية .

الملاحظة الثانية :-

أن الباحثة عندما تتحدث عن إضراب عمال الحديد والصلب فى اغسطس ١٩٨٦ أهملت تماما أن تقول أن اللجنة النقابية لعمال الحديد والصلب كانت قد توصلت إلى اتفاق حول مطالب العاملين ، والتى كان بينها صدور قرارات من مجلس إدارة الشركة فى ١٩٧٩/٧/٣١ تلبية لمطالب عمالية وصلت قيمة تكلفتها إلى أكثر من ١٤ مليون جنيه لصالح العاملين. وهو ما أعلنته الشركة صباح ١٩٨٦/٨/١. وأن الإعلان عن الإضراب كان نتيجة صراع بين أعضاء مجلس الإدارة المنتجين وبين أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية وكما كانت مسألة جمع التوقيعات لسحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب مازعم أنه موقف العمال كان عملا ضارا لأن موقف الاتحاد العام لنقابات العمال كان التعاون الكامل مع النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية .....الخ.

الحركة النقابية العمالية فى مصر
(الاتحاد العام لنقابات عمال مصر)

سامية سعيد إمام
ماجستير العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

مقدمة

شهدت التنظيمات النقابية العمالية المصرية – شأنها فى هذا شأن كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى – مجموعة من التغيرات مع منتصف السبعينيات ، أى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تستهدف تحول المجتمع المصرى اقتصاديا للعمل وفقا لأليات السوق (العرض والطلب)، وسياسيا تعدد القوى السياسية وتوسيع نطاق المجتمع المدنى الذى يتكون بدوره من كافة القوى والهيئات والأحزاب والجماعات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والخيرية وتلك المهتمة بالمرأة والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولقد لعبت هذه القوى أدورا هامة من أجل التحول نحو التعددية التى تتيح لها ممارسة أنشطتها بشكل مستقل عن الدولة ، إلا أن الدولة حاولت الهيمنة على هذا المجتمع الأهلى بحيث لم تعرف ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة "الإدماجية المجتمعية" التى تنصرف إلى قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى تلقائيا وباستقلال عن الدولة وسلطتها ، وإنما ما عهدته مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر ما يعرف بـ "إدماجية الدولة" والتى تعنى تحكم الدولة فى إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية.

ويمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أحد هذه القوى باعتباره قمة التنظيم النقابى العمالى، وذلك طبقا للقوانين المنشئة والمعدلة لهيكله وآخرها القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ ، فطبقا للمادة رقم (١٧) من هذا القانون يتولى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر قيادة الحركة النقابية المصرية ويرسم سياستها العامة ويضع خططها وبرامجها المحققة لأهدافها داخليا وخارجيا.

وقد أنشئ الاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر عام ١٩٥٧ بعضوية بلغت عند تأسيسه ٢٤٢ر٥ ألف عضو من مجموع الأعضاء فى كل نقابات القطر المصرى والمقدر عددهم ٤٥٩ ألف عضوا، فى حين وصل عدد النقابات النشيطة آنذاك ٩٠٤ نقابة بمتوسط عضوية ٤٤٤، أى أن مجموع العضوية المنظمة بلغ ٤٠١ر٣٧٦ ، وهذا يعنى أنه عند تأسيس الاتحاد فى عام ١٩٥٧ كان خارج نطاق عضويته ١٥٨ر٨٩١ عضوا.

أما الآن ووفقا للاحصائيات المنشورة لمجلدات الاتحاد العام لنقابات العمال فقد وصل عدد أعضاء الاتحاد إلى ٣ر٣١٣ر٦٠٨ عضوا بعدد نقابات عامة تصل عام ١٩٩٣ إلى ٢٣ نقابة عامة ، فى حين وصل عدد اللجان النقابية إلى ١٦٤١ لجنة نقابية(١).

ويقوم الهيكل التنظيمى للاتحاد على أساس قاعدة من اللجان النقابية" على مستوى الجمهورية، تعلو "النقابات العامة" على نفس المستوى، ثم يأتى فى القمة قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال.

ويتضمن الهيكل التنظيمى للاتحاد مايلى:

أولا : اتحادات عمالية فرعية إقليمية تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات فى مختلف المجالات، كما تحاول الربط والتنسيق بين الحركة النقابية ونظام الحكم المحلى. وقد أصبح عدد تلك الاتحادات المحلية حتى عام ١٩٩١ (١٧) اتحادا محليا توزيعها كالتالى:

المحافظة	عدد النقابات العامة	عدد اللجان النقابية	حجم العضوية بالآلاف
١- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الاسكندرية	٢٢	١٦٧	٣٩٧ر٩
٢- الاتحاد المحلى لعمال محافظة البحيرة	١٣	٤٢	١١٨ر٩
٣- الاتحاد المحلى لعمال محافظة المنوفية	١٤	٢٧	٧٣ر٦
٤- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الغربية	١٦	٦٦	١٦٣
٥- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الدقهلية	١٧	١٠١	٨٩
٦- الاتحاد المحلى لعمال محافظة كفر الشيخ	١٣	٤٦	٤٩ر٥
٧- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الشرقية	١٧	٦٥	١١٤
٨- الاتحاد المحلى لعمال محافظة بور سعيد	١٣	٣٦	٤٠ر٣
٩- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الإسماعيلية	١٥	٣٨	٤٧ر٤
١٠- الاتحاد المحلى لعمال محافظة السويس	١٣	٢٧	٣٧ر٩
١١- الاتحاد المحلى لعمال محافظة القليوبية	١٩	٨٣	١٧٥ر٤
١٢- الاتحاد المحلى لعمال محافظة الجيزة	١٦	١١٢	٢٤٩ر٣
١٣- الاتحاد المحلى لعمال محافظة المنيا	١٣	٤٥	٦٧ر٧
١٤- الاتحاد المحلى لعمال محافظة أسيوط	١٦	٣٦	٩٠ر٨
١٥- الاتحاد المحلى لعمال محافظة سوهاج	١٣	٣٥	٧٧ر٣
١٦- الاتحاد المحلى لعمال محافظة قنا	١٧	٥٢	١٠٤ر٧
١٧- الاتحاد المحلى لعمال محافظة أسوان	١٧	٥٩	١١٦ر٧

ثانيا : يتضمن هيكل هذا التنظيم مؤسسة ثقافية عمالية تنقسم برامجها إلى عدة مستويات هي:

أ- مستوى قاعدى يقوم بتقديم برامج تثقيفية، ويتم تنفيذها بمعرفة مراكز الثقافة العمالية الـ ٥٤ الموزعة فى

كافة محافظات الجمهورية.

ب- مستوى تثقيفى يتم بمعرفة سبعة معاهد متخصصة هى :

- معهد الدراسات النقابية. - معهد الثقافة السكانية. - معهد التربية العمالية.
- معهد التأمينات الاجتماعية. - معهد العلاقات العمالية الدولية.
- معهد الصحة والسلامة المهنية. - معهد الإدارة العمالية.

ثالثاً: مؤسسة ثقافية عمالية متخصصة تعرف بالجامعة العمالية، تم إنشاؤها وفقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥ بهدف تخريج الكوادر المتخصصة والخبراء الذين تستفيد منهم الحركة النقابية فى مختلف المجالات .

وقد عقدت هذه الجامعة العديد من الاتفاقيات الدولية مع عدد من المنظمات الدولية فى هذا الشأن وهذه الاتفاقيات هى :

* اتفاقية مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة العمل الدولية.
* اتفاقية مع وكالة النعيمة الدانمركية (دانيدا) بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية.
* اتفاقية التمويل مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
* اتفاقية مؤسسة فريد رش إيبرت الألمانية.
* اتفاقية المركز الأفريقى - الأمريكى للعمل.
* الاتفاقية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفنى فى شأن محو الأمية فى مصر.
* اتفاقية النرويج للدراسة بالمراسلة فى مختلف مجالات الأمن الصناعى والسلامة الصحية والمهنية والنقابية الدولية المعاصرة(٢).

رابعاً : بنكا للعمال تم تأسيسه عام ١٩٨٣ وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى برأسمال قدره ٥ر٢ مليون جنيه، وساهم فى تأسيس هذا البنك مايلى:

* الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
* كل نقابات الاتحاد العام باستثناء نقابتين هما النقابة العامة للبترول والنقابة العامة للاتصالات.
* المؤسسة الثقافية العمالية. * المؤسسة الثقافية الاجتماعية.
* الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. * الهيئة العامة للتأمين والمعاشات. * بنك مصر.
* بالإضافة إلى ما طرح من أسهم للاكتتاب العام للعاملين فى الداخل والخارج.

وللبنك خمسة فروع باستثناء المركز الرئيسى.

ويساهم البنك فى العديد من المشروعات الاستثمارية ونذكر منها مايلى :

اسم الشركة	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١- الشركة السعودية للمعدات الطبية ماسكو	٤٠٠٠
٢- الشركة العربية للبصريات أوبتيكا.	١٣٥٠
٣- المؤسسة الثلاثية للتصنيع والتجارة والتسويق.	٦٧٠٠
٤- شركة طنطا للأقطان.	٣٠٠٠
٥- شركة الشرق الأوسط للكيماويات.	٧٠٠
٦- شركة جيت تو.	٥٠٠
٧- شركة سما العالمية.	١٠٠٠
٨- شركة وليد للأمن الغذائى	١٠٠٠

ويمتلك الاتحاد العام لنقابات العمال أوراقه الإعلامية مثل جريدة العمال ومجلة العمل، فضلا عن المجلات التى تصدرها النقابات العامة والنشرات التى تصدرها اللجان النقابية.

وخلال حقبة الستينيات نظم هذا الهيكل التنظيمى القانون رقم ٦٢ لعام ١٩٦٤(٣)، وعدل مع منتصف السبعينيات بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، ومع بداية الثمانينيات تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١ لعام ١٩٨١.

والسؤال الذى تطرحه هذه الدراسة هو:

إلى أى مدى يمثل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بتنظيمه الواسع الممتد جماعة ضاغطة من أجل تحقيق مصالح العمال فى مواجهة الحكومة؟

بمعنى آخر ما هو شكل العلاقة بين الاتحاد - كتنظيم مسئول عن رفع وتوصيل مطالب العمال إلى السلطة - وبين السلطة ؟ هل هى علاقة تعبر وتعكس أن ثمة استقلالية يتمتع بها الاتحاد فى مواجهة السلطة، أم أن الأخيرة تتبع سياسة مؤداها تلبية بعض المطالب العمالية والاحتواء الأمنى للحركة النقابية من ناحية، والضرب باليد الأخرى إذا ما اختل هذا الأمن وهذا التوازن؟

ولما كانت العلاقة بين النقابات العمالية والسلطة السياسية علاقة تأثير وتأثر فكان من الطبيعى أن يختلف دور وفاعلية تلك النقابات ممثلة فى اتحادها باختلاف دور وشكل السياسات التى يتبعها النظام السياسى السائد.

الاتحاد العام لنقابات العمال وحقبة الستينيات:

ارتبطت النخبة الحاكمة فى الستينيات برأس المال المحلى وحجمت دور رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، كما أنها تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية، الأمر الذى أحدث انفراجة فى شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتنظيم يقود الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد.

لقد شهدت حقبة الستينيات ومضات إصلاحية من أجل رعاية العمال ولاسيما بعد قرارات التمصير والقرارات الاشتراكية عام ١٩٦١.. إلا أن بروز ما عرف بالطبقة الجديدة آنذاك قد قاوم كل ما استحدثته تلك القرارات من أساليب المشاركة العملية فى العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية. وهذا يعنى أن التوجه الاستقلالى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لم يكن ليفلت من مقاومة الطبقة الجديدة من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية ثانية.

ويصف الدكتور لويس عوض الوضع إبان تلك الحقبة قائلا : "كان هناك شكل من أشكال العقد الاجتماعى بين الدولة الناصرية والشعب الذى يقوم على تأييد سياسات النظام والخضوع له دون مشاركة سياسية فعلية فى مقابل اشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات العريضة من المواطنين"(٤).

والجدير بالذكر أن محاولات عسكرة النظام خلال تلك الحقبة كان لها أبلغ الأثر على دور وفاعلية الاتحاد العام لنقابات العمال. مما دفع أحد النقابيين إلى القول بأنهم يريدون تجنيد العمال (٥). الأمر الذى خلق تطاحن وتضاربا بين التنظيم النقابى واتحاد العمال من ناحية، وتضاربا على المستوى القاعدى من ناحية ثانية إذ حدث تضارب بين اللجان النقابية ولجان العشرين بالاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.

وخلال الفترة من منتصف الستينيات تقريبا إلى منتصف السبعينيات يعتبر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ من أهم التشريعات العمالية الصادرة فى تلك الفترة والمنظمة للحركة النقابية العمالية، وبمقتضى هذا القانون:

أ- تركزت النقابات العامة فى ٢٧ نقابة عامة، بعد أن كان عددها ٧٥ نقابة عامة، وقصر هذا القانون تكوين النقابات العامة على عمال المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك فى إنتاج واحد وذلك تفاديا للتفتيت النقابى.

ب- منح هذا القانون اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية ولكن فى حدود الاختصاصات التى توكل إليها.

جـ- ألغى هذا القانون النقابات الفرعية على مستوى المحافظات وحلت محلها الاتحادات المحلية التى تشترك فيها جميع اللجان النقابية.

د- استوعب هذا القانون لأول مرة العاملين فى قطاعين هامين، عمال الزراعة والعاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات . إلا أن هذا القانون شأنه شأن ما سبقه من قوانين فيما يتعلق بتقييد حرية التصرف النقابى، إذ علقها فى أكثر من عشر حالات على موافقة وزير العمل والجهة الإدارية المختصة، كما جعل موافقة الاتحاد الاشتراكى العربى شرطا أساسيا على ترشيح أى عامل لأى مستوى نقابى، وأن تمنح شهادة الاتحاد الاشتراكى عند إجراء الانتخابات لأى مستوى نقابى. وهذا يعنى أن التنظيمات النقابية العمالية لم تكن لتستقل فى تلك المرحلة ولكنها كانت أدوات تابعة للنظام من خلال ربطها بأجهزته ومؤسساته وسلطاته، إلى الحد الذى تحولت فيه العديد من العناصر النقابية القائدة

لهذه الحركة إلى قيادات بيروقراطية(٦) طالما وقفت لسد الطريق أمام عناصر نقابية واعية لتنظيمها ، الأمر الذى أفقد هذا التنظيم قدرته على تنظيم ذاته من داخله من ناحية وتنظيم العمالة غير المنظمة من ناحية ثانية . فمن مجموع العاملين فى مصر الذى يصل إلى حوالى سبعة ملايين ونصف عام ١٩٧٢(٧) ، لم يصل عدد العمال المنظمين طيلة هذه الفترة إلا إلى مايقرب من مليون ونصف مليون، وبهذا تحول التنظيم النقابى - على حد وصف أحد البارزين فى تاريخ الحركة النقابية المصرية - إلى مجرد تنظيم ورقى إذ كانت النقابات مجرد نقابات دفترية.

الاتحاد العام لنقابات العمال والتطورات الاقتصادية منذ سياسة الانفتاح الاقتصادى

مع منتصف السبعينيات تبنت النخبة الحاكمة سياسة اقتصادية تهدف اتباع آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وجلب تكنولوجيا جديدة ملائمة. إلا أن هذا الوجه الاقتصادى لتلك السياسة كان يفترض له وجه آخر سياسى يبغى التعددية السياسية وتنشيط الجماعات والمنظمات الشعبية ونشر الديمقراطية داخل مؤسسات النظام السياسى بهدف توسيع قاعدة المجتمع المدنى.

وقد أيد اتحاد العمال تلك السياسة بشرط أن يكون الانفتاح إنتاجيا وليس استهلاكيا ، وأن يوفر فرص عمل جديدة للمصريين، إلا أنه ما لبثت تطبيقات هذه السياسة تفرز مواقف وسياسات سلبية من شأنها الإضرار بمصالح ومكتسبات العمال التى سبق وأن اكتسبوها ، الأمر الذى دفع اتحاد العمال لانتقاد تلك السياسات.

ويمكن اعتبار مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد العام خلال الفترة ٢٨-٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ علامة من العلامات البارزة فى مسيرة الاتحاد العام لنقابات العمال.

وقد تضمنت الوثائق التى قدمت للمؤتمر مايلى:

أ- مذكرة من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى تطوير القطاع العام.

ب- دراسة الإمكانيات المتاحة للقطاعين العام والخاص.

جـ- بحث حول قضية تطوير القطاع العام.

د- ورقة عمل حول تطوير القطاع العام.

وعندما طرح مشروع تطوير القطاع العام على أساس فكرة الشركات القابضة قدم الاتحاد مذكرة حددت إيجابيات وسلبيات المشروع، إذ اعترض الاتحاد على فكرة الشركات القابضة كما طرحتها الحكومة.

وقد تناولت المذكرة مايلى :

أ- إن إنشاء الشركات القابضة بالشكل الذى تطرحه الحكومة سيعوق تطوير القطاع العام، من حيث أن وجودها كحلقة وصل بين القطاع العام وبنك الاستثمار القومى سيزيد من مراحل العمل ويؤدى إلى الازدواجية فى الرقابة .

ب- إن المشروع سيخفض عدد ممثلى العمال فى الجمعية العمومية للشركة من ٢ ممثل إلى ممثل واحد للاتحاد العا لنقابات العمال.

وفى نوفمبر ١٩٨٩ أصدر مجلس إدارة الاتحاد العام قرارا بتشكيل لجنة لتحديد وإعلان رؤية عمال مصر حول إصلاح ودعم وتطوير القطاع العام(٨) .

بانتهاء حقبة السبعينيات شهد الاقتصاد المصرى اندماجا لوحدات وأجهزة القطاع العام فى المشاركة مع كاف أشكال رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . وبهذا الاندماج ضاعت الحدود الفاصلة بين المال العام والما الخاص وتعددت التشريعات والقوانين واللوائح التى تنظم العاملين فى القطاع العام وفى القطاع الخاص . وذلك فو القطاع المشترك الذى أخذ فى معظمه صورة الشركات متعددة الجنسيات التى تضم رأس مال محلى عام + رأس ما محلى خاص + رأس مال عربى + رأس مال أجنبى.

وانتشرت نتيجة لاتساع عمليات المشاركة هذه الشركات متعددة الجنسية. لهذا شركة كلورايد ايجيبت التى كان أنقاض الشركة العامة للبطاريات (شركة قطاع عام). فبالرغم من نجاح الشركة (المصرية) فى تغذية السوق المصر والعربية بهذا المنتج،وبالرغم من احتجاج العديد من العناصر النقابية والعمالية على الدمج ، إلا أن هذا قد تم بالفع فى إطار سياسات الدمج التى يتبناها النظام الحاكم بحجة أن هذه شركات خاسرة(٩). وقد نتج عن عملية الدمج هذ استبعاد ١٧٥٠ عامل من العاملين بالشركة المصرية، على أن تتحمل الشركة الجديدة ٤٢٦ عامل فقط لمدة عام وا ثم يتم الاستغناء عنهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع جينرال موتورز مصر التى قامت على أساس خطوط إنتاج شر النصر لصناعة السيارات ، وبذلك تم ضرب صناعة السيارات فى مصر بعد أن حققت الشركة المصرية نجاحا فى ه المجال(١٠).

وتتكرر الأمثلة فى مجال صناعة الغزل والنسيج، وإطارات السيارات والزجاج والشركات الغذائية وغيرها م الأنشطة التى كانت تمارس نشاطا إنتاجيا بالفعل. وبالرغم من اعتراض واحتجاج النقابات العامة لهذه الأنشطة ع عمليات الدمج هذه ، واعتراض العمال فى مواقع انتاجهم على هذه السياسة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذ وسياسة دمج الشركات الإنتاجية مازالت مستمرة.

وقد طالبت النقابة العامة لعمال التجارة بضرورة إعادة النظر فى المشروع المعد لإدماج شركات تصدير وح الأقطان الستة لتكوين ثلاثة شركات فقط، و طرح المشروع على الجهات المعنية به من مجالس إدارة الشركات وه القطاع العام لشئون القطن واتحاد مصدرى الأقطان وأجهزة المتابعة والرقابة المالية والقانونية والقيادات العما والنقابية. ويرى النقابيون أن سياسة الإدماج التى تتجه الدولة للأخذ بها سوف تؤدى إلى مزيد من المشاكل الإدا والاقتصادية فضلا عن الإحباطات التى أصابت العاملين بهذا القطاع. وفى النداء الذى توجهه القيادات النقا للمسئولين ، ترجو فيه سرعة إصدار القرارات اللازمة لشغل الوظائف القيادية والإدارية لشركات الأقطان.

وبهذا تستهدف السياسات الحكومية القائمة على تشجيع رأس المال الخاص، وتحجيم دور القطاع العام نشا

وعمالة – تحجيم العمالة فى القطاع العام باستخدام عدة أساليب:

القطاع العام باعتباره يمثل ٤٠٪ من القوى العاملة المصرية يمثل بؤرة عمالية هامة، وتجمع ثرى للقيادات النقابية العمالية وخاصة فى مواقع وأنشطة معينة إنتاجية. ومن هنا يمكن تحجيم تلك البؤرة العمالية وتحجيم قياداتها العمالية النشطة عن طريق الشركة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى (١١). وإغداق امتيازات وضمانات مالية تفوق ما يحصلون عليه فى مواقعهم الإنتاجية الأولى، وبهذا يتم تخليق شريحة عمالية جديدة يطلق عليها (ارستقراطية العمال)، والتى تكون همزة وصل بين الشركات الاستثمارية الجديدة والسلطة. ويمكن القول إنه فى الآونة الأخيرة تمكنت وزارة الصناعة من فك قبضتها تدريجيا على مشروعات القطاع العام والهيئات القابضة، وبذلك أصبحت الشركات مسئولة عن وضع نظم أجورها وحوافزها.

والأكثر من هذا فقد قام وزير الصناعة بتقديم كافة وسائل الدعم والتشجيع للمشروعات العامة للتقليل من حجم قوة العمل بها، من خلال عدم الإحلال محل العمالة التى تركت العمل والاقتصار على تعيين العمالة الماهرة النادرة، وإعادة تدريب العمالة المستخدمة.

وتكمن خطورة تلك التحولات والتطورات على الحركة العمالية والنقابية فى كم الامتيازات المالية والترفيع المهنى المفاجئ للكثير من العمال فى مواقعهم الإنتاجية الجديدة (فى ظل الشركات الاستثمارية)، الأمر الذى يخلق فيما بينهم نوعا من التمايز المهنى والاجتماعى ولاسيما بينهم وبين زملائهم فى مواقع إنتاجهم القديمة المماثلة، الأمر الذى يخلق لديهم أيضا نوعا من التطلعات والآمال فى بداية الأمر، رغم احتمال أن تتحطم تلك الآمال وتضيع الامتيازات بمجرد أن تقوم تلك الشركات بتصفية نشاطها أو تحويل نشاطها إلى نشاط آخر يستلزم تشغيل عمالة جديدة فى نشاط جديد.

والمحقق يجد أن معظم هذه الشركات بعد أن تنجح فى تحويل أرباحها للخارج تقوم بتصفية نشاطها من خلال طريقتين:

أ- إما أن تصفى الشركة نشاطها تصفية نهائية للنشاط والعمال و إما أن تقوم بعمليات فصل جماعى تعسفى لبعض العاملين بها، وخاصة بعد أن يكونوا قد تدرجوا فى أعمالهم بما يحقق لهم أجورا ومرتبات عالية وترفض عودتهم مرة ثانية. ومن ثم لا يصبح أمام تلك العمالة سوى البحث عن مكان آخر أو نشاط آخر أو الانضمام إلى البطالة.

ب- تصفية استرجاعية حيث تستمر الشركة فى نشاطها ثم تقوم بعملية فصل جماعى تعسفى لبعض العاملين، وتقوم بإرجاعهم للعمل مقابل تخفيض أجورهم بشكل كبير، وعلى العمال إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا، وغالبا ما يقبل العمال الرجوع بأجور منخفضة.

واللافت للنظر أن هذه الشركات تنجح فى خلق تمايزات واضحة بين العمال كما تنجح فى تحويل عدد كبير من

العمال بإخراجهم من نطاق صفوف العمال إلى أصحاب المال، وفى هذه الحالة عند ما يجمع العامل بين صفته وصاحب عمل لا يجوز له التمتع بالصفة النقابية ولا الانضمام إلى التنظيم النقابى، وبهذا تنكمش القاعدة ال العمالية من خلال هذا التسريب.

موقف الاتحاد العام لنقابات العمال من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

مع تصاعد الدعوة إلى دعم وتطوير القطاع العام وضعت الحكومة مشروع قانون جديد يدعم تطوير هذا ال وكان من الطبيعى أن يبادر الاتحاد العام لنقابات العمال لدراسة هذا المشروع، بل قام بإعداد مشروع قانون متكامل وتقديمه إلى السلطات المختصة.

وصدر قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وقد تناول شقا كبيرا من المقترحات التى تقدم بها الاتح مشروع القانون الذى قام بإعداده.

وقد تضمنت المذكرات التى رفعها الاتحاد العام إلى الحكومة بشأن موقفه من تطوير القطاع العام ومن قانون الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تأييدا وتضامنا شريطة أن يكون القانون الجديد متمشيا مع طبيعة الت ومقتضيات الظروف، بحيث يتم تحرير شركات القطاع العام فعلا من تدخلات الشركات القابضة مع تحميل إدارة كل شركة تابعة بالمسئولية المناسبة، حيث منحها القانون الجديد حرية الحركة وحرية إصدار القرار، وم مجلس الإدارة فى نهاية كل عام.

إلا أن الواقع العملى قد شهد عددا من المعوقات التى تحول دون تطبيق بعض هذه السياسات الهامة. إذ الاتحاد قد تلقى العديد من المذكرات من النقابات العامة التى تشكو فيها تجاهل مجالس إدارة الشركات ا -وعلى الأخص فى قطاع الشركات الاستهلاكية فى قطاع التجارة- لروح القانون . إذ عمدت تلك الشركات ا إلى سلب الشركات التابعة لها للاختصاصات والصلاحيات التى كفلها القانون للشركات التابعة فى تسيير واتخاذ قراراتها وحريتها، بل وصل الأمر إلى تدخل الشركات القابضة فى العمل اليومى للشركات التابعة بعض القرارات وخاصة فيما يتعلق بأجور العاملين وحقوقهم وحوافزهم رغم أن ذلك من صميم اختصاصات التابعة.

وقد فوجئ الاتحاد العام لنقابات العمال فى الآونة الأخيرة باللجوء إلى أسلوب الحل والتصفية كأسلوب لا من المسئوليات، دون النظر إلى مدى تأثير هذا الأسلوب على اقتصاديات القطاع العام ذاته ومدى تأثير استقرار العاملين وأسرهم. ومن ذلك أن:

أصدر مجلس إدارة الشركة القابضة للقطن توصية بحل إحدى الشركات العريقة فى مجال القطن وهى الشرقية للأقطان، وكذلك ما حدث بشأن شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية والتى أصدر مجلس إدارة

القابضة للتجارة الدولية توصية بحلها.

وكان صدور مثل هذه القرارات والتوصيات يشكل مفاجأة للاتحاد العام، حيث لم يستطلع رأى التنظيم النقابى قبل صدورها أو فيما سيترتب عليها من آثار سلبية على العاملين فى هاتين الشركتين وهم يتجاوزون ألفى عامل.

وإزاء هذه المواقف ناقشت القيادات النقابية فى ندوتها التى عقدت بمقر الجامعة العمالية خلال الفترة ٢٩-١٩٩١/٨/٣١ الآثار المترتبة على تطبيق قانون الأعمال العام وأوصت بالآتى:

١- حفاظا على المكتسبات والحقوق العمالية المقررة بمقتضى القوانين الحالية، ومراعاة لأحكام مستويات العمل الدولية والعربية تؤكد الندوة على أن تمارس المنظمات النقابية العمالية المشاركة فى إبداء الرأى فى التشريعات التى تمس الطبقة العاملة.

٢- إتاحة الوقت الكافى لتطبيق وسائل ومناهج الإصلاح التى أتى بها القانون الجديد.

٣- تقويم أصول الشركات على أسس فنية ومالية وإدارية سليمة.

٤- وضع ضوابط اختيار قيادات قطاع الأعمال العام.

٥- اشتراك الاتحاد فى اللجان الخاصة بقطاع الأعمال، وهو ما نص عليه قانون النقابات العمالية صراحة فى المادة السابعة عشرة منه، ولذا فإن الحركة النقابية ترى وجوب مشاركتها فى كافة اللجان التى تشكلها الحكومة لدراسة المشكلات الهامة والحيوية لهذا القطاع.

٦- إنشاء صندوق تعويضات لتعويض العاملين الذين سوف يضارون من جراء سياسات الحل والدمج الجديدة.(١٢).

موقف السلطة من الاعتراف بالوجود النقابى والإضراب

بالرغم من أن القانون يعطى العامل الذى يعمل فى منشأة تخضع لقانون الاستثمار الخاص الحق فى تشكيل نقابى، إلا أن الشركات لا تعترف من الناحية العملية بهذا الحق ولذا كثيرا ما يتم لجوء العمال إلى تحكيم القضاء بحثا عن هذا الحق.

ومع حركات الإضراب العمالية الواسعة التى حدثت، سواء فى المواقع العمالية خارج الحركة النقابية أو بتأييد من القيادات النقابية، لم يكن أمام العمال (فى القطاع العام) غير القيام بذلك. فقد تحرك عمال شركة الحرير الصناعى (إسكو) بشبرا الخيمة (١٧ ألف عامل) بإضراب واسع ثم تلاه إضراب عمال شركة غزل المحلة (١٤٠ ألف عامل) ثم إضراب سائقى قطارات السكك الحديدية. وقد تضمن حكم البراءة فى قضية سائقى قطارات السكك الحديدية الصادر فى ١٩٨٧/٤/١٦ مايلى:(١٣).

*والمحكمة وقد استقر فى وجدانها أن ذلك الإضراب ما كان يحدث من تلك الفئة من العمال - وقد كانت مثالا للالتزام والتضحية - إلا عندما أحست بالفرقة فى المعاملة والمعاناة الحقيقية للحصول على ضروريات الحياة، لتهيب

بالدولة العمل على سرعة رفع المعاناة عن كاهل فئات الشعب المختلفة حتى لا يستفحل الداء ويعز الدواء".

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد صدقت على الاتفاقيات التالية فيما يتعلق بحق الإضراب والمفاوضة الجماعية:

أولا : الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى.

ثانيا : الاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاصة بالحرية النقابية الجماعية.

ثالثا: الاتفاقية العربية رقم ٨ لعام ١٩٨٧ بشأن الحريات والحقوق النقابية.

رابعا : الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦ وقد وقعت عليها مصر عام ١٩٦٧ وصدقت عليها فى ديسمبر ١٩٨١(١٤).

بالرغم من التوقيع على تلك الاتفاقيات إلا أن السلطة تقيد استخدام هذا الحق بالنسبة للقطاعين العام والخاص. فلا زال سلاح الإضراب والمفاوضة الجماعية من الأدوات المقيد استخدامها من قبل العمال فى تحقيق مصالحهم.

وفى ظل سياسة الدمج والإحلال التى تتبعها الحكومة الآن لتشكيل شركات قطاع الأعمال العام سوف يتم تسريح كم كبير من العمالة المدربة التى اكتسبت خبرات طيلة عملها بهذه الشركات، أما على مستوى القطاع الخاص فكثيرا ما يتم حالات فصل جماعية.

وفى مثل هذه الحالات وخاصة فى حالة الفصل التعسفى يتم اللجوء إلى القضاء من خلال مكاتب العمل المحلية والاتحاد العام لنقابات العمال بعد تشكيل ما يعرف باللجنة الثلاثية التى تبحث طلب فصل العامل. وتتشكل اللجنة من :

١- مدير مديرية القوى العاملة أو من ينيبه رئيسا

٢- ممثل للعمال تختاره المنطقة النقابية عضوا

٣- صاحب العمل أو من يمثله.

وهذه اللجنة تسمع أقوال العامل وأوجه دفاعه، ولها أيضا الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة المستندات والأوراق والبيانات والسجلات. وإذا تساوت الآراء عند الحكم كانت العبرة بالرأى الذى فى جانبه رئيس اللجنة .

وبهذا تكون اللجنة الثلاثية لجنة تستهدف التحكيم للعرض على القضاء. إلا أن القضاء هنا ليست له سلطة إرجاع العامل إلى عمله الذى فصل منه فى حالة رفض صاحب العمل، ولكن فى ذات الوقت له سلطة المطالبة بتعويض مادى وغالبا ما يكون تعويضا تقديريا لا يرهق صاحب العمل.

ويلاحظ فى علاقة العمال بشركات ومؤسسات القطاع الخاص مايلى:

أ- أن علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل غالبا ما تقوم على عقود مؤقتة، وهذه العقود قد تكون قابلة

للتجديد فى حالة رغبة صاحب العمل وفى حالة عدم رغبته تصبح مدة العمل منتهية، وبهذا لا يحق للعامل الدخول فى عداد المفصولين ولا يحق له التقاضى أمام القضاء من خلال تشكيل اللجنة الثلاثية. أى بانتهاء مدة العقد تنتهى كافة الضمانات التى يتحصل عليها العامل دون مقاضاة صاحب العمل.

ب- غالبا ما يتم التنازل من قبل العامل لصاحب العمل بقبول ضمانات وامتيازات أقل مقابل استمرار العامل فى عمله.

وفى ضوء ما يحدث تصبح العلاقة مفتوحة بين العامل وصاحب العمل، ولما كان صاحب العمل لا ضمان له إلا الربح فيتم التعامل مع العمالة التى تحقق له هذا الهدف دون أخذ فى الاعتبار العوامل الأخرى.

وسواء فى القطاع العام المستنزف أو فى القطاع الخاص أو فى المشترك نجد أن هناك قيودا أصبحت مفروضة فى شكل جديد على حقوق العمال فى استخدام سلاح الإضراب أومبدأ المفاوضة الجماعية. كما أن عدم الاعتراف بالتنظيمات النقابية العمالية يفقد الحركة النقابية فعاليتها، لأنه يقوم على اقتطاع شق كبير من العمالة المصرية (٦٠٪ من حجم القوى العاملة) ومنعها من حق التنظيم النقابى أى منعها من أن تعبر عن نفسها من خلال تنظيم رسمى.

ونقدم مثالا لعامل (من واقع وثائق اللجان الثلاثية للبحث فى فصل عمال الشركات الاستثمارية) كان يعمل بشركة "ماكديرموت" وهى شركة متعددة الجنسية قامت بفصل حوالى ٥٤٢ عاملا وكان العامل منهم يتقاضى ما يقرب من ألفى جنيه شهريا. وبسؤال العامل (فى مقر الاتحاد العام لنقابات العمال) عن رأيه هل يفضل الرجوع ولو بنصف الأجر الشهرى أبدى هذا العامل موافقته الفورية بشرط أن يوافق صاحب العمل وله أن يتنازل عن مطالبه.

وكذلك شركة إيتكو وهى شركة مساهمة مصرية متعددة الجنسية قامت بتصفية ٩٢٠ عاملا تمهيدا لبيعها لأحد رجال الأعمال السعوديين. وفى كل هذه الحالات لم يتمكن الاتحاد العام للعمال من عمل شىء مؤثر.

إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليس تنظيما مستقلا عن السلطة فى ممارسة مهامه وإنما هو تنظيم مفروض عليه الوصاية بكافة أشكالها. وتتخذ هذه الوصاية والتبعية أبعادا كثيرة نذكر منها:

أولا: التبعية السياسية:

- الجمع بين وزارة القوى العاملة ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال فى مصر حيث أصبح عرفا سياسيا ولمدة طويلة أن يجمع وزير القوى العاملة بين وزارته ورئاسة الاتحاد العام لنقابات العمال. وقد بدأ هذا التقليد مع بداية السبعينيات . وقد تولى رئاسة الاتحاد منذ نشأته حتى الآن الآتى أسماؤهم(١٥):

الإسم	المدة	المصدر النقابى
أنور سلامة	٥٧-١٩٦٢	نقابة البترول
أحمد فهيم	٦٢-١٩٦٩	نقابة الغزل والنسيج
عبد اللطيف بلطية	٦٩-١٩٧١	نقابة التأمينات
صلاح غريب	٧١-١٩٧٦	نقابة عمال الزراعة
سعد محمد أحمد	٧٦-١٩٨٦	نقابة الغزل والنسيج
أحمد العماوى	٨٧-١٩٩١	نقابة الصناعات الكيماوية
السيد راشد	٩١-١٩٩٣	نقابة الغزل والنسيج

وبالرغم من أن عام ١٩٨٧ شهد انفصالا بين منصب وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد نقابات العمال، إلا أن هذا الفصل لم يلغ الارتباط الوثيق بينهما بل والوصاية المفروضة من وزارة القوى العاملة على فاعلية هذا التنظيم.

- تم نقل اختصاصات الحركة العمالية إلى وزارات وأجهزة إدارية أخرى مثل وزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية. فمنذ عام ١٩٦٢ أعطى القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ لوزارة العمل الحق فى بحث اقتراح السياسة العمالية مثل توفير فرص العمل التى تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة وتنسيق السياسة العمالية داخل النقابات العمالية. وحتى الآن تمارس وزارة العمل الكثير من اختصاصات التنظيم النقابى نفسه، فمن ضمن الاختصاصات طبقا للقرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ دراسة واتخاذ الوسائل المؤدية لتنسيق وتنفيذ السياسة العامة بالنسبة للروابط العمالية.
- تضم وزارة العمل إدارات تختص بموضوعات من صميم الحركة العمالية مثل إدارات النقابات والثقافة العمالية والتفتيش المالى والعمالى والفصل فى القضايا العمالية والتشريع النقابى (١٦).
- هناك بعض القوانين والتشريعات التى تعطى وزير الشئون الاجتماعية ووزير العمل الحق فى الالتجاء إلى القضاء لطلب حل النقابة العامة دون وجود ضمانات واضحة لاستغلال هذا الحق.
- لا يجوز للاتحاد العام لنقابات العمل التصرف فى أموال النقابة المنحلة إلا بإذن من وزير القوى العاملة.
- لا يجوز للنقابات توظيف أموالها فى أعمال تجارية أو صناعية أو اقتناء أوراق مالية إلا بموافقة وزير القوى العاملة.
- لوزير القوى العاملة أن يحدد عدد النقابات العامة وله أن يدمج بعضها فى البعض الآخر أو ينشئ نقابات جديدة.

هذا حتى صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الذى خول وزير العمل مع الاتحاد العام الاشتراك فى تحديد هذا، أما القانون رقم ١ لعام ١٩٨١ فقد ألغى هذا التقليد واكتفى بدور الاتحاد العام للنقابات فقط.

- فيما يتعلق ببعض إجراءات اجتماع الجمعيات العمومية لنقابات العمال واتحاداتها كانت القوانين السابقة على القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ تقضى بضرورة إخطار مدير مكتب العمل الواقع فى دائرة اختصاصه مقر الاجتماع ، أما القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ فقد ألغى هذا.
- القوانين العمالية تخول وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجالس إدارات التنظيمات النقابية، وكذلك فإن قواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية فى الجمعيات العمومية للنقابات العامة وتمثيل النقابات العامة فى الاتحاد العام تصدر بقرار من وزير العمل يحدد أوضاع وشروط التمثيل.
- تشكيل الاتحادات المحلية يتم بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير العمل.

وقد وجهت منظمة العمل الدولية أكثر من مرة العديد من الانتقادات إلى الحكومة المصرية نتيجة السماح لوزارة العمل بالتدخل السافر فى شئون المنظمات النقابية، الأمر الذى يعد انتهاكا لأحكام الاتفاقية رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالحرية النقابية، والتى صدقت عليها مصر عام ١٩٥٧(١٧).

ثانيا : تبعية مالية

يقصد بالتبعية المالية أن موارد الاتحاد المالية غالبا ما تكون من خارج الاتحاد ذاته فى شكل مساعدات ومعونات من أسهم بنك العمال وغيرها من الموارد التى تعتبر وقتية وغير أصلية.

أما المورد الأساسى الأصيل للاتحاد فهو اشتراكات العمال الأعضاء فيه، ولما كان الاتحاد لا يمثل إلا ٢٥٪ فقط من مجموع العمالة المنظمة فى مصر، فإن ضآلة هذه النسبة تعكس ضآلة حجم الاشتراكات العمالية، والشق الأكبر هو عمالة القطاع الخاص وأغلبها لا يتمتع بالعضوية النقابية ، ويكفى أن نذكر من واقع الميزانية العامة للاتحاد العام ١٩٩٠/٨٩ أن جملة الإيرادات ٢٠٥٦ ألف جنيه، أهم بنودها ما يلى(١٨):

	بالألف جنيه
- اشتراكات العمال	٩٦٤
- إعانات	٥٠
- عائد أسهم بنك العمال	٤٢١
- فرق سعر العملة	٢٣٨
- مساهمة منظمة العمل الدولية فى مؤتمر البيئة	٨١

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ كان يقصر سلطة الرقابة المالية على وزارة القوى العاملة والتدريب فقط، إلا أن التشريعات العمالية التالية خولت الاتحاد العام لنقابات العمال الحق فى هذا الإشراف، وقد ألزمت المادة ٤٠ (١٩) من اللائحة المالية المنظمة للاتحاد بموافاة المستوى الأعلى ووزارة القوى العاملة بنسخة من الحسابات الختامية مرفقا بها تقرير شامل من المحاسب القانونى وذلك خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية.

ثالثا : تبعية تنظيمية

نجد أن للاتحاد ممثلين فى الهيئات القومية والمجالس العليا والمحلية واللجان الاستشارية حيث تم اختيار ممثليه فى(٢٠):

١- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية.
٢- الهيئة القومية للتأمين الصحى .
٣- المجلس الأعلى للشباب والرياضة.
٤- المجلس الاستشارى الأعلى للتدريب .
٥- المجلس الأعلى لتعليم الكبار.
٦- المجلس القومى لدراسات الأمن الصناعى.
٧- المجلس الاستشارى الأعلى للأمن الصناعى.
٨- اللجنة المشتركة لتخطيط القوى العاملة.
٩- اللجنة العليا لحوافز العمل والإنتاج.
١٠- اللجنة العليا للإشراف على المسابقات.
١١- لجنة تطوير وتنشيط الثقافة الصحية.
١٢- اللجنة القومية للتبرع بالدم.
١٣- لجنة تكريم قدامى النقابيين.

ويعكس كل ماتقدم أن اتحاد نقابات عمال مصر جهاز أخطبوطى ينتشر ويتغلغل فى كافة أجهزة الدولة الرسمية فى مقابل تغلغل وتبعية للسلطة، الأمر الذى يزيد من درجة تبعيته للنظام الحاكم ويقلل من قدرته الحركية الحية للدفاع عن مصالح العمال.

وتظهر هذه التبعية بشكل واضح عند إجراء الانتخابات وتصعيد القيادات النقابية ، وهنا تبدو ملامح التدخل الواضحة، حيث يقوم وزير القوى العاملة، بتحديد مواعيد وأماكن الانتخاب كما تتدخل السلطة ببعض الأجهزة القضائية (حق المدعى العام الاشتراكى فى الاعتراض على المرشحين للانتخابات النقابية)، ويكون الغرض من هذا التدخل عمل الآتى :

أ- منع عناصر وقيادات عمالية نشطة من الوصول لمناصب قيادية فى الاتحاد. يحرم الحركة العمالية من بعض العناصر التى يمكن أن تخدم الحركة . ولعل هذا يفسر لنا لماذا ظهرت قنوات فاعلية للحركة العمالية المصرية خارج

نطاق الحركة النقابية، فمعظم الإضرابات التى شهدتها المواقع الإنتاجية ابتداء من عام ١٩٨٦ كانت إضرابات عمالية بعيدة عن التشكيل النقابى. كما يعكس هذا السلوك أيضا انفصالا للحركة النقابية عن الحركة العمالية نتيجة لاحتواء السلطة للعناصر المشكلة لتلك التنظيمات النقابية فى مواجهة العمال أنفسهم.

ب- التدخل لمنع تصعيد عناصر عمالية داخل الاتحاد من أن تحتل مواقع عامة ومؤثرة فى صنع القرار داخل هيكل الاتحاد، لضمان تبعيته وبهذا يتم تصعيد العناصر المرغوب فيها من قبل السلطة.

جـ- تصعيد عناصر نقابية عمالية لكى يتم احتواؤها من قبل السلطة لتكون بمثابة أداة للنظام داخل الاتحاد.

حيث يتبع نظام لتحقيق هذا يعرف بسياسة الإحالة إلى أعلى أو الترفيع المفاجئ لبعض العناصر النقابية المرغوب فيها، الأمر الذى يخلق لديها نوعا من التغير الاجتماعى والمهنى يساعدها على الانفصال عن باقى أعضاء التنظيم وتوظيف مكانها الرسمى لخدمة أهداف ومصالح شخصية.

وينتهى الأمر بحدوث أنواع عديدة من الانفصال والانشقاق داخل هذا الهيكل التنظيمى يفقده القدرة على التماسك والتوازن فى القيام بدوره لحماية مصالح العمال. ويحدث هذا النوع من التدخل انفصالا بين القيادات النقابية بعضها البعض، وانفصالا بين النقابات العامة ذاتها، وإضعافا لكيان الاتحاد فى مجموعه.

ونخلص من كل ما تقدم إلى النتائج الآتية:

* إن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كيان مؤسسى وتنظيمى يتبع الدولة، وتتعمق تبعيته من خلال آليات عديدة سياسية ومالية وتنظيمية وآليات فرعية أخرى تضمن من خلالها مزيدا من تبعية هذا الاتحاد لها.

* إن هذا الاتحاد يشهد انفصالا على جميع مستوياته التنظيمية والحركية داخليا فيما بين أعضائه وتنظيماته الداخلية، وخارجيا فيما بينه وبين فروعه المحلية بالمحافظات. الأمر الذى يزيد من إضعاف هذا الاتحاد ويجعله غير قادر على أن يلعب دورا فعالا فى داخله وخارجه وفى علاقته بالسلطة، ولا سيما أنه لا يضم إلا ٤/١ القوى العاملة فى مصر.

* إن الأجهزة التى ينشئها الاتحاد بهدف نشر الثقافة العمالية والنقابية كثيرا ما تزيد من تبعية هذا الاتحاد لجهات أجنبية، فالجامعة العمالية التى تعتبر أحد أكبر المؤسسات الثقافية العمالية تتقبل مساعدات من مؤسسة ألمانية وأخرى أمريكية.

* أدى اندماج الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكثير من قياداته النقابية والعمالية (كمؤسسة وكأفراد) فى جهاز ا[illegible]ى خلق شريحة توصف بأنها "أرستقراطية العمال" التى تعتبر همزة وصل بين النظام وبين القاعدة الواسعة للعمال وقياداتها النقابية. الأمر الذى ساعد على خلق حركة عمالية تلقائية منفصلة عن الحركة النقابية.

* إن تبنى مطالب العمال يتأتى من خلال رؤية النظام لتلك المطالب وليس من خلال رؤية العناصر النقابية والعمالية النشطة لتلك المطالب، الأمر الذى يضطر كثيرا من العمال للقيام بالإضراب واللجوء إلى القضاء.

وأخيرا نرى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بكل هذا الحجم وبكل هيكله التنظيمى المنتشر فى كافة أنحاء الجمهورية لا يمثل جماعة ضغط قوية مستقلة قادرة على حماية مصالح العمال فى إطار علاقته التابعة مع السلطة.

مشكلات البحث

واجه الباحثة العديد من المشكلات عند إعداد هذا البحث نورد منها مايلى:

أولا : صعوبة الحصول على المادة العلمية، فالموضوع يدور حول علاقة الاتحاد العام لنقابات العمال بالسلطة فى مصر، وبالرغم من أن الاتحاد العام للنقابات يملك من القدرات ما يمكن من توثيق معلوماته إلا أنه كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى البيانات المطلوبة.

ثانيا : إن الدراسات العديدة التى تناولت هذا الموضوع دائما كان لها مدخلان أساسيان : إما أن تكون قانونية فتركز على سرد القوانين والتشريعات العمالية، وإما أن تكون تاريخية تهتم بسرد الأحداث والسيرة التاريخية للحركة العمالية والنقابية. أما الدراسات التى تناولت الموضوع بمنظور تحليلى ومنهج الاقتصاد السياسى فهى دراسات نادرة.

ثالثا : إن شقا كبيرا من الباحثين لا يقومون بالبحث العلمى من واقع ارتباطهم بمراكز علمية أكاديمية كالجامعات ومراكز البحوث المتخصصة التى توفر لهم الوقت والإمكانات ، وإنما يجئ هذا الاهتمام البحثى بجانب عملهم ووظائفهم ، الأمر الذى يشكل عبئا ماديا ومعنويا يضع الباحث دائما فى وقفة مع نفسه لإعادة ترتيب أولوياته : البحث ، أم العمل ، أم كلاهما معا؟.

الهوامش والمراجع

(١) عبد المنعم الغزالى، ٧٥ عاما الحركة النقابية المصرية، العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢.

(٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٣٥ عاما ٥٧-١٩٩٢، الاتحاد العام للعمال.

(٣) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٤) د. لويس عوض، أقنعة الناصرية السبعة، بيروت، دار القضايا ، ١٩٧٦، ص ٧٤.

(٥) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، دار الغد العربى، ١٩٨٧.

(٦) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٧) عبد المنعم الغزالى، مرجع سابق.

(٨) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مرجع سابق.

(٩) سامية سعيد، مازال سيناريو استنزاف رأس المال مستمرا، الأهرام الاقتصادى، عدد أكتوبر ١٩٨٧.

(١٠) سامية سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وتفتيت الطبقة العاملة المصرية ، قضايا فكرية ، الكتاب الخامس، مايو ١٩٨٧، ص ١١٠.

(١١) الشركات المنشأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة تعتبر منشآت خاصة، وللعاملين حق التنظيم النقابى إلاأن الواقع العملى يشهد صعوبة تحقيق هذا حيث يرفض أصحاب الأعمال دائما إعطاء هذا الحق للعاملين لتشكيل نقابات خاصة بهم.

(١٢) المسيرة التاريخية للاتحاد العام لنقابات العمال، مرجع سابق ذكره.

(١٣) دفاعا عن حق الإضراب ، كراسات مركز الدراسات والحقوق القانونية.

(١٤) جمال البنا ، حق الإضراب والمواثيق الدولية التى تعترف به، دار الفكر الإسلامى، ١٩٩٢.

(١٥) سيد أبو ضيف ، النقابات العمالية والسلطة السياسية فى مصر، رسالة ماجستير ، مكتبة التجارة ، جامعة أسيوط، ١٩٨٧.

(١٦) هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر ٥٢-١٩٨١، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

(١٧) هويدا عدلى رومان ، المرجع السابق.

(١٨) الجمعية العمومية العادية، الاتحاد العام لنقابات العمال، ٨٩/ ١٩٩٠.

(١٩) جاد رضوان – فاروق خليل، أحكام النقابات العمالية فى التشريع المصرى، دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص٢٢٤.

(٢٠) الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الجمعية العمومية العادية، ١٩٨٨، ص ٨٥.

تعقيب عبد المنعم الغزالى على ورقة
" الحركة النقابية العمالية فى مصر - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر"

تتحدث الباحثة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وبقراءتنا لهذه الورقة نجدها فى معظمها تعالج موقف الاتحاد من القضايا الاقتصادية فى ظل الانفتاح والخصخصة . الأمر الذى جعل مناقشة موضوع الاتحاد العام قاصرا، وأحيانا مقصرا، فى قضايا يجب معالجتها ونحن بصدد الحوار حول الاتحاد.

الملاحظة الأولى :-

الوصف الذى قدمته الباحثة لتوضيح الهيكل التنظيمى للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لا يعبر عن حقيقة الوضع القائم، على أساس أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يبدأ بناؤه القاعدى من اللجان النقابية (كجمعيات عمومية) ثم النقابات العامة (المستوى الثانى) ثم الاتحاد العام لنقابات العمال (المستوى الثالث)، وحيث لايوجد المستوى الذى أسمته الباحثة نقابات عامة فرعية بالمحافظات.

كما أن المستوى الذى اسمته اتحادات محلية بالمحافظات، ليس مستوى تنظيميا داخل الهيكل التنظيمى للاتحاد العام ، إنما هى اتحادات يشكلها الاتحاد العام على مستوى المحافظات تتولى رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية بالمحافظات وتعمل على تنسيق الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية.

وقد وجدت هذه الاتحادات الأفقية فى محاولة للرد على القول بأن التنظيم النقابى المصرى يأخذ بالتنظيم الرأسى ولا يأخذ بالتنظيم الأفقى ، ومالية هذه الاتحادات العمالية انما تكون اعتمادات من الاتحاد العام ، فهى تنظيمات مساعدة وليس على الإطلاق مستوى تنظيمى له شخصيته المعنوية.

الملاحظة الثانية :-

كل ماجاء فى البند ثانيا هى مؤسسات يشرف عليها ويديرها الاتحاد ليمارس بها نشاطه، فهى ليست منظمات نقابية داخل الهيكل التنظيمى للاتحاد .

الملاحظة الثالثة :-

تقول الباحثة " ارتبطت النخبة الحاكمة فى الستينيات برأس المال المحلى، وحجمت دور رأس المال الخاص المحلى والأجنبى". ماذا تقصد بتعبير رأس المال المحلى؟ هل هو تعبير لتبتعد به عن استخدام تعبير القطاع العام؟

الملاحظة الرابعة :-

تقول الباحثة: إن النخبة الحاكمة فى الستينيات تبنت مشروعا وطنيا لصالح الطبقات الفقيرة والشرائح العمالية ،

الأمر الذى أحدث انفراجة فى شكل العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال كتنظيم يقود الحركة النقابية العمالية وبين النظام السياسى السائد".

ماهى هذه الانفراجة ؟

وهنا أسأل الباحثة ماذا تعنى بالمشاركة العمالية فى العلاقات الصناعية والإدارة والتنمية؟

وهل كل اشكال هذه العلاقات كانت علاقات حقيقية؟ حقا إنها تحدثت بعد ذلك عن الوجود العسكرى والتعاون بينه وبين التضخم البيروقراطى المدنى ، كيف كان هذا التعاون فى المجال النقابى ؟ هل كان هناك صراع داخل الحركة النقابية ضد هذا التلاحم؟

ماذا قال أحمد فهيم بعد نكسة ١٩٦٧ ؟؟ ماذا ترى الباحثة فى القانون ٦٢ لسنه ١٩٦٤ الذى أخذ بمبدأ التنظيم الصناعى؟

وهنا علينا أن نفرق بين أن نأخذ بمبدأ التنظيم الصناعى وبين العصف باستقلالية التنظيم وبديمقراطيته الداخلية.

الملاحظة الخامسة : التبعية السياسية

أنور سلامة لم يجمع بين رئاسة الاتحاد والوزارة وكذلك أحمد فهيم وعبداللطيف بلطية، ولكن جمع بين هذين المنصبين صلاح غريب ، سعد محمد أحمد ، أحمد العماوى.

وأين الحديث عن الديمقراطية النقابية والاستقلالية النقابية قبل الثورة وبعد الثورة وإلى الآن؟

أين الحديث عن الوحدة النقابية، والتنظيم الرأسى والأفقى، والرقابة المالية " للجمعية العمومية"، وامكانية عقد الجمعية (عند توفر عدد قانونى من اعضائها يطلب الانعقاد) ؟

موضوع حق الإضراب ، من الذى ينظم الإضراب ؟ ونجد أن إضراب السكك الحديدية فى يوليو ١٩٨٦ إضراب له أهميه خاصة لأن محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ" حكمت ببراءة جميع العمال المتهمين أولا ، وثانيا- وكان هذا هو المهم - أن حكم المحكمة أقر مشروعية الإضراب وذلك عندما قرر أن تصديق مصر على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألزمها بأن تكفل الحق في الإضراب الذى صار حقا مشروعا من حيث المبدأ، ولايجوز العصف به أو تحريمه على الإطلاق وإلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته .

وقالت المحكمة فى حكمها :-

" وبالاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١/٥٣٧ بشأن الموافقة على الأتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنشور فى العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨ من ابريل ١٩٨٢ يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية الصادرة فى نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لميثاقها .

وحيث أنه تطبيقا لنص المادة ١٥١ من الدستور سالفة الذكر ولما استقر عليه الفقه والقضاء فإن المعاهدات الدولية التى صدرت وفقا للأصول الدستورية المقررة ونشرت فى الجريدة الرسمية حسب الاوضاع المقررة تعد قانونا من قوانين

الدولة يتعين على القضاء الوطنى تطبيقها باعتبارها كذلك.

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة وقد نشرت فى الجريدة الرسمية فى الثامن من ابريل ١٩٨٢ بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانونا من قوانين الدولة، ومادامت لاحقة لقانون العقوبات فإنه يتعين اعتبار المادة ١٢٤ قد ألغيت ضمنيا بالمادة ٨ فقرة د من الاتفاقية المشار إليها عملا بنص المادة الثانية من القانون المدنى التى تنص على أنه: لايجوز إلغاء نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع".

ملحوظة: لم تجر مناقشة بعد هذا التعقيب لضيق الوقت.

خامساً:

# منظمات المجتمع السياسى
(الأحزاب):

حزب العمل فى الحياة السياسية المصرية

نورا عبدالله حسن
ماجستير فى العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة

شهد النظام السياسى فى عهد الرئيس أنور السادات عدة تطورات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، أدت فى نهاية الأمر إلى الانتقال من صيغة النظام السياسى الواحد إلى صيغة أكثر ديمقراطية وهى صيغة التعددية الحزبية . وكانت لهذه الصيغة الجديدة أسسها الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، تمثلت فى : غياب الزعامة الكارزمية التى مثلها عبد الناصر، والصراع الذى نشب على السلطة فى بداية حكم الرئيس السادات، بالإضافة إلى ظهور الدعوة للتعددية الحزبية على يد عدد من المثقفين مختلفى الاتجاهات والمشارب الفكرية(١).

ولم يكن هذا التطور الذى لحق بالنظام المصرى منحة من الرئيس السادات، وإنما كان محاولة منه للاستجابة لظروف موضوعية نتيجة إخفاق التنظيم السياسى الواحد، ودعماً لإيجاد قنوات شرعية للمشاركة الشعبية الجادة وصنع القرار، خاصة بعد أن فقد التنظيم السياسى الواحد مبررات استمراريته بعد الانتقادات التى وجهها الرئيس السادات لاشتراكية الستينيات وكثرة حديثه عن الديمقراطية(٢). وكانت اللحظة التاريخية التالية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ توقيتاً مناسباً لطرح مسألة تطوير الاتحاد الاشتراكى والانتقال بالبلاد إلى مرحلة التعددية الحزبية، حيث مثلت تلك اللحظة بداية لشرعية الرئيس السادات الخاصة به والمستقلة عن الرئيس عبد الناصر(٣).

ومرت مرحلة الانتقال إلى الصيغة التعددية بعدة تطورات، بدأت بإعلان ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤، على سبيل تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى، وأعقبتها ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى أعلنها الرئيس السادت فى

أغسطس عام ١٩٧٤(٤). وطبقا لهذا التطور ظهرت فى سنة ١٩٧٦ ثلاثة منابر فى إطار "الاتحاد الاشتراكى". عبر كل منها عن أحد التيارات السياسية الرئيسية وهى اليمين "تنظيم الأحرار الاشتراكيين" والوسط "تنظيم مصر العربى الاشتراكى" و اليسار "تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى". وخاضت التنظيمات الثلاثة، أو ماعرف بالمنابر، انتخابات مجلس الشعب فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٦. وفاز تنظيم مصر العربى الاشتراكى بأغلبية مقاعد مجلس الشعب الجديد، وحصل على ٨ر٨٢٪، بينما حصل تنظيم الأحرار الاشتراكيين على ٦ر٢٪ وتنظيم التجمع الوطنى على ٦ر٠٪ بالإضافة لحصول المستقلين على نسبة ١٤٪(٥). وفى أول اجتماع للفصل التشريعى الثانى المنعقد فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ أعلن الرئيس السادات قيام الأحزاب وتحول التنظيمات السياسية إلى أحزاب ابتداء من هذا التاريخ(٦).

وصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فى ٣ يوليو عام ١٩٧٧، وفيه تحددت الأسس التى يجب أن يقوم عليها النشاط الحزبى، حيث نصت المادة (١) على أن للمصريين الحق فى تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى حق الانتماء لأى حزب سياسى. أما المادة (٤) فاشتملت على اشتراطات تأسيس أى حزب ومنها عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية كذلك يجب تمييز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب القائمة، وعدم قيام الحزب على أساس طبقى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة، وعدم انطواء أى حزب على وسائل تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وعدم قيامه كفرع لحزب فى الخارج. كما اشترطت هذه المادة علنية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله وتشكيلاته وقياداته(٧).

هذا بالإضافة إلى صدور القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية، فالمادة (٤) تنص على أنه لا يجوز الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق السياسية لكل من تسبب فى إفساد الحياة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سواء أكان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية أو منتمياً إلى الأحزاب السياسية التى تولت الحكم قبل ٢٣ يوليو أو بالاشتراك فى قيادة الأحزاب أو إدارتها وذلك عدا: الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاة)(٨) .

اولا : المناخ السياسى والاجتماعى لنشأة حزب العمل:

برزت الدعوة لإنشاء حزب العمل فى أواخر يوليو ١٩٧٨، وأعلن برنامجه فى سبتمبر من نفس العام. حيث دعا الرئيس السادات المهندس إبراهيم شكرى لإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم حزب العمل الاشتراكى، وذلك لتصحيح مسار الديمقراطية.

ولكن ما الحاجة التى دعت الرئيس للدعوة لنشأة هذا الحزب المعارض فى الوقت الذى فرضت فيه القيود على

الأحزاب القائمة فعلاً وعلى نشأة أحزاب جديدة؟

نظرة إلى المناخ السياسى الاجتماعى الذى عاصر نشأة حزب العمل، نجد فيها إجابة هذا السؤال. فظهور الأحزاب يرتبط فى رأى بعض الباحثين بشرطين هما:

(١) شرط موضوعى: ويتمثل فى أزمة فى المجتمع تتطلب ظهور تنظيمات سياسية لمواجهتها وطرح الحلول المختلفة لها.

(٢) شرط ذاتى: يتعلق بالإحساس بأنه يمكن حل هذه الأزمة عن طريق العمل العام وأن هناك القيادة اللازمة مع وجود القوة الاجتماعية لتحقيق ذلك(٩).

وقد توافر كل من الشرطين فى المناخ العام الذى ساد الحياة السياسية المصرية قبل الدعوة إلى نشأة حزب العمل. فقد جاء الحزب لمواجهة أزمة وضعت التجربة الحزبية برمتها فى مأزق خطير يهدد وجودها بل وشرعيتها فى الاستمرار. وتمثلت تلك الأزمة فى احداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ والتى كانت دليلاً على عجز النظام السياسى عن الوفاء بمطالب التوزيع والمشاركة التى تدفقت عليه من البيئة الاجتماعية والسياسية(١٠).

حيث ألقت سياسة الانفتاح الاقتصادى بظلالها على أنماط السلوك الاستهلاكى، وماتبع ذلك من ارتفاع فى الأسعار بمعدلات سريعة وتزايد عجز ميزان المدفوعات. كما ظهرت شريحة جديدة من أصحاب الدخول الطفيلية المرتبطة بسياسة الانفتاح، مما أدى إلى استفزاز القاعدة العريضة من غير القادرين. ومقابل ذلك لم يحاول الرئيس السادات مواجهة تلك المطالب بإصلاح حقيقى وإنما اكتفى بالوعود والآمال (١١) وتم الإعلان فى يناير ١٩٧٧عن زيادة الأسعار لعدد من السلع الأساسية مما تسبب فى رد فعل شعبى عارم تمثل فى مظاهرات يومى ١٨، ١٩ يناير(١٢).

وكمحاولة لإيجاد مبرر لتلك المظاهرات، ألقيت التبعة الأولى على حزب التجمع أو اليسار والشيوعية الذى اتهم بتدبير تلك الأحداث لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة عن طريق العنف. وتبنى الرئيس السادات هذا التفسير التآمرى متجاهلاً الاختلال الاقتصادى الذى أدى إلى هذه الأزمة(١٣) كما ألقيت التبعة الثانية على الصحافة وشن الرئيس السادات هجوماً عنيفاً على حرية الصحافة(١٤). ولم يستطع النظام احتواء الأزمة ومواجهتها، بل تم إصدار عدة قوانين لفرض مزيد من القيود على الأحزاب وعلى حرية الصحافة، كان من أهمها القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ لمواجهة ما دبر من حوادث الشغب والعدوان على المال العام. كما صدر القانون رقم (٣٣) فى فبراير ١٩٧٧ وهو قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وهو قانون تنظيم الأحزاب السياسية(١٥). هذا القانون كان يبدو أنه صمم خصيصاً لضرب حزب التجمع، وكان يعبر عن رغبة الرئيس السادات لحل الحزب أو محاصرته بعدما ألقى القبض على قيادته (١٦) بتهمة إصدار منشورات تهاجم "مبادرة السلام"، كما منع عقد بعض اجتماعاته الحزبية، و فرضت الرقابة على مقاره ومصادرة أعداد جريدة "الأهالى" اعتباراً من منتصف مايو ١٩٧٨. وأمام هذا، اضطر حزب التجمع إلى تحييد نفسه وقصر نشاطه على مقاره الداخلية فى يونيو

١٩٧٨(١٧). إلا أن هذه القيود الضاغطة على اتجاه التعددية لم تمنع من قيام حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨. إلا أنه انتهج نهجاً أكثر استقلالية وبدأ يطرح مقولاته عن التعذيب والإرهاب والقمع الحكومى، وبدأ نواب حزب الوفد فى البرلمان يأخذون موقع الصدارة ويمارسون دورهم فى النقد والمعارضة مما جعل الرئيس السادات يحاول القضاء على تلك المعارضة بفرض مزيد من القيود وإسقاط عضوية بعض أعضاء حزب الوفد من البرلمان. واحتجاجاً على هذه الإجراءات قرر حزب الوفد حل نفسه اعتباراً من ٢ يونيو ١٩٧٨(١٨).

وهكذا بدأت التعددية تدخل مأزقاً خطيراً، وبذلك تحقق الشرط الموضوعى وهو أزمة فى المجتمع تتطلب ظهور الحلول لمواجهتها. وهنا كان أمام الرئيس السادات أحد بديلين لمواجهة هذه الأزمة هما:

١ - إنهاء التجربة التعددية والعودة إلى نظام الحزب الواحد .

٢ - البحث عن وسائل جديدة تحافظ على شكل التعددية وتبقى على جوهر النظام القائم.

وفضل الرئيس البديل الثانى إنقاذاً للصيغة الديمقراطية من الانهيار وخلو الساحة السياسية من حزب معارض. وفى إطار ذلك الاختيار تحرك الرئيس فى اتجاهين متوازيين:

* الاتجاه الأول وهو تشكيل حزب جديد، يقوده بنفسه على أمل أن يحظى هذا الحزب بتأييد جماهيرى واسع. وتشكل على أثر ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل حزب مصر العربى الاشتراكى.

* الاتجاه الثانى وهو البحث عن قوى سياسية معارضة بديلة، ووجد ذلك بإعادة تكوين حزب مصر الفتاة تحت اسم "حزب العمل"(١٩). وفى هذا المضمار يلاحظ أن حزب العمل كحزب معارضة، نشأ أساساً فى ساحة تخلو تقريباً من المعارضة، وأن ظروف نشأته فرضت على ممارساته إطارا معينا من الحركة، التى اختارت أسلوب التحالف مع السلطة فى مرحلة أو أخرى لإثبات وجوده أولا، ثم يدعم مواقعه ويوسع نفوذه ثانياً، ثم ينتقل إلى مرحلة الصدام مع السلطة فى الوقت وبالأسلوب الذى يختاره، وفى ضوء ماهو متاح أمامه أخيرا(٢٠).

إلا أن ظروف النشأة وتوقيع الرئيس السادات بنفسه على بيان تأسيس حزب العمل وقيام أعضاء الهيئة البرلمانية لحزبه الحاكم فى مجلس الشعب بالموافقة على تأسيسه حتى يحقق للحزب استيفاء القيد المنصوص عليه فى قانون الأحزاب السياسية عندئذ باشتراط وجود عشرين عضواً بمجلس الشعب بين الأعضاء المؤسسين، كل هذا طبع الحزب بطابع المعارضة المستأنسة(٢١). إلا أن قادة الحزب بدأوا ينفون عن أنفسهم نشوء الحزب بمباركة من السلطة بالرغم من أن مبرراتهم لم تكن كافية لدرء هذا الاتهام.

ثانيا : الجذور التاريخية لحزب العمل:

لم ينشأ حزب العمل من فراغ، وإنما كانت له خلفياته التاريخية التى تمتد إلى حركة مصر الفتاة والحزب الاشتراكى فى الثلاثينيات والذى نشط قبل الثورة بقيادة أحمد حسين. وهذا مادعى الرئيس السادات لاختيار إبراهيم شكرى أحد

قيادات مصر الفتاة لاستعداده للتعاون فى ضوء شروط الرئيس السادات والسابق تعامله مع الحكم كوزير وأمين للمهنيين بالاتحاد الاشتراكى. وإذا رجعنا قليلاً إلى مقدمات حركة مصر الفتاة، نجدها برزت كحركة شبابية أعلن أحمد حسين تكوينها فى ٢١ أكتوبر عام ١٩٣٣، إلاأن إرهاصاتها الأولى ترجع إلى ماقبل ذلك بسنوات(٢٢) حيث كون أحمد حسين جمعية نصر الدين الإسلامية وذلك فى عام ١٩١٨، وفى عام ١٩٣١ دعا إلى مشروع القرش وشد الانتباه إلى ضرورة قيام صناعة وطنية مصرية وأن الاستقلال السياسى لابد وأن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادى والصناعة الوطنية(٢٣). وأصدرت مصر الفتاة برنامجها الأول عام ١٩٣٣ والثانى عام ١٩٤٨. ويلاحظ أن مصر الفتاة شهدت تطورات متعاقبة، حيث تحولت من حزب مصر الفتاة عام ١٩٣٧ إلى الحزب الوطنى الإسلامى عام ١٩٤٠، ثم عادت إلى التسمية بمصر الفتاة حتى عام ١٩٤٩ حيث تغير الاسم إلى حزب مصر الاشتراكى والذى ذاعت شهرته باسم الحزب الاشتراكى(٢٤).

ثالثاً : الإطار الفكرى للحزب

يعتبر النسق النظرى والبناء الفكرى لمصر الفتاة الرافد الأول الذى انبثق منه الإطار الفكرى والنظرى لحزب العمل. ومثلت الشريعة الإسلاميةالرافد الثانى لهذا الإطار. وفيما يلى بعض التوضيح لكل من الرافدين:

(١) موقع النسق الفكرى لمصر الفتاة من فكر حزب العمل :

استمد فكر حزب العمل الكثير من البناء الفكرى لمصر الفتاة واعتبر نفسه الامتداد الطبيعى لحزب مصر الفتاة. فقد أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكرى فى إحدى المناسبات:

"....أن الحزب يحمل فى ثناياه وفى أفكاره البذرة التى بدأت فى الثلاثينيات والتى تفرعت منها كل الأفكار التى جاءت على الساحة المصرية وعلى الساحة العربية...)(٢٥) إلاأن حزب العمل أضاف بعض التعديلات نتيجة لتغير الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففى برنامج حزب العمل الصادر عام ١٩٧٨ أعلن تبنيه لشعار (الله- الشعب) استمراراً لشعار مصر الفتاة الذى تبنته فى برنامجها الثانى لعام ١٩٤٨(٢٦). كما تبنى برنامج حزب العمل أيضاً عدة مفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية كانت لها جذور فى فكر حركة مصر الفتاة من قبل. مثال ذلك مفهوم القومية المصرية، حيث أعلن الحزب إعلاء كلمة "مصر فوق الجميع" وإحياء الحضارة العربية بمفهومها الضيق والحضارة الإسلامية بمفهومها الواسع. كما دعا إلي إقامة الولايات العربية المتحدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأكيداً لمفهوم العروبة(٢٧).

كما جاء برنامج حزب العمل مؤكداً على ضرورة التنمية الزراعية مثل ما تضمنه برنامج حزب مصر الفتاة، وأضاف حزب العمل دور أكبر للدولة فى تحقيق التنمية الزراعية(٢٨) المنشودة.

واهتم كل من حزب العمل وحزب مصر الفتاة بالصناعة وضرورة إقامة صناعة وطنية، وبين كل منهما كيفية حماية

تلك الصناعة الوطنية من الأخطار الخارجية، حيث أكد إبراهيم شكرى على ضرورة الاعتماد على الذات الذى هو جوهر التنمية الاقتصادية(٢٩).

كما اهتم كل منهما بالتجارة وضرورة وضع خطة محددة المراحل لربط أنحاء الجمهورية ومجتمعاتها العمرانية بشبكة عالية الكفاءة من الطرق مع ضرورة الاهتمام بالنقل البرى والبحرى سواء للركاب أو البضائع(٣٠).

أما المفاهيم الاجتماعية والتى تضمنها برنامج حزب العمل وكانت لها جذور فى فكر مصر الفتاة، فهى عدة مفاهيم متعلقة بالدين والأخلاق والعدل الاجتماعى، حيث أكد حزب العمل ومن قبله حزب مصر الفتاة على ضرورة حرص أجهزة الإعلام والثقافة على غرس القيم الصالحة والمثل الطيبة فى النفوس وتجنب كل ما يؤدى إلى اقتراف الرذائل والقضاء على انتشار محال بيع الخمور ودور اللهو وكافة أسباب الانحرافات . كما دعا كل منهما إلى القضاء على ظاهرة الوساطة وتحريم قبول المنافع المعنوية والمادية لمن يتولى وظيفة عامة فى الدولة أو القطاع العام (٣١). كما أكد كل من الحزبين على تحقيق العدل الاجتماعى لكافة المواطنين ضد جميع المخاطر عن طريق التأمينات الاجتماعية ضد العجز أو الشيخوخة أو البطالة أو وفاة العائل(٣٢).

(٢) الشريعة الإسلامية فى فكر حزب العمل:

مثلت الشريعة الإسلامية البوتقة التى التقت فيها مبادئ كل من حزب مصر الفتاة وحزب العمل. فما من مناسبة إلا ورفع كل منهما لواء الإسلام مطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمع المصرى. فقد أعلن إبراهيم شكرى فى إحدى المناسبات أن "تطبيق الشريعة الإسلامية ليس معناه أن يكون على رأس البلاد عمامة وأن تكون الميادين منصوبة لقطع الأيدى ورجم الزانى"؛ ولكنه طالب بأخذ النظام الإسلامى المتكامل فى كل نواحيه مع التوافق بما وصل إليه التنظيم الحديث والتقدم العلمى(٣٣). وقد زادت الصبغة الإسلامية هذه للحزب فى أوائل عام ١٩٨٩، وذلك كنتيجة طبيعية للتحالف الذى قام بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الأحرار قبيل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٧. وجاء برنامج العمل فى السبعينيات مؤكداً على أن الاشتراكية التى يدعو إليها الحزب إنما تنبع بالأساس من جوهر الإسلام(٣٤).

وجاء تحديد حزب العمل لموقفه من القطاع الاقتصادى فى ضوء اتباع المنهج الاشتراكى الإسلامى فى عدة نقاط هى :

أ- احترام حق المنظمين المبدعين والمجتهدين فى الحصول على عائد مجز، وإن عمل الإنسان بذهنه أو بدنه هو المحدد الأول لدخله عملاً بقوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ماسعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى".

ب- الحد من النزعة الاحتكارية وآثارها التسلطية، فى القطاع الخاص وفى القطاع العام.

جـ- أن يمارس القطاع الخاص دوره فى إطار الاستراتيجية العليا للدولة، أى يخضع لاعتبارات التخطيط الشامل لمشروع النهضة وهى تتضمن بالضرورة المبادئ والأصول الإسلامية(٣٥).

كما تبنى الحزب مفهوم إحياء وبعث الحضارة الإسلامية، حيث جاء برنامج حزب العمل مؤكدا لهذه الفكرة، وأن

مصر مهد الرسالات وحاملة لواء الإسلام، لذا يجب إعادة المكانة العلمية لجامعة الأزهر فى العالم الإسلامى(٣٦).

أما بالنسبة لموقف الحزب من النظام السياسى فى إطار الشريعة الإسلامية فقد حدد برنامج العمل منهجه الإسلامى فى الآتى:

أ- مراجعة القوانين الوضعية على أساس المبادئ العامة للشريعة الإسلامية كما جاءت فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستنارة برأى أئمة الفقه.

ب- مراجعة النظم والمؤسسات المصرية على أساس مبادئ الإسلام الأساسية، والالتزام الكامل بها والاعتماد على الاجتهاد والقياس بما يتفق مع روح الإسلام ومواكبته لظروف التغير.

جـ- المبادرة ببناء المجتمع بناءاً إسلامياً فى أخلاقياته و ومعاملاته وسلوكياته حتى يكون مسايراً لما تقضى به الشريعة الإسلامية(٣٧).

د - إن الشورى حق ثابت لجميع المواطنين بغير تفريق، على أن تكون ممارستها على النحو الذى يبينه القانون، وأن الشورى أسلوب للحكم يلتزم فيه الحاكم برأى الأغلبية وليس مجرد استطلاع رأى اختيارى، مادام الموضوع الذى تجرى فيه الشورى مالم يرد فيه حكم قطعى من الله ورسوله حيث لا اجتهاد ولا شورى حال وجود النص القطعى(٣٨).

وجاء البرنامج الانتخابى للتحالف عام ١٩٨٧ مؤكدا لهذه المعانى وأن تطبيق الشريعة الإسلامية واجب دينى وضرورة وطنية للاتساق مع أحكام الدستور. وأن الاجتهاد مطلوب لمواجهة المشاكل المعاصرة وهى مهمة متكاملة يشترك فيها أهل التخصصات المختلفة(٣٩) وفى المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد فى عام ١٩٨٩، زاد التأكيد على الهوية الإسلامية للحزب، حيث رفع الحزب شعار "نحو إصلاح شامل من منظور إسلامى". وطالب الحزب بحركة اجتهاد واسعة إلى جانب الأصول الثابتة التى يجب أن تحكم كل تغير وتطوير(٤٠).

وبهذا أكد الحزب على تمسكه بالرافد الثانى ألا وهو الشريعة الإسلامية وتأثيرها على صياغة بنائه النظرى، بل ربما يمكن القول بأن هذا الرافد أصبح الوحيد والمهيمن على فكر الحزب وقادته.

رابعا : الهيكل التنظيمى للحزب:

طبقا للائحة التنظيمية لحزب العمل، فإن هناك مستويين يشكلان الهيكل التنظيمى للحزب وهما:

المستوى القيادى

والمستوى المؤسسى

- ويشمل المستوى القيادى القيادات المختلفة للحزب فى تدرجها الهرمى تبعا لأهميتها الوظيفية ومسئولياتها. ويمثل هذا المستوى فى مجمله "المكتب السياسى للحزب" أو مايطلق عليه اسم "هيئة مكتب الحزب"(٤١) ويتكون من رئيس الحزب، وقد حدد النظام الداخلى طريقة انتخابه وشروط ترشيحه، كما حدد أيضاً كلا من طريقة انتخاب نواب رئيس الحزب والأمين العام وأمين الصندوق وأمناء اللجان(٤٢).

– أما المستوى المؤسسى، فيتضمن الهيكل المؤسسى للحزب أو التشكيلات المؤسسية المختلفة داخل الحزب، والتى تقوم كل منها بدورها طبقاً للمواد المنصوص عليها بالنظام الداخلى للحزب والموضحة لطريقة نشأتها. ويمكن تحديد هذه المستويات من القمة إلى القاعدة كالآتى :

أ– المؤتمر العام للحزب، والذى يمثل أعلى هيئات الحزب وتشكيلاته والمرجع النهائى لتحديد سياساته ووضع الخطط والمناهج لنشاط الحزب وحركته.

ب – اللجنة العليا.

جـ – اللجنة التنفيذية.

د – الهيئة البرلمانية.

هـ – اللجان الحزبية.

و – لجان المحافظات والمراكز والأقسام.

ز – الشعب.

وتوضح اللائحة التنظيمية للحزب كيفية تشكيل كل مستوى من هذه المستويات وتحدد عدد أعضائها ودورات انعقادها...إلخ.

خامساً : النخبة السياسية للحزب:

تتبنى الدراسة مفهوم "النخبة" فى إطار محدداتها فى الدول النامية والتى تمثل :

مجموعة من ذوى النفوذ والتأثير السياسى، تمتلك القوة عن طريق المشاركة فى صنع القرار والقدرة على التأثير فى سلوك الآخرين. وتستند هذه المجموعة إلى مقومات خاصة نتيجة وضعهم على قمة الهرم التنظيمى لما لهم من قدرة على التأثير والتوجيه. وبهذا المعنى فإن من لهم حق التأثير والتوجيه واتخاذ القرار فى الحزب ويطلق عليهم لفظ النخبة هم:

١) أعضاء المكتب السياسى للحزب.

٢) أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب.

ويتسم أعضاء كل شق من جناحى النخبة بعدد من السمات تختلف عن الشق الآخر أحياناً وتتفق معه فى أحيان أخرى. فإذا نظرنا إلى التركيب العمرى لكل منهما وجدنا أن تمثيل الشباب كان أكثر فى أعضاء الهيئة البرلمانية منه فى أعضاء المكتب السياسى للحزب والذى ركز على تمثيل الشيوخ وهم مؤسسو الحزب(٤٣).

أما بالنسبة للنشاط الاقتصادى للنخبة، فنجد أن أعضاء المكتب السياسى يمثلون أصحاب الملكيات الزراعية وذوى النشاط التجارى والتكنوقراط بينما غالبية أعضاء الهيئة البرلمانية من أصحاب النشاط المهنى ثم الملكيات الزراعية، كما يقل تمثيل الأعضاء ذوى النشاط التجارى ويأتى تمثيل العمال والفلاحين بصورة أكثر فى الهيئة البرلمانية

للحزب- وذلك طبقا لقانون التمثيل فى مجلس الشعب - عنه فى المكتب السياسى.

ويتفق أعضاء كل من المكتب السياسى والهيئة البرلمانية للحزب فى كونهم انخرطوا فى التعليم المدنى ولا يضمون فيما بينهم ذوى التعليم الدينى أو العسكرى.

وإذا نظرنا إلى الموطن الجغرافى نجد أن أعضاء المكتب السياسى بصفة عامة من ساكنى الحضر. هذا على خلاف أعضاء الهيئة البرلمانية الذين يسكنون الريف فى معظمهم. كما يكاد يخلو كل من المكتب السياسى للحزب وهيئة البرلمانية من تمثيل المرأة وأيضا الأقباط بين أعضائه(٤٤).

سادساً : موقف الحزب تجاه عدد من القضايا والمشكلات العامة :

إن تتبع الممارسات الحركية للحزب تجاه المشكلات المختلفة فى المجتمع المصرى إن دل على شئ فإنه يدل على مدى الاستمرارية والتغير فى الاتجاه الفكرى للحزب، والتعبير عن هذا الاتجاه على المستوى الحركى عن طريق مواقفه المعلنة.

فعلى المستوى الداخلى: فإن حزب العمل عاصر منذ نشأته العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله كأحد أقطاب المعارضة السياسية يعلن عن مواقفه المختلفة تجاهها وتصوراته بشأن إيجاد حلول لها. ومن أبرز تلك القضايا، الانتخابات البرلمانية وحدوث التجاوزات والمخالفات من جانب الحكومة. فنجد أن رجال الحزب تعرضوا بالنقد لأسلوب الممارسة الانتخابية وطالبوا بضرورة إيجاد الضمانات الكافية لكفالة نزاهة الانتخابات وحيدتها، مع التأكد على تقنين تلك الضمانات بحيث يلتزم بها الكافة . كما طالب الحزب أيضاً بضرورة تولى مقاليد الحكم خلال فترة الانتخابات العامة حكومة غير حزبية تحرص على مراعاة المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية، مع ضمان اتخاذ الاجراءات اللازمة للطعن أمام القضاء فى سلامة ودستورية الانتخابات(٤٥).

أما بصدد القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية أو مايعرف بحالة الطوارئ ، فقد تعرض بالنقد الشديد لمثل هذه القوانين ونادى بإلغائها فى أكثر من مناسبة. ورأى أن الديمقراطية الحقيقية هى السبيل الوحيد لحماية الحاكم وليست القوانين الاستثنائية، ودلل على ذلك بما حدث للرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ فلم تكن مثل هذه القوانين كافية لحماية الرئيس من ذوى الرصاص واغتياله(٤٦). ولم يكتفى الحزب بإعلان آراءه هذه على صفحات جريدته وإنما سجل العديد من هذه المواقف فى جلسات مجلس الشعب المختلفة. ومن أهم مواقفه انسحابه من قاعة مجلس الشعب اثناء أخذ الرأى على مد العمل بقانون الطوارئ فى الجلسة البرلمانية المنعقدة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤ معلنين بذلك رفضهم لهذه القوانين(٤٧).

ومن القضايا والمشاكل الاقتصادية التى تعرض لها الحزب، سياسة الانفتاح الاقتصادى وقضية الدعم الذى يلعب دوراً رئيسياً فى تخفيض تكاليف معيشة محدودى الدخل فى مواجهة الارتفاعات المتتالية للأسعار، حيث إن الجانب الأعظم منه ينصب على دعم السلع التموينية. وجاء تصور الحزب لموضوع الدعم من خلال تناوله له فى برنامجه

عندما عرض للضمانات ضد التلاعب بأقوات الشعب(٤٨)، وذلك على سبيل تحقيق العدل الاجتماعى. كما طالب الحزب بضرورة الإبقاء على الدعم وليس إلغاؤه، بل أكد الحزب على ضرورة ترشيد ووضع الضمانات التى تكفل وصوله إلى مستحقيه(٤٩). كما تعرض الحزب لمشكلة انخفاض الأجور وعدم ارتباطها بالأسعار التى أثارتها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات – حيث إنه مع زيادة درجة الانفتاح أصبح الاقتصاد معرضاً لاستيراد التضخم السائد فى الدول الغربية بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية التى تمت فى سعر الصرف للجنيه المصرى– وعدم سيطرة الرقابة على الأسعار من جانب الدولة ولجوئها إلى سد الفجوة عن طريق التمويل المصرفى وطبع البنكنوت. وهذه الأسباب هى التى رآها الحزب قد أدت إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار(٥٠). وتضمن برنامج الحزب ضرورة الأخذ بالسلم المتحرك للأجور، أى ارتفاع الأجور تلقائياً بنسبة الارتفاع فى تكاليف المعيشة. كما اقترح الحزب عدة حلول لمواجهة هذه الزيادة المطردة فى الأسعار وعدم توازنها مع الأجور ومنها: إنشاء مجلس مستقل لبحث وتحديد الأجور والأسعار فى مصر، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق الحكومى وضغط الاستهلاك الخاص عن طريق فرض الضرائب على الطبقات التى تحقق دخولاً كبيرة، مع وقف الإصدار النقدى الجديد لسد العجز فى الموازنة وهذا مايتطلب زيادة الإنتاج(٥١). وسجل إبراهيم شكرى هذه الاقتراحات فى جلستى مجلس الشعب المنعقدتين فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٠ و١٣ يناير ١٩٨٣(٥٢).

ومن أهم المشاكل الاجتماعية التى تناولها حزب العمل بالبحث والنقد ومحاولة تقديم الحلول الملائمة لها، سياسة الإسكان وسياسة التعليم ومحو الأمية ودور الشباب كقوة منتجة فى البلاد حسبما اتضح من أوراق مؤتمره العام الثانى فى ديسمبر ١٩٨٤ .

أما على المستوى الخارجى فمن أهم القضايا التى استقطبت اهتمام رجال الحزب، القضية الفلسطينية واتفاقيات كامب ديفيد وسياسة التطبيع والعلاقات مع الدول العربية. ومن الملاحظ أن القضية الفلسطينية لاقت اهتماماً خاصاً من الحزب حيث نص برنامجه على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولة على أرضه (٥٣). وفى إطار تأييد الحزب للقضية الفلسطينية قام رجال الحزب بعدة تحركات تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب الفلسطينى. ومثال ذلك، إصدار بيان من اللجنة العليا للحزب فى ٣٠ يونيو ١٩٨٠ بإدانة الاعتداءات التى قامت بها السلطات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية، ورفض إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة(٥٤).

إذا نظرنا إلى موقف الحزب من اتفاقيات كامب ديفيد وسياسات التطبيع، فنلاحظ أن موقفه اختلف من مرحلة إلى أخرى. فقد بدأ الحزب بتأييده التام لاتفاقيات كامب ديفيد، ثم بعد ذلك أورد بعض التحفظات بصددها، وفيما بعد أعلن الحزب رفضه التام لها، ولقد برر إبراهيم شكرى رئيس الحزب هذا الاختلاف بأن الحزب عند بداية نشأته وممارسة نشاطه التى عاصرت بحث اتفاقية كامب ديفيد، كان يحتوى رأيه على اتجاهين هما: اتجاه القيادة الأصلية للحزب الرافض للاتفاقية والاتجاه الثانى وهو المجموعة البرلمانية التى كانت تحبذ الموافقة مع بعض التحفظات، وعند جمع

القيادة بشقيها كانت الغلبة للرأى الثانى(٥٥).

وسجل إبراهيم شكرى موقف الحزب الرافض لسياسة التطبيع فى جلسة مجلس الشعب المنعقدة فى ٣ يونيو ١٩٨٠، وقدم طلب إحاطة فى جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٠ عن الموقف الذى نشأ نتيجة عدم الوصول إلى نتائج فى المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى وخرق إسرائيل بنود المعاهدات والاتفاقيات، كما أعلن فى جلسة البرلمان ٧ أبريل عام ١٩٨٦ ضرورة إلغاء اتفاقيات كامب ديفيد لأنها نقطة الخلاف بين مصر والدول العربية(٥٦). حيث اهتم الحزب وقادته بالوحدة العربية انطلاقاً من إيمانهم بالدور العربى لمصر الذى أدى غيابه إلى انفراط عقد المنظومة العربية. وقد قام رجال الحزب بتحركات كثيرة وتعددت زياراتهم للدول العربية على سبيل إعادة توثيق العلاقات المصرية العربية والعلاقات العربية العربية.

هذا وقد تميزت فى الأعوام التالية مواقف الحزب من القضايا السالفة، نتيجة لبروز شخصيته الإسلامية. وقد اتضح ذلك بوضوح خلال حرب الخليج الثانية حيث كان صوت المعارضة الراديكالية للسياسة الرسمية .

سابعاً: علاقة الحزب بالقوى السياسية:

نشأت بين الحزب والقوى السياسية المختلفة العديد من العلاقات سواء علاقات تقارب وتحالف أو علاقات تنافر وتعارض ، وتتمثل علاقات الحزب هذه فى مستويين:

المستوى الرسمى والممثل لعلاقة الحزب بالرئاسة وبالحزب الحاكم، والمستوى الأفقى والممثل لعلاقة الحزب بأحزاب المعارضة الأخرى والتقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

(١) علاقة الحزب بالرئاسة:

إن تميز نشأة الحزب قد أدى إلى تقارب نسبى بين الرئيس السادات وبين حزب العمل، مما جعل البعض يتهم الحزب بأنه موال للسلطة وأنه حزب معارضة مستكينة أو مستأنسة، وبالفعل فإن تتبع المواقف المختلفة التى تبناها الحزب يبين التزامه بالمهادنة مع الرئيس السادات فى بداية نشأته. إلا أنه تبنى فيما بعد موقف الرافض من سياسات الرئيس السادات وخاصة فى مايو ١٩٨٠ عندما أعلن قادة الحزب رفضهم ومعارضتهم الجادة لاتفاقيات كامب ديفيد. ومن هنا بدأت تختلف نظرة الحكومة للحزب (٥٧) وفيما بعد تعرضت تلك العلاقات الطيبة بين الرئاسة وحزب العمل لانتكاسة عندما أعلن الرئيس السادات القوانين الاستثنائية، يث واجهها الحزب بالنقد والمعارضة(٥٨) مما أثار غضبة الرئيس السادات عليه كباقى أحزاب المعارضة، وأدى ذلك إلى إصدار قرارات فى سبتمبر ١٩٨١ بمصادرة الصحف الحزبية المعارضة، وإلقاء القبض على بعض قادة حزب العمل وبعض زعماء أحزاب المعارضة الأخرى. وسارت العلاقات من سئ إلى أسوأ حتى اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١(٥٩). وبدأت بين حزب العمل وبين السلطة

السياسية مرحلة جديدة من الانفراج والتفاؤل، حيث كان قرار إلغاء مصادرة صحف الأحزاب المعارضة فى عام ١٩٨٢، والإفراج عن المعتقلين من قادة الأحزاب المعارضة(٦٠). وبذلك تبنى الحزب سياسات التأييد والمهادنة للرئيس مبارك وأعلن الحزب اتفاقه مع الرئيس فى النقاط الخاصة بالإنتاج الصناعى ودعم القطاع العام والخاص المنتج، وترشيد الاستهلاك ومضاعفة الاستثمار وتعميق مفهوم الوطنية والانتماء والولاء للوطن والقيم الأخلاقية كأساس للشخصية المصرية(٦١).

إلا أنه بعد فترة من الممارسة، بدأ الحزب تبنى مواقفه المعارضة تجاه سياسات الرئيس مبارك، وخاصة عندما تولى الرئيس رئاسة الحزب الوطنى بعد فترة من توليه مهام الرئاسة، بالإضافة إلى إبقائه على القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات. كما رأى الحزب عدم جدية الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أعلنها الرئيس فى بداية توليه مهام السلطة، وبعد مرور خمس سنوات على تولى الرئيس مبارك الرئاسة قدم عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب تقويماً لهذه الفترة، حيث رأى أنه لم يتحقق أى إنجاز اقتصادى فى هذه الفترة بالإضافة إلى أن المديونية تزايدت ولم يتحول الانفتاح إلى انفتاح إنتاجى كما كان متوقعاً وارتبطت بذلك زيادة نسبة البطالة نتيجة عجز مشروعات التنمية عن استيعاب الأيدى العاملة(٦٢).

وبالرغم من هذا الخلاف، إلا أنه يمكن القول، بتميز فترة رئاسة الرئيس مبارك عن فترة رئاسة الرئيس السادات بتعدد اللقاءات مع أحزاب المعارضة بصفة عامة خلال المناسبات المختلفة(٦٣). وهو ما انعكس على الموقف من حزب العمل خلال فترة برلمان ١٩٨٤، لكنه اعتباراً من برلمان ١٩٨٧ الذى شهد تحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين بدأت مرحلة جديدة من التوتر بين الحكم عموما والرئاسة خصوصا وبين حزب العمل. وهى المرحلة التى بلغت ذروتها اعتباراً من مقاطعة الحزب لانتخابات برلمان ١٩٩٠، وخلال السنوات التالية من التسعينيات مع تصاعد المد الإسلامى وبالذات العنف الدينى (الإرهاب) حيث اتهم الحزب بممالأة التطرف.

(٢) علاقة حزب العمل بالحزب الحاكم:

تميزت هذه العلاقة بنوع من التوتر المستمر. حيث هاجم حزب العمل الحزب الحاكم أثناء فترة رئاسة الرئيس السادات واتهمه بإعادة صورة تجربة الحزب الواحد وخاصة صورة الاتحاد الاشتراكى(٦٤). أما فى فترة رئاسة مبارك، فقد حدد عادل حسين أوجه الخلاف بين حزب العمل والحزب الوطنى بأنها تركيز حزب العمل على الايمان بالله وعلى الأخلاق والفضائل كطريق لحل المشكلات وعلى رأسها قضايا الاقتصاد والتنمية، فى حين أن الحزب الوطنى يرى عكس ذلك بالتركيز على أمور الاقتصاد وتوفير الأموال بأى طريق. كما أن حزب العمل يطالب بضرورة الإسراع بتطبيق الشريعة الإسلامية، باعتبارها أسلوباً متكاملاً للحياة فى حين يرى الحزب الوطنى أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتعدى مجرد تعديلات فى نصوص القانون الجنائى أو المدنى(٦٥).

وفى إطار هذا الخلاف دأبت صحافة كل من الحزبين على تبادل الاتهامات بين سطورهما. وبالرغم من هذا الخلاف

الذى يكاد يكون طبيعيا تبعاً لاختلاف البناء الفكرى والنظرى لكل منها إلا أنه توجد بعض اللقاءات بين زعماء الحزبين، ولكنها لا ترقى إلى درجة من درجات العلاقات التعاونية بينهما . ومع تدهور العلاقة بين الطرفين، اعتبر حزب العمل كما لو كان فى خارج النظام السياسى رغم أنه أصبح أهم أحزابه الشرعية فى أوائل التسعينيات.

(٣) علاقة الحزب بأحزاب المعارضة:

إن الممارسة السياسية تكشف عن نوع من التقارب بين حزب العمل وأحزاب المعارضة الأخرى، لكن الميراث [illegible] حزب العمل تجاه حزب الوفد منذ العهد الملكى والتنافس الايديولوجى على تمثيل اليسار بين حزب

بـ " نقل الصحفيين وغيرهم من العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية والعاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون – الذين قامت دلائل جدية على أنهم مارسوا نشاطا له تأثير ضار فى تكوين الرأى العام أو هدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن إلى هيئة الاستعلامات أو غيرها من الجهات الحكومية التى يحددها رئيس مجلس الوزراء " (٨٥) . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ ويقضى بـ " إلغاء التراخيص الممنوحة بشأن إصدار الصحف والمطبوعات التالية : الدعوة والاعتصام والمختار الإسلامى وجريدة وطنى ومجلة الكرازة وجريدة الشعب ومجلة الموقف العربى " (٨٦). وكما أن هذا القرار حرم المعارضة من أدواتها الإعلامية ، فإن القرار السابق اتجه إلى النيل من صحفيين تتوزع مواقعهم بين مؤسسات صحفية وإذاعية تخضع أصلا للسيطرة ، ولم تعد السلطة تملك القدرة على تحمل وجودهم فى تلك المؤسسات. وبذلك كان إغلاق الصحف وطرد الصحفيين تعبيراً عن ذروة الأزمة التى بلغها النظام السياسى فى تلك المرحلة والتى انتهت باغتيال الرئيس السادات.

وأخيراً فإنه لابد من الاعتراف بأنه على الرغم من خطورة القيود التى فرضت على حرية المعارضين والحملات الهجومية التى تعرضوا لها ، فإن المؤسسة الصحفية المصرية وطوال الفترة مابين العام ١٩٧١ و ١٩٨١ لم تخل من رموز الصحفيين الذين قاوموا محاولات السلطة السياسية لتقييد حرية الصحافة ، وسعوا لاستثمار الهامش الديمقراطى– الذى كان يتسع ويضيق تبعا لموقف السلطة وظروفها – فى ممارسة دورهم الرقابى ومواصلة سياسة نقد سلبيات السلطة السياسية الداخلية والخارجية. ولم تعدم المؤسسة الصحفية هذا النوع من الصحفيين فى أسوأ الفترات التى عاشتها الصحافة المصرية فى تلك الحقبة.

الهوامش

(١) راجع معالجات نقدية لقضايا الصحافة الحزبية المعارضة وصحافة التيار الإسلامى غير الرسمى ومعالم أزمتها فى :

- كمال قابيل ، " فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

- سليمان صالح، " مفهوم حرية الصحافة – دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة ١٩٤٥– ١٩٨٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ١٩٩٢.

- عبد الفتاح عبد النبى ، " دور الصحافة فى تغيير القيم الاجتماعية " ، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

- محمد منصور رهيبه ، الصحافة الإسلامية فى مصر بين عهدى عبد الناصر والسادات من ١٩٥٢ – ١٩٨١، دار الوفاء، ١٩٩١.

- حماد إبرهيم ، " الصحافة الدينية فى مصر ١٩٥٢– ١٩٨١ " فى : خليل صابات ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، مجلد الإعلام (القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥).

(٢) من كلمة سيد مرعى سكرتير أول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى مجلس الشعب يونيو ١٩٧٢ فى : حرية الصحافة – النص الكامل لمناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة، ملحق مع مجلة "الشباب" ٥ ديسمبر ١٩٧٢ (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٢) ص٤٤.

(٣) انظر : خطاب الرئيس أنور السادات أمام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى من دور الانعقاد الخاص ١٦ فبراير ١٩٧٢، فى خطب وأحاديث الرئيس أنور السادات من يناير ١٩٧٢ إلى يونيو ١٩٧٢ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٧٢) ص ١٢٠ وايضا : خطاب السادات أمام مجلس الأمة ، ٤ فبراير ١٩٧١ فى : مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمدأنور السادات ١٩٧١ – ١٩٧٧ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٧٨) ص ١٤

(٤) كان هذا الاتهام "أساسا" استند إليه الرئيس السادات وهيئة النظام التى أصدرت قراراتها بفصل الصحفيين فى ٤ فبراير ١٩٧٣، فى تبرير فصل كاتب ومفكر مبدع مثل أحمد بهاء الدين ونقله إلى هيئة الاستعلامات . واضطر أحمد بهاء الدين أن يكتب خطابا إلى الرئيس السادات فى ٥ ابريل ١٩٧٣ ، نفى فيه "معلومات" تضمنها "تقرير" وصل هيئة النظام ، وأشار إلى أنه كان مستشارا لعلى صبرى !. ويمثل خطاب أحمد بهاء الدين "وثيقة" للمواقف الصعبة والظروف السياسية والاقتصادية المؤلمة " التى تضع فيها السلطة كتابا من هؤلاء الذين يتميزون بخصوبة الفكر واستقلالية الموقف واحترام الذات والقارىء . وفى هذا الإطار فإن خاتمة الخطاب تنطق بمعان بالغة الدلالة :

" الواقع أننى مضطر أن أعود إلى القول بأننى عاجز عن الكتابة، لأننى حقيقة لا أعرف تماما ماذا على أن أوضحه وأننى قابل تماما أن يقابلنى أى مسئول تثقون فى تجرده ويواجهنى بأى شىء، وسوف اعترف بأى خطأ لا أدريه وأوضح أى قضية تحتاج إلى إيضاح، ولا أعفى نفسى من مسئولية هذا أو ذاك وأنا لا أطلب شيئا ، وإذا كانت هناك أسباب تقتضى إنهاء عملى الصحفى فليس لى طلب أكثر من صيغة تحفظ لى كرامتى من أن أجد فى الوقت المناسب عملا مناسبا يجعلنى قادرا على تحمل مسئولية حياتى وحياة الذين يعتمدون على فى حياتهم . ولسيادتكم أطيب التحية وأخلص الشكر . انظر النص الكامل لخطاب احمد بهاء الدين للسادات فى :

-" المساء " ، ٤ ديسمبر ١٩٨٥ .

- موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والأسطورة ، ط ١ (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥) ص ص ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٥) هذا بالضبط ماتعرض له الكاتب الكبير مصطفى بهجت بدوى رئيس مجلس إدارة دار التحرير ، ورئيس تحرير صحيفة " الجمهورية " ثمنا لجرأته فى مواجهة " الانتهازيين الجدد " فى مؤسسته الصحفية ، الذين سعوا إلى التستر وراء شعارات ومبادىء مايو واتهامه بالعمل مع " مراكز القوى " وخلايا شيوعية " . وقد أرسلت هذه الاتهامات فى خطاب رسمى إلى المدعى العام الاشتراكى فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، أى بعد اسبوعين من القوائم الأولى التى اسقطت فيها العضوية من الاتحاد الاشتراكى عن عدد من الصحفين وأبعدوا ، وجاء فى الخطاب :

" إن بقايا مراكز القوى فى دار التحرير تتمثل فى العديدين الذين يشكلون شبه تنظيم خاص إنه قد حدث مع الأسف الشديد استغلال للجو الديمقراطى الذى يرعاه الرئيس أنور السادات فى دار التحرير بالذات ، فقد أثبتت هذه الأحداث الاخيرة أن اليسار المنحرف تمركز بدار التحرير بالذات .. وأن الاجتماعات تعقد علنا بجريدة الجمهورية بعلم وتحت بصر رئيس المؤسسة الحالى إلى الحد الذى دفع لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى إلى إصدار قرارها باسقاط عضوية بعضهم من الاتحاد الاشتراكى ، الأمر الذى ترتب عليه إبعادهم عن حقل الإعلام . ولكن هذا الإجراء نراه مع الأسف الشديد إجراء ناقصا لأن رؤس الفتنة مازالت باقية فى مراكزها .. وهو مالا ينبغى السكوت عليه بأى حال من الأحوال . إن الحقيقة المؤلمة هى أن دار التحرير مازالت تسيطر عليها بقايا القوى السابقة وعناصر مختلفة من اليسار المنحرف التى تضرب كل القوى الوطنية . ونحن فى انتظار إجرائكم الحاسم " .

وقد أرسل المدعى الاشتراكى نص الخطاب إلى الكاتب لإبداء الرأى . ويقول مصطفى بهجت بدوى : إن المدعى الاشتراكى إذا كان قد تصرف فى هذه الشكاية - والفتنة المزعومة التى جعلت منى رأس فتنة مطلوب قطعه وبتره - على هذا الوجه وطوى صفحاتها ، فإن ثمة جهات أخرى كانت تفتح صدرها وتحتضن أمثال هؤلاء، وتتأثر بهم وربما ترتاح إلى همساتهم وتقاريهم ثم تحاول بدورها أن تستجيب وأن تؤثر وأن " تبتر " هكذا جزافا " انظر :

مصطفى بهجت بدوى ، وجاء العيد بعد العاشر من رمضان ، كتاب الجمهورية (القاهرة : شركة الإعلانات الشرقية ، ١٩٧٤) صص ٢٣٨ - ٢٤٠ . والواقع أن محاولات الدس كادت تحقق أهدافها ، فقد وضع اسم مصطفى بهجت بدوى ضمن قائمة المنقولين إلى هيئة الاستعلامات ، وقبيل إعلانها فى ٤ مارس ١٩٧٤ ، تدخلت جيهان السادات لرفع اسمه من القائمة ، ودعت الرئيس إلى أن يقرأ مقالا له نال إعجابها ونشر بالعدد الأسبوعى من الجمهورية فى أول مارس ١٩٧٣ تحت عنوان "بماذا يحدثنا ضمير مصر " استعان فيه بفقرات من خطاب للسادات إلى عدد مختار من الصحفيين فى ٢٧ فبراير ١٩٧٣ " راجع نص رواية أحمد بهاء الدين " المنقول إلى هيئة الاستعلامات " وكذلك محمد حسنين هيكل لتلك الواقعة فى :

- مصطفى بهجت بدوى ، حكايات سبتمبر ٤٢ : على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٠٣ ، ٣٠٤.

(٦) موسى صبرى ، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ،ط١ (القاهرة: دار الشروق - ١٩٩٢) ص ٥٧٦ .

(٧) موسى صبرى ، السادات : الحقيقة والاسطورة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

(٨) موسى صبرى، ٥٠ عاما فى قطار الصحافة ، مصدر سابق ، ص ص ٥٧٨ ، ٥٧٩

(٩) المصدر نفسه ، ٥٧١

(١٠) هذا هو الوصف الذى استخدمه موسى صبرى لتلك الانتخابات . انظر :

- موسى صبرى، القصة الكاملة لانتخابات الصحفيين، الحلقة الأولى، الأخبار ، ١٥ يونيو ١٩٧١.

(١١) فى الانتخابات الأولى حصل على حمدى الجمال على (٣٢٦) صوتا ، وحصل موسى صبرى على (٢٥٦) صوتا وحصل حافظ محمود على (٢٥١) صوتا ، وحصل عبد المنعم الصاوى على ١١٠ صوتا ، وحصل خليل طاهر على (٤) أصوات وتم رصد (١٥) صوتا باطلا ، ليبلغ مجموع الأصوات (٩٦٢).

(١٢) فاز بعضوية مجلس نقابة الصحفيين فى انتخابات يونيو ١٩٧١ : يوسف ادريس- الأهرام (٤٦٤صوتا) ومحمود المراغى-روزا ليوسف (٤٣٦ صوتا) وسعد زغلول فؤاد-دار الهلال- (٣٨٩ صوتا) وصلاح الدين جلال-الأهرام-(٣٤٥ صوتا) ومحمد عبد المنعم رخا-الأخبار-(٣٢٢ صوتا) ومصطفى نبيل-دار الهلال-(٣٢١ صوتا) ومكرم محمد أحمد-الأهرام-(٣١٧ صوتا) وأمينة شفيق-الأهرام-(٣١٦) وعبد العزيز عبد الله - الجمهورية-(٣١٠ صوتا) وعثمان لطفى-الأخبار-(٢٧٣صوتا) ومحمود سليمة - الجمهورية - (٢٦٣ صوتا) وكمال سعد - دار الهلال - (٢٦٢صوتا) : انظر

- "الاهرام " ١٣ يونيو ١٩٧١ .

١٣) غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، كتاب الأهالى رقم ١٥ (القاهرة : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، ١٩٨٧) ص ٤٠٠.

(١٤) " الاهرام " ، ١٩ أكتوبر ١٩٧١ . وقد أصدر الرئيس السادات قرارا بعودة جميع الصحفيين المنقولين منذ عام ١٩٦٤ إلى أعمال غير صحفية فى ١٨ ابريل ١٩٧٢. انظر الاهرام ١٩ ابريل ١٩٧٢.

(١٥) انظر : برقية الشكر التى أرسلها مجلس النقابة إلى الدكتور عبد القادر حاتم ووزير الداخلية فى :

- الاهرام ، ٣٠ يونيو ١٩٧١.

(١٦) انظر : الاهرام ، ٧ يوليو ١٩٧١.

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) الأهرام ، ١٩ اكتوبر ١٩٧١.

(٢٠) الأهرام ، ٢٥ - ٢٦ يناير ١٩٧٢ .

(٢١) أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة فى مصر ، ترجمة إكرام يوسف ، ط ١ (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١)ص ٢٢١ . وحول موقف السلطة من الحركة الطلابية فى ١٩٧٢ راجع - إيناس أبو يوسف ، صحافة الشباب فى مصر ١٩٥٢- ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ١٩٨٧) ص ص ١٨٦ - ١٩٢ .

(٢٢) ازدهرت صحافة الحائط الطلابية فى تلك الفترة ، وكان بعض هذه الصحف يصدر بانتظام فى قالب فنى متميز . وقد أصدر " أحمد عبد الله " الذى اختير رئيسا للجنة الوطنية العليا للطلاب مجلة اختار لها عنوانا دالا " " المسودة " ، وكان أول مقال له فى ديسمبر ١٩٧١ بعنوان " يارب .. ياحاسم " فى إشارة إلى عجز السادات عن الوفاء بوعده أن يكون عام ١٩٧١ " عام الحسم " فى استعادة

الأراضى المحتلة. راجع الأساس الفلسفى للتسمية التى اختارها احمد عبد الله لمجلته فى : أحمد عبد الله، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢٣) انظر : مناقشات مجلس الشعب حول حرية الصحافة فى : " الأهرام " ، ٢٥ و٢٦ يونيو ١٩٧٢ .

وأيضا : جمال الدين العطيفى ، آراء فى الشرعية وفى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٥٣٩ .

(٢٤) تولى صحفيون من أعضاء مجلس النقابة تفنيد هذه الحجة، وفى هذا الصدد تبرز إسهامات كل من محمود المراغى ومكرم محمد أحمد . انظر :

– مكرم محمد أحمد ، " الصحفيون ومسئولية الكلمة " ، "الاهرام" ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

– محمود المراغى ، " ماذا يريد الصحفيون " ، " روزاليوسف" ، أول يناير ١٩٧٣

غير أن " محمد سيد أحمد " بادر إلى استثمار مناقشات مجلس الشعب فى صياغة تفنيد متكامل للمبالغة فى تبرير القيود على الصحافة بحجة الالتزام بالأمن القومى ، كتب محمد سيد احمد : " إن هناك أنباء ذات علاقة مباشرة بالجهد العسكرى وبالأسماء العسكرية ويعتبر التعرض لمثل هذه الأنباء فى ظروف المواجهة الراهنة جريمة ، ليس فى ذلك شك . ولكن لايجوز أن تكون هذه الأنباء تكأة للتوسع فى تضمين أنباء داخل إطار مايعتبر خاضعا للحظر العسكرى على نحو يجرد الصحافة من وظيفتها أو يعرضها لأزمة الثقة التى كانت مناقشات مجلس الشعب تعبيرا من تعبيراتها " . ويكشف مصطفى بهجت بدوى ، فى المقال الافتتاحى للجمهورية ثغرات هذه الحجة قائلا :"إن الطريق لحماية الأمن القومى لايمر بالضرورة عبر صحافة مختنقة بالقيود والتعليمات الإدارية ، بل على العكس .. فالصحافة الحرة صحافة قوية، وهى بقوتها أقدر على حماية الأمن القومى والحفاظ عليه ، خاصة إذا كان مصدر التهديد للأمن القومى لا يأتى فقط من وراء الحدود حيث يقف العدو الاسرائيلى ، وإنما هو يتمثل أحيانا فيما نواجهه من أخطاء حياتنا اليومية وخطاياها ، تلك التى يجب أن تتصدى لها صحافة حرة قوية متحررة من أية مصالح شخصية أو جزئية هادفة للصالح العام وحده ". انظر :

– محمد سيد احمد ، " حرية الصحافة .. وظروف المواجهة " ، الاهرام ، ٢٦ يونيو ١٩٧٢

– مصطفى بهجت بدوى ، " ميثاق الشرف الصحفى خطوة على الطريق"، الجمهورية ١٧ ديسمبر ١٩٧٢.

(٢٥) انظر:"الأنوار " ، ٩ يناير ١٩٧٣ فى : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ – ١٤٨.

(٢٦) راجع : غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ ، ١٥١. راجع نص بيان هيئة النظام فى : " الاهرام" و " الاخبار " و " الجمهورية " ٤ فبراير ١٩٧٣.

(٢٧) أحمد حمروش مرجع سابق ، ص ١٤٦

(٢٨) حول حدود تأثير " شرعية القائد المنتصر " على التحولات الإعلامية والسياسية فى مصر بعد حرب اكتوبر انظر :

– عادل حسين ، " الانهيار بعد عبد الناصر " لماذا؟ (جواب جديد لسؤال قديم ")، المستقبل العربى ، العدد (٢٠) اكتوبر ١٩٨٠، ص ١١٤.

(٢٩) سعد الدين إبراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات (القاهرة : دار الشروق، ١٩٩٢) ص ١٠٢.

(٣٠) انظر : "قرارات الصحفيين وبرقيات من جمعيتهم العمومية " ، الاهرام ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

(٣١) الأهرام ، ٩ فبراير ١٩٧٤ .

(٣٢) ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ الى ١٩٨١ (القاهرة: دار العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ص ٦٣.

(٣٣) منح الرئيس السادات محمود ابو وافيه ، عديله وعضو مجلس الشعب ، سلطات كاملة فى الإشراف على ماسمى بلجان الاستماع لمناقشة تطوير التنظيم السياسى فى مصر . وفى لجنة الاستماع التى خصصت للقيادات العمالية ، اتهم العمال أبو وافيه بأنه مجرد أداة يستخدمها السادات للترويج لأفكاره فى صناعة سياسة تمثل انقلابا على التوجهات الأساسية للثورة . ولقد ردد هذه الفكرة أكثر من عامل ، ولكن كلمة " عادل والى " أمين العمال بالقاهرة تعبر بشكل بارز وصريح عن هذا الاتهام. ونظرا لهذه الشكوك فقد طالب العمال بالفصل بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكى . راجع كلمة " شوقى محمد " ممثل نقابة الصناعات الهندسية والمعدنية فى : جلال السيد ، " حوار سياسى ساخن للنقابات العمالية فى جلسة الاستماع " ، الأخبار ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.

وفى لقاء ناصر الفكرى الرابع الذى عقد بجامعة عين شمس (٢٣ سبتمبر ١٩٧٤) قال رفعت بيومى الطالب بهندسة عين شمس: " أشعر بحزن عميق حين أرى مايحدث الآن من عملية سرقة أو بيع للثورة . إن استثمار عائد النصر الآن لم يعد للجماهير الكادحة وإنما اصبح للرجعية ". واتجه رفعت بيومى إلى إثارة الشك فى موقف الرئيس السادات قائلا إن السلطة لابد أن تعى دورها ولايمكن أن تنفصل عن الطبقات الاجتماعية ويجب أن تحدد موقفها من الآن . ولقد فطن الدكتور فؤاد محيى الدين – الذى كان وزيرا للحكم المحلى حينئذ – إلى ماقصده الطالب فبادرإلى الرد : " إننى لاأرى اى انقضاض حكومى رسمى من السلطة على أى مكسب للشعب ، فلا ارتداد عن الإصلاح الزراعى ولا القطاع العام ولاتسيب فى العلاقة بين المالك والمستأجر ولاتخلى من جانب الحكومة عن تحمل أعباء المعيشة (..) إن الأساس واحد لم يتغير وعملية المد الاجتماعى ومتطلباته مستمرة وليس فيها من شك " . وفى الاتجاه نفسه ، خاطب الدكتور عبد الحميد حسن وزير الشباب طلاب المؤتمر : " إننا نعلن من هذا المكان الناصرى المخلص، إذا أردتم أن تتصوروا أنكم أكثر إيمانا بالناصرية ، أقول لكم إنكم منافقون ، لأن السادات بدأ مع القائد وشارك القائد ، حتى بعد اكتوبر العظيم قال الرئيس لهم إنى مشارك". انظر فاطمة السيد، لقاد ناصر الفكرى، الأخبار، ٢٤ و ٢٥ سبتمبر ١٩٧٤.

(٣٤) يتفق هذا مع نتيجة مهمة فى دراسة الباحثة أمانى عبد الرحمن صالح تؤكد " أن قضية الديمقراطية والحريات السياسية لم تمثل أبدا هدفا محوريا أو أصيلا فى قائمة أهداف النخبة الحاكمة وتطلعاتها فى السبعينيات أو لدى قواعدها الاجتماعية " انظر : أمانى عبد الرحمن صالح ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٣٥) انظر لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام فى : الأهرام ، ٢٩ اغسطس ١٩٧٤.

(٣٦) الأهرام ، ٣ فبراير ١٩٧٥ .

(٣٧) كان هذا المكتب يخضع لإشراف طلعت خالد وكيل وزارة الإعلام ، فى منتصف السبعينيات . ومن اللافت للنظر أن أدواره وعلاقته بالمؤسسات الصحفية تعرضا لنقد شديد من الصحفيين المصريين، الذين شعروا – عن حق – أن الرقابة انتقلت من المؤسسات الصحفية لتمارس عملها بالتليفون من هذا المكتب بوزارة الإعلام ، وهو مايتعارض مع شعار حرية الصحافة الذى كان الرئيس يردده دائما . ومن الطريف أن الصحفيين أطلقوا على هذا المكتب ، سخرية وتندرا ، اسم "مكتب حرية الصحافة" ، ولاتزال أصداء هذه التسمية تسمع فى المؤسسات الصحفية المصرية .

(٣٨) اجتماع الرئيس بأعضاء المجلس الأعلى للصحافة (٢٦ مايو ١٩٧٥) فى : الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٧٥.

(٣٩) انظر دراسة مقارنة بين مجلس الصحافة فى مصر والخبرة البريطانية فى المجال نفسه فى : – سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ص ١٨٠ - ٢١٣.

-سامى عزيز، الصحافة مسئولية وسلطة (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨١)ص ص ١١٦-١٣٢.

(٤٠) عواطف عبد الرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) ص ٧٢.

(٤١) راجع التفاصيل الكاملة لدور مجلة اكتوبر وانيس منصور فى دراستين على درجة عالية من الأهمية :

- محسن عوض ، مصر واسرائيل - خمس سنوات من التطبيع دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) وحازم هاشم ، المؤامرة الاسرائيلية العقل المصرى ، ط ١ (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .

(٤٢) حول المتاعب والمضايقات التى واجهها مصطفى بهجت بدوى راجع :

- مصطفى بهجت بدوى ، من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧٦)

- صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٤ - ٤٠٨

(٤٣) يوسف السباعى ، الحقيقة فى موضوع مجلة الكاتب " ، الجمهورية ، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٤.

(٤٤) كان مجلس تحرير (الكاتب) يضم فى ذلك الوقت أحمد عباس صالح (رئيس التحرير) ولطفى واكد ، ومحمد انيس ورجاء النقاش وصلاح عيسى واحمد القصير وحسنين كروم

(٤٥) صلاح عيسى ، " أزمة مجلة .. وأزمة وزارة " ، الجمهورية ، ٢٩ اغسطس ١٩٧٤ .

(٤٦) يوسف السباعى ، المصدر السابق .

(٤٧) كامل زهيرى ، " عصا الوزير " ، الجمهورية ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ . .

(٤٨) محمد انيس ، " عندما يخطىء الوزير .. يتهم " ، الجمهورية ، ٢٤ سبتمبر ١٩٧٤.

- ويمكن مراجعة نص استعفاء مجلس التحرير فى : المصدر نفسه .

كما يجدر التنوية إلى أن صلاح عيسى قد خصص جانبا من كتابه " مثقفون وعسكر " عرض فيه لوثائق تتصل بأزمة " الكاتب " راجع :

- صلاح عيسى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦٣ - ٣٧٨ .

(٤٩) نشر هذا التصريح بصحيفة النيويورك تايمز فى فبراير ١٩٧٤ . اعتمد الباحث هنا على :

جودة عبد الخالق ، " التعريف بالانفتاح وتطوره " فى : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور .. والحصاد .. والمستقبل (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٣٤ .

(٥٠) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٥١) المادة ١ من القانون.

(٥٢) موسى صبرى ، السادات : الحقيقية والأسطورة ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .

(٥٣) من بيان ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب فى:

- حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسية وثائقية ، ط ٣ (القاهرة مؤسسة شهيد، ١٩٨٥) ص ١٣ .

(٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٥٥) عبد الستار الطويلة ، أنور السادات الذى عرفته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١) ص ص ٢١٤- ٢١٦

(٥٦) محمود المراغى : " الامتحان الأخير " ، روزاليوسف ، ٩ مارس ١٩٩٢.

(٥٧) نبيل زكى ، " صلاح حافظ : القلم الساحر والكلمات الغالية " ، الأهالى ، ١١ مارس ١٩٩٢ ٠

(٥٨) لمزيد من التفاصيل راجع : أحمد بهاء الدين ، محاوراتى مع السادات ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ ، ٦١.

(٥٩) غالى شكرى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٢ ، ٤٠٣ ٠

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٤٠٣ ٠

(٦١) موسى صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٧ ٠

(٦٢) ساهم ذلك بشكل مؤثر فى تبنى الصحف المصرية لسياسة تحريرية تقوم على إعادة صياغة الصورة التى ترسبت فى الوجدان الجمعى للمواطنين فى مصر حول إسرائيل ٠ فى هذا الصدد ترصد دراسة علمية مهمة، التغير الذى طرأ على ملامح التصور الصحفى لإسرائيل فى الاعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ ، و١٩٧٨ ٠ وقد سجلت الباحثة " أن التصور الصحفى المصرى ، فى كل من الأهرام وروزاليوسف ، قد تعرض للتغير فى عام ١٩٧٨ ، واختفت منه جوانب سلبية تتصل بـ (أ) طبيعة اسرائيل وأهدافها (ب) أسلوبها لتحقيق الاهداف (ج) دورها الإقليمى والعالمى و (د) الأوضاع والمشاكل الداخلية فى اسرائيل "٠ لمزيد من التفاصيل راجع :

- راجية احمد قنديل ، صورة إسرائيل فى الصحافة المصرية - أعوام ١٩٧٢ و١٩٧٤ و ١٩٧٨ ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، (جامعة القاهرة - كلية الاعلام ، ١٩٨١) ص ص ٢٠٤ - ٢٠٨

(٦٣) مدير تحرير صحيفة الجمهورية ٠

(٦٤) سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٧ ٠

(٦٥) المصدر نفسه ، ص ص ٦٢٧- ٦٢٨٠

(٦٦) هناك نوع آخر من الصحفيين المصريين ، الذين غادروا مؤسساتهم فى النصف الثانى من السبعينيات بحثا عن " فرصة عمل " و " دخل مالى مناسب" يهيىء لهم إمكانية العيش الكريم ٠ وكانوا جزءا من " ظاهرة عامة " ، سافر فيها المصريون إلى بلاد البترودولار فى الخليج العربى وغيره ، لأسباب اقتصادية بحتة . ويلفت النظر فى هذه الظاهرة أنها اكتسبت عمقا وكثافة فى الوقت نفسه الذى ازداد فيه التناقض بين النظام المصرى والدول العربية التى عارضت سياساته فى الحل المنفرد ٠ فلقد خففت الهجرة الكثير من الأعباء التى كان يمكن أن تشكل مصدر تهديد للكثير مما كان يتطلع إليه الرئيس السادات ٠

(٦٧) راجع : اجتماع الرئيس بقيادات الصحافة والإعلام ، الأهرام ، ٢٤ مايو ١٩٨٧٠

(٦٨) حول خطورة " المحاكمات السياسية " للصحفيين وغيرهم ، والانتقادات التى تعرض لها جهاز المدعى الاشتراكى ودوره فى الحياة السياسية المصرية ، انظر خبرة هيكل فى سلسة من المحاورات جرت بينه وبين المدعى الاشتراكى الوزير أنور حبيب فى إطار التحقيق معه واستغرقت صيف العام ١٩٧٨ وامتدت لعشر جلسات بدأ فى ١٤ يونيو وانتهت فى أول اغسطس ١٩٧٨ ٠

- محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسى أمام المدعى الأشتراكى ، ط ١ ٢ (بيروت : ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٢) ص ص ٧، ٨ ، ص ص ١٩ - ٢٢٠

(٦٩) ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص ١١٣٠

(٧٠) نادية سالم (مشرف) تدفق الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية د ٠ ت) ص ٤٢ ٠

(٧١) الأهالى ٢ فبراير ١٩٨٣ فى : سليمان صالح ، مصدر سابق ، ص ٦٢٩٠

(٧٢) راجع لمزيد من التفاصيل : الأهرام ، ٢٨ مايو ١٩٨٧ ٠

(٧٣) انظر : " الصحفيون والكتاب والشعراء أمام المدعى الاشتراكى " ، الأهالى ، ١٢ يوليو ١٩٨٧ ٠

(٧٤) يروى سعد الدين ابراهيم موقفا دالا يؤكد صحة هذا التفسير ٠ ففى إحدى المحاورات بينه وبين الرئيس السادات أبلغه الرئيس باتجاهه إلى اعتقال زعماء المعارضة فى مصر ، وقال له سعد الدين ابراهيم ان هذا مما قد يثير حرج أصدقائه فى الغرب خاصة وأن الرئيس كارتر قد جعل من قضية حقوق الانسان والحريات السياسية أحد محكمات السياسة الخارجية الامريكية فى التعامل مع الدول الأخرى ٠ وعندئذ خاطبه السادات: "أما حديثك عن الغرب فانى اتعجب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لعدة سنوات ٠ ٠ ألا تعرف أن مايهم الغرب هو مصالحه فى المقام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإحراج الاتحاد السوفيتى والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لاتعرف ذلك فكيف تبرر سكوت الغرب عما كان يحدث فى إيران أيام الشاه ، وفى كوريا ، وفى باكستان ، والفلبين ؟ألا تنتهك حقوق الانسان هناك ، دون أن نسمع احتجاجا غربيا ؟ إن هذا السكوت هو لأن الغرب له مصالح فى هذه البلدان الصديقة له ٠ ٠ !! " انظر : – سعد الدين ابراهيم ، إعادة الاعتبار للرئيس السادات ، مرجع سابق، ص ص ٤٢، ٤٣.

(٧٥) انظر : الأهرام ، ٦ يوليو ١٩٧٩ ٠

(٧٦) الأهرام ، ١٨ يوليو ١٩٧٩ ٠

(٧٧) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٧٩ ٠

(٧٨) راجع : لقاء الرئيس برجال الصحافة والإعلام فى : الأخبار ، ٨ أغسطس ١٩٧٩ ٠

(٧٩) أنظر : كلمة جمال حمدى " الصحفى بروزاليوسف " وعضو مجلس النقابة ، أمام الرئيس فى المصدر السابق نفسه.

(٨٠) إشارة إلى برقية المجلس فى ١٩٧٢/١٢/١٥ إلى الرئيس حول ضرورة إلغاء الرقابة ٠

(٨١) المصدر نفسه ٠

(٨٢) عادل عيد ،" تطبيع العلاقات وأثره فى التشريع المصرى ، مجلة الدعوة " ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨١، ص ص ٢٨ ، ٢٩ – فى : محسن عوض ، مصر وإسرائيل – خمس سنوات من التطبيع (القاهرة: دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤) ص ص ٥١ –٥٢ .

(٨٣) محسن عوض ، المرجع السابق ، ص ٥٢٠

(٨٤) انظر معالجة نقدية خصبة للقيود التى تحد من حرية التعبير وتحرم القوى المختلفة من حق ملكية الصحف الواردة فى نصوص هذا القانون فى :

– سليمان صالح ، ، مصدر سابق ، ص ص ٥٧٥ ، ٦٠٣ ٠

(٨٥) نصوص القرارات بقوانين ، والقرارات التى أصدرها رئيس الجمهورية استنادا إلى حقه الدستورى (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨١) ص ٦ ، ص ص١٢ ، ١٣

(٨٦) المصدر نفسه ٠

تعقيب الدكتور عبد العليم محمد عبد العليم
على ورقة "أزمة المعارضة فى الصحافة المصرية المعاصرة"

الواقع أن موضوع هذه المداخلة، هو فى اعتقادى مفتاح قضية التطور الديمقراطى وقضية التطور السلمى للمجتمع المصرى، ويكاد يكون الآن هو أيضا مفتاح تطور النظام العالمى ككل. أى قضية الصحافة والإعلام على ضوء التطور المعاصر فى تكنولوجيا الإعلام ،وفى أداء الإعلام عبر الأقمار الصناعية وعبر الكثافة الشديدة لأجهزة الإرسال التلفزيونية والإعلامية ووكالات الأنباء. وكل المنظمات التى تعمل فى مجال المعلومات تؤكد على النظر إلى العالم ككل. ورأينا عديدا من الأمثلة تبين خطورة الدور الذى يقوم به الإعلام، فى أحداث رومانيا كان قد مثل فى رأيى بداية انتقال من نقل الخبر إلى صناعة الخبر ذاته.مع الانقلابات فى الستينيات والخمسينيات والأربعينيات، كانت تتوجه الدبابات الأولى إلى مقر الإذاعة . وفى أواخر الثمانينيات كما شهدنا ذلك فى رومانيا ، تتوجه إلى مقر التليفزيون، وتحول مقر التليفزيون إلى مجلس قيادة الثورة ، وجهت النداءات وتمت الاتصالات بكافة الناس وبالمراسلين وبالجيش وبالأمن من خلال جهاز التليفزيون، هذا ملمح خطير فى أداء الإعلام، والتليفزيون بوجه خاص.

بالطبع دور الصحافة النقدى فى المجتمع الديمقراطى وفى البلدان المتقدمة على درجة عالية من الأهمية لأنه يخلق مشاكل للحكومات وللدول ، من ناحية أنه غير طبيعة السيطرة الإيديولوجية للدولة، فلم تعد السيطرة الإيديولوجية للدولة تقوم على القمع المباشر أو استخدام القوة المادية الغاشمة ممثلة فى الأجهزة التقليدية سواء الجيش أو البوليس أو خلافه، ولكن أخذت السيطرة الإيديولوجية شكلا مقنعا معقداً يقوم على وهم الإقتناع. والاقناع الإعلامى يؤدى هنا دورا بالغ الخطورة لأنه يخطط الأدوار ، ويقرب المسافات ، وينقل الأخبار ويصنعها فى نفس الوقت.

رأينا فى حرب الخليج نموذجا آخر لأداء الإعلام وبالذات التليفزيون. فنقل أخبار سير المعارك فرغها من محتواها الإنسانى، بمعنى أننا نرى صاروخاً ينطلق من مدمرة أمريكية أو غواصة أمريكية لكى يمر عبر دائرة ما ويسقط الصاروخ ولا نرى ماذا يحدث بعد ذلك، لن نرى كم من الأطفال وكم من النساء وكم من الرجال وكم من البيوت تهدمت على الإطلاق. بمعنى أن الإعلام هنا أخفى الطبيعة الحية للصراعات وبالذات فى حرب الخليج . والإعلام العالمى يخضع بالقطع لاحتكارات عالمية تتوزع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بنصيب الأسد، عدد الشركات الدولية التى تسيطر على الإعلام والمعلومات أكبر فى الولايات المتحدة.

هناك تفاوت فى ذلك بين الشمال والجنوب، فنصيب الجنوب من المعلومات ومن أجهزة الإرسال نصيب ضعيف ، بينما نصيب البلدان المتقدمة والعالم الغربى نصيب متفوق، لكن حتى فى الجنوب أصبح هناك تفاوت بين بعض البلدان الصناعية الجديدة وغيرها مثل البرازيل التى لها موقع متميز داخل خريطة توزيع المعلومات. واقتصاد المعلومات فى الوقت الراهن يمثل نسبة كبيرة جدا من التجارة العالمية ما يوازى ١٥٪ من حجم التجارة العالمية ، والمعلومات المتعلقة بالبنوك وغيرها والشركات متعددة الجنسية ومراكز المعلومات تمثل ٥٪.

لكن انتشار الإعلام وتأثيره لا يقف عند هذه الحدود ، لأنه هناك علاقة بين المجال الخاص والمجال العام. بمعنى أنه قبل التطور المذهل للتليفزيون وللإعلام كان المواطن يحتفظ بالمجال الخاص، وكان لكى يدخل المجال العام كان لابد له أن ينتقل من منزله حيث يقيم وأسرته إلى مكان آخر، إلى قاعة اجتماعات أو إلى ميدان عام أو إلى دار عرض أو إلى......إلخ. الآن التليفزيون على وجه التحديد ينتقل إلى المنزل ويقتحم على المواطن خلوته أو وحدته لكي يوفر له المجال العام ، وهذا يتضمن بالطبع تقليلاً من الحريات وتضييقا للمجال الخاص للمواطن.

ثمة مشاكل عديدة فى البلدان المتقدمة تختلف عن مشاكل الإعلام لدينا. هناك مشكلة زيادة المعلومات ، فالمواطن يعانى من كثرة وتنوع المعلومات إلى الدرجة التى يفقد قدرته على التحليل وقدرته على تأمل الواقع والوقائع وعلى تطوير قدراته الذهنية وقدرته الفكرية فى دراسة الوقائع وتأملها ، لأنه أمام معلومات مفرطة بينما عندنا فى بلداتنا- وبالذات فى بلد كمصر - يحرم المواطن من حقه فى المعلومات ، وأحداث جسيمة تجرى أمام أعيننا ونحن لا ندرى عنها شيئا . هناك رقابة على المعلومات ، والسلطة تحتفظ بهامش كبير من السرية تحتفظ فيه بالمعلومات وتحرم المواطن من المعلومات. وهذه سمة خاصة بأى سلطة ذات طابع شمولى، ولا تعترف بواقع التعدد الفكرى والسياسى والثقافى فى المجتمع ككل.

وبالنسبة للموضوع الذى أثاره الأستاذ حماد إبراهيم والذى يتعلق بالفترة ٧١-١٩٨١ لدى بعض الملاحظات وبعض الانطباعات التى أريد أن أستوضحه فيها ، الملاحظة الأولى هى ملاحظة منهجية عن المدخل الذى عالج به هذه الفترة، فقد تحدث عن مدخل نفسى وسياسى ومدخل قانونى ومدخل اجتماعى، وهذا إجراء منهجى مشروع، لأن الظواهر الاجتماعية والسياسية تتميز بأنها كلية بمعنى أنه يصعب عزل أحد العناصر عن العناصر الأخرى ويصعب حجب تأثير السياسى عن الاقتصادى أو العكس، القانونى عن السياسى أو الاقتصادى، هناك كلية اجتماعية متواصلة ويؤثر كل طرف فيها فى الآخر، فهذا إجراء منهجى مشروع لا غبار عليه. لكن من خلال العرض تشكل لدى انطباع بأن ثمة "شخصية" فى الموضوع ، أى وردت أسماء عديد من الصحفيين وعديد من رموز الجهاز الإعلامى وعلاقتهم بالسادات وعلاقتهم بالنظام، حتى يخيل للمرء أن هذا الجانب الشخصى أو الشخصانى فى علاقة السلطة والحكم برموز الإعلام فى هذه الفترة طغى على ما دون ذلك من قضايا ، ربما لأنه لم يأخذ الوقت الكافى لكى يعرض لجوهر الصراع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى كما كان يطرح نفسه آنذاك ، خاصة وأنها كانت مرحلة انتقالية

ومرحلة تأسيس شرعية جديدة لنظام الحكم بعد الصراع الذى نجح فيه السادات مع ما أطلق عليه آنذاك "مراكزالقوى". كانت السلطة بمعرض تأسيس شرعية جديدة بناء على شعارات تتخذ طابعا ليبراليا مثل دولة المؤسسات ، ودولة القانون، وسقوط دولة المخابرات، وكلها شعارات بالقطع كان لها مردود نفسى إيجابى لدى العديد من قطاعات المواطنين، على اعتبار أن الفترة السابقة تميزت بسيطرة لأجهزة الدولة بالذات البوليسية والأمنية .

وملاحظة تتعلق بمفهوم المعارضة، والأستاذ حماد طرح مفهوما للمعارضة والقوانين والممارسات التى تحول دون تبلور معارضة ودون تطوير معارضة داخل المؤسسات الصحفية القومية. وهذا مفهوم اعتقادى أنه بالسلب وفى نفس الوقت يضفى ضمنا مفهوما آخر للمعارضة، وهو أن المعارضة لا تنتزع ولكن يسمح بها. أى سلطة شمولية أو أى سلطة استبدادية بالقطع طالما لم تجد معارضة أومطالبة مستمرة بالتخلى عن بعض تحكمها، وإفساح المجال للتعبير لفكرى والسياسى والرمزى لقوى أخرى تعيش فى جسد المجتمع وفى أحشائه ، بالقطع لن تفرط ببساطة فى الامتيازات التى تكفلها السيطرة الكلية على جهاز الدولة والمجتمع. فى نفس الوقت فى الفترة الحالية التى نعيشها، رغم سيطرة جهاز التليفزيون أو سيطرة الحكومة والحزب الوطنى على جهاز التليفزيون باعتباره أهم أداة إيديولوجية ، لكن ثمة معارضة قوية نشأت من خلال تطوير أدوات أخرى أتاحها التقدم العلمى والتكنولوجى فى الوقت الراهن. مثلا جهاز الكاسيت الصغير أو جهاز الفيديو كاسيت. هذه أجهزة تعتبر أجهزة إعلامية صغيرة متنقلة من خلالها تبث الخطب والآراء السياسية فى المساجد وغيرها من التجمعات، ويتم تداولها. وكان الإمام الخومينى فى باريس يطبع من خطبته ٢ مليون نسخة توزع فى إيران. بالتالى عندما تكون هناك قوة حية فى المجتمع تستطيع أن تنتزع وأن تبتكر وأن تجدد فى أساليب المعارضة ، وليس بالضرورة أن تدخل فى إطار المؤسسات القومية أو أن السلطة تسمح لها بممارسة هذه المعارضة.

أشعر أن هذا البحث من الأستاذ حماد محاولة لرد الاعتبار لبعض رموز الصحافة المصرية وليس دراسة فى المعارضة بالمعنى السياسى. فالبحث فيه كثير من الشخصية لرموز المعارضة وذكر أسماء معينة، شعرت بالفعل أن الأستاذ حماد يريد أن يرد الاعتبار لهذه الشخصيات.

من ناحية المنهج الأستاذ حماد تكلم عن المدخل النفسى، وأعتقد أنت تقصد الإدراك ، فالمدخل النفسى مختلف تماما عن الإدراك ، الإدراك جزء من المدخل النفسى، وليس كل المدخل النفسى، الذى له أبعاد أخرى أعتقد تحليل الإدراك هو جزء منها. أن فهمت الكلام بشكل سليم، أعتقد أن جزءا من الدراسة كان يجب أن يكون تحليلاً لرؤية الرئيس السادات لدور الصحافة فى النظام والسياسة المصرية، والرئيس السادات كان من الناس المهتمين بالفعل بدور الصحافة ، لأنه كان بالفعل فى حياته صحفيا وكان رئيس مجلس إدارة إحدى الصحف .

الموضوع الثانى هو التفرقة بين "الأزمة" و"المشكلة"، وفقا لتعريفك أنت للأزمة والمشكلة فى البحث أعتقد أن عنوان البحث يجب أن يكون "مشكلة المعارضة وليس أزمة المعارضة". لأن الأزمة شئ طارئ فيه قدر كبير من عدم

اليقين فى المعلومات من هيكل الموقف ، لكن ما تتحدث عنه وفقا لتعريفك أنت هو مشكلة المعارضة لأنها بعيدة المدى وليست مشكلة مؤقتة . من ضمن الأشياء أيضا فى المضمون ، الصحافة والمعارضة، أعتقد أنه فى دولة من دول العالم الثالث يرتفع فيها نسبة الأمية والجهل من الطبيعى أن تمتلك الدولة وسائل الإعلام ، ومن الطبيعى أن يتم توجيه دور الصحافة نحو المجتمع ، وأعتقد من الطبيعى ذلك أيضا فى ضوء البنية العلمية والاجتماعية للصحفيين أنفسهم ، وعندما تحلل حضرتك مسار حياة هؤلاء الذين ذكرت أسماءهم من الناحية العلمية أى من التعليم ماذا كان؟ مستواهم الاجتماعى والاقتصادى ماذا كان؟ ستصل لحل.

الشئ الأخير متعلق بالمعارضة ، أنا أفهم "المعارضة" بمعنى تقديم بديل ، المعارضة فى بريطانيا هى حكومة الظل، هل هذا كان موجودا فى ظل نظام ثورة يوليو منذ أن تشأت حتى الآن؟ حتى فى داخل المؤسسة الصحفية أنا لا أعتقد هذا. أنت تتحدث عن "الخلاف" السياسى داخل جناح من الأجنحة فى النظام السياسى الذى كان موجودا بالفعل ... انظر سيادتك إلى موقف الصحفيين الذين ذكرت أسماءهم من النظام السياسى المصرى الآن، نجد أنه لا يوجد خلاف كبير.

المناقشة

– د . محمد نعمان:

الأخ حماد من الكتاب القادرين على كتابة الحوليات ولديه قدر كبير جدا من المعلومات، ومقدرة فائقة على ترتيب عدد كبير من الجزئيات والمعلومات المتناثرة والمتفرقة، ويستطيع أن يخلق منها سياقا ، وهذا النوع من الكتاب فى الحقيقة يكون مفيدا كأساس للبحث العلمى بنفسه ويمكن الرجوع إليه والتأكد من بعض المعلومات لديه والاستفادة منها ، ولكن من الصعوبة بمكان أن نجمع هذا الكم الزاخر من المعلومات وهذا المنهج القصصى فى السرد فى ورقة بحثية. هذه هى قضية المنهج التى يقع فيها هؤلاء الكتاب الحوليون. هو يضع كمية كبيرة جدا من المعلومات ومن التفاصيل ، مع أن الورقة البحثية المطلوب منها أن تحاكم استخلاصات بعينها وتقدم مجموعة من البراهين لكى أصل بسرعة إلي استخلاص بعينه، وكان يمكن للباحث عرض نفس الأفكار الرئيسية فى عدد أقل كثيرا من الصفحات . لكن الأستاذ حماد أرى أنه محترف فى هذا السرد القصصى، فلديه متغيرات كثيرة جدا لا نستطيع الحديث فيها ، وهو قد حدثنا عن الجانب الأكثر شغفا لمستمعيه، حدثنا عن وقائع لأشخاص نعرفهم وقرأنا لهم وقد نكون رأيناهم وبالتالى يكون العرض حول شخصيات نرتبط بها ، والناس تتابع حديثا فيه جاذبية. ولكن القضايا التى فى الخلفية والتى من الممكن أن تكون الأقل حميمية بالنسبة للمستمعين تتوارى. فهناك أسئلة حول الخلفية السياسية للأحداث التى تحدثت عنها ، وأنا لا أشاركك الرأى فى أنك لا تستطيع تجزئة أفكارك، وأقول أن هناك خلافا فى الرؤية بين أن تكتب مجلدا وبين أن تكتب ورقة بحثية.

– د . مصطفى عبد العال:

مسألة معلوماتية بخصوص الأستاذ هيكل، ويبدو أن حضرتك تحبه كثيراً. هو الأستاذ هيكل أكثر حصافة مما أنت تتصور ، لأنه عندما قال للرئيس السادات أن يقول أن الديمقراطية هى نقطة الخلاف مع المجموعة المناوئة له فى الحكم، لم يقبل له أن يقول أنه صراع على السلطة ، لأن كلا من هيكل والسادات أكثر حصافة من ذلك . قال له لا تتحدث فى أنه هناك خلاف في تعجيل أو تأخير الوحدة مع ليبيا لأنها كانت قضية مطروحة.

النقطة الثانية.. هى مسألة "الشخصية". أنا مؤيد جدا أنك تشخص المسائل، فنحن فى زمن نحتاج فيه أن تقول بالأسماء هذا حرامي، وهذا يسرق ، وهكذا لأنه هناك حالة من القدسية الغريبة تجاه الأشخاص ، نحن فى احتياج أن يفهم الناس أن فلانا هذا بذاته حرامى.

نقطة ثانية هى حديثك عن أن الصحافة المصرية مملوكة للشعب. أتصور أن جملة مثل هذه كأن تقول أن قصر رئيس الجمهورية مملوك للشعب أيضا. هذا غير صحيح إلا نظريا.

النقطة الأخيرة.. كنت أتمنى وأنا أعرف أنك ملم بما حدث فى المجال الصحفى أن تحدثنا عن الشئ الذى يدهشنى تماما، وهو أن الصحفيين أغلبهم يعملون فى صحف اليمين واليسار- ومثال لذلك رجل مثل صلاح عيسى أسمع أنه يسارى شيوعى ماركسى أيا كان لا أعرف كيف أسميه يكتب فى الأهالى والوفد والوطن الكويتية- ولأننى قضيت فترة فى الغرب لاحظت أن هناك مستحيل أن يكون رجل يكتب فى جريدة الحزب الشيوعى الفرنسى ويذهب ليكتب فى جريدة اليمين .. هذا شئ غير مطروح. فلعلك تشرح لنا كيف يبررون لأنفسهم هذا الموضوع وكيف يبررونه للناس .

- د. هدى زكريا :

منهجيا ، وفى المناهج الأمريكية بالتحديد عندما تطبقها على نوع الدراسات التى قمت بها تقول لنا دائما أن نذهب إلى المنطقة الملحوظة والقابلة للقياس والثابتة والظاهرة. لكى لا نوجه إليك الانتقادات ، أنا لاحظت الآن والناس تتحدث معك فى مجال النقد، أن المنطقة الكامنة التى لا يلمسها أحد، والتى هى دائما قاع جبل الجليد التى يخشاها الباحثون -يخشون هذه المغامرة- فى العادة لا يستطيع الذهاب إليها إلا من هو أهل لذلك. وعندما قمت أنا بعمل دراستى وجدت تحذيرا منهجيا يقول : لا تذهب إلى المنطقة التى لا يمكن أن تكون مكشوفة. وبالتالى وأنا أسمع الورقة كنت سعيدة جدا أنك تجرؤ على دخول المنطقة المغطاة الكامنة، والتى لا يلمسها الباحثون لكى لا يوجه لهم الانتقاد بأن عليهم أن يثبتوا باستمرار كيف عرفوا هذه الأشياء. هناك مسألة ثانية، وهو أن طابع السلطة المصرية تاريخيا من أيام مينا موحد القطرين هى فكرة المركزية. وهى لم تكن فقط مركزية سياسية، إنما كانت مركزية معلوماتية، بمعنى أنه لا توجد معلومات خارج منطقة السلطة، الملك والكاهن هما فقط اللذان يعرفان ، وليس مدهشا وليس غريبا أن لا أحد يصل إلى سر التحنيط لأنه كان فى أيدى الملك والكاهن، مع أنه سر علمى. لا توجد معلومات تخرج عن دائرة المركزية المعلوماتية كما هى المركزية السياسية، وبالتالى هناك فعل عمدى فى تجميد الغالبية من الشعب بما يدور من أسرار فى قلب الحكومة. وبالتالى الدور الذي لعبه السادات فى مرحلة ، كان يؤكد أن المركزية المعلوماتية تقول دعنى أتدخل فيما يصل من معلومات للناس لكى أحكم السيطرة على حياتهم اليومية، ليس فقط إحكام السيطرة على النهر من أجل الرى، وإنما أحكم السيطرة على المعلومات حتى يمكننى أن أصيغ فكر الناس. إنما هناك مرحلتين ، فترة عبد الناصر ومرحلة السادات أيا كان ما يقال عنهما فى المسألة المعلوماتية. وهناك كلام ظريف جدا يقول أفضل ممارسات القوة هى تلك التى لا تستدعى منك عنفا ، وهذا يجعلنى أتذكر كيف كان جمال عبد الناصر عندما يمارس السيطرة المعلوماتية لا يبذل جهدا، لأن الناس فى منطقته ، لأنه ليس فى حاجة أن يطلب من ثروت أباظة كما يكتب الآن مذكراته وبغباء شديد يقول استدعانى الرئيس فى المساء وقال لى : اكتب ياثروت فى الصباح مقالا مثل الذى كتبته أمس، فقلت له حاضر ياريس. يكتب ذلك وهو يشعر بشرف كبير أنه استلم أمرا فى المساء فغير ما كان مفروضا أن يفعله . فى هذه المسألة يجوز أن يكون السادات هو أكثر الحكام ممارسة للقوة الظاهرة

فى اللقاء وبالكلمة وبالأمر لضعف إمكانياته فى المقارنة بعد عبد الناصر، أعنى أن ممارسة القوة من جمال عبد الناصر لم تكن تحتاج هذا ، وكما يقول : حلمنا يسبق تفسيره ، إنما بالنسبة للسادات مشكلته أنه كان قادما بقوة تستدعى عنفا فى معظم الأمور مع هؤلاء الناس لأنهم فى المنطقة المعلوماتية، زائد أنه مضطر أن يمارس هذا النوع من القوة لكى أتبنى أنا وأنت نفس أفكاره.

- الأستاذة / منى صادق:

الباحث يحاول أن ينطلق أكثر ما يمكن من إطار مفاهيمى ، لأنه حاول أن يعكس هذا الإطار فى فترات تاريخية معينة، وفترة التحول ودور الرئيس فى الأزمة وأشياء مشابهة لذلك. وأنه يعكس الإطار المفاهيمى على محاور الدراسة، وإن كانت ليست كل المحاور تدل على الأساليب المنهجية التى قال بها ، مثلا دور الرئيس فى الأزمة ليس له علاقة بالبعد المنهجى النفسى، فهذا قد يكون مسألة سياسية بمعنى فكرة الدور أو مفهوم الدور . وفى ظل هذه المفاهيم جاء عند الباحث مفهوم "الآلية"، ورأى أنه مفهوم خاطئ لأن مفهوم الآلية انتقل إلي الكتابات الثقافية من كتابات الاقتصاد السياسى. بمعنى أنها شئ متجدد بشكل تلقائى ولاتحتاج إلي قرار واعى، الآليات فى السوق آلية متجددة بصرف النظر عن الوعى بأشياء محددة ، كالوعى مثلا بالمصالح. سنأخذ على سبيل المثال دور الرئيس فى الأزمة ، هل هى آلية؟ أنا لاأعتقد أنها آلية، إلغاء الرقابة أو فرض الرقابة، وأن يكون هناك قوانين ، هذه ليست آليات وإنما دور واعى ويحتاج إلى إعادة نظر فى فكرة الآليات .

- د. عماد صيام:

الأستاذ حماد تناول العديد من العوامل أو الظروف التى ساهمت فى تحجيم ظهور معارضة حقيقية [illegible] الصحافة ، مثل دور رئيس الجمهورية ، والتشريعات المتتالية ، وبعض الصحفيين، ودور العامل الخارجى للأمريكان. وفى تقديرى أنه رغم أهمية هذه العوامل إلا أنه اغفل أهم عامل لعب دورا حقيقيا فى إفساد الصحافة والصحفيين المصريين، وهو النفط العربى، هذا النفط الذى أخذ الصحفيين على أكثر من مستوى من اليمين إلى اليسار، سواء بفتح مجلات النفط لكى يكتبوا فيها أو سواء بالإرشاء المباشر، فنسمع عن صحفى دخل إلى صدام حسين أخذ مليون وذهب لعمل مجلة. أنت أغفلت تماما هذه النقطة التى لعبت ومازالت تلعب دورا فى إفساد الصحافة حتى الحزبية، نحن نسمع كلاما كثيرا يتردد عن أحزاب تأخذ أموالا من بلدان أجنبية أو بلدان عربية لدعم صحيفتها، هذا يعمل مع القذافى، وهذا مع صدام، وهذا السعودية، وهناك صحفيون يكتبون عن القضايا المصرية ويدخل فى اعتباره السعودية أو الكويت، و ذلك لعب دوراً كبيراً فى إفساد الصحافة المصرية .

النقطة الثانية ، إن لك تحفظا على مسألة الأجيال أو مسألة الشباب. هل هذا له علاقة بأنك منتمى إلى مؤسسة

علمية وأنك على مشارف أن تحقق مكانة مافى الهيكل الأكاديمى البيروقراطى البطريركى المستبد؟ هل لهذا تأثيره على موقفك من الباحثين الشبان؟

د. أحمد عبد الله:

إننا لم نناقش موضوع التليفزيون فى الورقة المقدمة فى هذه الجلسة، ومن الصعب جدا الحديث عن مجتمع ديمقراطى دون وجود جهاز تليفزيون ديمقراطى، فاللعبة كلها تظل ضيقة وديكورية حتى تصبح وسائل الإعلام المرئية ديمقراطية، سواء بأن القنوات التليفزيونية المحدودة تكون تعددية فى الرأى، أو أن يكون هناك تعددية فى ملكية قنوات التليفزيون للتعبير عن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة. فهناك نقطتان هامتان للانطلاق فى الطريق الديمقراطى أن التليفزيون بالفعل يقطع مرحلة فى طريق الديمقراطية ، وأن الصحافة القومية يصبح فيها خط معارض . وهذا أمل عزيز إذا حدث سوف يكون خيرا. ولكننى أشك أنه يحدث فى ظل بنيان الدولة المصرية ، فلا يمكن أن نعلق الأمل على جناح إصلاحى مستنير فى السلطة سوف يفهم اللعبة الدولية ويفهم أنه لابد أن يقطع خطوات فى الطريق الديمقراطى فيحول "الأهرام" إلى صحيفة شبه معارضة . وأشك أن هذا الجناح موجود أصلا فى السلطة المصرية، هناك ثلاثة أو أربعة مثقفين لبقين مخصصين للندوات ليتحدثوا عن ديمقراطية الحكم، لكن فى الحقيقة لايوجد جناح قوى يقدر أن يفرض على القرار السياسي مثل هذه الرؤية .

وأنا أرى أن الإشكالية الكبرى أو الكارثة ، هى أن سوء أوضاع الصحافة المصرية وغياب التعبيرات الديمقراطية فيها يهدد الدور الإقليمى لمصر ككل. فالدور الإقليمى لمصر أصبح ضعيفا ، لأسباب عسكرية واقتصادية واستراتيجية...إلخ ، لكن جزءاً من هذه الأسباب يرتبط بالمؤسسة الإعلامية المصرية، والمفترض أن تكون كبرى المؤسسات الإعلامية فى الوطن العربى. بالفعل مثلما تفضل الأخ عماد وقال أن جزءا من الصفوة الصحفية مرتهن ومرتشى من المال النفطى وبالتالى لا يكتب من عندياته ، يكتب حسبما يرغب أصحاب المال على النطاق الإقليمى . وهذا يجعل الصفوة المصرية مهترئة للغاية، وولاءها فى الحقيقة خارج الحدود، ولاؤها لحسابات البنوك خارج البلاد .

طبعا ليس هذا كلاما مختلقا ، وإنما واقع يؤثر فى الفكر المطروح. وأنت عندما ترى أنه فى "الأهرام" لا تستطيع أن تنتقد المملكة العربية السعودية بينما تستطيع انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية التى تعطيك معونة سنوية، وتستطيع أن تنتقد أحيانا رئيس الجمهورية المصري، لكن لا تستطيع أن تمس عاهل السعودية... مستحيل....... مقدس......لماذا؟ لأن كلمة واحدة منه تساوى خسارة بضعة عشرات الملايين من أموال الإعلانات. وهنا الدور الإقليمى لمصر مهدد من ضعف مؤسساتها الإعلامية وارتهانها على هذا النحو .

شئ آخر وهو إشكال حقيقى ، مامعنى أن جريدة مثل "الحياة" تتفوق على "الأهرام" فى عقر داره فى القاهرة، يذهب الناس لشراء "الحياة" بـ ٥٠ قرشا ولو أصبحت ٢٥ قرشا لن يشتروا "الأهرام" . ليس لأن "الحياة" بها حرية أكثر،

فالحياة أيضا لا يجوز فيها نقد آل سعود، ممنوع ، ليس فيها حرية أكثر ، لكن فيها فنا صحفيا أفضل، فيها خدمة صحفية أفضل، فمقروءة ، ومكتسحة "الأهرام" فى عقر داره. وهذا أيضا تهديد للدور الإقليمى لمصر، وإذا أردت المزيد، فإنه عندما تنشأ قناة تليفزيونية فضائية مصرية، يقوم رجال الأعمال السعوديون بعمل واحدة ويأخذون منك السوق العربى، إذن الخطورة هنا لا تقتصر على أوضاعنا الداخلية فقط، وإنما تؤثر على مجمل وزننا فى المنطقة .

أخيرا هناك نقطة إضافية ، الأخ حماد مولع بالتفصيل وأنا سوف أحكى لك قصة صغيرة. سنة ١٩٧١ كنت عضوا فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، كنت أصغر عضو، وكان الرئيس السادات رئيس الجلسة وطلب تقفل الأبواب لعمل جلسة سرية، وأخذ يحكى حكاية مايو وكيف انتصر على العصابة الثانية، وبعد ذلك أخرج ثلاثة أشخاص على المسرح وقال هؤلاء الأبطال الذين واجهوا الشرذمة...إلخ ، صفقوا لهم. من هؤلاء الثلاثة؟ الفريق محمد أحمد صادق، قائد الأركان، والفريق الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى، وممدوح سالم وزير الداخلية أى قائد البوليس والذى أخذ مكان شعراوى جمعة. هؤلاء الثلاثة هم المؤسسة الأمنية للدولة. كنت شابا صغيرا ، ولكنى اندهشت لماذا لم يقف محمد حسنين هيكل على المسرح نصفق له، لأنه لعب دورا ، وكانت الحكاية فى البلد تقول أن هيكل لعب دورا هاما فى هذا الموضوع. لكن مهما نتصور نحن بأوهامنا الخاصة أن الأداة الإعلامية تلعب دورا كبيرا فى تفكير العناصر الممسكة بزمام الدولة -وربما يكون هذا تفكير جديد مازالوا يفكرون فيه ولم يستقر فى أذهانهم- لكن حتى عهد قريب على الأقل كان التفكير هو أن الأداة الوحيدة المضمون ولأوها هى المؤسسة الأمنية ولم تكن هى الأداة الإعلامية ، الأداة الإعلامية على مدى تاريخها كانت "مجرد أداة". أيام عبد الناصر كان يقال لكى تهدئ البلد هيكل يكتب مقالة، ولكى نشعللها هيكل يكتب مقالة أيضا ، حسب الجو المطلوب. فكرة الأداة فى أيام السادات نفس الشئ. كل الحكايات الشخصية التى رواها الباحث، كيف استخدم موسى صبرى وغيره، كل هؤلاء أداة ، وهذا هو المنطق الأساسى فى تفكير جهاز الدولة فى مصر، أنه يأخذ الإعلاميين لحما ويرمونهم عظاما (حسب المثل الشائع) . وحتى الآن لم يتغير الوضع كثيرا بدليل أن شخصاً مثل صفوت الشريف (وهو رجل أمن أصلا) بقى خمسة عشر عاما وزيرا للإعلام. وهذا فى حد ذاته يفصح عن أشياء كثيرة فى جوهر تفكير المتحكمين بأداة الدولة فى مصر، وهو ما لم يتغير جوهريا حتى الآن. ولذا سوف تعيش فى هذه الديمقراطية الديكورية المحدودة سنوات طويلة.

- الأستاذة / ماجدة عدلى :

إن أى موضوع قبل الدخول فى تقسيمه وتشريحه لازم أقول أن إطاره هو كذا ،وأنا رأيى أن إطار الصحافة صعب جدا أن أرفعه من قلب مجتمع على بعضه، أى لابد أن تكون هناك إشارة إلى أن هناك شيئاً يدعى أزمة ديمقراطية عامة فى المجتمع لها مظاهرها، وسوف نجد على رأسها أزمة صحافة . هناك شئ اسمه أحزاب مصادرة من ١٩٥٢ إلى الفترة التى أطلق عليها الأستاذ حماد فترة اختبار فى علاقتها بالصحافة. لماذا النقابات مصادرة وحتى تاريخه،

تكون أول فقرة فى قانون النقابات أنها تابعة للاتحاد الاشتراكى العربى ولم يتغير قانون النقابة هذا إلا بعد الأزمة الخاصة بالنقابات الجديدة. أو القانون الذى كان مطروحا للتنفيذ. وفى نفس الوقت لا يوجد تمثيل حقيقى لأى قوة معارضة كقوة سياسية تعبر عن مضمون طبقى داخل المجتمع، فهى محرومة من أى تمثيل لا بكلمة أو منشور أو ورقة دورية أو تليفزيونية لا أستطيع عزل ذلك، وأشعر أن ذلك ألقى بظلاله على التفاصيل من زاوية إننى عندما أتحدث لابد أن أعطى هذه الخلفية من ١٩٥٢ لأكون مدركة أن هناك مصادرة كاملة من ١٩٥٢ فى مصر، وهذه المصادرة كان لها علاقة بتأميم الحريات وراء الناصرية. كان يخدمها بناء اقتصادى ووطنى واستقلالى سياسى نسبى وحركة تحرر...إلخ كانت تلقى بظلالها على بنية المجتمع. بعد ذلك ١٩٦٧ هزيمة وانحسار وتفتيت للجماهير الملتفة حول عبد الناصر، وهذا شئ منطقى. فتبدأ الديمقراطية تأخذ بعدا مختلفا ، يعنى يبدأ تحدى الذى يصادر على أن الناس تصطف ليس فقط بقمع ولكن بديماجوجية انتصارات حقيقية وحركة تحرر . هذه القاعدة تهتز ، والجماهير تصدم فى هذا الحلم الوطنى. هذا هو الذى يمهد الطريق لفكرة انتزاع أحزاب وفكرة انتزاع جرائد. أصبح الموضوع لا يحتمل التأجيل ، ليس كما يريد أو تجربة يجرمها ولكن الجماهير بدأت تبعد عن النظام بعد ١٩٦٧ فبدأ يمارس عليها أشد القمع فى الشارع والجامعة..إلخ ومبرر الوحدة الوطنية سنة ١٩٧١ يسقط ١٩٧٣. النظام اضطر اضطراراً أن يحطى هذا الهامش. كان هناك حراك اجتماعى يحدث فى المجتمع ويزلزله بالفعل فى العمال والطلبة وفى كل مكان وفى الصحافة يجعل أن الوضع الجديد اضطرارى.

من هذه الرؤية يستطيع الباحث أن يقول لنا لماذا الصحافة تطورت فى هذا الاتجاه. وهذا نفسه بالنسبة للإشارة التى أشارها الأستاذ حماد حول أن بيوت المال أو الطفيليين الجدد لم يكتفوا بذلك ولكنهم يبحثون عن تعبيرهم فى الصحافة وهكذا. هذا هو الشئ المنطقى لأن المجتمع كله ينهض، يكون هناك إعادة هيكلة كاملة للواقع الاجتماعى اقتصاديا وسياسيا ، ولابد أن ينعكس فى توجهات الرأى العام فى التليفزيون وفى الإذاعة...إلخ.

ملحوظة أخيرة وهى أن الأستاذ حماد ركز جدا على المعارضة داخل الصحافة القومية، والتى قال بعض الزملاء أنها ليست الشئ الأساسى ولكن هناك صحف معارضة كنت أتمنى أن يتناولها بالإشارة ، ما رأيه فى معارضة "الأهالى" بالهامش المطروح لها ، استطاعت أن تستفيد منه أم لا؟ ما رأيه فى معارضة الوفد - الشعب ....إلخ ما رأيه في حرمان قوى سياسية حقيقية داخل مصر من التعبير الصحفى لها أيا كان شكله وحركة تحرير الصحافة هل ممكن أن تتم وأن تكون حرية حقيقية؟

-الأستاذ / جمال عبد العظيم:

فى البداية أود أن أنوه أن مفهوم المعارضة بالطبع هو قضية من أخطر القضايا التى يمكن تناولها فى الصحافة، لأنها ترتبط بشكل مباشر بمسألة الصحافة والسلطة. وهذه المنطقة تكاد تكون من المحرمات بالنسبة للعديد من

الصحفيين نظرا للجزاءات التى يمكن أن تحيق بالصحفى المعارض، سواء أكان هذا الجزاء يبدأ بالمنع من الكتابة أو الاعتقال أو بالسجن أو القتل لبعض الصحفيين أو ينتهى بانتهاء الصحيفة نفسها، كما حدث لبعض الصحف الحزبية التى أشير إليها بالقرار ٤٩٤ الذى صدر من الرئيس السادات. هذا المفهوم الخطر بالنسبة لقضية المعارضة أدى إلى وجود ما يسمى بالمعارضة الهامشية أو المعارضة الشكلية فى الصحافة القومية. قد يبدو للقارئ العادى فى بداية نشر بعض القضايا أنها معارضة بالفعل مثل التمهيد لمسائل الانفتاح فى بداية السبعينيات كنوع من التمهيد لاتخاذ قرارات سنة ١٩٧٤. أيضا بالنسبة لمسألة التعددية لو نظرنا إليها سنجد أنها بدأت مثلا من سنة ١٩٧٤ لـ ٧٥ لـ ٧٦ وهذا كان نوعا من التمهيد لاتخاذ القرار السياسى الخاص بالأحزاب بعد ذلك، أيضا قضية السلام بدأت بالتمهيد بالتركيز على المعاناة التى تعانيها مصر بعد أن خاضت مجموعة من الحروب والنظام الاقتصادى أصبح مثقلا بمجموعة من الهموم.

ولاتوجد بالفعل معارضة حقيقية فى الصحافة المسماه بالقومية. وهذه أيضا لا تقتصر على مصر، ولكنها موجودة فى بلدان العالم العربى وبلدان العالم الثالث وقد توجد أيضا فى بعض الدول الغربية. ولكن بأساليب أخرى، إن كان مثلا هنا يؤثر فى قرار سياسى، الآخر يؤثر فى قرار اقتصادى بأنه يمنع عنها مجموعة من الإعلانات أو مجموعة من المساهمين بالنسبة لمشروع رأس المال الخاص.

وفى الأسبوع الماضى تم إغلاق جريدة "السفير"، فسألوا رئيس التحرير هل سبب إغلاقها بالفعل هو نشرها لوثيقة خاصة بالمفاوضات اللبنانية الإسرائيلية التى تجرى فى واشنطن، أجاب بالنفى وقال إن المسألة ليس لها علاقة بالوثيقة التى نشرت، وأن النائب العام اللبنانى تحجج بها لإغلاق الصحيفة، إنما المسألة مرتبطة بأنها تتخذ موقفا معارضا بالنسبة لنظام عربى هو على وجه الخصوص النظام السعودى، لك أن تتخيل أن قضية المعارضة وصلت فى النهاية إلى إغلاق جريدة مثل "السفير" فى مجتمع مثل المجتمع اللبنانى الذى له باع طويل فى الديمقراطية والحرية فى مجال الصحافة.

-الأستاذ / حماد إبراهيم:

الملاحظة الأولى للدكتور عبد العليم كانت خاصة بمسألة الشخصنة، وورود أسماء بعض الشخصيات. وأنا اعتقد أن هذا تعبير قالته الدكتورة هدى زكريا حول دخول مناطق محرمة فى منطقة البحث العلمى، فأنا قصدت عملية الشخصنة من جانبى لسبب بسيط هو أننى لا أخشى تحديد الأسماء. جرت العادة بالنسبة للباحثين على أن يكتبوا هناك تيارات، وعندما نبحث عن رموز لهذه التيارات فإنك لا تجدها. لكن قصدت أن أقول أن هناك تيارات وأن ممثلى هذه التيارات هم فلان، وفلان، على وجه التحديد. وأنا أعرف أنهم يحتلون مناصب مؤثرة فى صنع القرار الصحفى وأننى لا أملك أداة للرد على ذلك. ولكن لا بأس، فإذا خشى الباحث من أن يدخل المناطق المحرمة فلن يكون هناك جديد على الإطلاق فى دراسة أوضاع الصحافة المصرية.

المسألة الثانية خاصة بمفهوم المعارضة، المفهوم متخذ بالشكل السلبى وأنه لم يؤخذ فيما يتعلق بالجزء الآخر ، المعارضات الجديدة فى مصر . أنا بصراحة كنت أتمنى أن تتاح لى فرصة لمعالجة هذا الموضوع لكن هذا موضوع آخر .

الجزء الثالث هو أن الباحث يحاسب على ماكتبه ولا يحاسب عن مالم يعالجه وكان يتمناه الآخرون. كنت أتمنى يادكتور عماد أن أتناول قضية النفط ولكن هذا ليس موضوعى، اختراق المؤسسة الصحفية والمتغيرات الخارجية والاختراق العربى من جانب النفط هذا موضوع درس فى الثمانينيات بشكل ملح . كل ما حدث فى السبعينيات المدة التى أبحث فيها على وجه التحديد هو هجرة عدد من الصحفيين المصريين بعد إجراءات لجنة النظام فى فبراير ١٩٧٣، بعد نقل ١٢٠ صحفيا إلي الهيئة العامة للاستعلامات ، هاجرت أفواج كاملة إلى الكويت ولبنان والعراق ولندن وباريس وأسسوا بعض الصحف وكتبوا هناك . هذا هو ماحدث ، هجرة الصحفيين المصريين إلي العالم العربى وإلى أوروبا . وهؤلاء تعرضوا للمحاكمة فى عام ١٩٧٨ . بموجب تحقيقات المدعى العام الاشتراكى.

الملاحظة الأخرى خاصة بالتفصيل ، لماذا بعض التفاصيل حول الحوادث؟ أنا بالفعل لجأت إلى هذا الأسلوب القصصى لسبب بسيط هو أننى وددت أن أكون موثقا فى كل ما أكتب عندما أخبر بموقف أو بفكرة أو بتحليل حول خط فكرى معين فإننى أدلل عليه، ولا تخبرنى بأننى ذاتى.

الجزء الآخر حول الملاحظة عن المدخل النفسى، أنا أقصد البيئة النفسية، مجموعة التصورات والأفكار التى تمثل رؤية الرئيس السادات لدور الصحافة ككل وحرية الصحافة، ثم حق المعارضين فى التعبير. هذا ماقصدته.

والدكتور مصطفى تحدث عن الوحدة مع ليبيا ، وأنا بالفعل أشرت إلى دور الوحدة مع ليبيا فى الورقة ، أشرت اليه بتفصيل كبير جدا وذكرت موقف هيكل فى هذه المسألة. وأنا أيضا لم أتحدث عن ملكية الشعب كأمنية ، أنا تحدثت عن الملكية القانونية للشعب ، ملكية الشعب بشكل قانونى . وبطبيعة الحال أنا أميز بين الملكية بواقعها القانونى والملكية بواقعها الفعلى لصالح من تمارس . وهذا هو السبب الأساسى الذى دعانى إلى التركيز على الصحافة القومية.

الملاحظة الأخيرة كانت سؤالا وجيها حول نموذج صلاح عيسى. وفى هذه الندوة تساءلت الدكتورة هدى زكريا : هل كان نجيب محفوظ ثوريا ؟ أقول أن هناك كتابا وأدباء يسجلون فى إطار عمالقة الفكر هم ثوريون فى أدبهم ومحافظون فى مواقفهم، التقدم والثورية فى الكتابة والأدب والمحافظة فى مجال النقد، ألا تستطيع أن تضع نجيب محفوظ فى هذا الإطار كما تستطيع أن تضع مجموعة أخرى من الكتاب فى مقدمتهم صلاح عيسى فى هذا الإطار؟ فى العام ١٩٧٤ لم يختلف موقف صلاح عيسى وميلاد حنا على وجه التحديد فى مناقشات لجنة الاستماع التى قادها محمود أبو وافية، فى قاعة مجلس الشيوخ فى مجلس الشعب حول الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو وضرورة التأسيس لتحول جديد يؤدى إلى التعويل على الخارج فى قضية التنمية الوطنية وحل المشكلة الأساسية الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلى. صلاح عيسى كان حاضرا فى قاعة مجلس الشيوخ هو والدكتور ميلاد حنا ، ثوريون فى كتاباتهم من وجهة نظرى، رجعيون فى مواقفهم. هذا هو تفسيرى الوحيد.

ولى تعقيب على الأستاذة منى صادق بخصوص الآليات، لقد ذكرت دور الرئيس السادات وتوسعت فيه ، دوره كشخص وهو دور فاعل أساسي للسيطرة على الصحافة المصرية . أي زعيم - وليس فقط الرئيس السادات - يود أن يؤسس لنفسه صورة دولية ، لا يمكن أن يعتدى على حرية الصحافة بشكل مباشربشخصه ، وإنما يتفتق ذهنه عن مجموعة من الأساليب والآليات التى تتاح فرصة التحرك فيها لمؤسسات وأجهزة وشخصيات أخرى تتحمل هى بذاتها عبء الاعتداء على حرية الصحافة ويبقى الرئيس بمنأى عما يجرى. على سبيل المثال حتى يكون الأمر واضحا عندما تولى الأستاذ أحمد بهاء الدين رئاسة تحرير ورئاسة مجلس إدارة الأهرام فى مارس عام ١٩٧٥ ، ولعلك قرأت كتاب بهاء الممتع "محاوراتى" طلب منه أن يغلق مجلة "الطليعة" على أساس أن لونها ماركسى فج، أحمد بهاء الدين قال له يا سيادة الرئيس أنا اعتقد أن هذه المجلة ساهم الاتحاد الاشتراكى فى إصدارها لكى تكون صوتا ممثلا للتيار الماركسى، وهو تيار عريض بين المثقفين المصريين يمارس دوره فى الرقابة على الخط الفكرى والسياسى للدولة، ولا يمكن أن أمارس هذا، إذا كنت تريد أنت كرئيس للاتحاد الاشتراكى تفضل بإغلاقها ، عندئذ رفض السادات أن يمارس الدور نيابة عن أحمد بهاء الدين أحمد بهاء الدين، يقول "وكان من العادات المفضلة للرئيس السادات ألا يتحمل المسئولية بنفسه". ولذلك يفشل مع بعض الصحفيين كما هو الحال مع أحمد بهاء الدين وكذلك احسان عبد القدوس، ولكن عندما جاء يوسف السباعى استدعاه من وزارة الثقافة ليتولى رئاسة تحرير "الأهرام" حتى يتولى هذا الأمر من واقع مسئوليته القانونية.

عاشراً:

هموم الباحثين الشبان

ملاحظات أولية: للدكتور محمد الجوهرى

نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا ورئيس جامعة حلوان حاليا

عندما تحققت من النص الإنجليزى لعنوان الندوة وجدت أن كلمة Concerns ليست بمعنى الهموم وإنما هى الاهتمامات أو موضوعات البحث. الهموم لها معنى آخر Problems. وهذه نقطة لابد أن نضعها فى الاعتبار، فالموضوع هام للغاية للوصول بالندوة إلى نتيجة، وسنفترض حسن النية بطبيعة الحال ، ولكن لابد أن تنوه أنها ليست خطأ فى الترجمة .

النقطة الثانية حول تنظيم الندوة. هى فى مسألة هموم الباحثين الشباب. لكن ليس بالضرورة أن يتكلم فيها الباحثون الشباب فقط فالمخضرمون أيضا يستطيعون التحدث فى هذا الموضوع. وأحيانا من هم خارج الغابة بعيدا عن كثافة الأشجار وتداخلها يستطيعون الوصف والتحليل بشكل أوضح ممن هم داخلها. ونحن لا نقول أننا نعرف أكثر منهم – لأن السيد يسين يقول لى هل سنتسلط على الشباب فى التعبير عن همومهم ؟ بالطبع ليس هذا هو الموضوع. لكنه من خلال الأوراق التى قرأتها يتضح لى أن هناك بعض المشكلات الوهمية أو المزيفة، وهى تحتاج إلى مناقشة . وهناك مشكلات فى رأيى جسيمة جدا الباحث الشاب لم يراها ، فلايوجد أحد أشار أن البحث الاجتماعى فى مصر ليس مهنة وبشكل أدق هو مهنة قليل من الناس هم أعضاء هيئة التدريس فى أقسام الاجتماع والعاملون فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. كيف يفسح المجتمع المجال لبعض هؤلاء الآحاد وهو لديه ملايين أو آلاف فى مهن أخرى أو مجالات أخرى ؟ هذه مشكلة تدعونا لأن نناقش فى مثل هذا المؤتمر تأسيس مهنة البحث الاجتماعى فى مصر ، كيف نقوم ببعض الإجراءات التنظيمية التأسيسية التشريعية الأهلية لكى نجعل من البحث الاجتماعى مهنة لها وجود ولها كيان ولها من يدافع عنها مثل جمعيات البحث العلمى فى مصر .

لكن المدخل الخاطئ الذى اتخذ فى تنظيم هذه الندوة هو قصر الحديث على الباحثين الشباب، رغم أننى أرى من مكانى على المنصة وجود باحثين شباب وباحثين مثلى غير شباب. والملاحظة التى وردت فى كلمة أحمد عبد الله أن هناك أجيالا وخلاف أجيال وتسلط جيل على جيل، بالطبع أنا أرفضها أو أعتبرها خطأ بدرجة ١٠٠٪ . لأن هذا ضد التحليل الاجتماعى الذى يقول تسلط فئة على فئة– ولانريد أن نقول طبقة – وهذه الفئة يوجد بداخلها الغنى والفقير ، الصغير والكبير، وهذه الفئة تتسلط على فئة ثانية. فاختزال الخلاف إلى جيل ضد جيل هو اختزال مخل للمشكلة لأنه يوجدلدينا باحثون كبار من أجيال سابقة ليسوا متسلطين . كل المشكلة لديهم وهو مايعيبه عليهم أنهم لا يعلمون

أبناءهم ، لا يتواجدون معهم، ويسعون وراء النفط ودولارات النفط ولا يجلسون ليعلموا الأولاد ، لكنهم ليسوا متسلطين ولا يريدون منصبا أو خلافه. ما أود أن أقوله أن التسلط فئة أو طبقة / أو مجموعة على مجموعة أخرى.

والتنظيم العلمى للمهنة موجود للأسف فى مجالات كثيرة فى مصر، فى مجالات مثل القانون ، والطب، والهندسة، هناك جمعيات علمية هى التى تنهض بالبحث العلمى ، وتقيم المؤتمرات، وتصنف الباحثين، وتقوم بعمل تقويم لمستوى هؤلاء الباحثين، فالمسألة ليست أن البحث الاجتماعى مهنة من لا مهنة له، وأنه لابد أن يكون لهذه المهنة أصحاب فيقومون عليها. وهنا أقول أن وجود دوريات قومية مصرية عامة لها مصداقية قوية ، ووجود تنظيم لمؤتمرات وحلقات دراسية قد فرض مؤسسية للقاء الباحثين . لأن كل هذه الأشياء التى تتم تمارس نوعا من الضبط ، فبدلا من أن أنشر ورقة بمفردى أو كتاب مثلا يصبح هذا الكتاب أو هذا البحث منشورا فى مجلة محكمة ويعرض على الناس ويخضع لتحكيم ولتقدير مجموعة من الباحثين ، وهذه مسائل فى غاية الأهمية.

والمشكلة المهمة الأخرى هى مشكلة تمويل البحث الاجتماعى، ولعلها تكون مفاجأة للسادة الضيوف - الأساتذة القادمين من الخارج ، أنه ليس لدينا مشكلة تمويل للبحث الاجتماعى فى مصر. ومصر كلها لا يوجد بها مشكلة "تمويل". وإنما لديها مشكلة "إدارة موارد". وعندنا فى جامعة القاهرة يوجد كتيب صغير عن البحوث الاجتماعية الممولة من خارج الجامعة ، وهذا خلاف أموال الجامعة . فى آخر عامين أنفق على هذه البحوث ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه. وعندى نسخ وسوف أرسل لحضرات الضيوف نسخا لكى يأخذوا فكرة عن موضوعات هذه البحوث وحجم تمويلها ونتائجها ، وهى حوالى ٢٠٠ بحثا. ما أريد أن أقوله أن قلة التمويل ليست هى المشكلة وإنما المشكلة أين يذهب هذا التمويل ؟ وكيف يتم التصرف فيه؟ لأنه لدينا مجموعة من "القناصة"، هؤلاء يقفون ليرصدوا منابع النقود الآتية ويستولوا عليها فيحرمون هؤلاء الشباب "الغلابة" الذين يتحدثون إليكم.

وقد لاحظت فى فترة عملى كمسئول عن الدراسات العليا والبحوث فى جامعة القاهرة ، لاحظت تردد نفس الأشخاص على مشروع الترابط بين الجامعة الأمريكية والمشروعات الأكاديمية . مجموعة من الوجوه المعروفة هى التى تتردد لتستفيد من هذه البحوث، وأطقم من الباحثين أضيف إليها فى السنوات الأخيرة الجهات المانحة الممولة وتستطيع أن تحصل على هذه المنح، كيف نجعل هذا التمويل أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة فى التوزيع؟ كيف يكون ذلك بحسب إلحاح المشكلات القومية وليس بحسب العلاقات الشخصية ؟

وأنا أزعم أنه بالنسبة للبحث داخل الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المركز القومى للبحوث ، لا أعتقد أن هناك مشكلة أساسية. على الأقل لأن الباحث هناك يعمل طوال الوقت ، أى مهمته الأساسية، ولو ظهرت بعض المشكلات يوجد هناك سبل لتمويلها ودعمها. وملاحظة ثانية أن تمويل بحوث أعضاء هيئة التدريس فى مجالات الطب والعلوم والهندسة ، الجامعة تقدم له دعما أكثر مما تقدمه لطالب بحث فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع. لأنها تعتبر أن هؤلاء يقرأون كتبا فيذهبون للمكتبة، أما الآخرون فلابد من توفير أجهزة وكيماويات ، والجامعة هى التى

توفر . وأزعم أن هناك ترفا فى ذلك، بل وتبديدا أيضا كما هو معروف فى المجتمعات المتخلفة . هذا النوع من الدعم غير موجود بالنسبة للبحوث الاجتماعية.

والنقطة المهمة أنه إذا لم يكن البحث الاجتماعى مهنة فلن يوجد اعتراف كبير به فى المجتمع، وبالتالى النتيجة الحتمية التى أسجلها أن دور البحث الاجتماعى لترشيد القرار السياسى أو لرسم السياسة الاجتماعية متهافت ، ضعيف جدا جدا جدا ، والأخ العزيز الأستاذ السيد ياسين يقول كيف ذلك؟ والمثال أنهم بدأوا الاهتمام بالأحياء العشوائية وبدأو الاهتمام بالدراسات الخاصة بهذه المناطق لكى يدعموها ، وتقديرى أن هذا الاهتمام مازال اهتماما صوريا وليس اهتماما حقيقيا . والدكتورة هدى كان لها دراسة عن دينامية اتخاذ القرار وتستطيع هى أن تتحدث أيضا عن دور البحث العلمى فى تشكيل السياسة الاجتماعية. هناك مشكلة هامة فى رؤية النظام الحاكم للمشكلات الاجتماعية. هناك كثير من الظواهر يعتبرها مشكلات أو يعرفها بشكل آخر، مثل الاختلاف فى تعريف التطرف ، وكذلك الاختلاف فى تفسير وقائع ضخمة مثل تفسير حادثة تمرد الأمن المركزى بأنها إشاعة بتطويل مدة الخدمة . طبعا كل هذه أسباب خاطئة وبالتالى يعوق هذا بشكل أو بآخر أو يلغى دور البحث الاجتماعى للكشف عن طبيعة هذه المشكلة. وهناك بعض النظم التى لا تعترف أصلا بوجود مشكلات!

أزمة البحث الاجتماعى
فى الإطار المؤسسى

السعيد صابر المصرى
مدرس مساعد بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة

مضى على البحث الاجتماعى فى مصر أكثر من نصف قرن(١)، ومع ذلك فإن ما تحقق من نتائج على الصعيد المعرفى أو التطبيقى يعد هزيلا للغاية، ولا سيما إذا قورن ذلك بما تم إنجازه فى بلدان نامية أخرى كالهند مثلاً(٢). فلاتزال دراسة المجتمع المصرى متخلفة عن ركب التطور العلمى فى الغرب ومتخلفة أيضا عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة والحادة. ولاتزال الأسئلة النقدية التى تتسم بالوضعية منذ أوائل هذا القرن هى ذاتها نفس الأسئلة التى تشغل المهتمين بدراسة المجتمع وتلعب دوراً فى التقويم العلمى للأبحاث وعلى أساسها تقام الحدود والقيود المنهجية الصارمة. مثال ذلك السؤال حول مصداقية البحث، فيما إذا كان موضوعيا أم لا؟ وفيما إذا كان موجها بنظرية محددة أم لا؟ وفيما إذا كان معتمدا على بيانات وإحصاءات واسعة أم لا؟(٣). وبرغم ارتباط البحث الاجتماعى فى مصر منذ نشأته بإطار مؤسسى خاضع للدولة بصورة مباشرة، فإن حصيلة هذه السنوات الطوال لم تحقق تطورا كبيرا يتناسب وحجم هذه المؤسسات وطبيعتها وعمرها. ولم يكن دعم الدولة وافيا ولا مستقرا بما يلبى تطلعات الباحثين النظرية والمنهجية. وبالتالى، فإن واقع الحال يشير إلى ضعف إمكانيات البحث الاجتماعى بصورة متزايدة. ولا أغالى إذا قلت أن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعى فى مصر تفقد يوما بعد يوم الدعم والاحترام Respectability والقوة. ومن المتوقع أن يتجلى ذلك فى عدد من المشكلات كما يترتب عليه أيضا عدد من النتائج فى المستقبل. وتحاول هذه الورقة أن تناقش جوهر أزمة البحث الاجتماعى فى مصر والمشكلات التى يعانيها من خلال ارتباطه بالإطار المؤسسى. وكذلك مدى انعكاس هذه المشكلات على مستقبل البحث الاجتماعى ممثلاً فى وضعية وإمكانية الباحثين الشبان.

اولا : جوهر الازمة

لايمكن إنكار الأهمية القصوى للبحث الاجتماعى فى مصر ودوره المفترض فى حل كثير من المشكلات، بل أنه يمكن أن يلعب دورا فعالا فى نجاح سياسات التنمية والتخطيط، ومواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية، وكذلك إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتمكينها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة السياسية. غير أن هذه الأهمية غير متحققة فى الواقع بفعل عاملين: أولهما عدم اكتراث النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى بصفة عامة. (٤) فليس هناك اعتراف بالدور الذى يمكن أن يلعبه البحث الاجتماعى والمؤسسات الراعية له فى أن تصبح المعرفة العلمية جزءا من عملية اتخاذ القرار السياسى. وإذا كانت هذه الحقيقة تنطبق على أغلب العلوم بصفة عامة، فإنها تنطبق بصورة قصوى على العلوم الاجتماعية التى يجئ ذكرها دائما فى ذيل الاهتمامات(٥). ويعد الخطاب السياسى حول البحث الاجتماعى بمثابة خطاب دعائى يطرح فى المناسبات ويعتمد على العبارات الإنشائية والصيغ العامة التى تستعصى ترجمتها إلى برامج محددة وتحتمل كثيرا من التأويل(٦).

أما العامل الثانى فهو أن أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى لا يبذلون قصارى جهدهم فى النضال دفاعا عن معرفتهم باعتبارها رأس مال يجب تقويته وتوسيعه لإقناع متخذ القرار بأهميته. ولا يكترث الباحثون أيضا بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم(٧) ولا يسعون إلى تحديد أهداف اجتماعية لما يقومون به من أبحاث . وبذلك فهم لا يقحمون أنفسهم فى صراعات فكرية أو إيديولوجية خارج نطاق الحجرات التى يرقدون فيها ويمارسون البحث والدرس. ولا أبالغ إذا قلت أن تلك الحجرات تخلو أيضا من أى تفاعل ديناميكى بين الآراء ومن أى حوار نقدى بين مدارس وأجيال ومن ثم تظل مؤسسات البحث الاجتماعى كالجثة الهامدة. فهى لا تعد طرفا فى أى نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومى. ولا تذهب ببضاعتها إلى أهداف أكثر إنسانية ولا إلى الارتباط بمشكلات ملحة ولا لمساندة أولئك الذين يفتقدون القدرة على المشاركة فى رسم السياسات الاجتماعية. وبهذا يسير البحث الاجتماعى طليقا بعيدا عن إرادة الدولة ولا تحركه إرادة سياسية محددة وبديلة يمكن أن يتوجه نحوها الباحثون.

ولكن إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر سيطرة الدولة على كل مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر من جامعات ومراكز بحوث؟ وكيف نفسر حركة البحث الاجتماعى بتياراته وتجاربه الطويلة نسبيا فى فهم المجتمع المصرى؟. يبدو أن هذا النوع من الأسئلة يقودنا إلى ضرورة النظر فى جدليات حضور الدولة وغيابها داخل مؤسسات البحث الاجتماعى ومدى ارتباط ذلك بسلوك المشتغلين بالبحث الاجتماعى.

وقبل الدخول فى صلب هذه القضية ينبغى استعراض صور الفهم السائدة حول علاقة الدولة بالمؤسسة العلمية.

فى الواقع، هناك قدر من الازدواج والتبسيط لا بأس به فيما يتعلق بفهم حدود العلاقة بين الدولة ومؤسسات البحث العلمى بصفة عامة(٨). وهناك عددمن الأمثلة الدالة على ذلك. حيث يذهب بعض المشتغلين بالبحث العلمى إلى المطالبة بإصلاحات ديمقراطية داخل المؤسسات التى يعملون بها وهو مايعنى إدارة شئون البحث العلمى والتعليم

بطريقة ديمقراطية وفى نفس الوقت يطالبون بمزيد من الامتيازات فى الأجور والحوافز والدعم المالى لعملهم. وبطبيعة الحال فإن مطلب الديمقراطية يتعارض مع المبدأ القائل بتدخل الدولة فى تحسين الأجور والدعم المالى. فإذا ما تحققت الإصلاحات الديمقراطية، فإنها تتيح عبر قنوات أخرى عمليات أخرى مستقلة فى تحقيق إصلاحات مالية بعيدة عن مبدأ تدخل الدولة . ومن الأشياء اللافتة أن أكثر الباحثين رفضا لتدخل الدولة والذين يطالبون باستقلال المؤسسات العلمية كالجامعة هم أكثر الذين بالغوا فى المطالبة بتدخل الدولة لحماية سوق العمل العلمى والأمن القومى من الاختراق الأمريكى المتمثل فى البحوث المشتركة(٩). وعلى الجانب الحكومى، فلا تخلو التقارير الرسمية أيضا من الازدواج حول قضية الدولة ومؤسسات البحث العلمى. فقد ورد فى تقرير المجلس القومى للتعليم النص على أن "استقلال الجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع... ومن ثم فإن توجيه الدولة لشئون الجامعات ...أمر وارد ومسلم به، ولكن على ألا يشكل ذلك عبئا إضافيا على حرية الجامعة وتصرفاتها، أو يؤدى إلى الإبطاء من فعالية إنجازها" (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). وهناك بعض التوضيحات للمعوقات التى تعوق الجامعة عن استقلالها. وقد ورد ذلك فى تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عام ١٩٨٥. حيث أن تدخل أجهزة عديدة ووزارات مختلفة فى شئون الجامعات مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط وأجهزة الرقابة والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، يمكن أن يؤدى إلى معوقات فى سبيل استقلال الجامعة (مجلس الشورى، ١٩٨٥: ص ٥٤). والجدير بالذكر أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣، قد أشار فى مادته الأولى إلى استقلال الجامعة ولكن دون أن تتسق كافة مواد القانون المقيدة مع هذا المبدأ(١٠).

وعلى أية حال، فإن هذه التفسيرات لا تستطيع أن تحدد مدى استقلال المؤسسات البحثية أو خضوعها للدولة فى إطار الفهم الأوسع لعلاقة المعرفة بالسلطة. ومع ذلك لا يمكن القول أن تجربة البحث الاجتماعى فى مصر تنطوى على وجود معرفة تشكل أساسا لممارسة سلطة ولا وجود لسلطة تدعو إلى ممارسة إنتاج المعرفة. فهذه خاصية تميز علاقة العلم بالدولة فى أوربا والولايات المتحدة(١١). وفى هذا الصدد عبر ميشيل فوكو عن هذه الخاصية بقوله "أن السلطة يمكن أن تساعد على خلق موضوعات جديدة للمعرفة وبالمقابل قد تحفز المعرفة على ممارسة السلطة" (فوكو M. Foucault، ١٩٨٠؛ ص٥١). وهكذا فقد شهدت المجتمعات الغربية ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مزيدا من ارتباط العلم بالدولة. فلم يعد العلم منفصلا عن الخطة السياسية التى تتيح له النمو والتى ساهم العلم نفسه فى تحقيقها باستمرار. فالجوانب السياسية أو الاستراتيجية لبعض أعمال البحث أصبحت غير منفصلة عن الجوانب التقنية . والعلم يقدم خدماته للسلطة ويصبح ضالعا فى قراراتها. والسلطة تستخدم العلم وتصبح ضالعة فى تطوره (المصرى، ١٩٩٢ : ص ٣٦). أما حركة العلم فى بلادنا فهى تتسم بالتشتت وعدم الانتظام رغم دوام سيطرة الدولة على مؤسسات البحث العلمى عموما. ولكن حدود هذه السيطرة لا يمكن فهمها دون التمييز بين نوعين من سلوك الدولة بشكل عام، أحدهما هو السلوك التنظيمى والثانى هو السلوك السياسى(١٢). ورغم ما قد يبدو من تعسف فى

استخدام هذا التمييز، فإن أهميته تتمثل فى إمكانية فهم القوة بمعناها البيروقراطى والتى تتمثل فى اللوائح والموظفين، وكذلك القوة بمعناها الإيديولوجى. فقد تدعى الدولة عبر تصريحاتها الرسمية أنها تسيطر على كل شئ، ومن ثم فإن "ماتطرحه الدولة يفترض فى الغالب أن لاشئ يجرى فى المجتمع إلا بمبادرتها وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة" (هو بكنز، ١٩٨٨: ١٥).

وعلى ذلك فهناك حضور بيروقراطى للدولة داخل مؤسسات البحث العلمى بصفة عامة والبحث الاجتماعى بصفة خاصة، وذلك عبر كثير من القواعد واللوائح المنظمة للعمل، دون أن يكون للدولة حضور سياسى مواز فى برامج البحث. هذا يعنى أن حركة البحث الاجتماعى فى مصر لا تسير "وفق خطة أو استراتيجية محددة. ولا توجد خريطة للموضوعات والقضايا والمشكلات التى يمكن أن يتوجه إليها الباحثون . بل يترك للمبادرات الفردية، المتفاوتة فى قوتها وتأثيرها المؤسسى، حرية رسم سياسات للبحث.. ويترتب على ذلك أن هذه السياسات تظل باقية فى المؤسسات العلمية طالما ظل أصحابها فى موقع المسئولية. وقد يرى البعض أن لهذه الظاهرة بعض الإيجابيات(١٣) إلا أن عواقبها الوخيمة تتبدى فى الإهدار الشديد للطاقات العلمية لأجيال من الباحثين تذهب جهودهم أدراج الرياح مع تغير السياسات البحثية وتضاربها . كما ينتج عن ذلك عدم تراكم فى الخبرات العلمية المنظمة والتى يمكن أن تتخذ طابع المدارس النظرية والمنهجية" (المصرى، ١٩٩٢، ص ١٩٧).

ويلاحظ أن الدور الفردى للباحثين يظل مرهونا بمدى ماتتيحه التسهيلات المؤسسية البيروقراطية أو مواقع هؤلاء الأفراد فى توزيع القوة عبر التسلسل الإدارى البيروقراطى. وعلى ذلك، فالتقاليد المؤسسية تسمح بانطلاقة نسبية للجهود الفردية وفقا للتأرجح المستمر بين الولاء للإنجاز العلمى والولاء المؤسسى الذى قد لا يخلو من أبعاد سياسية فى بعض الأحيان. هذا الوضع المزدوج هو الذى قد يغلب المعيار العلمى فى رسم سياسات للبحث على أى معايير أخرى فى أحيان. وهذا الوضع المزدوج أيضا هو الذى يسمح بإمكانية وجود مساحة واسعة من تأثر المجالس الجامعية بحركة القوى الاجتماعية وتوجهاتها الفكرية . وفى ظل هذا الوضع يمكن أن تتأثر القرارات والخطط بطبيعة اختيارات الأفراد التى تعكس أوضاعا قائمة فى المجتمع(١٤). وبما أن حضور الدولة يتيح إمكانيات متفاوتة فى تخصيص موارد مؤسسية (مرتبات – بدلات– مكافآت– درجات وظيفية– طلاب...إلخ)، فإن توظيف هذا الحضور من جانب الباحثين يتحقق بدرجة قصوى داخل فضاء الغياب، أى تلك المساحات التى تعجز الدولة عن تقرير مصيرها (مثل برامج ومشروعات البحوث وخريطة التخصصات الدقيقة) وبالتالى، فإنه مع غياب الدولة داخل رسم السياسات البحثية، يمكن للأفراد بوصفهم باحثين القيام بتمرير أفكار وتوجهات لاتخلو من مصالح اجتماعية. وتصوغ هذه الأفكار عددا من القرارات غير المستقرة بطبيعتها. كما تستند هذه القرارات إلى شرعية وتعتمد فى نفس الوقت على استغلال ماتتيحه الإمكانيات المؤسسية من نفوذ وموارد وتسهيلات. ولهذا السبب تتسم اللوائح الجامعية عبر تاريخها الطويل بمرونة فائقة وتناقضات مذهلة(١٥).

وبحكم انتماء أغلب المشتغلين فى البحث الاجتماعى إلى الطبقة المتوسطة، فقد انعكس ذلك على طبيعة سلوكهم المؤسسى. وبطبيعة الحال، فإن ارتباط التعليم العالى بالحراك الاجتماعى قد شكل كتلة بشرية من الباحثين الذين يتطلعون إلى فرص أفضل فى الحراك الاجتماعى بحكم وظائفهم (١٦) وبالتالى يبذلون قصارى جهدهم فى تمثل مقتضيات هذه الوظائف واحتكارها باعتبارها موردا يجب إضفاء طابع الملكية عليه. وربما يعد العمل العلمى، ولاسيما الجامعى، بالنسبة للطبقة المتوسطة، وفى ظل ندرة رأس المال الخاص، بمثابة الملكية الخاصة. وإذا جاز لى أن استعير عبارة ميتشل Timothy Mitchell، فإنه يمكن القول أن العمل العلمى يمثل "شكلا من أشكال رأس المال الذى يمكن تنميته وجعله مصدر الربح الفردى بذات الأسلوب الذى يمكن به استغلال رأس المال الاقتصادى" (ميشيل . Mitchell، ١٩٩١: ص ١٦٦). من هنا تصبح الدرجة الجامعية جزءاً أساسياً من مقتضيات توسيع النفوذ واحتكار القوة داخل ممارسة الوظيفة الجامعية.

وبهذا يتضح، أن أزمة البحث الاجتماعى تتمثل فى تمفصل حضور الدولة وغيابها داخل المؤسسات العلمية مع الدور المزدوج الذى يقوم به المشتغلون بالبحث الاجتماعى. حيث أن حضور الدولة يتوقف عند حدود الشرعية في مستوياتها الأولية وهى الحفاظ على الوجود الإدارى والقانونى والتنظيمى لهيبة الدولة داخل المؤسسة العلمية دون أن يمتد هذا الوجود إلى المستوى السياسى والايديولوجى فى توجيه البحوث.

وبالتالى فإن الباحثين داخل المؤسسة يقومون باستغلال حضور الدولة في المزاوجة بين تلبية مبدأ الشرعية وترسيخه وكذلك توظيف هذه الشرعية فى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة. وفى هذا الإطار تتجلى أزمة البحث الاجتماعى فى عدد من المشكلات يمكن رصدها فيما يلى:

ثانيا: تجليات الازمة

تواجه مؤسسات البحث الاجتماعى أربعة أنماط من المشكلات تتجلى فيها الأزمة وذلك على النحو التالى:

١- الموارد

يعتمد البحث العلمى بصفة عامة على موارد مالية وبشرية وفنية لإجراء البحوث. غير أن مايخصص من تلك الموارد لا يبدو متوازنا بين مختلف التخصصات العلمية. ومن أبرز مظاهر عدم التوازن هو نسبة ما يخصص للعلوم الاجتماعية فى مقابل نصيب العلوم الطبيعية من أموال وباحثين وهيكل تنظيمى وتجهيزات فنية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة إنفاق الحكومة المصرية على مجمل البحث العلمى يصل إلى ٢ر٪ من الدخل القومى (زهران ، ١٩٩٢ ، ص ٩). ونظرا لعدم توفر بيانات دقيقة بشأن حجم الإنفاق على العلوم الاجتماعية فإنه يمكن استنتاج ذلك من واقع حجم القوى البشرية فى العلوم الاجتماعية والتى تبلغ ٧ر٢٣٪ (زهران، ١٩٩٢، ٢٤) فقط من حجم القوى البشرية

العاملة فى البحث العلمى بصفة عامة. وبالتالى فإن مايخصص لهؤلاء من موارد يعد هزيلا للغاية.

وفيما يتعلق بإنفاق الدولة على البعثات والمنح والأجازات الدراسية، يلاحظ أيضا عدم وجود تناسب بين الإطار المؤسسى والقوى البشرية العاملة فى مجال البحث العلمى من ناحية، ومايخصص من بعثات ومنح وأجازات، من ناحية أخرى. حيث تشير الوثائق الرسمية إلى أن عدد المؤسسات العلمية العاملة فى البحث العلمى بصفة عامة يصل إلى ٣٠٠ مؤسسة بحثية رسمية موزعة على المعاهد والجامعات ومراكز البحوث ومعاهد البحوث بقطاع الإنتاج والخدمات - حسب تقديرات أكاديمية البحث العلمى عام ١٩٨٧ (زهران، ١٩٩٢: ص ١٩) ويبلغ حجم القوى البشرية بهذه المؤسسات نحو ٢١ ألف فرد وبنسبة ٠٥ر٠٪ من عدد السكان- حسب الكتاب السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ (زهران، ١٩٩٢: ص ٧). وبافتراض الثبات النسبى لهذا العدد حتى عام ٨٩/ ١٩٩٠، فإن حجم ما تم تخصيصه من بعثات ومنح وأجازات دراسية فى عام ١٩٨٩-١٩٩٠ لا يتعدى ٢٣٩١ بعثة (زهران، ١٩٩١؛ ص ٣٤٩). وربما يخصص للعلوم الاجتماعية ربع هذا العدد تقريباً. بل وتقل هذه النسبة بصورة مستمرة فقد كانت نسبة المبعوثين فى العلوم الاجتماعية ٧ر٢٢٪ فى الخطة الخمسية للبعثات ٦٠/ ١٩٦٥. وانخفضت إلى ٤ر١٩٪ فى السبعينات ثم تقلصت بصورة أكبر فى الثمانينيات لتصبح ٢ر١٥٪ من إجمالى المبعوثين (زاهر، ١٩٩١ ص ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٤). وقد اعتمدت خطة الثمانينيات فى البعثات على تدبير مصادر مالية عن طريق دمج بعض المنح الدولية فى الخطة . ومن الطبيعى أن يكون للطرف الأجنبى الحق دائما فى تقرير حجم المنحة المقدمة وطبيعتها ومداها أيضاً ولهذا يصعب استمرار هذا الدعم أو استقراره.

ومن البديهى أن يؤثر نقص الموارد المالية واختلالها على كافة الموارد الأخرى اللازمة لممارسة البحث الاجتماعى. حيث أدى ذلك إلى مظاهر عديدة من التقصير فى ممارسة الوظيفة البحثية داخل المؤسسات العلمية . بالإضافة إلى عدم توافر حد مقبول ممايسمى بالبنية الأساسية للبحث الاجتماعى والتى تشمل القوة البشرية اللازمة والتجهيزات الفنية كالمكتبة والمعلومات. حيث بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدد الطلاب ١: ١١١ وفقا لتقديرات عام ١٩٧٢ وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١: ١٨٠ عام ١٩٧٥ بعد هجرة الأساتذة إلى البلدان النفطية (السقطى، ١٩٩١؛ ص ٥٨) والغريب أن التوسع فى إنشا الجامعات الإقليمية لا يراعى هذا الخلل فى القوى البشرية والمادية. وبالتالى يزداد العبء على الجامعات الأم وتستنفذ طاقات الباحثين فى أعمال التدريس . ويظل مستقبل هذه الجامعات محفوفا بالمخاطر نظرا لعدم قدرتها على الاضطلاع بمهام الدراسات العليا مثل توافر المراجع والمعلومات والأساتذة المشرفين.

وبما أن القدرات المالية أصبحت تشكل محورا رئيسيا فى تقرير مصير أى سياسة بحثية، فقد أدى تعثر الدولة فى تمويل البحث الاجتماعى إلى ظهور نوعين من التمويل أحدهما يمكن أن نطلق عليه التمويل الحكومى الاستثنائى أو التمويل الحكومى المشروط. وذلك تمييزا له عن الدعم الثابت والمأخوذ من الميزانية العامة مباشرة . وفى حالة التمويل

الاستثنائى يطلب من مؤسسات البحث الاجتماعى القيام بأبحاث لصالح بعض الهيئات الحكومية مقابل تمويل البحث من جانب تلك الهيئات بشكل مباشر.(١٧) ورغم ماقد يبدو فى هذا التمويل من بعض الإيجابيات، فإنه قد يثير بعض الشكوك الخاصة بتأثير بعض الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومجراه. أما النوع الثانى فهو التمويل الأجنبى سواء من خلال مؤسسات دولية كالأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة أو بعض حكومات أو شركات الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة. وفى هذا الإطار تجرى البحوث المشتركة من خلال تعاقدات فردية أو عن طريق مؤسسات. ولاتخلو هذه البحوث من السلبيات.

وفيما يتعلق بالتمويل الحكومى الاستثنائى، فإنه قد يؤدى إلى أضرار مرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والخضوع لأولويات بعض المؤسسات الحكومية وبالتالى فرض إطار إيديولوجى معين على الباحث. وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن "هذا ليس عيبا ولاعارا على الباحث، لأن خضوعه لتلك الأولويات هو توظيف كامل لعلمه فى خدمة عملية التغير الموجه ولخدمة القطاعات الأكبر من أبناء مجتمعه" (الجوهرى، ١٩٨٨؛ ص ص ٤-٥). ورغم وجاهة هذه التحفظات من الناحية المنطقية، فإنها تغفل بعض مظاهر الوضع المريب فى التمويل الحكومى والتى ليس مصدرها مشاعر الباحث وإنما سلوك الجهة الممولة بالطبع. ومن هذه المظاهر، عدم تفرقة الحكومة، ولاسيما الجهات الأمنية بين علانية البحث العلمى وسرية المعلومات التى تستخدم لأغراض أمنية فى المقام الأول. وهناك تجربتان بارزتان فى ذلك، هما بحث الجماعات الإسلامية المتطرفة وبحث أوضاع المجندين بالأمن المركزى الذين قاموا بعملية تمرد واسعة. وفى الحالتين، حاول المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إجراء البحث والاستعانة بمشورة الباحثين وتقديم النتائج التى يسهل توظيفها فى مجال التطرف الدينى والعصيان المسلح داخل معسكرات المجندين. ولم تكتمل محاولة المركز القيام بالبحث لاعتبارات السرية التى تفرضها الجهات الأمنية على البيانات. (المصرى، ١٩٩٢؛ ص ص٢٢٢-٢٢٣)(١٨) ومن الواضح أن التمويل الحكومى على هذا النحو يشكل ضغوطا شديدة على الباحثين ويضعهم فى موقف مريب ولاسيما إذا حاولت الحكومة الاستعانة بأية معلومات يدلى بها الباحثون فى مجال فهم الجماعات الإسلامية وذلك بالقضاء على هذه الجماعات عن طريق القوة البوليسية.

أما البحوث المشتركة فهى ظاهرة جديدة على البحث الاجتماعى فى مصر. وهى نتاج ظروف وملابسات سياسية تحتم على الباحثين والمؤسسات البحثية ضرورة الانفتاح على العالم. لقد بدأت هذه الظاهرة فى السبعينيات بوصفها أحد صور التمويل الأجنبى للبحوث. ومن الهيئات التى تقوم بتمويل البحوث المشتركة، هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية. وتجرى البحوث المشتركة فى صورة اتفاقات بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية أو فى صورة اتفاقات تعاقدية فردية بين الباحثين والجهات الأجنبية.

ومن المعروف أن التعاقدات الفردية فى السبعينيات قد أثارت ردود أفعال حادة من جانب بعض الباحثين والمثقفين والكتاب فى عام ١٩٨٢. وقد اتسمت المناقشات والتحقيقات بالإثارة الصحفية حول نشاط المخابرات الأمريكية

والمركز الأكاديمى الإسرائيلى فى مصر، ومخاطر البحوث المشتركة على الأمن القومى وسوق العمل العلمى.(١٩) والسمة الغالبة على معظم المناقشات هى التسطيح الشديد فى فهم الآليات السياسية المرتبطة بالبحث الاجتماعى. والشئ المثير أن أغلب الكتابات كانت تعزز الاتجاه نحو درء الشبهات بمزيد من العزلة، ومواجهة خطر البحوث المشتركة بمزيد من تكريس الدور الحكومى فى البحث الاجتماعى. ولقد أضفى ذلك علي التدخل الحكومى شرعية كبيرة مما دفعها إلى اتخاذ بعض التدابير فى اتجاه تعزيز حضور الدولة فى البحوث المشتركة. وتشير بعض وثائق المجلس الأعلى للجامعات إلى أنه "نظرا لعدم وجود تنسيق وتوزيع منظم لهذه البحوث فى الجامعات والتخصصات المختلفة، وعدم وجود رقابة مالية وإدارية منظمة بلوائح وقواعد، فقد جرت محاولات لإعادة تنظيم البحوث المشتركة على نطاق واسع. وبصدور القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تنظيم مشروعات البحوث المشتركة مع هيئات أجنبية، تم وضع ضوابط محددة لنشاط هذه البحوث" (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١، ص ١). وفى هذا الوقت أصبح مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية نموذجا لتطبيق هذه الضوابط تحت إشراف المجلس الأعلى للجامعات.(٢٠)

ويهدف هذا المشروع إلى إقامة روابط علمية بين الجامعات فى البلدين بما يخدم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر بهدف المساهمة فى علاج معوقات الإنتاج والتنمية وإعداد وتنمية الكوادر العلمية للجامعات ومعاهد البحوث. وبمقتضى ذلك تم تخصيص مبلغ ٥ر٢٧ مليون دولار أمريكى لإنفاقها فى أغراض البحث العلمى فى مصر على مدى خمس سنوات مدت إلى عشر سنوات لتعثر التمويل فى منتصف فترة تنفيذ المشروع (المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩١: ص٢).

ويلاحظ أن نصيب البحث الاجتماعى من التمويل فى مشروعات الترابط يعد ضئيلا. ولاسيما إذا قورن ذلك بما يخصص لبحوث العلوم الطبيعية والتطبيقية حيث يتم وضع البحوث الاجتماعية ضمن مشروعات مسحية أو مشروعات ذات روابط متخصصة وفى هذه الحالة يبلغ حجم التمويل ما بين ١٠ آلاف دولار إلى ٥٠ ألف دولار. ويدرج البحث الاجتماعى ضمن عمل لجنة تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والسكان، وهى اللجنة التى تحتل المرتبة الثامنة فى التسلسل الهرمى للجان ككل. كما أن ما يخصص لبحوث علم الاجتماع والانثروبولوجيا يعد ضئيلا للغاية. ولا يتعدى حجم الأبحاث فى هذين التخصصين ثلاثة بحوث على الأكثر منذ عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٨.(٢١)

وهكذا يتضح أن موارد البحث الاجتماعى تفتقد الدعم من جانب الدولة ويشوبها الخلل والقصور الشديد فيما يخصص لها من موارد حكومية أو أجنبية. وفى هذا الوضع الحرج يواجه الباحثون اختياراً صعباً فى صياغة حياتهم العلمية بين إعطاء كل الجهد لدعم المؤسسات العلمية والتضحية الكاملة ببعض التطلعات الاجتماعية. وهى معادلة صعبة وتكاد تكون مستحيلة فى كثير من الأحوال. ولذلك فإنه مع كل هذا القصور تبدد الطاقات وتهدر الإمكانيات إما فى مزيد من استغلال الموارد المخصصة للتعليم والتدريس والامتحانات وتوزيع المقررات أو التطلع إلى الهجرة.

٢- التواصل

يقاس نمو أى علم وتقدمه بمدى قدرته على القيام بعمليات تواصل داخل النسق العلمى وخارجه. والمقصود بالتواصل، العملية التي يتم بمقتضاها خلق حوار علمى بين الباحثين (أفقيا ورأسيا) وداخل التخصص الواحد وخارجه، وتكوين قنوات علمية مثل الدوريات المتخصصة والروابط والاتحادات العلمية التى تسمح بتباد ل الرأى وحرية النقد. وكذلك الانفتاح على الإنتاج العلمى فى مختلف الأقطار من خلال حلقات البحث والمؤتمرات والبحوث المشتركة. ويبدو أن حركة النمو العلمى، معرفيا ومنهجيا، تعتمد أساساً على طبيعة حركة التواصل التى تتيحها المؤسسلت العلمية ونشاط الباحثين عبر المدارس الفكرية المختلفة. ومع ذلك، فإن قدرة أى تخصص علمى على التواصل تتوقف فى المقام الأول على تلك المكانة التى يحتلها ذلك التخصص داخل المؤسسة العلمية وخارجها. وفى هذا الإطار يحتل البحث الاجتماعى فى مصر موقعا هامشيا فى سلم الأولويات العلمية والفكرية والسياسية. وبالتالى، فإن مكانة المشتغلين بالبحث الاجتماعى، عموماً، تتأثر إلى حد كبير بتلك المكانة الدنيا (صبور، ١٩٩٢: ص ٢١) التى يحتلها عملهم. فهناك تمايز هائل بين مجالات البحث الاجتماعى ومجالات البحث العلمى الطبيعى والتطبيقى. حتى أن لفظة "علم" تأتي مرتبطة دائماً بتخصصات الكيمياء والبيولوجيا والفيزياء مثلاً . وكأن ماعداها من تخصصات ليس بعلم. من هنا لا يشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموماً بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة. وبالتالى فهم لا يلقون نفس الاحترام والتقدير الذى يلقاه زملاؤهم فى مهن الطب والهندسة والكيمياء مثلا. ومن المتصور أن ذلك يساهم إلى حد كبير، فى إعادة إنتاج تمثلاتهم لمكانتهم ومواقعهم وكذلك مواقع الحقول المعرفية التى يعملون بها.

هذا يعنى أن قيمة البحث الاجتماعى فى مصر تتوقف عند حدود المشروعية المؤسسية فى أدنى مستوياتها. حيث تتقلص القيمة العلمية المبتغاة إلى مجرد إنشاء قسم جديد لعلم الاجتماع فى جامعة مصرية، حتى دون أى مقومات علمية يمكن أن ينهض عليها هذا القسم. ولذلك ، فإن أقصى مايمكن عمله لصالح البحث الاجتماعى فى نظر الكثيرين هو خلق كيانات طبوغرافية للتخصص. وفى إطار السعى الدؤوب للمحافظة على التواجد المؤسسى، يسعى الباحثون إلي مزيد من إضفاء طابع الهيبة على عملهم عن طريق التوغل فى التخصص أكثر من اللازم والانعزال المبالغ فيه عن الاحتكاك بالمجالات المعرفية الأخرى. وعدم إتاحة اللغة التخصصية الضيقة لأن تكون فى متناول من هم خارج التخصص الضيق. وبدلا من أن يتطور البحث الاجتماعى عبر تفاعل التخصصات العملية المختلفة داخل الحقل الأوسع للعلوم الاجتماعية، فإنه ينمو بصورة مشوهة، حيث تتراكم الأبحاث والخبرات المعرفية والمنهجية ضمن إطار حدود تخصصية لا وجود لها إلا فى أذهان بعض الباحثين. ولا أغالى إذا قلت أن الطموحات الشخصية التى تضيق بها الحدود المؤسسية ربما تؤدى إلى خلق وظائف وأقسام جديدة تحت مزاعم تخصصية (٢٢). وبدلا من أن يتقدم العلم فى تراكم معرفى ومنهجي عبر التواصل والتفاعل أفقياً ورأسياً، فإنه يعمل فى إطار العزلة والتقوقع المتزايد . وفيمايلى بعض مؤشرات هذه العزلة:

أ- عدم وجود حوار علمى بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى، وبالتالى عدم قدرة التحليلات العلمية على استخدام الأدوات النقدية المبتكرة في الكتابة أو الحوارات المباشرة داخل حلقات البحث والمؤتمرات. (٢٣) وكذلك عدم قدرة الباحثين على الفصل بين النقد العلمى والتجريح الشخصي. وهذه سمة تميز الباحثين، سواء الداخلين فى حوار ونقاش أو المستمعين والمشاركين فى هذا الحوار. ويمكن تفسير ذلك من خلال فهم عالم الباحثين. فهناك ما يمكن أن نطلق عليه "ازدواجية أساليب حياة الباحثين"، فهم يمارسون مهنة البحث العلمى بحكم وظائفهم، ويؤمنون بقناعات ومعتقدات ناشئة عن روابط اجتماعية محددة. وتلعب هذه الروابط دوراً فى تشكيل السلوك العلمى للباحثين. ولذلك تختلط قوة الباحثين وهيبتهم العلمية بالإطار الاجتماعى الذى يضفى عليها شرعية رمزية. ولذلك يحرص الباحثون على ممارسة اقصى درجات العنف الرمزى - إذا جاز لنا التعبير- فى الحيلولة دون تعرض أعمالهم للنقد كما يحرص بعضم على تعزيز مكانتهم من خلال المبالغات الإنشائية الشفاهية(٢٤). وربما يدعم هذا السلوك توقعات الآخرين له واعتماد هذه التوقعات على التقويمات الشخصية. ذلك أن أغلب الباحثين لا يقرأون أعمال بعضهم البعض ويحتفظون بتقويمات شخصية لبعضهم البعض ولا يصرحون بها. وقليل من هذه التقويمات له بعض المصداقية العلمية وكثير منها لا يمت للعلم بأى صلة. وفى ظل عدم وجود مناخ صحى يسمح بالحوار والتعدد فى الآراء واحترام الاختلاف والترفع عن الذاتية، يمارس المشتغلون بالبحث الاجتماعى عملية وهمية من الحراك فى المكانة العلمية لبعضهم البعض اعتمادا على معايير شخصية فى اختلاق التدرج والتقويم الشخصى الشفاهى.

ب- ومن الأشياء التى تساهم فى مزيد من عزلة المشتغلين بالبحث الاجتماعى، عدم وجود نشرة متخصصة يتم تداولها بين أهل التخصص. وكذلك عدم وجود دورية علمية متخصصة تعبر عن حركة الإنتاج العلمى وتبادل الحوار والنقاش. باستثناء الفرصة التى كان يوفرها الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (٢٥). ومع افتقار مؤسسات البحث الاجتماعى(٢٦) القنوات اللازمة للحوار والاتصال، تصبح المعايير العلمية فى تقويم الإنتاج العلمى معايير شكلية تعتمد المنح والمنع بموجب استيفاء الشروط المؤسسية أو عدم استيفائها. وبهذا يستطيع أى باحث، بحد أدنى من الجهد والقدرة، المرور عبر الطقوس المؤسسية والحصول على الدرجات العلمية. وفى هذه الحالة توزع الحقوق والواجبات والامتيازات فى إطار سيادى بغض النظر عن الإمكانيات والقدرات الفعلية للباحثين. ومايزيد الأمر سوءاً عدم وجود قنوات تواصل حر خارج الإطار المؤسسى وهى القنوات التى يفرزها المجتمع المدنى مثل الجمعيات المهنية(٢٧) والاتحادات والروابط العلمية التى تمارس نشاطا علميا وثقافيا وسياسيا. وتبدو أهمية هذا النوع من القنوات فى أنه يشكل بديلا حقيقيا لمؤسسات البحث الاجتماعى الحكومية، تلك التى لا تعطى للقدرات الفردية متنفساً بل تكبلها بالقيود عبر الدهاليز البيروقراطية وأعباء التدريس وعبر استخدام سلطة المنح والمنع . أما القنوات الحرة فإنها تعطى الباحث "إحساساً بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع فى بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدرا، ولو متواضعا، من الشعور بالأمان الجماعى فى مواجهة الدولة، وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتى" (إبراهيم، ١٩٩١؛ ص

١٦). وفى نفس الوقت يمكن لهذه القنوات أيضاً أن تقوم بعملية فرز علمى حر ومتواصل للإمكانيات العلمية الفعلية للباحثين من خلال النقد والحوار وإتاحة الإنتاج العلمى لجمهور واسع من داخل التخصص وخارجه. ومع غياب هذا النوع من القنوات لا يبقى أمام الباحثين سوى الصراع ولا يبقى أيضاً سوى إضفاء طابع الهيبة على المواقع والوظائف والتخصصات البحثية داخل المؤسسة. ويصبح مجرد شغل موقع ولوبسيط داخل هذه المؤسسات هدفا فى حد ذاته ودليلا كافيا ووحيدا على أهلية الباحث وكفاءته.

جـ- ندرة التواصل بين البحث الاجتماعى ومختلف التخصصات العلمية داخل حقل العلوم الاجتماعية . ويبدو أن أسلوب بحث الفريق Team Work، وهو تقليد نادر (٢٨) يتم فى أغلب الأحوال بين أعضاء تخصص واحد وفى إطار رأسى. وربما حاول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية إتاحة الفرصة فى بحوث تنمية الموارد البشرية للمزج بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية فى البحث الواحد كشرط من شروط تمويل البحث. غير أن ما يحدث بالفعل هو هيمنة بعض الأعضاء فى تخصص معين على إدارة الفريق رغم الوجود الشكلى لباحثين آخرين من تخصصات أخرى.(٢٩) وربما يرجع السبب فى ذلك إلى صعوبة قيام تواصل علمى بين كبار الأساتذة سواء من تخصص واحد أو من تخصصات متعددة. وبالتالى فإن نجاح كثير من البحوث يعتمد على وجود باحث رئيسى وعدد من الباحثين الصغار يتم ترتيب مهامهم وحقوقهم فى تسلسل هيراركى. ومع ذلك فهناك تجارب قليلة ومثمرة فى بحوث الفريق مثل البرنامج الدائم لتعاطى المخدرات وبحث المرأة فى الريف والحضر ومشروع المسح الاجتماعى.

د- أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر غير منخرطين فى الحياة العامة ولا يشاركون بالرأى فى القضايا الفكرية والثقافية. وليس غريبا أن يجد جمهور لا بأس به من قراء العربية صعوبة فى فهم ما تعنيه كلمة انثروبولوجيا التى نقلت إلى العربية كما هى. وليس غريبا أيضاً أن يشعر كثير من المثقفين فى مصر بعدم أهمية علم الاجتماع وبعدم وجود لغة مشتركة للتفاهم مع المشتغلين بالبحث الاجتماعى. ويزيد الموقف سوءاً تخلف البحث الاجتماعى عن مواكبة حركة التغير الاجتماعى فى المجتمع.(٣٠) وعدم جرأة قطاع لا بأس به من المشتغلين بعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا على الدخول فى مناقشة القضايا العامة التى تستلزم وعيا سياسياً محدداً ورؤية علمية بالغة الدقة.

هـ- ندرة التواصل العلمى بين البحث الاجتماعى فى مصر وتيارات البحث الاجتماعى فى العالم الغربى. فلا وجود لمؤتمرات أو لقاءات علمية أو ندوات وحلقات بحث يمكن أن يتفاعل فيها الباحثون فى مصر مع زملائهم فى العالم. وأغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر غير منخرطين فى الجدل الذى ثار حول أزمة علمى الاجتماع والأنثروبولوجيا فى الغرب باستثناء اهتمام قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بالتيارات النقدية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا عبر رسالتين فى الماجستير تحت إشراف محمد الجوهرى(٣١). وهناك اهتمامات متفرقة فى التواصل العلمى مع علم الاجتماع الغربى وذلك فى إطار حركة الترجمة التى بدأت مع سلسلة علم الاجتماع المعاصر عام ١٩٧٢. وهى محاولة إيجابية وتمثل ثمرة جهد جماعى استثنائى لكنها ضعفت و توقفت كغيرها من الإيجابيات .

وفيما عدا ذلك هناك قصور حاد فى ملاحقة الانتاج العلمى الغربى. فإذا قرأنا قوائم المراجع التى يستند إليها الباحثون فى أعمالهم فسوف نجد المسافة الزمنية واسعة بين أحدث مرجع تم الرجوع إليه وتاريخ نشر هذه الأعمال. ولا أبالغ إذا قلت إن هذه المسافة الزمنية تتراوح فى أغلب الأعمال العلمية ما بين ٥-٢٠ سنة على الأكثر. ويلاحظ أيضا ندرة الكتابات العلمية بلغات أجنبية من جانب الباحثين فى مصر . وكذلك ندرة الأعمال العلمية المنشورة بلغات أجنبية فى دوريات عالمية. ويعتمد كثير من الباحثين فى مصر على مجرد نشر الإنتاج العلمى بلغة عربية وفى إطار محدود. وبهذا ظل البحث الاجتماعى بمنأى عن الخلافات النظرية والمنهجية فى الدوائر العلمية الغربية. وأصبح مكتفيا بذاته يعمل فى إطار من التنشئة العلمية القائمة على العزلة والتقوقع.

٣- الأداء

إذا كان البحث الاجتماعى يعانى ، كما سبق أن أوضحنا ، من مظاهر القصور والخلل فى الموارد العلمية وضعف قنوات الاتصال داخل الجماعة العلمية وخارجها ، فإنه من المتوقع وجود بعض المظاهر السلبية فى الأداء العلمى للباحثين. وهو ما يعنى السير قدما فى أقصر الطرق وأيسرها بلوغا لتحقيق أهداف أكاديمية مباشرة (كالحصول على الدرجات العلمية) ، وصعوبة إتاحة الفرصة لأى تجديد أو ابتكار فى القاموس المتداول بين الباحثين.

وفى هذا الإطار يمارس أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عملهم العلمى من منطلق الروح الفردية، سواء فى مجال التحصيل العلمى أو أسلوب إجراء البحوث.(٣٢) وفى الحالات التى تتطلب عملا جماعيا مثل البحوث المسحية ذات العينة كبيرة الحجم، فإن تقسيم العمل بين فريق البحث يتسم بالطابع التجزيئى، بحيث توزع المهام المطلوبة فى إطار فردى ودون أن تنصهر كافة جهود الأفراد فى تقرير البحث. حيث تختلف الصياغات النظرية عن بعض الاستنتاجات الميدانية، وتختلف لغة التنظير من فقرة لأخرى وهكذا. وأسوأ ما يمكن أن يحدث هو كتابة تقرير البحث بصورة تبدو كما لو أن الذى كتب غير الذى جمع البيانات دون أى روابط ذهنية واضحة.(٣٣) ولهذا لا تعمل هذه البحوث من خلال روح الفريق بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما تتشكل كل مجموعة بحث من باحث رئيسى يعاونه أفراد أقل فى المستوى العلمى والدرجة العلمية. وتتأرجح مهمة هؤلاء بين جمع البيانات من الميدان وتصنيفها وترتيبها. وفى داخل أغلب أقسام علم الاجتماع يعمل كل فرد بشكل منفرد. ولم تفلح الصلاحيات اللائحية لرئيس مجلس القسم فى خلق التناغم والترابط بين أعضاء القسم والعمل بروح الفريق البحثى. وتصل الروح الفردية إلى أقصاها فى ذلك الإصرار الشديد والمبالغ فيه على إجراء بحوث فى إطار تخصصى ضيق. وفى هذا الصدد يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من ثنائية لا مبرر لها بين ما سمى بالبحث السوسيولوجى والبحث الأنثروبولوجى. وقد ترتب على هذه الثنائية تحاشى متبادل بين المشتغلين بالبحث فى كلا التخصصين. وقد يتخذ هذا التحاشى مبررات إيديولوجية أو مبررات علمية مبالغ فيها.

ومن الظواهر السلبية التى يتسم بها أداء الباحثين فى ممارسة البحث الاجتماعى الميل نحو الوصف والنزعة الامبيريقية المفرطة. وفى هذا الصدد يتحاشى أغلب الباحثين الدخول فى أى جدل نظرى. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى قلة الأبحاث التى تقتضى الحوار والنقاش مع النظريات الغربية . وكذلك اكتفاء بعض هذه الأبحاث بتطبيق النظريات والفروض الغربية أو تعديل صياغة بعض الفروض بموجب اختبارها فى الواقع المحلى على أفضل الأحوال. وهو مايعنى ميل المشتغلين بعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، منذ مرحلة مبكرة، إلى ضرورة إتقان قواعد الصنعة العلمية. فالباحث النموذجى الذى يتقن أدوات البحث السوسيولوجى والأنثروبولوجى هو الذى يستطيع الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان بنفس القواعد الكلاسيكية فى البحث الاجتماعى الغربى. وهذا ماجعل البنائية-الوظيفية تلقى قبولا واسعا بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى. وبالتالى، لم يترتب على استئناس مفاهيم وأدوات التحليل البنائى - الوظيفى أى صعوبات نظرية أو منهجية أو إيديولوجية من النوع الذى يفضى إلى رفض هذا المنهج. (المصرى، ١٩٩٢: ص ١٩٥)

وفى مناخ لا يسمح بالابتكار والتجديد، شاع استخدام مناهج وأدوات محددة ظلت تعمل لفترات طويلة دون أن تحقق تقدما ملموساً. وعلى سبيل المثال فقد استمر العمل بأسلوب المسح الوصفى وصحيفة الاستبيان والملاحظة بالمشاركة قرابة نصف قرن ومع ذلك لم تحقق هذه الأدوات تطورا منهجياً موازيا يتناسب وطول هذه الفترة. والملاحظ على أغلب البحوث التى تعتمد على البيانات الوصفية انقسام البحث إلى قسمين: الأول يعالج فيه الباحث فكرته والدراسات السابقة ومعالجته المنهجية والإطار النظرى الموجه للبحث. والثانى يقدم البيانات فى صورتها الخام ولو بقليل من التعديل أو فى شكل جداول إحصائية دون وأن يكون هناك أى معالجة تربط القسمين. هذا يعنى مدى الضعف الشديد فى المزاوجة بين الجوانب النظرية والإمبريقية. والاعتماد على إطار نظرى مسبق بحيث يشعر القارئ منذ الصفحة الأولى بمدى التبسيط الشديد فى طرح الموضوع أو بداهة عرض المشكلة البحثية أو توقع النتائج مقدما. وتستوى فى ذلك البحوث التى تنطلق من اتجاه بنائي - وظيفى أو تلك التى تسترشد بالمادية التاريخية.

من هنا، فالأداء العلمى يعتمد على التوجهات الفردية بدلا من العمل الجماعى واللجوء إلى الوصف بدلا من التحليلات النقدية والنظرية وتعايش بعض المفاهيم والمناهج دون أى صعوبات نظرية فى تطبيقها. ويتسم الأداء العلمى فى كثير من الأحوال بالخضوع الأعمى لإطار نظرى مسبق واستئناس هذا الإطار دون إعمال روح النقد والتفنيد. ومن ثم، يميل الباحثون إلي تكرار المفاهيم والأدوات واجترار الشروحات فى الكتابة المدرسية. (٣٤) وبذلك يضيع الأداء العلمى على هذا النحو مقيدا لروح التجديد والابتكار.

٤- الحدود

على الرغم من اتساع الحيز الذى يحتله التواجد الفردى فى مؤسسات البحث الاجتماعى، فإن ذلك لا ينطوى على تأكيد استقلالية الفرد وحريته فى ممارسة البحث. والمؤسسة البحثية لاتخلو من بعض الحدود وفقا لمدى اختلاف قوة

المصادر التى تنبع منها. فهناك مبادئ يسهل انتهاكها فى خضم اتساع الفجوة بين الواقع والمثال. وهناك بعض القواعد التى يصعب مجرد التفكير فى الخروج عليها من جانب الباحثين. وقد تكون الحدود قوية بما لها من حضور لائحى وقد تستمد قوتها من حضور عقيدى يتملك صدور الباحثين أنفسهم. وفى كل الأحوال، فإن تلك الحدود تلعب دوراً قويا فى اختيارات الباحثين لموضوعاتهم التى يدرسونها، وفى تقدير أنسب أساليب البحث والتنظير التى يسمح لها بفهم الظواهر الاجتماعية وصياغتها. وبهذا يمارس الباحث عمله وفقا لما تمليه بعض الضغوط السياسية والثقافية والأخلاقية.

على الجانب السياسى، كانت هناك ثلاثة مشاهد من الانتهاكات التى ارتكبها النظام السياسى فى حق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات منذ الخمسينيات؛ وكانت لها أصداء بعيدة المدى على حرية البحث الاجتماعى. المشهد الأول حدث فى ١٩٥٤ عندما قام النظام السياسى بإبعاد مجموعة من أعضاء هيئة التدريس عن وظائفهم(٣٥) لأسباب إيديولوجية (دونالد ريد Donald Reid، ١٩٩٠: ص ١٧٠). وحدث المشهد الثانى عقب انتفاضة الحركة الطلابية التى كانت تطالب بحقوق سياسية وأكاديمية. وقد أثار ذلك حرج أعضاء هيئة التدريس. "وكان للأثر الذى أحدثته انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ الطلابية على هيئة التدريس بالجامعات أهمية كبيرة، حيث أسفر عن خرق التقليد الذى كان ساريا منذ ١٩٥٤، والذى تمثل فى الهدوء السياسى التام الذى انتهجه أساتذة الجامعات، الأمر الذى أسفر بالقطع عن تحول أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسيا" (عبد الله، ١٩٩١: ص ٢٤٠). وقد وصل هذا التحرك إلى ذروته فى السبعينيات مما دفع الرئيس السادات إلى تكرار حادثة ١٩٥٤ وذلك بإبعاد بعض الأساتذة عن وظائفهم واعتقال بعضهم بتهم التخابر مع دول أجنبية فى مشهد درامى ثالث. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات لم تكن مستندة إلى شرعية قانونية وإنما كانت خرقا للحقوق المدنية والعلمية للباحثين. مع الأخذ فى الاعتبار أن قانون الجامعات قد نص فى أحد مواده على أنه من حق رئيس الجامعة نقل أى عضو هيئة تدريس أو معيد أو مدرس مساعد إلى وظائف أخرى إذا ثبت عدم صلاحيته لهذه الوظيفة. وبطبيعة الحال لم تستخدم هذه المادة حتى الآن ولكن النص عليها يؤدى وظيفة سيادية. فقد أصبحت العلاقة بين مؤسسات البحث والدولة تعتمد على إعمال مبدأ الرقابة دون أن تصل الأمور إلى مستوى الصدام مع الإدارة الجامعية.

ولقد كان البحث الاجتماعى مجالا مناسبا لتحقيق هذا المبدأ. وعلى الرغم من خلو قوائم ضحايا الإبعاد والاعتقال من المشتغلين بالبحث الاجتماعى، فإن تلك الأحداث كان لها أثر عميق على حركة البحث الاجتماعى فى مصر. فقد كانت هناك خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها فى اختيار موضوعات البحث، وفى تبنى التوجهات النظرية، وهذا ماجعل كثيراً من الباحثين يعملون فى أمان تحت مظلة المدرسة الدوركايمية والتوجهات البنائية الوظيفية. وقد حاول البعض تكييف كتاباتهم العلمية مع الخطاب الدعائى السياسى. ومن اللافت أن البحث الاجتماعى فى خضم هذه الأحداث ظل متقوقعا متخلفا عن اللحاق بركب الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد خلت قائمة الإنتاج العلمى فى

علم الاجتماع خلال فترة الانتهاكات السياسية من أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية(٣٦).

وإذا كانت القيود السياسية شديدة على البحث الاجتماعى، فإن قسوة القيود الثقافية أشد. فهناك تراث من المحرمات التى يصعب اختراقها . مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر. فعلى الرغم من ارتباط الجامعة المصرية منذ إنشائها بالتوجه العلمانى، فإن المشكل الدينى ظل حاضرا فى البحث والنقاش (دونالد ريد Donald M. Reid، ١٩٩٠ : ص ٢٣٣). وقد اختلفت ردود فعل المشتغلين بالبحث الاجتماعى نحو المسألة الدينية باختلاف توجهاتهم الفكرية التى أخذت ثلاثة أشكال: الأول اتجه نحو استخدام المصادر الدينية الإسلامية منذ مرحلة مبكرة فى الزعم بوجود فكر اجتماعى إسلامى مميز عن الروافد الفكرية الغربية لعلم الاجتماع(٣٧) والثانى اكتفى بتحاشى الدخول فى مناقشة الظواهر الدينية، إما بدافع رفض العقيدة الإسلامية لأن تكون منطلقا إيديولوجيا أو القبول التام بها(٣٨). والاتجاه الثالث، حاول الحفاظ على حركة البحث الاجتماعى بعيدا عن الدخول فى معارك إيديولوجية مبكرة قد تلحق الضرر بمسيرة العلم. حيث واجهت دراسة الفولكلور فى السبعينيات مشكلة تحريم المساس بالعقيدة والنزول بها إلى مستوى الأسطورة أو الخرافة، مما حال دون فهم الأبعاد الفولكلورية للمعتقد الدينى باعتباره قوة مرجعية داخل المعتقد الشعبى. ولم يتسن لدراسات الفولكلور أن تجد سبيلها إلى النور دون تحديد مجال دراسة الثقافة الشعبية بصورة مناسبة. ولقد استطاع محمد الجوهرى القيام بهذه المهمة وفض الاشتباك بين دراسة المعتقد الدينى ودراسة المعتقد الشعبى(٣٩).

ومع اتساع نطاق الحركة الإسلامية فى السنوات الأخيرة، بدأت موجة من الدراسات والبحوث التى تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها، فى إطار الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع، أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية، أو نقد المعارف السوسيولوجية والانثروبولوجية الغربية من منطلق إسلامى. وتتميز هذه المحاولات ، بالرغبة فى إعطاء صفة إسلامى مقرونة بعلم الاجتماع أو الانثروبولوجيا فى إطار ماسمى بأسلمة المعرفة Islamization (المصرى، ١٩٩٢؛ ص ص ١٨٤- ١٩٤). ويبدو أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية.

وإذا توغلنا داخل القيم والمعايير العلمية بأبعادها المختلفة، فسوف نواجه عددا من الاعتبارات الأخلاقية التى لم تحظ بنفس القوة التى تتمتع بها الحدود السياسية والثقافية سالفة الذكر. وربما تنتهك هذه الاعتبارات بسبب ماقد يشعر به الباحثون من عدم تناسب الأعباء المادية والمعنوية الباهظة، فى حالة الالتزام بها، مع العائد المتحقق من هذا الالتزام. وهذا أمر طبيعى فى ظل وجود المظاهر العديدة للخلل العلمى، ووجود نسق من القيم البراجماتية قصيرة النظر فى ممارسة البحث الاجتماعى، إضافة إلى عدم توفر القنوات التى تسمح بتداول القيم والمواثيق الأخلاقية ، والفرز

العلمى والأخلاقى المستمر، وإعمال مبدأ المحاسبة . وبهذا يعانى البحث الاجتماعى فى مصر أزمة أخلاقية تتجلى صورها فى المعادلتين التاليتين:

أ-معادلةالحريةوالمسئولية

هناك صعوبات تواجه تحقيق معادلة متوازنة بين حقوق الباحث وواجباته . وكثيرا ماتصطدم حرية الباحث بمسئولياته نحو أطراف أخرى، كالجماعة العلمية ومجتمع البحث والهيئات الراعية للبحث والحكومات والجمهور.(٤٠) ومن بين الصعوبات عدم تكافوء العلاقة بين الباحث والمبحوث، وهذه مسألة لاتتعلق بالتفاوت الاجتماعى بينهما فحسب ، وإنما ترتبط أيضاً بطبيعة الأساليب التى يستخدمها الباحث. حيث ترتبط هذه الأساليب بالتواصل الحر، بالإضافة إلى أنها تعمل على اقتحام خصوصية المبحوثين ولا يترتب عليها عائد مباشر نظير البيانات التى أدلى بها المبحوث (عودة ، ١٩٩٠: ص ص ١٨-١٩) بالإضافة إلى حالات إساءة استخدام ماتوفر فى يد الباحث من بيانات وتقديمها إلي هيئات ممولة يمكن أن تلحق الضرر بالمبحوثين. (يورجنسن J. Jorgensen ١٩٨٢: ص ٥٠). وقد يسئ الباحث إلي المبحوثين عندما يدلى ببعض الآراء والتعليقات فى وسائل الإعلام بصدد بعض حالات القتل والاغتصاب والتطرف الدينى استناداً إلى ماينشر والذى يعتمد بدوره على تقارير الشرطة ومحاضر التحقيق التى لا تصلح لتكوين رأى علمى. وربما يساهم الباحث من خلال هذه التعليقات فى تشكيل رأى عام معاد نحو فئات معينة لا تملك حق الدفاع عن نفسها(عودة، ١٩٩٠: ص ص٢٠-٢١). وعندما يدلى الباحث بآرائه فى وسائل الإعلام، فإنه قد يبرر بذلك سياسات الدولة نحو قضايا معينة كالتطرف الدينى مثلا. وفى هذا انحياز يترتب عليه خرق لبعض القواعد الأخلاقية.

هناك بعض الجوانب العلمية التى تتأثر بعدم توازن الحرية والمسئولية، مثال ذلك مايحدث عندما يسئ الباحث استغلال حقه فى خداع المبحوثين أو إخفاء هويته أو "تقديم وعود كاذبة لهم" (الجوهرى، ١٩٨٧ : ص ٣٧٠). وأسوأ مايحدث هو انتشار ظاهرة السطو العلمى بمظاهرها المختلفة والتى قد تعتمد على النقل غير الأمين وغير الدقيق للأفكار والعبارات من مصادر أجنبية لا يتم الإفصاح عنها. أو السطو الشفاهى الذى يعتمد على سرقة الأفكار من الآخرين أثناء الحوار أو المناقشة معهم. وهناك حالات من النقل المباشر من الرسائل العلمية غير المنشورة دون الإشارة إلى مصدرها. وهناك ظاهرة من الانحراف شاعت فى السنوات الأخيرة وهى اعتماد بعض طلاب الدراسة العليا على الآخرين فى كتابة الرسالة لهم، فذاعت بيننا ظاهرة استكتاب الآخرين للرسائل الجامعية فى ميدان علم الاجتماع فى مصر.. وهذه قمة الكارثة. وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة من الطلاب غير المصريين. ولكن الشراء الانفتاحى الأخير فتح هذا الباب أيضا أمام بعض المصريين (الجوهرى، ١٩٩٠: ص ١٠٦). وقد يكون نقص التمويل بالنسبة لكثير من الباحثين سببا فى إشاعة روح الاستسهال(٤١) والشعور بعدم الرغبة فى بذل الجهد والعطاء

للبحث العلمى. ومن المتوقع فى هذه الحالة ضعف الوازع الاخلاقى بحيث يجد الباحث فى قلة الموارد المالية مبررا كافيا لأى تهاون ولو بسيط فى الأمانة العلمية.

ب- معادلة السرية والعلنية

الأصل فى العمل العلمى علانيته، والجماعة العلمية لا تحقق ذاتها بمزيد من الانخراط فى جهاز الدولة ولكن بضمان حريتها وتمايزها وتأكيد دورها الاجتماعى إزاء الرأى العام (هلال، ١٩٩٠، ص ٩). ولكن قد تكون السرية مطلوبة فى إطار المحافظة على خصوصية المبحوثين وحمايتهم من أى أضرار يمكن أن تلحق بهم نتيجة العلانية. ولكن مشكلة السرية تكمن فى حالة مشاركة الباحثين فى أنشطة بحثية سرية أو المشاركة فى أبحاث غير مسموح بنشر نتائجها أو إتاحة النشر فى نطاق محدود . وهناك صعوبات تواجه مبدأ العلنية فى البحث عندما تريد الدولة الاستعانة بمشورة الباحثين فى قضايا تمس الأمن القومى.(٤٢) أو قيام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بأبحاث سرية تحت مبرر المصلحة الوطنية وحماية السلام الاجتماعى(٤٣). فالسرية هنا تمحو الخيط الرفيع الفاصل بين عملية التخابر والنشاط البحثى . أو ما يسمى المعلومات الأمنية والمعلومات العلمية(٤٤).

وهكذا يتضح مما سبق مدى ارتباط أزمة البحث الاجتماعى فى مصر وتتابعها فى حلقات مترابطة يفضى بعضها إلى البعض الآخر. ذلك أن هدر الموارد العلمية يرتبط بانهيار قنوات الاتصال. كما أن تدنى مستوى الأداء العلمى يمثل المحصلة النهائية لهذا الخلل ويؤثر فى خرق القواعد الأخلاقية ويتأثر بها . وبالتالى "فالضعف العلمى والضعف الأخلاقى حليفان مخلصان"(الجوهرى، ١٩٩٠، ص ١٢٠) كل منهما يفضى إلى الآخر ويؤدى إلى مصير مجهول. ترى كيف تأثر الباحثون الشبان بهذا التحالف البغيض؟ وكيف يواجهون ذلك المصير المحتوم؟ هذا ماتجيب عليه الصفحات التالية:

ثالثا: حصاد الأزمة : هموم الباحثين الشبان

لما كانت أزمة البحث الاجتماعى فى مصر نتاجا لتمفصل سلوك الدولة مع سلوك جيل من الباحثين الذين يقودون حركة البحث فى المؤسسات، فإن مستقبل البحث الاجتماعى يواجه خطرا شديدا. ولاسيما أن سفينة المستقبل مثقلة بالهموم والأعباء وتدهور الإمكانيات. وأحسب أن جيلنا من الباحثين الشبان تحاصره كل الأمواج وتدفعه إلى مصير بائس. هذا لايعنى أننا نبرئ أنفسنا من المسئولية ونحمل غيرنا تبعات الغرق ، بل نحن جزء من الأزمة ومشاركون فى المسيرة ويقع علينا وحدنا مسئوليات جسام نحو أنفسنا ونحو مؤسساتنا وماتبقى من التجارب المخلصة. ولهذا نتوقف عند حصاد الأزمة ممثلة فى أوضاع الباحثين الشبان والتى تمثل امتداداً طبيعياً لمظاهر الخلل فى حركة البحث الاجتماعى. وفيما يلى أربع مشكلات واجهت الباحثين الشبان:

١- التأهيل العلمى

ينقسم الباحثون الشبان إلى قسمين : الأول يتمثل فى أولئك الذين يرشحون لوظائف أكاديمية أو بحثية بموجب التفوق والحصول على تقدير أعلى فى السنة النهائية من التعليم الجامعى. وهؤلاء يعملون فى وظائف معاونة مثل التدريس والتدريب والبحث. ويتجه أغلبهم نحو الالتحاق بالدراسات العليا إلى جانب الأعباء التى يكلفون بها. أما القسم الثانى فيشمل الشباب الذين لم يحالفهم الحظ فى الحصول على التقدير الأعلى لكنهم يرغبون فى استكمال الدراسات العليا إلى جانب ما يمارسونه من عمل خارج الجامعة.

والملاحظ أن هذين النوعين من الباحثين يتشابهان إلى حد كبير فى خصائصهما الاجتماعية والتعليمية. فهما ينحدران من أصول اجتماعية متوسطة تنظر إلى التعليم العالى على أنه أحد القنوات الضرورية للحراك الاجتماعى. وأغلب هؤلاء من الذين أتموا تعليمهم الأساسى والثانوى فى المدارس الحكومية المجانية التى تعانى تدهوراً متلاحقاً فى مقومات التعليم منذ أكثر من ثلاثين عاما. كما أنهم يعتمدون فى تأهيلهم على الدراسات الأدبية والإنسانية. وبهذا لا توجد فروق جوهرية بين أغلب الباحثين الشبان سواء من يمارسون البحث إلى جانب وظائفهم فى الجامعة ومركز البحوث، أو من يمارسون البحث العلمى إلى جانب وظائفهم غير العلمية. والتقديرات الجامعية قد لا تمثل مقياسا فعليا للقدرات الحقيقية للباحثين الشبان. حيث أن مؤهلات هؤلاء الباحثين تعتمد على المقررات الجامعية التى تدرس للطلاب. كما أن مبدأ تقويم قدرات الباحثين يعتمد على نفس المقياس الذى تقاس به مقدرة الطلاب العاديين . وبالتالى فإن عنصر الصدفة وارد بشكل عام فى الحصول علي التقديرات الجامعية. والدليل على ذلك وجود نسبة من الباحثين يتمتعون بمهارات علمية أفضل من زملائهم الذين أتت بهم الصدفة إلى العمل فى وظيفة معيد أو باحث بالمركز القومى للبحوث. ومع هذا فالفروق، حتى على هذا المستوى، ليست حاسمة. وجميعنا يعانى تدهورا حادا فى المستوى العلمى والافتقار إلى الشروط والمقومات الضرورية لممارسة البحث الاجتماعى.

فهناك قصور شديد فى إتقان اللغات الأجنبية اللازمة للاطلاع على المراجع العلمية المتخصصة والتواصل مع الآخرين . ويشمل ذلك عدم القدرة على القراءة بلغة أجنبية أو ترجمتها أو التحدث والكتابة بها. وإذا كان إصلاح هذا القصور يتطلب اختيار نوعيات أفضل من الطلاب عند قبولهم فى أقسام علم الاجتماع، فإن الحلول العاجلة تستلزم قيام المؤسسات البحثية بوضع اللغة الأجنبية فى أولى اهتماماتها عند تأهيل الباحثين الشبان. وهو مالا يحدث بالفعل رغم وفرة القدرات المؤسسية للقيام بهذه المهمة.(٤٥) ولهذا يتعثر كثير من الباحثين الشبان فى بداية حياتهم العلمية ولا يستطيعون الاعتماد على قدراتهم المالية الهزيلة فى الإنفاق على تعليم اللغات الأجنبية فى المراكز المتخصصة. وهكذا تضيع السنوات فى محاولات فاشلة فى تعلم اللغة الأجنبية اعتماداً على الجهد الذاتى للباحث.

ولاعجب فى أن يعانى كثير من الباحثين "هبوطا معيبا فى التعبير باللغة العربية" (الجوهرى، ١٩٩٠، ص ١٠٥) وفى هذا دلالة واضحة على مدى افتقاد الحد الأدنى من مقومات العمل فى البحث العلمى. حيث تعلمنا دروس

اللغويات، أن اللغة لاتنفصل عن التفكير. ولذلك فإن قصور الباحثين فى إتقان اللغة العربية يرتبط بالقصور فى التفكير والتكوين الذهنى . وهذه مسألة تتعلق بنظامنا التعليمى الذى لا يعتمد على بناء التفكير المنظم وبالتالى يفتقد كثيرا من مصداقيته.

يعانى الباحثون أيضاً من القصور الشديد فى معرفة الوضع النظرى المنهجى الراهن فى مجال علم الاجتماع والمسارات التاريخية التى بلغها عالميا ومحليا. وتعد الكتب المدرسية المنشورة باللغة العربية المصدر الرئيسى لمعرفة الكثيرين من طلاب الدراسات العليا، ولاسيما فى السنوات الأولى من حياتهم. وهى كتابات مبسطة لا تصلح أساساً للتأهيل العلمى السليم. ويلاحظ أن مقررات السنة التمهيدية للماجستير فى أغلب اقسام الاجتماع غير كافية لتأهيل الباحثين فى إتقان المهارات النظرية والمنهجية الواجبة . مثل سعة الأفق والاستيعاب النظرى لمختلف القضايا والمشكلات من واقع التحليل النقدى ، وامتلاك حس تقويمى للأعمال العلمية والأدوات المنهجية المستخدمة. هذه المهارات غير متوفرة فى البرنامج الدراسى الذى يعتمد على محاضرات عامة وكتب مقررة بنفس الأسلوب الذى يتم به تدريس مقررات مرحلة الليسانس. ومع ذلك "تكشف الشواهد الواقعية أن نسبة شديدة الضآلة لاتزيد عن ١٥٪ فى كثير من الأحوال هى التى تجتاز السنة التمهيدية للماجستير وهو شرط التسجيل لدرجة الماجستير" (الكردى، ١٩٨٩:ص٨). وهناك مشكلة تتعلق بالمهارات الميدانية الواجب توافرها فى الباحث الشاب والتى لا تراعى عند اختيار الباحثين. فالبحث الاجتماعى يتطلب قدرات شخصية فى الدخول فى تفاعل مع الناس من مختلف المستويات، والصبر والتواضع والمثابرة وسرعة البديهة فى الحصول على البيانات وفهمها من الميدان. وتتطلب دراسة المجتمع المصرى قدرة على التفاعل الشخصى والحوار المباشر والتوغل داخل المفارقة فى حياة الناس بين الواقع والمثال. ومهما امتلأت كتب المنهج بالقواعد والإجراءات الواجب توافرها فى الباحث، فإنها لن تستطيع أن تؤهل باحثا يفتقد الحد الأدنى من القدرات الميدانية . ومن المعروف أن كل تجربة ميدانية تشكل خبرة قائمة بذاتها (انظر ماركيوز Marcus G. وفيشر M. Fischer، ١٩٨٦) مما يستلزم وجود حد أدنى من القدرات الشخصية للعمل الميدانى. وهو مايفتقر إليه أغلب الباحثين الشبان.

وفى هذا الإطار يواجه الباحثون الجدد أزمات شديدة عند اجتيازهم لمرحلة الماجستير. وقد يلعب الإشراف دورا فى التقليل من حدة هذه الأزمات أو تفاقمها. فقد تعمل الجهود المخلصة لبعض الأساتذة على تقديم العون الصادق لتلاميذهم بمشاعر من الأبوة / الأمومة الصادقة. وقد تفشل هذه الجهود مع بعض الباحثين الآخرين . وفى الحقيقة أن نجاح ما يبذله الأستاذ المشرف من جهد لابد وأن ينسجم مع توفر مقومات أساسية فى المؤسسة العلمية وفى إمكانيات الباحثين أنفسهم. وهذا لا يعفى بعض الأساتذة من مسئولية الإعداد العلمى للباحثين من خلال الإشراف. فهناك مظاهر من الإهمال الجسيم فى الاضطلاع بهذه المهمة. وفى السنوات الأخيرة أصبحنا نشاهد انصراف الأساتذة عن طلابهم بالذهاب إلى الإعارات. والشئ الأعجب أن يحتفظ بعض الأساتذة بالإشراف الغيابى على طلابهم أثناء الإعارة!.

ومن الواضح أن ثمة بعض المصاعب الاقتصادية تواجه الباحثين الشبان فى الوقت الذى يحتاجون فيه إلى الإعداد

العلمى الكامل وهى معادلة صعبة فى كثير من الأحوال. ولا يستطيع الباحث الشاب الحصول بسهولة على مساعدة مالية أو تفرغ للبحث. ولهذا يتدهور المستوى العلمى بشكل مستمر، وتبدو مؤشرات هذا التدهور واضحة فى ارتفاع متوسط عمر الباحث الشاب والذى يصل إلي ٣٢ عاماً. وارتفاع متوسط سنوات الحصول على الماجستير والدكتوراة إلى عشر سنوات رغم أن اللوائح الجامعية تنص صراحة على ألاتزيد هذه السنوات عن العشرة. كما أن نسبة من يسقط قيدهم نتيجة للتعثر فى الإنجاز يصل إلى ٢٧٪ بالنسبة للماجستير، ٧٪ للدكتوارة . كما تقل نسبة المقيدين لدرجة الماجستير مقارنة بنسبة الذين اجتازوا السنة التمهدية للماجستير حيث تبلغ ١:١٠.١٠(٤٦) وفى هذا دلالة واضحة على الصعوبة البالغة فى اختيار وتحديد موضوعات الماجستير وإعداد الخطط المقترحة للتسجيل. ومن مؤشرات ضعف القدرات العلمية قلة المعالجات النظرية والمنهجية المستحدثة فى الرسائل العلمية . واتساع المسافة الزمنية بين أحدث مرجع فى قائمة المراجع التى اعتمد عليها الباحث وتاريخ إجازة الرسالة. وقد تتراوح هذه المسافة بين ٥-١٥ عاما على الأكثر.

هذا يعنى أن الباحث لا يكترث بتحديث معلوماته ومهاراته. ومع المظهر الشكلى الذى تتسم به عمليات فحص الرسالة ومنح الدرجة (انظر الكردى، ١٩٨٩: ص ٩)، فإن أقصى مايحلم به الباحث هو استيفاء القواعد الشكلية والحصول على الدرجة. وبموجب الحصول على الدكتوراه يتمتع الباحث بالأمان الوظيفى الذى قد يضفى عليه الكسل وعدم الحماس والانصراف إلى استغلال هذا الأمان فى جمع الأموال. وإذا أتيح له أن يدخل فى عمليات إشراف مشترك على طلاب الدراسات العليا تتكرر المأساة وتدور الدوائر ويعاد إنتاج التدهور داخل المؤسسات العلمية.

٢- تدهور الوعى

يسعى كثير من الباحثين الشبان إلى تقليص المسئوليات الملقاة على عاتقهم إلى مجرد الحصول على الشرعية المؤسسية التى تحيز لهم ممارسة البحث والتدريس. وبفضل هذه الشرعية يتحقق الأمن الوظيفى الذى يحلم به كل باحث ، وبهذا يتحرر نسبيا من قيود وشبح الإبعاد عن وظيفته . فالوظيفة هى أساس حياته ومن ثم يضحى بأشياء كثيرة من أجل الحفاظ عليها ولا سيما فى ضوء شبح الجوع الذى يخيم على جيش العاطلين فى المجتمع. وعلى هذا تتشكل حياة الباحث فى إطار الحد الأدنى من الرضا الوظيفى والسعى الحثيث للحصول على الدكتوراه كهدف فى حد ذاته بغض النظر عن القيمة العلمية التى تحققت. وربما يستمر هذا المنحى طوال السنوات التالية. وهو ما مايعنى عدم الاعتبار للإنجاز العلمى أو الوعى بأهمية العلم.

ولهذا فإن ما يحرك الإنجاز والعمل بالنسبة للباحثين الشبان هو بعض الدوافع الاجتماعية. مثل العائد المتحقق من هذا الإنجاز على صعيد الاعتبارات الاجتماعية. فغاية مايريده الباحث أن تضفى عليه شهاداته العلمية الهيبة والمكانة الاجتماعية بين الناس. وهذا أمر طبيعى فى ظل وجود طموحات طبقية وسطى. فقيمة المعرفة العلمية تتحدد من خارج المؤسسة العلمية فى أهداف شخصية محدودة للغاية. وفى هذه الحالة، ليس من المتوقع أن يعى الباحث الحدود

الاجتماعية والسياسية للبحث الاجتماعى. وبفضل العزلة وعدم وجود رغبة ادقة فى التواصل والتعاون فيما بين الباحثين ينخفض الوعى العلمى إلي أدنى مستوياته. حيث يفقد كثير من الباحثين الشبان الرغبة فى المحافظة على المكتسبات العلمية. فهم لا يقرأون أعمال بعضهم البعض حتى داخل القسم الواحد أو الوحدة العلمية الواحدة . ولا يقيمون حوارا نقديا لتقويم أعمالهم. ويتجنبون الحوار النقدى تحاشيا لفرز القدرات العلمية فيما بينهم. وفى هذا الإطار يكتفى كل باحث بما أنجز محافظاً على صورته الذاتية المشوهة فيما يتعلق بقدراته العلمية الحقيقية. وقد يساعد على ذلك حصوله على تقدير لا يعكس حجم إنجازه الحقيقى بين زملائه. بحيث تتسع المسافة بين القيمة العلمية والقيمة المؤسسية.

ويبدو أن حركة التواصل بين الباحثين الشبان تتخذ شكل المجموعات الأشبه بالدوائر المنفصلة عن بعضها البعض وكل دائرة لها سمات خاصة ومسلمات محددة ولغة مميزة تمثل شفرة يحتفظ بها كل فرد ويستخدمها فى التواصل مع مركز الدائرة، أى الأستاذ الذى يتولى الإشراف على هؤلاء الباحثين. وقد يظل تأثير هذا الأستاذ مرهونا بالحدود العلمية التى تربطه بهؤلاء الباحثين الشبان. ولذلك عندما يحصل كل باحث شاب على منتهى أمله (الدكتوراه) ينفرط العقد، أيا كانت قيمته العلمية، وينفض الباحثون عن أستاذهم بعد أن حققوا معه أهدافهم العلمية. والشئ الملاحظ، كثرة هذا النوع من الباحثين واحتفاظهم بازدواج مستمر فى شخصياتهم بين لغة متأنقة حول القيم العلمية يتناولها عند الحاجة من ناحية، وقناعات داخلية برجماتية تتجلى فى سلوك عملى انتهازى يضرب بهذه القيم عرض الحائط، من ناحية أخرى.

وعلى أية حال، فإن طبيعة الوعى بالعلم فى ذاته لابد أن تنسحب على الوعى بالوظيفة التى يمكن تحقيقها من العلم. وليس من المغالاة القول بأن كثيرا من الباحثين لا يؤمنون بالعلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين تحقيق المكتسبات العلمية وتوظيف هذه المكتسبات لأغراض عملية. والسبب فى ذلك يرجع إلى عدم وجود ضرورة تحتم هذه العلاقة على المستوى المؤسسى. وكذلك عدم توفر وعى سياسى واجتماعى فى تمثل المفاهيم العلمية وإجراء البحوث. كل ما هنالك أن الباحثين الشبان يدركون أنهم يختارون العمل العلمى كوسيلة من وسائل الحراك. وهذا يفسر لنا لماذا تتسع الفجوة بين هؤلاء والمجتمع المحيط بهم كلما حققوا إنجازات علمية. وتتجلى هذه الفجوة فى عدم القدرة على توظيف المعرفة العلمية فى فهم المجتمع حتى بالنسبة لأنفسهم كأفراد، وكذلك مظاهر التعالى التى تباعد بينهم وأصولهم الاجتماعية. والغريب فى كل هذا أن كثيرا من هؤلاء الباحثين الشبان يتصورون أنهم على وعى بالمجتمع وأنهم أصحاب حق فى فهمه. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

٣- مأزق الحداثة

لا يستطيع الباحثون الشبان ممارسة البحث دون الاعتماد على قدر مناسب من الحداثة. فالزمن المعاصر مفروض علينا بكل مستحدثاته العلمية. والرجوع إلي الماضى مستحيل بحكم مسيرة التاريخ (انظر زكريا، ١٩٨٧: ص

ص٢٥- ٢٧) . وليس بإمكان أى باحث شاب أن يقرر اختيار موضوع للدراسة قتل بحثا ولا اللجوء إلى أدوات أثبتت عدم جدواها. بل يتحتم عليه بحكم انتمائه إلى جيل جديد أن يحيا فى إطار الاختيارات المفروضة على هذا الجيل. وهى اختيارات ترتبط بالحداثة فى تمثل أحدث ماتوصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية. غير أن الباحث الشاب فى علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل - والمتلاحق- من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة. والمشقة هنا ليس مصدرها فقر الموارد البحثية والعزلة وضعف الأداء العلمى والأخلاقى فى المؤسسات العلمية فحسب، بل طبيعة الباحثين الشبان أيضاً والتى تحول دون تقدم الكثير منهم واستيعابهم للعلم. وهذا ما يحتاج منا إلى وقفة.

وهنا ينبغى أن نفرق بين ثلاثة مستويات من بذل الطاقة بالنسبة للباحثين الشبان: أسلوب الحياة الشخصية والعائلية، وأسلوب التفكير فى مواجهة المشكلات بصفة عامة، وأسلوب ممارسة البحث العلمى فى المؤسسات البحثية. وبطبيعة الحال، هناك تداخل بين هذه المستويات، غير أن التمييز بينها يمكننا من فهم الكيفية التى يتم بها إهدار طاقة الباحثين . ومن المعروف أن الباحث الشاب يواجه أعباءً بالغة القسوة فى كل مستوى من هذه المستويات . فالباحث الشاب يحتاج إلى تكوين أسرة وحياة خاصة تستلزم إمكانيات هائلة. بالإضافة إلى الأعباء التقليدية التى قد تفرضها الحدود القرابية والأدوار التقليدية المفروضة على الباحث مثل رعاية الوالدين أو الإخوة إلى جانب رعاية أسرته الصغيرة. وفى ظل العادات والتقاليد لا يستطيع الباحث أن يتحرر من القيود الشديدة التى تستنفد الوقت والجهد والإمكانيات المادية. وعلى الجانب الثانى لا يستطيع الباحث الذى تربى فى ظل ثقافة غيبية أن يتحرر من بعض الخرافات أو الوازع الدينى أو الاخلاقى فى مواجهة المشكلات بصفة عامة. فهناك مساحة هائلة من المقدسات والمحرمات التى تعوق القدرة على التفكير. وعلى المستوى الثالث، فإن مهنة البحث الاجتماعى لا تستطيع أن تعزل الباحث عزلا كاملا عن المستويين الأوليين. وليس من المستبعد أن تمتلئ هذه المهنة بأنماط السلوك التقليدى والتفكير غير العلمى. ولهذا قد يمارس الباحث الشاب العمل بقدر من التحصيل وبقليل من العلاقات الشخصية مع أساتذته وزملائه. بحيث يتحول السلوك العلمى إلي مزيج من الحداثة والتقليد. وربما يتضاءل حجم الحداثة فى مقابل طغيان الوازع التقليدى فى أغلب حياة الباحث. من هنا لا يستطيع الباحث الشاب تكوين عادات فى العمل العلمى يضمن لها الاستمرار والاستقرار مثل التحصيل المتراكم والإنجاز المستمر والمداومة على تخصيص الوقت الكافى للبحث العلمى. ولهذا يقل العطاء والمداومة على بذل الجهد فى التراكم المعرفى.

وهناك بعض الظواهر السلبية فى شخصية الباحث الشاب والتى تؤدى إلى ضعف ارتباطه بالحداثة فى حياته وعمله مثل الصلابة فى التفكير والافتقار إلى المرونة والغرور والرضى المفرط عن النفس وعدم سعة الأفق وعدم الاعتراف بالخطأ والتقدير المتحامل لجهود الآخرين وعدم التواضع ...إلخ. وقد لا أبالغ إذا قلت أن هذه الصفات تنتشر فيما بيننا بدرجات ونسب متفاوتة. وهذا معناه أننا نمارس البحث العلمى دون أن نملك مقومات الحداثة التى ينبغى أن تتغلغل فى حياتنا وسلوكنا.

٤- الانحراف الأخلاقى

تصل أزمة الباحثين الشبان إلى قمتها فى ذلك السلوك الذى يتصف بالانحراف الأخلاقى وانعدام المسئولية. مثل السطو العلمى والمرونة الأخلاقية فى التعامل مع قواعد النقل والاقتباس وكذلك عدم الدقة فى الحصول على البيانات والدروس الخصوصية. والشئ الذى يدعو للأسى ذلك الانتشار الواسع لهذه الظواهر وشدة ارتباطها بجيلنا من الباحثين الشبان. مما يضعنا جميعا فى حرج شديد ولاسيما عندما تحوم الشبهات حول البعض ممن كان يعرف عنهم حسن السيرة والسلوك أو السمعة الحميدة. وتزداد مشاعر الحزن عندما يُفضح أمر من كانوا يحرصون دائما على إضفاء طابع الالتزام على سلوكهم. وفى حالة ما من الصمت والتواطؤ يتفشى المرض فى هدوء وينهار الجسم العلمى دون أن ندرى.

تتأرجح أسباب هذا الانحراف بين قسوة الظروف المادية وفقدان الوعى السياسى فى النضال من أجل دعم المكتسبات العلمية. فالباحثون الشبان يعانون من ظروف بالغة الصعوبة ويقعون تحت وطأة ضغوط غير مسبوقة فى أجيال خلت. لكن ذلك لا يعنى تقديم الأعذار والمبررات للسلوك المعيب. فطريق الانحراف لا يمشى فيه سوى من توفرت فيهم مقومات الدخول فى عالم الجريمة. فقد يكون الجوع وراء السرقة ولكن ليس كل جائع لصا. وينبغى أن نعترف بوجود بعض الباحثين فيما بيننا لا تقوى نفوسهم على تحمل الصعاب ويستطيعون بحكم تكوينهم المرن أن يتعايشوا مع الفساد. ولهذا يتطاولون على حقوق الغير ويستبيحون لأنفسهم انتهاك حقوق الآخرين فى الإنتاج العلمى. وفى ظل ضعف قنوات الاتصال العلمى وغياب مبدأ المحاسبة يسطو البعض على أعمال الغير وينتحلون أفكارهم المدونة والشفاهية. ويستسهلون التلفيق والكذب فى البيانات والتوثيق.

قد يكون نقص التمويل سببا فى تفشى هذه الظواهر لكن هناك حلولا أخرى يمكن أن يلجأ إليها الباحثون فى حالة عجزهم عن توفير قوتهم. ولكنهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم ولا ينظمون أنفسهم فى روابط علمية تناضل من أجل تحسين مستوى حياتهم العلمية والشخصية. وبدلا من ذلك فهم يمارسون الضغوط والقيود على أضعف حلقة فى سلسلة النسق التعليمى ككل وهى الطلاب. بحيث يقوم الباحثون الشبان باستغلال حاجة الطلاب للدروس الإضافية فى مزيد من الابتزاز والامتهان للمكانة العلمية . ومن الطبيعى أن تنتشر ظاهرة الدروس الخصوصية فى جامعات الأقاليم بصور وأشكال غير إنسانية. بل ويجرى تقنينها فى كثير من الأحوال فى شكل مجموعات تقوية تتم بمعرفة الإدارة الجامعية. ويكفى أن نسأل عينة من بعض الطلاب فى سنوات مختلفة لكى يثبت لنا بالدليل القاطع مدى انتشار هذه الظاهرة حتى بالنسبة لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين يمكن أن يكون لهم باع طويل فى هذا الصدد. وقد تكون حالة الركود فى سوق العمل العلمى سببا فى ذلك أو قد تكون حاجة الباحثين الشبان للأموال مطلبا أساسياً فى حياتهم. لكن الظاهرة تعدت مجرد الحاجة وجرفت معها الكثيرين إلى أدنى مستويات الانهيار العلمى والأخلاقى.

الهوامش

(١) المقصود بالبحث الاجتماعي هو دراسة المجتمع، وقد يشمل ذلك عددا من تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة. ولكن هذه الورقة تركز على مشكلات دراسة المجتمع من الزاوية السوسيولوجية والانثروبولوجية داخل المؤسسات الحكومية كالجامعات ومراكز البحوث. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة المجتمع بهذا المعنى قد بدأت في مصر مع أول إنشاء لقسم الاجتماع بكلية الآداب عام ١٩٢٥ عند تحويل الجامعة المصرية من جامعة أهلية إلى جامعة حكومية. وقد عمل في هذا القسم بعض علماء الانثروبولوجيا الذين كانوا يقومون بتدريس الانثروبولوجيا على أنها فرع من علم الاجتماع، من بين هؤلاء هوكارت وبريستياني وايفانز بريتشارد. ولما أغلق قسم الاجتماع بقرار من وزير التعليم محمد حلمي عيسى عام ١٩٣٠ فقد انضمت مقررات الدراسة في علم الاجتماع إلى قسم الفلسفة والجغرافيا. ويذكر دونالد ريد Donald M. Reid في كتابه عن جامعة القاهرة (مرجع رقم ٣٤ ص ١٢٤) أن إيفانز بريتشارد اعتبر هذا القرار ضارا بالنسبة للشباب المصري وذلك في رسالة موجهة إلى وزير التعليم. وقد أعيد افتتاح القسم عام ١٩٤٧ ومارس عمله حتى الآن. وقد توالى إنشاء أقسام الاجتماع في جامعة الأسكندرية في الأربعينيات وفي جامعة عين شمس ثم الجامعات الإقليمية على التوالي.

يمكن الرجوع إلى تفصيلات أخرى مراجع رقم ٢ , ٥٤

(٢) تميزت تجربة البحث الاجتماعي في الهند بالعمق والثراء والتمو المطرد منذ ثلاثينيات هذا القرن. وكان علم الاجتماع أكثر استجابة للمطالب السياسية التي دارت في لجنة التخطيط القومي عام ١٩٣٨ بزعامة نهرو. كما ارتبط علم الاجتماع في الهند بالحوار والجدل الغربي بصدد أزمة علم الاجتماع وتقديم مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعي الهندي. انظر مزيد من التفصيلات حول هذه النقطة في مراجع رقم ١٢، ٣٦

(٣) على قلة وندرة النقد المطروح فيما بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي، إلا أن ثمة مؤشرات عامة لتوجهات الحوار النقدي. ويمكن الاستناد في ذلك إلى مايحدث في حلقات البحث والمؤتمرات ومناقشة الرسائل العلمية أو العروض البيلوجرافية في موضوعات محددة. ومن المتصور أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة.

(٤) تهتم الدولة بالإشراف على إدارة مؤسسات البحث العلمي . فقد تم تحويل الجامعة المصرية الأهلية١٩٢٥ إلى جامعة حكومية (جامعة القاهرة الآن) وأنشأت الحكومة عددا من الجامعات. وأنشأت المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٧. أما بالنسبة لبحوث العلوم الطبيعية بصفة عامة، فقد أنشأت الحكومة المصرية مجلس فؤاد الأول القومي للبحوث عام ١٩٣٦ثم مجلس العلوم عام ١٩٦٥، ووزارة البحث العلمي عام ١٩٦٥ وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عام ١٩٧١، ووزارة البحث العلمي والطاقة الذرية عام ١٩٨٥(انظر مرجع رقم ١٩)، ولا يعكس هذا السرد التاريخي تطوراً لسياسات البحث العلمي بقدر ما يعكس عدم الاستقرار في رسم سياسات البحث العلمي. ففي كل قرار جديد يتم إلغاء القرار السابق عليه، وهكذا تنشأ هيئة ثم تلغى بإنشاء هيئة أخرى. وتشير سياسة الإلغاء والإنشاء هذه إلى أن القرار السياسي حول البحث العلمي يرتبط فقط بأولوية تغلغل الدولة وتحكمها في الدهاليز البيروقراطية لمؤسسات البحث العلمي.

بغض النظر عما إذا كان هذا التحكم يوثر سلبا أو إيجابا على استقرار وتطوير السياسة البحثية. إضافة إلى ذلك فإن عمل المؤسسات العلمية لا لزوم له بالنسبة لعمليات اتخاذ القرار والتى تحركها مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابكة. وقد يلعب الأفراد دوراً فى تمرير قرارات بفعل اقترابهم من قمة هرم القوة.. مثال ذلك قرار رئيس الجمهورية بتنفيذ "مسح الموارد المعدنية فى الصحارى المصرية عام ١٩٧٨ من خلال مشورة فاروق الباز مستشار الرئيس السادات فى ذلك الوقت. ولم يكن لأى مؤسسة علمية دور فى اتخاذ هذا القرار (انظر مرجع رقم ١٩، ص). كل هذه الدلائل تشير إلى أن علاقة الدولة بالبحث العلمى تعكس الأزمة التى تعانيها ولا سيما فيما يتعلق بالشرعية. ذلك أن الحرص على تحكم الدولة فى إدارة البحث العلمى من النواحى الشكلية هو من قبيل دعم الشرعية ولو تطلب ذلك الاستحواذ على كل مؤسسات البحث العلمى أو إلغاء بعضها وإنشاء بعضها الآخر.

(٥) يبلغ عدد أعضاء مجلس العلوم الاجتماعية التابع لأكاديمية البحث العلمى نحو ٣٥ عضوا فى لجنتين فى حين يبلغ عدد مجالس بحوث العلوم الطبيعية ١٣ مجلسا. ويبلغ عدد أعضاء تلك العلوم ٤٢٩ عضو وذلك وفقا لخطة الأكاديمية عام ١٩٧٧. وهناك تعديل طفيف حدث بموجب القرار رقم ٢٣٣ الذى اعتمده مجلس الأكاديمية فى ١٩٧٧، بشأن استراتيجية العشر سنوات المقبلة حتى عام ١٩٧٨، وفى الفقرة التاسعة تنص الاستراتيجية على اقتناع الأكاديمية بأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،بذلك تم إنشاء مجلسين جديدين أحدهما للبحث فى مجال العلوم الإدارية ، والآخر للبحث فى مجال العلوم الاقتصادية إلى جانب مركز الداسات الاجتماعية (انظرمرجع ١٩)

ويلاحظ أن نشاط الأكاديمية فى البحث يستند إلى هيئات مثل الجامعات (ممثلة فى أقسام الاجتماع) ومراكز بحوث (مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.وتجدر الإشارة إلى أن مدير هذا المركز هو عضو فى مجلس إدارة الأكاديمية أيضا) ، وبعض الجمعيات الأهلية والمراكز الخاصة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أكاديمية البحث العملى قد أسندت فى الآونة الأخيرة، بعض مشروعات البحث فى المدن الجديدة لجمعية الدراسات الاجتماعية، وهى جمعية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وتضم فى أعضائها المشتغلين بالخدمة الاجتماعية. ومن بين هذه البحوث، بحث نمط الاستيطان فى مدينتى السادس من أكتوبر والخامس عشر من مايو. ومازال البحث متعثرا منذ ثلاث سنوات نظرا لعدم اختصاص الجمعية وعدم أهلية أعضائها لهذه المهمة التى يشترك فيها الاخصائيون الاجتماعيون من إدارات وزارة الشئون الاجتماعية وبعض الباحثين فى مجال الخدمة الاجتماعية ومعهد الإحصاء.

(٦) أشار القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٨ إلى أن الجامعات تعنى بإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، والعمل على رقى الآداب ،وتقدم العلوم والفنون، وخدمة المجتمع. وربما يكون القصد من ذلك الاهتمام بالعلوم الاجتماعية إلى جانب العلوم الأخرى وذلك تمشيا مع تطلعات المجتمع الاشتراكى التعاونى (انظر مرجع رقم ٤١). وحتى إذا كان البحث الاجتماعى يستطيع أن يلبى تطلعات هذا المجتمع، فإن سياسات الدولة لم توجه الموارد الكافية فى هذا الاتجاه ولم ترسم الخطط الواجبة لتحقيق هذا الهدف. ولذلك تظل العبارات مفارقة لما يحدث فى الواقع وغامضة إلى حد كبير.

ويشير المنوفى إلى أن العلم الاجتماعى يحتمل نسبة كبيرة فى وثائق الخطاب الناصرى وأن هذه النسبة وصلت فى الآونة الأخيرة إلى أدنى حد، مع أن القاسم المشترك بين خطابات عبد الناصر والسادات وحسنى مبارك هو الافتقار إلى برنامج عمل واقعى يعكس التوجهات

السياسية. انظر مزيد من التفصيل فى مرجع رقم ١١

(٧) يترك للباحثين تقرير مايرونه من أولويات فى تحديد عملهم العلمى. وهنا قد يضفى البعض على أعمالهم قيمة علمية مبالغاً فيها بموجب الافصاح عن التزام إيديولوجى حرفى مسبق. مثال ذلك الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الماركسية على دراسة المجتمع كهدف فى حد ذاته. أو الرغبة الشديدة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع من خلال الحرص على مجرد التسمية أى أن يصبح هناك علم اجتماع إسلامى أو انثروبولوجيا إسلامية دون أن يعنى ذلك أساساً نظريا وابستمولوجيا يتطلب هذه الصفة. وقد يميل بعض الباحثين إلى ما يسمى بالراديكالية الرومانسية التى تحرص على الالتزام الإنسانى.

(٨) يمكن تحليل مضمون البطاقات الخاصة بالدعاية الانتخابية فى نوادى أعضاء هيئة التدريس. حيث يذهب أغلب المرشحين إلى المطالبة بإصلاحات مالية وخدمية لأعضاء هيئة التدريس والمطالبة أيضاً برفع يد الدولة عن الجامعة تحت مايسمى باستقلال الجامعة أو حصانة عضو هيئة التدريس. ومن الواضح أن مطلب الإصلاحات الديمقراطية يأتى دائما كرد فعل لإخفاق دعم الدولة للمؤسسات العلمية، كما أن هذه الإصلاحات توحى بأنها البديل لتدخل الدولة مع أنه من الممكن وجود مؤسسات علمية تتسم بالديمقراطية رغم وقوعها تحت رعاية الدولة. وهذا ما تؤكده بعض تجارب المؤسسات الغربية.

(٩) على الرغم من مشاركة باحثين وأساتذة جامعات فى هذه الحملة، إلا أنها أخذت طابعا إعلاميا كما غلب عليها الافتراضات والتخمينات دون أسانيد علمية واضحة. وترجع أهمية هذه التحقيقات إلى قيمتها التاريخية فقط بوصفها جزءا من معاداة الاستعمار الجديد فى العالم الثالث. انظر مصدر رقم ٣٧.

(١٠) يمكن مراجعة القوانين المنظمة للموارد الجامعية وكذلك اللوائح المالية ومبدأ إعطاء الصلاحيات الهائلة فى يد رئيس الجامعة. لكن الملاحظ أن العرف الجامعى لا يقر بمبدأ استخدام هذه الصلاحيات ولهذا تطبق دائما بعض المواد فى ظروف استثنائية بالغة الندرة. انظر مصدر رقم ٤١.

(١١) وقد لاحظ آلان جانيون أن معارضة السلطة يمكن أن تساهم فى خلق معارف جديدة. مثل الدور الذى لعبته الحركة النسائية فى الاهتمام بمجال تحديد النسل، ودور حركة الشواذ جنسيا فى الاهتمام بمجال الأدوار الاجتماعية للجنس. انظر مرجع رقم ١٤.

(١٢) المقصود بالسلوك السياسى هو الدور السياسى للدولة بالمعنى الشامل والذى يمكننا من فهم كافة وظائف الدولة الاقتصادية والايديولوجية فى إطار هذا الدور، وهو المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى القائم على السيطرة السياسية الطبقية. وبهذا المعنى يمكن أن نحدد طبيعة حضور الدولة داخل مؤسسات البحث العلمى. انظر مزيداً من التفصيل حول الدولة والوظيفة السياسية مرجع رقم ١٣.

(١٣) فى محاضرة الدكتور سويف عن "نحو مدرسة وطنية فى العلوم السلوكية فى العالم الثالث" (والتى القيت فى سيمنار قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٨٩، وغير منشورة) أشار إلى أن الجهود الفردية قد تحقق تطورا ملموسا فى العلم وتعد أضرارها أخف وطأة من الخطط العامة فى بلادنا. كان هذا رداً على تعليق من جانب كاتب هذه السطور حول عدم وجود مشروع قومى للبحث العلمى فى مصر.

(١٤) يكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى مثال واحد فقط يتعلق بسياسة التدريب الميدانى فى قسم الاجتماع جامعة القاهرة. فمن المفروض أن يتوجه التدريب إلى دروس عملية فى البحث الاجتماعى يتم من خلالها توظيف جهود الطلاب والمعيدين والمدرسين المساعدين باعتبار أن مهمة علم الاجتماع هى دراسة المجتمع. ومهمة القسم تخريج باحثين فى علم الاجتماع . لكن سياسة القسم اتجهت إلى تنظيم التدريب الميدانى بنفس الأسلوب المعمول به فى مجال الخدمة الاجتماعية. وذلك فى محاولة لتأهيل الطلاب فى مجال العمل الاجتماعى. لأن القوى العاملة تنظر إلى خريج قسم الاجتماع على انه اخصائى اجتماعى.

(١٥) فهناك مواد تحتمل أكثر من تأويل ومواد أخرى لا تطبق إلا فى حالات نادرة. وهناك شرعية لاتحية لبعض الإجراءات التى تتخذ إستنادا إلى حالات سابقة ولاسيما منح المكافآت.

(١٦) مع الأخذ فى الاعتبار التفاوت فى المكانة بين أساتذة الجامعات وخبراء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والخبراء الاستشاريين والذين لا يعملون فى مؤسسة وقد لا يكون التفاوت قائما على أسس علمية. ولكن الطبيعة الطبقية للمشتغلين بالبحث الاجتماعى تفسر لنا تميز أستاذ الجامعة. وهو التمييز الذى أصبح وهميا بمرور الوقت. حيث لا يتعدى الشهادات والدرجات الجامعية وبعض المؤلفات بغض النظر عن قيمتها الحقيقية.

(١٧) هناك بعض صور التمويل من مؤسسات حكومية (وزارات وهيئات) لإجراء بحوث فى مجالات متعددة مثل الإسكان، المجتمعات العمرانية الجديدة، الصناعات الصغيرة، .الخ. وفى الحقيقة أن تمويل البحوث فى هذه المجالات يفيد فى دعم العلاقة بين الدولة والمؤسسات البحثية. ولا يمكن أن يتساوى ذلك مع التمويل الاستثنائى الذى يرتبط بالجهات الأمنية بشكل مباشر.

(١٨) انظر الخلاف بين سعد الدين إبراهيم وأحمد خليفة حول مبدأ السرية والعلانية فى البحث الاجتماعى، مصدر رقم ٣٧.

(١٩) بدأت المناقشات حول البحوث المشتركة عقب مقال سعد الدين إبراهيم عن دور هيئة المعونة الأمريكية فى مصر بوصفها حكومة ظل. وقد أثار هذا المقال جدلاً عنيفا وفجر بذلك النقاش حول البحوث التى يجريها الأجانب فى مصر بالاشتراك مع باحثين مصريين انظر مصدر رقم ٣٧.

(٢٠) فى ٢٨/٩/١٩٨٠ وقعت اتفاقية المنحة رقم ٢٦٣-١١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات فى البلدين وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٠. وقد اتخذت الإجراءات التشريعية بعرض الاتفاقية على لجنة مشتركة من لجنتى التعليم والاقتصاد بمجلس الشعب. كما عرضت بعد ذلك للاعتماد من مجلس الشعب حيث وافق عليها بجلسته بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١. وتنقسم مشروعات الترابط إلى أربعة أنواع : مشروعات شاملة (يمول الواحد منها بمبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ دولار كحد أقصى)، ومشروعات ذات روابط متخصصة (يمول الواحد منها بمبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار لمدة عامين كحد أقصى)، ومشروعات مسحية (يمول الواحد منها بمبلغ ١٠ر٠٠٠ دولار كحد أقصى). ومشروعات رفع كفاءة بحثية (لا تتجاوز ميزانية المشروع الواحد منها مبلغ ٥٠ر٠٠٠ دولار كحد أقصى). وتجدر الإشارة إلى أنه فى ٣٠/٩/١٩٩١ تم توقيع اتفاقية منحة مشروع الترابط (المرحلة الثانية) وصدر القرار الجمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ٤/١/١٩٩٢ بالموافقة عليها يتاح بموجبها اعتماد اجمالى قدره ١٥ مليون دولار أمريكى يخصص منها ٥ ملايين من الدولارات للمشروعات البحثية التي تتم بالتعاون مع الجامعات السوداء. وتهدف المرحلة الثانية إلى توجيه البحوث

نحو خطط التنمية وتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة فى عملية التنمية ودعم صلاتها بالجامعات، والتركيز على المشكلات التنموية متعددة الأبعاد. والتنسيق بين المشروع والجهات المستفيدة.

ويتم تمويل ٦٣ مشروعاً بحثياً موزعة علي ثلاثة أنواع: مشروعات صغيرة بمنحة قدرها ٥٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعاً)، مشروعات متوسطة بمنحة قدرها ٤٠٠ ألف دولار للمشروع (٣٠ مشروعا)، ومشروعات كبيرة بمنحة قدرها ١,٥ مليون دولار للمشروع (٢ مشروع). ويمثل البحث الاجتماعى جزءاً من لجنة أولويات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. انظر مصدر رقم ٣٩ .

(٢١) تعكس أولويات البحوث نفس أولويات وشروط المساعدات الأمريكية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى إذ تحتل الزراعة وإنتاج الغذاء المكانة الأولى فى ترتيب الأولويات، ثم يليها الطاقة وتنمية الأراضى وتكنولوجيا الصحراء ثم الصحة وتأتى الصناعة فى المرتبة السابعة (قنديل، ١٩٩١، ص ٣٠٧). ويوضع البحث الاجتماعى فى المرتبة الثامنة ضمن تنمية الموارد ومن بين البحوث "تطوير مناهج الدراسة لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين" إشراف عبد المنعم شوقى، والأدوار التقليدية للمرأة فى الريف المصرى، إشراف عايدة عبد اللطيف، والتنمية الريفية بمنطقة سمالوط، إشراف عبد الهادى الجوهرى وبدر جلال. وهناك بحوث لازالت قيد الإعداد.

(٢٢) ينطبق ذلك على تجربة إنشاء قسم للأنثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية. فقد كان حلا بديلا للنظام القديم والمغلق فى شغل كرسى الاستاذية والذى يستمر مع الشخص مدى الحياة. وبذلك أصبح عاطف غيث استاذ كرسى علم الاجتماع وأحمد أبو زيد أستاذاً لأول كرسى للأنثروبولوجيا عام ١٩٧٠.

(٢٣) تسمح المؤسسات العلمية بالحوار داخل حلقات البحث "السيمينار" وهو تقليد قائم بقسم الاجتماع جامعة القاهرة منذ عام ١٩٧٩ ويقتصر فى أغلب الأحوال على الحوار العلمى بين الأساتذة وطلاب الدراسات العليا فى مناقشة خطط الرسائل العلمية. أما فى جامعة عين شمس، فقد تحول السيمينار فى كثير من الأحوال إلى مناقشة القضايا العامة والحوار مع التخصصات الأخري فى الاقتصاد والسياسة. وقد أثر ذلك على طبيعة توجهات قسم الاجتماع فى اختيار موضوعات التسجيل لدرجتى الماجستير والدكتوراة. وقد جاء ذلك على حساب الوزن النسبى لمختلف التخصصات الدقيقة. وفى كلية البنات، خطى السيمنار نحو قضايا الأسرة والمرأة فى الدراسات الانثروبولوجية والفولكلورية ودراسات علم الاجتماع.

ومن قنوات الحوار الأخرى، مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراة، وإن كانت تأخذ شكل الامتحان. ومع ذلك فهى من أكثر قنوات الاتصال اعتمادا على النقد من جانب كبار الأساتذة وصغار الباحثين. ولكن مايؤسف له تحول هذه الظاهرة إلى تمثيلية لمنح الدرجة. ولهذا السبب تتخذ أغلب المناقشات شكل الاحتفالات والأفراح.

(٢٤) هذه سمة تميز أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى ولا سيما الذين يرتبطون برؤى ماركسية فى أبحاثهم وسلوكهم العلمى.

(٢٥) هناك دورية علمية يصدرها المركزالقومى للبحوث منذ الستينات، وإن كانت متعثرة فى بعض الأحيان. ويلاحظ أن هذه الدورية تغطى مجالا أوسع من مجرد البحث فى علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا. وقد تحولت هذه الدورية إلى مجرد نشرة بالأبحاث التى يجريها المركز أو الجهود العلمية التى يقوم بها الباحثون فى المركز وبذلك فقدت وظيفتها الأصلية فى تعميق التواصل والحوار بين المشتغلين فى البحث الاجتماعى. وربما يرجع ذلك إلى أحجام الباحثين أنفسهم عن الإسهام فى تطوير هذه الدورية الهامة.

وهناك عدد آخر من الدوريات العامة مثل المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية والفكر العربى التابعة لمركز الإنماء العربى ومجلة الوحدة. لكن المجلة الوحيدة التى كانت تصدر باسم علم الاجتماع هى "الكتاب السنوى لعلم الاجتماع" الذى بدأ العدد الأول منه عام ١٩٧٩ وتوقف عن الصدور بعد سبعة أعداد متتالية، وذلك بسبب مشكلة التمويل والتوزيع.

(٢٦) لعل إخفاق مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر كان سببا وراء إنشاء عدة مراكز بحوث غير حكومية مثل مركز بحوث التنمية والمستقبل ومركز البحوث العربية ومركز المشكاة ومركز ابن خلدون. وتعتمد هذه المراكز على جهود فردية فى تمويل أنشطتها أو إجراء بحوث لصالح بعض الهيئات والمؤسسات كبيوت خبرة. ولاتزال فى طور التجربة.

(٢٧) انشئت الجمعية المصرية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٠ برئاسة الدكتور منصورفهمى باشا وسكرتارية الدكتور على عبدالواحد وافى. وقد أعيد تأسيسها مرتين، الأولى فى أوائل السبعينيات برئاسة د.أحمد أبو زيد والثانية برئاسة د. محمد عاطف غيث. ولم تحقق الجمعية أى إنجاز ملموس على الإطلاق. (انظر هامش رقم ٤، مرجع رقم ٢، ص٨٨، ومرجع رقم ٩ ص١٨). وهناك جمعية باسم الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وهى متخصصة فى أبحاث الخدمة الاجتماعية. وهى جمعية أهلية فى الأساس ويتبعها المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بشبرا الذى أنشئ عام ١٩٣٦. وفيما عدا ذلك لا وجود لأى جمعيات أوروابط مهتمة بالبحث الاجتماعى. انظر مرجع رقم ٨.

(٢٨) وإن كان شائعا فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢٩) مثال ذلك مشروع المسح الاجتماعى والاقتصادى والإدارى لاحتياجات منطقة شرق العوينات، إشراف أحمد رشيد أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انظر مرجع رقم ٣٩

(٣٠) انظر القائمة التى أعدها عادل شعبان حول رسائل قسم الاجتماع فى جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنيا، مرجع رقم ٢٣

(٣١) يلاحظ أن قسم الاجتماع بجامعة القاهرة قد انفرد بدراسة الحركة النقدية فى علمى الاجتماع والانثروبولوجيا وذلك عبر رسالتى الماجستير التى أعدها كل من أحمد عبدالله زايد سنة ١٩٩٢ وسعيد المصرى عام ١٩٨١ تحت إشراف محمد الجوهرى. انظر مراجع رقم ١٠، ١٨.

(٣٢) ربما يؤدى ضعف موارد البحث الاجتماعى إلى إشاعة هذه الروح الفردية. ذلك أن ندرة التمويل وصعوبة اقتناء المراجع العلمية يجعل مجرد الاستحواذ على المعلومات أو القوائم البيبليوجرافية ميزة كبيرة. وفى الحالات التى يجرى فيها الباحثون أبحاثهم بفردهم، فإنهم يحيطون عملهم بقدر من السرية المبالغ فيها.

(٣٣) انظر العديد من تقارير البحث المنشورة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٣٤) يلاحظ كثرة كتب المدخل التى تعكس افتقارا واضحا لكتابة علمية تتجاوزالإطار المدرسى. وترتبط هذه الظاهرة بتردى أوضاع الباحثين المتخصصين. فكتب المدخل، هى نوع من الكتابة السهلة البسيطة المخصصة لأغراض تعليمية وتعد جزءاً من الأنشطة المدرة للدخل. وهى لا تعكس أى حس نقدى ولا تصلح للدراسات العليا. انظر مرجع رقم ١٠، ص٢٢٧- ٢٢٨.

(٣٥) ذكر بعض شهود هذه الواقعة أن عدد المبعدين يتراوح بين ٣٥- ٤٠. فى الوقت الذى ذكر فيه دونالد ريد أن العدد قد تراوح بين ٦٠-

٧٠ عضو هيئة تدريس.

(٣٦) هناك دراسات عن الجماعات الهامشية مثل دراسة قرية غرب اسوان التى قام بها محمد الجوهرى فى أوائل السبعينيات. لكنها لم تنطلق من ضرورة فهم ميكانيزمات التهميش. وهناك دراسة نبيل صبحى التى نال بها درجة الماجيستير عن بعض المجتمعات الهامشية فى الصحراء الغربية وكذلك رسالته فى الدكتوراة عن جماعات الغجر فى مصر. وقد حاول تطبيق مفاهيم البناء الاجتماعى على هذه الجماعات.

والجدير بالذكر أن منطلق دراسة الجماعات الهامشية فى قسم الاجتماع منذ السبعينيات يعتمد على ما أسماه أحمد الخشاب بالمنظور الوطنى التكاملى بهدف سياسى وهو دعم تكامل هذه الجماعات مع المجتمع الكبير. (انظر مرجع ٧ ، ص١٦). هذا يعنى إغفال الميكانيزمات المتبادلة بين المجتمع الكبير والمجتمع الهامشى والتى من شأنها تكريس عملية التهميش. وأبسط دليل على إغفال هذا الإطار من البحوث عدم الاهتمام بقضايا الأقباط والفتنة الطائفية فى مصر.

وفى قسم الاجتماع الآن رسالة مسجلة للدكتوراه فى التهميش السياسى، إعداد آمال طنطاوى، وهى محاولة لسد هذا الفراغ.

(٣٧) انظر كتاب أحمد الخشاب، الفكر الاجتماعى، وبعض كتابات على عبدالواحد وافى فى الإسلاميات.

(٣٩) الرفض كان مرتبطا بالتوجهات الماركسية. أما القبول فقد كان يعنى قناعات شخصية لادخل للعلم بها. ارتبط ذلك بأصحاب التوجهات الوظيفية.

(٣٩) انظر كتاباته فى علم الفولكلور ولاسيما الجزء الأول والجزء الثانى، دار المعارف ، طبعات مختلفة.

(٤٠) اشارت توصية اليونسكو عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث الاجتماعى، إلى أن مسئوليات الباحث هى التى تشكل أساس حقوقه. انظر مرجع رقم ١٥.

(٤١) الاستسهال تعبير مأخوذ من محاضرة للدكتور مصطفى سويف ألقاها فى سيمنار قسم الاجتماع عام ١٩٨٩ عن مشكلات العلوم السلوكية. محاضرة غير منشورة.

(٤٢) من المعروف أن لائحة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تتيح القيام بهذا الدور.

(٤٣) انظر الخلاف بين أحمد خليفة وسعد الدين ابراهيم فى الأهرام الاقتصادى. سبق ذكره.

(٤٤) تنص لائحة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ١٩٦٠ على أنه لا يجوز إفشاء معلومات علمية لأى شخص أو جهة ما دون إذن من مدير المركز.

(٤٥) تقوم جامعة القاهرة، بالتعاون مع أقسام اللغات، بعقد دورات تأهيل للمعيدين والمدرسين المساعدين. لكنها تفتقد الجدية والخبرة فى تعليم الكبار أو إجادة اللغات لدى الباحثين. ولا تتعدى مجرد بعض الدروس العادية بحيث لا يؤهل الباحث بعدها لاجتياز امتحان التويفل. وهو المعيار الوحيد الذى يجتاز به عقبة اللغة الأجنبية.

(٤٦) تم تقديم هذه النسب من خلال حصر أجراء الباحث لجامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس وذلك من واقع الأوراق الرسمية.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

١- إبراهيم، سعد الدين (١٩٩١) المجتمع المدنى والتحول إلى الديمقراطية ، الكتاب الأول ، ديسمبر (ص ص ٨-١٩).

٢- الإربى، عبد القادر (١٩٨٣) علم الاجتماع العربى، ترجمة محمد الجوهرى العدد الخامس، دار المعارف (٧٩-١٣١).

٣- الجوهرى، محمد (١٩٩٠) بعض مشكلات الرسائل الجامعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. (١٠٣-١٢٠).

٤- الجوهرى، محمد (١٩٨٨) ملاحظات نقدية على تاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى مصر، تقديم فى كتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة علياء شكرى، وحسن الخولى، دار المعرفة الجامعية (ز-٦)(٤)

٥- الجوهرى، محمد (١٩٨٧) ملاحظات نقدية حول تاريخ علم الاجتماع فى مصر، مجلة جامعة القاهرة.

٦- الجوهرى، محمد (١٩٧٨) علم الفولكلور، الجزءالأول، القاهرة، دار المعارف.

٧- الخشاب، أحمد (١٩٧٥) نحو تصور جديد لرسالة الدراسات الانثروبولوجية فى الوطن العربى، تقديم فى (دراسة لبعض مظاهر التغير فى مجتمع غرب أسوان)، محمد الجوهرى، مطبوعات كلية الآداب ،رقم ٣، جامعة القاهرة (ص ص ٥-٢٠).

٨- السفطى، مديحة (١٩٩١) ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، فى دراسة التعليم الجامعى فى مصر، تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٩-١٣٢).

٩- الكردى، محمود (١٩٨٩): الانحراف فى العلم رؤية نقدية لواقع علم الاجتماع فى مصر، ورقة غير منشورة.

١٠- المصرى، السعيد (١٩٩٢) الانثروبولجية النقدية والتحولات النظرية والمنهجية، رسالة ماجستير مودعة بكلية الآداب جامعة القاهرة.

١١- المنوفى، كمال (١٩٩١) التعليم فى الخطاب السياسى المصرى فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص ١٣٣- ٢٦٤).

١٢- بوتومور، توماس (١٩٧٩) تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف.

١٣- بولانتزاس، نيكوس (١٩٨٢) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

١٤- جانيون، آلان (١٩٨٩) العلوم الاجتماعية والسياسة، مجلة العلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، عدد ٢٢، نوفمبر.

١٥- ١١- ديكنسون د. جون (١٩٨٧) العلم والمشتغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث، ترجمة شعبة اليونسكو، عالم المعرفة، ع ١١٢، الكويت.

١٦- زاهر، ضياء الدين (١٩٩١) سياسة البعثات فى مصر: دراسة تحليلية نقدية فى "سياسة التعليم الجامعى فى مصر" تحرير أمانى قنديل، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص (٣١٩-٣٧٢).

١٧- زايد، أحمد (١٩٨٦) الدولة فى العالم الثالث، دار الثقافة للنشر.

١٨- زايد، أحمد (١٩٨٦) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف.

١٩- زحلان، أنطوان (١٩٧٩) العلم والسياسة فى الوطن العربى بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٠- زكريا ، فؤاد (١٩٨٧) خطاب إلى العقل العربى، كتاب العربى، ١٧، الكويت.

٢١-زهران، جمال (١٩٩٢) بعض جوانب أزمة البحث العلمى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٢- سالمون، جان جاك (١٩٧٩) العلم والسياسة، ترجمة هشام سعيد، دمشق.

٢٣- شعبان، عادل (١٩٩٢) دليل الرسائل الجامعية، نشرة مركز البحوث العربية الأعداد ١، ٢، ٣، ٤.

٢٤- صبور، محمد (١٩٩٢) المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى: الأكاديميون العرب والسلطة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٥- عبد الله، أحمد (١٩٩١) الطلبة والسياسة فى مصر، ترجمة إكرام يوسف ، دار سينا للنشر.

٢٦- عودة، محمود (١٩٩١) حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة (٩-٢٢).

٢٧- قنديل، أمانى (١٩٩١) عملية صنع سياسة التعليم الجامعى، فى سياسة التعليم الجامعى فى مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (ص ص ٢٦٥- ٣١٣).

٢٨- ليلة، على (١٩٩٢) المدخل الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع فى مصر، فى (اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية) تحرير ودودة بدران، مركز البحوث والدراسات السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (ص ص١٢٧-١٦٠).

٢٩- ميشيل، ثيموثى (١٩٩١) مصر فى الخطاب الأمريكى، ترجمة بشير السباعى، دمشق دار كنعان للدراسات والنشر.

٣٠- هلال ، على الدين (١٩٩٠) البحث العلمي بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية، ورقة مقدمة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٣-٣٢).

٣١- هوبكنز، نيكولاس (١٩٨٨) الطبقة والدولة فى المجتمعات العربية الريفية، المستقبل العربى، م ٣، ع ١٠٩ (ص ص ١٣-٣٠).

ثانياً: المراجع الأجنبية

٣٢- Foucault, M. (1981) Power/ Knowledge; Selected Interviews and other Writings (1972-1977), ed, Colin Gordon, N.Y. Random House.

٣٣- Jorgensen, Joseph, G. (1982) On Ethics and Anthropology, in Johnetta B. Cole (ed), Anthropology for the Eighties, The Free Press-A division of Macmillan Publishing Co-inc- N.Y.

٣٤- Reid, Donald.Malcolm (1990) Cairo University and The Making of Modern Egypt, Cambridge: Cambridge University press.

٣٥- Marcus, George and Micheal Fischer (1986) Anthropology as Cultural Critique, Chicago : University of Chicago Press.

٣٦- Weaver, Thomas (1973)To See Ourselves: The Modern Social Anthropological Issues, London.

ثالثاً: المصادر والوثائق

٣٧- الأهرام الاقتصادى، أعداد ٨١٧ (١٩٨٢/١/١١)، ٧٢٠ (١٩٨٢/١١/١)، ٧٢١ (١٩٨٢/١١/٨)، ٧٢٤ (١٩٨٢/١١/٢٩)، ٧٢٦ (١٩٨٢/١٢/١٣)، ٧٣٧ (١٩٨٣/١١/٢٨)، ٧١٨ (١٨/المجلس الأعلى للجامعات (١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).

٣٨- المجلس الأعلى للجامعات(١٩٩١) تقرير حول مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، (تقرير خاص بأمانة المجلس).

٣٩- المجلس الأعلى للجامعات (وحدة تنسيق العلاقات الخارجية) (١٩٩٣) تقرير حول التعريف بالمرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات. (تقرير خاص بأمانة المجلس).

٤٠- جامعة القاهرة (١٩٩٣) المؤتمر السنوى لمشروعات البحوث ، ملخصات الأبحاث ، ١٥ أبريل ١٩٩٣.

٤١- جامعة القاهرة (١٩٨٩) قانون الجامعات ولائحته التنفيذية مطبوعات جامعة القاهرة.

٤٢- مجلس الشورى (١٩٨٥) الجامعات، حاضرها، ومستقبلها، تقرير لجنة الخدمات.

تعقيب د. حسنين توفيق إبراهيم
على ورقة " أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي"

إن التعقيب ثلاثة أنواع هى :-

١) التعقيب بمعنى تلخيص الأفكار الواردة فى الورقة.

٢)التعقيب بمعنى التعقب . يقوم المعقب بتعقب الباحث .

٣)التعقيب بمعنى استيعاب الأفكار الواردة فى الورقة والتعامل معها من زاوية الإضافة والتطوير والتصويب.

وسوف أختار الأسلوب الثالث فى تعقيبى.

ثلاث مقدمات قصيرة :-

المقدمة الأولى :-

يبدو لى أن مفهوم الأزمة أصبح من لزوميات الكتابة والحديث عن مصر. فمصر تواجه أزمة مجتمعية شاملة تكاد تشمل كل شئ . ويبدو الأمر وكأننا نعيش فى سلسلة لا نهاية لها من الأزمات. ولايمكن فهم أزمة البحث العلمى فى مصر بمعزل عن تلك الأزمة المجتمعية الشاملة.

المقدمة الثانية :-

إن مرحلة الشباب هى فترة انتقالية فى حياة كل باحث. وشباب اليوم هم أساتذة الغد.

وإذا كان لشباب الباحثين اليوم انتقادات وتحفظات على الأجيال الأكبر سنا ، فإنهم لابد وأن يستعدوا من الآن لتقديم كشف الحساب للأجيال الشابة عندما يصبحون هم فى مواقع الكبار.

المقدمة الثالثة :-

إنه يجب النظر الى أزمة البحث الاجتماعى (أ.سعيد المصرى) وأزمة الباحثين المستقلين (أ.هشام مبارك) فى إطار السياق الأكبر ، وهى أزمة البحث العلمى فى مصر. وهى أزمة معقدة لها :

* مدخلاتها (ميزانيات البحث العلمى ، السياسة العلمية ، المتطلبات المادية ، إعداد الباحثين ....)

* إدارة العملية البحثية (غياب التقاليد الديمقراطية فى إدارة المؤسسات البحثية ، طغيان الأبعاد الشخصية

والشللية، غياب التنسيق، تعدد جهات الإشراف).

* مخرجات العملية البحثية (الانفصال بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة العلمية ، هجرة العلماء والباحثين ، ضعف مستوى الإنتاج العلمى).

* القسم الأول :

ملاحظات حول أزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى:-

وتتمثل أهم هذه الملاحظات فيما يلى :-

١) إن ورقة الاستاذ سعيد المصرى ورقة متفجرة حيث تتضمن العديد من القضايا والأمور المثيرة للجدل والنقاش والاختلاف فى الرأى . فالورقة بمثابة إعلان حرب على مؤسسات البحث الاجتماعى والمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر. حيث تضمنت نقدا لاذعا ، تجاوز فى كثير من الأحيان نقد الذات إلى جلد الذات. ومن يقرأ الورقة بعمق ينتابه الإحساس بضرورة إغلاق مؤسسات البحث الاجتماعى وتسريح العاملين فيها. وأقتبس من بعض الجمل والفقرات على سبيل المثال.. يقول الاستاذ سعيد :-

" مضى على البحث الاجتماعى فى مصر أكثر من نصف قرن ، ومع ذلك فإن ماتحقق من نتائج على الصعيد المعرفى أو التطبيقى يعد هزيلا للغاية".

" إن الوضعية المؤسسية للبحث الاجتماعى فى مصر تفقد يوما بعد يوم الدعم والاحترام والقوة".

"تظل مؤسسات البحث الاجتماعى كالجثث الهامدة. فهى لاتعد طرفا فى أى نقاش أو قضية ملحة على المستوى القومى".

"يعانى البحث الاجتماعى من ازدواجية محددة . فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تحتم ضرورة التواصل مع مبتكرات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت ، فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالحداثة".

" لايشعر أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى عموما بأنهم أصحاب تخصصات لها قيمة".

" وقد خلت قائمة الإنتاج العلمى فى علم الاجتماع من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية أو دراسة الأقليات والجماعات الهامشية".

" يعانى البحث الاجتماعى فى مصر من أزمة أخلاقية. إن الظاهرة- أى الانحراف الأخلاقى - تعدت مجرد الحاجة، وجرفت معها الكثيرين من الباحثين الشبان إلى أدنى مستويات الانهيار العلمى والأخلاقى".

وفى حقيقة الأمر ، أننى لست مستعدا للتسليم بالاستنتاجات السابقة وما تتضمنه من تعميم وإطلاق ، خاصة وأن الورقة لم توضح الأسس التى بناء عليها توصلت إلى بعض هذه الاستنتاجات.

وفى هذا الإطار أود التأكيد على أمور ثلاثة :-

أولا : أنه لا أحد يستطيع أن ينفى أن هناك مشكلات حقيقية وكبرى يعانى منها البحث الاجتماعى فى مصر . ومن الأهمية بمكان رصدها وتحليلها والوقوف على مدخلاتها ومسبباتها ، مع بلورة بعض الحلول العملية لمواجهتها فى إطار تحديد واضح للمسئوليات .

ولكن وجود هذه المشكلات والاعتراف بها لا ينفي أن هناك إسهامات جادة لعلماء الاجتماع فى مصر . بل ويستطيع المرء أن يتحدث عن وجود جماعة علمية فى علم الاجتماع تضم فى داخلها العديد من الروافد والاتجاهات . ولا يتسع المقام للإشارة إلى إسهامات هذه الجماعة سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى.

ويكفى أن نشير إلى سلسلة علم الاجتماع المعاصر، وماتجده من تنوع واستمرارية لاتجاهات البحث فى علم الاجتماع ، وذلك بقصد خلق التواصل مع الاتجاهات والنظريات الغربية فى علم الإجتماع. ولذلك فمن الأهمية بمكان النظر إلى بعض الإيجابيات ومصدرها ، حتى لاتبدو الصورة قاتمة ولا تبعث أى أمل على الإطلاق.

وثانيها : أن الورقة وضعت الجميع فى سلة واحدة وأخضعتهم لذات القواعد من التحليل والنقد.

وفى هذا السياق ، يبدو لى أنه من الأهمية بمكان التمييز بين عدة مستويات عند تحليل أزمة البحث الإجتماعى فى مصر.

المستوى الأول : مستوى اطروحات الماجستير والدكتوراه التى تجيزها أقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية .

المستوى الثانى: الإنتاج العلمى للمشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر من كتب وبحوث.

المستوى الثالث : مستوى البحوث المشتركة التى تتم فى إطار بعض مؤسسات البحث الاجتماعى كالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المستوى الرابع : من الأهمية بمكان التمييز بين مؤسسات البحث الاجتماعى فى الأقاليم ، وتلك الموجودة فى العاصمة .

وأعتقد أنه فى إطار هذا التمييز يمكن التوصل إلى فهم أفضل للسلبيات والإيجابيات المرتبطة بأزمة البحث الاجتماعى فى الإطار المؤسسى، ويتطلب الأمر عددا من الدراسات التحليلية والتشريعية التى تخص كلا من المستويات السابقة .

وثالثها : أنه من الأهمية بمكان مقارنة مشكلات وأوضاع البحث العلمى فى مجال علم الاجتماع بمشكلات وأوضاع البحث العلمى فى العلوم الإجتماعية الأخرى مثل: علم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلم النفس . فعندئذ قد يكتشف المشتغلون بالبحث الاجتماعى بأنهم ليسوا فى أوضاع أسوأ من الآخرين . إن لم يكونوا أفضل. وهذا ليس معناه التغاضى عن المشكلات القائمة فى مجال البحث الاجتماعى أو التقليل من شأنها ، لكن النظر إليها فى إطار المشكلات التى يواجهها البحث فى أفرع العلم الاجتماعى الأخرى يفسح المجال أمام نظرة نقدية أكثر موضوعية للذات.

٢) الملاحظة الثانية : " تتعلق بما أسماه الاستاذ سعيد المصرى .. "بجوهر الأزمة ".

وقد حددها فى بعدين أساسيين :-

أولهما : عدم اكتراث النظام السياسى بأهمية العلاقة العضوية التى يمكن أن تنشأ بين اتخاذ القرار والبحث العلمى .

وثانيهما : سلبية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، وعدم اكتراثهم بضرورة خلق أدوار فعلية لمعرفتهم .

وفى هذا السياق ليس هناك مشكلة . لكن المشكلة تبرز عندما تقرر الورقة أن خصوصية أزمة البحث الاجتماعى فى مصر تتمثل فى مزيج من الحداثة المتعثرة والتقليدية المتنامية . والمقصود بذلك الازدواجية التى يعانى منها البحث الاجتماعى. فهو يعمل فى إطار مؤسسات حديثة تحتم التواصل مع مبتكرات التقدم العلمى المستمر ، وفى نفس الوقت فإن إدارة شئون البحث الاجتماعى تعتمد على عنصر بشرى لا يؤمن أغلبه بالحداثة.

ولما كان مفهوم الحداثة من المفاهيم المركزية فى الورقة، حيث اعتبر الباحث " أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية"، كما اعتبر ما أسماه بمأزق الحداثة معوقا لقدرة الباحثين الشبان على ممارسة البحث الخلاق. نظرا لذلك كان لابد من البحث عن تصور الباحث لمفهوم " الحداثة ". وقد عرف الباحث الحداثة بأنها " تمثل أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من أفكار ومفاهيم وأدوات منهجية". وتؤكد الورقة على أن الباحث الشاب في علم الاجتماع يجد مشقة كبيرة فى استيعاب هذا الزخم الهائل والمتلاحق من النظريات والمفاهيم الغربية الحديثة. وهكذا فإن الحداثة فى نظر الباحث تعادل النظريات والمفاهيم والأدوات المنهجية الجديدة والمتجددة التى يفرزها الغرب، والتى يتعين على الآخرين أن يتقبلوها ويستوعبوها إذا أرادوا أن يسلكوا طريق الحداثة.

وفى هذا الإطار أجد نفسى فى اختلاف مع الورقة للأسباب التالية :-

أولا : أن قضية التقليدية والحداثة أو الأصالة والمعاصرة قضية معقدة ، وهى ترتبط أساسا بهوية الجماعة السياسية وبالعلاقة بين الأنا والآخر . فضلا عن أنها قضية مثارة منذ قرن أو أكثر من الزمان ، ولم تحسم بعد . وبالتالى فهى قضية تتجاوز توصيفنا لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر . ولكن المشروع التساؤل عن انعكاسات هذه الإشكالية على واقع البحث الاجتماعى فى مصر .

ثانيا : أن مفهوم الحداثة كما تطرحه الدراسات الغربية يتجاوز التعريف الذى قدمته الورقة . بل وهناك نظريات عديدة للحداثة والتحديث ظهرت خلال العقود الثلاثة المنصرمة . ولا يمكن بحال من الأحوال اختزال الحداثة فى مجرد أحدث مايتوصل إليه العلم الغربى من مفاهيم ونظريات ومناهج.

ثالثا : إن اختزال أزمة البحث الاجتماعى فى مصر فى الازدواجية بين حداثة متعثرة وتقليدية متنامية ، يعكس

موقفا قيميا من التقليدية ومن الحداثة .وتؤكد خبرات المجتمعات الإنسانية على أنه ليس كل ماهو حديث - بمعنى جديد - جيدا أو حسنا أو مقبولا بالضرورة ، وليس كل ماهو تقليدى سيء أو غير مقبول . ويتعلق الأمر فى النهاية بمعايير الملاءمة والصلاحية والقبول الاجتماعى لما هو تقليدى وماهو حديث.

وفيما يتعلق بالمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية والحديثة فإنها نتاج لخبرات التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية فى الغرب . وبالتالى فهى لا تخلو من انحيازات قيمية وأيديولوجية . ولذلك لا يمكن تطبيقها اتوماتيكيا لفهم وتحليل مجتمعات أخرى لها خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية .

ومن هنا تبدو أهمية تطوير الوعى النقدى، وأشدد على الوعى النقدى فى التعامل مع المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . فمن هذا المدخل يمكن استيعاب المفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، والوقوف على إمكانات وحدود الاستفادة منها فى دراسة مجتمعنا.. والمجتمعات المماثلة التى تشاركه بعض خصائصه .

والرؤية النقدية يجب أيضا أن تمتد لتشمل التراث ، بقصد تحليل مكوناته وتقييمها ، وتحديد إمكانات وكيفية الاستفادة من بعضها فى فهم واقعنا المعاصر .

وهكذا تبدو أهمية بلورة موقف متوازن على صعيد البحث الاجتماعى برفض التبعية المطلقة للتراث ، كما ترفض التبعية المطلقة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية . ومثل هذا الموقف القائم على الجمع بين ماهو تراثى وماهوحديث لابد وأن تحكمه معايير وضوابط عديدة.

رابعا : فى الوقت الذى تؤكد فيه الورقة على ضرورة تمثل الحداثة بالمعنى الذى سبق ذكره ، كشرط ضرورى للخروج من أزمة البحث الاجتماعى فى مصر، فإن هناك جدلا دائرا فى الغرب حول مرحلة مابعد الحداثة . وهى مرحلة ترتبط بالثورة الصناعية الثالثة وما أفرزته من تأثيرات وتداعيات .

وفى ضوء نظرة الاستاذ سعيد لأزمة البحث الاجتماعى فى مصر فقد يرى بعد فترة من الوقت أنها تمثل " مرحلة مابعد الحداثة " وهو الشرط الضرورى لتجاوز أزمة البحث الاجتماعى فى مصر !

خامسا : الحداثة بالمعنى الشائع مصدرها الغرب وليس فى هذا شك . وفى هذا الإطار تنقد الورقة المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر مؤكده على أن هناك " قصورا حادا من جانبهم فى ملاحقة الإنتاج العلمى الغربى" . كما أنه أخذ على أغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعى فى مصر عدم انخراطهم فى الجدل الذى ثار حول أزمة علمى الاجتماع والانثروبولوجيا فى الغرب .

وهكذا أصبح الغرب هو المرجعية العليا . وأوكد أنه فى ظل هذه النظرة لن يحدث تقدم حقيقى على صعيد البحث الاجتماعى فى مصر لعدة أسباب :

أولها : أن المشتغلين بالبحث الاجتماعى سيظلون فى حالة تبعية دائمة للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية ، وعليهم أن يلاحقوا هذه النظريات وقد يبقون فى عملية ملاحقة مستمرة ، وذلك فى ضوء السيل الهائل من الكتابات

والدراسات الاجتماعية التى تظهر فى الغرب كل يوم. خاصة وأن علم الاجتماع فى الغرب يعيش مرحلة المابعديات إذا جاز التعبير (مابعد الحداثة، مابعد السلوكية ، مابعد الوظيفية ، مابعد الهيكلة....).

وثانيها : أن التركيز على اللحاق بالإنتاج العلمى الغربى سوف يجعل من الباحثين المصريين مجرد مستهلكين للمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية، دون أن يعنى ذلك امتلاك القدرة على استخدامها وتطبيقاتها لفهم واقع المجتمع المصرى الراهن .

ولذلك ، فإنه مع التسليم الكامل بأهمية وضرورة الانفتاح على النظريات الاجتماعية فى الغرب، فإن الأولوية يجب أن تكون لدراسة المجتمع المصرى وتشريحه من خلال الأدوات المنهاجية المتاحة ، والتى هى ليست بالضرورة أحدث أدوات. ومن خلال تراكم نتائج الدراسات الميدانية يمكن صياغة بعض النظريات الجزئية أو الوسيطة التى تشكل إسهاما ذاتيا لفهم مجتمعنا. فالعلاقة بين النظرية والواقع علاقة جدلية ومتداخلة، فالنظرية تساعد على تفسير الواقع، والواقع يساعد على تطوير النظرية .

وثالثها : أنه نظرا لأن الغرب هو المرجعية العليا من وجهة نظر الورقة . فإنها لم تشر من قريب أو بعيد إلى ضروريات الانفتاح على تجارب البحث الاجتماعى التى حققت إنجازات ملموسة فى بعض بلدان العالم الثالث، مثل مقارنة الحالة المصرية ببعض هذه الدول للكشف عن شروط ومقومات التقدم فى مجال البحث الاجتماعى فى تلك الدول أو إلى أي مدى تتوفر فى مصر. خاصة وأن الباحث قد أكد فى هامش رقم (٢) بأن علم الاجتماع فى الهند ارتبط بالحوار والجدل الغربى بصدد أزمة علم الاجتماع، وقدم مقترحات مفيدة من واقع تجربة البحث الاجتماعى الهندى. وهكذا فإن تقوية التجربة الذاتية مقدمة حقيقية للتعامل مع الإسهامات الغربية بمنطق التفاعل والإثراء المتبادل ، وليس بمنطق التبعية .

٣) الملاحظة الثالثة : دور الدولة وأزمة البحث الاجتماعى فى مصر

وفى هذا الإطار تتضمن الورقة إشارات متناقضة فتؤكد على الأهمية القصوى للبحث الاجتماعى فى إضفاء طابع الشرعية على سياسات الدولة وتمكينها من تقوية نفوذها وتدعيم السلطة ، وذلك ضمن أشياء أخرى. لكنها تعتبر أن قيام بعض أجهزة الدولة والمؤسسات الحكومية بتقديم تمويل لبعض مؤسسات البحث الاجتماعى لإجراء بحوث لحساب هذه المؤسسات أمرا يسبب العديد من الأضرار المرتبطة بإضفاء طابع المشروعية على سياسات الدولة والخضوع لأولويات المؤسسات الحكومية وبالتالى فرض إطار أيديولوجى معين على الباحث .

وتؤكد الورقة على أن للدولة حضورا فى مجال البحث الاجتماعى فيما يتعلق بالتمويل والتنظيم دون أن يكون لها حضور سياسى مواز فى برامج البحث ، وأمر السياسات البحثية متروك لمؤسسات البحث الاجتماعى وللمشتغلين فيها ثم تأتى لتتحدث عن القيود السياسية الشديدة على البحث الاجتماعى وأن هناك خطوطا حمراء لايجوز خرقها سواء فى اختيار موضوعات البحث أو فى بنى التوجهات النظرية.

ومن هنا تبدو أهمية تحرير قضية دور الدولة فى مجال البحث الاجتماعى والبحث العلمى بصفة عامة. فالورقة تركز على ضرورة وجود سياسة علمية فى مجال البحث الاجتماعى، وأنا أؤيد هذا وأشدد عليه ا، لكن التحدى الحقيقى هو كيفية صنع هذه السياسة العلمية، وهنا تقع المسئولية فى المقام الأول على عاتق مؤسسات البحث الاجتماعى والمشتغلين فيها . فعليهم ألا ينتظروا أن تأتيهم السياسة العليا من أعلى ، من الأجهزة التنفيدية فى الدولة.

وذلك فى ضوء الاعتبارات التالية :

أولا : أن خبرة السياسات العامة فى مصر ، والتى تضطلع الدولة بالدور الرئيسى فيها، خبرة مأساوية . وماحدث ويحدث فى السياسة الاقتصادية وسياسة التعليم والسياسة الأمنية وسياسة الإسكان ليس بعيدا عن الأذهان. وهناك حالة من الاضراب والفوضى والتقطع وعدم الأستمرارية .

ثانيا : أن هامش الحرية الذى تيحه الدولة لمؤسسات البحث الاجتماعى فى مجال السياسات والبرامج البحثية يجب استغلاله على نحو جيد . وتقع المسئولية هنا على المشتغلين بالبحث الاجتماعى. عليهم أن يبادروا ويبلوروا سياستهم فى اقتراحات محددة ، يمكن للدولة بعد ذلك أن تقننها فى شكل سياسات عامة .

ثالثا : أن وجود علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع ، سوف تعفى المشتغلين فى البحث الاجتماعى من موقف الاختيار بين تأييد سياسات الدولة أو الوقوف فى صف المجتمع . لانه من المفترض أن تكون الدولة تعبيرا عن المجتمع بكل فئاته وطوائفه ، ومن المفترض أيضا أن تمتلك قوى المجتمع المختلفة القدرة والوسيلة لتوصيل المطالب والتأثير على السياسة العامة. ومن هنا يتعين على البحث الاجتماعى القيام بدور فى إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع.

٤) الملاحظة الرابعة : حول التمويل وأزمة البحث الاجتماعى

ويصدد هذه القضية أغلقت الورقة جميع النوافذ. فنصيب البحث الاجتماعى من الميزانية التى تخصصها الدولة للبحث العلمى محدود، كما أن التمويل الحكومى الاستثنائى الذى يستند إلى قيام بعض الأجهزة الحكومية بتقديم تمويل لبعض المؤسسات العلمية لإجراء بحوث لحسابها يثير الشكوك الخاصة بتأثير الهيئات الحكومية المانحة للمال على أهداف البحث ومجراه، أما التمويل الأجنبى التى تقدمه هيئات أجنبية لبعض المؤسسات العلمية المصرية أو لبعض الباحثين فمشكوك فى أهدافه ومراميه، ولم تطرح الورقة تصوراً لمواجهة هذه المعضلة.

وأعتقد أن اتجاه التمويل الحكومى الاستثنائى يجب تشجيعه . لفتح الجسور وخلق قنوات الثقة مع الأجهزة التنفيذية والأجهزة الحكومية . وقد تكون هناك بعض المشكلات والأخطاء ، لكن ممكن مع مرور الوقت التغلب عليها.

قضية التمويل الأجنبى فلم تعد قضية مثارة فى الوقت الراهن على الرغم من اتساع نطاقها .وذلك نظرا

للاعتبارات التالية :-

أ- أن الدولة كمؤسسة رسمية تسعى بجدية للحصول على المساعدات الخارجية من الدول والمؤسسات الأجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

ب- أنه فى إطار الانفتاح المكثف على الغرب خلال العقدين المنصرمين لم يعد هناك الكثير الذى يمكن الاحتفاظ به كأسرار. بل أن بعض الباحثين الأجانب عالجوا الكثير من الموضوعات الدقيقة فى الواقع المصرى، كما أن بعض الأجهزة تقدم لهم تسهيلات تفوق تلك التى تقدمها للباحثين المصريين.

ج- أن رفض التمويل الأجنبى والبحوث المشتركة خشية اختراق العقل المصرى وتهديد الأمن القومى المصرى ، أمر لابد وأن يتبعه التسليم بضرورة إيقاف البعثات الأجنبية للخارج وإيقاف التعاون العلمى بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية . وهذه أمور لا يمكن التسليم بها .

إذن الأمر يجب ألا يطرح بصفة إما أو، ولكن لابد من بحث مصادر التمويل الأجنبى ، وحدوده ، وتداعياته سواء فى توجيه البحث أو فى تحديد كيفية الاستفادة منه . فإذا كان الأمر يتعلق ببحوث ودراسات سوف تنشر على العلن ، سواء تمت بتمويل أجنبى أم لا ، فما داعى الحساسية من قبول التمويل الأجنبى؟

الملاحظة الخامسة : تتعلق بما أسماه الباحث " بالحدود : التزام أم اختراق " ويؤكد الباحث على أن هناك قيودا سياسية شديدة على البحث الاجتماعى وقيودا ثقافية أشد، وأكد الباحث على ذلك بأن هناك خطوط حمراء لايجوز خرقها فى اختيار موضوع البحث وفى تبنى التوجهات النظرية . وفى هذا السياق، خلت قائمة الإنتاج العلمى من أي اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية.

وبخصوص القيود الثقافية أشار الباحث إلى أن هناك تراثا من المحرمات يصعب اختراقها. مثال ذلك القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر . ولم يقدم أمثلة .

ومن هذا المنطلق أود التأكيد على الأمور التالية :

أ- ربما يكون من غير الدقيق القول بعدم وجود أى اهتمام بدراسة المؤسسة السياسية من قبل علماء الاجتماع. ففى حدود معرفتى الضيقة هناك إسهامات متميزة لعلماء الاجتماع فى دراسة قضايا التبعية ، والنخب السياسية ، والمشاركة السياسية ، والوعى السياسى .. إلخ .

ب- إن القول بوجود قيود سياسية شديدة على البحث الاجتماعى يتضمن بعض المبالغة ، خاصة وأن الورقة لم تقدم أمثلة على الموضوعات المحرم الخوض فيها لأسباب سياسية.

وفى هذا الاطار قد يكون من المفيد تقديم خبرة المشتغلين بالبحث السياسى فى النظام السياسى المصرى فى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد وفى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. حيث تطرقوا لمعالجة أدق قضايا النظام السياسى المصرى وأكثرها حساسية .

- فهناك سلسلة من البحوث عن السياسات العامة فى مصر (سياسة الإسكان ، سياسة التعليم - سياسة الصحة - السياسة الثقافية...)
- هناك سلسلة بحوث ودراسات تشرح البنية الحزبية للنظام السياسى المصرى .
- هناك دراسات عن مؤسسة الرئاسة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة والعنف السياسى وعدم الاستقرار.
- هناك دراسات عن تقييم أداء النظام السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى .
- هناك دراسات عن تشريع الانتخابات البرلمانية وتقييم أداء مجلس الشعب .

وجوهر الأمر أن الهامش المتسع من الحرية الأكاديمية لا يعكس قناعة حقيقة من قبل النظام بقضية الحريات، ولكن يعكس قناعته بضعف تأثير هذا الهامش ومحدودية فاعليته. ولقد حسم النظام أمره فى هذا المجال. فلا بأس من أن يكون هناك هامش متسع من الحرية للأكاديميين، فأعظم كتاب فى السياسة توزيعه فى نهاية الأمر محدود، ولن يكون مؤثرا فى ظل مناخ عام لا يساعد الإقبال على الكتب نظرا لا تنتشار الأمية ، وارتفاع أسعار الكتب، وسيادة الثقافة المتلفزة. وينطبق هذا القول بدرجات متفاوتة على حرية الصحافة، وعلى القرارات العلمية بدرجات متفاوتة.

جـ- أما القول بأن القضايا الدينية المرتبطة بالعقيدة بشكل مباشر تشكل تراثا من المحرمات التى يصعب اختراقها، فأمر مردود عليه من أكثر من جانب:

١- أن الورقة أكدت أنه "مع اتساع نطاق الحركة الإسلامية فى السنوات الأخيرة بدأت موجة من الدراسات والبحوث تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا فكريا لها ، فى إطار الرغبة فى تطبيق المفاهيم الإسلامية على دراسة المجتمع أو توظيف المفاهيم السوسيولوجية لخدمة نشر الدعوة الإسلامية أو نقد المعارف السوسيولوجية القومية من منطلق إسلامى . **ويبدو أن ضعف قوة الحداثة فى المؤسسات البحثية قد أفسح المجال لظهور معادلة جديدة بين الأصالة والمعاصرة لصالح الخيارات الدينية الأصولية".**

وأتساءل كيف يمكن التوفيق بين الأمرين؟ بأن هناك محرمات دينية يصعب اختراقها ، وأن هناك موجة من الدراسات التى تتخذ من الإيديولوجيا الإسلامية منطلقا لها؟ وكيف تتعامل هذه الدراسات مع المحرمات الدينية؟.

٢- إن عبارة الأستاذ سعيد تكشف عن موقف قيمى مسبق من الدراسات والبحوث التى تتخذ من الإسلام منطلقا فكريا لها. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان الاحتكام إلى معايير علمية لنقد وتقييم هذه الدراسات . فما الضرر من أن تكون هناك محاولات لتطبيق بعض المفاهيم الإسلامية لدراسة المجتمع؟. وما المانع من نقد المعارف السوسيولوجية الغربية من أرضية إسلامية؟.

والتحدى العلمى هنا هو : هل قدمت هذه الدراسات جديداً فى فهم المجتمع المصرى؟. وهل قدمت أطروحات ذات شأن فى نقد السوسيولوجيا الغربية على الصعيد النظرى المعرفى؟

لماذا شكلت القضايا الدينية قيودا ثقافية على المشتغلين بالبحث الاجتماعى فيما يرى الباحث فى الوقت الذى

توجد فيه المئات من الدراسات التى تعالج العديد من القضايا الدينية الحساسة والشائكة؟

وهنا لابد من الإشارة إلى الإسهام المتميز لباحثى العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، حيث هناك دراسات جادة عن التجديد الإسلامى، وعن دور أهل الحل والعقد، وعن التغيير الشورى فى المفهوم الإسلامى وعن المعارضة السياسية فى الإسلام، وعن التنظيمات السياسية فى الإسلام، وعن النظرية السياسية فى الإسلام. وهناك دراسات عن الأمن فى الإسلام، وعن مفهوم الحاكمية، فضلا عن الدراسات المرتبطة بظاهرة الإحياء الإسلامية.

د- أصدر مركز دراسات الوحدة العربية كتابا بعنوان "الدين فى المجتمع العربى". ويحتوى الكتاب على ٣١ دراسة لباحثين فى علم الاجتماع من عدة أقطار عربية. من بينها ٨ دراسات لعلماء اجتماع مصريين. وتناولت الدراسات قضايا دقيقة مرتبطة بالدين، مثل

الدين والطبقات الاجتماعية، الدين والوعى الاجتماعى، الدين والتغيير الاجتماعى، الدين والإبداع، ودين الحرافيش.

فهل بعد ذلك يمكن القول بأن القضايا الدينية تمثل قيودا ثقافية شديدة على البحث الاجتماعى فى مصر؟

الملاحظة السادسة والأخيرة : وتتعلق ببعض القضايا والأمور الجزئية ومنها :

(١) تنتقد الورقة ولو بشكل ضمني أعضاء هيئة التدريس الذين يحرصون على الإعارات من جانب والاحتفاظ بالوظيفة الأكاديمية على الجانب الآخر.

– وهل المطلوب من كل عضو هيئة تدريس يذهب إلى إعارة مؤقتة لمدة ٤ أو ٥ سنوات أن يضحى بوظيفته الأكاديمية ؟؟ وهل سيفعل الأستاذ سعيد ذلك عندما تتاح له فرصة الإعارة؟

على أى حال فإن للقضية جوانب أخرى هى الأجدر بالمناقشة ومنها على سبيل المثال:

أ- تأثير سنوات الإعارة على النشاط البحثى والأكاديمى للباحث، فقد ثبت أن بعض الباحثين يصابون بحالة من الكسل الذهنى خلال سنوات الإعارة وبعدها ، فالتخمة النفطية تفعل مفعولها. بل أن السياق التعليمى والبحثى فى بعض الدول التى يعار إليها الباحثون المصريون يؤدى إلى تآكل قدراتهم البحثية.

ب- العدالة فى توزيع الإعارات وإلى أى مدى يمكن الحديث عن فئة "محترفى الإعارات فى الجامعات المصرية".

جـ- أهمية سنوات الإعارة فى تحسين الأوضاع المادية للباحثين وتمكينهم من تحقيق المعادلة، بين تطلعاتهم المادية والتزامهم بأخلاقيات البحث العلمى.

د- عموما ، فإن معدل الإعارات وخاصة بالنسبة لباقى العلوم الاجتماعية بصفة عامة يتراجع بشكل واضح. ويتعين على الباحثين الشبان أن يكيفوا حياتهم وظروفهم طبقا لمعطيات الواقع المصرى بماله وماعليه.

(٢) يأخذ الأستاذ سعيد على المشتغلين بالبحث الاجتماعى عدم انخراطهم فى الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع

والأنثربولوجيا فى الغرب. ولم يقل لنا أى شئ عن طبيعة أزمة علم الاجتماع فى مصر؟. وعن خصوصية أزمة هذا العلم فى بلادنا ؟.

وأعتقد أن هناك اختلافا نوعيا فى طبيعة الأزمة. فهناك من شرحوا مجتمعاتهم بحثا وتحليلا. ومن ثم فإن القضايا المثارة قد تبدو بالنسبة لنا نوعا من الترف الفكرى أو التريض الذهنى. فهناك مساحات متسعة لم تدرس بعد فى مجتمعنا. ومن ثم فهى الأولى بالبحث والتشريح والتحليل قبل أن ينخرط علماؤنا فى الجدل الدائر حول أزمة علم الاجتماع فى الغرب.

إن بناء القدرات الذاتية فى مجال البحث الاجتماعى وتطويرها يعتبر مقدمة هامة للمساهمة على الصعيد العالمى من باب المشاركة والتأثير وليس من باب ترديد ما يقال فى الغرب.

(٣) أتفق مع الأستاذ سعيد فى أغلب ما قاله عن مشكلات الباحثين الشبان . وأذكر أن جانبا هاما من استمرار هذه المشكلات تقع مسئوليته فى المقام الأول على المؤسسات التى يعملون فيها وعلى الأساتذة الذين يشرفون عليهم.

القسم الثانى : مشكلات الباحثين الشبان مع التركيز على مشكلات الباحثين المستقلين.

ملاحظاتى حول هذه الدراسة القيمة تتمثل فيما يلى:

(١) أن الورقة لم تحدد حجم الظاهرة التى تتناولها بالبحث والتحليل ولو بصورة تقريبية. فما هو حجم الباحثين المستقلين أى الذين لا يعملون فى مؤسسات بحثية حكومية أو خاصة على الخريطة البحثية فى مصر ؟.

أنا لا أمتلك إجابة محددة على هذا السؤال . ولكن انطباعى أن عدد الباحثين المستقلين محدود . وهم يتركزون فى القاهرة وفى بعض أفرع العلوم الاجتماعية وبالذات علم الاجتماع وعلم السياسة.

على أى حال ، وبغض النظر عن حجم الباحثين المستقلين، فقد لخص الأستاذ هشام مبارك مشكلاتهم فى كلمة "غياب":

- غياب التمويل.
- غياب الإشراف الأكاديمى.

وفى هذا السياق أود التأكيد على ملاحظتين فى إطار المقارنة بين الباحثين المستقلين والباحثين الذين ينتمون إلى مؤسسات أكاديمية. وجوهر الملاحظتين أنه لا توجد اختلافات جوهرية كثيرة بين الباحثين المستقلين والباحثين فى إطار مؤسسات سواء من زاوية التمويل أو الإشراف الأكاديمى .

(١) **الملاحظة الأولى:** مشكلة التمويل يعانى منها الباحث المستقل والباحث المؤسسى.

١- مرتبات الباحثين فى إطار الجامعات المصرية متدنية .

وأنا لا أريد أن أتحدث فى التفاصيل لأننا فى رحاب الجامعة الأمريكية أولا وبيننا باحثون أجانب ثانيا. ويكفى

فقط أن أقول أن الراتب الشهرى للمدرس فى جامعة القاهرة (أى الحاصل على درجة الدكتوراه) لا يتجاوز مايعادل ١٧٥ دولاراً أمريكيا. ولك أن تتصور مرتبات المعيدين والمدرسين المساعدين ويتعين عليهم أن يواجهوا متطلباتهم المعيشية والحياتية بهذه المرتبات الهزيلة.

- وتزداد خطورة هذه الأمور مع تفاقم الأوضاع المجتمعية المحيطة التى يعانى منها الباحثون وغيرهم مثل التضخم والغلاء وتفاقم مشكلات الإسكان والمواصلات وأسعار الكتب .....إلخ.

- وهناك أعباء إضافية يتحملها الباحثون الذين يعملون فى الجامعات الإقليمية ، والتى تفتقد فى الغالب إلى الكثير من مقومات الجامعة. حيث يضطر هؤلاء إلى استكمال دراساتهم العليا فى الجامعات الكبيرة فى القاهرة أو فى الأسكندرية، ويتحملون بذلك أعباء إضافية تتضمن نفقات السفر، وتكلفة الإقامة لبعض الوقت بعيدا عن مقار أعمالهم.

- وقد كانت النتيجة هى عدم تفرغ الباحثين الشبان للعمل البحثى بصورة كاملة، وانخرطوا فى مسالك عديدة لتدبير موارد إضافية للدخل تمكنهم من مواجهة متطلبات المعيشة والدخل. ومن هذه المسائل مايلى :

* الانخراط فى ظاهرة الدروس الخصوصية ، وما يترتب عليها من آثار سلبية سواء على العملية التعليمية أو البحثية .

* العمل لبعض الوقت فى مكاتب المحاماه (الباحثون فى الحكومة) والمكاتب الاستشارية (الباحثون فى كليات التجارة) وتدريس اللغة العربية فى المدارس (الباحثون فى دار العلوم) ، والعمل فى عيادات كبار الأطباء (الباحثون فى مجال الطب) والعمل فى مزارع الدواجن (الباحثون فى الزراعة) والعمل فى الصيدليات (الباحثون فى مجال الصيدلة) وهكذا يتعين على الباحث أن يوزع وقته بين :

- أعباء وظيفته التى يكلف بها من القسم أو المؤسسة التى يعمل فيها (كالتدريس للطلبة، والسكاشن.........إلخ).
- العمل الإضافى الذى يمارسه حتى يحسن دخله.
- العمل البحثى.

وفى هذا لا يختلف الباحث المؤسسى كثيرا عن الباحث المستقل. فكلاهما مشتت ، وغير قادر على التركيز فى البحث.

(٢) الملاحظة الثانية :غياب الإشراف الأكاديمى

وفى هذا الإطار أيضا لا يوجد اختلاف جوهرى بين الباحثين المستقلين والباحثين المؤسسيين. وهو الأمر الذى يثير قضية العلاقة بين المشرف والطالب.

وإذا كان الباحثون المستقلون يعانون من غياب الإشراف الأكاديمى ، فإن بعض الباحثين المؤسسيين يعانون من

تضخم الإشراف، إلى الحد الذى يفقد الباحث أى استقلالية أو أى قدرة على إبراز شخصيته الأكاديمية المستقلة، وبعضهم يعانى من غياب الإشراف شأنهم شأن الباحثين المستقلين.

والأصل فى علاقة المشرف بالطالب هو أن المشرف هو الأكثر خبرة والأكثر علما والأكثر معرفة بمصادر المادة العلمية، وبالتالى يتعين عليه رعاية الطالب وتوجيهه ونقل الخبرة إليه. ويتعين عليه مساعدة الطالب أو الباحث الشاب فى بناء شخصيته المستقلة. وفى هذا الإطار يجب أن تكون الرسالة الجامعية مجالا للحوار والتفاعل بين طالب مستعد للتعلم واكتساب الخبرة وأستاذ مستعد للعطاء.

لكن هذه الصورة المثالية غير محققة على أرض الواقع فى ضوء الاعتبارات التالية:

١- أن بعض المشرفين غير مؤهل بالأصل للإشراف الأكاديمى، وبالتالى فإن فاقد الشئ لا يعطيه. وهنا تأتى مسئولية المشرف عن إنتاج الرسائل الجامعية الضعيفة.

٢- انشغال بعض المشرفين بأمور أكاديمية وغير أكاديمية إلى درجة تمنعهم من متابعة الأطروحات التى يشرفون عليها بصورة جيدة ومنظمة.

٣- هناك ما يسميه د. عبد الباسط عبد المعطى "بالمشرف المحتكر" الذى يشرف على العديد من الأطروحات فى المؤسسة التى ينتمى إليها وبالتالى ليس لديه الوقت لمتابعتها جميعا.

ونظرا لذلك تنتشر ظاهرة "تسليم الرسالة جاهزة" وقد يقرأها المشرف أو لا يقرأها، ويطالب بإدخال بعض التعديلات الطفيفة.

٤- أن خلافات الأساتذة وتصريحاتهم قد تنعكس على الباحثين الشباب فيصبحون مجالا لتصفية الحسابات بين الكبار.

٥- هناك أيضا المشرف الانتهازى الذى يستغل الباحث الشاب بأساليب مختلفة.

لكن كل هذا أمر لا يمنع من أن هناك مشرفين على درجة عالية من الكفاءة لا يقصرون فى توجيه طلابهم ورعايتهم. وينظرون إلى طلبتهم كامتدادات لهم. ليس بمعنى أن يكون الطالب نسخة مكررة من الأساتذة، ولكن يكمل الرسالة التى بدأها الأستاذ. وهؤلاء هم من يطلق عليهم مصطفى سويف بالمدارس العلمية فى مصر. ولكن عموما، فإن هذه النوعية من المشرفين ليست هى السائدة. وإذا كان هناك مشرف مقصر، فإن هناك أيضا طالب انتهازى. وعادة ما يلتقى قصور دور المشرف مع انتهازية الطالب لينتجا أعمالا علمية ضعيفة وركيكة. إذن مشكلة الإشراف ليست مشكلة الباحثين المستقلين فقط، ولكنها مشكلة الباحثين الشبان عموما.

شهادة بحثية حول مشكلات الباحث المستقل

(نموذج من معضلات دراسة الحركة الإسلامية فى مصر)

هشام مبارك
باحث مستقل

المقصود "بالباحث المستقل" كل من يقوم بعمل بحثى دون أن ينتمى إلى مؤسسة بحثية (جامعة - مركز أبحاث... إلخ). وعليه فإن المشكلة التى يواجهها الباحث المستقل، تتمثل فى تقديرى فى كلمة وحيدة هى : "غياب". فمن ناحية يعانى هذا الباحث من "غياب" التمويل والدعم المالى اللازم لإنجاز البحث، ومن ناحية ثانية "غياب" الإشراف الأكاديمى من أساتذة متخصصين. والسطور القادمة ستعتنى بإيضاح آثار "غياب" كل من التمويل والإشراف الأكاديمى على عمل الباحث المستقل.

(١) غياب التمويل = "كلفتة" البحث:

يعانى الباحث المستقل فى مصر من ندرة الموارد المالية التى تعينه على استكمال بحثه فإذا كان الباحث المنتمى إلي مؤسسة بحثية يتلقى راتبا شهريا لنفقاته المعيشية ودعما مالياً لنفقات البحث، فإن الباحث المستقل مطالب طيلة الفترة ما بين بدء موضوعه البحثى وانتهائه بتوفير نفقاته المعيشية والموارد المالية اللازمة لإنجاز بحثه من مصروفات تتعلق بالعمل الميدانى أو شراء كتب ومراجع وغيرها. وإزاء هذه الإشكالية التى يواجهها الباحث المستقل، لا مفر من أن يبيع قوة عمله فى سوق العمل أثناء اشتغاله بالبحث. وعليه فهو مطالب بتقسيم ساعات اليوم، بعضها ينفقها فى سوق العمل لتعينه فى النفقات المعيشية وما يتطلبه البحث من مصروفات ، وبعضها الآخر ينفقها فى العمل البحثى. لكن فى ظل أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة بطالة مستشرية فى بلادنا ، فلا مفر أمام كل من يعرض قوة عمله فى سوق العمل، إلا أن يبذل ساعات عمل أطول فى الوظيفة التى اقتنصها بشق الأنفس. لأن آخرين - فى سوق البطالة - يبدون استعدادهم دوماً لبذل ساعات أطول مما تتصور فى العمل، مدفوعين دفعاً لذلك من أجل لقمة العيش.

وعليه فإن الباحث المستقل فى أقل القليل مضطر لأن ينفق ثمان ساعات فى عمل وظيفى قد لا تكون له علاقة ببحثه، تزداد فى العادة بفعل قانون وميكانيزم البطالة خشية أن ينتهز أحد أفراد جيوش البطالة الفرصة عند أول

بادرة تقاعس أو امتناع عن الوظيفة ببذل ساعات أطول من الثمان ساعات المقررة قانوناً. وإذا ما خصمنا ساعات العمل الوظيفى وغيرها التى ينفقها الإنسان خلال اليوم (نوم، راحة، إلخ) فإن ما يتبقى من ساعات – فى الأغلب – لن تكون كافية لإتمام البحث الذى من المفترض أن ينكب عليه الباحث المستقل. وعليه فإن عملية البحث تتراجع على سلم أولويات الباحث، مفضلا عليها – تحت ضغط لقمة العيش– عمله المهنى مصدر رزقه الوحيد.

ويزيد من وطأة هذه المشكلة افتقاد المجتمع لوجود مؤسسات بحثية مصرية تهتم بالباحث المستقل. فميزانية الدولة للبحث العلمى لاتوجد فيها أية بنود للصرف علي أعمال الباحثين المستقلين. وإذا أراد الباحث المستقل أن يتفرغ للعمل البحثى والابتعاد عن الأعمال المهنية التى تستهلك وقته، فليس أمامه سوى التوجه إلى المؤسسات البحثية الأجنبية . ودور هذه المؤسسات كان –ولا يزال – محل اختلاف فى أوساط الباحثين والمثقفين المصريين. فهناك من يؤيد العمل مع هذه المؤسسات دون أية شروط، وهناك من لا يوافق على العمل من خلال هذه المؤسسات وتتعدد أسبابه وتمتد لتشمل اتهام هذه المؤسسات الأجنبية بمساعدة أجهزة المخابرات الغربية(١). وإذا ما رفض الباحث العمل مع المؤسسات الأجنبية، فليس أمامه سوى الاستمرار فى عمله المهنى بجوار اشتغاله بالبحث.

لذلك فإن مصير العمل البحثى للباحث المستقل سيكون فى هذه الحالة واحداً من اثنين : أن يتوقف كلية وينتهى إلى الفشل، أو يخرج إلى النور وهو ضعيف ولا يضيف جديداً، وهو ما أسميناه "كلفتة البحث". فليس متصوراً أن تكون محامياً أو محاسباً أوموظفاً وأن تطمح فى ذات الوقت لتكون باحثاً. وهذه الثنائية (المهنى/ الباحث) التى يتصف بها عمل الباحث المستقل، هى امتداد لظاهرة منتشرة فى المجتمع المصرى، حيث يضطر مواطنون عديدون أن يقوموا بأعمال إضافية لاعلاقة لها بتخصصهم ، مثل اشتغال بعض خريجى الجامعات بمهن حرفية كالنقاشة والميكانيكا والنجارة. وفى الواقع فإن اضطرار الباحث المستقل تحت ضغط النفقات المعيشية لأن يتولى عملاً آخر – غير العمل البحثى – يجبره أن يتحول إلى باحث "هاو" يمارس العمل البحثى فى أوقات الفراغ.

(٢) غياب الإشراف الاكاديمى لدى الباحث المستقل = باحث من منازلهم:

يعانى الباحثون الشبان المستقلون من غياب الإشراف الأكاديمى على أبحاثهم . فالباحث المستقل يفتقد إلى متخصص فى موضوع بحثه يساعده ويضئ له المناطق الغامضة التى تصادفه أثناء عمله البحثى. فالإشراف الأكاديمى الذى توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشبان، ضرورة تفرضها قلة خبرة الباحث الشاب بالعمل البحثى. لكن الباحث الشاب المستقل يكون مضطراً أن يعمل بمفرده فى اختيار موضوع البحث، وتحديد مشكلته، واختيار الأدوات والمناهج البحثية التى سيعتمد عليها. وفى هذه العملية عادة ما يكون الباحث المستقل حائراً ووحيداً، كشخص أسقط فى مياه عميقة وهو لا يعرف فن العوم، وعليه أن ينقذ نفسه من الغرق اعتماداً على ذاته. فالباحث المستقل عندما يشرع فى عمله البحثى يشبه إلى حد كبير حالة هذا الغريق لعدم إدراكه أو فهمه لأصول البحث العلمى.

ويزيد من تفاقم هذه المشكلة، اهتراء العقل النقدى لخريجى الجامعات، بفعل النظم التعليمية المتبعة التى فى رأى الدكتور حسنين توفيق : "لاتساعد فى الغالب على تنمية وتطوير القدرات والمهارات الضرورية لأى باحث ، كالحساسية الفكرية ، إزاء بعض المشكلات والقدرة على ممارسة النقد وتكوين الرأى والتعبير عنه، والتعويد المبكر على القراءة والتعامل مع المكتبة، فهذه النظم تقوم فى الغالب على أسلوب التلقين والحفظ . وإلى جانب ما سبق، فإن هناك أمراً مهماً فى إعداد الباحث يتعلق بوضعية مادة مناهج البحث فى مقررات التعليم الجامعى، والمفترض أن تكون هذه المادة ضمن المقررات الأساسية لأنها تتضمن تعريف الطالب إلى مناهج البحث السائدة فى مختلف فروع العلوم. وعلى الرغم من الدور المحورى الذى يمكن أن تقوم به هذه المادة فى إعداد الباحث فإنها تأتى فى هامش المقررات الجامعية"(٢) . بل إن بعض الكليات النظرية مثل الحقوق لاتدرس فيها هذه المادة على الإطلاق . ومع افتقاد الباحث المستقل الشاب للعقل النقدى والمعرفة بمناهج البحث، تكون مهمته فى العمل البحثى ضرباً من المستحيل. خاصة فى ظل غياب الإشراف الأكاديمى الذى توفره المؤسسات البحثية لباحثيها الشبان. ووضع الباحث المستقل فى هذه الحالة - غياب الإشراف الأكاديمى - يماثل وضع الطلبة "الدارسين من منازلهم" المطبق فى الثانوية العامة.

(٣) المعضلات التى واجهت البحث:

المادة الميدانية لهذا البحث "العلاقة بين تيار الجهاد وجماعة الإخوان المسلمين "والتى هى قيد الجمع تستلزم إجراء مقابلات معمقة مع قادة وكوادر تيار الجهاد والإخوان، وإجراء مسوح ميدانية على مناطق نفوذ كل من التيارين، فضلاً عن جمع الوثائق السرية لهما. . وقد شرع الباحث بالفعل فى جمع المادة الميدانية منذ عامين مضيا. وهذه الفترة - عامان - كان من المفترض أن ينتهى البحث خلالها. لكن صعوبات جمة حالت دون ذلك. يمكن تقسيمها إلى المحاور التالية:

١-الدعم المالى للبحث:

كما سبق أن أشرنا ، فإن مشكلة الباحث المستقل- خصوصاً الشاب- فى بلادنا تنبع أساساً من عدم وجود مؤسسات بحثية تدعم عمله البحثى وتوفر له النفقات اللازمة . وتتفاقم المشكلة إذا كان البحث فى مجال العلوم الاجتماعية ، وما يترتب عليه من ضرورة القيام بمسح ميدانى. وهذا النوع من الأبحاث تزداد نفقاته، على العكس من الأبحاث التى تعتمد على العمل المكتبى. وطيلة الفترة الماضية عانى الباحث من عدم قدرته المالية على الوفاء بمتطلبات المسح الميدانى اللازم لإنجاز بحثه، مما عرضه مرات عديدة للتوقف .

٢-جمع مادة البحث:

من أبرز المشاكل التى واجهها هذا البحث ، الحصول على معلومات كافية عن موضوع البحث. فتيار الجهاد على

سبيل المثال يخوض حرباً أشبه بحرب العصابات مع الدولة، وينفذ منذ فترة عمليات اغتيال لعدد من المسئولين، والدولة من جانبها تتبع سياسة التصفية الجسدية لقادة هذا التيار ، فضلا عن حملات الاعتقال الواسعة النطاق. وإذا ما أتينا إلى جماعة الإخوان المسلمين، سنلحظ أيضا صعوبة (لكن أيسر نسبيا) فى معرفة أفكارها وسياساتها نظرا لاستمرار قرار حظر وجودها رسمياً. أى موضوع دراستنا– وهو الجهاد والإخوان– يتعلق بجماعات غير شرعية ، ومن الصعوبة بمكان أن تحصل على وثائق الجماعتين، بل إن ظروف العمليات العسكرية المسلحة بين تيار الجهاد والدولة تجعل اللقاءات مع قادة هذا التيار مخاطرة ومغامرة غير مضمونة عواقبها. بمعنى آخر فإن موضوع البحث لايتعلق بظاهرة تنتمى إلى الماضى ، انتهت حركتها مما يسهل دراستها والحصول على المعلومات عنها، إنما ظاهرة تنشط فى الواقع وتتطور بسرعة من مرحلة لأخرى دون أن تتيح لمراقبيها فرصة التقاط الأنفاس لرصدها أو لتحليلها. لذلك فإن المعضلات التى واجهها الباحث فى جمع مادة دراسته، كانت عديدة ومتنوعة . ويمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

أ–الحصول على الوثائق وإجراء المقابلات:

توقف البحث لفترات عديدة، بفعل التعقيدات البالغة التى واجهها الباحث فى جمع المعلومات التى اعتمد عليها من خلال وثائق تيار الجهاد والمقابلات مع قادة هذا التيار. وكان البحث يتقدم أحياناً بفضل الحصول على وثائق جديدة أو إجراء مقابلات مع قادة هذا التيار. لكن الواقع الأمنى المتدهور منذ فترة ليست قصيرة جعل هذه المقابلات تتم على فترات متباعدة تمنع انسجام الحوار، فضلاً عن إجرائه فى حالة من القلق البالغ من الباحث والمبحوث . فالأول يخشى من بطش أجهزة الأمن التى لا تستوعب – عادة – أهمية البحث وتستعد دوما لتلفيق الاتهامات ، والثانى – المبحوث – مطارد ومطلوب للاعتقال. هذا فضلا عن تغير اشخاص المبحوثين ، إما لصعوبة لقائهم مرة أخرى نظرا لهروبهم، أو لتعرضهم للقتل أو الاعتقال. فمثلا كان الباحث ينوى إجراء مقابلات مع من يتولى منصب أمير محافظة أسيوط، نظرا لأن هذه المحافظة من ناحية ذات نفوذ تاريخى ومعقل لتيار الجهاد ، ومن ناحية ثانية تشتبك فيها الجماعتان (تيار الجهاد والإخوان المسلمين) ويتنافسان عليها ، ومن ثم كانت هذه اللقاءات بالغة الأهمية للبحث لأنها تتعلق مباشرة بموضوعه. وقد نجح الباحث فى الاتصال بأمير أسيوط ، وبعد لقائه الأول اعتقل. وبعد فترة تمكن من الاتصال بمن تولى المنصب بعده، إلا أن الاعتقال طاله قبل اللقاء ، أما ثالث الأمراء الذى حاولنا الاتصال به وعقدنا معه اللقاء الأول فقد غادر البلاد إلى أفغانستان، ومن هناك يدير الصراع الجارى الآن فى أسيوط وغيرها. وهذا الوضع تكرر مع الدكتور علاء محيى الدين المتحدث الرسمى للجماعة الإسلامية الجهادية ومسئول الإعلام بها، وقد كان مادة غنية للبحث فى اللقاءات التى تمت معه، إلا أن رصاصات الشرطة طالته فى نهاية عام ١٩٩١.

ب–تدخل أجهزة الأمن (التهديد بالاعتقال) :

الباحث المنتمى إلى مؤسسة بحثية معترف بها من قبل الدولة، تكون مهمته – فى العادة– أسهل نسبيا فى

الإطلاع على المعلومات التى تحوزها أجهزة الدولة، كما تمنحها هذه المؤسسة الحماية القانونية أثناء إجراء البحث. ومن ثم تغل يد - أو تحد - من تدخل الأجهزة الأمنية فى عمله البحثى، بحكم شرعية المؤسسة التى تظلل بالضرورة على باحثيها، إلا أن الباحث المستقل لا يفتقد فقط الحماية التى توفرها المؤسسات البحثية ، بل ينظر إليه بعيون يملأها الشك خلال عمله، خاصة إذا كان البحث يتعلق بموضوع الحركة الإسلامية التى تعتبرها الأجهزة الأمنية حركة ذات مخاطر استثنائية وتضعها على سلم أولويات عملها الأمنى.

وللباحث تجربة فى هذا الشأن مع الأجهزة الأمنية التى تتسم عادة بضيق الأفق واحتقار العمل البحثى باعتباره عملاً بلا فائدة من ورائه. فمحاولات الباحث فى الحصول على وثائق الحركة الإسلامية وإجراء لقاءات مع قادتها لم تكن بعيدة عن عيون أجهزة الأمن ، التى بادرت باستدعائه إلى مكاتبها فى مقرها بشارع جابر بن حيان فى منطقة الدقى بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٢. وكانت المناقشة - أو الأسئلة - التى دارت بين الباحث ومسئولى مكتب التطرف الدينى المعنى بمتابعة الحركة الإسلامية، تتمثل فى المحاور التالية:

١- ضرورة التعاون مع الأجهزة الأمنية ومدها بالوثائق والمعلومات عمن التقى بهم من قادة تيار الجهاد.

٢- الإبلاغ عن الأشخاص الذين سوف ألقاهم مستقبلا وأماكن اللقاءات المزمعة.

٣- فى حالة الرفض فإن مخاطر الاعتقال واردة (وردت فى الحديث ضمنياً) بزعم أن المقابلات التى أجراها الباحث مع تيار الجهاد كانت تستهدف حوارا بين الشيوعيين وتيار الجهاد وأننى منسق هذا الحوار.

٤- فى المقابل فإن الأجهزة الأمنية ستمد الباحث بما لديها من وثائق ومعلومات.

وبعد انتهاء الأسئلة وتقديم الطلبات كان موقفى الرفض. وانتهت المقابلة ولم تنفذ تهديدات الاعتقال. وقد يكون السبب هو عملى فى منظمة حقوق الإنسان وما سيجر عليهم اعتقالى من حملات تضامن دولية فى هذا الشأن. فمن المعروف أن هناك قواعد ترعاها هيئة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية، تحتج بموجبها هذه المؤسسات على اعتقال نشطاء حركة حقوق الإنسان فى العالم.

لكن عدم الاعتقال ورفض التعامل - يحلو للأجهزة أن تسميه تعاونا - مع الأجهزة الأمنية، لم يعن الكف عن "التنغيص" وإرباك البحث. ففيما يبدو فإن أحد أفراد هذه الأجهزة قد تفتق ذهنه عن حيلة ماسخة، تمثلت فى إيهام عدد من قادة وكوادر تيار الجهاد بأن الباحث يتعاون مع هذه الأجهزة وذلك أثناء التحقيق معهم فى مقار مباحث أمن الدولة. حيث زعم أن الباحث سرب للأجهزة بعض المعلومات. ولأن الحيلة كانت تتبع مع أفراد أثناء التحقيق الذى يلازم بالقطع التعذيب وخلافه فلم يكن أمامهم فرصة للتمعن واكتشاف سخف هذه الحيلة. فبعد عودة هذه الكوادر إلى السجن ومن خلال محاميهم الذين التقوا بهم فى محبسهم أثاروا شكوكاً حول الباحث وتعاونه مع الأمن، مما أوقف لفترة طويلة تعاون جماعات الجهاد مع الباحث ، وقد احتاج حل هذه المشكلة وقتاً طويلاً لتوضيح الأمر، حتى تمكن الباحث فى نهاية المطاف من إقناع كوادر الجهاد بحقيقة الموقف.

جـ-البحث بين السياسة والعلم:

المهمة الأساسية للبحث العلمى هى التعرف على المشكلات المثارة فى المجتمع وغيرها من الظواهر بهدف تحليلها وتقديم الحلول المناسبة. والبحث العلمى بهذا المعنى له شروط لإتقان إنجازه، لعل أهمها تحلى المتصدى لعملية البحث بالموضوعية والتجرد عن نوازع التحيز السياسى. وبهذا المعنى أيضا فالبحث كعلم يختلف عن السياسة والعمل السياسى، ويعد الخلط بينهما عملا فاضحا ويفقد البحث معناه العلمى ويهدر وظيفته الأساسية.

وتثور هذه المشكلة - الخلط بين البحث العلمى والعمل السياسى - عندما تكون مشكلة البحث موضوعا سياسياً واجتماعياً يتفاعل مع الواقع. ولا يخفى على كل متابع أن الحركة الإسلامية من أنشط الحركات السياسية فى الواقع المصرى الآن. ولأسباب شتى منها اشتباكها مع الواقع وفعاليتها ، تتعدد الكتابات عنها. وربما يتأثر كثير من هذه الكتابات بالمواقف السياسية لأصحابها . ومن ثم تثور صعوبة الاعتماد عليها أحياناً. وهى ظاهرة شريرة تبرز فى المجتمع المصرى، حيث أخضع عدد من الكتاب البحث كعلم للسياسة بكل ما فيها من ضيق رؤية وتحيز.

وفيما أعتقد فإن الحركة الإسلامية هى أكثر الحركات السياسية التى تأثرت بهذه الظاهرة. ومن ثم يصعب الاعتماد على كثير من الكتابات فى هذا الشأن، سواء جاءت من خصوم الحركة الإسلامية أو من المتعاطفين معها. وهذه الظاهرة - الخلط بين السياسة والعلم - لا تتوقف عند تناول الحركة الإسلامية فى الحاضر ، بل تمتد لتشملها فى بعض الأحيان فى الماضى أيضا.

ولعل بعض كتابات الدكتور رفعت السعيد عن حركة الإخوان المسلمين ، والتى اتهمت عدداً من قياداتها الحالية بإدارتهم للجناح العسكرى السرى الذى يتشكل من جماعات الجهاد، تقدم مثالا لهذا التحيز . فالدكتور رفعت وهو المؤرخ المعروف لم يجهد نفسه فى التدليل على هذا الإدعاء. ومن الجانب الآخر فإن كتابات الإخوان المسلمين التى تضمنت نفيا لوجود جهاز سرى فى الماضى قام بأعمال إرهابية ضد مواطنين ، ولتأثير كتابات قطب على الجماعات الإسلامية الحديثة، تقدم مثالا للكتابات المتحيزة من الجانب الآخر.

د-البحث والإعلام:

وظاهرة الخلط بين السياسة والبحث كعلم، نجد مثلها فى التغطيات الصحفية والتحليلات والمقالات التى تنشرها الصحف والمجلات عن الحركة الإسلامية. حيث نلحظ انقساما واضحا فى المعالجة العميقة للأحداث التى تكون الحركة الإسلامية طرفا فيها ، ما بين معارض ورافض لهذه الحركة وبين متعاطف معها، حتى يمكن القول بأن الاعتماد على الأرشيف الصحفى كمصدر من مصادر البحث بات مستحيلا. وفى المناخ المتأزم والمنقسم، لا يقبل رأى موضوعى طالما لم يدعم اتجاه الجريدة أو المجلة المتعاطف أو الرافض.

فمثلا عندما بادر الباحث بنشر جزء من البحث فى مجلة "اليسار" القاهرية(٣) عن الحركة الإسلامية بموضوعية - كلما أمكن ذلك رغم أنه من الناحية السياسية يعد خصما فكريا لهذه الحركة - لم يعجب ذلك أحد الصحفيين فى

مجلة "روز اليوسف" فاتهم بإجراء حوار سرى بين "الشيوعيين" - ووفقا للمجلة كان الباحث أحد ممثليهم - و"الجماعات المتطرفة". وقد أطلق الصحفى لذاته الخيال قائلاً : "يدور الآن حوار سرى بين بعض رموز اليسار وعدد من أعضاء الجماعات المتطرفة قد يؤدى لتحالف بين الشيوعيين والإسلاميين(٤)". وقد استند المحرر لإثبات مشاركتى فى هذا الحوار السرى لعدة فقرات وردت فى دراستى المنشورة بمجلة اليسار. وهذه الفقرات كانت تدور حول تحليل السياسة الأمنية ودورها فى تعضيد عنف الإسلاميين حيث تقوم باعتقال الكوادر الحركية والمتعاطفين معها وتضعهم معاً فى السجون، تتيح للمتعاطفين الفرصة خلال احتجازهم فى السجون ليكتسبوا خبرات مذهلة حركيا ويتطوروا فكريا بفعل المحاضرات التى يلقيها عليهم الكوادر العليا لهذه الجماعات والموجودين معهم فى نفس السجن. واختتمت كلامى فى هذا الشأن بالقول بأن تحليلى لما يحدث فى السجون وملاحظاتى فى هذا الشأن لا يجب أن يفهم على أنه دعوة لأجهزة الأمن للتضييق على المعتقلين داخل السجون. لكن الصحفى النابه، رأى أن مقتضيات الحوار قد جعلتنى على حد تعبيره لا أسجل ملحوظات لدعوة أجهزة الأمن للتضييق على عناصر هذه الجماعات داخل السجون. وعليه - واستناداً إلى رأى الصحفى - فليس أمام الباحث لنفى مشاركته فى حوارات سرية - مع ملاحظة أنها تقع تحت طائلة القانون - إلا أن يتحول من باحث إلى مرشد للمباحث!! كما وصف المحرر الباحث بأنه "معجب" بتلك "القدرة التنظيمية الفائقة التى تنفذ بها جماعات التطرف الدينى عملياتها الإرهابية".

الإسلاميون من جانبهم رأوا فى الدراسة المنشورة للباحث "نقدا غير موضوعى وتشهيراً بهم" فأوقف بعض فصائلهم مد الباحث بالوثائق التى يصدرونها احتجاجا على ما نشر.

وبهذا المعنى فإن الشعار السائد حاليا "من ليس معنا فهو ضدنا" يمنع ويغل يد الباحث المستقل عن العمل البحثى. فجميع الأطراف سواء المبحوثين أنفسهم (الإسلاميين) أو أجهزة الأمن أو فريق من اليسار، لا تقبل سوى أن تؤيد موقفها . وفى هذا المناخ لا توجد فحسب صعوبات فى إنجاز البحث العلمى، بل فى مجرد ظهوره من الأصل !.

الهوامش

١- حسنين توفيق إبراهيم، قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم فى الوطن العربى، المستقبل العربى، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٠٧.

٢- حسنين توفيق ، م.س، ص ١٠١.

٣- هشام مبارك ، الإسلام المسلح إلى أين ؟، الحلقة الخامسة ، مجلة "اليسار" ، العدد ٣٦، فبراير ١٩٩٣.

٤- عبد الله كمال، تحالف الشيوعيين والجماعات المتطرفة ، روز اليوسف ١٩٩٣/٢/٨.

المناقشة

- الأستاذة / فاتن عدلى :

أتحدث عن دور الدولة فى مؤسسات البحث، وأتفق مع المعقب فى الإشارة إلى التناقض الذى وقع فيه الأستاذ سعيد المصرى بين وجود الدولة وغياب الدولة. أنا أعمل فى مؤسسة بحثية ، مهمتها أن تقوم بأبحاث حول تطوير التعليم والسياسات التعليمية ، وما يحدث بالفعل هو أن السياسة التعليمية مرسومة ، وتكون الأبحاث هنا مجرد ستار أو ديكور حتى يكون هناك مبرر يمكن للدولة أن تعلق سياستها عليه، فليس صحيحا أن الدولة ترفع يدها - وليتها تفعل - عن المؤسسات البحثية القومية حتى يكون هناك مكان بحثى ورأى بحثى نزيه يضع الأمور فى نصابها . كما أن الدولة تعمل على تجميد هذه المؤسسات ، فهى لا تعمل أبحاثا لأن الأبحاث قبل أن تتم يكون القرار تم إمضاؤه وينفذ بالفعل ، بالإضافة إلى أنها تخلق ازدواجيات مؤسسية وبحثية أخرى حتى تضعف من المؤسسة البحثية القومية .

- الأستاذ / كمال مغيث:

التحديدات كانت أهم شى ينبغى أن تركز عليه فى هذا البحث، فى البداية أنت تتحدث عن الباحث فى الإطار المؤسسي، وأنا لم أفهم أين هو الباحث الذى ليس فى إطار مؤسسى. أستطيع أن أقوم ببحث لمجلة "قضايا فكرية"، وأنا أعرف أن هذا إطار مؤسسى مرتبط بتمويل عدد من الصفحات. البحث الذى قدمناه اليوم للدكتور أحمد عبدالله إطار مؤسسى أيضا. قد يكون أقل تسلطية ولكنه إطار مؤسسى، أنت تقول لا توجد تقارير بحثية خارج إطار الدولة ، أى دولة؟ جغرافيا .. أم سياسة؟ أم الجامعة؟ وواضح أنك حددت قسم اجتماع فى كلية من الكليات ، وفيه الأستاذ الذى عنده خلفية دينية، والأستاذ الذى لديه خلفية ماركسية ، والأستاذ الذى لديه خلفية سلطوية، وكل شخص له سياسة وله نظام .. وهكذا، وهذا هو الذى أحدث تناقضات كثيرة. الدولة تضع قيودا سياسية على البحث، وبعد ذلك تقول تحديد أولويات البحث والأفراد هم الذين يرسمونها.. كيف ؟ فى قسمى أنا لم أحدد البحث الذى أختاره بينما زميل لى حدد ومع نفس الأستاذ .. وهكذا . هناك مشاكل كثيرة لكن ماهى الأزمة؟ هل هى العقبات البيروقراطية والقانونية؟ هل المعلومات متوفرة؟ وهل الدولة مسئولة عن توفير المعلومات للباحث المفترض أن يعرف كيف يحصل على المعلومة ؟ أم هل هى المؤسسة الأكاديمية؟

- الأستاذة / نادية مغيث:

بالنسبة لمعوقات البحث أو المشكلات التى تواجه الباحثين الشبان، فأعتقد أن التفكير النقدى لدينا يفتقد إلى

آلياته ولم ينشأ على كيفية ممارسة النقد. هذا النقد ينطوى أساسا على فكرة قبول الآخر، وهذه الفكرة تجرنا بدورها إلى مأزق هام جدا قد تلمسه فى الجامعات الإقليمية - وأنا أتحدث عن نفسى وعن مشاهداتى- فالجامعات الإقليمية تعانى كثيرا جدا جدا من "فاشستية" المشرف، لأن الإطار الفكرى مختلف، واختلاف الإطار الإيديولوجي الاجتماعى، ففى عقيدة المشرف أن العلم يبدأ عنده وينتهى عنده، وأعتقد أن القضايا المثارة الآن مثل قضية نصر حامد أبو زيد فيها هذه الغيرة وهذه الفاشستية، ليس كلها تطرف أو تسيد للتيار المتطرف لكن بها غيرة واحتكار للمعرفة. وهذا ليس فقط مراعاة للأجيال ولكنه يحتوى على جزئية هامة هى احتكار الفضيلة، واحتكار المعرفة واحتكار العلم. وهذا بالفعل أشد ما يعانيه الباحث الشاب.

- د. سميحة نصر:

هذه الرؤية تشاؤمية، إن البحث العلمى ليس جهد أفراد فقط ولكن جهد أفراد بالإضافة لتعامل مع جهات بحثية. على سبيل المثال سوف أعطيك رؤية من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية، فهو لم يتوقف فى إنجازه ، ولو حاول الأستاذ سعيد المصرى أن يطلع على الكتيبات التى تمت فى اليوبيل الفضى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من سنة ١٩٦٠ أو من سنة ١٩٥٧ حتى سنة ٨٢ أو ٨٣ ، كان سوف يشهد على مدى إنجاز المركز القومى للبحوث فى خلال هذه الفترة. ولم يتوقف إنجاز المركز على بحوث الجرائم ولا على البغاء . فهناك مثلا اللجنة الدائمة لبحوث تعاطى المخدرات فى المركز القومى، ويتولى رئاسة هذه اللجنة أستاذنا الدكتور / مصطفى سويف وأنت تعلم من هو مصطفى سويف، يتولاها من سنة ١٩٥٧ ، وأخرج ليس العشرات بل المئات من التقارير الخاصة بتعاطى المخدرات وغيرها. هناك أيضا مشروع الخريطة الاجتماعية ويتولاه أستاذنا الدكتور/ عزت حجازى. دراسة المؤشرات الاجتماعية فى بحث الطابع القومى للشخصية المصرية، والعديد من البحوث التى مازال يجرى إجراؤها. وآخر هذه البحوث هو بحث العرف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى تحت إشراف الدكتور أحمد زايد. نحن لم نتوقف على الجريمة فقط.

وفيما يتعلق بجهد الأفراد سوف أعطيك مثالا ، بحث الطابع القومى للشخصية المصرية بدأت فيه بعد تخرجى من الجامعة مباشرة، وتم نشر التقرير بعد حصولى على الدكتوراة بأربع سنوات. الجهد أساسا هو جهد أفراد ، لكن لو كان جهد أفراد فقط لما كان قد تم إنجاز هذا البحث بعد إجرائه بحوالى ٣ سنين أو ٤ سنين . ولكن كان أيضا جهد مؤسسات كانت حريصة على إخراج هذا التقرير أو هذا البحث للنور .

- د. عماد صيام:

لا أرى هناك فرقا بين المشاكل التى تواجه الباحث المستقل والمؤسسى فكلاهما فى الهم سواء، كلاهما لا يستطيع العمل ، وتمارس عليه ضغوط، وهم يعانون من نفس المشكلة، والمشكلة الأكبر هى العلاقة بين البحث الاجتماعى

والواقع . فالمراكز البحثية مهتمة بدراسة المخدرات، وتجار المخدرات دخولوا البرلمان! نحن فى وادى والعالم فى وادى آخر. فمافائدة مئات الدراسات إذا لم تسهم بشكل فعال فى تغيير هذا الواقع والمساهمة فى تطويره؟ القضية ليست قضية ورق، فنحن لا نزن بالميزان.

المسألة الثانية أنه لا يمكن الفصل بين مشاكل الباحثين الشبان و صراع الأجيال، هذه مسألة حاسمة. وأعتقد أن ما قاله أستاذنا الدكتور الجوهرى وتأكيده الحاسم القاطع الذى لا يقبل الشك أنه لا يوجد شئ يسمى باحث شاب وباحث عجوز وأن هذا كله كلام غير صحيح، هذا الرأى يعكس بالفعل جوهر الأزمة. أنا فى تقديرى وقد أكون مخطئا أن كثيرا من أساتذتنا الأفاضل فى مجال العلوم الاجتماعية فى علاقتهم بالباحثين الشباب يمارسون علاقة ذات وجهين . الوجه الأول الإفساد والوجه الآخر الاستغلال ، سواء كانوا باحثين مستقلين أو يعملون فى شكل مؤسسى. وأنا حضرت العديد من مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه، مثل رسالة كان يناقشها الدكتور الجوهرى- و لا أفهم أن يتهم الباحث بعدم الأمانة العلمية وفى النهاية أجد أن هذا الباحث حصل على الماجستير بتقدير امتياز، لماذا ؟ وكيف؟ ونتحدث أننا ننشئ، لا ننشئ ولا نكون مدارس فكرية، نحن نخلق شللا كما فى العصر المملوكى، كل شخص لديه خشداشية أى الصبيان ، منطق الصبيان هو السائد، لا منطق بناء باحث جيد يستطيع أن يساهم فى بناء هذا الواقع. وهذا بالتأكيد مرتبط باستقرار المصالح الاجتماعية لكبار الأساتذة والباحثين .

- د. مصطفى عبد العال:

بخصوص الفكرة العامة وهى هموم شباب الباحثين يجب الدخول إلى دائرة نقد الكبار. هذه هى النقطة الأساسية ، للانطلاق ، ولابد من منع الانضمام لكبار المماليك. أى أن تبدأ من البداية معلنا دخولك دائرة نقد العواجيز. لكى لا نكون مسالمين بشكل مبالغ فيه نحن نتحدث للبحث عن منافذ وإمكانيات جديدة لحل المشاكل المطروحة وخصوصا أننى أتصور أن اليوم بدأ يحدث فهم ما لأهمية البحث العلمى، والدليل أن الحكومة المصرية دفعت مبلغا ضخما جدا لشركة أمريكية من أجل أن تقوم ببحث علمى لتحسين صورة مصر في الخارج. فهذا دليل على أن من يحكموننا كانوا لا يفهمون شيئا فبدأوا يفهمون هذا الموضوع، وأن هناك جماعات علمية ومنظمات وأجهزة يمكن أن تؤثر على الرأى العام. وبالتالى البحث العلمى له أهمية وهناك نقاط من الممكن إعمال العقل فيها.

مسألة التمويل المصرى، أنا أندهش كثيرا أنه فى مصر لايوجد أحد من الرأسماليين الوطنيين المصريين يمول البحوث، وبالتالى على شباب الباحثين أن يبحثوا عن موارد أخرى، بينما فرد مثل "بن لادن" نجح فى أن يمول جماعة مسلحة . أى يوجد فى العرب وفى المصريين أفراد قادرون على تمويل البحث العلمى خارج إطار الدولة والأجانب وما يثار حول التمويل من مشاكل عديدة.

النقطة الثانية ، أنا أعتقد أننا بشكل عام فى المجتمع المصرى والمجتمع العربى تسير فى طريق خلق مؤسسات

المجتمع المدنى أيا كانت المنطلقات، سواء إن كان ذلك بتعليمات من الأمريكان أو لأن السلطة تخاف من الجماعات الإسلامية، أيا كانت المبررات نحن ذاهبون إلى ذلك، وبالتالى أنا معارض قليلا يا أستاذ سعيد لفكرتك التى ختمت بها عن مسألة عمل "ميثاق شرف" هذه أيضا أعتقد أنها فكرة شائخة، كل الشيوخ عندما يجتمعون فى أى شئ يقومون بعمل ميثاق شرف لا يطبقونه. فاخرجوا من هذه الدائرة وليكن كلامكم حول عمل جمعية للباحثين الشبان تنقد الكبار وتوضح إلى أى مدى هم حاقدون وجهلة.....إلخ، لكن بشكل علمى .

النقطة الرابعة أن هناك مشكلة ، هى تحول الباحث العلمى إلى مجرد صحفى مع شديد احترامى لمهنة الصحافة، إلا أن هذه أيضا مشكلة لأنه يبحث عن الانتشار السريع، ولا يسر الباحث إلا أن يكون اسمه دائما فى الجرائد، وهذا يساهم فى توسيع دائرة الإفساد للباحثين كما يحدث للصحفيين .

-الأستاذ/ عادل شعبان:

أزمة علم الاجتماع فى مصر أزمة أكبر مما طرحها الصديق العزيز سعيد المصرى، سوف أركز على جانب منها فقط وهو اختيار الباحثين فى مجال الدراسات العليا للتسجيل لرسائل الماجستير والدكتوراه. المعيار فى التقييم فى الإطار المؤسسى الرسمى هو المعيار الكمى، الطالب الحاصل على "جيد جدا" فى الليسانس هو الذى يعين ويصبح عضو هيئة تدريس وممكن ألا يعين، ولكن بعد تعيينه يصبح جزءا من المؤسسة مع العلم أنه من الممكن أن لا تتوفر له أي مهارات بحثية . فالمسألة لها جانب كيفى أكثر منه جانب كمى. من الممكن أن طالبا حاصلاً على "جيد" تكون لديه مهارة ولديه قدرة على البحث...إلخ، هذه قضية أتصور أنها تنعكس على مسارات البحث فى المراحل التالية للباحث فى المستقبل.

القضية الثانية خاصة بالجامعة الأمريكية والجامعة المصرية . والحقيقة بما أننا فى الجامعة الأمريكية لابد أن تثار القضية بشكل جيد. الجامعة الأمريكية يدرس فيها الطالب كورسات وفى نهايتها يكتب ورقة لا تقل عن ٥٠ صفحة تقريبا ، وهذه هى الرسالة. الطالب فى الجامعة المصرية مفروض أن يسجل ويكتب ٤٠٠ صفحة يلم فيها من الألف إلى الياء، هذه مشكلة . ومشكلة أخرى خاصة باللغة، وبما أن الزملاء الأجانب حاضرون معنا فلنطرح المشكلة ونتكلم فيها ،الدكتور حسنين قال أنه لايوجد تواصل مع أحدث ما أنتجه الفكر. والحقيقة إننى مع سعيد فيما قاله من أن بالفعل مشكلة اللغة تواجهنا ، فالجامعة لا تعلمنا لغة بشكل جيد. نحن نخرج بجهدنا الذاتى، ويكلفنا ذلك، لكى ندرس بحثا علميا لابد أن نتعلم لغة، وهذا يكلف ٣٠٠٠ جنيه على الأقل. وإذا لم أتعلم تحدث فجوة هائلة بينى وبين الموضوع الذى أدرسه، ولا أبدأ دراسة موضوعى إلا بعد سنتين أو ثلاثة لكى أعرف وأفهم.

وفيما يخص المركز القومى للبحوث مع احترامى الشديد لما قالته الزميلة، سوف أقول عن نموذج بسيط جدا . المركز القومى للبحوث منذ ٨٥ يقوم بإنجاز دراسة حول الخريطة الاجتماعية لمصر، وما أنجزه هذا المشروع أربعة مؤلفات ومقالة منشورة فى مجلة المركز. بينما باحث شاب يدرس بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر بمفرده ، ولا يوجد أى

دعم له، لا يوجد أى تمويل. والمركز منذ ست سنوات مضت وحتى هذه اللحظة لم يجرؤ على النزول إلى الميدان وعمل دراسات ، فمازال فى الأطر النظرية والمفاهيم والإجراءات .

- الأستاذ / نبيل عبد الفتاح:

نحن إزاء مجموعة من الخطابات ذات الأبعاد الواحدة . كل باحث يقدم قراءة أو خطابا حول الموضوع من وجهة نظره، والمعقب يدافع عن المؤسسات ، حتى استقر فى ذهنى أن الإنتاج العلمى فى مصر فى حقول العلم المختلفة خاصة فى مجال البحث الاجتماعى يسير على خير مايرام. إذن عن ماذا يتم الحديث؟ عن أزمة فى البحث الاجتماعى فى بلادنا؟ ليست القضية قضية كم، فمن المؤكد أن هناك مؤلفات عديدة وبالتالى هناك أبحاث لدرجات علمية فى كل أقسام كليات الآداب وأيضا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأيضا كلية الحقوق . ومع ذلك فإن هناك مؤشرات عديدة تشير إلى أن هناك أزمة حقيقية، ليس فقط فى الإنتاج العلمى وإنما فى أساليب التنشئة العلمية فى جامعاتنا ومراكزنا البحثية.

النقطة الثانية ، الحديث أو الخطاب ملبد بأحكام القيمة ، وأنا أستطيع أن أقول إن كل خطاب ينطوى على أحكام قيمة سواء كانت أحكام ظاهرة أو ضمنية، لكن يمكن تعقبها. الكلام أيضا حول موضوع الحداثة ومتابعة أحدث إنتاج علمى فى مجال البحث الاجتماعى فى الغرب، وما الضير فى ذلك؟ إن إحدى أبرز مشكلات البحث العلمى فى مصر هى هذه الفجوة بيننا وبين الإنتاج العلمى فى الغرب، وقد أشار الزملاء إلى مشكل اللغة. لكن هذا ممكن حله بالترجمة إذا كانت هناك سياسة علمية مصرية جادة . والمسألة ليست سياسة دولة وإنما أيضا ممكن أن تكون سياسات مراكز بحوث.

فيما يتعلق بالموضوع الذى طرحناه فى الثمانينيات من هذا القرن حول وصف مصر بالأمريكانى أو مشكلة البحوث المشتركة فأنا أود أن أصحح بعض الأمور ، القانون الذى أشار إليه الأستاذ سعيد وضع قواعد عامة محدودة وأستطيع أن أقول أنها سطحية ولا تؤثر على الإطلاق سواء فى حصر الظاهرة أو فى وضع قيود عليها. إنما كان الهدف منها مواجهة الآثار السياسية للحملة كما أثيرت فى علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكما أثيرت مشكلة الكونجرس، وتعقيبات نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الخارجية آنذاك على هذه المناقشات. والنقطة الأخرى أن مشروع الاتفاقية الخاصة بالترابط العلمى هى جزء من نظام موجود سلفا للاتفاقيات بين الولايات المتحدة والدول التى تأخذ المعونة . ومثل هذه الاتفاقية تنظم تمويل بعض البحوث والمنح. إذن هذه المشروعات لم توضع كقيد بناءً على الحوار الذى تم حول التمويل الأجنبى، إنما هذا جزء من نسق موجود سلفا ويطبق فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من الدول المستقبلة للمعونة . إذن لم يكن جزءا من الحملة هو فرض قيود على البحث العلمى، إنما كان الهدف منها، أن هناك أشكالا من التمييز الأجنبى وأن هذه الأشكال تعتمد على مكون فردى ولا تؤدى إلي جعل العملية البحثية جزءا من قائمة الأعمال البحثية الوطنية، وناتج هذه البحوث لا يمثل جزءا من الاستهلاك العلمى

والثقافى فى المجتمع، ومن ثم يعوق هذا النمط من البحوث تطوير الجماعة العلمية الوطنية .

- د. خالد فهمى :

تجربتى الشخصية كباحث كانت فى التاريخ وكانت فى دار الوثائق القومية. مفروض فى هذه الدار أنها دار وثائق تحتفظ بالذاكرة القومية للأمة. إنما الباحث غير المرتبط بمؤسسة بحثية أو جامعة ليس له الحق على الإطلاق للوصول إلى هذه الوثائق . قانونا لا يستطيع أن يذهب للاطلاع على الوثائق الموجودة، فلكى أطلع على الوثائق كان لابد أن أحضر خطابا بأننى مسجل لرسالة موضوعها كان جيش محمد على. تحفظوا على الموضوع باعتبار أن الجيش من قبيل الأسرار، والوثائق بالتركى. فقلت لهم لقد تعلمت اللغة التركية، فنظرت لى الموظفة المختصة شذرا فقلت لها ماذا أيضا هل ستقولين أننى جاسوس عثمانى؟! هذا جيش آخر منذ مئتى عام. انتهيت من الدكتوراه وأريد أن أكمل الاطلاع. غير ممكن، لابد أن أكون مسجلا فى مكان ما، فاضطررت أن احتفظ بمركزى كطالب . فواجهت مشكلة أنه لابد من تجديد الكارنيه . وبغض النظر عن التفاصيل هذه الطريقة أراها أصلا مبنية على أن الدولة والسلطة عموما بما فيها بعض الأساتذة يحتكرون المعلومة ، والمعلومة ليست معلومة الفرد العادى أو المواطن . وسواء أكان بحثا ميدانيا أو فيلماتليفزيونيا فالباحث يلزم له تصريح والبحث التاريخى يلزم له تصريح، كل هذا مبنى على فكرة أن المعلومة ليست ملكى حتى لو أنى غير محتاج لمشرف ولدى نقود. لا أستطيع أن أذهب للحصول على المعلومة ، لو حصلت عليها يتم ذلك بصعوبة بالغة. ما أريد قوله أن هناك نظرة كلية أن هناك حجما محددا من المعلومات وهناك مالك لتلك المعلومات، ولكى يعطى المعلومة لشخص آخر لابد من تصريح ولابد من وصاية ولابد من تبعية. وللأسف الشديد هناك باحثون كبار وأساتذة ومعروفون بولائهم وحماسهم للقضايا الوطنية وموجودون هنا فى القاعة، لكى يقوموا بعمل هنا فى مصر لابد من أن يكونوا تحت وصاية أساتذة آخرين ليسوا أعلى منهم أو أقدم منهم أو متحمسين أكثر منهم لقضايانا . يجوز الوضع حساس قليلا لأن هؤلاء أجانب وهؤلاء مصريون. ولكن حتى لو كنا مصريين فلابد أن يعطى لى تصريح وتذكرة من الأمن. وفى حالتى فعلا من الأمن. لقد توقفت ٦ شهور لكى أحصل على تصاريح الأمن لأقوم بدراستى .

- د. محمد نعمان:

نحن نتحدث بالفعل عن أزمة ، أزمة حقيقية فى البحث العلمى المصرى. سواء أكان تدهور مستوى أساتذة ، أو تدهور مستوى باحثين طلاب، أو تدهور مستوى النشر العلمى، والمشكلات الخاصة بالتمويل وما إلى ذلك. وهذا لأنه لا يوجد إطار للبحث العلمى فى مصر، لأنه لا يوجد فيها إطار للبحوث والتطوير، وهذا لا ينسحب فقط على العلوم الطبيعية أو التكنولوجية وإنما أيضا على مجموعة العلوم الاجتماعية. هذه هى المشكلة الأساسية. وليس معنى ذلك أنه علينا أن تنادى بأن تكون هناك سياسة علمية أو ما إلى ذلك، فأيضا هذا كلام فى إطار الأمنيات. لكن المشكلة

الحقيقية هى متى يظهر هذا القطاع فى مصر وأن تكون للدولة حاجة إليه. إذا استطاعت السلطة السياسية أو استطاع صناع القرار أن يخضعوا المشكلات التى تواجههم تشخيصاً جيدا، فى هذه الحالة سيعرفون أن لديهم مشكلة محددة وأن هذه المشكلة تحتاج إلى باحث لكى يحلها، وسوف أضرب مثالا لذلك. أنا أقوم بعملى البحثى في قطاع المعلومات، ولايوجد أى نظام معلومات فى مصر يعمل بكفاءة. غير نظام معلومات واحد وهو نظام المعلومات الخاص بالجوازات . هذه حقيقة ، لأنه يعرف أن لديه أفرادا قادمين من الخارج لكى يقبض عليهم، أو أن هناك أفرادا ممنوعين من السفر، ومن هم مطلوبون للتجنيد وما إلى ذلك. وبالتالى لأنه يحدد سلفا احتياجاته بدقة من هذا النظام فهو النظام المعلوماتى الوحيد الذى يعمل بكفاءة . أى نظام معلومات آخر موجود فى مصر تتشابه عشرات أو مئات المشكلات، وبعد عام أو اثنين نهمله ونكتشف أننا غير قادرين على الاعتماد عليه أو تطويره. وإذا استطاع صاحب القرار فى مصر أن يعرف تحديدا ماهى المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى سوف يبدأ يشعر بالحاجة إلى البحث لكى يحل له تلك المشكلات .

فيما يتعلق بقضية التمويل وهذه قضية مثارة ، لو طالعنا أرقام الخطة الخمسية ومجلدات الخطة الخمسية ، سنكتشف أن هناك بندا فى الخطة اسمه "أبحاث ودراسات"، ويشمل تمويلا ضخما جدا، الـ ٧٠ وزارة عامة الموجودة فى مصر فيها هذا التمويل. كيف يستخدم هذه قضية أخرى، قضية تعبر بدقة عن أن صانع القرار لا يعرف بالضبط ماذا يريد وبالتالى هذا التمويل يستخدم استخدامات اخرى. ولدى مفاجأة ادخرتها إلى النهاية ، هل تعرفون أن جامعة القاهرة فى العام الماضى نفذت بحوثا بمبلغ مليون جنيه؟

- د. أسامة القفاش :

فى تعقيب الدكتور حسنين على ورقة الأستاذ سعيد قال أن مراكز الأبحاث قامت بدراسات فى كل شئ ماعدا "الفساد" ، ولدى سؤال صغير عن دلالة هذا الموضوع : وهل الفساد شئ جديد لم نعرفه إلا فى الأيام الماضية فقط؟

النقطة التى لم يثرها أحد هى نقطة الباحث المستقل والتعريف الإجرائى. ونحن فى الحقيقة لم نتحدث عن المنهج الذى يتبعه . وهناك خلط بين ثلاثة مستويات: المستوى المعرفى، والمستوى المنهجى، والمستوى السياسى، وهذه مستويات يلزم التمييز بينها بدقة.

- الأستاذ / أيمن مكرم:

سأتكلم عن هموم الباحثين الشبان فى الأقاليم، ودائما ما يشعر الوافدون من الجامعات الإقليمية بنوع من الاغتراب عن الندوات التى تقام فى مثل هذه القاعات الفخمة. وفى الحقيقة أن الهموم التى طرحها الأخوة الباحثون أجد أنها ترف بالنسبة لما يقابله الباحث الشاب فى الجامعة الإقليمية . ففى حقيقة الأمر أن الجامعات الإقليمية- وأنا أتحدث من واقع جامعة المنيا، كما أعتبر مصطلح "انحرافات أخلاقية" ترفا لغويا أيضا - ما يحدث فى الجامعات

الإقليمية "جرائم" أخلاقية تتم داخل الكليات . يبدأ ذلك من عملية الاختيار - اختيار الباحث - فهناك معايير للاختيار لا تتخذ فى أى مكان فى العالم: أول تلك المعايير دراسة حالة الشاب المرشح: قبطى غير ممكن ، شيوعى مستحيل ، وإذا كان قبطيا وشيوعيا فهذه كارثة! فى الحقيقة هذا الموضوع أفرز شيئا سيئا جدا داخل الجامعة وهو غياب الباحث الذى له موقف إيديولوجى، وأنا لاأعرف من يتحدثون عن الحياد والموضوعية أي حياد هذا؟ لابد أن يكون للباحث موقف من العالم . هذا الموقف يتم تقييمه من خلاله ولا يوجد ما يسمى بحياد الباحث، هناك موضوعية البحث ولكن لا يوجد ما يسمى بالباحث المحايد بالطبع . هذا أفرز جيلاً من الباحثين لا يقوم بتدريس شئ ذى قيمة، وانعكس ذلك بالضرورة على الطلاب وأصبح المستوى متدنيا للغاية.

نقطة أخيرة، نلاحظ أن الباحثين الذين تقدموا بأوراق أغلبهم يعانى من مشكلة التواصل مع الحاضرين حتى التواصل اللفظى، سرعة الكلام والإلقاء وما إلى ذلك، وهذا أرجعه إلى اللاتواصل بين الأجيال . فأعتقد أن الأساتذة الكبار وجدوا من يعلمهم بشكل إنسانى وبشكل علمى، لكنهم لم يبذلوا جهدا فى تعليم الباحثين الشبان كيف يتواصلون وكيفية الأداء الجيد، أى نقل الخبرات العلمية والإنسانية . وعلى العكس أزعم أن هناك تسلطا من المشرفين على الباحثين ومحاولات لإلغاء شخصية الباحث.

-الأستاذ/إبراهيم البيومى:

أنا سعيد جدا بإيجابيات هذه الندوة فى أنى تعرفت على باحثين شبان. وأنا من الباحثين الشباب. فهناك مشكلة لم يتعرض إليها أحد، وهى أن الباحثين الشباب عبارة عن شكل ، هناك مجموعة باحثين شباب إسلاميين ومجموعة أخرى من اليسار ، وهؤلاء لا يعرفون أولئك، ومحاولة التعارف والتعريف فى حد ذاتها أمر إيجابى جداً.

- د. أحمد زايد:

هناك من ينقدون الباحثين الكبار عمريا (العواجيز) أما أنا فسوف أنقد الباحثين الشباب، وأنا واحد منهم وبذلك أكون ناقدا لذاتى. أنا لا أعرف أسلوب النقد الذى نتبعه، بالتأكيد هناك أزمة وهناك مظاهر للأزمة كلنا نعرفها وكلنا نتكلم فيها، وأنا أعتقد أننا لسنا بحاجة لتوعية أنفسنا أكثر بالأزمة فكلنا نعرفها. أرى أن ما نحتاجه شيئا آخر، لأنه علينا أن نقدم تفسيرا آخر للأزمة غير تعديد مظاهرها. فلنركز مثلا على الفرد، الإنسان، لأنه هو الذى يخلق المؤسسة الفاشلة وهو الذى يضع القانون ، وهو نحن، نتكلم ونختبر الكلام دون أن نستطيع الخروج من الأزمة بشكل سريع . لو نظرنا إلى هذا الفرد سنجد فى مصر أن الصورة ليست قاتمة بهذا الشكل، فبجانب مئات الأشخاص الفاشلين هناك أفراد نجحوا وهناك أفراد كونوا مؤسسات جيدة وهناك نماذج. ولن أذكر أسماء لأننا جميعا يعرف كفاءات مصرية أصبحت عالمية. فأنا أعتقد أن أحد أشكال الخروج من الأزمة ليس بأن كل فرد فينا يظل يحلم ليلا أن الدنيا كلها سو

- هذا هو تفكير الجماعات الإسلامية بالضبط - أن الكل سئ ونحن الأفضل . وهو تفكير الإنسان العادى الذى يتهم الجيران أنهم سيئون وأولاده فقط هم الأفضل . هذا أسلوب فى التفكير اعتقد أنه فى حد ذاته مظهر من مظاهر الأزمة، أن نتعامل مع الأزمة بمنطق النكتة أو مجرد التوصيف لها. لو كل فرد منا بدأ ينظر لتلك النماذج الفردية التى أمامه، وبدلا من أن ينظر للنماذج السيئة ويكررها ينظر إلى النماذج الجيدة، ويعمل هو من نفسه نموذجا Model نستطيع أن نتجاوز الأزمة . جمال حمدان فى السابق أغلق على نفسه غرفته وأنتج، وكذلك د. سيد عويس، ما أقناه من الشباب وأنا منهم أنه بدلا من التباكى كثيرا أننا نقدم بأنفسنا نماذج وأمامنا العمر والمستقبل.

- د . عبد العليم محمد:

الأمانة العلمية أن أسجل تحفظى واعتراضى على بعض الألفاظ التى وصف بها الجيل الكبير من الباحثين . والألفاظ هى (مماليك - خشداشية- العواجيز) لأنه لولا هذا الجيل لما كنا نحن فى هذا الموقف ولما حق لنا أن نناقش قضايا البحث العلمى فى مصر، وأن الحل لن يتأتى عبر هجوم على هذا الجيل . ولكن لابد من وجود حلول بديلة .

والنقطة الهامة والتى لم يتعرض لها أحد ربما تكون حداثة عهد المجتمع المصرى بمهنة الباحث المستقل، وفى اعتقادى أن هذه مسألة تحتاج إلى تشريع لأن فى الجامعة توجد قوانين تنظيم عمل الباحثين والأساتذة فى الجامعات ومراكز البحوث. وإذا أصبح الوضع الآن أن ثمة عددا كبيرا من الباحثين المستقلين المحترفين أى الذين يكرسون حياتهم لهذه المهنة ، فربما يكون الأمر بحاجة أن نفكر فى تشريع قانونى يحدد ويعطى للباحث مشروعية اجتماعية ومشروعية قانونية لممارسة هذه المهنة وتحفظ له حقوقه. وهذه النقطة ربما ينبغى أن نفكر فيها للمستقبل.

- د . سعد الدين إبراهيم:

أود أن أقول - بصفتى أيضا أحد الباحثين الشباب وهذا أيضا نقد ذاتى للباحثين الشباب- أنه يبدو أننا لم نمسك الخيط الذى من المفترض أن يفتح لنا الآفاق لدراسة هذا الموضوع : "دراسة البحث لاجتماعى". إذا كان هناك أزمة بالفعل ، فهى أزمة الدولة والمجتمع الذى نعيش فيه. أتساءل لماذا هذه المشكلة لم تكن مطروحة من عامين مثلا ، لماذا طرحت الآن؟ لأنها وجه من وجوه أزمة نحن بأدواتنا وترسانتنا المفهومية فى العلوم الاجتماعية لم تستطيع وضع أيدينا عليها وبشجاعة ، وهى ظاهرة تقهقر الدولة تقهقراً غير منظم مثل الجيش فى التقهقر غير المنظم. فى هذه الحالة تحدث خسائر. من يتحمل الخسائر؟ ليس الضابط بل الجنود كما حدث فى ١٩٦٧. ولو وضعت يدك على هذا الخيط تجد إيجابيات كثيرة أو مخارج كثيرة بدلا من البكائيات والندب واللطم وجلد الذات الذى وجدناه فى بعض الأوراق. وقد سمعت كلام الأخ سعيد المصرى، ولكى لا أكون ظالما له تطلعت فى الورقة بسرعة كبيرة وقرأت فقرات منها ، ووجدت بالفعل أنك تستخدم ما يمكن تسميته "أسلحة الدمار الشامل" دون أن تأتى بأولويات الباحث العلمى: "كله قص جحش" كما يقولون فى ريف مصر، لذلك أسميتها أسلحة دمار شامل.

سيدى العزيز أنا كباحث شاب مثلك أقول لك تعالى لنرى نماذج كثيرة جدا من دراسات جيدة. والمجتمعات كلها بالطبع تواجه مشكلات بحث أيضا ، إنما جزء من المشكلة أن الدولة تتقهقر حاليا تقهقرا غير منظم ، وهذا يترك ضحايا فى كل الميادين، من فقراء المنيرة الغربية فى حى امبابة إلى باحثى العلوم الاجتماعية فى جامعة القاهرة وجامعة المنيا ، هؤلاء كلهم ضحايا التقهقر السريع والذى ركلنا بقدميه كشباب فلم يعد هناك وظيفة حقيقية، وظيفة اجتماعية بالمعنى الوظيفى، للبحث العلمى الجاد، وهذا هو الوجه الآخر لهروب الكفاءات . لماذا تهرب العقول خارج مصر؟ وإلى أين تهرب ؟ هى تهرب إلى حيث تستخدم أو توظف توظيفا جيدا، لأن هناك تدويلا للعقول ، كما يوجد تدويل لرؤوس الأموال، كما يوجد تدويل للإعلام. هناك ظواهر كثيرة لابد من دراستها وأن تدرس بطريقة غير أيديولوجية وغير حزبية، لأن هذه ظواهر أنت كعالم اجتماع لابد أن تدرسها بشئ من التدرج وتجعل حكم القيمة أخيرا، وليس من أول سطر إلى آخر سطر.

وأنا سعيد للتفرقة بين العمل البحثى والعمل المباحثى والعمل السياسى. ثلاثة أنواع من العمل وجميعهم مشروع. أنا احترم المؤسسة الأمنية ولا أتخذ منها موقفا عدائيا منذ البداية. وإنما أقول أن وظيفتها لا تختلط بوظيفتى أنا كباحث.

وبجانب مشكلة التمويل والعلاقة بالدولة هناك عملية التخوين والتكفير . فنحن لم نبرأ بعد من مسألة التخوين التى كان يستخدمها اليساريون ضد بعضهم البعض ومن يعمل عميلا للمباحث ومن لم يقبض عليه يكون ، هذه المسائل التى كانت تحدث فى الخمسينيات والستينيات والسبعينيات حل محلها الآن مسألة التكفير. فالمثقفون مع الأسف يقعون ضحية لنفس الممارسة، ممارسة التكفير والتخوين على بعضهم البعض. ماهو الحل العملى؟ الحل هو الشفافية ، أن كل شخص يفعل شيئا يكون منشورا أمام الجميع، سواء مشروع البحث ، تمويله ، خطته ، من أين يأتى التمويل، النتائج أين تنشر. الشفافية هى الحل لمعظم هذه الأمراض، وإلا سنظل نتهم بعضنا البعض ونلقى الشبهات على بعضنا البعض من الآن فصاعدا ، ولودخلنا فى هذه العملية لن ننتج بحثا علميا ولكن سنفقد بلدنا ونفقد أنفسنا مهنيا.

- د. مصطفى كامل السيد:

سأشير إلى بعض القضايا والأمور التى تشغل شباب الباحثين. وقد ذكرت المشكلة الاقتصادية، والإرهاب الفكرى فى الجامعة ، والأمية فى المجتمع ، وعدم مناسبة أدوات البحث. أتفق على أن المشكلة الاقتصادية هى عقبة تقف أمام صغار وكبار الباحثين فى إقامة البحث العلمى. ومسألة الإرهاب الفكرى فى الجامعة ربما تتفاوت بين الجامعات، ولكن طالما أن هناك شعورا بها فلابد أنها تمثل واقعا قائما . أما فيما يتعلق بالأمية فى المجتمع فأعتقد أنها ليست عقبة فى تطوير البحث العلمى. ولكن يمكن الاهتداء إلى مناهج البحث أو أساليب البحث الأكثر مناسبة لمجتمع تشيع فيه الأمية، إما عن طريق المقابلات أو عن طريق الملاحظة بالمشاركة إلى غير ذلك من أدوات البحث التى لاتقتضى

بالضرورة من أشخاص مبحوثين معرفة القراءة والكتابة.

- الأستاذ / سعيد المصرى:

نشأت تجربة البحث الاجتماعى وتطورت فى مصر من خلال مؤسسات حكومية ترعاها الدولة. ولهذا ينبغى فهم حدود رعاية الدولة للمؤسسة العلمية، وكيف يستغل الباحثون حضور الدولة فى تشكيل معالم البحث الاجتماعى. من هذا المنطلق، ترجع أزمة البحث الاجتماعى إلى قصور متبادل من جانب الدولة والباحثين المشتغلين بالبحث الاجتماعى. حيث لا تعتمد الدولة على البحث العلمي فى سياساتها ولا حتى في تعميق شرعيتها ولا تنظم البحث العلمى وفق خطة سياسية محددة. وبطبيعة الحال، فإن الباحثين- فى مختلف مواقعهم داخل المؤسسة - يستغلون حضور الدولة فى الانحراف بسياسة البحث الاجتماعى إلى مستوى تحقيق مصالح اجتماعية مباشرة.

ولا يعنى ذلك أن الصورة قاتمة وتخلو تماماً من أى ايجابيات. بل على العكس هناك مظاهر ايجابية تتعلق بحركة الترجمة ومبادرات عمل بحوث تستهدف مواكبة حركة التغير الاجتماعى ومحاولات عمل بحوث تساهم فى تقويم السياسات الاجتماعية وصناعة القرار ومبادرات إنشاء هياكل تنظيمية وتخصصات جديدة ومعالجات منهجية دقيقة ومتطورة...إلخ. لكن هذه الإيجابيات تتوقف عند حدود الجهود الفردية المعرضة للضغوط أو التشتت ويظل بقاء هذه الإيجابيات مرهونا بوجود أصحابها فى موقع المسئولية. وهذا يقود بالضرورة إلى نفس المأزق الذى تعانى منه المؤسسة العلمية والمتمثل فى تفصل حضور الدولة مع قوة الباحثين المتبعثرة فى جهود فردية غير مستقرة وغير متراكمة أو مصالح اجتماعية مباشرة. ومن ثم فلا حاجة لعرض جهود إيجابية استثنائية معرضة للانهيار المستمر ولا تشكل أساساً لحلول بديلة. لأن الحلول يمكن ان تتحقق من خلال إعادة بناء علاقة الدولة بالبحث الاجتماعى وهذه مسألة ذات أبعاد سياسية وفكرية معقدة. ويصعب الخوض فيها دون البدء أولاً بصياغة الأزمة والوقوف عند تجلياتها بوضوح فى عدد من المشكلات. وعن طريق تبادل الرأى والنقد يمكن تطوير سبل مواجهة الأزمة.

ومن بين المشكلات التى تواجه البحث الاجتماعى، تراجع الحداثة فى المؤسسات البحثية رغم أن جوهر هذه المؤسسات يرتكز على مفهوم الحداثة. والمقصود بهذا المفهوم- فى الحالة التى نحن بصددها- ممارسة البحث العلمى داخل مؤسسات منظمة وفقاً لمناهج السلطة الحديثة التى تم إدخالها إلى مصر فى القرن التاسع عشر. وبغض النظر عن الملابسات التاريخية لهذا المفهوم، فإن ممارسة البحث العملى تتوقف على المداومة فى تحديث المناهج والأدوات والمعلومات. ولن يتم ذلك بالعزلة والتقوقع داخل السلفية السياسية أو السلفية الدينية. ولهذا فإن نمو هذه السلفية وتغلغلها كسلطة تمارس المنح والمنع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) يمثل المظهر الحقيقى لتراجع الحداثة. ويصاحب هذا التراجع تكريس شرعية الحدود السياسية والحدود الثقافية التى تعتمد على السلطة الروحية عند رسم أى سياسات للبحث الاجتماعى.

خاتمة

ملاحظات وتعقيبات المشاركين الأجانب

تقديم وتعقيب ختامى:

السيد ياسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

نصل إلى نهاية هذا المؤتمر المثير لنتعرض للمشكلات البحثية، التى يهتم بها الباحثون المصريون الشباب، وإلى المشكلات النظرية والمنهجية والعملية التى يواجهونها معنا. وفى هذه الجلسة مجموعة من كبار الباحثين الأجانب يهتمون بدراسة المجتمع المصرى والمجتمع العربى من زوايا التاريخ وعلم السياسة وعلم الاجتماع. والجلسة التى سبقت هذه الجلسة كانت جلسة مثيرة لأنها كشفت عن كيف يفكر الباحثون الشباب فى مشاريعهم البحثية وفى مشكلاتهم ، واسمحوا لى أن أطرح تصورى فى الأسئلة التى ينبغى أن يتعرض لها الباحثون الأجانب .

السؤال الأول هل هناك تميزات واضحة فى النظرية ومناهج البحث المطبقة فى البحوث التى يجريها الباحثون الأجانب عن النظرية والمنهج كما طبقها الباحثون المصريون الشباب، هل هناك فروق أم أن الباحثين المصريين الشباب يطبقون نفس المناهج البحثية التى يطبقها الأساتذة الأجانب؟ هذه نقطة فى تصورى بالغة الأهمية فإننا فى بداية اشتغالنا بالبحث العلمى كان لدينا حرص على أن نطبق علم اجتماع المعرفة لكى نربط بين النظريات السوسيولوجية الغربية وأصولها السياسية والاقتصادية والإيديولوجية . وبالنسبة لهذا الموضوع أريد أن ألفت نظر الباحثين الشبان إلى كتاب هام حرره هشام شرابى، واشترك فيه مجموعة من الباحثين المتخصصين فى المجتمع العربى. هذا الكتاب بعنوان "النظرية والسياسة والعالم العربى" وفيه فصول متعددة عن كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية فى مسح نقدى عن إنجازات العلم الغربى فى دراسة المجتمع العربى بشكل عام. وسنجد على سبيل المثال فصلاً هاماً جدا كتبه سميح فرسون وليزا حجار بعنوان "علم الاجتماع المعاصر فى العالم العربى" وفيه عرض شامل ونقدى لكل المناهج والمفاهيم والنظريات التى طبقت على دراسة المجتمع العربى . وسنجد أيضا فصلا عن النفسية الاجتماعية للمجتمع العربى كتبه حليم بركات، وعن التاريخ كتبه المؤرخ المعروف بيترجران ...إلخ. هذا أعتقد أنه من الكتب الهامة لما فيها من نقد ومسح نقدى لمناهج العلماء الغربيين الذين يهتمون بدراسة موضوع المجتمع العربى.

إذن الموضوع الأول الذى نريد سماعه من الزملاء الأجانب، هل هناك فروق بين المناهج والنظريات، أم أن الباحثين الشباب يطبقون نفس النظريات ونفس المفاهيم ؟

السؤال الثانى، مامدى متابعة الباحثين المصريين الشباب للتطورات النظرية المنهجية فى علم الاجتماع العالمى؟

هذا سؤال هام بخصوص الملاحقة، هل يلاحق الباحثون الشباب التطورات المنهجية والنظرية فى العلم الغربى أم لا ؟

السؤال الثالث وهو موجه للباحثين الأجانب فى الواقع، مامدى إلمامهم بالمشهد السوسيولوجى فى المجتمع العربى، وتعليقهم لابد أن يبنى على فكرة ما، ماهو المشهد السوسيولوجى الراهن؟ والمشهد السوسيولوجى الراهن ينقسم إلى صراعات ثلاثة أساسية ، صراع من الخمسينيات بين المنهج الماركسى والمنهج المطلق عليه العلم الاجتماعى الغربى البرجوازى. وتم تبنى بعض الباحثين المصريين المنهج الماركسى فى دراسات سوسيولوجية ميدانية طبقت المنهج الماركسى. إذن كان الصراع الأول فى الخمسينيات المفاضلة بين المنهج الماركسى وما أطلق عليه فى هذا الوقت المنهج الوظيفى، ولكن علم الاجتماع الغربى ككل. أما أطلق عليه علم الاجتماع "العربى"- هناك مؤتمرات عقدت وكتب ألفت - فهى دعوة إيديولوجية حتى الآن فى رأيى تدعو إلى إنشاء وتأسيس علم اجتماع عربى يختلف ربما فى توجهاته النظرية ومناهجه عما يسمى علم الاجتماع الغربى. هذه هى الحركة الثانية فى مواجهة علم الاجتماع الغربى.

الحركة الثالثة هى الدعوة إلى إنشاء علم اجتماع إسلامى فى مواجهة ما يطلق عليه علم اجتماع غير إسلامى أيا كان التعريف. لدينا دعوة قوية الآن لدى بعض الباحثين إلى إنشاء علم سياسة إسلامى . مثلا فى كلية الاقتصاد هناك شبان يمثلون هذا التيار، الدعوة لعلم سياسة إسلامى أو علم اجتماع إسلامى.

إذن المشهد السوسيولوجى الراهن والذى لم يحسم حتى الآن يتعلق بهذه الصراعات الثلاثة. وأنا أقدم فرضا ، وأقول أن هذه النماذج الثلاثة لها علاقة بصعود خطابات سياسية معينة وسقوط خطابات أخرى. بعبارة أخرى، صعود الخطاب القومى العربى رافقه الدعوة إلى علم اجتماع عربى، وصعود الحركة الإسلامية رافقته الدعوة إلى علم اجتماع إسلامى. هذه نقطة أساسية، وعلى أى الأحوال هذا الموضوع لاتناقشه نحن فقط. لأنه فى علم الاجتماع الغربى بعض الباحثين يناقشونه مناقشة صريحة. وقد اطلعت أخيرا على مقالة لـ "برادين تيرنر" بعنوان "وجهان للسوسيولوجيا : العالمية والقومية" . وهو يثير القضية من ناحية نظرية : هل علم الاجتماع الغربى نشأ فى سياق اجتماعى وسياسى واقتصادى محدد لا يسمح بتعميم مفاهيمه ومناهجه على باقى المجتمعات؟ أم أن علم الاجتماع الغربى منذ بدايته كانت لديه نزعة عالمية تتجاوز الأطر التى نشأ منها؟ هذه قضية تناقش الآن مناقشة حقيقية.

السؤال الأخير.. هناك ظاهرة ما تسمى فى العالم الآن "الجلوباليزم" التى قد نترجمها "الكونية" أو غيرها. فالسؤال هل سيؤدى ما يمكن أن نطلق عليه المجتمع العالمى the international globa community هل سيؤدى إلى انعكاسات وتأثيرات واضحة على ممارسة علماء الاجتماع المصريين فى أبحاثهم، أم لا بحكم تغير الظروف وبحكم ما أسميه سقوط النظريات الأساسية فى علم الاجتماع وظهور المابعديات: مابعد الماركسية، وما بعد الحداثة، ومابعد الليبرالية....إلخ . وتأثير هذه المابعديات على مناهج البحث وعلى مفاهيم البحث، هل تتأثر الممارسات البحثية للباحثين المصريين بهذه التحولات النظرية؟ وهل هم يتابعون بالفعل ما يحدث وما يمكن تسميته ثورة نظرية

فى الابستيمولوجيا وفى مناهج البحث الغربى؟ هذه أعتقد بعض الأسئلة التى يمكن أن تطرح فى هذه الجلسة والتى أتوقع أن بعض الزملاء من الأساتذة الضيوف سيجيبون عليها.

***

إن الملاحظة الأساسية التى قدمها الأستاذ "روجر أوين" حول الانفصال بين بحوث علم الاجتماع والاقتصاد تحتاج إلى تأمل، لأنه ذكر أن "السياسة" موجودة دائما ولكن العنصر الغائب هو "الاقتصاد" وربطه بالمشكلات السوسيولوجية.

أما "سامى زبيدة" فإشارته سليمة إلى أن الأوضاع الجديدة تفترض مفاهيم جديدة لدراستها وتفهمها، ولا يجب الوقوف عند المفاهيم القديمة. وهناك كما أشار وضعية أزمة تفترض منا جميعا جهودا كبيرة لمواجهتها على مستوى العلم الاجتماعى.

والحكم الأساسى الذى أصدره "ريموند بيكر" هو ما يمكن تسميته "تقليدية" علماء الاجتماع المصريين فى استخدام المناهج التقليدية، وعدم المغامرة بالدخول فيما يمكن تسميته بعلم الاجتماع التأويلى. فأغلب الدراسات تتبع الأطر المؤسسية أو الأطر الماركسية فيما يتعلق بالتحليل الطبقى. ولكن نادرا ما نجد دراسات علمية اجتماعية تطبق منهجية الطوبولوجى على سبيل المثال، أو تحليل الخطاب أو تحليل اللغة فى الحياة اليومية إنما يمكن القول أن هناك بدايات مبشرة فى الفترة الأخيرة. إن منهجية تحليل الخطاب تأثرا بالمناهج الفرنسية بدأت تجد بعض التطبيقات الناصعة خصوصا فى أعمال نصر حامد أبو زيد فى تحليل الخطاب الدينى. وفى مجال علم الاجتماع أحمد زايد أخرج كتابا هاما فى رأيى من أهم الإنجازات الأخيرة عن تحليل الحياة اليومية. وهذا المشروع الذى بدأ به أحمد زايد التقديم وسيجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بحثا سيشرف عليه أحمد زايد فى هذا المجال لأول مرة عن تحليل لغة الحياة اليومية. وأعتقد أن هذه إضافة قيمة لعلم الاجتماع المصرى. وليس هذا دفاعا عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتبارى أنتمى إليه أساسا، ولكن هذا المركز ظلم ظلما فاحشا بواسطة البعض، حيث تجرى فيه بحوث حقيقية بمناهج حديثة ومنها بحث تصادف أنى أشرف عليه عن السياسة الثقافية. وقد أنجزنا بحثا هاما أجراه أحمد أبو زيد عالم الانثربولوجيا المصرى المعروف عن رؤى العالم المتصارعة فى المجتمع المصرى. لأول مرة نبحث هذا الموضوع بناء على أسس لتعريف السياسات الثقافية، وليس السياسة الثقافية بالمعنى السطحى للكلمة. على كل حال هناك مجال بعد ذلك للحديث فى مناسبات أخرى عن إسهام المركزالقومى للبحوث فى دفع عجلة البحث العلمى الاجتماعى.

والأستاذ "روى متحدة" أثار القضية الهامة المتعلقة بالعلاقة بين التاريخ الاجتماعى وعلم الاجتماع. وأعتقد أنه أجاد طرح مجموعة من القضايا الأساسية بناء على معرفة للتاريخ الاجتماعى للمنطقة. ويمكن القول أن هناك مدرسة متميزة فى التاريخ الاجتماعى المصرى تعلم منها علماء الاحتجاج المصريون، فمنذ محمد أنيس ودراسات على بركات،

وعاصم الدسوقي، ورؤوف عباس ، اعتقد أنها ألقت أضواء على التاريخ الاجتماعى المصرى. وأضافت كثيرا للبحوث السوسيولوجية المصرية. وإن كنا نحتاج إلى أن نقرأ حوليات التاريخ المصرى بصورة أكثر منهجية، خصوصا حين معالجة القضية المتعلقة باستمرارية الكيانات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية أو انقطاعها وأسباب الانقطاع وأسباب الاستمرار. هذه قضية لا يمكن أن يحسمها إلا التاريخ الاجتماعى.

والنقاط التى أثارتها "كارى روزيفسكى" باستعارة المفاهيم من العلم الغربى تمثل قضية خلافية تحتاج إلى مناقشات أوسع، لأننا يمكن أن نختلف بشأنها كثيرا. إنما أعتقد أن النقطة الأساسية هى مسألة قدرة الباحث على استخدام المفهوم أو تكييفه مع الطبيعة الخاصة للمجتمع الذى يدرسه . ومن الناحية الإنسانية ، ماهى الفائدة التى يمكن أن تنجز من خلال الإضافة العلمية للمعرفة الإنسانية من دراسة حالة المجتمع المصرى؟ كيف تضيف؟ هذه أعتقد تتعلق بالقدرة الإبداعية للباحث وعدم تبنيه أى مفهوم تحكمى. إنما لو قلنا أى مفهوم من الغرب لا ينبغى تطبيقه ، إذن لا يمكن تطبيق مفهوم الديمقراطية ولا المجتمع المدنى. وهناك بعض الأساتذة الأجانب يقولون مثلا أن مفهوم المجتمع المدنى هذا مفهوم غربى مستقى من هيجل ولا يصلح للتطبيق فى المجتمع العربى. مامدى صحة هذه المقولة؟ لو قلنا بذلك إذن مفهوم الطبقة لا يصلح فهو مفهوم غربى، ومفهوم الديمقراطية لا يصلح وبذلك ندخل فى مجادلة طويلة أعتقد إنها لا تتفق مع ما يمكن تسميته بعالمية المعرفة الإنسانية، فالمعرفة الإنسانية عالمية ونسبية فى نفس الوقت . إنما ترك مجموعة من المفاهيم بادعاء أنها غربية الأصل أعتقد أن فيه وقوع بأسر أطروحات حاولت أن تثبت أن الغرب له تاريخ منقطع عن الشرق، وأن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات الشرقية، وهذا ليس صحيحا ولعل مارتن برنال فى كتابه الأساسى "أثينا السوداء" قد أثبت بالدليل القاطع ، والدليل مستقى من تحليل اللغة والأساطير والتاريخ، أن هذا زعم باطل، وأن بعضنا صدق بالفعل أن الحضارة الغربية لا علاقة لها بالحضارات العربية الإسلامية. وكون أن هذا الفصل كان فصلا غائبا ولم يكتب لا يعنى أن تنكر أن مكونات الحضارة الغربية هى مكونات إلى حد كبير أسهمت فيها حضارات وثقافات أخرى.

دراسة التاريخ الاجتماعى الاقتصادى والمجتمع المعاصر

روجر أوين
الأستاذ بجامعتي أكسفورد وهارفارد

كم يسرنى أن تتم دعوتنا نحن الأجانب للاشتراك فى هذا الجمع، إنه لمشروع طموح للغاية ويعكس فضلاً كبيراً بذله المنظمون لجمع كل هؤلاء الناس لمناقشة هذا الموضوع الهام والمشترك . من وجهة نظرنا ، أو على الأقل من وجهة نظرى أنا الشخصية، لقد كانت أيضا فرصة للاستماع والإنصات لمناقشة مصرية – مصرية أكثر منها مشاركة ، وكان من الصعب جداً على كأجنبى أن أحدد فى أى لحظة أتدخل فيما كان حواراً متوتراً بعض الشئ وعاطفياً أحياناً.

أعتقد أن هذا ينتج عن أهمية الموضوع الكبيرة ويبدو أن هنالك افتراضاً عاماً بوجود نوع من الأزمة الاجتماعية فى مصر، وأنه من المهم بالنسبة للمصريين أن يحاولوا معرفة ماهى وماذا يجرى فى مجتمعهم.

ولأن هذه ظاهرة معاصرة فهى أيضا سياسية بدرجة عالية. كنت أفكر فى معنى كلمة "Forum" بالانجليزية (أى منبر أو منتدى) تذكرت أنه يعنى فرصة لاجتماع الناس ومناقشة الموضوعات بأسلوب هادئ وعقلانى. ولكن كانت هناك أوقات كانت مناقشاتنا فيها أقرب إلى المنبر الرومانى "Roman forum" كما أتخيله ، حيث كان المواطنون يحضرون ويناقشون – أحياناً بأصوات عالية جداً – المشاكل المتعلقة بجنسيتهم وعضويتهم فى المجتمع، وأيضا مناقشة موضوع أكثر أهمية وهو كيف يجب تنظيم هذا المجتمع وإدراكه وفهمه.

ثم بدأت أفكر، حسناً وهل هذا بالشئ الغريب؟ هل إذا اجتمع عدد من الطلبة الأمريكيين و البريطانيين لمناقشة ليس فقط حالة مجتمعهم ولكن أيضاً كيف يجب بحثه وتحليله، هل كنا سنسمع مثل هذه الدعوات الحماسية لوجهة النظر هذه أو تلك؟ عندما نناقش العالم المعاصر وبرغم رغبة كل منا فى أن يكون أكاديمياً قدر المستطاع فإن السياسة تتدخل ومن الصعب ألا تتضح مشاعرنا الخاصة، وتلك غالباً ما تعقد البحث الأكاديمى الموضوعى الذى نعتقد فى الجامعات أنه يجب علينا محاولة نشره.

وقد لاحظت أيضاً ما أعتقد أنه عدد من المجادلات المعروفة فى كثير من المناقشات . الأول بين الشموليين (أو الكليين) والمفصليين. الشموليون هم الذين يرون أن كل شئ مرتبط بكل شئ آخر، ولذلك فعند حدوث أزمة فهى شاملة، بينما المفصليون يحاولون دائما أن يفكروا فى هذا الأمر أو ذاك ومناقشته كليا قبل الانتقال إلى المشكلات الأخرى المتعلقة به. كل ذلك أمر جلى فى أوروبا كما هو فى مصر.

ثم هناك جدال لا محالة فيه بين المتفائلين والمتشائمين . أى هؤلاء الذين يرون مستقبلا مظلماً لمجتمعهم وهؤلاء المصممون على رؤية مستقبل أفضل، لو أمكننا عمل هذا أو ذاك أو إذا أقنعنا الشعب بالنظر إلى الموضوع بهذا الأسلوب أو ذاك.

والآن اسمحوا لى أن أتحدث بأسلوب أكثر شخصية وأقول ما علمته من خلال وجودى هنا كأجنبى . ولكن قبل قيامى بذلك يجب أن أقوم بالتحذير المبدئى من أننى لا علم لى ما إذا كانت الأبحاث التى قدمت تمثل كل البحث الاجتماعى المصرى أم أنها مجرد عينة منفردة إلى حد ما.

أول ما فاجأنى هو اكتشافى أننى كنت مخطئاً فى افتراض - وذلك على أساس الأبحاث المكتوبة - أن هناك إجماعا عاما على أن مصر خاضعة لعملية تغيير طويلة لا يمكن تحاشيها من نظام حكم سلطوى إلى نظام أكثر تعددية. وبكلمات الدكتور سعد الدين إبراهيم "إن الدولة تتراجع وهذا يقودنا إلى الخصخصة وإمكانيات أكبر للتعددية". وبرغم ذلك فإذا كان هناك إجماع فيما مضى وحتى الآن - عذراً إذا كنت مخطئاً- فهو الإجماع على أن عهد ناصر كان سلطويا من نوع حميد، يتضمن مشروع بناء أمة على أساس من التماثل (uniformity) والمساواة بهدف إعطاء الجميع السبيل لنيل نفس الفرص فيما يخص التعليم والرفاهية. ولكن بطريقة ما، ولأسباب لم يتم توضيحها أدى الأمر إلى تسلط من داخل الدولة، تبدو فيه الدولة - على الأقل فيما يتعلق بأمور البحث العلمى الاجتماعى- حاضرة بقوة بأكثر من أى وقت مضى، برغم أن ذلك البحث العلمى الاجتماعى لابد أن يواجه المشكلة الإضافية: ليس فقط مزيداً من القوانين والقواعد ، ولكن أيضا قوانين وقواعد تنفذ بعشوائية.

ومادعينا أيضا لرؤيته هو عملية التفتيت الاجتماعى، كنتيجة للانفتاح والتحرير واندفاع الأموال من جهات متعددة بما فيها الخليج. فتوسعت الفجوة فى المجتمع المصرى لدرجة كبيرة. وهو ما لا يدفع إلى الرضا ولا يمكن اعتباره أساساً للتعددية. وبالنسبة لمعظم المتحدثين كان ذلك بالأحرى سبباً يدعو إلى عدم الرضا، سواء كانت الفجوة بين غنى وفقير، أو مسلم ومسيحى، أو رجال ونساء .. إلخ. وكلها عرضت كسبب للانقسام الاجتماعى وبالتالى الضرر الاجتماعى.

لقد قاد وجود هذه الفجوات الواسعة كثير من محدثينا إلى القول بأن مصر تواجه أزمة اجتماعية. ومع ذلك، فى رأيى، فإن تطبيق اصطلاح "أزمة" على أحد المواقف فى حد ذاته يعد غالبًا عملاً سياسياً وليس تحديداً دقيقاً لظروف اقتصادية واجتماعية معينة، مما يتيح للمتحدث إعطاء حله هو لذلك، وفى الوقت نفسه كلما عرضت الأزمة بأسلوب عام كلما كان الحل أبسط لأنه غالباً ما يكون كذلك.

ننتقل الآن إلى بعض الأشياء التى طرأت على أثناء تطور مناقشاتنا الأول هو الشئ الواضح من صعوبة الحصول على أنواع المعلومات الأولية التى تتطلبها دراسة المجتمع المصرى المعاصر. ويتبع ذلك أن معظم الأبحاث التى عرض لها هنا اعتمدت على مصادر منشورة مثل الجرائد أو التقارير الرسمية. ويبدو أنه من الصعب جداً القيام بعمل أبحاث ميدانية اجتماعية من أى نوع.

ثانياً يبدو أن هناك رغبة – وربما يستطيع أحدكم أن يطلعنى على أسباب ذلك – لفصل علم الاجتماع ودراسة المجتمع عن دراسة الاقتصاد. لقد كانت الأمور السياسية موجودة طوال الوقت ولكن كان هناك أساس اقتصادى ضعيف للغاية فى الأبحاث التى استمعنا إليها. وبرغم ذلك يبدو لى أن القيام بالأبحاث الاقتصادية أسهل بكثير في الوقت الحالى لوجود بيانات كثيرة يمكن العمل بها. وهذا يؤدى إلى نقطة ثالثة محيرة وهى لماذا لم يرد ذكر أى بيانات من تعدادت السكان الأخيرة، كما لو كان علم الاجتماع قد فصل عن علم السكان وعن دراسة نمو السكان وحجم الأسرة الخ. وهذا متاح هنا فى مصر لأن سلسلة التعدادات التى تمت على فترات منتظمة منذ ١٨٩٧ تشكل كنزاً وطنياً عظيماً وتقدم مصدراً غنياً وفريداً للمعلومات لدراسة التغير الاجتماعى المصرى على مدى حوالى ١٠٠ سنة.

ويتبع ذلك ، بدون الاقتصاد وعلم السكان، محاولة تحليل البنية الاجتماعية والتغييرات الاجتماعية بأسلوب يبدو تاريخيا عتيقاً. ذلك أن هذه الموضوعات لا تزال تجرى دراستها وفقاً للطبقات والمؤسسات والإيديولوجيات المتنافسة والحراك الاجتماعى – أو انعدامه – والمظاهر الاجتماعية المتعلقة بذلك . وهذا بالتالى أنتج نفس المشكلات القديمة حول ماهية الطبقة، وعما إذا كانت المجموعة كذا تدخل فى الطبقة كذا ، ولماذا لم تكافح هذه المجموعة أو تلك كفاحاً أكثر ضراوة لحماية نفسها ضد طبقة أخرى؟ وما إلى ذلك.

يبدو لى أنه لا مفر من أن تؤدى الأساليب القديمة لإنتاج نفس الحلول ونفس المشاكل وسوف أترك الأمر لزملائى لاقتراح بعض الأساليب الجديدة عن طريق طرح أسئلة وأساليب أخرى للتحليل . وعن نفسى فسوف أقنع باقتراح واحد فقط يمكن استخدامه لتفتيح طرق جديدة لدراسة النتائج الاجتماعية المنبعثة من التغير الاقتصادى طويل المدى. وهنا أستوحى أفكارى من تطور تناقضى "داخل البنك الدولى". فمن ناحية ، التأثير الحديث للبنك الدولى على مصر المدينة قد حول كل الحديث القديم عن التنمية أو حتى النمو وألقى به إلى الشارع، وبدلاً عن ذلك فإن أرقام اليوم السحرية تتضمن أشياء مثل معدل فائدة الدين ، والعجز فى الميزانية، ونسبة التضخم السنوية . وهى كلها أهداف يجب أن تنفذها مصر لكى تظل صالحة لمساعدات دولية أكثر.

ولهذا السبب لم يعد أحد يستمع عن التنمية الاقتصادية، بل من الصعب أيضا أن تكتشف ما حجم النمو الاقتصادى فى أى سنة معينة. فهل هناك نمو فى ١٩٩١ أو ١٩٩٢؟ من الصعب معرفة ذلك لأن هذا شئ لم تعد الحكومة تعتنى به. ومع هذا – وهو الجزء الآخر من التناقض– يعتنى البنك الدولى بنفسه بهذه الأمور لأنه يحتاج هذه البيانات لكى يحدد ما إذا كانت حلوله لمشكلات مصر عن طريق برنامجه لإصلاح البنية سوف تسفر عن النتائج

التى يريدها ، إذن فبالنسبة للبنك الدولى لقد عدنا إلى القائمة القديمة التى استريح لها شخصياً. وهذا معناه إجابات عن الأسئلة : لماذا تمو بعض الأنظمة الاقتصادية ولماذا ينمو بعضها أكثر من غيرها ؟ هذه على سبيل المثال ، هى بعض نوعيات الأسئلة التى تشكل أساس مشروع بحثى حديث يجريه تحت رعاية البنك الدولى الأستاذ "بنت هانسن"، وهو بدون شك أحسن وأشهر علماء الاقتصاد العاملين حاليا فى مجال تحليل التحولات الاقتصادية طويلة المدى فى مصر. ومما يثير الانتباه أن هذا البحث أقيم على أساس مقارنة بين التنمية المصرية والتركية على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام.

ولا تخبرنا جداول وفهارس هانسن بكل شئ. ولكنها تسمح لنا بالتركيز على بعض الأشياء التى تفترض وجود هياكل أكثر عمقاً أكثر من الدراسات التقليدية لنظام الدولة السياسى أو الاجتماعى. فهى ترى على سبيل المثال أن أحد الأشياء الهامة عند مناقشة النمو الاقتصادى طويل المدى هو التوازن بين السكان والموارد، وإذا ما كانت هذه الموارد تستخدم بكفاءة على فترات طويلة من الزمن . وهذا يمكن أن يصل بنا إلى دراسة المؤسسات الأساسية مثل الملكية والتى بدورها تملك تأثيراً هائلاً على استخدام تربة البلاد وقدرتها على زراعة محاصيل معينة استخداماً حسناً. وهنا على سبيل المثال تعد المقارنة بين مصر وتركيا فى صالح تركيا حيث نظام ملكية الأراضى الذى ظهر فى الأناضول فى القرن التاسع عشر يبدو وأنه أكثر صلاحية لزراعة محاصيل هذه المنطقة أكثر من تلك التى تم زراعتها فى مصر. هذا برغم أننى أقول ذلك بحرص شديد لكونه لازال سؤالاً مفتوحاً حول أقصى درجة لاستغلال أراضى مصر الأكثر غنى.

ومن هنا يمكن أن نوضح التأثير الخاص بكل نوع من النمو الاقتصادى طويل المدى من حيث العناصر الهامة مثل نمو المدن (urbanization) والديمقراطية وتشغيل المرأة فى سوق العمالة ونمو الاقتصاد غير الوسمى وما إلى ذلك من العناصر التى تشكل مجموعة طموحة من مشروعات البحث كل على حدة. وسوف أنهى حديثى بالحديث عن ثلاثة منها.

أولاً هنالك حاجة إلى اهتمام أكبر بالطرق التى يعيش ويعمل بها الناس، والتى يصنعها التفاعل بين النظام القانونى والقواعد المتعلقة بالملكية. ويحتاج النظام القانونى نفسه إلى دراسة أكثر، وكذلك الطريقة التى سمح بها لنوعيات معينة من التملك والنشاط الأهلى أن تنمو، ومؤسسات النشاط الأهلى تدار كما نعرف عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية.

ثانياً: هناك السؤال المتعلق بالتكوين المتغير للقوة العاملة .فإذا كانت نسبة القوة العاملة حاليا فى مجال الصناعة كما أخبرنا ١٣٪ ونسبة ليست أكبر كثيراً فى الزراعة فبماذا تفسر النسبة الضخمة العاملة فى قطاع الخدمات الرسمى وغير الرسمى؟ إن ذلك له بالتأكيد نتائج عميقة الأثر على دراسة المجتمع المصرى.

ثالثاً وأخيراً، أعتقد أنه آن الوقت للعودة لدراسة الريف المصرى والتحويلات الاجتماعية الهائلة التى حدثت فيه

على مدى الـ ١٥ أو ٢٠ عاماً الأخيرة كنتيجة للهجرة إلى المدن وإلى الخليج وارتفاع الأجور الزراعية ورفع القيود على زراعة محاصيل معينة. كل هذا غير حياة القرية أكثر مما ندرك ، بينما الأبحاث الممتازة للاقتصاديين أمثال سمير رضوان والتى أجريت فى منتصف السبعينيات قد أصبحت قديمة وغير منطبقة على الظروف الحالية.

وأخيراً.

فإن الدور الذى غالباً ما يلعبه علماء التاريخ هو إعطاء البعد التاريخى لأحداث اليوم. ولكن فى هذه اللحظة من تاريخ مصر وبلاد أخرى كثيرة أيضاً، هنالك حاجة خاصة إلى بدء العمليات التحليلية بفضل دراسة التاريخ عن دراسة المجتمع المعاصر. أقول ذلك لسببين رئيسيين : الأول هو أننا عند النظر لتاريخ مصر فى القرن العشرين لا ننظر إلى عملية تاريخية متواصلة، ولكنها عملية أحدث فيها النظام السلطوى لثورة ١٩٥٢ هوة ضخمة بين الاقتصاد القائم وماقبل الثورة. ولتبسيط الأمر قدر الاستطاعة نقول أن التسلط هو أكبر أعداء التعددية، وفى شكله الاقتصادى أيضاً هو عدو الملكية الخاصة. ونتيجة لذلك فإن تأسيس مثل هذه الدولة سرعان ما وضع نهاية مسيرة المائة عام التى استندت التنمية المصرية فيها إلى انتشار الملكية الخاصة ورأس المال الخاص؛ وهى العناصر الأساسية لما كان فلاسفة القرن الثامن عشر قد بدأوا يعتبرونه "مجتمعا مدنيا".

الشئ الثانى الذى يقف بين مصر والوضع القائم ومصر ما قبل ١٩٥٢ هو السرد الوطنى بالغ القوة الذى يشرح كلا من الماضى والحاضر فى صيغة رواية واحدة لكفاح متصل لتحقيق أهداف وطنية أساسية . وهى رواية يبدو أن جميع السياسيين والمؤرخين يتفقون عليها. وبرغم ذلك- وعلى الأقل بالنسبة لى أنا- فقد خبت فائدتها وصارت تطمس أكثر مما تضئ. وخصوصاً ما يتعلق بالقطيعة بين الاقتصاد السياسى لما قبل وما بعد الثورة وهى النقطة التى تشكل جذور أى اختبار سليم لما أصبح عليه المجتمع المصرى حالياً.

وطالما فهمنا هذه النقطة فمن الواضح أننا يجب أن نتخطى الحاجز الموضوعى على تفكيرنا بواسطة قصة الكفاح الوطنى المصرية . هذا إذا ما كنا نريد أن نتفهم كيف كانت الأحوال قبل ١٩٥٢ وإلى أى مدى تغير المجتمع منذ ذلك الحين، وهذا يتطلب ، ضمن أشياء أخرى، استخدام خيالنا التاريخى بأسلوب نشط ومبتكر لكى نحاول إعادة بناء ماضى ذى علاقة طفيفة بالحاضر ويمكن فهمه فقط على حدة.

وهناك موضوعان بالتحديد يجب أن يوليهما مؤرخ هذه الفترة عنايته الخاصة. الأول هو دور القانون فى حماية الملكية الخاصة والآخر هو دور الدولة منذ عهد إسماعيل وبعده فى تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤسسات المتنوعة التى ساعدت فى تكوينها.

بالنظر إلى المائة سنة قبل ١٩٥٢، نجد سلسلة من الأنظمة التى كان لها تأثير كبير على وضع هذه القوانين والممارسات التى تطورت على أساسها الرأسمالية والملكية الخاصة. كما نجد تعاوناً ملحوظاً بين النظام السياسى والطبقة الإدارية، حيث تمت السيطرة على الصراع الطبقى بأسلوب يخدم مصلحة هذه الطبقة. هذا هو النظام الذى بدأ

فى عهد الخديوى إسماعيل وقوى تحت الاحتلال الإنجليزى ثم أدير وتطور بواسطة السياسيين والمسئولين المصريين الذين مارسوا سلطة متزايدة فى الثلاثين سنة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢.

وإذا كنا لنصل إلى فهم لكل هذا أفضل مما وصل إليه المؤرخون حتى الآن، فأنا أعتقد أيضاً أننا نحتاج إلى دراسة القانون وقانون الملكية الخاصة بطريقة أكثر ابتكاراً، فى محاولة لبحث الأملاك (Property) وليس فقط الامتلاك (ownership tout court)، أى كمجموعة من الحقوق وجد بعضها وغاب بعضها فى الفترات التاريخية المختلفة. والشئ الثانى الذى يجب أن يلفت انتباهنا هو التمييز - من وجهة نظر الدولة - بين تسهيل عملية معينة والتحكم فيها. على سبيل المثال، بالنسبة لدور وزارة الشئون الاجتماعية المتشعبة والتى تأسست فى ١٩٤٢ نجد توتراً مستمراً بين الرغبة فى تشجيع تأسيس بعض المنظمات غير الرسمية كالاتحادات التجارية وبين الرغبة فى نفس الوقت فى إبقائها بقدر المستطاع تحت سيطرتها.

فبإيجاز، ما يحتاج المؤرخون المصريون حاليا لفعله - فى رأيى - هو العودة لدراسة التاريخ فى حد ذاته وليس كدليل إلى الحاضر ولا كمرحلة ضرورية فى الكفاح لتحقيق كل ما هو مرغوب فى الحياة المصرية المعاصرة. فقط عندما يتم ذلك ويرضينا يمكن أن نعيد ارتباط التاريخ ووصله بالحاضر بطريقة تسمح باستخدامه لطرح أسئلة عامة وهامة حول خط السير التاريخى trajectory فى التغيرات الاجتماعية الراهنة فى مصر، كما يسمح لنا بالحكم على ما كسبته مصر وما خسرته نتيجة لهذا التغير الحاد فى الاتجاه بعد ١٩٥٢.

نظرية علم الاجتماع ودراسة مجتمعات الشرق الأوسط :

المجتمع والجماعة والأمة

سامى زبيدة
أستاذ الاجتماع السياسى
بكلية بيربك بجامعة لندن

أتناول هنا موضوعات تبدو لى محور الهموم الأساسية والاجتماعية لدى مثقفى الشرق الأوسط اليوم : أشكال أو صور الترابط الاجتماعى للتضامن أو الصراع فيما يتعلق بالدولة وبالسياسة. وهذه المسائل مرتبطة بتحديد طبيعة التحولات الاقتصادية الاجتماعية والتقنية والثقافية التى أتت بها الحداثة.

هنالك صورة تقليدية تتقاسمها خطوط كثيرة من الفكر الاجتماعى. وهى أن الحداثة تأتى من خلال عملية تاريخية عالمية مدفوعة بتغيير اقتصادى جوهرى كالتصنيع أو ظهور الرأسمالية مع العمليات الاجتماعية والديموغرافية المصاحبة لها من التمدن (urbanization) وتقسيم العمل الاجتماعى المكثف . وهذه العمليات تهدم المجتمعات الأولية أو التقليدية مثل القرية والقرابة والقبيلة، والمجتمعات الدينية، وما إلى ذلك عن طريق فصل العامل عن وسيلة الإنتاج الخاصة به وعن وحدات الإنتاج التقليدية مثل العائلة ، والقرية، والطائفة. إن فردية العمالة، واتساع مجال الإنتاج يؤديان لخلق الأساس الفردى للمركز الاجتماعى والسياسى والمواطنة. فالحداثة إذن طبقاً لهذه الصورة تغير أساسات التضامن والترابط الاجتماعى من المجتمعات البدائية التقليدية إلى مجموعة من الأشكال الجديدة، وكل منها يتم تدعيمه حسب وجهة نظر الكاتب النظرية والسياسية من ناحية الأمة، والطبقة، والروابط السياسية المبنية على أساس طبقى، والروابط المهنية والاتحادات والروابط السياسية بمختلف ألوانها الإيديولوجية.

وكانت هناك بالطبع آراء كثيرة ومتضاربة حول طبيعة وقيمة هذه الحداثة الاجتماعية. وهناك خط فى الفكر الأنجلو ساكسونى يعود تاريخه إلى القرن الثامن عشر ويوجد فى الوقت الحالى وهو يؤيد ويناصر النظام الجديد. وهذا هو الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لآدم سميث وآخرين ، ثم نفعية القرن التاسع عشر وعالم اجتماع القرن التاسع عشر

هربرت سبنسر. وجوهر فهمهم اللبرالى للحداثة هو السوق الحرة وسلوك المصلحة الفردية المنطقى لأفراد أحرار ومتساوين يدخلون فى تعاملات طوعية فيما يتصل بهذه السوق. وهم يعتبرون هذه الأحوال تطوراً وواقعاً مرغوباً لعصرهم الحديث ينطلق من دولتهم ومجتمعهم السابق الذى قيد حرية الفرد والسوق بقوانين تسلطية من الملوك والأمراء وسلطات الإقطاع والكنيسة. إن هزيمة وتراجع هذه القوى تسمح بحريات جديدة اقتصادية وسياسية سوف تضمن سعادة أكبر لعدد من الناس لو بقيت هذه الحريات بدون معوقات بسبب تدخل الدولة. إذن جزء من هذه الصورة هو انكماش الدولة العام والمرغوب فيه إلى مستوى أداء الوظائف الأساسية للحفاظ على القانون والنظام والعلاقات الخارجية والدفاع فى سبيل مجتمع مستقل وحر من الأفراد الذين توحدهم المصالح المشتركة والتعاقدات التطوعية. هذا هو المجتمع المدنى فى العرف الأنجلو ساكسونى.

والنقد الماركسى لهذا الخط من الفكر معروف: يولد السوق انعدام المساواة والاستغلال والأزمات المتكررة. والتحرر الحقيقى والاستقلال يمكنان فى التحولات الاشتراكية / الشيوعية التى تتحقق من خلال انتصار البروليتاريا فى الصراعات الطبقية والتى تنتج بالضرورة عن أبنية وعمليات الرأسمالية. ولكن هنالك انتقادات أخرى كثيرة ومختلفة.

والفكر الألمانى الرومانسى الذى يعود أيضا إلى القرن الثامن عشر (ولاسيما يوهان جوتفريد هردر) يبرز روح الشعب (volk) والأمة وقيم الأسرة والمجتمع والثقافة. إن الحداثة والحضارة التى تجلبها اصطناعية ومحطمة للمجتمع والثقافة. وهذا بالضبط عكس احتفال الأنجلو ساكسونيا بالحداثة فهو تقدير سلبى بمقارنة أشكال الترابط الجديدة بصورة نموذجية لمجتمع الريف فى العصور الوسطى. بينما الأمة عند المفكرين الأنجلو ساكسونيين هى ذلك المجتمع المدنى التجارى الذى شكلته الحداثة والدولة إضافة ثانوية له، إلا إنه بالنسبة للرومانسيين الألمان الأمة هى امتداد وتشخيص الشعب الألمانى القديم والدولة هى التعبير السامى عن روح الشعب. هذا المفهوم الألمانى مهم للغاية بالنسبة لنا لأنه ضمنيا أو ظاهريا كان هذا هو النموذج الذى اعتمد عليه بعض المفكرين القوميين العرب الذين نظروا للأمة العربية من زاوية إحياء الحضارة والتراث العربى القديم الذى طمسته على مر التاريخ عمليات الفساد وعرضته للخطر السيطرة الأوروبية السياسية والثقافية التى أسهمت فى تمزقه. وللإسلاميين مفهوم مماثل ضمنيا يحل الأمة الإسلامية محل الأمة العربية.

وهناك أيضاً الشق اليسارى للنقد الشعبوى للحداثة ويمثله فكر فوضوى ما وخاصة "الشعبيون الروس (Narodniks) فى مطلع القرن العشرين وهم الذين رأوا تجمع الفلاحين الروس كشكل شيوعى نموذجى للترابط ولكن يعرقله ظلم بيروقراطية الدولة والقيصر والارستقراطية. ولذلك فما كانوا يحتاجونه هو ثورة تزيل هذه السلطات وتسمح لتجمع الفلاحين بالظهور والازدهار كشكل تعاونى للترابط بدون دولة.

لدينا إذن الفكرة الليبرالية لمجتع مدنى على أساس الأفراد الأحرار الذين يدخلون فى تعاقدات طوعية فى السوق الحرة مع دولة صغيرة للحد الأدنى لتنظيم أحوالهم العامة، ثم هناك النموذج الجمعى (Communitarian) لمجتع

تتشكل من جماعات عضوية ذات علاقات وطيدة للعائلة وسلطة ذات التزامات متبادلة مبنية على أساس أخلاقى ودولة تعبر عن روح وتاريخ الشعب. إن كلا هذين النموذجين يعتبرا صوراً نموذجية. كلاهما تعرض لانتقادات كثيرة، بشكل خاص من الفكر الاجتماعى الحديث لماركس ودوركايم بصورتين مختلفتين جدا. والنقد الماركسى معروف ، لذا دعونى أقدم عرضا مختصرا للجوانب المتعلقة بهذا الموضوع من أفكار دوركايم التى تبدو لى مرتبطة بمجالنا على نحو خاص.

دوركايم، مثل ماركس ، يلفت الانتباه إلى أن الدولة فى المجتمع الحديث (القرن التاسع عشر) لم تكن فى حالة انكماش بل فى حالة توسع. ولم يعتقد أن هذا شئ سئ ولكنه ضرورى عندما يتسع المجتمع ووظائفه الاجتماعية وتصبح أكثر تعقيدا. والدولة منظمة، مثل المخ فى علاقته بالجسم. وهكذا فكلما كان المجتمع مميزاً عن طريق تقسيم العمل كلما زادت الحاجة إلى التنظيم وتتوسع الدولة. وهذا لا يضر بحرية الفرد واستقلاليته كما يفترض النموذج الليبرالى بل إنه الشرط لوجود هذه الحرية. وعلى عكس الفكرة الجمعية فهو يقول بأن المجتمعات الأولية قد قيدت وظلمت الفرد، وبذا كان هدمها شرطاً للفردية والاستقلالية. ولكن هذه الحريات ممكنة فقط من خلال قوانين تحدد الحقوق والالتزامات وتديرها الدولة. وفى رأيى فهذه نقطة غاية فى الأهمية بالنسبة لمجال اهتماماتنا الحالية، وذلك أن ندرك أن الدولة ليست بالضرورة مصدر الظلم والقيود ولكن دولة القانون ووظائفها هى شرط الحرية. وعلى العكس فالمجتمع الذى نراه كنموذج مثالى فى الفكر الرومانسى (وبعد ذلك فى الفكر القومى والإسلامى) هو غالبا مصدر الظلم والقيود على الفرد. وبذلك فتقسيم العمل ودولة القانون الحديثة يحرران الفرد من ظلم المجتمع. ومع ذلك فالإنسان المجرد فى الفكر الليبرالى هو فى الواقع معزول للغاية وأضعف من أن يطالب بحقوقه وحرياته. وما نحتاجه فى رأى دوركايم هو أشكال جديدة للترابط مناسبة لظروف تقسيم العمل الحديثة والتى تدمج الفرد فى وظائف المجتمع وتعمل كحماية وإرشاد له. وهذه بالنسبة لدور كايم يمكن أن تكون جمعيات أو روابط مهنية. وهذه ليست مجرد اتحادات عمال ولكن أجهزة سياسية وأخلاقية تنظم أوضاع أعضائها ومواصفات عملهم وعلاقاتهم بالمجموعات الأخرى وبالمجتمع وبالدولة. هذه يفترض أن تكون وحدات الديمقراطية والدوائر الانتخابية فى مقابل القواعد الجغرافية السائدة والتى يعتقد دوركايم أنها مصطنعة وتحكمية إذ أنها لم تصنع ارتباطاً حقيقياً أو عفوياً.

حقائق الحداثة:

إن أى من النماذج النظرية للحداثة المعروضة عاليه لا يمكن أن تكون وصفا دقيقيا للظاهرة، فهى أوصاف وتبريرات أيديولوجية فى مجالات سياسية مختلف عليها. إن نموذج آدم سميث (أو عناصر منه) على سبيل المثال يواصل التأثير الكبير على إيديولوجية اليمين الليبرالى الجديدة كتلك التى سارت عليها مسز ثاتشر وريجان. وكذلك مفاهيم الروابط فى الأمة والمجتمع، قد دعمت الفاشية وأشكالاً أخرى من القوميات العرقية والثقافية . ومع ذلك هناك عناصر من هذه

النظريات يمكن أن تساعد فى فهم أو إلقاء الضوء على بعض من الظواهر الحديثة للترابط والتضامن والصراع التى تهمنا.

لم تنكمش الدولة، ولكنها توسعت فى كل مكان كما توقع دوركايم (وماركس) لكن بأشكال مختلفة إلى حد كبير. وقليل من دول العالم الثالث الذى نجح فى فترة ما بعد الاستعمار فى الحفاظ على أنظمة سياسية دستورية وتعددية حقيقية. فمعظمها لم تكن دول قانون، ولكن دول قمعية ضعيفة ذات مصالح فئوية واضحة.

لقد تم تكوين الأمة فى معظم الدول. ولكن من "الأمة" يجب أن نفهم ما هو أكثر من مجرد وحدات تضامنية (فمعظم الأمم ليست متضامنة) ولكن مجالات للتجربة المشتركة و"عوالم الحياة" التى جلبتها العمليات الثقافية والتقنية للحداثة: نظم التعليم المعروفة، التجنيد الحربى، الحدود النقدية والمالية والأبنية الوظيفية الوطنية التى تسيطر عليها الدولة، والإعلام المطبوع والجماهيرى. وبهذا المفهوم من "الأمة"، يمكننا أن نتفهم أشكال التضامن الفئوى العرقى والدينى والإقليمى.

لقد تحطمت معظم المجتمعات التقليدية أو الأولية وتمزقت أو ضعفت. ومع ذلك والمهم هو أنه قد تم إعادة بناء أشكال جديدة من الترابط والولاء المبنى على هذه العلاقات الأولية.

فقد تشكلت فى كل مكان الجمعيات التطوعية القائمة على المصالح والأيديولوجية والدين والترفيه والأعمال الخيرية بالإضافة إلى الولاء التقليدى. إن مدى استقلال هذه الجمعيات وتأثيرها فى الحياة الاجتماعية يعتمد جزئيا على تقوية الدولة لها أو تقييدها.

دول ومجتمعات الشرق الأوسط:

إن الاهتمام الأول لكثير من مثقفى الشرق الأوسط وباحثيه فى الوقت الحالى هو مسألة الديمقراطية ومؤسسات "المجتمع المدنى" فى مقابل سيطرة الدولة وتدخلها فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ماذا نستطيع أن نقول إذن فى ضوء العرض عاليه عن صور للسياسة، والترابط، والتضامن، والصراع؟ يمكن تقديم نموذج آدم سميث لإلقاء الضوء على واحد من أهم جوانب الاستقلال الاجتماعى فى مقابل الدولة: الملكية والصناعة إن تمييز "الاقتصاد" عن الدولة نسبياً (لكن مع بعض حلقات الاتصال الهامة) فى الغرب كان الأساس لتكوين مراكز القوة الاجتماعية والاقتصادية والتى قامت بدورها فى مواجهة قوة الدولة ورعيت تكوين الجمعيات الاجتماعية المستقلة وأعمالها، سواء من أصحاب رؤوس الأموال أو العمال. وكانت سيطرة الدولة على الاقتصاد فى الشرق الأوسط سواء كاشتراكية تتحكم فيها الدولة أو كممالك أبوية بترولية، أساساً أكبر للشمولية وإزالة أو إخضاع الطبقات المالكة وتقليل نشاطها إلى حد الاعتماد الطفيلى على الدولة وأجهزتها.

وماذا عن الطبقات؟ إن الاختلافات بين الطبقات من الناحية الاقتصادية أى تفاوت الثروات والدخل وفرص

الحياة لهى واضحة لرؤية الجميع. لكن السؤال الهام مع ذلك هو ما إذا كانت هذه الاختلافات تشكل أساس التضامن الاجتماعى والولاء والعمل السياسى. فى الغرب، السياسة المبنية على الطبقة حيثما وجدت (ويجب أن نوضح أنها غابت فى أمثلة عديدة، أهمها الولايات المتحدة) كانت نتيجة التنظيم السياسى المتسق وعمليات الحراك التى تقوم بها الأحزاب والاتحادات التى تدعى تمثيل طبقة ما. والتمثيل ليس أحد معطيات طبيعة التضامن الطبقى، ولكن تصنعه عملية العمل السياسى التى تهدف إلى إقناع الناس بأنهم أعضاء طبقة ما ذات مصالح سياسية. لقد نجحت الأحزاب الشيوعية فى فرنسا وإيطاليا فى عصرها الذهبى فى عمل ذلك، بينما الحزب الشيوعى فى بريطانيا فشل فى ذلك تماماً. وفى الشرق الأوسط، تم بعنف شديد قمع هذا النوع من السياسة المبنية على أساس طبقى فى البلاد التى ظهرت فيها أساساً (العراق، إيران، السودان، وبدرجة أقل فى مصر). وفى معظم الأماكن كانت على أى حال ضعيفة للغاية وهامشية.

وإذا عن البرجوازية الواعية بذاتها سياسياً؟ أدى تحكم الدولة فى الحياة الاقتصادية فى معظم الأماكن وغياب أو ضعف الأساس القانونى الواضح للأعمال الحرة إلى اعتماد البرجوازية على أجهزة الدولة وبيروقراطيتها كما ذكرنا . وهذا يقلل من أساس التنظيم والعمل الواعى للطبقة، حيث ينهمك كل عضو فى تنمية شبكات نفعه الخاصة. والتحرر الاقتصادى فى مصر وغيرها يمكن أن يعمل على تنمية سياسة الطبقة على هذا المستوى، ولكن فقط إذا وجدت أسس قانونية ومؤسسية للاستقلال عن الدولة .

ومع ضعف وتمزق الروابط الأولية وضعف أو غياب التضامن الطبقى، ماهى أشكال الترابط والتماسك والصراع التى ظهرت؟

كما ذكرت من قبل فقد تمت إعادة بناء الروابط وعلاقات القرابة والقبيلة والعنصر والدين طبقاً للظروف الحديثة فى السياسة والنشاط الاقتصادى. وفى بعض الأحيان فى الأجزاء المعزولة من المنطقة وخاصة فى اليمن وكردستان حيث ظهرت تكوينات قبلية على هيئة وحدات سياسية علاقية تقريبا. ومع العلم بأن بعض هذه الوحدات مسلحة، فهى تشكل مراكز قوى بعيدا عن الدولة المركزية. ونحن المثقفين "المستنيرين" طالما اعتبرنا القبائل عناصر متخلفة يجب أن نتخطاها كشكل للترابط من أجل الروابط الوطنية الأكثر شمولا. وبالفعل كونها تكوينات تقليدية يمكنها أن تكون متسلطة بالنسبة للأعضاء الأضعف: النساء والأطفال والفقراء . ولكن فى الإطار الحديث لاحتكار الدولة للسلطة والشمولية والاستبداد ، ألا نغير رأينا وننظر إلى القبائل فى هذه البلاد كعناصر لتعددية السلطة؟ وإذا سار كل شئ على ما يرام (مع التركيز على "إذا") يمكن للأفراد والجمعيات الاستفادة من حماية القبيلة للحفاظ على حريتهم واستقلالهم. ومن ناحية أخرى يمكن للدولة والقبيلة القوية الاتحاد ضد الاستقلاليات الاجتماعية وحقوق الإنسان .

مثال هام آخر على إعادة البناء السياسى للتضامن الأولى هو مثال النظام العراقى والسورى حيث بنى الحكام سلطاتهم على الروابط القبلية والدينية العرقية كل على حدة. وهذا بدوره شجع الفرق الأخرى على بناء شبكاتهم

اصة من الروابط الأولية. وهكذا تم قمع بعنف شديد المجالات السياسية التى تضمنت مسبقاً عناصر أكثر شمولا
يديولوجية، مما دفع الناس إلى الشبكات غير الرسمية من القرابة والدين والأبوية .

نجد إذن أن إعادة بناء الروابط الأولية ليست ظاهرة فريدة فى نوعها ولكن يمكن أن يكون لها تأثيرات ونتائج
ختلفة حسب الإطارات التى توضع فيها. وغالباً ما تكون هذه العملية نتيجة مباشرة للأوضاع الحديثة التى رعتها
ظمة الاستبداد وحكم الأقلية .

والأمثلة التى تناولناها رغم ذلك كانت عن أقليات قوية، فماذا عن الناس العاديين والفقراء؟ فى الأغلب أضعف
مو السكانى والهجرة إلى المدن وفرق المجتمعات الأولية إن لم يكن حطمها، حيث أضعف ومزق روابط القرية
لقربى والأخوية الدينية. وبعض روابط القرابة والجيرة والأصل الواحد هذه لازالت سارية تحت الظروف المدنية الجديدة
كن على نطاق أصغر. وهناك أيضا مؤشرات على أنه بالنسبة لكثير من الفقراء الذين يعيشون فى المدن يتضاعف
رهم بسبب غياب أو ضعف الروابط والالتزامات الاجتماعية. فهم يعيشون ضمن مشاكل فقرهم فى سياق يتحكم فيه
ال أى أجر العمال والظروف التجارية . وهاتان الأخيرتان هما أيضا أساس الصراعات الاجتماعية التى تتصاعد من
كال الاستغلال والاستبعاد والتى تولد الصراعات ومشاعر الكراهية فى سياق محلى ولكن نادراً ما تعمم بحيث
لق عليها الوعى الطبقى. هذا هو نوع الموقف الاجتماعى الذى سماه دوركايم اللامعيارية أو فقدان القوام
anomi" أى تحطيم الأشكال القديمة للترابط الاجتماعى وقواعده، ولكن مع الفشل فى تطوير البدائل الجديدة.
ضاعف من ذلك بشدة الحجم الرهيب للزيادة السكانية وتركزها فى التجمعات المدنية. وفى المراحل السابقة لهذه
عملية مثل المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية فى الماضى الحديث لمصر، فإن القوى السياسية السائدة المرتبطة بالدولة
 أسهمت فى هذه المجالات الشعبية من خلال شبكات أبوية ونفعية تمت مقايضتها بحشد التأييد . وفى مواجهة
امتداد السكانى والجغرافى للمدن، ضعفت هذه الشبكات وقيدت ، إن لم تكن أزيلت.

والفرد منا يتملكه الانطباع بأن حالة اللامعيارية أو فقدان المجتمع لقوامه هى بالضبط ما تتناوله بنجاح الجماعات
سلامية . وليس الأمر فقط مجرد منفعة مادية ومساعدات تقدمها هذه الجماعات ولكنه الإحساس بالجماعة والهدف
لتنظيم الأخلاقى على المستوى المحلى والشخصى. وتسلط هذه الجماعات هو بالذات ما يستسيغه الناس بدرجة
بيرة فى ظروف الفوضى وانعدام النظام والفساد والانحلال.

والجماعات الإسلامية السياسية ليست "تقليدية" ولا "أولية"، ولكن على العكس هى جماعات سياسية حديثة
درجة كبيرة. فتجنيد أعضائها سياسياً يعتمد على التحول الأيديولوجى وتقديم المنافع ، وليس على علاقات القرابة
و الولاءات الأبوية. وعلى مستوى المثقفين مثل النقابات المهنية هم يعملون كقوة سياسية حديثة ومنظمة أحسن تنظيم
 أما على المستوى الشعبى فمع بقائهم منظمين أحسن تنظيم وذوى شخصية سياسية، فهم يقومون بتكوين منظمات
جتمعية شبيهة بتلك التى كانت موجودة فى المجتمعات التقليدية التى يتخذ فيها كوادرهم مناصب السلطة والنظام.

إنهم يتولون إدارة الصراعات
ولكى نتحدث بصفة ع
مؤسسات المجتمع المدنى أ
الأخيرة نحو التحرر الاقت
الجمعيات والمؤسسات هى
هذه الجمعيات فى الأغلب
والتى ينشدها المثقفون الذ
الأفراد. ولكن ما يظهر فى
الحرية وحقوق الإنسان مثلما
ولكن تدفق أشكال الترا
الاجتماعى. وقد شعر الإس
تدخل وتحاول أن تصنع قواء
أشكال الترابط الاجتماعى ا
من إشباع فضولنا العلمى و

إنهم يتولون إدارة الصراعات الناتجة عن التفاوت الاجتماعى .

ولكى نتحدث بصفة عامة جداً، فقد تحكمت فى مجتمعات الشرق الأوسط لمعظم الوقت، دول سلطوية أضعفت مؤسسات المجتمع المدنى أو أدمجتها فى كيانها. وقد أدت الخطوات الحذرة التى اتخذتها بعض البلاد فى السنين الأخيرة نحو التحرر الاقتصادى والسياسى إلى ظهور بعض الجمعيات والمؤسسات المستقلة . وأقوى وأهم هذه الجمعيات والمؤسسات هى فى الغالب إسلامية. وهذا يطرح مشكلة جديدة فى البحث عن الديمقراطية وحكم القانون لأن هذه الجمعيات فى الأغلب متسلطة أيضاً. والجمعيات الثانوية التى ذكرها دوركايم والعلماء الاجتماعيون الآخرون والتى ينشدها المثقفون الديمقراطيون الحديثون هى التى يفترض أنها تقف بين الفرد والدولة وتحمى حقوق وحريات الأفراد. ولكن ما يظهر فى الشرق الأوسط هو جمعيات ثانوية للمجتمع المدنى تعد هى ذاتها جمعيات تسلطية تهدد الحرية وحقوق الإنسان مثلما تفعل الدولة التسلطية. والأكثر من ذلك هو هدفها المعلن فى الوصول إلى الحكم.

ولكن تدفق أشكال الترابط الاجتماعى التى تبرز اللامعيارية أو فقدان القوام هى نفسها التى تفتح الطرق للتغيير الاجتماعى. وقد شعر الإسلاميون بهذه الفرص وانتهزوها. لكن المجال مازال مفتوحاً للقوى السياسية الأخرى لكى تدخل وتحاول أن تصنع قواعد مؤيدة لها وأن تقود أشكالا جديدة من الترابط الاجتماعى ونحن لا نعرف إلا القليل عن أشكال الترابط الاجتماعى الصاعدة وظروفها، ونأمل أن شباب الباحثين الاجتماعيين فى مصر وغيرها سوف يتمكنون من إشباع فضولنا العلمى وأيضا وضع الأساس العلمى للسياسة الاجتماعية والفعل الاجتماعى.

حال العلوم الاجتماعية، وهموم الباحثين الشبان،

والوعد الخفى لوضع ما بعد الحداثة

ريموند بيكر
أستاذ العلوم السياسية بكلية وليامز
بالولايات المتحدة

لم تعد مقنعة مسميات العالم الأول، والثانى، والثالث (أى المجتمعات الصناعية الغربية واليابان، فالعالم الشيوعى، فالدول النامية على التوالى).

فقد تحللت وحدات العالم الحقيقى المفترضة فى هذه التقسيمات. ويكشف ترددنا فى التخلى عن هذه التقسيمات الخام عن حقيقة هامة بشأن حالة الحيرة التى تمر بها العلوم الاجتماعية حالياً وما ترتب عليها من انعدام الاتجاه لدى الباحثين الشبان فى مصر وغيرها. وبينما سقطت الصياغات الفكرية القديمة التى نظمت عوالم التجربة الإنسانية الثلاث، لا يوجد بعد إجماع على ما سوف أو يجب أن يحل محلها. والعمل الحالى فى العلوم الاجتماعية فى مأزق حرج بين التأكيد على "العالمية" الجديدة وانتشار أنواع مختلفة من المحلية.

فمن ناحية نحن نسعى لتخطى التقسيمات المصطنعة التى فقدت مصداقيتها والانتقال لمستوى أعلى من الوضع الإنسانى المشترك، ومن ناحية أخرى نحتفى بنفس التقسيمات الثقافية والدينية والعرقية التى طالما أخفتها التقسيمات الإدماجية القديمة والجديدة أيضا. لقد اتبعت نظم المعرفة العلمية الاجتماعية، إما منهجاً عالمياً أو منهجاً محليا مناقضاله تماماً، وفى الوقت الحالى على الأقل يجد الباحثون الشبان مع بقيتنا جميعاً نظماً معرفية غير متناسبة ولا يمكنها إتاحة الفهم التراكمى للأمر، ولذلك فلدينا أسباب جيدة للشعور السائد بالحيرة الفكرية. ومع ذلك ففى اعتقادى أن الثقة الغائبة أو غياب اليقين حول ما نستطيع وما يجب أن نعرفه قد يكون له فوائد لم نكتشفها بعد.

وللعلوم الاجتماعية الحديثة - كمنتجات فكرية صيغت فى الغرب وارتبطت بشدة بممارسة السيطرة الغربية عالمياً - ميل طبيعى لتحديد مادتها ضمنياً بعبارات "نحن" "وهم" وذلك من وجهة نظر الغرب الصناعى. وفى الصياغة المفهومية للعالم الاجتماعى والسياسى، بدا من المنطقى تماماً الحديث عن عالم أول للمجتمعات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وذلك فى مواجهة عالم ثان معاد ومهدد من الأنظمة الشيوعية وعالم ثالث غير مستقر ويبعث على عدم الاستقرار. وهذه النقطة المتميزة التى هى فكرية وسياسية فى نفس الوقت تحولت إلى نظرية

عامة، إلى نظريات كلية مثل الشمولية والحداثة، لتفرض تماسكاً فكريا غير برىء على كتل غير متجانسة مثل البلدان الشيوعية والنامية. وفى مواجهة هذه النظريات العامة كانت الماركسية وحدها تمتلك الإمكانية الفكرية والطاقة السياسية للقيام بالتحدى الفعلى الذى يمكنه أن ينقد بانتظام النظريات المسيطرة على الفكر الغربى.

لقد انكشف تماسك النظرية السائدة فى كل من النواحى الفكرية والسياسية لأسباب وبطرق معروفة بالدرجة الكافية لنا جميعاً. ويمكننا أن نرى بوضوح بعضاً من الصفات العامة للسقوط، إذا اتخذنا أمثلتنا على الأقل مبدئياً من كل من دراسات الشيوعية والتنمية. هنالك تشابهات هامة فى الأسلوب الذى تطورت به معرفة أوروبا الشرقية والعالم العربى. ولأول وهلة هى قصة سهلة. فما نراه هو سقوط النظريات العامة للحداثة، فشل نظريات الشمولية ونظريات الحداثة والتنمية السياسية التى نظمت دراسات العالم الثالث والشيوعى.

وأظهر "التحول التفسيرى" فى البحث الاجتماعى العلمى الأوهام المتعلقة بالفكرة العامة المتضمنة فى المشروعات التنظيرية الكبرى للحداثة عندما سقطت مشروعات التحديث بأساليب لم تتنبأ بها هذه النظريات العامة. فقد تفجر الاستقرار القمعى فى الدول الشيوعية بينما فشل العالم الثالث فى النمو سياسياً: بالطرق المتوقعة (المشاركة، العلمانية، الخ). وأسفر العمل التفسيرى لباحثى التيار الغالب عن دراسات مصغرةmicro تهدف إلى الإحاطة بالتفاصيل التى قد تفسر سقوط النظريات العامة. ومع إعادة تعريف المجال الفكرى بعيداً عن النظريات العامة وجد المفكرون الناقدون فى الغرب معينا من اتجاهات أخرى مثل علم الظواهر والفرويدية أيضاً بينما يواصلون الاستقاء من أفكار ماركس.

واعتماداً على هذه المصادر المتعددة بدأت الدراسات الثقافية المستوحاة من علم الإنسان (الانثروبولوجيا) وعلم المجتمع (السوسيولوجيا) حول المجتمع المدنى أو إعادة إحياء نظم المعتقدات التقليدية فى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، تبحث عن فهم ذى أسس لمواقع المقاومة المحلية التى كان لها نتائج محددة لم تتوقعها النظريات العامة إطلاقاً. إذن نتج عن فشل النظريات الكبرى خفض النظر والبحث الخالص عن المعرفة المحلية التى يمكن أن تفسر فشل الحداثة.

ولكن من الضرورى تعقيد هذه القصة الخاصة بمشروعات الحداثة الفاشلة والمقاومات المحلية لها أو سقوط النظريات الكبرى وصعود الدراسات التفسيرية من الهوامش. حيث ينقصنا فى هذا التقدير الملخص أن نقدر مشاركة علماء ما بعد الحداثة ورسالتهم الأساسية. لقد سقطت الحداثة فى المركز ومن الداخل وليس من الهجمات الفدائية للأطراف. لقد أصبحت مسارات التنوير فى حالة اضطراب شديد. فمن قلب الغرب المتقدم، أعلن علماء ما بعد الحداثة أن الإله والتاريخ والمؤلف قد ماتوا جميعاً، وأن العقل المحورى لا يؤدى فقط إلى الـ"Gulag" ولكن إلى خبراء التعذيب الذين يساندهم الأمريكان والذين يعملون من أجل "استقرار" أنظمة العالم الثالث، وأنه فى قلب الغرب المتقدم يقبع فراغ معنوى وثقافى رهيب. إنه الغرب الذى يعبر عنه مسلسل "الجرىء والجميلة "The Bold and the

Beautiful" ومحاولة وضع نظريات لهذه الظروف العالمية، قد أنتجت ما قد يصبح بدوره تنويعة جديدة من النظريات الكبرى، وأهمها تحليل الخطاب لميشيل فوكو والتفكيك لجاك دريدا اللتان تركتا أثرا ملموسا باتساع مجال العلوم الاجتماعية. ومن هذه الزاوية الهامة، فإن انتهاء نظريات عصر ما بعد الحرب من الشمولية والحداثة قد أنتج نظريات جديدة أكثرعمومية بل أيضا كونية لا تتعلق بالتقدم ولكن بالأوضاع الإنسانية. وقد بدأ العلماء الاجتماعيون لما بعد الحداثة فى بلورة هذه الكونية الجديدة.

ولا نستطيع أن نتحدث بمعقولية عن حالة المعرفة حول المجتمع المصرى أو غيره بدون أن نأخذ فى اعتبارنا هذه القراءات لأوضاع ما بعد الحداثة

وما تقترحه بالنسبة لجهودنا فى مجال الفهم الاجتماعى العلمى. إن النظرية العامة ومشاريع التحديث والنظرية التفسيرية ومقاومات الأطراف، ونظريات ما بعد الحداثة ومسألة المعرفة القوة فى الأوضاع العالمية لما بعد الحداثة، هذه كلها هى العلامات التى سوف أستخدمها لتنظيم ملاحظاتى حول نوع المعارف التى أفرزها الغرب وما وراءه حول المصريين والمجتمع المصرى.

أعتقد أنه لا توجد طريقة لتشخيص أنواع المعارف التى تتنافس لجذب الانتباه وتساهم فى إحساسنا بفقدان الاتجاه أفضل من الإشارة للخصائص القطعية- ربما مع شىء من المبالغة-لنوع المعارف المتضاربة وغير المتناسبة التى تتسم بها الأعمال المتعلقة بمصر. ففى كل حالة – أى بالنسبة للنظرية العامة والنظرية التفسيرية وعلم اجتماع ما بعد الحداثة – سوف أعرض باختصار "طابع" المعرفة، و "شكلها" المميز، و"أسلوب" عرضها، وما تتضمنه من "معان سياسية" و"المخاطر" التى تفرضها، وربما ما هو أكثر أهمية من ذلك: كيفية "تصوير" مصر والمصريين وآمل بعدئذ استعمال هذه الخصائص للتعليق بأسلوب أكثر مباشرة على أعمال مؤتمرنا واقتراح ما يبدو لى كتوجهات مستقبلية مثمرة لجهودنا المشتركة.

١- النظرية العامة:

إن من الخطأ أن نعلن، كما فعل البعض، موت النظرية العامة قبل الأوان. فبينما لم تعد النظريات الكبرى تسود المجال كما فعلت من قبل، لازالت هذه النظريات مقنعة لعدد كبير من العلماء الاجتماعيين فى كل من الاتجاه الغالب والاتجاه الماركسى.

وعلماء النظرية العامة لا يزالون يصفون سمة المعرفة التى يفرزونها بأنها التحليل الموضوعى للمتخصصين المدربين علمياً. وبينما لازالت النظريات العامة الكبرى يدان لها بالولاء، تجد النظرية العامة أكثرأشكالها إبهاراً فى زى الاقتصاد السياسى سواء بإيحاء ماركسى أو لبرالى.

فالاهتمام ينصب على المفاهيم الكبيرة كالدولة والطبقة والتنمية الاقتصادية. وبينما يستمر ازدهار وانتشار شىء

من المنهج القديم، يعلن أمثال جون ووتر برى وآلان ريتشاردز فى كتابهما الذى حاز ثناء كبيراً "الاقتصاد السياسى للشرق الأوسط" أن هذ الأدوات التحليلية والنماذج التى تكشفها تزيح ببساطة الاختلافات الثقافية المحلية، وبذلك يصبح من الممكن التعميم بشكل واسع على العالم النامى.

وعلماء النظرية العامة من التيار الغالب يعرضون أنفسهم على الـAIDأى هيئة المعونة الأمريكية والـIMF أو صندوق النقد الدولى، والحكومات المحلية التابعة، للعمل حول العالم فى تنفيذ برامج لإصلاح الهيكل للبنية الاقتصادية والتى يمكن صياغة مفاهيمها بدون إلغاء الاهتمام بالتاريخ المحلى والسياسة أو الحاجات الاجتماعية والثقافية. وفى نفس الوقت يواصل نقادهم الماركسيون تقديم – لما تبقى من اليسار الفكرى – انتقاداتهم البنيوية لانعدام التوازن العالمى والتبعية، وذلك بتهوين مواز لأهمية نفس عناصر البنية الفوقية.

وأسلوب هذا النوع من التحليل يبقى "فنياً" ومادته واقعية بل حتى طبيعية، أى الواقع كما يكتشفه العلم أو كيفما يكون.

ويكشف مثل هذا العمل المثقل بالمصطلحات الفنية عن ثقة عالية بالنفس لا يقلل منها الهجوم الحاد ضده. وبين السطور الهادئة والرصينة تكمن سياسة مشروعات الحداثة الليبرالية والماركسية القديمة، والتى تحتفظ بإيمانها بالأفكار التنويرية حول التقدم سواء المبنية على أساس معجزات آليات السوق أو الصراع الطبقى المحلى والدولى. والمخاطر الكامنة عن هذه المنتجات الفكرية هى نفس المخاطر المألوفة: لازالت العناصر الإيديولوجية المتخفية بقناع الخطاب العلمى تحظى باحترام لم تعد تستحقه، ولا زالت تؤثر فى السياسة بأساليب متماشية مع جدول أعمالها السياسى المتخفى نوعاً ما، وفى العلوم الاجتماعية عند علماء النظريات العامة، نجد تصويراً مألوفا وكذلك تصويرا ذاتيا (إذ أن الباحثين المصريين، كما يتضح من مؤتمرنا نفسه، يواصلون استعمال هذه النماذج، لمصر والمصريين كموضوعات للتشخيص العلمى) كمرضى للخبراء المسلحين بالعلم الذين تكتظ بهم الهيئات الدولية والحكومات المحلية ووسائل الإعلام السائدة، أو لأولئك الذين ينتظرون بفارغ الصبر تغير الحرس الذى سوف يعطيهم الفرصة.

٢- النظرية التفسيرية:

الإيمان بالتفسير بدلاً من التحليل العلمى كأداة أساسية لدارس الشئون الإنسانية يهدف إلى إنتاج علم يدرك بنفسه حدوده وذاتيته التى لا يمكن تحاشيها. وفى حالة تقديم التاريخ والفنون للنماذج أكثر من العلوم الطبيعية تتخذ المعرفة "طابع" اكتشاف الحقيقة المكبوتة أو المنسية والضائعة فى البحث عن اليقين العلمى الذى لا يمكن الحصول عليه فى دراسة الأمور الإنسانية. فالأصوات التى لم تسمع والصمت الذى يكسر، وأخبار الهوامش، تحدد التوليفة الكبيرة بين هذه المعارف التى تعتمد باستمرار على العمل الميدانى الانثروبولوجى والسوسيولوجى، وتأخذ "شكل" التقارير الميدانية عن الهبات المحلية ضد مشروعات الصهر الحداثية الكبرى. وكتابى Sadat and After: Struggles for

Egypt's Political Soul "السادات وما بعده: الصراع من أجل روح مصر السياسية" يعد مثلثاً "حديثا" فى هذا المجال.

و"أسلوب" هذه الدراسات أدبى واحتفالى بل رومانسى فى وصفه الفنى الملىء بالتفاصيل التاريخية والمحلية التى تتحدث عن صراعات محلية ليس من خلال التسريب التحليلى للنماذج الشائعة ولكن بالأحرى من خلال اختراق عميق لأسطح متعددة الأنسجة والاختلافات تحتفظ على تعدديتها الكبيرة بسمة إنسانية واضحة.

إن إنسانية عامة بدلاً من "سياسة" محددة تعبرعن نفسها من خلال تفهم عينى agnostic للرؤى والاستراتيجيات والتكتيكات للرؤى والأحلام التى حملها تاريخ المقاومات المحلية التى عاشت وذلك من خلال الأصوات الحقيقية التى سمعت والصمت الذى كسر. ولكن هنا أيضاً يوجد "مخاطر"، ولو أنها من نوع أكثر توارياً، فبدلاً من "الموضوعية" المتفاخرة لعلماء النظرية العامة، قد نجد الحساسية الشديدة للمفسرين الواعين بذواتهم. ومثل هؤلاء الباحثين يتلهفون أحياناً على الاعتراف بتحيزهم حتى أن الذوات المبحوثة على أكمل وجه فى أعمالهم تكون ذواتهم هم بدلاً من ذوات الآخرين الذين يهدفون إلى فهمهم.

ومع ذلك فالعمل التفسيرى فى أحسن أحواله (سواء ذلك الذى يقوم به المصريون أو الأجانب) يميل إلى "تصوير" مصر المهملة والمصريين المهملين الذين يعيشون فى الهوامش وأولئك الذين يعيشون حياتهم خارج هذه المساحات الاجتماعية التى تعرف بالدولة والطبقة والمشروعات التنموية الضخمة. ومثل هذا التصوير يسعى لتصوير الهويات "الأصيلة" أكثر، والمعانى المشتركة المنسية، والمشروعات البديلة الهامة ولكن المهملة. والوعد المبذول هنا هو الفهم التفسيرى للصراعات الإنسانية الهامة ولكن المنسية.

٣- نظرية ما بعد الحداثة

فى زمان ومكان وضع ما بعد الحداثة تعد فكرة المعرفة اليقينية من أى نوع، سواء علمية أو تفسيرية محلا للتلقى إذا تم تلقيها أصلا بسخرية لاذعة فالمعرفة هى تنظير الأوضاع المتدهورة للمعرفة أى أن نشهد على سلسلة من التمزقات غير المحتملة: وعد الفردوس المخلوف، ومسيرة العقل المتقطعة فى التاريخ، والإيمان المزعزع بالعلم كمحرك للتقدم الإنسانى، وانهيار الذات القادرة على تفسير "الآخر"، وبالنسبة لأصحاب نظرية ما بعد الحداثة فإن كل الأدبيات العظمى أصبحت غير مترابطة، فالحقائق والذوات التى دافعوا عنها قد تضاءلت إلى صور غير راسخة فى أى واقع إلا فى ذواتهم.

والمعرفة إذا أمكن اعتبارها كذلك تتخذ "طابع" متابعة تفكك اليقين القديم، أو المعنى القديم لعالم منسق ذى غرض أكبر وعالم إنسانى قادر على استخدام العقل.

وهنا يجب أن ننتبه لدور اللغة والثقافة فى الحفاظ على الثقة التى وضعت فى غيرموضعها فى التكوينات القديمة، وهذا ما يلازم التصوير ما بعد الحداثى لمصر والمصريين فهم لا يصبحون سكان عالم ثالث محدد، بل يتم النظر إلى

المصريين على أنهم يشتركون فى مصير ما بعد الحداثة: فيبدون كسكان ممزقين فى زمان ومكان من الاضطراب الذى يمنع صياغة القواعد ورسم التكتيكات والاستراتيجيات التى تتطلبها السياسة كما نعرفها وتحنو المقاومة لتصبح رومانسية خاوية، وكل مايبقى هو بقايا النظم المعيارية وبقايا ما كان فى يوم من الأيام استراتيجيات سياسية. ومن هذه الوجهة، لا يوجد ما يفرق المصريين المستعمرين عن الغربيين المنظمين الذين يشتركون معهم فى مصير ما بعد الحداثة إنها كونية أو عالمية جديدة، ولكنها واحدة يصعب الاحتفال بها.

الاستخلاصات:

يبدو أن أحد مظاهر عصرنا أن أصل إلى ملاحظاتى الختامية بدون أى دافع على الإطلاق لتوفيق أو تجاوز هذه النظريات المتضاربة والمتقطعة. وأريد أن أوضح أننى لم أختصرأو أخبىء أى شىء فى بناء ملاحظاتى. وما هو أهم هو أننى لا أقصد أن أوحى بالترتيب الذى استخدمته أن عملاً جاداً قد انتقل بطريقة ما من النظرية العامة عبر الدراسات التفسيرية وإلى نظرية ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فإننى أتخذ تفكير ما بعد الحداثة بمعنى ما كأداة مفيدة للتنظير للحاضر، فإن فكرة "وضع ما بعد الحداثة" تبدو معقولة، أو على الأقل تبدو كذلك بالنسبة لى، رغم غموضها أو ما تحدثه من تخبط فى مجال التنظير لها، وفى حياتنا الشخصية الفكرية من الواضح لمعظمنا أن المشروعات الليبرالية والاشتراكية الكبرى لم تعد بنفس القوة التى كانت عليها يوماً ما، وأن الدراسات التى تأسست على الأيديولوجيات واليوتوبيات الماركسية والليبرالية فقدت الكثير من قوة دفعها وطاقتها. وفى لحظاتنا الهادئة ندرك أن شيئاً فظيعاً قد حدث بالنسبة لأعمق التزاماتنا، إيماننا بالعقل والعلم والتكنولوجيا بل أيضاً العامل الإنسانى المستقل. وعندما نسافر، نضطر للاعتراف بأن هذه الاتجاهات عالمية.

ولكن الأمريكيين خاصةً من النادر أن يكونوا هادئين ويسافرون أقل مما يجب. لذا يتاح للعلم الاجتماعى الأمريكى أن يصدر تقارير تتباهى بـ "نهاية التاريخ" وانتصار الرأسمالية والدستورية وليس خفياً أن ذلك فرحاً بانهيار البديل السوفيتى، ومع ذلك فإننى أحثكم على قراءة هذه التقارير بعناية، فنحن حتى فى أكثر الأعمال فرحا مثل مقال فرانسيس فوكوياما الذى نوقش على نطاق كبير حول "نهاية التاريخ"، تجدون تلميحاً أو إشارة إلى حزن معين وإحساس بالخسارة يدفعها الإدراك على مضض بأن انتصار أمريكا المزعوم فى العالم لا يمكنه أن يمحو الإحساس بالفشل المعنوى وفقدان الهدف المشترك للوطن، فبينما قلب المدن الأمريكية فى حالة من الحصار المستمر، وأحوال التعليم العام تعد فضيحة قومية، والمشاركة السياسية فى أسوأ أحوالها، وصور المشردين والعاطلين منتشرة، يصعب التلقى الجاد للدعوى بأن السعى الإنسانى من أجل المجتمع الصالح قد وجد حله النهائى فى شوارع أمريكا الدنيا. هذا برغم أننا نعى أن السجلات الأكثر بوساً من الحرمان والعنف واللاإنسانية فى بلاد أخرى تجعل حتى هذه الشوارع تبدو براقة.

وفى الوقت الذى يغرق فيه الأمريكيون أصحاب التيار الغالب أفضل ما توصلوا إليه من معرفة باحتفال ساذج بالسوق والانتخابات، وهما أكبر قليلاً من مجرد فتات ما كان فى وقت ما تقاليد هامة. فإن مشققى ما بعد الحداثة يوفرون وقفة تستأهل الترحيب، وسوف أنتهج الطريق الذى تحدده ما بعد الحداثة أى وضع ما بعد الحداثة لكى أقدر آفاق العلوم الاجتماعية مع اقتراب القرن الواحد والعشرين. ومن هذا المنطلق وباستعراض الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعى العلمى التى تجرى حالياً سوف أعلق بأسلوب أكثر مباشرة وباختصار على بعض الأبحاث التى تقاسمناها معاً. وبوضوح شديد، هناك ارتباط بين هاتين النقطتين: التنوع الذى رأيناه فى أبحاث المؤتمر (ولو أننى كنت أتمنى وجود تنوع أكبر كما سأشير بعد لحظة) وهو فى حد ذاته تعليق هام على عصرنا.

إذن فأبدأ بإبداء ملاحظة، وهى أن كل محاولات تكوين النظريات اليوم تجرى تحت ظروف ما بعد الحداثة، أى فى مواجهة الشكوك المدمرة والمفارقات الصارخة التى تصر عليها نظرية ما بعد الحداثة.

وفى الغالب تجاهل أصحاب النظرية العامة ببساطة تأكيدات ما بعد الحداثة. فمحورية دور العقل والإيمان بالتقدم، وحتى استنتاج أن السماء ابتسمت لانتصار الديمقراطية الانتخابية وانتشار الأسواق، لا زال كل هذا موجوداً فى النظرية العامة. إلا أنه مع كل هذا الاستعراض للثقة الزائدة بالنفس، فإن التوجهات النظرية السائدة لم تعد سائدة لهذه الدرجة. فعلى سبيل المثال قل حجم ادعاء العلمية بواسطة التيار الغالب لدرجة كبيرة، وهذا فى الغرب على الأقل وإن لم يكن بعد فى مصر. وربما أكثر أهمية هو أنه لا توجد نظرية واحدة حلت محل نظرية الحداثة فى دراسات العالم الثالث.

ففى الأعمال الحديثة عن مصر مثلاً نجد الاستعارة التوفيقية من عدد من النماذج النظرية (ويمثلها خير تمثيل كتاب مصر تحت حكم السادات Egypt Under Sadat لريموند هينيبوش). كما نجد اهتماماً بالنظريات المهملة كالنموذج الإدماجى (Corporate) المطبق على مصر فى كتاب روبرت بيانكى Unruly Corporatism أو "الإدماجية المضطربة" والممثل فى مؤتمرنا فى بعض الأبحاث. وعلى الصعيد الماركسى، لدينا كمية أكثر من وفيرة من التوجهات الماركسية الحديثة المتنافسة فضلاً عما ينتظرنا من مجموعة من ماركسيات ما بعد الماركسية، أى إعادة التفكير الراديكالى الديمقراطى للتراث الماركسى فى ضوء ظروف ما بعد الحداثة.

ومع ذلك فقد دهشت لغياب تأثير هذه التوجهات المثيرة فى الأبحاث المقدمة من الباحثين الشبان الذين اشتركوا معنا من ذوى الخلفيات الماركسية، ولكننى ليس لدى أدنى شك فى أنها سوف تصل هنا.

وقد حسنت عقلانية ما بعد الحداثة بدون شك الجو من أجل العمل التفسيرى الاجتماعى العلمى بكل أنواعه. فعلى أبسط مستوى، جلبت نظرية ما بعد الحداثة معها اهتماما جديدا وشديدا بالفلسفة والنقد الأدبى. وفى مصر دفع مفكرون كبار مثل حسن حنفى والسيد ياسين بوعى نحو توسيع نطاق البحث الاجتماعى العلمى لإشراك الفيلسوف وطالب الأدب. ويشهد للتيار الجديد الاستقبال الإيجابى الذى حظت به فى مؤتمرنا هذا دراسة محمد على إبراهيم عن نجيب محفوظ.

ومع إبراز مسائل الثقافة والقيم فى دائرة النظر يجب ألا يكون سببا للدهشة فى المجتمعات المسلمة أن الاتجاهات الاجتماعية العلمية المؤسسة بوضوح على القيم الإسلامية قد بدأت ترسخ نفسها لدرجة كبيرة. وجزء من نقد ما بعد الحداثة لشبكات المعرفة بكل أنواعها هو الكشف عن وجود جذورها فى أوضاع بعينها وفى استجابتها للقيم والحاجات - سياسية أو غيرها - وارتباطها بتجمعات ايديولوجية ومؤسسية بعينها. إن نقد ما بعد الحداثة قد دعم تفهم أنه مهما كانت التداعيات الكونية والتطبيقية للمعرفة التى نولدها فإن منابت بذورها ، والمبادىء المعنوية الأخلاقية التى تغذيها ، تظل ذات طابع تاريخى محدد ، وفى السنوات الأخيرة، أثريت الحياة العامة بنقد ثقافى متماسك متجذر بوضوح فى القيم الإسلامية، كما تفهمها شخصيات مثل صافيناز كاظم، ومصطفى الشكعة وبنت الشاطىء. والجديد فى هذه الجهود هو الحساسية نحو التداعيات السياسية والإيديولوجية الأكبر للموضوعات الثقافية. وقد قامت الشخصيات الإسلامية المثقفة الكبيرة مثل يوسف القرضاوى وكمال أبو المجد ومحمد سليم العوا بإصدار تعليق "غنى" ومتبصر حول أثر ظروف ما بعد الحداثة على القيم والمعتقدات الموروثة وحول أولويات وآفاق بناء مجتمع إسلامى صالح فى هذه الظروف المخيفة. وهناك باحثون فى العلوم الاجتماعية مثل العالم السياسى سيف الدين عبد الفتاح الذى بدأ فى إنتاج علم سياسة يتناسب مع رؤيته للإسلام باعتبار أن مشروعه الثقافى مستقل وشامل. ولم تكن مفاجأة أن نجد صدى لكل هذه التطورات الإيجابية فى مؤتمرنا وخاصة فى بحث الأستاذ إبراهيم البيومى غانم.

ولكن استراتيجيات البحث النوعي بكل أنواعه وليس فقط تلك ذات الإيحاء الإسلامى قد استفادت من هدوء الجو الذى كانت تسيطر عليه العلمية الساذجة لأسوأ ما فى التيار الغالب والماركسية فى العلوم الاجتماعية. فتحت مثل هذه الأسماء الفضفاضة كـ "المجتمع المدنى" والتغير الاجتماعى أو الديمقراطية، يفحص الباحثون المفسرون عن قرب البيئات الاجتماعية الصغيرة، والعمليات الاجتماعية غير الرسمية، والمجموعات التى أهملت فى الماضى والتى يحددها الجنس أو وضع الأقلية، والمؤسسات التى لا تحددها الشرائح الكبرى كالدولة والطبقة. وكل هذه الميول تم التعبير عنها فى أبحاث مؤتمرنا مثل بحث أشرف حسين.

والتفكير ما بعد الحداثى يمثل تحديات هامة لبعض الافتراضات الأساسية للمنظرين التفسيريين. فشىء محورى فى الاتجاه بعد الحداثى هو فكرة أن المؤلف مثل الإله والتاريخ قد قلت أهميته، فى وقت لا زال فيه الباحثون التفسيريون مشغولين أساساً بمشكلات تتعلق بسلطتهم التأليفية الخاصة. وفى نفس الوقت ابتعد مفكرو ما بعد الحداثة عن أى معنى "للآخر الحقيقى"، المصرى الحق، العربى، الأمريكى ذى الشخصية المحددة أو الأساسية والتى يمكن الوصول إليها عن طريق الباحث الذى يقف خارج الشبكات العالمية الجديدة لعلاقات القوة.

ومن الصعب الاعتراض على الفكرة المركبة أنه فى عالمنا - المتصل ولكن غير المتحد بطرق قوية تعرضت كل الهويات سواء هوياتنا أو تلك التى نسعى إلى فهمها ، للتقويض والتخريب بواسطة الأشكال الجديدة لتنظيم القوة. ولكنه من الأصعب أن نقدر معنى هذه الاستخلاصات بالنسبة للعمل الميدانى الذى نستطيع ويجب أن نقوم به.

وبينما هذه الاهتمامات لم تظهر على السطح فى الأبحاث المقدمة رسميا فى مؤتمرنا ، إلا أنها حركت ونشطت

مناقشاتنا على الغذاء

ومع القهوة عندما اتجه التفكير لمسيرة العمل الراهن والمستقبل، حيث بدأ الباحثون الشبان مثل هدى زكريا وعصام فوزى فى إعادة التفكير فى تحديات العمل الميدانى وسط هذه الظروف المتغيرة وبإشارة خاصة إلى السياق الاجتماعى خارج محيط الصفوة. فهدى زكريا أكملت المرحلة الأولى من دراسة آثار الهجرة، إلى الخليج بشكل خاص، على الطبقة العاملة المصرية، ومعلوماتها تكونت من خلال شرائط الكاسيت التى أرسلها المهاجرون لزوجاتهم وعائلاتهم فى مصر، حيث انعكست فى هذه الخطابات الالكترونية، التى تخطت حاجز الأمية، محاولة هدى زكريا لترجمة صورة قوية ولكنها ممزقة لكل من التغيرات الكبيرة والصغيرة فى هذه الحياة المصرية، ومن الصعب تصور أن أى باحث من الطبقة المتوسطة كان بإمكانه العثور على مثل هذا المقياس من خلال أساليب المقابلة التقليدية (interview). وبدون هذه الشرائط فإن هذا التسجيل الاجتماعى ما كان ليتم أبداً. ومع ذلك فتحليل المضمون لمثل هذه المواد الالكترونية "المعثور عليها" إنما يفرض تحديات حقيقية. وبالنسبة لعصام فوزى فقد كان أكثر انشغالاً بتداعيات العمل الميدانى بالنسبة لتأثير أفكار علماء ما بعد الحداثة – وخاصة ميشيل فوكو – على طبيعة القوة. ويهتم فوزى فى قراءاته وتأملاته بما يبدو لى التحدى الأساسى لهؤلاء المتأثرين بكتابات ما بعد الحداثة ألا وهو تجاوز الأوصاف الخلابة والفاتنة لتكنولوجيا السيطرة الجديدة والاستغلال وافتعال الذات subjectification أى خلق هويات يمكن التحكم فيها – باستعمال أوصاف فوكو – تجاوز كل هذا إلى الاهتمام بأنواع السياسة التحريرية الممكنة فى عالم تقتطعه شبكات القوة الغامضة. وبينما هو يحاول الإمساك بهذه الموضوعات النظرية يلجأ عصام فوزى إلى العون من ماركس وجرامشى، وهو مثل هدى زكريا يأمل فى معالجة هذه الموضوعات فى إطار مشروع عمل ميدانى حول التغيير الاجتماعى والثقافة الشعبية مع اهتمام خاص بالدين.

وشعورى الخاص هو أن السياسة فى عالم ما بعد الحداثة الذى نتقاسمه تأخذ شكلين رداً على تهاوى الأدبيات السياسية والأيديولوجية الكبيرة التى كانت فى وقت ما أساساً لتشكيل عملنا السياسى. فمن ناحية لدينا صعود ما أطلقت عليه عالمة السياسة الأمريكية ويندى براون "التأسيسية الرجعية"(Reactionary Foundationalism) . حيث تأسيسا على جزء منعزل من التراث المتحطم – العلم الأمريكى، أو قيم العائلة، أو الحجاب– ينزل المتعصبون المحبطون إلى الميدان بالغضب والعنف، وغالباً ما يجذبون المستلبين والمحرومين إلى الساحة السياسية لأول مرة. وعلى العكس، لدينا حركات اجتماعية جديدة واعدة ذات إيحاء دينى وعلمانى تعتمد على الزعامة الفكرية التى تسعى لإعادة التفكير فى نظم الفكر الموروثة ووضع أشكال جديدة للعمل السياسى والاجتماعى تحفظ الوعد بإقامة تجمعات سياسية إنسانية ومجتمعات صالحة، فى مواجهة لمخاطر التمزق المزروع فى عالمنا ما بعد الحداثى. ولكى نفهم وربما أيضاً لنشارك فى هذه التطورات، نحتاج ليقين أقل وضعا فى غير محله ورغبة أكبر فى التجريب فى فكرنا وفى عملنا ، وربما كان هذا هو الوعد الخفى لوضع ما بعد الحداثة.

من التاريخ الاجتماعى إلى الفعل الاجتماعى

روى متحدة
أستاذ التاريخ بجامعة هارڤارد

لدينا فى الولايات المتحدة نكتة تقول: "العقول الكبيرة تجرى معا.. فى مياه المجارى"! وما قاله ريموند بيكر صحيح بخصوص المعرفة "العامة" والمعرفة "المحلية". فقد استفدت كثيرا من الأوراق المقدمة فى هذه الندوة والتى تتناول بعمق المعرفة المحلية أمورا خاصة وأمورا ذات طبيعة مفهومية عامة لم يتح لى من قبل الاستماع إلى وجهات النظر هذه بشأنها. وأنا أتحدث هنا كمؤرخ اجتماعى. لكن مثلما نقول فى العلوم البحتة لابد أن نترك هامشا للخطأ النابع من المقياس الذى نقيس به الظواهر. وهو ما ينطبق أيضا على العلوم الاجتماعية، حيث يجب أن نتفق على أن نختلف، مقدرين أننا نعبر عن خلفيات مختلفة وإن كانت مكملة لبعضها البعض فى دراستنا لمختلف المسائل. وكمؤرخ اجتماعى أرى أن ثمة جوانب تبدو لى مهملة فى الأوراق التى استمعت لعرض ومناقشة بعضها.

ومن ذلك ما يسميه المؤرخون الاجتماعيون "الأمد الطويل" Longue durée أى ما يراه المرء عبر فترة زمنية ممتدة. وقد أسعدنى ما وجدته فى ورقة أحمد عبد الرازق من وصف لحالة الاستمرار فى التكوينات الاجتماعية خلال فترات طويلة. وهو خط التناول الذى لم يتكرر كثيرا فى هذا المؤتمر والذى لا أدعو للاقتصار عليه بالطبع. لكن حينما تستمر الأوضاع الاجتماعية مددا طويلة من الزمن لابد أن ندرك أن ثمة أسبابا عميقة لإعادة توالدها أو ظهورها، سواء أكان الباحث ماديا أم متبنيا لمناهج غيرمادية.

والنقطة الأخرى تتعلق بالجوانب الانثروبولوجية لدراسة التاريخ الاجتماعي. فعلم الإنسان (الانثروبولوجيا) له أثر كبير على جوانب دراسة التاريخ الاجتماعى. ومن هذه الجوانب موضوع "الفعل الاجتماعى" Social act أى كيف يلزم الناس أنفسهم بالانتماء لمؤسسات وجماعات وما مقدار هذا الالتزام. وأعتقد أن فهم معنى الفعل الاجتماعى فى السياقات الاجتماعية الإنسانية قد تعاظم مؤخرا بتوجيه الانتباه نحو الطبيعة الخاصة للفعل الاجتماعى والتمييز بين مفردات الفعل الاجتماعى.

وثمة نقطة ثالثة تنطلق أيضا من الانثروبولوجيا، وهى المتعلقة بالتركيز فى دراسة التاريخ الاجتماعى على البنية

الاجتماعية للواقع. وهو مفهوم محتفى به كما اتضح فى العديد من أوراق مؤتمرنا وإن لم يكن بصورة صريحة دائما. ويتعلق المفهوم بالمجال الذى نرتاده، ألا وهو البحث عن كيفية بناء الناس للواقع. ومجرد أن كلمة "المجتمع المدنى" Civil society قد أصبحت "موضة" إلى هذا الحد إنما يشير إلى طريقة أخرى فى النظر إلى كيفية بناء الناس للواقع. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يمثل جزءا من الواقع مثلما يعبر عن طريقة فى النظر لكيفية بناء الواقع (بصراحة لم أكن أعلم حين حضرت هنا قبل سنوات أن مصطلح "المجتمع المدنى" يثير حفيظة البعض لدرجة كبيرة).

وأود الإشارة أيضا إلى النقطة التى طرحها السيد يسن والمتعلقة بالكونية universality ولذلك صلة بالورقة التى قدمها إبراهيم البيومى غانم. فهو يصف على نحو صحيح التوجه الغربى فى العلوم الاجتماعية ويقترح توجها إسلاميا وإن لم يستوفى عرض لذلك. ودعونى هنا أقول كدارس للتاريخ الاجتماعى للشرق الأوسط القديم أن ثمة من جوانب تاريخ الشرق الأوسط ما قبل الحديث الكثير مما يطرح قضايا للتحليل تتشابه مع ما هو مطروح على العلوم الاجتماعية فى الغرب. ومن نصوصى المفضلة - ربما لكراهيتى للبيروقراطية - نص للجاحظ بعنوان "نظام أخلاق الكتاب"، ويقول فيه ما معناه أن أصحاب المهنة الواحدة يكون بينهم "تعاطف" و "تعصب" (لا بمعني التزمت وإنما بمعنى "العصبية" عند ابن خلدون)، وهو ما يجعلهم يتحركون معا ما عدا فئة "الكتاب" الملاعين غير القادرين على ذلك! ولذلك فإن الكثير من العناصر أو التعبيرات التى ترد فى دراساتنا ربما تكون قد وردت من قبل فى التوراة أكثر مما نعلم!

وما وددت أن أعرفه من خلال هذا المؤتمر هو الإجابة على سؤال أى الجوانب تؤدى إلى التعاطف وتماسك الجماعات المختلفة، أو ما هو بالضبط التعصب أو روح الجماعة esprit de corps الذى بمؤداه تكون بعض النقابات مثلا أقوى من الأخرى.

وإذا ما قرأ نص الجاحظ أحد العلماء الاجتماعيين الغربيين فإن معنى العبارة المذكورة فى ذهنه سيجعله يقول: "تقصدون أى مؤسسات كانت موجودة فى الشرق الأوسط القديم". هذا برغم أن هذه ليست بالضرورة مؤسسات، لأن هذه كلمة نابعة من السياق الغربى لكنها طبقت بكثافة فى دراسة المجتمعات غير الغربية. فالمؤسسة (لا بمعنى المؤسسة الاجتماعية مثل الزواج ولكن بمعنى المنظمة)، تعنى بالنسبة لى درجة كبيرة من الحدود المرسومة بصرامة والإجراءات المتبعة بصرامة أيضا داخل الجماعة وفى تعاملها مع الآخرين. لكن هناك عن علم بتاريخ الشرق الأوسط القديم جماعات groupings عملت معا داخل المجتمع بفعالية عالية دون أن تكون مؤسسات بالمعنى الغربى.

ولذلك فإن بعض الأسئلة التى أود أن أجد لها إجابة تدور حول كلامنا بخصوص النشاط الأهلى associational life. فما مقدار وضوح الحدود بين الجماعات المكونة له؟ فى حالة نقابة الأطباء مثلا المسألة واضحة. لكن إلى أى مدى مثلا يسيطر عليها أطباء القاهرة بدلا من أطباء الأقاليم؟ وحين نتحدث عن الحركة الإسلامية فإننا نتحدث عن مدى كامل من الجماعات التى لدى بعضها حدود واضحة بينما يفتقد البعض الآخر لذلك. يلزمنا إذن "التصنيف"

taxonomy فحينما تكون هناك حدود واضحة، تكون هناك إمكانية لظهور "قيادات" تقود الفعل الاجتماعى للجماعات. وحينما لا تكون الحدود واضحة، يكون هناك أساسا "ناطقون" باسم الجماعات.

وانطلاقا من ذلك نتجه لسؤال حول المقدار الحقيقى لتبعية الجماعات لقادتها الأفراد. ويبدو لى أن هذا السؤال كان كامنا فى خلفية مناقشة موضوع الأحزاب السياسية. فالأحزاب تتشكل عادة خلف قيادات كاريزمية وقدرتها على الترابط والاستمرار كجماعات مصالح مستقلة عن قادتها الأفراد مسألة صعبة. وهنا أيضا فى شأن الأحزاب يلزم "التصنيف".

إلى أى مدى يعد الاستمرار فى الارتباطات القائمة مسئولا عن تكوين النشاط الأهلى؟ الإجابة مرة أخرى فى ورقة أحمد عبد الرازق تشير إلى "العائلة" كوحدة، وإلى "الولاء الإقليمى" كوحدة أخرى ذات أهمية تتضح مثلا عند دراسة الهجرة للقاهرة حيث استمرار روابط المهاجرين من نفس القرية، وأخيرا إلى "السن" كمعيار لاختيار القيادات. لكن الأهم من ذلك "الأبوية" patronage التى تمثل بندا هاما فى تكوين الجماعات الاجتماعية، والتى لا يجب أن ننظر إليها دائما كشىء سلبى.

وثمة سؤال آخر حول مقدار تواتر الصراعات القطبية التى تظهر داخل الجماعات. وهل تكون بين جناحين أم بين أجنحة متعددة. وإلى أى مدى يعبر تكوين النشاط الأهلى عن تكوينات الجمعيات التى يحتويها. وأشير إلى ذلك لأن الصورة الكلاسيكية للعصبية يفترض اختفاؤها إلى حد ما فى الشرق الأوسط الحديث، وهى صورة للقطبية الثنائية الهادفة للدفاع عن النفس.

وأخيرا عود على بدء إلى مسألة "الفعل الاجتماعى"، حيث كنت أود أن أسمع المزيد حول "الإجراءات" المتبعة داخل جماعات النشاط الأهلى. مثلا الانتخابات بمعانيها واستخداماتها المختلفة، فهى ليست الإجراء الوحيد. فطبيعة الفعل الاجتماعى عند اتخاذ القرار داخل الجماعات تخبرنا بالكثير عن نوعية هذه المؤسسات والجماعات.

وهذه مجرد تساؤلات مبسطة حول الموضوع الذى استفدت من مناقشته الحيوية فى هذه الندوة.

التغيير من أسفل إلى أعلى :

مصر من منظور مقارن

كارى روزيفسكى
جامعة برنستون وزميلة أكاديمية هارفارد

أن أكون هنا بعد غياب سنتين . وأود أن أتناول السؤال التالى باختصار: كيف تترابط التطورات الأخيرة
المناقشات الأكثر شمولاً فى مجال السياسة المقارنة؟ وبالأخص ، ماذا تكشف الحالة المصرية فى مجال
التجديد السياسى والاجتماعى تحت ظروف الحكم التسلطى؟

ة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠، قامت حوالى ثلاثين دولة بالتحول من نظم حكم تسلطية إلى نظم ديمقراطية.
أوروبا انتشر هذا الاتجاه فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية وشرق أسيا. فى نهاية الثمانينيات تغلب
الديمقراطية على الأنظمة الشيوعية فى شرق أوروبا أيضا. وأثار مثل هذا التحول الهائل حالة من الهياج
لمى، إذ شرع العلماء الاجتماعيون فى محاولة فهم أى سياق من الأحداث يمكن أن يؤثر على الأنظمة
تتنازل إما طواعية عن السلطة أو تجبر على ذلك كنتيجة للضغط المتزايد من القاعدة الشعبية.

مات هذه الأعمال الغربية هو استبعاد العالم العربى من ذلك تماماً، وهذا الاستبعاد يكشف مخاوف
لعلماء الاجتماعيين الغربيين. إن ما يهمهم ليس التغير السياسى فى حد ذاته، ولكن التغير من خلال
ن أجل هدف حدد مسبقاً وهو التحرك بعيداً عن أشكال الديكتاتورية المختلفة نحو نفس النوع من
الليبرالية الموجودة فى الغرب. وهذه الدراسات المتمركزة تماماً قد فشلت فى الأخذ فى اعتبارها نماذج
الدوافع المختلفة والتى تستلزم تغيرات فى اتجاهات شتى.

فشل الأعمال الجديدة فى تقدير التغير الاجتماعى والسياسى الهام الذى يشق طريقه فى مصر حالياً
أخرى من العالم العربى- ولكى نفهم هذا التغيير ، لابد أن نتحرك خارج النقطة الضيقة المتعلقة
ى حد ذاتها وذلك من أجل فهم أكثر تفتحاً للتغيير، فهماً يدرك قوة وصلاحية وجهات النظر الاجتماعية
ة تلك ذات الجذور الإسلامية والتى تمثل أساساً لحركات على نطاق واسع للإصلاح . وفى نفس الوقت ،

يجب أن نتحرك خارج مخاوف التغيير على مستوى النظام لكى نقدر التغيير على مستوى الدولة ، وهى الحيز العام الذى يتفاعل فيه المجتمع والمؤسسات مع الحكومة ومع بعضهم البعض.

وفى مصر، تغير الهيكل الأساسى للنظام تغيراً ضئيلاً على مدى الأربعين عاماً الماضية، وتركزت السلطة فى أيدى صفوة الدولة المكونة من الذين يستمدون شرعيتهم من ثورة ١٩٥٢. ولكن فى باطن هذه الاستمرارية تغيرت معالم السياسة المصرية منذ منتصف السبعينيات بواسطة مزيج من الإصلاح التحررى من أعلى وبناء المؤسسات من أسفل.

إن الإصلاحات التى بادر بها الرئيس الراحل السادات ويواصلها الرئيس مبارك تنطبق على نموذج من التغيير السياسى أكثر اتساعاً وشمولاً ويعرف بالتحرير" liberalization. وبالنسبة لصمويل هانتينجتون فالتحرير هو الانفتاح الجزئى لنظام تسلطى يفتقر إلى اختيار زعماء الحكومة من خلال انتخابات حرة وتنافسية. وفى جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، تضمنت هذه المقاييس تقليص الرقابة على وسائل الإعلام، والإفراج عن المساجين السياسيين، واستحداث الحماية القانونية للمواطنين. والأكثر أهمية من ذلك تحمل المعارضة السياسية. فى مصر تضمن الانفتاح السياسى المحدود تقنين وجود عدد من أحزاب المعارضة، وفى عهد مبارك ازدهرت صحافة المعارضة وقوة القضاء المستقلة . وفى سياق هذه الإصلاحات، نرى التحول من سياسة تحتكرها الدولة إلى نموذج جديد من التعددية السياسية والاجتماعية.

وكونها بدأت من فوق تخلق الإصلاحات التحررية مساحة جديدة لحياة الجمعيات المستقلة "associational life" أو مايطلق عليه فى كتابات العلوم الاجتماعية "صحوة المجتمع المدنى" . والسؤال عما إذا كان هذا المصطلح فعلا يعبر عن حياة الجمعيات غير الحكومية فى مصر بصورة جيدة أم لا ، فهذا موضوع معقد لن أخوض فيه الآن. وبصرف النظر عن تحفظاتنا حول تطبيق هذا المصطلح فليس هنالك شك فى أن السياسة المصرية (أو الدولة) تضم حشداً هائلا و حيويا من الجمعيات غير الحكومية ، بما فى ذلك مجموعات رجال الأعمال، والنقابات المهنية، ومنظمات حقوق الإنسان، والمساجد الخاصة، ومجموعات خدمة المجتمع. وبرغم القوانين الإدماجية Corporatist وتعليق الحريات الأساسية فى الاجتماع فى حالة الطوارئ، فإن كثيراً من هذه الجمعيات برغم ذلك استطاعت أن تكون درجة كبيرة من الاستقلالية عن سيطرة الدولة.

ومن الموضوعات التى تناولتها أعمال العلوم الاجتماعية حول تحولات الأنظمة هو دور صحوة المجتمع المدنى فى الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية ، إلا أنه كما ترينا الحالة المصرية فإن الجمعيات غير الحكومية يمكن أيضا أن تلعب دوراً فى نشر رؤى أخرى للمجتمع السياسى. فمن خلال كل من الجمعيات الموازية فى المستوى القاعدى (الشعبى) وفى المنظمات الوسيطة المرتبطة رسمياً بالدولة بدأ الدعاة المسلمون الذين منعوا فى الماضى من المشاركة فى الدخول إلى خضم الحياة المصرية العامة.

وتحت القيادة الإسلامية أصبحت النقابات المهنية واتحادات الطلبة والمساجد الخاصة ومنظمات خدمة المجتمع

محافل لتنشئة القيم الجديدة والبرامج الاجتماعية الجديدة وأشكال جديدة من التضامن. وضمن هذا النطاق الإسلامى الموازى، ليست الرؤية المرشدة إلى الإصلاح رؤية لحقوق فردية فى مقابل الدولة ولكنها رؤية لمجتمع معنوى (أو أدبى) حيث يلتزم الحاكم والمحكومون بالتعاليم الإسلامية.

وبمقارنة الأطروحات والأفعال الإسلامية مع تلك الليبرالية، نجد تشابهات وأيضا فروقا جوهرية. إلا أن ما أريد توضيحه هنا هو أن كليهما يشكل أساساً محتملاً لتقدم ورقى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وكليهما استخدما كمراجع أيديولوجية قوية للتحدى الشعب للحكم البيروقراطى العسكرى.

وتبرز الحالة المصرية أهمية الدين كمصدر للبدائل لأشكال الحكم التسلطى الحالية. وعندما نبحث تحولات الأنظمة التى حدثت على مدى العشرين سنة الأخيرة ، نجد أن الزعماء الدينيين والنظرية والمؤسسات الدينية ساعدوا على خلق ضغوط من أجل التغيير الاجتماعى والسياسى خارج الوطن العربى أيضا ففى كوريا ، والفلبين، وبولندا والبرازيل على سبيل المثال، قدمت الكنائس منابر للآراء والأفكار الغاضبة فى حين أن الجمعيات القاعدية الإكليركية أو الدينية قدمت خدمتها للفقراء ونظمتهم للعمل السياسى.

وانطلاقا من نفس الدافع المعنوى لكن سعيا وراء التغير فى اتجاه مختلف، يحشد الإسلاميون فى نطاق الجمعيات "الموازى" فى مصر الدعم والتأييد للإصلاح علي أساس التطبيق الكامل للشريعة الإسلامية. وعن طريق تفسير الكتب والتعاليم الكلاسيكية الدينية فى ضوء إصلاحى ينشر الدعاة الإسلاميون نماذج جديدة للمجتمع السياسى والاجتماعى، بينما الجمعيات الطلابية الإسلامية والمساجد والعيادات والمدارس توفر الاستعداد المؤسسى لأنواع جديدة من المشاركة فى الحياة العامة. وعمليا فإن النموذج الذى يتطلع إليه الإسلاميون يمكن أن يأخذ عدة أشكال بدءا بدولة إسلامية مهيمنة وانتهاء بنظام إسلامى سياسى يضم انتخابات تنافسية ، وحكومة مسئولة ، واحترام القانون وحماية الحد الأدنى من حقوق الإنسان. وعامة وبرغم ذلك فتطور مستقبل مصر السياسى سوف لن يتم تشكيله عن طريق النظريات المحددة والثابتة بقدر ما سيتم عن طريق إدراك الأولويات، والموارد ، واستراتيجيات النظام، ومختلف الفاعلين الإسلاميين. إن العناصر التعددية فى قائمة الإسلاميين المعتدلين ربما تقوى وتزيد فرص الحوار والتبادل بينهم وبين الفاعلين السياسيين إلي الدرجة التى يختارونها ويسمح بها النظام لإعداد تحالف عام من أجل الإصلاح.

وبرغم الاستمرارية فى طابع النظام، فقد بدأت التعبئة الإسلامية تغير خريطة الحياة العامة المصرية بخلق ضغوط جديدة للتوافق الاجتماعى فى نفس الوقت الذى تقدم فيه وسيلة للتقوية والتمكين الفردى والجماعى. إن تأثير مثل هذا التطور على الحياة اليومية لعامة المصريين يستحق اهتماما علميا أكبر فى السنين القادمة.

أما عن ملاحظاتى الختامية بخصوص مادار فى هذه الندوة فإننى، كباحثة شابة، أقدم وجهة نظر مختلفة نوعاً ما عن تلك التى قدمها زملائى الذين أحترمهم وأقدرهم . ووجهة نظرى ليست مبنية على سنوات من التأمل العلمى ولكن على تجربتى الشخصية فى تحليل المعلومات وكتابة رسالة، مشوار أكاديمى. لذا أتمنى أن تؤخذ ملاحظاتى كما

أقصدها أى كملاحظاتى من زميل إلى آخر. لقد اعتبرنا نحن القادمين من الخارج لحضور المؤتمر أن دورنا هو الاستماع والملاحظة. لكن خلال الأيام القليلة الماضية تعلمت الكثير من الأبحاث والعروض التى قام بها زملائى المصريين بالإضافة إلى أحاديثنا ومناقشاتنا بين الجلسات . ولكن كما شدد عادل شعبان على ضرورة تمرين الباحثين المصريين فى اللغة الإنجليزية، أريد أن أؤكد على حاجة المتحدثين بالإنجليزية لتحسين فهمهم وحديثهم باللغة العربية لكن نشارك مشاركة كاملة فى ورش عمل مماثلة فى المستقبل. حقيقة أتطلع إلى اليوم الذى يستمع فيه العلماء الاجتماعيون أمثالنا إلى العروض ويطرحون الأسئلة ويضيفون التعليقات والملاحظات بدون الحاجة للترجمة.

أود أن أقدم بعض الأفكار حول الأبحاث التى سمحت لى الفرصة لقراءتها ، بالإضافة إلى بعض القضايا التى طرحها المشاركون فى الجلسات. رغم أن الأبحاث تتناول عددا كبيرا من الموضوعات ، يبدو أنها تشترك فى بعض الصفات والخصائص . أولاً: معظم الأبحاث تنطلق من نقطة هيكلية عليا ، هى أنها تركز على البناء الطبقى والعلاقات الطبقية، وأيضاً على مؤسسات الدولة والمجتمع الرسمية. مثل هذه الأبحاث تساعد على وصف خريطة مصر الاجتماعية فى المرحلة الحالية من تطورها وإيضاح مصادر الصراع الممكنة بين الدولة والفاعلين فى المجتمع. ورغم ذلك أؤمن بأنه من الممكن إثراؤها بالتركيز أيضا على موضوعات الأيديولوجية والثقافة والوعى، وهى موضوعات عاملتها الأبحاث بأسلوب هامشى فقط.

وهناك أسئلة كثيرة مثيرة حول العلاقة بين الهياكل والوعى أو بين البنية والقيم . مثلاً المهتمون منا بالطبقات يحتاجون لمعرفة كيف يكون للناس ذوى نفس العلاقة بالنسبة لقوى الإنتاج اتجاهات سياسية مختلفة وولاء لجهات مختلفة وهم يعملون سياسياً (أو يحجمون عن ذلك) بطرق مختلفة. وقد قام الباحثون المرتبطون بمدرسة "الماركسية الثقافية" بإنتاج أعمال هامة حول هذا الموضوع . وإلى جانب أعمال أنطونيو جرامشى، أود أن ألفت الانتباه إلى "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية" لـ أ. ب. تومسون و"لغات الطبقات" لجارث ستدمان جونز. وللتطبيق علي مصر، أنصحكم بـ "التكيف مع الاحتجاج" لأرلين ماكلاود و"الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط" لجوان كول و"سياسة الفلاحين فى مصر الحديثة" لناثان براون و"السادات ومابعده" لريموند بيكر.

وكذلك لكى نفهم ما إذا كانت مصالح الطبقات تتخذ تعبيرات سياسية وكيف، لابد أن نتحول إلى حواجز المؤسسات التى تحد من البدائل للطبقات الأدنى . ولابد أن نلتفت أيضاً إلى الأساليب التى تستخدمها الصفوة والمؤسسات البارزة للتأثير على توقعاتهم ومطالبهم. ومن الأعمال التى أوصى بها حول مثل هذه الموضوعات أعمال باولوفرير، وفرانز فانون، وألبرت ميمى حول كيف يؤثر المستعمرون فى وعى المستعمرين.

تشابه آخر لاحظته بين الأبحاث وهو التركيز على النتائج السلبية لإعادة إدماج مصر فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى بداية من منتصف السبعينيات . فقد كان من ضمن نتائج الانفتاح التى تناولتها الأبحاث نمو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتزايد اعتماد مصر وضعفها بالنسبة للفاعلين الخارجيين. وقد قدمت أبحاث عديدة هذا النقد من منطلق وطنى معلن يعكس ما أسماه حماد إبراهيم هموم الباحث الملتزم بالمجتمع.

وسواء كانوا على وعى أم لا، فإن المعتقدات السياسية لكل الباحثين ساعدت فى اختيارهم لموضوعات أبحاثهم . فالمسألة إذن ليست ما إذا كنا يجب أن ندرس أثر الانفتاح على السياسة المصرية والمجتمع، ولكن بالأحرى كيف تتم مثل هذه الدراسة. إن بعض الأبحاث والتعليقات التى سمعناها خلال الأيام القليلة الماضية سارت على مستوى عال من التجريد والتعميم. مثلا تغير القيم موضوع هام للبحث، ولكن يمكن بحثه بطريقة أكثر فعالية من خلال دراسات اجتماعية أو تاريخية أعمق تربط التغيير فى القيم إلى تجربة معينة عشناها وإلى المحيط الثقافى لشريحة اجتماعية معينة. وعامة فعلى الباحث الحذر والحيطة من مشكلة التجريد الزائد عن طريق فصل التغيرات الاجتماعية الواسعة والتفرقة بين آثارها على مجموعات وقطاعات المجتمع المختلفة.

وكذلك فيجب على الباحثين الحيطة من مشكلة الرسمية الزائدة . وهو موضوع أثير فى مناقشة دراسة أشرف حسين للقيود القانونية على المنظمات غير الحكومية فى مصر. وهذا يعنى أننا يجب أن نتحرك إلى مابعد وصف القواعد والمنظمات الرسمية . أى بحث كيف تعمل منظمات معينة فعلياً فى ظروف قانونية اجتماعية بعينها. نحن نحتاج لدراسة كيف يتخذ مديرو المنظمات والأعضاء القرارات وتقرير إلى أى مدى يتمثلون القواعد ومتى ينحونها ومتى يعطلونها. أشرف حسين بالفعل حقق تقدماً فى هذا الاتجاه، وأرجو أن يستكمل دراسة الموضوع. فمثلا أشار إلى أن الطرق التى تعترض بها القيود القانونية عمل الجمعيات الأهلية ليست دائماً ظاهرة. و أعضاء مجلس الجمعية أو الرابطة غالباً ما يقومون بالرقابة بأنفسهم فينتخبون الأفراد الذين لا يمكن أن يثيروا الاحتجاجات لدى مسئولى الدولة. واستكمالاً لهذا الخط اقترح أن ننظر نظرة أكثر دقة إلي التفاعلات الداخلية لهذه الجمعيات ، وأيضاً كيف يضع قادتها القرارات وممن يحصلون على الأموال، وعلى من يوزعونها، وكيف يتفاعلون مع بيئتهم.

وأخيراً، أود أن أطرح سؤالاً : مالذى يمكن أن تقدمه دراسة مصر للعلوم الاجتماعية بصفة عامة؟ إن الكثير من العلم والدراسات المعاصرة حول الشرق الأوسط تفترض النظريات أو المفاهيم التى استخدمت فى دراسة مناطق أو أقاليم أخرى. فمثلا بدأ باحثو الشرق الأوسط مؤخرا فى استعمال مفاهيم مثل "التبعية" و"الإدماجية" Corporatism و"المجتمع المدنى" التى ظهرت عند دراسة أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية. وأعلم أن هناك بعض الباحثين الحاضرين هنا يتساءلون عن مدى انطباق المصطلحات والمفاهيم الغربية فى تحليل علاقات الدولة بالمجتمع فى الشرق الأوسط. وإلى حد كبير فإن مثل هذه الشكوك تعد صحية، إذ أنها تجبرنا على إعادة التفكير فى بعض افتراضاتنا التى نعتقد فيها بعمق شديد. ولكن عند المغالاة فى هذه النقطة فإن الموقف يساند فكرة "استثنائية" الشرق الأوسط مما يعوق المقارنة المفيدة بين التطورات فى الشرق الأوسط والاتجاهات المماثلة فى أماكن أخرى. وفى رأيى أن المشكلة تكمن ليس فى استعمال مفاهيم من دول أخرى، ولكن بالأحرى فى التطبيق غير الدقيق على الشرق الأوسط. فبدلاً من افتراض أن مفاهيم الإدماجية أو المجتمع المدنى تصف الواقع المصرى أو الشرق الأوسطى ، يمكن أن نستخدم هذه المفاهيم استخداما أفضل كنماذج للمقارنة مع النماذج المصرية لبيان أوجه الشبه والاختلاف . وبهذه الطريقة جعلها

أكثر دقة وخلق مفاهيم جديدة أيضا. وهناك دراستان للحركة العمالية المصرية عرضتا فى هذه الندوة ، وكلاهما اعتمدتا على تفرقة فيليب شميتر بين إدماجية الدولة والإدماجية المجتمعية. وأنا أطلب من الباحثتين أخذ خطوة واحدة زيادة: كيف تثرى الحالة المصرية فهمنا لهذه التفرقة ولمفهوم الإدماجية عامة؟

كمتخصصين فى هذه المنطقة ، لازال علينا أن نستخدم معلوماتنا عن المجتمع والسياسة فى العالم العربى والإسلامى لتنقية ومراجعة ونقد نظرة العلوم الاجتماعية الغالبة فى الغرب ومفاهيمها. وبالنسبة لهؤلاء الباحثين الذين قد يفضلون البعد عن فئات أو تقسيمات العلوم الاجتماعية الغربية التقليدية برمتها ، فإن التحدى الحقيقى هو تكوين مفردات ومفاهيم بديلة لا تنحصر فى التجربة التاريخية الغربية . وفى هذا المجال يجب بذل جهد كبير .

والتحدى بالنسبة لنا جميعا نحن العاملين فى مجال الشرق الأوسط هو التحول من استهلاك النظريات إلى إنتاج النظريات التى يمكن تطبيقها خارج حدود الإقليم الذى ندرسه . إن هذا التحدى موجود فى فكر كثير من المتخصصين فى الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة. فمثلا فى الاجتماع السنوى لرابطة العلوم السياسية الأمريكية والذى سيعقد فى الخريف القادم سوف تركز مجموعة الشرق الأوسط على السؤال التالى : بماذا يمكن لدراسة العالم العربى والإسلامى أن تساهم فى مجال العلوم السياسية؟ وكل من المتخصصين من داخل وخارج مصر له دور فى تقدم البحث . وهو ما لا يضيف إلى فهمنا للسياسة والمجتمع المصرى فقط، ولكن أيضا يساهم فى تعميق المناقشات المستمرة فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم الإنسان على وجه العموم.

تعقيب ختامي

للدكتور أحمد عبد الله

منسق الندوة

لى تعقيب موجز على الملاحظات الختامية القيمة التى أبداها ضيوفنا. ففى بداية هذه الندوة قال روجر أوين أنه سينتحى جانبا لأنه فى الأصل "مؤرخ"، بينما هذه ندوة "للعلوم الإجتماعية"، ثم جاءنا فى آخر الندوة حاملا معه الحمل الثقيل للتاريخ وطالبنا بتناول المائة سنة الأخيرة على الأقل من التاريخ المصرى.

وقد أيده فى ذلك سامى زبيدة. وبذا بدت ندوتنا كما لو كانت متجاهلة للتاريخ. وربما كانت كذلك من الناحية الظاهرية. فنحن فى مصر حين نتحدث عن "التاريخ" لا نتحدث فقط عن مائة عام، وإنما نعود للوراء آلاف الأعوام. وتلك مهمة عسيرة الحمل على أكتاف الباحثين الشبان فى هذا الحيز.

ومع ذلك فإن التاريخ هام بالفعل، من حيث أنه يدفعنا للمزج المفهومى بين ما هو عريق فى حضارتنا وكياننا الاجتماعى، وما هو حديث وعالمى ويؤثر علينا أيضا. وأحاول هنا التطرق لما طرحه ريموند بيكر وسامى زبيدة وكارى روزيفسكى فى نفس الوقت، فأشير إلى أن "العالمية" Globalism هامة بالفعل، وهذا على نحو ما يؤكد مرارا السيد يسن واضعا نفسه فى مواجهة محتدة مع أنصار الخصوصية، وبما يعبر عن ثراء الجدل لدينا على أى حال.

لكن التحدى يظل فى إمكانية المواءمة بين العالمية والخصوصية. فللتجربة المحلية خصوصيتها المرتبطة ببعدها التاريخى الممتد لآلاف الأعوام. وهذا أيضا أمر هام.

وقد أشار سامى زبيدة إلى أنه قد حدث "تفكك" Fragmentation فى النظام الاجتماعى التقليدى فى منطقتنا وبخاصة فى مصر. ولعل فى ذلك إجابة على السؤال الذى طرحه بنفسه: لماذا تبدو مصر متخلية عن "السلام الاجتماعى" الذى اعتدناه فيها؟ نعم إن ثمة أبعادا للتفكك فى النظام الاجتماعى القديم.

وقد ذكر البعض هنا مسألة نمو الأحياء العشوائية فى المدن كتكوينات سكانية جديدة، ربما أحب روجر أوين-ومعه الحق- أن يسمع المزيد حولها كتناول للبعد الديمجرافى فى التطور الاجتماعى. وقد تسبب التفكك فى إيجاد نوع من الفراغ المتضمن دعوة لملأ الفراغ. وهو ما تقدمت به إيديولوجيات كالإيديولوجية الإسلامية المستهدفة لإعادة التوازن بين التكوينات القديمة المضمحلة والتطورات الجديدة الآخذة فى الانتشار. وهنا تفرض السياسة نفسها.

على أنه برغم كل المجادلات السياسية الحادة فى مؤتمرنا، مازلت أرى - على خلاف ما يراه روجر أوين - أن

المسألة السياسية لم تأخذ حقها من العناية. بل إننا ونحن بصدد الإعداد لهذا المؤتمر قد اتخذنا "منحى اجتماعيا" (Sociological bias) لأننا أردنا أن نتفهم بصورة بحثية الواقع الاجتماعى المصرى فى صورته الخام. ومن المعروف أن علم الاجتماع التقليدى فى مصر ينحو نحو أن يكون قاصرا على دراسة مجال "الخدمة الاجتماعية" الذى لا يحتفى كثيرا بالمفاهيم الكلية للطبقة والدولة والوعى والأبنية العالمية. وقد حاولنا حصر تناول المجال السياسى فى جلسة واحدة من جلسات هذه الندوة، هى تلك الخاصة بالأحزاب السياسية، لكن السياسة فى محتواها ومغزاها أكبر من مجرد تناول المنظمات السياسية. لذا كان من الطبيعى أن تتخلل مختلف المناقشات. وربما كان من المفيد الاحتفاء بدراسة السياسة فى جدول أعمال العلوم الاجتماعية، ليتم الربط بين البحث الاجتماعى الجزئى والمفاهيم الكلية للوعى السياسى بما هو حادث محليا وعالميا.

ويمثل هذا تحديا كبيراً بالنسبة لنا. وأهم جوانب هذا التحدى هو كيفية المواءمة بين المفاهيم العالمية والممارسات المحلية. وحسبما استمعت فقد استحسن روى متحدة ورقة الزميل أحمد عبد الرازق التى تتبعت التفصيلات الدالة على استمرار التكوين العائلى للصفوة السياسية فى صعيد مصر. وهى ورقة ربما لا تكون أكاديمية بقدر ما هى تعبير عن الأصالة البحثية فى تتبعها المعلوماتى لأوضاع عائلات الصفوة الصعيدية، معبرة بذلك عن المحلية والعينية فى دراسة الظواهر الاجتماعية. وربما ذكرنا ذلك بالطريقة التى اختطها الأكاديمى الكبير "حنا بطاطو" فى دراسته: "الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية فى العراق". إن بعض باحثينا الشبان هنا متأثرون بأعلام مثل ماركس وجرامشى وسمير أمين. لكن التحدى يبقى حول كيفية المواءمة بين المفاهيم التى بلورها هؤلاء الأعلام والأوضاع المحلية الخام التى يدرسها هؤلاء الباحثون الشبان.

وبشأن هؤلاء الباحثين الشبان أود أن أشير إلى أن ندوتهم هذه قد حاولنا أن نخرج بها على نحو غير تقليدى. فهى قد اقتصرت على الأوراق المقدمة من الباحثين الشبان. وقد سبق انعقادها نوع من "التفاعل العلمى" بين هؤلاء الشبان ومنسق الندوة المنتمى لجيل أكبر نسبيا. والهدف من كل هذا هو إبراز اهتمامات وطموحات وهموم أو جوانب قلق هذه العينة من الجيل الشاب العامل فى مجال البحث العلمى والذى له ما يوازيه من عينات شبابية فى المجتمع السياسى والمجتمعات المحلية.

وقضية الجيل الشاب فى مختلف الدوائر إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح، بحيث يمكن القول بأن للمجتمع المصرى "إشكالية جيلية" بجانب إشكالياته العديدة الأخرى. والبعض يفزع من مجرد طرح هذا الموضوع (حسبما اتضح على سبيل المثال من ملاحظات الدكتور محمد الجوهرى فى نفس هذه الندوة). لكن الإشكالية الجيلية فى مصر – فى تصورى – حادة للغاية، حيث لا يقل الانقسام الجيلى أهمية عن الانقسام الطبقى والفئوى والسياسى. فهناك أجيال تقترب من موقع "الاحتكار" وأجيال تقترب من موقع "الحرمان". وهذا نوع من الاستقطاب الاجتماعى يمثل المعادل للاستقطاب السياسى الحاد الذى تشهده مصر اليوم والذى يشمل عمليات إرهابية من فئات شابة ضد النظام الاجتماعى بأكمله. وهو استقطاب على أى حال ليس فى صالح التطور الاجتماعى لهذا البلد أو سلامه الاجتماعى

الذى يفتقده سامى زبيدة. ولذا لابد من كسر هذا الاستقطاب، بإجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب للتعبير عما عنده من طموحات وتذمرات (وقد تداولت مع السيد يسن حول بعض أفكارتجسيد ذلك). والمقصود هنا هوالجيل الشاب من كل التيارات الفكرية والمدارس العلمية والقوى السياسية جميعا.

وما حاولنا فى هذه الندوة هو خطوة متواضعة فى هذا الاتجاه، ولا يقصد بها لعن أسافل الجيل الأكبر ومدح الجيل الشاب. ففى الجيل الشاب أيضا عيوب، اتضح البعض منها أثناء الإعداد لهذه الندوة خصوصاً من ناحية الإعداد العلمى وطريقة البحث وطريقة الكتابة وحتى اللغة.

على أن جزءا من هذه العيوب إنما يلام عليه أيضا الجيل الأكبر لأنه لم يوجه عناية كافية لتربية الأجيال الأصغر ونقل الخبرة إليها. لكن أبناء الجيل الشاب أيضا لا يفلتون من هذا اللوم، فلعلهم تقاعسوا عن ترقية مستواهم العلمى والفكرى بالمزيد من الجهد.

ونأمل ألا تكون هذه خطوة وحيدة، لأن فى الذهن تصور لخطوات أخرى. من ذلك الاهتمام بالباحثين الشبان فى الأقاليم، لأن هذه الندوة اقتصرت على الباحثين الشبان من منطقة القاهرة الكبرى بمختلف أحيائها الراقية والعشوائية. أما عن الأساتذة الكبار المصريين والأجانب الذين شاركونا فى هذه الندوة فنتوقع منهم استمرار اهتمامهم بالباحثين الشبان والعناية بهم.

وبهذا المعنى تكون ندوتنا هذه "جماعة ضغط" Pressure group للدفع فى هذا الاتجاه، بما يدعم مواقع الجيل الشاب فى حياتنا العلمية والاجتماعية والسياسية على وجه العموم. وأرجو أن يحافظ الباحثون الشبان الذين التقوا هنا لأول مرة، أن يحافظوا على الصلة فيما بينهم حفاظاً على "التفاعل" بين مدارسهم الفكرية المتنوعة. ذلك التفاعل الذى اجتهدت هذه الندوة فى تعميقه وتسريعه، ولم شمل أطرافه بقدر المستطاع.

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

رقم الإيداع ٤٣٩٤ / ٩٤
I.S.B.N.
977 - 5561 - 02 - 7

دار الطباعة المتميزة
ت : ٢٩٩٣٥٤٢

بين ضفتى هذا الكتاب

من عشر زوايا مختلفة تناول ثمانية عشر باحثاً مختلفاً الهموم المختلفة للمجمتع المصرى المعاصر . . هموم الأوضاع الإجتماعية والسياسية التى وضعوها تحت منظار البحث العلمى الاجتماعى . . واشتمل ذلك على البحث فى أوضاع البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعى والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية ، والإسلام والتعليم والإعلام . . وناقش الشباب فى نتائج بحثهم خمسة من الأساتذة الإنجليز والأمريكيين ، وعشرة من الأساتذة المصريين ، وعشرات من الباحثين والخبراء من مختلف الأجيال . وكان الهدف إبراز منظور الجيل الشاب لهموم بلاده ، ومشاكله الخاصة أثناء البحث فيها .

وقضية **الجيل الشاب** إنما تطرح نفسها فى مصر بإلحاح . حيث يمكن القول أن للمجتمع المصرى **إشكالية جيلية** بجانب مشاكله الأخرى . ولا يقل **الانقسام الجيلى** فى حدته عن الانقسام الطبقى والفئوى والسياسى ، فهناك أجيال قريبة من موقع **الاحتكار** . . وأجيال نصيبها أقرب إلى **الحرمان** . وهذا نوع من الاستقطاب الإجتماعى يعادل الاستقطاب السياسى الذى تعيشه مصر اليوم ، والذى يشمل اللجوء للعنف والإرهاب من طرف فئات شابة جامحة ضد النظام الاجتماعى بأكمله . ولابد من كسر هذا الاستقطاب باللجوء لسبل الإصلاح . وأولها إصلاح العلاقة بين الأجيال . وذلك بواسطة إجراءات عملية من بينها تخصيص منابر للجيل الشاب بكل تياراته للتعبير عما عنده من طموحات وتذمرات . . سواء فى المجتمع العلمى والأكاديمى ، أم فى المجتمع السياسى ، أم فى المجتمع بمعناه الواسع . وهذا الكتاب – وأعمال الندوة التي قام عليها – شئ من الجهد والاجتهاد فى هذا الاتجاه .

مركز الجيل
للدراسات الشبابية والاجتماعية